جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

كومنولث الدول المستقلة في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب الباحث:
مراد بن قيطة

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الحق بن جديد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
عبد الحق بن جديد	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	مشرفا ومقررا
نسيمة طويل	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
عمارة ناجي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
لزهر وناسي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
نورالدين حتحوت	أستاذ محاضر - أ-	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020/2019م

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين.....**حفظهما اللّه**

إلى الأخوات والإخوة .....**حماهم اللّه**

إلى زوجتي الكريمة.....**بارك اللّه فيها**

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي بنعمته تتم الصالحات الذي وفقنا إلى اتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عبد الحق بن جديد على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى دعمه وتوجيهه لنا لإتمامه.

كما أشكر السادة الأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذا العمل، وإثرائه بملاحظاتهم وتصويباتهم القيّمة.

ملخص

منذ ظهور روسيا الاتحادية كدولة مستقلة عن الاتحاد السوفيتي، سعت جاهدة إلى إنشاء **مجال نفوذها الحصري** داخل الفضاء السوفياتي السابق. وهو المعطى الذي شكل جوهر وصميم الاستراتيجية الروسية التي هدفت لتشكيل الظروف التي تستطيع روسيا في إطارها تأسيس وتأمين عمق استراتيجي جديد ضد التهديدات العسكرية والجيوسياسية والإيديولوجية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة.

لقد كانت مسألة **إعادة دمج** تلك الجمهوريات السوفيتية السابقة، والتي تنتمي اليوم للمجال الجيوسياسي المتمثل في **كومنولث الدول المستقلة** على جدول أعمال روسيا منذ اللحظة التي تفكك فيها البناء السوفيتي واستقلال مختلف جمهورياته عن روسيا الاتحادية. وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن؛ لازالت موسكو تصارع من أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تحت وطأة ديناميكيتين متعارضتين في الاتجاه والدوافع والأهداف. ديناميكية تدفع باتجاه تجزّء المنطقة وانفلات دولها عن دائرة النفوذ الروسي، وديناميكية جذبٍ تقودها روسيا الاتحادية تحاول الاستثمار في الإرث السوفيتي، وتبحث عن تأسيس نموذج سيطرة إقليمي جديد قادر على ترسيخ واستدامة هيمنة المركز في موسكو على كامل مجال الكومنولث.

بناءً على ما سبق؛ تصبو هذه **الدراسة الاستكشافية التحليلية** للبحث في أهمّ السياسات والآليات التي انتهجتها روسيا في تحركها تجاه دول الكومنولث. حيث أظهرت نتائج الدراسة أنّ روسيا اعتمدت مزيجا متنوعا من سياسات وآليات الهيمنة الجماعية والثنائية على دول المنطقة. فقد حاولت من خلال المشاريع والمبادرات التكاملية التي طرحتها وروجت لها لربط دول الكومنولث بمختلف البنى والهياكل السياسية والعسكرية والاقتصادية لتلك المشاريع. كما عملت بالموازاة مع ذلك على تعبأة مختلف قدراتها الاستراتيجية المتاحة وتوظيفها وفق أنماط متنوعة لممارسة نفوذها على تلك الدول، ومنعها من الانسياق وراء سياسات القوى الإقليمية والدولية الهادفة لتقويض نفوذ روسيا بالمنطقة، غير أنّ مساعيها اصطدمت بواقع شديد التعقيد والتنافسية حال دون تمكنها من تجسيد هيمنتها على دول الكومنولث، وبات يُنبئ بأنّ المنطقة مقبلة على مزيد من الاضطراب والتفكك.

The Commonwealth of Independent States in the Strategic Perception of the Russian foreign policy

---

Thesis submitted in candidacy of Doctorat Es-Sciences in political science

Option: International Relations

Prepared by: Mourad BENGUITA

Supervised by: Pr.Dr. Abdelhak BENDJEDID

Abstract

Since the emergence of the Russian Federation as an independent state from the Soviet Union, it has strived to create an exclusive sphere of influence within the former Soviet space. This allows Russia to establish a new strategic depth against new threats of the New World Order.

The reintegration of the former Soviet Republics, which belong today to the geopolitical sphere of the Commonwealth of Independent States, was on Russia's agenda from the moment of the Soviet Union's disintegration. After nearly three decades, Russia is still struggling to achieve this strategic goal under the pressure of two opposing dynamics. While one pushes towards the fragmentation of the region and the breakdown of its countries from the Russian Federation, the other tries to invest in the Soviet heritage and instill a new regional hegemonic order that is centralized on Russia.

On this basis, this study aims at discussing the policies and mechanisms of Russian foreign policy towards the Commonwealth of independent states. The findings show that Russia adopted a diversity of collective and bilateral policies and mechanisms to control the countries of the region. On the one hand, Russia has promoted a regional integration of the Commonwealth countries through its political, military and economic projects and initiatives. On the other hand, it mobilizes various capabilities to exert traditional and new forms of influence on those countries to prevent them from being drawn into other regional and international powers that aims at undermining its influence in that region.

However, Russian efforts collided with a complicated and competitive environment that hindered its various projects and policies to re-establish its hegemony over the Commonwealth countries. This leads to say that the region is on the verge of a further turmoil and disintegration.

قـائـمـة الاختصـارات

List of abbreviations

BRI	**B**elt and **R**oad **I**nitiative	مبادرة الحزام والطريق
BRICS	**B**razil, **R**ussia, **I**ndia, **C**hina, **S**outh Africa	البرازيـل، روسـيا، الهنـد، الصـين، جنوب إفريقيا
CACO	**C**entral **A**sian **C**ooperation **O**rganization	منظمة التعاون لآسيا الوسطى
CIA	**C**entral **I**ntelligence **A**gency	وكالة الاستخبارات المركزية
CNPC	**C**hina **N**ational **P**etroleum **C**orporation	المؤسسة الوطنية الصينية للبترول
CSTO	**C**ollective **S**ecurity **T**reaty **O**rganization	منظمة معاهدة الأمن الجماعي
DEIK	Foreign Economic Relations Board	مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية
ECO	**E**conomic **C**ooperation **O**rganization	منظمة التعاون الاقتصادي
ERASMUS	**E**uropean **A**ction **S**cheme for the **M**obility of **U**niversity **S**tudents	خطـة العمـل الأوروبيـة لتنقـل طـلاب الجامعات
FIS	**F**oreign **I**ntelligence **S**ervice	مصلحة الاستخبارات الخارجية
FSB	**F**ederal **S**ecurity **S**ervice	مصلحة الأمن الفيدرالي
Gazprom	**G**azovaya **P**romyshlennost (Gas Industry)	مؤسسة صناعة الغاز
GPV	**S**tate **A**rms **P**rogram	البرنامج الوطني الروسي للتسلح
ICBM	**I**nter-**C**ontinental **B**allistic **M**issile	الصواريخ الباليستية العبرة للقارات
IMET	**I**nternational **M**ilitary **E**ducation and **T**raining	برنـامج التعلـيم والتـدريب العسـكري الدولي
INSTC	**I**nternational **N**orth-**S**outh **T**ransport **C**orridor	ممر النقل الدولي شمال – الجنوب
IPAP	**I**ndividual **P**artnership **A**ction **P**lans	خطط عمل الشراكة الفردية
KGB	**C**ommittee **f**or **S**tate **S**ecurity	لجنة أمن الدولة
LUKOIL	**L**angepas, **U**ray and **K**ogalym **O**il	شركة النفط الروسية
MIPT	**M**oscow **I**nstitute of **P**hysics and **T**echnology	معهد موسكو للفيزياء والتكنولوجيا

MTS	**M**obile **T**elephone **S**ystem	شركة اتصالات روسية
RT	**R**ussia **T**oday	قناة روسيا اليوم
SLBM	**S**ubmarine-**L**aunched **B**allistic **M**issile	الصواريخ البالستية في الغواصات
TIKA	**T**urkish **C**ooperation and **D**evelopment **A**gency	وكالة التعاون والتنمية التركية
TRACECA	**T**ransport **C**orridor **E**urope –**C**aucasus- **A**sia	ممـر نقـل الغـاز الطبيعـي أوروبـا - القوقاز – آسيا
TURKPA	**P**arliamentary **A**ssembly of **T**urkic-speaking **C**ountries	الجمعيـة البرلمانيـة للبلـدان الناطقـة بالتركية
TUSKON	The **T**urkish **C**onfederation of **B**usinessmen and **I**ndustrialists	الاتحـاد التركـي لرجـال الأعمـال والصناعيين
USAID	The **U**nited **S**tates **A**gency for **I**nternational **D**evelopment	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
YANDEX	**Y**et **A**nother **I**ndexer	برنامج اتصال اجتماعي روسي

خطة الدراسة

مقدمـة

الفصل الأول: تحليل السياسـة الخـارجيـة الروسيـة بعد الحـرب البـاردة

المبحث الأول: الإطـار المفهـومي والنظـري لدراسة السياسة الخارجية الروسية

المطلـب الأول: الإطــار المفهومي للدراسـة

المطلب الثاني: التحليل الواقعي للسياسـة الخـارجية

المطلـب الثالث: التحليـل الليبرالـي للسياسـة الخـارجيـة

المطلب الرابع: التحليل البنـائي للسياسـة الخـارجيـة

المبحث الثاني: المحـددات الداخـلية المـادية للسياسـة الخارجيـة الروسيـة

المطلب الأول: العوامل الـجغرافية

المطلب الثاني: تطـور القدرات العسكرية الروسية

المطلب الثالث: تطـور القدرات الاقتصـادية الروسية

المبحث الثالث: المحددات الداخلية غير المادية للسياسـة الخارجية الروسيـة

المطلب الأول: المتغيرات المـجتمعية

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية

المبحث الرابع: السيـاق الخارجــي وفـواعـل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: السيـاق الخـارجـي للسياسـة الخـارجية الروسيـة

المطلب الثاني: البيئة الدستورية الجديدة ودور الرئيس في عملية صنع واتخاذ القرار

المطلـب الثالث: المؤسسـات الرسمية المشاركة في عملية صنع القرار

المطلب الرابع: القوى غير الرسمية المؤثرة في عملية صنع القرار

الفصل الثاني: مرتكـزات ومضـامـين التصور الروسـي لمنطقة كومنـولث الدول المستقلة

المبحث الأول: الخـصـائص العامة لمنطقة الكـومنولث

المطلب الأول: الخـصـائص الجيـوسياسية للمنطقة

المطلب الثاني: الخـصـائص البشرية لدول الكومنـولث

المطلب الثالث: الواقـع الاقتصـادي لدول الكومنـولث

المطلب الرابع: الواقـع السيـاسـي لدول الكـومنـولث

المبحث الثاني: منطقة الكومنولث في الإدراك الاستراتيجي الروسي

المطلب الأول: الأهمية الجيبوليتكية للمنطقة

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمنطقة

المطلب الثالث: أهمية المنطقة من المنظور العسكري والأمني الروسي

المطلب الرابع: منطقة الكومنولث والمجال الحضاري الروسي

المبحث الثالث: نماذج التوسع التاريخي لروسيا تجاه دول الكومنولث

المطلب الأول: نموذج تجميع الأراضي

المطلب الثاني: نموذج الحدود الاستراتيجية

المطلب الثالث: النموذج الاسترجاعي

المبحث الرابع: اتجاهات الفكر الاستراتيجي الروسي تجاه دول الكومنولث

المطلب الأول: التوجه الغربي- الأطلسي

المطلب الثاني: التوجه الأوراسي

المطلب الثالث: التوجه القومي البراغماتي

الفصل الثالث: مشاريع وآليات السياسة الخارجية الروسية للهيمنة على دول الكومنولث

المبحث الأول: المشاريع الجماعية لإعادة دمج دول الكومنولث

المطلب الأول: مشروع كومنولث الدول المستقلة

المطلب الثاني: دولة الوحدة الروسية- البيلاروسية

المطلب الثالث: الجماعة الاقتصادية الأوراسية

المطلب الرابع: منظمة معاهدة الأمن الجماعي

المطلب الخامس: مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

المبحث الثاني: مرتكزات وأدوات دبلوماسية القوة الناعمة الروسية تجاه دول الكومنولث

المطلب الأول: في المجالين السياسي والاقتصادي

المطلب الثاني: في المجال الثقافي

المطلب الثالث: في المجال الديني

المبحث الثالث: سياسة الأقليات الروسية تجاه دول الكومنولث

المطلب الأول: جذور وتطور سياسة الأقليات الروسية

المطلب الثاني: مسار وأبعاد التوظيف الاستراتيجي للأقليات الروسية بدول الكومنولث

المطلب الثالث: تطبيقات سياسة الأقليات الروسية بدول الكومنولث

المبحث الرابع: آليات وأنماط توظيف القدرات المادية الروسية المتاحة تجاه دول الكومنولث

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية

المطلب الثاني: الآليات الطاقوية

المطلب الثالث: الآليات العسكرية

الفصل الرابع: تحديات السياسة الخارجية الروسية في منطقة كومنولث الدول المستقلة

المبحث الأول: التحديات من داخل المنطقة

المطلب الأول: تحدي النزاعات والخلافات البينية

المطلب الثاني: التعددية الجيوسياسية المتصاعدة بالمنطقة

المطلب الثالث: الأدوار والمشاريع المُعطِّلة من داخل المنطقة

المبحث الثاني: تحدي المنافسة الإقليمية

المطلب الأول: تحدي السياسة التركية

المطلب الثاني: تحدي السياسة الإيرانية

المطلب الثالث: تحدي السياسة الصينية

المبحث الثالث: تحدي المنافسة الدولية

المطلب الأول: تحدي السياسة الأمريكية

المطلب الثاني: تحدي توسع الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: تحدي توسع حلف شمال الأطلسي

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث

المطلب الأول: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة

المطلب الثاني: سيناريو تعميق العلاقات مع دول الكومنولث

المطلب الثالث: سيناريو انفلات دول الكومنولث

الخاتمة

مُقدمة

تمهيد:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تحولات عميقة مسّت بنية النظام الدولي، وتشكُّلِ واقع جيوسياسي جديد محيط بروسيا الاتحادية نتيجة انبعاث الجمهوريات السوفيتية التي كانت تخضع لحكمها المباشر طيلة عقود من الزمن، ما فرض عليها جملة من التحديات والتعقيدات غير المسبوقة، وجعلها عرضة للانكشاف الاستراتيجي أمام مختلف القوى والفواعل الإقليمية والدولية المنافسة.

وتُمثّل الجمهوريات السوفيتية السابقة التي استقلت عن روسيا الاتحادية، والتي تندرج ضمن ما يعرف في الأدبيات السياسية لما بعد الحرب الباردة **بكومنولث الدول المستقلة**، المجال المباشر والحيوي للمصالح الاستراتيجية الروسية. وبالتالي فإنّ هدف إعادة السيطرة عليها والحفاظ على مكانة ودور روسيا كقوة مهيمنة في هذا المجال الممتد من شرق أوروبا مرورا بجنوب القوقاز إلى غاية آسيا الوسطى، شكّل ولازال أولوية قصوى في السياسية الخارجية الروسية، فقد أعطت هذه المنطقة تاريخيا لروسيا ثقلها الاستراتيجي كقطب فاعل في النظام الدولي السابق، وشكلت من الناحية العسكرية والاقتصادية فضاءً حيوياً لأمنها وازدهارها وأساسا لهويتها الجيوسياسية كقوة كبرى على مرّ التاريخ.

لقد شكّل مبدأ التقليل من أضرار تفكك الاتحاد السوفيتي من جهة، وإعادة إحكام السيطرة على دول الكومنولث من جهة ثانية، خطا أساسيا ناظما وموجها للسياسة الخارجية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة، فقد سعت روسيا على نحو مكثفٍ إلى وقف تآكل نفوذها الإقليمي وتقويضه من طرف القوى المنافسة بدول الكومنولث، من خلال الحفاظ على روابطها الاستراتيجية بتلك الجمهوريات، ومحاولة احتوائها مجددا ضمن مختلف المشاريع والهياكل الإقليمية التي قادتها، أو التأثير عليها عبر آليات وأدوات متنوعة في إطار تفاعلاتها وعلاقاتها الثنائية معها.

انطلاقا من الاعتبارات السابقة، أضحى لكومنولث الدول المستقلة مكانة متميزة في التصور الاستراتيجي الروسي بعد الحرب الباردة، وفي الرسم الجيبوليتيكي الأوراسي بشكل عام وموازين القوى الإقليمية والدولية، فمسألة التنافس الروسي مع باقي القوى على مواقع النفوذ في دول هذه المنطقة بكل ما تحمله من رهانات متنوعة، قد يحسمه نجاح أو فشل روسيا في استرجاع هيمنتها على هذا الفضاء من عدمه.

1- أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في مجموعة من الأسباب والعوامل العلمية والعملية، يمكن ايجازها على النحو التالي:

أ- الأهمية العلمية:

يمكن تحديد الأهمية العلمية للموضوع في عدد من النقاط أهمها:

- الابتعاد عن المواضيع المستهلكة، حيث أنّ الدراسات المتعلقة بهذا المجال تكاد تنعدم في بحوثنا على المستوى الوطني أو العربي، كما أنّ القليل المتوفر منها ارتكز في بحثه على نهج اختزالي يعتمد بالأساس على دراسات الحالة لدول بعينها من دون البحث بشمولية في المنطقة، إذ لا يمكن فهم خصوصية تلك الحالات من دون الإحاطة بالمجال الأشمل الذي تنتمي إليه؛

- تفسير ما بدا كأنّه تناقضٌ في السلوك الخارجي الروسي تجاه دول الفضاء السوفيتي السابق، فهي من ناحية تسمح لدول البلطيق ودول وسط أوروبا بالاندماج في الترتيبات الاقتصادية والأمنية الأورو-أطلسية، بينما يتميز سلوكها ومواقفها بالتشدد والتصلب إذا تعلق الأمر بباقي دول هذا الفضاء؛

- البحث في المتغيرات التي تقف وراء التجدد المستمر لعدد من الأزمات التي تعرفها المنطقة، لا سيما أزمة العلاقات الروسية مع كل من جورجيا وأوكرانيا؛

- البحث في مكامن خصوصية دول هذه المنطقة بالنسبة لروسيا الاتحادية، ومحاولة فهم وتفسير دوافع السلوك الروسي تجاه القضايا المتعلقة بانضمام هذه الجمهوريات لمختلف الأطر والمؤسسات التي تقودها القوى الإقليمية والدولية، ورفضها تفعيل الهياكل الإقليمية التي تقودها روسيا؛

- محاولة استشراف المسارات المحتملة للتفاعلات الثنائية والجماعية لروسيا مع دول المنطقة، وتداعياتها المحتملة على مستقبل مكانة ودور روسيا في هذا المجال وانعكاساتها على موازين القوى الإقليمية والدولية.

ب- الأهمية العملية:

تكمن القيمة العملية للموضوع في أنّه يسلط الضوء على السياسة الخارجية لقوة عائدة، تحمل كثيرا من الطموحات التعديلية لتغيير واقعها الإقليمي والواقع الدولي راهنا ومستقبلا، ولذلك:

- فإنّ البحث في طبيعة العلاقات الروسية بدول الكومنولث، ومشاريعها في هذه المنطقة، سيمكننا من محاولة استقراء واستشراف مستقبل روسيا الاتحادية من جهة، وجدوى طموحاتها ومشاريعها كقوة تسعى لاستعادة مكانة القطب في النظام الدولي الراهن؛

– الوقوف عند إمكانيات وحدود السياسة الخارجية الروسية وفرصها في الارتقاء بعلاقاتها الجماعية مع دول الكومنولث إلى مستويات تسمح لها بتثبيت نفوذها الإقليمي على هذه المنطقة، وانعكاسات ذلك على مستقبل العلاقات والتوازنات الإقليمية والعالمية؛

– احتمالات عودة روسيا إلى الساحة الدولية من خلال بنائها لمنظومة جديدة من التحالفات مع دول الكومنولث، مبنية على أسس براغماتية أكثر متانة وقدرة على الصمود في وجه التقلبات الإقليمية المحتملة؛

2– أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أهم أسباب اختيار الموضوع في مجموعة من العوامل الذاتية، وأخرى موضوعية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ– الأسباب الذاتية:

يرجع اختيارنا لموضوع الدراسة لعدد من الاعتبارات الذاتية أهمها:

– الاهتمام الشخصي للباحث بالموضوعات والقضايا المتعلقة بروسيا الاتحادية بشكل عام، وبسياستها الخارجية تحديدا خاصة تجاه دول جوارها المباشر؛

– محاولة توظيف واختبار المعرفة النظرية المحصلة في مختلف أطوار التكوين النظري التي تلقيناها وخاصة في مجال السياسة الخارجية؛

– تحقيق تراكم معرفي متخصص حول موضوع السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، التي كانت أيضا موضوعا لدارسات سابقة في إطار مذكرتي الليسانس والماجستير.

ب-الأسباب الموضوعية:

إنّ تناول مختلف الموضوعات المتعلقة بروسيا الاتحادية يظل دائما موضوعا متجددا وجديرا بالاهتمام ومحفزا للبحث فيه، خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة السياسة الخارجية لدولة كروسيا، كانت على مرّ الزمن فاعلا في مختلف التفاعلات والأحداث التاريخية الكبرى التي عرفها النظام الدولي، ولازالت تمثل إلى غاية اليوم قوة قادرة على تغيير موازين القوى الإقليمية والدولية، وهو ما يجعل موضوع دراستنا:

– مرتبطا بالواقع الدولي الراهن ومختلف تحولاته، حيث أصبح يأخذ حيزا مهما ضمن النقاشات الأكاديمية على نطاق عالمي، خاصة على ضوء الأزمة الأوكرانية الراهنة ومختلف سياسات القوى الموجهة لهذه المنطقة؛

– أهمية وموقع روسيا الحساس في الرقعة الأوراسية الضخمة، واحتمالات التغير في موازين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة في حالة امساك روسيا بالمنطقة بشكل أكبر، وإعادة انتاجها لنموذج سيطرة إقليمي أكثر رسوخا واستدامة وانعكاسات ذلك على مشاريع احتواء الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لدول الكومنولث، وإمكانية تَشكُّلِ محور جيو– استراتيجي في المنطقة مُنافسٍ للهيمنة الأمريكية.

3– إشكالية الموضوع:

أدّت التطورات الدولية والإقليمية المنبثقة عن نهاية الحرب الباردة، إلى تراجع مكانة ودور روسيا من قطب عالمي وازنٍ وفاعلٍ في مختلف مناطق وجبهات الصراع الأيديولوجي والجيوسياسي في العالم، إلى قوة تسعى لتحييد واحتواء آثار تفكك منظومة السيطرة السوفيتية التي كانت متمركزة حولها، والتي كان من أبرز نتائجها استقلال الجمهوريات السوفيتية التي كانت تخضع لحكمها المباشر. ما فرض على روسيا الاتحادية ضرورة إعادة توجيه سياستها الخارجية برمتها نحو هذا الفضاء الإقليمي حديث التشكل، والمتمثل في **كومنولث الدول المستقلة**. فعلى مدار ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن؛ يمكن الجزم بأنّ مساعي وجهود روسيا الخارجية قد تركزت وانتظمت حول تحقيق هدف **الإمساك الاستراتيجي** من جديد بدول هذا المجال، لما لها من أهمية وخصوصية في الرؤية الاستراتيجية الشاملة لروسيا، ومستقبل مكانتها ودورها كقوة كبرى. على أساس ما سبق؛ تدور إشكالية هذه الدراسة حول تساؤل مركزي مُؤداه:

كيف تسعى روسيا الاتحادية للهيمنة على كومنولث الدول المستقلة في ظل ديناميكية الطرد التي تدفع باتجاه تشظي المنطقة، وانفلات دولها عن دائرة نفوذها الإقليمي ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من **الأسئلة الفرعية** أهمها:

أ– ما هي أبعاد ومضامين خصوصية منطقة الكومنولث ودولها ضمن المنظور الاستراتيجي الروسي؟

ب– ما هي الآليات والوسائل التي توظفها روسيا الاتحادية في سبيل تحقيق هيمنتها على دول هذه المنطقة؟

ج– ما هو موقف روسيا الاتحادية حيال مختلف مشاريع وسياسات القوى الإقليمية والدولية الرامية لاحتواء دول الكومنولث ؟

د– ما هي المسارات المستقبلية المحتملة التي يمكن توقعها لعلاقات روسيا بجمهوريات الكومنولث ولمستقبل نفوذها وهيمنتها على هذا الفضاء الحيوي ؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

إنّ الإجابة عن هذه التساؤلات سالفة الذكر، ومعالجة إشكالية الدراسة يستدعيان وضع عدد من الفرضيات التي يمكن إخضاعها للاختبار للكشف عن مدى صحتها من عدمه؛ وهي على النحو التالي:

الفرضية الأولى: فرضت التحولات الداخلية والخارجية التي عرفتها روسيا الاتحادية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ضرورة إعادة توجيه سياستها الخارجية نحو تحقيق هدف الهيمنة الإقليمية.

الفرضية الثانية: يرتبط تصور روسيا الاتحادية لوضعها الاستراتيجي كقوة كبرى في النظام الدولي بفرض نفوذها الحصري على منطقة كومنولث الدول المستقلة.

الفرضية الثالثة: تميل روسيا الاتحادية في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه دول الكومنولث إلى الاعتماد على الأطر الثنائية أكثر من الأطر متعددة الأطراف.

الفرضية الرابعة: يتحدد تجسيد روسيا الاتحادية لهيمنتها على دول الكومنولث بمدى قدرتها على مواجهة مختلف الديناميكيات التي تدفع باتجاه تفكك المنطقة، وانفلات دولها من دائرة نفوذها الإقليمي.

4- المقاربة المنهجية:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة ارتأينا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من موضوع الدارسة، ولذا فقد برزت الحاجة إلى الاعتماد على عدد من المناهج أهمها:

أ- منهج التحليل النسقي System Analysis Approach : وهو منهج مختص بميدان دراسة وتحليل السياسة الخارجية، حيث يتطلب موضوع الدراسة استخدامنا لمستويات عديدة في التحليل وبشكل متصل ومتكامل. وعليه؛ فإنّ هذا المنهج يظهر كخط رئيسي في دراستنا عبر تحليل أنماط التفاعل ما بين روسيا ودول الكومنولث من جهة، وبينها وبين المنطقة باعتبارها تشكل نظاما فرعيا من النظام الدولي الأشمل، وكذا تتبع التحولات والتغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية الروسية نتيجة المدخلات والمخرجات البيئوية من داخل المنطقة وخارجها.

ب- منهج البحث التاريخي المقارن Historical Comparative Approach : وتظهر حاجة الدراسة لهذا المنهج بشكل أساسي من خلال تتبعنا لمدى الاستمرار والتغير في التصورات وأنماط السلوك الروسي تجاه دول الكومنولث، وكذا لمختلف أنماط التفاعل بين الدولتين على المستويات كافة، وتطور وتيرة ونسق التنافس الإقليمي والدولي حول المنطقة.

ج- منهج الإحصاء Statistic Approach: وتظهر حاجة الدراسة لهذا المنهج؛ من خلال اعتمادنا على عدد معتبر من البيانات والأشكال والإحصائيات الضرورية من أجل تدعيم فهمنا وتفسيرنا لمختلف أبعاد موضوع الدراسة، حيث يتطلب البحث في أجزاء معتبرة منه اللجوء إلى أدوات القياس الكمي، خاصة في تحديدنا لمدى التغير في حجم القدرات الروسية بعد الحرب الباردة، وكذا لقياس مستويات تطور أو تراجع علاقات التبعية التي تربطها بدول الكومنولث من جهة، ومدى تحقيق القوى المنافسة لها لتقدم في مسار تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية بدول المنطقة.

د- تقنية السيناريوهات: تعتمد الدراسة أيضا على تقنية السيناريوهات في محاولة استشراف مختلف المسارات المستقبلية المحتملة التي تواجه السياسية الخارجية الروسية في منطقة الكومنولث. ولا يهدف استخدام هذه التقنية في الدراسة إلى التنبؤ بالمستقبل، وإنّما إلى الكشف عن أشكال القطيعة المحتملة (Les Ruptures Possibles) والتقاطعات الهامة (Les Carrefours Cruciaux) التي يمكن أنْ تحدد مختلف الأوضاع المستقبلية ممكنة الحدوث في ظل توافر معطيات معينة قد تتطور وفقها علاقات روسيا بدول الكومنولث.

5- حدود الدراسة:

يُعنى الإطار الزمكاني Le Cadre Spatio-Temporel لأي بحث بالإجابة على سؤالين اثنين هما (عن ماذا نتحدث ومتى؟) (On Parle de Quoi et Quand ?) . وبالنسبة لدراستنا؛ فإنّها ستقوم بتحليل السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث (تصوراً وممارسةً) ضمن **إطار زمني** يبدأ من تاريخ تفكك الاتحاد السوفيتي إلى غاية يومنا هذا.

أمّا **المجال المكاني** للدراسة فيشمل كامل الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تشكل ما بات يعرف في الأدبيات السياسية منذ نهاية الحرب البادرة **بكومنولث الدول المستقلة**، باستثناء دول البلطيق الثلاثة (إستونيا، لاتفيا، وليتوانيا) التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وبالتالي فإنّ هذا الفضاء يشمل كلاً من الأعضاء الكاملين في المجتمع الدولي (أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا كازاخستان، قيرغيزستان، مولدوفا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا وأوزبكستان) .

وبالنظر لتعددية الاصطلاحات التي يوصف بها هذا المجال عادة في الدراسات والأبحاث التي عُنيت به، وتفاديا لأيّ خلط مفهوماتي قد يربك القارئ. سيتمُّ توظيف مصطلح كومنولث الدول المستقلة في هذه

الدراسة بشكل تبادلي مع مصطلحات الفضاء السوفيتي السابق، الجوار الروسي أو الخارج القريب للدلالة على المجال الجيوسياسي الذي يتشكل من الجمهوريات سالفة الذكر.

6- أدبيات الدراسة:

في إطار البحث المراد إعداده، اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت بعض عناصره أو تناولته من جوانب أخرى. ولعلّ ما يمكن الإشارة له في هذا السياق؛ أنّ الدراسات السابقة المتوفرة باستثناء البعض منها، تناولت الموضوع بشكل أفقي مسحي، أو ركزت على بعد معين دون غيره من الأبعاد. ويمكن إيجاز هذه الدراسات على النحو التالي:

- دراسة " **نهاية أوراسيا: روسيا على الحدود بين الجيبوليتك والعولمة**" **The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization** للأستاذ بمعهد كارنيغي موسكو **دمتري ترنين Dmitri Trenin** الذي جادل فيه بنهاية فكرة أوراسيا، بفعل الانهيار النهائي للإمبراطورية السوفيتية، وظهور دول جديدة مرشحة للاندماج إما في أوروبا أو آسيا.

ويرى ترينين بأنّ الأيديولوجيا الأوراسية لا توفر ملجأً لروسيا في سعيها للبحث على هوية جديدة، لأنّها تنتمي طبيعيا إلى الغرب لأسباب روحية وعملية، وبالتالي يتوجب عليها التخلص من طموحاتها الأوراسية التي قد تؤدي إلى مزيد من التفكك للدولة الروسية. ويوضح ترينين في دراسته مختلف أنماط التفاعل بين الفضاء الجغرافي والهوية في التاريخ الروسي والتي تجلت عبر أنماط توسع مختلفة طبقتها روسيا تجاه جيرانها، وهو ما استفادت منه دراستنا بشكل كبير، لكنها لم تتماهى مع طرحه الأيديولوجي الذي يندرج ضمن خطاب النهايات، بل أبرزت أنّه في ظل عدم قدرة روسيا على استدعاء تلك النماذج التقليدية لتوسعها تجاه دول الكومنولث، فإنّها تعتمد على أنماط للهيمنة تساير الواقع الدولي الجديد وترتكز أساسا على مفهوم الهيمنة التعاونية.

- كتاب "**السياسة الخارجية الروسية وكومنولث الدول المستقلة، النظريات، النقاشات، والتحركات**" "**Russian Foreign Policy and the Cis,theories,debates, and actions**"، **لنيكول جاكسون Nicole J.Jackson** وتناول فيه كيف أثرت النقاشات النظرية ما بين مختلف مدارس الفكر الروسية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي على توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه كومنولث الدول المستقلة. وقد عالج هذا الكتاب بعضا من عناصر بحثنا لا سيما ما تعلق منها بالمبحث الخاص بتطور اتجاهات الفكر الاستراتيجي الروسي تجاه دول الكومنولث، غير أنّ حدوده الزمنية تركزت حول فترة التسعينات ولم تغطي التطورات

الفكرية اللاحقة. ولذلك فإنّ ما يميز دراستنا عن هذا العمل استيعابها لمختلف تلك التطورات، وخاصة منذ وصول الرئيس بوتين إلى الحكم، والتي أدت إلى أفول كثير من الطروحات التي كانت سائدة في تلك الفترة لصالح توجه فكري جديد يمزج ما بين الطروحات الواقعية والأوراسية، وينادي بضرورة إعادة السيطرة على دول الكومنولث.

وفي ذات الإطار يندرج كتاب " **تفسير التغير في السياسة الخارجية الروسية: دور الأفكار في التأثير على السلوك الروسي تجاه الغرب**" **" Explaining change in Russia foreign policy: The Role of Ideas in Post-Soviet Russia's conduct towards The West"**، للمؤلف **كريستن ثورن Christian Thorun**، وإنْ كان هذا العمل قد تركز بشكل أساسي حول توجه السياسية الروسية تجاه الغرب وليس نحو دول الكومنولث.

- كتاب "**تفسير سلوك السياسة الخارجية الروسية: النظرية والتطبيق**" **Explaining Russian Foreign Policy Behavior: Theory and Practice"** للأستاذ **ألكسندر سيرغونين Alexander Sergunin** حيث يعتبر هذا الكتاب من أكثر الدراسات حداثة وشمولا من زاوية تناوله للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة.

وتحققت الاستفادة البحثية منه عبر مختلف فصول الدراسة، إذ عالجت هذه الدراسة دوافع سلوك روسيا الخارجي، وكيف أثرت تصوراتها للتهديدات الخارجية على خطاب وممارسة سياستها الخارجية مع التركيز بشكل خاص على تمثلات أهم المدارس الفكرية لهذه التهديدات. كما قيّم المؤلف بشكل نقدي تطور عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي على مدى السنوات الـ 25 الماضية، وحلّل أدوار مختلف المؤسسات والقوى والجهات الفاعلة في هذه العملية، مؤكدا في ذات الوقت بأنّ الوضع الداخلي الحالي لروسيا ملئ بالعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والديموغرافية، ما يفرض عليها ضرورة التخلي عن طموحات القوة الكبرى ووضع أهداف متواضعة لسياستها الخارجية.

– كتاب "**عمليات التكامل الإقليمي في كومنولث الدول المستقلة: العوامل الاقتصادية والسياسية**" **"Regional Integration Processes in the Commonwealth of Independent States Economic and Political Factors**" للباحثين "Katarzyna Filipowicz" و " Agnieszka Konopelko" حيث تبحث هذه الدراسة في العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الكومنولث، من خلال تحليل عمليات تكامل السوق الإقليمية. وقد تحققت استفادة بحثية كبيرة من

هذه الدراسة خاصة في الجزء المتعلق منها بالمشاريع التكاملية التي قادتها روسيا في المنطقة، غير أنّ دراستنا لم تركز على عمليات تكامل السوق فقط، بل تتجاوز ذلك للبحث في مختلف أبعاد ومستويات التكامل في الجوانب السياسية والعسكرية أيضا.

– أطروحة دكتوراه للباحث **ديفيد تورتيه David Teurtie** بعنوان " **رهانات السيادة بين روسيا وخارجها القريب**" " **Les Enjeux de la Souveraineté entre la Russie et son Etrange Proche** "، حيث ناقش الباحث في دراسته إشكالية مدى تماسك كومنولث الدول المستقلة بوصفه مجالا جيوسياسيا تهيمن عليه روسيا الاتحادية عبر تحليله لجدلية التكامل/ التفكك Intégration/Désintégration المحددة لمستوى هذا التماسك.

وقد استعرض الباحث في دراسته ثلاثة مجالات أساسية يتم من خلالها ممارسة روسيا لنفوذها تجاه دول المنطقة. **أولا؛** من خلال بنى وهياكل التكامل السياسي الاقتصادي داخل الكومنولث، **ثانيا؛** عبر التوظيف الجيوسياسي لصادرات الطاقة، و**ثالثا؛** التوظيف الجيوسياسي للغة الروسية. بيد أنّ بحثنا وفضلا عن تناوله للعناصر السابقة، فإنّه يستعرض أيضا روافد وآليات أخرى مغيبة في الدراسة السابقة، خاصة ما تعلق منها باستخدامات القوة الناعمة الروسية في مجالات متنوعة، ومختلف تطبيقات سياسة الأقليات وعوامل القوة المادية الأخرى لروسيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية.

7– صعوبات الدراسة:

علاوة على كون موضوع الدراسة يشكل تحديا في حدّ ذاته بالنظر لحداثته من جهة، واتساع مجاله وتعقده وتشعب متغيراته وتعدد القوى والفواعل المؤثرة فيه من جهة ثانية، فقد اعترضت الدراسة عدة صعوبات أهمها:

– الطبيعة المعقدة والمتحولة للسياسة الخارجية الروسية، وغموض بيئتها الداخلية وآليات وفواعل صنع القرار الخارجي فيها بعد الحرب الباردة. وقد تمّ التعامل مع هذه الصعوبة من خلال البحث بشكل عمودي في مختلف المحددات والمتغيرات لتحديد مستويات تأثير كل عامل بشكل دقيق بقدر المستطاع.

– قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع خصوصا الدراسات الأكاديمية الرصينة والموضوعية، إذ نجد كثيرا من المراجع المتوفرة يغلب عليها الطابع الصحفي، والتحليل الانطباعي. وقد حاولنا تجاوز هذه الصعوبة من خلال الاعتماد على هذه المراجع في استقاء المعلومات أكثر من التحليلات.

– غياب الإحصائيات الدقيقة والشفافة خاصة ما تعلق منها بالجانب الروسي، ما قلل من قدرتنا على التحقق من موثوقية المعلومات، وأحالنا للبحث في مصادر أخرى تكون أكثر حيادية وانتقاء المتخصص منها بقدر الإمكان.

– الانحياز الأيديولوجي الكبير في هذه الدراسات وتناقضها فيما بينها، خصوصا وأنّ معظمها هي نتاج لمخابر التفكير الغربي التي تسعى لخدمة أهداف بلدانها تجاه روسيا والمنطقة، وهو ما لمسناه في كثير من هذه الدراسات المتعلقة تحديدا بالقضايا السياسية والاستراتيجية. ما تطلب منا حذرا شديدا في التعاطي مع هذه المراجع وعدم الانسياق وراء طروحاتها وتحليلاتها المؤدلجة بشكل كامل، وحاولنا الاستفادة منها بقدر المستطاع من خلال تحييد مكوناتها الأيدولوجية أو الإشارة إلى انحيازها في متن البحث في حدّ ذاته.

8– تبرير خطة الدراسة:

بهدف الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ومعالجة إشكاليته، اقتضى الأمر تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وفق منطق تحليلي متسقٍ ومتكاملٍ يبدأ من التعريف بالفاعل **Le Qui** في موضوع الدراسة وما يريده **Le Quoi** من مجال الفعل **Le champ d'action** "مجال موضوع الدراسة" ، ثم نستعرض أهم آليات وأدوات فعله لتحقيق أهدافه ضمن هذا المجال **Le Comment** ، وأخيرا نتناول أبرز العوائق والتحديات التي واجهت تحرك الفاعل ضمن مجال فعله **Les défis d'action .** على أساس هذا المنطق في تحليل الدراسة:

يبدأ **الفصل الأول** بتحضير الأرضية المفهومية والنظرية التي تتناسب مع موضوع الدراسة، وتستجيب للغاية البحثية المرجوة منه، حيث يتناول المبحث الأول المفاهيم التحليلية والأطر النظرية التي ستكون بمثابة المرشد والموجه لعملية الإسقاط الإمبريقي في الفصول اللاحقة، ثم ننتقل للتعريف بالفاعل والمتمثل في روسيا الاتحادية عبر استعراض أهم التحولات التي مسّت أسس ومرتكزات قوتها المادية وغير المادية منذ ظهورها كدولة مستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وكيف أثرت هذه التحولات على بيئة صنع واتخاذ القرار الخارجي فيها وتحول توجهاتها نحو الإقليمية.

بينما يستعرض **الفصل الثاني**، أهم خصائص ومزايا منطقة الكومنولث في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد الحرب الباردة، وكيف أضحت دول هذه المنطقة المحيطة بروسيا تشكل جوهر اهتمامها المركزي ودائرة مصالحها الأولية والحيوية. وعبر عملية استقراء تاريخي نفحص الخبرة الروسية في تعاطيها مع دول المنطقة، وكيف استطاعت روسيا ضم مناطق وأقاليم هذا المجال في حقب زمنية مختلفة عبر أنماط توسع

متنوعة تولدت في إطار سياقات وظروف خاصة مرت بها الدولة الروسية. لنختم هذا الفصل بالوقوف عند النقاشات الفكرية التي دارت بين مختلف مدارس الفكر الاستراتيجي الروسي حول توجه السياسية الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث.

ويتناول **الفصل الثالث** بالتحليل والنقاش مختلف سياسات وآليات **ديناميكية الجذب والتأثير** التي تقودها روسيا الاتحادية في منطقة الكومنولث، والرامية لعزل المنطقة عن تأثيرات القوى الخارجية والتحكم في دولها أو استيعابهم ضمن مختلف مشاريعها ومبادراتها الإقليمية، بحيث يبدأ التدرج في تناول تلك السياسات والآليات باستعراض مختلف مشاريع إعادة دمج دول الكومنولث التي طرحتها روسيا في المنطقة، بداية بالمشروع الأشمل والمتمثل في الكومنولث إلى غاية مشروع الاتحاد الأوراسي، ثم ننتقل في تناول تلك الآليات إلى دبلوماسية القوة الناعمة الروسية في المنطقة، حيث نتناول مختلف مصادرها وأدواتها وتوظيفاتها ونخصص مبحثا منفردا بحدّ ذاته لسياسة الأقليات التي وظفتها روسيا تجاه تلك الدول، مستغلة في ذلك انتشار شتاتها عبر كامل أرجاء المنطقة، والتي مزجت فيها روسيا ما بين أنماط التوظيف الناعم والصلب.

لنختم هذا الفصل بالوقوف عند مختلف توظيفات القدرات المادية الروسية المتاحة تجاه دول الكومنولث والتي أخذت بدورها نماذج وتطبيقات متنوعة ومستحدثة، حاولت من خلالها تجاوز عائق ضعف ومحدودية تلك القدرات.

أمّا **الفصل الرابع** فيعالج أهم التحديات التي واجهت مساعي روسيا وجهودها لإعادة السيطرة على دول الكومنولث، والتي يمكن اختزالها في تلك **الديناميكية التفكيكية** الشاملة للمنطقة التي تُحركها وتغذيها عدد من **ديناميكيات الطرد الداخلي Centrifugal Dynamics** كالخلافات والنزاعات البينية ما بين روسيا ودول الكومنولث وتصاعد التوجهات الاستقلالية لهذه الأخيرة، فضلا عن الأدوار المعيقة لبعضها، وأدت في مجملها إلى عدم استقرار المنطقة وتصدعها جيوسياسياً، وتهيئتها من الداخل **لديناميكية الجذب الخارجي Centripetal Dynamics** التي تقف وراءها قوى إقليمية ودولية عملت وعبر سياساتها ومشاريعها التوسعية على استقطاب دول الكومنولث إلى مجالات نفوذها الإقليمي ومؤسساتها وبناها العسكرية والاقتصادية، ما أدى إلى تراجع نفوذ روسيا التقليدي وبات يتهدد مستقبلها كقوة هيمنة تقليدية بهذه المنطقة.

وهو ما حولنا استشرافه في المبحث الأخير عبر استخدام تقنية السيناريوهات لتحديد أهم الفرص والقيود المحتملة التي يمكن أنّ تحدد مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة واحتمالات بقاء أو انفلات تلك الدول من دائرة النفوذ الروسي، لننهي في الأخير

هذه الدراسة بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والخلاصات المتعلقة بمعالجة إشكالية البحث، ونؤكد في إطارها أو ندحض فروض الدراسة.

الفصل الأول

تحليل السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة

شكّل تفكك الاتحاد السوفيتي حدثا استراتيجياً فريداً من نوعه، قلب الأوضاع وموازين القوى الدولية وأنهى حالة من الاستقطاب والصراع الأيديولوجي والعسكري الذي كان قائما طيلة فترة الحرب البادرة. وكان من أبرز تداعياته ونتائجه المباشرة تفكك البناء الفيدرالي لهذا الاتحاد، وظهور دولة روسية جديدة كانت على مرّ ثلاثة قرون من الزمن مركزا إمبراطوريا خضع لحكمها قوميات وأعراق متنوعة، وامتد نفوذها إلى مناطق وأقاليم عديدة في قارتي أوروبا وآسيا.

وبقدر ما كانت روسيا على مرّ تاريخها محركا ومركزا لعديد الأحداث التاريخية الكبرى، فإنّ أفولها الإمبراطوري، ودخولها في مرحلة مليئة بالغموض والتعقيدات منذ تسعينات القرن الماضي، استثار كثيرا من الاهتمام والأسئلة والإشكاليات حول طبيعة واتجاهات التحولات الذي انخرطت في إطارها الدولة الروسية الوليدة لإعادة ترتيب أوضاعها داخليا وخارجيا. ولعلّ من بين أبرز الأبعاد التي استقطبت اهتمام المختصين والباحثين، موضوع السياسة الخارجية الروسية الذي أضحى مادة بحثية جذابة لعديد الدراسات التي حاولت فهم وتفسير هذه السياسية. وفي هذا الإطار يندرج الفصل الأول من هذه الدراسة، حيث سيحاول الإجابة على تساؤلين مركزيين:

– ماهي المقاربة النظرية الأنسب والأقرب لفهم وتفسير دوافع ومنطق سلوك روسيا الاتحادية تجاه عالمها الخارجي بعد نهاية الحرب الباردة؟

– كيف أثرت التحولات والتطورات الداخلية والخارجية لروسيا الاتحادية على سياستها الخارجية من ناحية محدداتها، دوافعها، أهدافها، والمؤسسات والفواعل المؤثرة في عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي؟

إنّ إخضاع السياسة الخارجية الروسية للتحليل العلمي، يقتضي ضرورة الإحاطة بمختلف تلك التحولات والمتغيرات، والبحث بشكل عمودي في مختلف البيئات المشكلة والمؤثرة على هذه السياسية في الإطار الزمني الممتد من نهاية الحرب الباردة إلى غاية اليوم، على الرغم ممّا تكتنفه هذه العملية من صعوبات منهجية وتعقيدات موضوعية بالنظر لعدم استقرار الأوضاع الداخلية بشكل كامل، والتطورات المتلاحقة في البيئة الخارجية. وعليه؛ سيحاول هذا الفصل تقديم تحليل وصفي استكشافي لمختلف العوامل الحاكمة والموجهة للسياسة الخارجية الروسية، ومناقشة الأوضاع الداخلية لبيئة صنع القرار، وتحديد الأطر المؤسساتية لهذه العملية وأهم فواعلها.

المبحث الأول: الإطار المفهومي والنظري لدراسة السياسة الخارجية الروسية

يستعرض هذا المبحث أهم المفاهيم التي ستستخدم كأدوات تحليلية للاقتراب من موضوع الدراسة، وكذا أبرز النظريات في تحليل السياسة الخارجية، التي سيسترشد بها كأطرٍ تفسيريةٍ مناسبة لفحص دوافع ومنطق سلوك روسيا الاتحادية تجاه عالمها الخارجي، وخاصة منطقة الكومنولث بوصفها جوار روسيا المباشر ودائرة نشاطها الأولية منذ ظهورها كدولة مستقلة عن الاتحاد السوفيتي.

المطلب الأول: الإطار المفهومي للدراسة

تتداخل المفاهيم في حقل العلاقات الدولية وتتشابك فيما بينها بشكل يربك الباحث في عملية ضبطه للإطار المفاهيمي للدراسة، وقيامه بعملية الإسقاط الإمبريقي بشكل سليم. ويرجع ذلك غالبا لتعدد معاني تلك المفاهيم وتشعب دلالاتها خاصة حينما يتم نقلها عبر ترجمتها من مصادرها غير العربية. غير أنّ هذا الإشكال لا ينفي أنّ لكل مفهومٍ خصوصيةً في معناه، وتميزاً في قيمته، وتفرداً في مؤشراته، وبالتالي سيتجه الإسهام البحثي في هذا المطلب صوب ضبط المفاهيم المركزية التي سيُعتمد عليها كأدواتٍ تحليليةٍ في معالجة موضوع الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الخارجية

في واقع الأمر؛ تتعدد وتتناقض التصورات والآراء حول تقديم تعريف دقيق ومفهوم محدد لظاهرة السياسة الخارجية، بالنظر للإشكاليات المنهجية والإبستيمولوجية التي تكتنف هذه الظاهرة. ولذلك يجد الباحث نفسه مجبرا عند محاولة البحث عن تعريف عام ومجرد لهذه الظاهرة، على القيام بعملية تنميط واختزال لأهم التعريفات التي قدمت حول السياسة الخارجية.

في هذا الصدد؛ ينحصر **الصنف الأول** من التعريفات التي قُدمت حول السياسة الخارجية في حصرها في إطار السلوكيات الخارجية التي تقوم بها جهات سلطوية بطريقة منظمة ومبرمجة قصد تحديد جملة من الأهداف والغايات في المحيط الخارجي للوحدة، وفي هذا السياق يندرج تعريفي كل من جيمس روزنو ومحمد السيد سليم، فالأول يعتبر السياسة الخارجية بمثابة "النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل يتوافق مع الأهداف الوطنية المحددة بدقة"[1]، أما الثاني فيعرف السياسة الخارجية على أنّها " برنامج العمل الرسمي الذي يختاره الممثلون

[1]- حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.17.

الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[1].

إنّ هذا الصنف الأول من التعريفات، والذي يندرج ضمنه التعريفين السابقين لا يسلم من الانتقادات الموجهة للتصورات التي تنظر إلى السياسة الخارجية سواء من خلال موضوع التصرف ومجاله- حصره في الأنشطة الرسمية- أو من خلال الطرف الذي يقوم بهذا التصرف- التركيز على الممثلين الرسميين للدولة كفاعل وحيد- فضلا عن أنْ عملية البرمجة والتخطيط تثير الكثير من الغموض والالتباس، لأنّ القيام بها في إطار بيئة خارجية تتميز بالتعقيد والتطور السريع أمر غاية في الصعوبة، ناهيك عن مختلف الإشكاليات المعرفية والمنهجية التي تتعلق بمسألتي الوعي والبدائل في السياسة الخارجية.

أما الصنف الثاني من التعاريف؛ فإنّه يتجه نحو تعريف السياسة الخارجية بعيدا عن كل قيد أو حدّ موضوعي وإجرائي، حيث يعتقد إفانس Evans ونيونهان Newnahn أنّ السياسة الخارجية هي ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول والفواعل، أما مكقوان Mcgowan فيعرفها بأنّها تلك المواقف والأنشطة، التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها بما يخدم مصالحها الوطنية[2].

وعليه؛ وفي ظل حالة الغموض والتناقض التي تميّز جلّ التعاريف والمواقف السابقة المتعلقة بمفهوم السياسة الخارجية، ستعتمد الدراسة على تعريف إجرائي يستجيب للغايات المنهجية والعلمية للدراسة وذلك على النحو التالي: يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنّها **مجمل الالتزامات والأنشطة والسلوكيات السلطوية لمجتمع معين تهدف إلى التحكم بالبيئة الخارجية، وصياغتها بما يتناسب وأهدافها ومصالحها القومية التي تعرف في إطار مبادئها ومحدداتها المادية وغير المادية.**

الفرع الثاني: مفهوم الهيمنة

منذ نهاية الحرب الباردة؛ كثُر استخدام مفهوم الهيمنة في تحليل العلاقات الدولية والإقليمية على وجه الخصوص، بالرغم من صفة التعقيد التي لازمت هذا المفهوم وجعلته عصياً على الضبط، وهو ما يتطلب ضرورة القيام بتحليل مفهومي جيّد لما يعنيه، ولمختلف خصائصه وأبعاده، ليكون إسقاطه واضحا بشكل دقيق على موضوع الدراسة.

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- **المرجع السابق،** ص. 18.

إنّ ما يجب التنبيه إليه في هذا المقام أنّ "الهيمنة" كمفهوم هو أداة تحليلية أُستخدمت في العلاقات الدولية للتعبير عن شكل متميز من العلاقة بين القوة العظمى و/ أو القوى الكبرى مع باقي الفواعل في النظام الدولي ذي الطبيعة الفوضوية، ولكن الضرورة البحثية استدعت إمكانية استعارة المفهوم للتعبير عن التفاعلات الدولية الحاصلة على المستوى الإقليمي، وهو ما أصبح يعرف في أوساط الباحثين بـ: " أقلمة الهيمنة" (Regionalising the Hegemony) " [1].

أ- مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية

يستخدم الواقعيون مفهوم الهيمنة لوصف تلك الحالة التي تسود فيها دولة واحدة في النظام الدولي، إذ تظهر هذه الدولة بحسب الواقعيين الجدد عندما يكون توزيع القوة داخل النظام الدولي غير متماثل بشكل كافٍ[2]. ولكي يحدث هذا، يجب أنْ يكون لدى الدولة قوة عسكرية للتحكم المباشر في منافسيها وثروتها الاقتصادية للحفاظ على قوتها العسكرية، بينما يفسر **الليبراليون** وعلى رأسهم روبرت كيوهان الهيمنة باعتبارها ظاهرة تتمحور حول السيطرة الاقتصادية في المقام الأول، إذ يعرفها باعتبارها رجحاناً للموارد المادية لدولة ما على باقي دول أخرى[3]. وترتبط الهيمنة من منظور الليبرالية المؤسساتية على وجه التحديد بطرق معقدة من التعاون والمؤسسات، حيث أنّ نجاحها في نظرهم يعتمد بشكل جوهري على شكل معين من التعاون غير المتكافئ Asymmetrical Cooperation . وتلعب القوة المهيمنة دورا مميزا من خلال تقديم نفسها كدولة قائدة لشركائها في مقابل خضوعهم، غير أنّ ما يميزها عن **القوة الإمبريالية** هو أنّها لا تستطيع إنشاء وتطبيق القواعد دون نوع من الموافقة من الدول الأخرى. وبالتالي يكون مفهوم الهيمنة بهذا المعنى أقرب إلى **مفهوم القيادة** لأنّ الطرف الأقوى لا يسعى لفرض سيطرته بشكل أحادي وتحقيق أهدافه الذاتية فقط، بل يقوم بدور القيادة نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

من جانب آخر؛ يستند **المنظور الغرامشي** بشقيه التقليدي والجديد في تحديد مفهوم الهيمنة على أهمية البعد الثقافي في خلق حالة الرضوخ الطوعي للأطراف التابعة للطرف المهيمن. إذ يرى الأستاذ روبرت كوكس Robert Cox أنّ الهيمنة ليست ببساطة سيطرة دولة على باقي الدول من خلال الإكراه والعقوبات والحوافز كما يتصورها الواقعيون، بل هي علاقة قائمة على موافقة مبنية على قبول طوعي بالقيادة السياسية والأيديولوجية بدلاً من السيطرة المبنية على القوة المادية لوحدها، ولذلك فإنّ الدول المهيمنة بحسب كوكس

[1]- فيصل بوالجدري ، "استراتيجيات الهيمنة الإقليمية بين شيوع المصطلح وغموض المعنى"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 16، (2018)، ص.244.

[2] - Goda Dirzauskaite and Nicolae Cristinel Ilinca, "Understanding "Hegemony" in International Relations Theories", **Working Paper** (Denmark: Aalborg University, May 2017), p.28.

[3] - **Ibid**., p.29.

تسعى لإنشاء نظام مبني على أرضية أيديولوجية ينتشر عبرها نمط مهيمن من الإنتاج والثقافة والمؤسسات إلى جميع البلدان الأخرى[1]. وبالتالي فإنّ الهيمنة تقوم على فكرة القيادة الفكرية والأخلاقية التي لا تقل أهمية عن القيادة الاقتصادية أو العسكرية، لأنّ استخدام القوة في الوقت الحاضر دون تبرير وقبول من الأطراف الأخرى لن يؤدي إلى تحقيق الهيمنة.

انطلاقا مما سبق ذكره؛ يمكن تحديد سمتين أساسيتين لهذا المفهوم هما[2]:

✓ أنّ الهيمنة في جوهرها مصلحية ذاتية Self – Interested ، تهدف أساسا لتحقيق أهداف الدولة المهيمنة التي تعمل على تصوير هذه الأهداف على أنّها جماعية أمام باقي الدول الثانوية الأخرى؛

✓ أنّ الأطراف المهيمنة تعمل على توظيف مزيج من الحوافز المادية وأدوات القوة الفكرية /المعنوية، من خلال تغيير أو إعادة تشكيل معايير وقيم الدول التابعة لها، من أجل الحصول على التوافق وقبول تلك الدول بها كطرف مهيمن. ولهذا السبب تقوم الهيمنة على توازن دقيق ما بين الإكراه والتوافق، وما بين ممارسة القوة المباشرة وغير المباشرة للدولة المهيمنة، وتوفير درجة من الاحترام لمصالح الدول التابعة.

ب- أنماط الهيمنة

من أجل جعل مفهوم الهيمنة مناسبًا للتحليل الإمبريقي، ترى الباحثة ساندرا ديسترادي Sandra Destradi أنّ مزيدا من التوصيف والتمييز بين أشكال الهيمنة يبدو أمرا ملحاً وضرورياً، لتجاوز التقسيمات الموجودة المستندة على ثنائية الخيرية / القسرية أو المادية / الفكرية من خلال تفريعها إلى أنماط وأنواع جديدة. فقدمت بذلك تقسيما موسعا للهيمنة بالاعتماد على معيار الأدوات الموظفة من قبل الطرف المهيمن وهي:

✓ **الهيمنة الصلبة Hard Hegemony:** يعكس هذا النوع من الهيمنة نظاما للسيطرة قائماً على الإكراه والقسر Coercion ، ولكنه يمارس بطريقة ذكية وأكثر دهاءً بمفهوم أنطونيو غرامشي[3]. يعني هذا أنّ الدولة المُهيمنة تهدف في المقام الأول إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، ولكنها تسعى إلى إخفاء هذا التطلع من خلال التشديد إلى حدّ ما على إظهار جماعية هذه المصالح مع الدول الثانوية. إنّ الطرف المهيمن في هذا الحالة لا يستند في هيمنته على شرعية حقيقية، بل على نوع من الشرعية الزائفة Pseudo-Legitimation التي لا تقوم على تقاسم المعايير والقيم مع الدول الثانوية التي قد تساير سياساته وأهدافه

[1] - Sezai Özçelk, "Neorealist and Neo-Gramscian Hegemony in International Relations and Conflict Resolution During The 1990's", **Ekonomik ve Sosyal Arastırmalar Dergisi**, Vol.1, No.2 (Autumn 2005), p.95.
[2] - Sandra Destradi," Regional Powers and their strategies: Empire, Hegemony, and Leadership", **Review of International Studies**, Vol. 36, No. 4 (October 2010), p.917.
[3] - **Ibid**., p.919.

بفعل ضعفها، ولكنها قد تغير سلوكها وتنتقد سياساته، بل وتقاوم أهدافه بأشكال مختلفة بفعل عدم استيعابها للقيم والمعايير التي يروج لها.

✓ **الهيمنة الوسيطة Intermediate Hegemony:** يتمحور هذا الشكل من الهيمنة حول فكرة "قوة المكافأة" "Reward Power" ،حيث يقوم الطرف المهيمن بتوفير المنافع المادية والمكافآت من أجل رضوخ الدول الثانوية. ويتقاسم الطرف المهيمن في هذه الحالة المعايير والقيم إلى حد ما مع الدول التابعة، ولكنه يسعى إلى تحقيق مصالحه وأهدافه الخاصة، ويؤكد في ذات الوقت على وجود مصالح وأهداف مشتركة مع الدول الأخرى، حيث يتخلى المهيمن عن استخدام التهديدات والعقوبات المباشرة للدول التابعة، ويعتمد في تنفيذ استراتيجيته على أدوات ذات طبيعة اقتصادية كتقديم القروض والمساعدات الإنمائية والدعم العسكري، أو الإغراء بالمشاركة في السلطة المؤسسية[1].

✓ **الهيمنة الناعمة Soft Hegemony :** وهي تشبه كثيرا استراتيجية القيادة، غير أنّ مصالح الطرف المهيمن في هذه الحالة تبقى دائما في طليعة الأهداف المنشودة. وتعتمد هذه الاستراتيجية في جوهرها على تغيير قناعات وتوجهات وممارسات النخب الحاكمة في البلدان المجاورة، دون اللجوء إلى استخدام العقوبات والحوافز والتلاعب، ولكن بالانخراط في عملية تنشئة وإقناع أيديولوجي تنتهي بإعادة تعريف المصلحة الوطنية للدول الثانوية وتغيير سياساتها بما يتوافق مع النسق القيمي المهيمن[2].

إنّ هذا النوع من الهيمنة يستند في فحواه على شرعية يتقاسم فيها الطرف المهيمن معاييره وقيمه مع الأطراف الثانوية الأخرى، ولذلك تكون هيمنته أكثر رسوخا واستدامة من الأنماط الأخرى. وتشترك هذه الاستراتيجية مع مفهوم **الهيمنة التعاونية Cooparative Hegemony** الذي قدمه الباحث الدانماركي طوماس بيدرسن Thomas Pedersen ، حيث يعرف هذا النمط من الهيمنة بأنّها شكل مرن للسيطرة بواسطة أدوات الترتيبات المؤسساتية التعاونية القائمة على استراتيجية طويلة المدى[3].

إنّ جوهر مفهوم الهيمنة التعاونية وعلى النقيض من نظرية الاستقرار بالهيمنة التي تركز فقط على الدول القوية، يدور حول فكرة أنّ الدول الكبرى التي قد تعرف تراجعا في قدراتها المادية في فترة زمنية ما، قد تسعى إلى تثبيت نفوذها على دول جوارها من جديد، من خلال وسائل غير قسرية عبر اتباع استراتيجية للهيمنة التعاونية في إطار بنية متعددة الأطراف (مؤسسة).

[1] - **Ibid**.
[2] - **Ibid**., p.920.
[3] -Thomas Pedersen, "Cooperative Hegemony: Power, Ideas and Institutions in Regional Integration", **Review of International Studies**, Vol. 28, No. 4 (October 2002), p.683.

الفرع الثالث: مفهوم التعاون الإقليمي

على الرغم من الاعتقاد الشائع بأنّ الصراع هو السمة الغالبة للتفاعلات ما بين الدول، فإنّ التعاون الدولي وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة أصبح إحدى المسائل الأساسية والمهمة في حقل العلاقات الدولية. وسيتم التركيز في هذا الإطار على مفهوم التعاون الإقليمي لاعتبارات تحليلية في المقام الأول تتناسب مع موضوع الدراسة.

يعد التعاون الإقليمي Regional Integration مفهوما وسيطا يتناول التفاعلات التعاونية التي تحصل في إقليم جغرافي معين. وهو وسيط لأنّه يتخذ موقفا وسطا ما بين التعاون الدولي أو العالمي من جهة، وبين التعاون الثنائي الذي يتم ما بين دولتين من جهة أخرى. حيث عادة ما يشمل التعاون الإقليمي على الاتصالات والتعاملات والأنشطة الحكومية الرسمية والتفاعلات غير الرسمية الشعبية غير المقيدة بتوجهات معينة.

ويسود اعتقاد بوجود اختلاف أساسي بين التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي، فبحسب كريستيانز فإنّ التكامل الإقليمي حدث في أوروبا في حين أنّ التعاون الإقليمي هو نوع من خصائص ظاهرة الإقليمية في العالم، لكن هيتني تشير إلى أنّ التكامل الإقليمي يرجع إلى الإقليمية التقليدية التي تركز على العلاقات ما بين مجموعة من الدول المتجاورة. ولتحقيق هذا التعاون الإقليمي يشترط توفر مجموعة من الخصائص اهمها: القرب الجغرافي، التجانس الثقافي والسياسي والاجتماعي، القضاء على الاختلافات، زيادة التعاملات والاعتمادي المتبادل، وإقامة منظومات مؤسسية. فيما يضيف حسن أبوطالب من جهته ثلاثة شروط لاكتمال التعاون الإقليمي مستقر وهي[1]:

- وجود نخب سياسية تلتزم بالتعاون الإقليمي وتؤمن بمسؤولياته الجماعية وعوائده المتوازنة؛
- رأي عام ضاغط من أجل التحول إلى التفاعلات الإقليمية المفتوحة؛
- تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار التعاون الإقليمي.

● **مفهوم التكامل**

ثمة جدال واسع ما بين مختلف تيارات الوظيفية – الأصلية والجديدة– حول تحديد جوهر الظاهرة التكاملية التي يعرف من خلال التكامل، فكل تيار ينظر إلى هذه الظاهرة من زاوية معينة انتجت لنا موقفين

[1]– محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11"، **كراسات استراتيجية**(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003)، السنة الثالثة عشر، عدد 167، (2003) ص.08.

معرفيين متباينين، أحدهما ينظر للتكامل بوصفه عملية أو مسارا "Integration as a Process"، والآخر يعبر عن التكامل بوصفه حالة " Integration as a State " [1].

بالنسبة **للموقف الأول،** والذي يعتبر أرنست هاس Ernest Haas من أبرز مؤيديه فيعرف التكامل على أنّه العملية التي تضمن تحول الولاءات والأنشطة السياسية في دول متعددة مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية [2]. إنّ تعريف هاس يمكن اعتباره تعريفا سياسيا للتكامل لأنّه ركز بالأساس على خلق مركز قراري فوق– قومي جديد عبر عملية تحويل الولاءات والأنشطة السياسية نحو هذا المركز الجديد من جهة، وعلى التكامل بكونه تلك الإستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه العملية من أجل بلوغ أهداف معينة تتلخص عادة في بناء السلم الدولي وتخفيف حدة الصراع وتحقيق الرفاه، وهي أهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الإقليمية والدولية[3].

أما **الموقف الثاني،** والذي عبر عنه أميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni فينظر للتكامل بوصف حالة تنتفي فيها مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[4]. من جانب آخر تبنى الاقتصادي بيلا بالاسا Bella Balassa موقفا توفيقيا نظر فيه للتكامل بكونه عملية وحالة في نفس الوقت، فمن ناحية كونه عملية لأنّه يتضمن كافة التدابير التي ترمي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الساعية نحو التكامل، ومن جهة كونه حالة فأنّه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة والتمييز بين الاقتصاديات الوطنية للدول [5]. وقد حدّد بالاسا في هذا الإطار مستويات مختلفة ومتدرجة تمر بها العملية التكاملية بحيث لكل مستوى خصائصه ومميزاته نستعرضها على النحو التالي[6]:

- **إتفاقية تجارة تفضليلية:** تخفيض العوائق التجارية المتبادلة؛
- **منطقة تجارة حرة:** التخلص من العوائق التجارية المتبادلة؛

---

[1]– عبد الناصر جندلي، "التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية"، **مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية** (مركز جيل للأبحاث، طرابلس الشرق)، العدد 03 (أغسطس 2015)، ص. 13.

[2] – محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات** ، ط1 (بنغازي: دار الكتب الوطنية ، 1999، ص.167.

[3]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر : دار الخلدونية، 2007) ، ص. 248.

[4]– جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: ولي عبد الحي، ط1 (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص.282.

[5]– محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى ، **الإقتصاد الدولي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1999)، ص. 216.

[6]– **المرجع السابق**، ص.243.

- **إتحاد جمركي:** عوائق تجارية خارجية موحدة؛
- **سوق مشتركة:** حرية الحركة لعوامل الإنتاج؛
- **إتحاد إقتصادي:** تنسيق السياسات للدول الأعضاء؛
- **الإندماج الإقتصادي الكامل:** سياسات مالية ونقدية موحدة.

انطلاقا مما سبق التطرق إليه؛ يمكن القول أنّ التكامل هو العملية التي يتم من خلالها إلغاء مختلف أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية لدول مختلفة تربطها علاقات اعتماد متبادل وتتوفر على الحد الأدنى من الشروط الموضوعية، بهدف تحقيق المنافع المشتركة، والذي يتجسد عبر إقامة مؤسسات إقليمية فوق قومية Supranational تتحول إلى مركز ولاء وقرار جديد.

المطلب الثاني: التحليل الواقعي للسياسة الخارجية

شكّلت الواقعية لفترة زمنية تزيد على أربعة عقود من الزمن ولازالت إلى حدّ اليوم، الاتجاه النظري الأكثر ملائمة لتفسير سلوكيات الدول الخارجية، بالرغم من تراجع طروحاتها في مقابل الاتجاهات النظرية الأخرى. وتمثل الواقعية أكثر من مجرد نظرية، إذ تعكس في حقيقة الأمر موقفا فلسفيا راسخا له جذور وامتدادات فكرية تعود إلى قرون عديدة، كما أنّها ليست مجرد نظرية واحدة، بل تضم العديد من النظريات المتنافسة في داخلها، ولكنها تتقاسم بحسب الأستاذ تيموتي دن ثلاثة مبادئ مركزية تشكل نواة البرنامج البحثي الواقعي بتعبير الأستاذ جورج لاكوتش، وتتلخص هذه المبادئ في [1]:

- **الدولانية Statism:** حيث يُنظر إلى الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في عالم العلاقات الدولية، والقوى الكبرى كجهات فاعلة ورئيسية في البنية الفوضوية للسياسة الدولية، حيث لا تعني الفوضى في هذا السياق اللانظام Disorder وإنّما تعني ببساطة عدم وجود سلطة مركزية عليا فوق الدول؛
- **البقاء Survival :** يمثل البقاء الهدف الأسمى لكل الدول والمصلحة الوطنية العليا وكل الأهداف الأخرى كالرخاء الاقتصادي وحقوق الإنسان والقانون والنظام ثانوية، لأنّ أي تهديد للبقاء يشكل مصدر قلق بالغ لجميع الأهداف المذكورة أعلاه؛
- **العون الذاتي Self – Help:** إذ لا يمكن الاعتماد على أي دولة أخرى لضمان بقاء دولة ما، لأنّ البنية الفوضوية للنظام الدولي تخلق حالة من الخوف الدائم وعدم الثقة ما بين الدول، وبالتالي فإنّ التعايش يتحقق فقط وفق آلية توازن القوى.

[1]- تيموثي دن، "الواقعية"، في: جون بليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ، ط1 (أبوظبي، 2004)، ص ص. 249-250.

باستثناء الواقعية الكلاسيكية التي تعتمد على عامل الطبيعة البشرية كمتغير تفسيري مستقل لم يعد يملك قدرة تحليلية كافية في دراسة السياسات الخارجية للدول، فإنّ باقي التيارات الواقعية الأخرى قدمت إسهامات نظرية متباينة حاولت تجاوز مآخذ الطرح الكلاسيكي، لعلّ أبرزها الواقعية الهجومية والواقعية الكلاسيكية الجديدة اللتين قدمتا إسهامات معتبرة، مستفيدتين في ذلك من ما قدمه الأستاذ كنيث ولتز kenneth waltz عبر طرحه البنيوي الذي يرتكز على تصور الدولة كفاعل عقلاني Rational Actor هدفه الأسمى تحقيق الأمن في ظل بيئة خارجية تتسم بالفوضى، ما يجعل السياسة الخارجية لدولة ما تتحدد أساسا بموقعها النسبي في النظام الدولي، ويجعل قراراتها الخارجية عبارة عن استجابات عقلانية لوضعيات معينة تصوغها كفاعل موحد[1].

الفرع الأول: الواقعية الهجومية والسعي نحو الهيمنة الإقليمية

ينبني الطرح الواقعي الهجومي حول فكرة جوهرية فحواها أنّ الدول الكبرى تبحث بشكل مستمر عن فرص لزيادة قوتها النسبية على حساب منافسيها، سعيا منها لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في **الهيمنة.** وبالتالي فإنّ جوهر هذا الطرح ينطوي على إقرار واضح بأنّ النظام الدولي يضم في الأساس قوى كبرى مجبولة على النوايا التعديلية Revisionist Intentions ولا يسمح بوجود قوى الوضع الراهن Status-Quo Powers.

ويُجادل الواقعيون الهجوميون أنّه نظرًا لندرة الأمن، ستتوجه الدول نحو تبني استراتيجيات هجومية وستسعى حتمًا إلى الهيمنة، فبوصفها وحدات "موضعية هجومية" " offensive positionalists" في النظام الدولي تفكر الدول دائما بشكل عدواني تجاه الدول الأخرى، لأنّ ضمان الأمن لا يتحقق إلا من خلال تبني استراتيجيات مساعدة ذاتية، وتطوير شكل ما من أشكال القدرات العسكرية الهجومية التي تؤدي إلى تفاقم المعضلة الأمنية[2]. وبما أنّ الدول لا يمكنها أنْ تعرف أو تتنبأ بمصادر وتوقيت وطبيعة التهديدات لأمنها، فإنّ كل دولة ترغب في أنْ تكون القوة العسكرية الأكثر رعباً في العالم، لأنّ هذه الاستراتيجية هي أفضل طريقة لضمان البقاء في عالم يمكن أنْ يكون خطيراً للغاية.

● **الهيمنة الإقليمية كهدف استراتيجي للقوى الكبرى**

تركز الواقعية الهجومية على دراسة سلوكيات القوى الكبرى، وتفترض أنّ الهدف النهائي لهذه القوى هو تحقيق الهيمنة، لأنّ الهيمنة والسيطرة على ميزان القوى هو الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها تلك الدول أنْ

[1] - Volker Rittberger "Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", **Research Paper** (Institute for Political Science, University of Tubingen, 2004), pp. 10-11.

[2] - Tom Dyson, **Neoclassical Realism and Defence Reform in Post-Cold War Europe**, (London: Palgrave Macmillan, 2010), p.99.

تضمن بقاءها في ظل فوضوية النظام الدولي. وبالنظر لعدم احتمال تحقيق هذا الهدف على صعيد عالمي من الناحية العملية وفق تصور ميرشايمر، بسبب **المساحات المائية الهائلة** التي تحول دون تمكنها من بسط هيمنتها على جميع قارات، وصعوبة تحقيق **تفوق نووي** على الخصوم، فإنّ الهيمنة الإقليمية Regional Hegemony تصبح الهدف الاستراتيجي الأول للدولة[1]. وهي النقطة التي يتفق معها عديد من **الواقعيين الدفاعيين** الذين يعتقدون أنّ النظام الدولي يوفر حوافز لسلوكيات موازنة وليس لزيادة القوة، لأنّ هنالك أسبابًا وجيهة في نظرهم تدفع القوى الكبرى لتطويق نفسها بمناطق نفوذ. إذ يجادل الأستاذ روبرت جيرفيس Robert Jervis أنّ الدول من أجل حماية نفسها تسعى للسيطرة أو على الأقل إلى تحييد المناطق الواقعة على حدودها[2].

في هذا السياق؛ يمكن القول أنّ هنالك ثلاثة أسباب حاسمة تدفع القوى الكبرى للنزوع نحو إنشاء هذه المناطق في جوارها المباشر، وهي[3]:

✓ منع دول الجوار من الدخول في تحالفات أو شراكات أمنية مع منافسيها، إذ لا توجد قوة ترغب في أنْ يكون لديها خصوماً محتملين في محيطها المباشر. لذلك من المهم أنْ تمنع القوى المنافسة من إنشاء مواقع متقدمة مثل: المطارات والقواعد العسكرية في جوارها، وهو ما يوفر بدوره حافزاً قوياً للقوى الكبرى للحصول على قدر من السيطرة على العلاقات الخارجية والسياسات الدفاعية لتلك الدول.

✓ الحفاظ على قدرتها بالنفاذ بسهولة إلى البنى التحتية للنقل والمنشآت العسكرية على أراضي البلدان المجاورة، لأنّ الوصول إلى هذه المنشآت، يمكن أنْ يكون أمرًا حيويًا لأمنها الوطني، فضلا عن أنّ تلك المنشآت يمكن أنْ تكون بمثابة نقطة انطلاق لها لمدّ نفوذها إلى مناطق ومجالات جيوسياسية أبعد.

✓ الحفاظ على شكل من أشكال السيطرة على خطوط الاتصال وطرق النقل، لتقليل مخاطر الانقطاع عن الموارد الهامة وأسواق التصدير في أوقات الأزمات الدولية من جهة، وتقييد الخصوم المحتملين في المنطقة، وممارسة الضغط على دول الجوار من جهة ثانية.

وبالرغم من إقرار ميرشايمر بأنّ البقاء يمثل الهدف الأسمى بالنسبة للدول الكبرى، فإنّه لا ينفي في مقابل ذلك بأنّها تتابع أهدافا أخرى من طبيعة غير أمنية، غير أنّه يؤكد بأنّ تحقيق هذه الأهداف مرتبط بمدى عدم تعارضه مع منطق توازن القوى الذي يعتبر العامل المرجعي المحدد لتراتبية هذه الأهداف، والتي

[1] - Peter Toft, "John J. Mearsheimer: an Offensive Realist between Geopolitics and Power", **Journal of International Relations and Development**, Vol. 8, No. 4 (2005), p. 384.
[2] - Elias Götz, "Enemy at the Gates: A Neoclassical Realist Explanation of Russia's Baltic Policy", **Foreign Policy Analysis**, Vol .15, No .1(January 2019), pp. 101-102.
[3] - **Ibid**.

حددها في: تحقيق الثروة القصوى Maximum Wealth، والتفوق في القوة العسكرية البرية Preeminent Land Power، والسعي للحصول على التفوق النووي Superiority Nuclear [1].

وتتبع القوى الكبرى لتحقيق هدف الهيمنة بحسب ميرشايمر نوعين من الاستراتيجيات الشاملة، هما:

✓**استراتيجيات زيادة القوة :** حيث تعتبر الحرب War الاستراتيجية الأكثر شهرة واستخداما من قبل القوى الكبرى لزيادة حصتها من القوة. فبالرغم من الانتقادات الكثيرة التي تدفع بعدم جدوى الحرب، فإنّه تبقى لهذه الاستراتيجية مزايا عديدة يمكن أنْ تستفيد منها الدول سواء من خلال استغلال اقتصاد الدولة المهزومة وانتزاع الثروة منها، أو مصادرة منشآتها وناتجها الصناعي ومواردها الطبيعية، أو السيطرة على أراضٍ ومناطق حيوية لتحولها إلى مجالات عازلة Buffer Zones تساعد في حمايتها وتعزيز أمنها الوطني. كما يمكن للقوى الكبرى زيادة نصيبها من القوة على حساب منافسيها دون الدخول في حرب، ويكون ذلك عادة من خلال تبنيها لاستراتيجية **الابتزاز Blackmail** وذلك بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد خصومها من دون تكاليف باهظة، بالرغم من أنّ هذه الاستراتيجية قد لا تنتج تغييرات في توازن القوة، لأنّ التهديدات وحدها لا تكفي في الغالب لإرغام القوى الكبرى على تقديم تنازلات كبيرة، ولذلك يكون الابتزاز ناجحا عادة مع القوى الصغرى التي لا تسندها قوى كبرى منافسة[2].

✓**استراتيجيات كبح المعتدين:** لا تسعى القوى الكبرى إلى زيادة حصتها من القوة على حساب منافسيها فقط، بل تعمل من جانب آخر على منعهم من زيادة قوتهم على حسابها. وتنتهج في هذا الإطار استراتيجيتين أساسيتين هما : فرض التوازن وتمرير المسؤولية. فبالنسبة **لفرض التوازن Balancing** تتولى القوى الكبرى في هذه الحالة المسؤولية المباشرة لمنع منافسيها من تغيير توازن القوة، إما **دبلوماسيا؛** من خلال إرسال إشارات واضحة لمنافسيها باستعدادها للمواجهة المباشرة، أو عبر بناء تحالف دفاعي لمساعدتها في احتواء خصومها الخطرين، أو عبر حشد المزيد من الموارد الداخلية، كأنْ تزيد إنفاقها العسكري، وهو ما يطلق عليه بـ: **فرض التوازن الداخلي Internal Balancing** . أما **تمرير المسؤولية للآخرين Buck -Passing** فيتلخص جوهرها في جعل دولة أخرى تتحمل عبء ردع المعتدي، أو حتى قتاله فيما تبقى القوة الكبرى في مأمن من ذلك [3].

---

[1] - Brandon Valeriano, "The Tragedy of Offensive Realism: Testing Aggressive Power Politics Models", **International Interactions**, Vol. 35, No .2 (2009), p.181.

[2]– جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، ط1 (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012)، ص. 186.

[3]– **المرجع نفسه.**

الفرع الثاني: الواقعية الكلاسيكية الجديدة؛ محاولة تأليفية لتقديم نظرية حول السياسة الخارجية

ظهرت الواقعية الكلاسيكية الجديدة في أوائل التسعينات، وجذبت إليها العديد من الباحثين الشباب الذين كانوا يأملون في إعادة تجديد الأفكار الواقعية الكلاسيكية. وقد جُمعت أفكار وطروحات هذا التوجه الجديد ونُوقشت في المقال المرجعي لجدعون روز Gideon Rose، الذي غالباً ما يتم توصيفه على أنّه "بيان الواقعية الكلاسيكية الجديدة" The Manifesto of Neoclassical Realism.

في جوهرها؛ لا تشكل الواقعية الكلاسيكية الجديدة قطيعة مع الطرح الواقعي بشقيه التقليدي والجديد، فقد التزمت واستوعبت في تحليلها عددا من المسلمات المركزية على رأسها، إقراراها بمركزية مفهوم الفوضى الدولية، وأهمية الدولة باعتبارها الجهة الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي، والطبيعة الصراعية لعالم السياسة الدولية ودور وأهمية متغير القوة في السياسات الخارجية للدول. وبالتالي فإنّ محاولتهم التنظيرية بحسب فريد زكريا Fareed Zakaria تهدف بالأساس إلى تصحيح ما يعتبرونه اختلالًات في الطرح الواقعي بنسختيه التقليدية والجديدة، وطرح نظرية حول السياسة الخارجية وليس تطوير نظرية للعلاقات الدولية.

ويقبل الواقعيون الكلاسيكيون الجدد تأثيرات الفوضى على سلوك الدول، ويبدؤون بهذا الافتراض للتأكيد على أنّ خيارات الدول في السياسة الخارجية تتحدد بضغوط النظام الفوضوي، وبالتالي فإنّ فهم طبيعة السياسة الخارجية لدولة ما متجذرٌ أساسا في متغير القوة النسبية للدولة، غير أنّهم يؤكدون بأنّ تأثيرات البنية على الوحدات تحدث من خلال عوامل وسيطة[1]. بعبارة أخرى؛ تحلل الواقعية الكلاسيكية الجديدة السياسات الخارجية للدول من خلال الأخذ في الاعتبار المتغير المستقل "القوة النسبية للدولة"، ومجموعة من المتغيرات الوسيطة مثل: بنية الدولة وتصورات وتقييمات قادتها حول القوة النسبية، وهو ما يعتبر الفارق الجوهري بينها وبين الواقعية الجديدة[2].

✓الواقعية الكلاسيكية الجديدة والدور الوسيط للدولة والمجتمع في تشكيل السياسة الخارجية

يظهر مما سبق ذكره؛ أنّ الهدف الرئيسي للواقعية الكلاسيكية الجديدة هو تحسين القدرة التحليلية للواقعية الجديدة من خلال إضافة متغيرات وسيطة بين الحوافز والضغوطات النظامية وقرارات السياسة الخارجية، لأنّ بنية النظام الدولي لا يمكنها لوحدها أنْ تفسر سلوك السياسة الخارجية، إذْ يمكن للعوامل الداخلية والخارجية معاً تقديم تفسيراتٍ أفضل.

[1] - Steven E. Lobell (et al.), **Neoclassical Realism, The State, and Foreign Policy** (New York: Cambridge University Press, 2009), p.05.

[2] - Jalal Dehghani Firoozabadi1 and Mojtaba Zare Ashkezari1, "Neo-classical Realism in International Relations", **Asian Social Science**, Vol. 12, No. 6 (2016), p.96.

استنادا على ما سبق؛ تقوم الواقعية الكلاسيكية الجديدة بتحليل السياسة الخارجية من خلال التركيز على القوة النسبية للدول (في إطار البنية الفوضوية للنظام الدولي) **كمتغير مستقل**، وبنية الدول وتصورات صانعي القرار **كمتغيرات وسيطة**(العامل الناقل Transmitting Factor الذي يقوم بتصفية الضغوط النظامية)؛ وسلوك الدول في النظام الدولي **كمتغير تابع**[1] وبالتالي تشرح هذه النظرية كيف، ولماذا وفي ظل أي ظروف، تؤثر الخصائص الداخلية للدولة، وقدرتها على تعبئة المؤسسات السياسية– العسكرية، وتأثير الجهات الفاعلة الاجتماعية الداخلية، وجماعات المصالح، ومدى استقلال الدولة عن المجتمع والعوامل المجتمعية الأخرى على السلوك الخارجي للدولة.

إذن؛ بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين الجدد فإنّ السياسة الخارجية لا تصنعها الأمة بأكملها، بل الحكومة أو الجهاز التنفيذي. وبالتالي فإنّ ما يهم هو قوة الدولة وليس القوة الوطنية. بمعنى آخر، حتى لو كانت القدرات تشكل النوايا Capabilities Shapes Intentions، فإنّ النهج الكلاسيكي الجديد يؤمن بأنّ "قوة الدولة" هي جزء من القوة الوطنية التي يمكن للحكومة وصناع السياسات استخراجها للوصول إلى أهدافهم[2]. وهو ما عبّر عنه فريد زكريا من خلال المثال الأمريكي، فبالرغم من أنّ الولايات المتحدة كانت تمتلك جيشًا وطنيًا قويا، وعددا كبيرا من السكان، واقتصادا مزدهرا، وثروة من الموارد الطبيعية خلال الفترة من 1853م إلى 1898م، فإنّ قادتها في ذلك الوقت، فشلوا في جمع هذه القدرات لوضع سياسة توسعية، لأنّ هذه القوة الوطنية نمت في ظل دولة ضعيفة وغير مركزية ومنقسمة، وبالتالي فإنّ بنية الدولة يجب أنْ تؤخذ في الاعتبار لفهم تصرفاتها على الساحة الدولية بشكل أفضل[3].

وتحدد قوة الدولة داخليا بعاملين أساسين هما؛ **القدرة الاستخراجية** للسلطة السياسية القائمة محددة في جهازها الحكومي، ومدى كفاءته في تعبئة وتحويل الموارد الطبيعية والطاقوية إلى قدرات اقتصادية وعسكرية فعلية، تمكنها من تمويل مختلف برامج السياسة الخارجية من جهة، ودرجة **استقلالية** هذا الجهاز الحكومي من جهة ثانية في صياغة وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، بعيدا عن تأثيرات الجهات الاجتماعية الفاعلة مثل: المنظمات غير الحكومية، المجموعات المالية والصناعية والجماعات الإثنية.

تماشيا مع هذا التصور؛ تكون الواقعية الكلاسيكية الجديدة قد رفضت بذلك فكرة أنّ المستوى النظمي هو المستوى الوحيد للتحليل، لأنّ دراسة السياسة الخارجية يجب أنْ تشتمل على مستوى التحليل النظمي والداخلي والفردي، حيث يغطي كل مستوى جزءًا مهما من العملية التفسيرية.

[1] - Steven E. Lobell (et al.), **Op.Cit**, p.04.
[2] - Fareed Zakaria, **From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role** (New Jersey: Princeton University Press, 1999), p.09.
[3] - **Ibid**., p.10.

المطلب الثالث: التحليل الليبرالي للسياسة الخارجية

تعتبر الليبرالية مثل الواقعية، نظرية لها امتدادات في تاريخ الأفكار السياسية تعود إلى إسهامات المفكرين الكلاسيكيين والفلاسفة السياسيين والأخلاقيين من أمثال: آدم سميث، وكانط ، وبنثام. ولذلك، يتم تصويرها في بعض الأحيان وعلى نطاق واسع، بأنّها ذلك المنظور الذي ينطوي على مكوّن معياري قوي يركز على الحقوق السياسية والاجتماعية للأفراد، أو يجسد الافتراض المثالي القائل بأنّ مصالح الأفراد والدول متناغمة في أصلها. ويلاحظ بشكل عام أنّ الليبرالية لا تقدم رؤية واحدة للعلاقات الدولية، بل يمكن القول أنّها تتسم بالتنوع الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى حدّ التناقض بين تياراتها المختلفة، غير أنّ هذه التيارات تشترك في عدد من المسلمات الأساسية أهمها[1]:

– أنّ الطبيعة البشرية في جوهرها خيرة، ولذلك فإنّ الأفراد العاديون قادرون على تبادل المنافع فيما بينهم.

– أنّ الحرب ليست شيئا حتميا، ويمكن تخفيض معدلات وقوعها من خلال استئصال الظروف الفوضوية التي تشجع عليها.

– الحروب وعدم المساواة هي مشكلات دولية وتتطلب جهودا جماعية ومتعددة الأطراف من أجل إزالتها، ولذلك يجب على المجتمع الدولي أنْ ينظم نفسه مؤسسيا من أجل إزالة الفوضى التي تجعل من المشاكل الدولية مثل الحرب ممكنة.

وسيتم التركيز في هذا المبحث على مقتربي الليبرالية النفعية والمؤسساتية لما تقدمانه من تصورات متنوعة حول مفاهيم مركزية في تحليل العلاقات الدولية : كالفوضى، المصلحة الوطنية، ودوافع سلوك الدول، وإدراجهما لمفاهيم ومتغيرات تفسيرية جديدة، ومستويات تحليل مختلفة تغطي جوانب القصور في الطرح الواقعي في تحليل السياسة الخارجية.

الفرع الأول: الليبرالية النفعية

طوّر الأستاذ آندري مورافسيك Andrei Moravcsik الافتراضات الأساسية لهذا المقترب انطلاقا من الفرضية المركزية لمختلف النظريات الليبرالية، والتي مفادها أنّ سلوك الدولة يتحدد بشكل كبير بالعلاقات ما بين الدول وبيئاتها الاجتماعية الداخلية والخارجية، وذلك على النحو:

– **أسبقية الفواعل المجتمعية والمجتمع على الدولة:** لأنّ الدول بالأساس عبارة عن مؤسسة سياسية "Political Institution" تمثل مختلف مصالح الأفراد والجهات المجتمعية الفاعلة، وهو ما عبّر عنه بالقول

[1]– أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص ص. 275–276.

أنّ "الفواعل الأساسية في السياسة هي أفراد المجتمع الداخلي، أي الأفراد والجماعات الخاصة ...المجتمع تحليليا أولى من الدولة"[1].

– **التمثيل داخل المجتمع وتشكيل تفضيلات الدولة:** بحيث تتوسط الهياكل والمؤسسات الداخلية للدولة – التي تعتبر جزءًا من المجتمع– ما بين الفاعلين الاجتماعيين ومصالح الدولة والمجتمع، وبالتالي فإنّها تشكل "حزاما ناقلا" للتفضيلات المجتمعية السائدة والمهيمنة، والتي تمتد بعد ذلك إلى السياسة الخارجية للدولة. وبذلك يرفض الليبراليون النفعيون فكرة وجود انسجام في المصالح داخل المجتمع، لأنّ المجتمع يتميز في نظرهم بالمنافسة المستمرة بين المصالح الفردية والجماعية، وهو ما عبّر عنه Narizny بالقول" نادراً ما تخدم الاستراتيجية الكبرى للدولة المصالح الفضلى لجميع مواطنيها، فبدلاً من ذلك، يستفيد من كل خيار استراتيجي بعض الجماعات المحلية على حساب الآخرين... ونتيجة لذلك، فإنّ الأهداف الشاملة والمبادئ التوجيهية للاستراتيجية الكبرى كما صيغت على أعلى المستويات الحكومية، تعبر في الأساس عن مصالح الفواعل الاجتماعية المهيمنة"[2].

– **البيئة الدولية والتأثير المتبادل للتفضيلات:** لا يشكك دعاة الليبرالية النفعية في أنّ البيئة الدولية توفر محفزات لسلوك الدول، لكنهم يقلبون المنظور الواقعي على رأسه من خلال التأكيد على خيارات الدولة داخل البيئة الخارجية كدالة لعملية تكوين التفضيلات داخل الدولة، ولا تتحدد أنماط سلوك الدولة من خلال توزيع القوة أو المؤسسات الدولية. وبالتالي يرفض الليبراليون النفعيون التفسير الواقعي للنسق على أنّه توزيع القدرات، وبدلا من ذلك يطرحون مفهوم توزيع الأفضليات(Distribution Of Preferences) لأنّ ما تريده الدول هو المحدد الرئيسي لما تفعله[3]. وبذلك؛ استنتج مورافيسك ثلاثة مصادر مختلفة للعوامل المؤثرة والآليات السببية التي تشكل تفضيلات الدول وتحدد سلوكها الخارجي وحددها في:

✓ **المصدر المعرفي:** أو ما أسماه بالليبرالية المعرفية؛ حيث يشتمل هذا المصدر في تشكيل تفضيلات الدولة على المفاهيم الداخلية حول النظام الاجتماعي والهويات الاجتماعية. إذ يفترض مورافيسك أنّ تفضيلات السياسة الخارجية تتحدد بالهويات الاجتماعية والقيم التي تعتبر شرعية داخل الدولة، وأنّه كلما كان هنالك توافق وانسجام مجتمعي داخلي حول الهوية الوطنية والأيديولوجية السياسية، فإنّ الدولة سيتعزز سلوكها التعاوني مع الدول الأخرى، وكلما تباينت هذه التفضيلات فإنّها ستؤدي إلى توترات وصراعات خارجية[4].

[1] -Siegfried Schieder, "New liberalism", in: Siegfried Schieder and Manuela Spindler (eds.), **Theories of International Relations**, Translated by: Alex Skinner (London: Routledge, 2014), p.110.
[2] - **Ibid**., p.111.
[3] - **Ibid**., p.112.
[4] - **Ibid**., p.113.

✓ **المصدر الاقتصادي:** أو ما يسمى بالليبرالية التجارية لتشكيل التفضيلات داخل الدولة، إذ يعتمد سلوك الدول تجاه بقية العالم على مكاسب وخسائر الفاعلين الاجتماعيين داخلها، نتيجة لعلاقات التبادل الاقتصادي عبر– الوطنية. فكلما زادت استفادة هؤلاء الفاعلين من تلك العلاقات، زاد ذلك من سعيهم للعمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي، وفتح الأسواق، ورفض الحمائية. وكلما كان التعديل الذي تفرضه التبادلات الاقتصادية المقترحة أكثر تكلفة، فمن المحتمل أن تنشأ معارضة أكبر له. ولذلك تدرك الحكومات حقيقة أنّ الحروب والعقوبات وغيرها من السياسات العسكرية القسرية أكثر تكلفة من التبادلات عبر الوطنية للسلع والخدمات، وبالتالي فهناك حافز اقتصادي قوي داخل المجتمع لكي تتصرف الدول بشكل تعاوني تجاه الدول الأخرى وتتخلى عن استراتيجيات المساعدة الذاتية العدوانية[1].

✓ **المصدر السياسي:** في حين أنّ الليبرالية الفكرية والتجارية تنظران إلى تكوين التفضيلات كنتيجة لأنماط محددة من الهويات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية، فإنّ الليبرالية الجمهورية تركز على البعد السياسي والطرق التي يتم بها تجميع المصالح الاجتماعية من خلال المؤسسات السياسية للفواعل المجتمعية القادرة على دمج مصالحها في عملية تشكيل تفضيلات السياسة الخارجية. وفي هذا الصدد يشير مورافيسك إلى الطريقة التي تستحوذ بها مجموعات معينة على الدولة، فكلما كانت المجموعة الاجتماعية ممثلة في هيئات صنع القرار الرئيسية زاد ذلك من تأثيرها السياسي، وكلما تمّت ممارسة النفوذ السياسي في المجتمع من قبل عدد صغير من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، فإنّ الليبراليين النفعيون يتوقعون عمومًا سياسة خارجية تصادمية، وليست تعاونية والعكس صحيح[2].

وعليه؛ فإنّه لا يمكن فهم استخدام القوة أو تطوير علاقات تعاونية لدولة ما مع دول أخرى، إلا من خلال معرفة مضمون الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسي (المهيمنة) لتحقيها، وبذلك تكون خيارات و تفضيلات هذه الفواعل المجتمعية المهيمنة داخليا هي التي تشكل السلوك الخارجي للدولة.

الفرع الثاني: الليبرالية المؤسساتية

تعتبر الليبرالية المؤسساتية أو الجديدة الأيديولوجية المهيمنة التي تشكل عالمنا اليوم، وتُملي السياسات على الحكومات، وتشكل تصرفات مؤسسات رئيسية فاعلة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك المركزي الأوروبي. كما أنّها تشكل من ناحية أخرى، مقتربا نظريا له جذور عميقة في نظرية العلاقات الدولية، إذ يقدر الأستاذ جوزيف جريكو Joseph Grieco أنّ هذا المقترب ظهر في ثلاثة أشكال مختلفة قبل

[1] - **Ibid**.
[2] - **Ibid**.

تبلوره بشكل كامل كمقترب مستقل بذاته. أولاً؛ من خلال نظرية التكامل الوظيفي، ثانياً؛ من خلال نظرية التكامل الإقليمي الوظيفي الجديد، وثالثاً؛ من خلال نظرية الاعتماد المتبادل.

وبالرغم من اشتراكها مع الواقعية الجديدة في عدد من الافتراضات، فإنّ منظري الليبرالية المؤسساتية ينبهون إلى تطورين تاريخيين مهمين غيّرا العالم بشكل كبير هما: الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالتزامن مع التقدم التكنولوجي السريع، وتزايد وتيرة الاعتماد المتبادل التي أدت إلى نشوء "عالم بلا حدود" "World without Borders"، وظهور الشركات متعددة الجنسيات والحركات الاجتماعية عبر– الوطنية والمنظمات الدولية[1].

على ضوء ما سبق؛ تتحدى الليبرالية المؤسساتية الطرح الواقعي، وتؤسس لمقولاتها النظرية من خلال تأكيدها على التحولات التي أحدثها تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل* وذلك على النحو التالي [2]:

– أنّ الجهات الفاعلة في النظام الدولي هي: الدول والفواعل غير الدولاتية التي لها قنوات اتصال متعددة بين الدول، بين الحكومات وعبر– وطنية؛

– أنّ أجندة العلاقات الدولية تتضمن قضايا غير مرتبة ترتيبا هرميا ثابتا، بمعنى أنّ قضايا الأمن العسكري لا تحتل الأولوية كما كانت، بل تزاحمها قضايا أخرى اقتصادية وبيئية وحقوقية ...إلخ؛

– عندما يسود الاعتماد المتبادل فإنّ القوة العسكرية تصبح ثانوية في حل الخلافات ما بين الحكومات.

في المجمل؛ ينبني الطرح المؤسساتي على ادعاء أساسي مضمونه أنّ المؤسسات يمكن أنْ يكون لها تأثير كبير على سلوك الدول، لأنّ الدول مهتمة في الأساس بزيادة مكاسبها المطلقة إلى حدٍّ أقصى. إنّ القضية الأولى والأكثر أهمية التي يجب توضيحها عند مناقشة أهمية المؤسسات وتأثيرها على سلوك الدولة هي تحديد مفهومها بالضبط أو الإجابة على سؤال: **ما الذي يشكل مؤسسة؟** .

يقترح الأستاذ روبرت كيوهان في هذا الاتجاه تعريفا يحظى بإجماع معتبر ضمن أدبيات العلاقات الدولية، حيث يعتبرها مجموعة ثابتة ومتصلة من القواعد (الرسمية وغير الرسمية) التي تحدد الأدوار

[1] - Jennifer Sterling-Folker, "Neoliberalism", in: Tim Dunne (et al.), **International Relations Theories: discipline and diversity** (UK: Oxford University Press, 2016), p. 91.

(*) - يعرف كيوهان وناي الاعتماد المتبادل على أنّه تلك الحالة أو الوضعية من الاعتماد المتبادل ما بين طرفين أو أكثر، والتي يؤدي انفكاكها إلى حدوث آثار مكلفة متبادلة على الجانبين.

[2] - Hüseyin Işiksal, "To What Extend Complex Interdependence Theorists Challenge to Structural Realist School of International Relations?", **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, Vol.3, No.2&3 (Summer&Fall 2004), p.139.

السلوكية وتُقيّد النشاطات وتشكل التوقعات، والتي يمكن أنْ تتخذ ثلاثة أشكال أساسية: منظمات حكومية دولية، منظمات غير حكومية، والأنظمة الدولية ذات القواعد الصريحة التي وافقت عليها الحكومات[1].

- **الدور المقيد للمؤسسات الدولية على سلوك الدول**

تتعامل الليبرالية المؤسساتية مع تفضيلات الدولة باعتبارها ثابتة ومعطاة خارجيا Fixed and Exogenous نظرًا لأنّ الدول هي فواعل عقلانية وأنانية، وبالتالي فإنّ لديها حوافز للتنصل والتهرب من الاتفاقيات التعاونية وتوفير المنافع العامة بشكل أحادي. ولذلك تساعد المؤسسات على التخفيف من هذه الميول بعدة طرق أهمها[2]:

– تضع المؤسسات الدولية أنماطا للمسؤولية أو المساءلة القانونية، فالمؤسسات تعمل كاتفاقيات وعقود تساعد على تنظيم العلاقات بطرق مفيدة للطرفين وتولد أنماطا لتكاليف المعاملات، وبالتالي فإنّ الشفافية والمعاملة بالمثل والمساءلة تسمح للمؤسسات بفرض قيود كبيرة على السلوك الخارجي للحكومات.

– تسهل المؤسسات التعاون من خلال خفض تكاليف المعاملات، وبالتالي فإنّها تُيسّر قيام الدول بالتفاوض على الاتفاقيات، وتقلل من تكاليف المساومة فيما بينها؛

– تلعب المؤسسات الدولية دورا مهما في مسألة تقديم المعلومات والحرص على الشفافية لأطراف العلاقة التعاونية، والتخفيف من مساحة عدم اليقين المرتبطة بنوايا الأطراف، حيث يساهم توفير المعلومات في تحسين فهم الدول لمواقف وإجراءات وتدابير بعضها البعض، خاصة ما تعلق منها بالغش وإنفاذ الاتفاقات المتبادلة، وتقليص خوفها من تنصل دول أخرى من أي اتفاق تعاوني؛

وفي الأخير؛ تؤدي المؤسسات دورا ايجابيا فيما يتعلق بمسألة عدم التكافؤ في المكاسب التي تحققها الدول والمعاملة بالمثل، حيث يمكنها فرض المعاملة بالمثل على الأطراف المتعاونة من خلال إيقاع العقوبات وتكرار التعاون " Sanctions And Iteration "[3]. إذ يتعزز السلوك التعاوني للدولة من خلال المعاملة بالمثل وشعورها بإمكانية معاقبتها في حالة إخلالها بالتزاماتها، وكذا المكافأة على التعاون والاستمرارية.

[1] - Robert Keohane, **International Institutions and State Power** (Boulder: Westview Press, 1989), pp.03-04

[2] - Sara McLaughlin Mitchell, "Cooperation in World Politics: The Constraining and Constitutive Effects of International Organizations", **Working Paper**, presented at the: International Studies Association meeting in San Diego (March 26-27, 2006, California), p.03.

[3] - Helen Milner, "International Theories of Cooperation among Nations: Strengths and Weaknesses", **World Politics**, Vol. 44, No .3 (April 1992), p.470.

المطلب الرابع: التحليل البنائي للسياسة الخارجية

أثار فشل النظريات العقلانية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، وفهم وتفسير التحولات النظامية التي أعادت تشكيل النظام الدولي وظهور العولمة والفواعل الجديدة، وبروز قضايا حقوق الإنسان أسئلة جديدة وأعاد طرح قراءة أسئلة قديمة كان يتم فهمها من خلال نظريات التيار السائد. وهي المرحلة التي اكتسبت فيها الأفكار والهويات أهمية متنامية في تحليل العلاقات الدولية وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، ما دفع بظهور وصعود النظرية البنائية التي أثّرت إلى حدّ كبير على مختلف النقاشات القديمة والراهنة حول طبيعة الواقع الدولي وكيفية شرحه وتفسيره، وأضحت واحدة من أبرز الأطر النظرية التي يتم من خلالها تحليل السياسة الخارجية.

الفرع الأول: التصور البنائي للفوضى الدولية

في مقابل التصور الواقعي الذي يرى في الفوضى الدولية مجرد بنية مادية صرفة تعمل على تشكيل سلوكيات الدول وتقييدها، وبالتالي تفرض عليها نمطية سلوكية معينة، تقدم البنائية تصورا مختلفا لها، جاعلة منها مفهوما تترتب عليه أنماطاً سلوكية مختلفة عن تلك التي تدعيها الواقعية. إذ يرفض البنائيون الفوضى بوصفها حقيقة مادية بحتة خالية من المعايير والقيم والأفكار– لا يمكن تغييرها أو تفادي آثارها– بل يعتبرونها وعاءً فارغاً ليس له معنى أو منطق خاص إلا إذا تم ملؤه بثقافة معينة. بعبارة أخرى؛ ينظر البنائيون إلى مفهوم الفوضى باعتباره بنية ثقافية ذاتِ معنى اجتماعي وذاتي تبادلي[1]. وبالتالي فالفوضى بهذا المعنى هي بنية ثقافية واجتماعية تشتمل على مجموعة من المعايير والأفكار المشتركة، وطرق الفهم التبادلي التي تخلقها الدول أثناء تفاعلها، والتي بدورها تؤثر في هوياتهم ومن ثمّ سلوكياتهم، وهو ما عبّر عنه نيكولاس أونيف Nikolas Onuf بأنّ الفوضى هي من صنع الدول Anarchy is what States make of it .

إنّ هذا التصور يعني أنّ هنالك أنواعا متعددة من ثقافات الفوضى، وتعددا في الهويات والمصالح في المنظومة الدولية، ما يجعل نظرة الدول لذاتها أو لغيرها على أنّهم أعداء أو منافسون أو أصدقاء، وما إذا كانت الدول لها هوية أنانية أو إيثارية سيعتمد بالأساس على نوعية ثقافة الفوضى السائدة في النظام الدولي ما إذا كانت هوبزية أم لوكية أم كانطية[2].

[1]– عبد الله بن جبر العتيبي، "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، جامعة الملك سعود، الرياض، المجلد27، العدد 108، (شتاء 2010)، ص.126.

[2]- **المرجع السابق**، ص.119.

وحول تأثير هذه الأنواع من ثقافات الفوضى على هويات ومصالح الدول وسلوكياتهم يفترض ألكسندر ويندت Alexander Wendt أنّ هذا التأثير مرتبط بدرجة الاستيعاب الداخلي للمعايير الثقافية، فكلما زادت درجة هذا الاستيعاب، زاد تأثير نوع محدد من ثقافات الفوضى على مصالح وهويات الدول. ويميز ويندت في هذا الإطار بين ثلاث درجات من الاستيعاب Three degrees of internalization. **الدرجة الأولى** وتكون بالقوة، حيث تلتزم الدولة بالمعايير تحت الضغط الخارجي، وفي هذه الحالة يكون سلوك الدولة محددا خارجيًا بشكل تام، أما **الدرجة الثانية** فتتحقق عندما تلتزم الدولة بالمعايير بدافع المصلحة الأنانية، أما **الدرجة الأخيرة** فتكون عندما يحترم الفاعل هذه المعايير التي تبدو له ببساطة مشروعة، وليس لأنّ لديه أي مصلحة ذاتية في الالتزام بها[1].

على هذا الأساس؛ يفرق ويندت ما بين ثلاثة أنواع من الفوضى الدولية، وذلك على النحو التالي[2]:

- **الفوضى الهوبزية Hobbesian Anarchy:** وتقوم على العداء التام، وبالتالي فهي فوضى حرب الكل ضد الكل، ومن أهم ملامحها : عدم الاعتراف بحق وجود الآخر، واستعمال العنف من غير قيود؛

- **الفوضى اللوكية Lockean Anarchy:** وتستند بعكس الفوضى الهوبزية على منطق المنافسة بدل العداوة وتتميز بالاعتراف بالحق في الوجود المتبادل، والاستعمال المحدود للعنف؛

- **الفوضى الكانتية Kantian Anarchy:** وتقوم على منطق الصداقة، وتتميز بالاعتراف بحق وجود الآخر وإدماج هويته في هوية جماعية جديدة، وبعدم إلى استخدام العنف. ويربط ويندت هذه الثقافة بالمؤسسات والميكانيزمات كالجماعات الأمنية ومنظمات الأمن الجماعي.

الفرع الثاني: منطق سلوك الدولة من منظور بنائي

إنّ نقطة الانطلاق للنظرية البنائية في تحليل السياسة الخارجية هي نقدها لمفهوم تعظيم المنفعة وفق منطق رجل الاقتصاد Utility-Maximizing Homo economicos الذي يمثل جوهر التحليلات الواقعية والليبرالية للسياسة الخارجية. فوفقًا لهذا المفهوم فإنّ الأفكار والقيم أو المعايير، يمكن أنْ تلعب دورًا فقط كأدواتٍ لتبرير السياسات الخارجية للدول. بينما تؤكد النظرية البنائية على النقيض من ذلك؛ على التأثير المستقل لهذه المتغيرات، لأنّ تصرفات الفاعل تحدّها المعايير التي يتم تقاسمها تذاتانيا حول التوقعات القيمية المشتركة للسلوكيات المناسبة للفاعل[3]. وبالتالي فإنّ افتراض التأثير المستقل للمعايير يتنافى مع مفهوم رجل

[1] - Aurélie Lacassagne, **Une Reconstruction Eliasienne de la théorie d'Alexander Wendt : pour une approche relationniste de la politique internationale**, Thèse de doctorat en science politique non publiée, Institut D'études Politiques De Bordeaux (Université Montesquieu – Bordeaux Iv, 2008), pp.146-147.

[2] - **Ibid**., p.147.

[3] - Henning Boekle (et al.), "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", **Working Paper**, No. 34a (Institute for Political Science, University of Tubingen, 1999), p.04.

الاقتصاد، حيث يتم استبدال هذا المفهوم بنموذج الرجل الاجتماعي homo sociologicos أو لاعب أو صاحب دور Role Palyer ، وبالتالي فإنّ الفاعل من وجهة نظر بنائية يتخذ القرارات على أساس المعايير والقواعد على خلفية العوامل الذاتية والتجربة التاريخية والثقافية والمشاركة المؤسسية. لأنّ الرجل الاجتماعي يتحرك وفق منطق المناسبة The logic of appropriateness أي أنّ سلوكياته وأفعاله مقصودة وإرادوية وليست عقلانية بالضرورة، وتعكس في واقع الأمر التزامه بالدور الذي يتمثله متصلا في ذلك بهويته التي تجعله يحاول الحفاظ على الاتساق ما بين سلوكه وتصوره لذاته في أدائه للدور الاجتماعي.

إنّ منطق الملاءمة في التحليل البنائي للسياسة الخارجية يشكل الرابط في العلاقة ما بين "المعايير" **كمتغير مستقل** وسلوك السياسة الخارجية للدول **كمتغير تابع**، حيث تعمل المعايير الاجتماعية – المعرّفة على أنّها التوقعات القيمية المشتركة تذاتنيا– كمتغيرات مستقلة لتفسير سلوك السياسة الخارجية، حيث يرتبط تأثير هذه المعايير/ القواعد على السياسة الخارجية بعدد الجهات الفاعلة التي تتشاركها [1].

الفرع الثالث: تأثير المعايير والهويات على السياسات الخارجية للدول

من وجهة نظر بنائية، يتبع الفاعلون المعايير الاجتماعية التي استوعبوها أثناء مسار تنشئتهم الاجتماعية محليا أو دوليا. وتتميز هذه المعايير عن غيرها من المتغيرات الفكرية الأخرى مثل: المعتقدات، وجهات النظر العالمية، والهوية، والثقافة بثلاث خصائص أساسية: أولاً؛ **صفة الإلزام**، أي أنّها توجه الفاعل مباشرة للقيام بسلوك ملائم أو منعه، حيث تستند المعايير إلى القيم التي تنطوي على "قضايا العدالة والحقوق ذات الطابع الأخلاقي أو الأخلاقية" وتمارس ضغطا أو جذبا للفاعل من أجل الامتثال بها. **ثانياً؛ التذاتانية**، أي لا يمكن اختزالها في المعتقدات الفردية، لأنّها تتميز عن المثل أو القيم الشخصية، فهي تمثل التوقعات المتبادلة للسلوك المناسب الذي تشترك فيه مجموعة من الفواعل. **ثالثاً؛ القيمة المرجعية**، والتي تجعل الفاعل حتى في حالة انتهاكه لها، لا يشكك في صلاحيتها [2].

من جانب آخر؛ يعتبر **مفهوم الهوية** واحداً من المفاهيم المركزية في صلب النقد البنائي للنظريات العقلانية في مجملها، فوفقاً للبنائين تعتبر الهويات ضرورية في كل من عالمي السياسة الداخلي والخارجي. وبحسب الأستاذ تيد هوبف Ted Hopf تؤدي الهوية ثلاث وظائف ضرورية في المجتمع: إنّها تخبرك من أنت، وتخبر الآخرين عنك وتخبرك عن الآخرين[3].

[1] - **Ibid**., p.08.
[2] - Volker Rittberger, **Op.Cit**, pp.22-23.
[3] - Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", **International Security**, Vol.23, No.1(1998),p.175.

وتتشكل الهوية من وجهة نظر البنائيين من بنية داخلية وهيكل خارجي، حيث يجب أنْ يؤكد الممثل هوية ما، وفي الوقت نفسه يجب أنْ تنال هذه الهوية اعتراف الممثلين الآخرين بها، لأنّ الدولة لا يمكنها الوجود طالما لم يعترف بها المجتمع الدولي. من هنا؛ يميز ويندت بين أربعة أنواع من الهوية. **أولاً: هوية شخصية Corporate Identity** بمعنى أنّ لها بنية ذاتية منظمة تميزها عن الكيانات الأخرى. **ثانياً:** هوية نوع **Type Identity** أي خصائص محددة تشترك فيها مع دول أخرى ويمكن تصنيفها حسب النوع، فلكي تكون جزءًا من هذا النوع، من الضروري احترام قواعد معينة تختلف وفقًا للسياق الاجتماعي والثقافي والتاريخي. وبالتالي يمكننا تصنيف الدول مثلا إلى أنواع مختلفة: ديمقراطية، استبدادية، رأسمالية، إشتراكية...إلخ[1]. أما **هوية الدور Role Identity** فوجودها مرتبط بالآخرين، مكونةً اجتماعيًا وديناميكية وليس ميكانيكية، إذ لا يتم لعب الأدوار بشكل ميكانيكي وفقًا لنصوص محددة، ولكن يتم" أخذها "وتكييفها بشكل خاص من قبل الدولة، حتى في أكثر المواقف تقييدًا، فإنّ أداء الدور ينطوي على اختيار محدد من الفاعل، أخيرًا؛ **الهوية الجماعيةCollective Identity** والتي تدفع هوية الدولة وهوية الدول الأخرى إلى الاندماج في هوية مشتركة، وتتبادر في هذا الإطار الحالة الأوروبية إلى الذهن على الفور، لكن يمكننا أيضًا أنْ نذكر الهوية المشتركة التي تجمع الدول العربية والقائمة على عضوية الأمة [2]. وهو ما ينطبق أيضا على بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق التي لا تزال الهوية السوفيتية محسوسة وراسخة بعدد من بلدانها.

في سياق ذي صلة؛ يتحدى العديد من البنائيون الطرح الواقعي الذي يقرّ بحتمية العلاقة بين القوة والتهديد، حيث أظهروا كيف ترتبط الهوية ببناء التهديدات، وتمثل مصدراً محتملاً لتشكيل التحالفات واستمرار التعاون بين الدول، فالهوية تلعب دورًا مهما في تشكيل التصورات تجاه القدرات العسكرية للدول الأخرى. إذْ تكتسب هذه القدرات المادية معنى بالنسبة للدول وفقًا لمن لديه تلك القدرات، إنْ كان عدوا أو صديقا، فالولايات المتحدة مثلا لا تنظر إلى الترسانة النووية لفرنسا على أنّها تهديد، وعلى النقيض من ذلك، فإنّ امتلاك كوريا الشمالية أو إيران المحتمل لهذه الأسلحة يثير قلقًا كبيرًا لواشنطن، كما أنّ الدول الليبرالية تنظر لغيرها من البلدان غير الليبرالية بأنّها تمثل تهديدا لها.

على هذا الأساس؛ يمكن القول بأنّ هويات الدول تسير جنبا إلى جنب مع مصالحها الوطنية، فمعرفة من أنت تحدد ما تريده، وكيف تتصرف، وبدون هوية، لا وجود للمصلحة الوطنية. ويصنف ويندت المصالح إلى فئتين: **المصالح الموضوعية** التي تعبّر عن الاحتياجات أو الضرورات الوظيفية التي يجب الوفاء بها

[1] - Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics** (New York: Cambridge University Press, 1999), p.255.
[2] - **Ibid**., pp.227-229.

من أجل إعادة إنتاج الهوية، **والمصالح الشخصية** التي تعبر عن دوافع ورغبات ومعتقدات الفاعل حول كيفية تلبية احتياجات هويته، وبالتالي يمكن أنْ تكون هذه المصالح الذاتية متناقضة ومتعددة[1]، فبالنسبة لدولة تستند هويتها على فكرة العظمة، يمكن أنْ تظهر عدة مصالح، كأنّ تكون قوة عسكرية كبرى، أو ثقافية أو اقتصادية، أو تلعب ورقة الأحادية أو التعددية القطبية.

المبحث الثاني: المحددات الداخلية المادية للسياسة الخارجية الروسية

تتأثر السياسة الخارجية لأي بلد بمجموعة من المحددات الداخلية المادية التي تشكل الأساس الذي تتحدد وفقه أهداف وأولويات الدولة وتوجهاتها تجاه العالم الخارجي، وتعكس هذه المحددات حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة، أو ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالعناصر المادية لقوة الدولة. وتمثل هذه المتغيرات المرجعية الفكرية والمفهومية للتحولات الدولية التي حصلت في عالم ما بعد الحرب الباردة، كالتحولات في أنماط ترتيب القوى العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. وبالتالي فإنّ معرفة هذه المتغيرات يعتبر أمرا حيويا لتفسير السلوكيات الخارجية للدول، وتحديد الأسباب التي تقف وراء قوة الدول أو ضعفها في مجال العلاقات الدولية. وعليه؛ سيتمحور الجهد في هذا المبحث حول محاولة استكشاف تأثيرات العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الروسية من جهة، وتتبع مسار تطور الوضعين الاقتصادي والعسكري وانعكاساتهما على السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: العوامل الجغرافية

تشمل العوامل الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها: الموقع، المساحة والتضاريس، وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر من حيث تأثيرها في نوعية ومدى الخيارات المتاحة لصانع القرار، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة، التي تؤثر بدورها على قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزها وموقعها الدولي، فالموقع الجغرافي يحدد بشكل كبير المجال الحيوي المباشر لتنفيذ السياسة الخارجية، من حيث تحديده لماهية ونوعية التهديدات الخارجية، وكذا الهوية الوطنية للدولة[2]. و بالرغم من الجدل النظري حول فقدان هذا العامل لأهميته في السياسات الخارجية للدول منذ نهاية الحرب الباردة، بسبب العولمة والتطور الحاصل في مجال الاتصالات والتقدم التكنولوجي

[1] - **Ibid**., p.233-234.

[2] – لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم، ط1 (الرياض: مطبعة جامعة الملك سعود، 1989)، ص.26.

والأسلحة ووسائل الاتصال، إلا أنّه مازال يكتسي أهمية نسبية، إذ لا يمكن نكران الدور المستمر الذي تؤديه الجغرافيا في التفكير الاستراتيجي لصناع القرار، وهو ما يمكن ارجاعه لسببين أساسين [1]:

– أنّ الواقع الجغرافي للدولة يترتب علية أحياناً مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبياً، وذلك نتيجة للثبات الجغرافي النسبي؛

– دور الجغرافيا في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني للدولة وانعكاس هذا الواقع على علاقاتها مع الدول الأخرى.

الفرع الأول: خصوصية الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية

تقع روسيا الاتحادية بين خطي عرض 41° و 82° شمالا وخطي طول 19° شرقا و 169° غربا، وهي بالتالي تعتبر القوة البرية المتفوقة في العالم كونها تمتد على عبر 170 درجة من خطوط العرض، وهو ما يبلغ نصف قطر العالم بأسره تقريبا. ويحدها من الشرق بحر بيرنغ وبحر أخوتسك وبحر اليابان، ومن الغرب تحدها بيلاروسيا، أوكرانيا، لاتفيا، إستونيا وخليج فنلندا والنرويج، ويقع اقليم كالينغراد بين لتوانيا وبولندا. بينما يحدها من الشمال مجموعة من البحار المتفرعة عن المحيط المتجمد الشمالي. أمّا جنوبا فتحدها الصين، منغوليا، كازخستان، أذربيجان، جورجيا والبحر الأسود. بينما تجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية، وهي بذلك تمثل جسرا رابطا ما بين قارتي أوروبا وآسيا[2]. (أنظر الخريطة التالية)

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية

المصدر: https://bit.ly/3a1EpQF

[1]– مازن الرمضاني، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية** (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص.150.

[2]- قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز**، ط1 (لندن: إصدارات أي– كتب، 2016)، ص.55.

ويتنوع مناخ روسيا بين الرطب القاري في الجزء الأوروبي من روسيا، وشبه قطبي شمالي في سيبيريا، ومناخ قارس في القطب الشمالي، ويتراوح فصل الشتاء ما بين البرودة على طول ساحل البحر الأسود إلى المتجمد في سيبريا، كما يتراوح فصل الصيف بين المناخ الدافئ المعتدل إلى البارد على طول الساحل الشمالي، وتشكل حالة التجمد السائدة في سيبيريا عائقا أساسيا أمام عملية تنميتها، فضلا عن أنّ الظروف المناخية القاسية، والتضاريس و بعد المسافة يعيق استغلال الموارد الطبيعية الضخمة التي تكتنزها جغرافيتها خاصة في الشرق السيبيري. وتنقسم روسيا من الناحية الجغرافية إلى ثلاثة أقاليم رئيسية هي[1]:

- **روسيا الأوروبية:** وتقع في الأراضي الواقعة غرب جبل الأورال؛
- **سيبيريا:** الممتدة من شرق سلسلة جبال الأورال؛
- **الشرق الأقصى الروسي:** يمتد من نهاية السهوب السيبيرية حتى شواطئ المحيط الهادئ.

بوقوع الجزء الأكبر من روسيا إلى الشمال من خط العرض 50°، فإنّ معظم سكانها يقطنون في المناطق الأشد برودة في العالم. فبسبب خطوط العرض والبعد عن البحار المفتوحة، والتأثيرات الحاجزة للجبال والطبيعة القارية لجغرافيتها، فإنّ مناخها يجعل معظمها أبرد بكثير وأكثر جفافا مما يسمح بالاستيطان المستديم والواسع النطاق[2].

لقد كان الاتحاد السوفيتي يمتدّ على مساحة جغرافية شاسعة، امتدت من بحر البلطيق في الغرب، إلى المحيط الهادئ في الشرق، و القطب المتجمد شمالا، كما كانت تحده جنوبا كل من: تركيا، إيران وأفغانستان، بفضل مكاسبه التي حققها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى العام 1991م، وبفقدانه لدول البلطيق الثلاث واستقلال دول القوقاز الثلاث ودول آسيا الوسطى ودول شرق أوروبا انكمشت بذلك المساحة التاريخية لروسيا بشكل غير مسبوق منذ عهد كاثرين الثانية، فروسيا القيصرية بلغت نحو 23 مليون كلم^2 ، وروسيا السوفيتية بلغت 22.4 كلم ^{2} ، أما مساحة روسيا الفيدرالية فقد أصبحت تبلغ 17.1مليون كلم^2 وقد فقدت بذلك ما يفوق مليونين من مساحتها السابقة[3] .

---

[1]– لمى مضر الإمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 148.

[2]– روبرت د. كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015)، ص. 189.

[3]– عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية**، ط1 (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص.07.

الفرع الثاني: تأثير العوامل الجغرافية على روسيا الاتحادية

كتب الأستاذ جيمس بيلنغتون في مجلده الضخم عن الثقافة الروسية " الأيقونة والفأس" بأنّ الجغرافيا وليس التاريخ من سيطر على التفكير الروسي على مرّ التاريخ، وهو ما جعلها في رأي كثير من المؤرخين دولة مفتونة بالتوسع الدائم، حيث تمدَّدت حدودها وتقلصت بشكل مستمر على الأقل خلال الألف سنة الماضية [1]. وبالتالي فإنّه لا يمكن فهم العقلية الروسية إلا من خلال الوقوف عند مكامن الضعف وعوامل القوة الراسخة في جغرافيتها، والتي تشكل الدوافع الأساسية لسلوكها الاستراتيجي تجاه علمها الخارجي. ويمكن تلخيص أهم تلك التأثيرات في النقاط التالية:

✓ **تصور العظمة** " **Greatness Perception** " : أقرّ السير هالفورد ماكيندر صاحب نظرية قلب الأرض " Theory Of Heartland " بالدور القيادي لروسيا على صعيد عالمي بفضل موقعها الاستراتيجي ومركزيته في جزيرة العالم " world island "، وهو الموقع الذي ينسب إلى ألمانيا في أوروبا إذ بإمكان روسيا أنْ تسدد الضربات أو تستقبلها في الوقت نفسه من كافة الاتجاهات باستثناء الشمال[2]. لقد رسخ هذا المعطى الجغرافي تصور العظمة في العقلية الروسية على كافة المستويات، فقد منح لروسيا حضورا شبه عالمي ومصالح مباشرة في مجمل المناطق والأقاليم المحيطة بها في أوروبا وآسيا على الأقل، بحيث لا يمكن استثناءها من أية ترتيبات أمنية أو اقتصادية تحصل في الكتلة الأوراسية من أوروبا إلى شمال شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومن القطب الشمالي إلى الشرق الأوسط، وبالتالي فإنّ روسيا لا يمكنها إلاّ أنْ تلعب دور الدولة الكبرى في أي نظام دولي .

✓ **هاجس انعدام الأمن والاحتواء:** تسيطر هواجس الغزو والاحتواء بشكل عميق على تفكير صناع القرار الروس، فاتساع رقعتها الجغرافية وامتدادها، وطبيعة طوبوغرافيتها السهبية جعلها عرضة بشكل دائم لمخاطر الغزو الخارجي وسياسات التطويق الاستراتيجي. وهو العامل الذي يشكل محركاً دائما لسياستها الخارجية ودافعا لها من أجل التوسع الجيبوليتكي باتجاه المناطق والأقاليم التي تعزز منعتها العسكرية، وتتيح لها إمكانية عدم الانكشاف الأمني أمام القوى المنافسة لها. ولهذا فقد بُنيت عقلية الأمن القومي الروسي في التاريخ على التوسع، فروسيا لا يمكن أنْ تكون إلا إمبراطورية كبرى.

---

[1]– روبرت د. كابلان، **مرجع سابق**، ص. 195.

[2]– ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، ط1 (طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص.89.

✓ **هاجس الوصول إلى المياه الدافئة:** يفترض الأدميرال الأمريكي ألفريد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية بأنّ قوة الدولة لا تكمن في الموقع وعدد الكيلومترات المربعة التي تمتلكها، وإنّما فيما تمتلكه من طول السواحل والموانئ التي تسيطر عليها [1]. وقد ناضلت روسيا بشكل مستمر من أجل الوصول إلى المياه الدافئة والحصول على واجهات بحرية مفتوحة تضمن لها حرية الحركة والتجارة الدولية. فبالرغم من توسعها شمالا باتجاه أصقاع القطب المتجمد، وشرقا لضم المساحات الشاسعة في سيبيريا، فإنّها ظلت حبيسة التجمد الشتوي الطويل إلى غاية أواخر القرن 18م، حينما أصبحت دولة من دول البحر الأسود بعد خوضها لعدة حروب مع الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على كل سواحل البحر الأسود، ومع إمارات التتار والشركس والبشكير في مناطق شمال القوقاز والقرم.

✓ **إشكالية المناخ والتطور الداخلي المتوازن:** إنّ طبيعة المناخ الروسي كانت له تداعيات مؤثرة على روسيا من ناحية أنّه أصبح عائقا أساسيا في وجه تطورها الفلاحي والاقتصادي، وعاملا لاختلال توزع الكتلة السكانية التي يتركز معظمها في الجزء الأوروبي من البلاد. فبالرغم من مساهمة هذا العامل في هزيمة الجيوش الفرنسية والألمانية الغازية، فإنّه لازال عائقا مهما في وجه تطورها الداخلي. حيث يتفاوت توزيع السكان بداخلها بشكل لافت؛ فمقاطعتا سيبيريا والشرق الأقصى تغطيان ما نسبته 65% من اجمالي مساحة روسيا ولا يقطنهما أكثر من 20% ، بينما تتركز ما نسبته 26% من كثافتها السكانية في رقعة جغرافية لا تتجاوز حدود 4% من المساحة الإجمالية لروسيا في الجزء الغربي منها[2].

✓ **العمق الدفاعي الاستراتيجي**" Strategic Defense Depth": يصف هذا المصطلح المسافة التي تفصل بين خطوط المواجهة المباشرة للجيوش المتحاربة بالمراكز الحيوية الاقتصادية والديمغرافية للدولة أو ما يمكن تسميته بمنطقة القلب " Heartland of the State "[3]. تاريخيا؛ شكلت روسيا نموذجا كلاسيكيا للدولة ذات العمق الجغرافي الاستراتيجي الذي كان له دور كبير في حمايتها من الغزو الخارجي الذي تعرضت له في فترات زمنية مختلفة، إذ لم تستطع تلك القوى أنْ تحافظ بشكل فعال على خطوط امدادها اللوجيستي، ما أدى إلى فشل حملات الغزو في الوصول إلى مركز ثقلها أو منطقة القلب ممثلة في موسكو وسان بطرسبورغ .

إنّ الثابت بعد استعراضنا لأهم عوامل قوة وضعف الجغرافية الروسية بأنّ هذا العامل شكل ولازال محددا أساسيا لتصور روسيا لذاتها كقوة كبرى في النظام الدولي، ومنبع شعورها الدائم بانعدام الأمن، ما يفسر إلى

---

[1]– جاسم سلطان، **جيبولتيك: الجغرافيا والحلم العربي القادم** (بيروت: تمكين للأبحاث والنشر، 2013)، ص.64.

[2] - Osmo Kuus (et al.), **Russia 2017: Three Scenarios**, A Report of The Committee for the Future (Parliament of Finland, 2007), p.10.

[3]-David M. Glantz, **The Military Strategy of the Soviet Union: A History** (London: Frank Cass Publisher, 2011), p.113.

حدّ كبير رفض روسيا لمختلف الأوضاع الإقليمية والدولية التي أثرت على هذه المكانة ودفعتها بشكل مستمر لاتباع استراتيجيات وسياسات تعديلية خاصة في **منطقة كومنولث الدول المستقلة**، بما يكرس لموقعها كقوة كبرى على الأقل في محيطها الإقليمي، ويعيد لها مكانتها كقوة فاعلة في النظام الدولي .

المطلب الثاني: تطور القدرات العسكرية الروسية

في آواخر القرن التاسع عشر؛ عبّر القيصر الروسي ألكسندر الثالث عن أهمية ودور الجيش بالنسبة لروسيا القيصرية بالقول "ليس لروسيا ما تعتمد عليه سوى حليفين: جيشها وأسطولها"[1]. مقولة لازالت صحيحة إلى حدّ اليوم، بالنظر لمختلف التحولات الداخلية والخارجية التي رافقت تطور وضع المؤسسة العسكرية الروسية وقدراتها المادية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود.

لقد فرض تفكك الاتحاد السوفيتي واقعا أمنيا جديدا على روسيا الاتحادية، التي ورثت جيشا بدت عليه بشكل واضح مظاهر الترهل والتراجع ومشاكل الانضباط، في ظل تنامي النزعات الانفصالية والصراعات الإثنية في الجهوريات المستقلة حديثا. واقع زادت من ضبابية مشهده أزمة اقتصادية داخلية وغياب رؤية سياسية واضحة لمستقبل روسيا بشكل عام ولجيشها بشكل خاص. وبالرغم من كل ذلك فإنّ الرهان على الجيش الروسي بمختلف قواته لم يتزحزح من قناعات النخب التي توالت على الحكم في روسيا إلى غاية وصول الرئيس بوتين عام 2000م، حينها فقط بدأ مسار الإصلاح والتحديث يتفعّل بشكل أعمق وأوسع للمؤسسة العسكرية.

بشكل عام؛ بدأت المرحلة الفعلية لإصلاح الجيش الروسي والمركب الصناعي– العسكري مع بداية الألفية الجديدة، ويعود ذلك بالأساس لجملة من المتغيرات التي ساهمت بشكل حاسم في تسريع وتيرة عملية الإصلاح والتحديث، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– تحولات العقيدة العسكرية الروسية؛ من ناحية توسع وتغير طبيعة ودائرة التهديدات الأساسية للأمن القومي الروسي[2]؛

– وصول الرئيس بوتين للحكم نهاية عام 1999م وتأثير رؤيته حول مكانة ودور المؤسسة العسكرية .

– التعافي الاقتصادي الذي عرفته روسيا بفعل تنامي مداخيلها من صادرات الطاقة.

– تراجع الجاهزية القتالية لمختلف الوحدات العسكرية الروسية[1].

[1] - Elena Morenkova Perrier, **The Key Principles of Russian Strategic Thinking**, **(**Paris: Institut de Recherche Stratégique de l'École Militaire "IRSEM", 2014), p.14.

[2] - Andrei Makarychev and Alexander Sergunin, "Russian military reform: institutional, political and security implications", **Defense & Security Analysis**, Vol. 29, No. 4(2013), p.356.

– تحولات البيئة الإقليمية لا سيما ما تعلق منها بسقوط عدد من الحكومات الموالية لروسيا، عقب اندلاع موجة "الثورات الملونة" بداية من العام 2003م في كل من أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان.

وبدأت أولى التدابير الإصلاحية تأخذ طريقها للتطبيق على أرض الواقع مع تعيين سيرغي لافاروف وزيرا للدفاع ما بين عامي 2001م و 2007م ، فقد حاول هذا الأخير تحديث المؤسسة العسكرية، لكنّه اصدم بصعوبات وتحديات عديدة نتيجة حالة الإهمال والترهل الكبيرة التي عانى منها الجيش الروسي في فترة التسعينات، فضلا عن المعارضة الشديدة للقيادات المحافظة داخل الجيش، والتي كانت تخشى بشكل مفرط من عملية التغيير وتبعاتها المحتملة[2].

تعتبر سنة 2008م مفصلية في مسار اصلاح وتحديث الجيش الروسي بمختلف فروعه، فمنذ تعيين Serdyukov وزيرا للدفاع أخذت وتيرة الإصلاحات تتصاعد بشكل لافت، وقد تمحور الجهد أساسا حينها حول النقاط التالية: تخفيض عدد القوات؛ الإصلاح العسكري – الإداري؛ إعادة تنظيم التراتبية الهيكلية داخل المناطق؛ إصلاح نظام التعليم العسكري؛ توسيع الحضور المدني داخل القوات المسلحة؛ تطوير الأبعاد الاجتماعية للقوات المسلحة[3].

الفرع الأول: إعادة تسليح وتحديث الجيش الروسي من خلال برنامج GPV 2011م–2020م

في نهاية عام 2010م صادق الرئيس الروسي آنذاك ديمتري ميدفيديف على برنامج طموح لإعادة تجهيز الجيش الروسي وتحديث قدراته القتالية عرف ببرنامج"GPV" ، الذي يعتبر من أهم محاور عملية الإصلاح على الإطلاق بالنظر لارتباطه بشكل مباشر بالجاهزية القتالية للجيش الروسي. ويمتد هذا البرنامج من سنة 2011م إلى 2020م، ويهدف بالأساس إلى تحديث ما نسبته 70% من معدات الجيش بانقضاء آجاله المحددة في عام 2020م، وقد رصدت له مبالغ مالية ضخمة قدرت بـ 20.7 تريليون روبل، أي ما يقارب 700 مليار دولار وزعت على مختلف أفرع القوات المسلحة[4].

وبحسب التقديرات الروسية الرسمية الروسية، فقد تم احراز تقدم كبير في تحقيق أهداف هذا البرنامج، فقد صرح وزير الدفاع الحالي سيرغي سويغو " Sergei Chuigoi " في ديسمبر من عام 2015م أنّه ومن خلال هذا البرنامج، تمّ تحديث ما نسبته 52% من معدات سلاح الجو، و55 % بالنسبة للقوات الاستراتيجية، و35% من تجهيزات القوات البرية ، و39 من معدات القوات البحرية، كما أكد رئيس الوزراء

[1] - Rod Thornton, **Military Modernization and the Russian Ground Forces** (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, 2011), pp. 10-14.

[2] - Mark Galeotti, **the Modern Russian Army 1992–2016**(London: Osprey Publishing, 2017), p .20.

[3] - Andrei Makarychev and Alexander Sergunin, **Op.Cit**, p.05.

[4] -Richard Connolly and Cecilie Sendstad,"Russian Rearmament: An assessment of defense-industrial performance", **Problems of Post-communism**, Vol. 65, No. 2 (2018), p.144.

ميدفيديف في ذات السياق، بأنّ نسبة تجسيد هذا البرنامج قد بلغت 47% من إجمالي الأهداف المسطرة لذات السنة [1]. وبالرغم من التقدم المحقق، فإنّ هنالك تأخيرات عديدة تم تسجيلها في تطوير نماذج جديدة من منظومات الأسلحة المتطورة في مختلف أفرع القوات المسلحة، خاصة في ظل فرض العقوبات الغربية على روسيا في أعقاب ضمها لشبه جزيرة في عام 2014م، وانقطاع العلاقات بين الشركات الروسية والأوكرانية، التي تلعب دورا حيويا في إنتاج مكونات هامة تستخدم في بناء السفن العسكرية والأسلحة الاستراتيجية الروسية.

من جانب آخر؛ فرض إطلاق برنامج GPV 2020 تحديات كبيرة على المركب الصناعي– العسكري الروسي، باعتباره رأس الحربة في عملية إعادة تجهيز الجيش وتحديثه، وهو ما تطلب إعادة بعث الصناعة العسكرية من جديد، والرفع من القدرات الإنتاجية لهذا القطاع ليستجيب لمختلف متطلبات هذا البرنامج الضخم.

الفرع الثاني: إعادة بعث الصناعة العسكرية الروسية

كان المركب الصناعي– العسكري في العهد السوفيتي يحظى بأهمية بالغة، إذ كان يعتبر أضخم قطاعات الاقتصاد السوفيتي. وقد ورثت روسيا بذلك مختلف البنى التحتية والقدرات البشرية في هذا المجال، غير أنّ هذا المركب دخل في أزمة عميقة منذ بداية التسعينات ساهمت بشكل مؤثر في تراجع إنتاجه، بالإضافة إلى فقدانه لعديد الأسواق التقليدية خاصة في دول أوروبا الشرقية، التي توجهت نحو إعادة تأهيل جيوشها وتسليحها للاستجابة لمتطلبات دخولها في البنى العسكرية الأورو–أطلسية .

تلقى المركب الصناعي – العسكري الروسي دعما قويا من طرف الرئيس بوتين، فبعد عودته إلى منصب الرئاسة سنة 2012م وقع بوتين على المرسوم رقم : 603 المتعلق بتحديث صناعة الدفاع والرفع من وتيرتها الإنتاجية، لتتوافق مع مستجدات الواقع الاقتصادي الداخلي والتحولات الجيوسياسية المحيطة بروسيا[2]. ويحظى المركب الصناعي العسكري من وجهة نظر القيادة الروسية الراهنة وعلى رأسها الرئيس بوتين بمكانة خاصة بالنظر لمختلف الأدوار التي بات يلعبها في عملية تحديث الجيش بشكل خاص وفي الاقتصاد الروسي بشكل عام خاصة في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، ولذا وضمن هذه الرؤية أصبح هذا القطاع رهان روسيا لتعزيز قدراتها العسكرية وعودتها كقوة عسكرية كبرى في النظام الدولي.

[1] - **Ibid.**, p.145.
[2] - Susanne Oxenstierna, "Russia's defense spending and the economic decline", **Journal of Eurasian Studies**, Vol .7, No. 1(2016), p.62.

ويقوم هذا القطاع بحسب احصاءات " Rosstat " بتشغيل ما يقرب من 2.5 مليون عامل، أي ما نسبته 3% من اليد العاملة الروسية، ومن الناحية الاقتصادية يعتبر من أهم قطاعات الاقتصاد الروسي تطورا مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، كما يمتاز بقدرته التنافسية في الأسواق الدولية وهو بذلك يساهم بشكل مؤثر في تنويع الصادرات الروسية، وتدعيم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، فبحسب تقديرات المعهد السويدي لدراسات السلام " SIPRI " تحتل روسيا المرتبة الثانية عالميا في تصدير الأسلحة خلف الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة بلغت عام 2016م 21% من سوق السلاح العالمي [1]. (أنظر الشكل التالي)

الشكل رقم01: تطور قيمة صادرات السلاح الروسي ما بين 2005م و 2015م

المصدر:

Richard Connolly and Cecilie Sendstad, "Russia's Role as an Arms Exporter the Strategic and Economic Importance of Arms Exports for Russia", **Research paper** (Chatham House, March 2017), p .21.

أمّا من الناحية السياسية، فتبرز قيمة وأهمية هذا القطاع بالنظر للمخاوف الأمنية التقليدية التي ما فتأ صناع القرار في روسيا يؤكدون عليها بالنظر للمساحة الجغرافية الشاسعة لروسيا الاتحادية، وهو ما يقتضي امتلاكها لقدرات عسكرية متطورة تستطيع حماية أمنها القومي.

الفرع الثالث: القدرات العسكرية الروسية الراهنة

استناداً إلى كلّ ما تقدم؛ انعكست الإصلاحات التي عرفها الجيش الروسي ومركبه الصناعي بشكل ايجابي على تطور القدرات البشرية والمادية للمؤسسة العسكرية الروسية. فبعد انطلاق مسار الإصلاحات بدأت روسيا تدريجيا تستعيد مكانتها الدولية كقوة عسكرية كبرى، وأضحت رقما مهما في سوق السلاح الدولي. وتشير تقديرات عدد من المؤسسات ومراكز الأبحاث المختصة، بأنّ روسيا تمتلك ثاني أقوى جيش

[1] - "Arms Transfers Database", **SIPRI** ,(Accessed on: 23 .10. 2016), Available at:https://bit.ly/3a19uUH

في العالم، ورابع أكبر جيش من ناحية الحجم. ويوضح الجدول التالي بشكل مفصل بنية القدرات العسكرية وتوزعها عبر أفرع القوات المسلحة للسنة 2020م.

الجدول رقم01: القدرات القتالية للجيش الروسي لعام 2020م

القوة البشرية		القوات البرية	
عدد السكان	142.122.776	دبابات	12.950
القوى المؤهلة للخدمة	69.640.160	مدرعات	27.038
البالغون سن الخدمة الإجبارية	46.658.709	المدفعية ذاتية الدفع	6.083
القوى العاملة	1.103.628	المدفعية المقطورة	4.465
قوات الاحتياط	2.000.000	الأنظمة الصاروخية	3.860
القوات الجوية		**القوات البحرية**	
إجمالي الطائرات	4.163	إجمالي السفن البحرية	603
المقاتلات الإعتراضية	873	حالة الطائرات	01
المقاتلات الهجومية	742	فرقاطات	10
المروحيات	1.522	كاسحة ألغام	48
المروحيات الهجومية	531	مدمرات	16
طائرات النقل	424	غواصات	62
طائرات العمليات الخاصة	127	حفارات	79

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات موقع **غلوبل فاير**، متوفر على الرابط:https://bit.ly/3d59uVz

لقد تجلت العودة الروسية على الساحة الدولية كقوة عسكرية فاعلة في عدد من الأزمات والحروب التي خاضتها منذ عام 2008م، بدءا بأزمة أوسيتيا الجنوبية من ذات السنة إلى غاية ضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014م، فضلا عن دورها العسكري المباشر في الأزمة السورية، وهو ما أكدّ تلك التقديرات التي تحدثت عن تنامي قدرات روسيا في الجانب العسكري، ووصولها إلى مستوى من التطور والكفاءة ما جعلها رافدا أساسيا لسياستها الخارجية خاصة تجاه محيطها الإقليمي.

وبالموازاة مع ذلك طورت روسيا قدراتها في مجال الحروب الإلكترونية بشكل كبير، فقد أظهرت منظومة krachukha-4 للتشويش كفاءتها العالية في الأزمة السورية، ويؤكد العديد من الخبراء في هذا المجال أنّ سوريا أضحت ساحة خصبة لتجريب العديد من منظومات وتقنيات الحروب الإلكترونية للقوات الروسية. وكانت روسيا قبل ذلك قد اتهمت بوقوفها وراء الهجوم الإلكتروني الواسع الذي تعرضت له استونيا عام

2007م [1]. كما استخدمت موسكو مؤخرا في الأزمة الأوكرانية العديد من تكتيكات ومنظومات الحروب الإلكترونية فنصبت في شبه جزيرة القرم منظومة Murmansk-BN التي استلمها الجيش الروسي في شهر أفريل من عام 2016م من قبل مؤسسة روستيك القابضة " Rostec Holding " التي يعود لها الفضل في تطوير قدرات روسيا في مجال الحرب الإلكترونية الحديثة [2]. لتؤكد بذلك كل هذه الأحداث والمؤشرات مجتمعة أنّ القوات العسكرية الروسية بمختلف أفرعها وقدراتها البشرية والتقنية قد أضحت اليد الطولى لموسكو في تنفيذ سياستها الخارجية والتأثير في مجرى الأحداث الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: تطور القدرات الاقتصادية الروسية

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدور العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية، بسبب تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل والعولمة، فقد أصبحت هذه العواملُ جزءًا حيويًّا من السياسات الخارجية للدول، ومحددا أساسيا لقوة الدولة ومكانتها على المستوين الإقليمي والدولي. وتشتمل الموارد الاقتصادية الوطنية للدولة على الثروات الطبيعية ومستوى تطورها الزراعي والصناعي. وتلعب هذه العوامل دورًا مركزيًّا في السياسات الخارجية للدول، فتوافر تلك الموارد من عدمه يحدِّدُ مدى قدرةَ الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية كما يضع حدودًا على بدائلها المتاحة في المجال الخارجي.

لقد أظهر الأستاذ بول كينيدي من خلال دراسته الشهيرة حول " **صعود وسقوط القوى العظمى**" عام 1989م، أنّه ومن خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية أمكن له رصد صعود وأفول القوى العظمى في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1500م و 1980م، حيث ارتبط هذا الصعود بمدى قوتها الاقتصادية والموارد المتاحة لها[3]. ويؤكد الاتجاه الماركسي بشقيه التقليدي والجديد، والاتجاه الواقعي والليبرالي بأنّ أقوى دول العالم تأثيرا في السياسة الدولية، هي تلك التي تمتلك اقتصاديات قوية ومتطورة. وعليه؛ فإنّ البحث في هذا المطلب سيتركز حول محاولة رسم صورة واضحة عن حجم الموارد وتطور الأوضاع الاقتصادية في روسيا الاتحادية، والوقوف عند مختلف قدرات الاقتصاد الروسي وخصائصه، وأهم التحولات التي مرّ بها منذ نهاية الحرب الباردة .

[1] - Sergei A. Medvedev, **Offense-defense theory analysis of Russian cyber capability**, Master of Arts in Security Studies unpublished (Naval Postgraduate School California, March 2015), pp.32-33.
[2] - Dylan Malyasov, "Russia's military deploys most powerful electronic warfare system in Crimea", **Defence Blog**, March 13, 2017, (accessed on: 23.10.2016) 13, 2016, available at: https://bit.ly/2UvyEUX
[3] - Emre İşeri and Volkan Özdemir , "Geopolitical Economy of Russia's Foreign Policy Duality: Lockean in its East and Hobbesian in its West", **Rising Powers Quarterly**, Vol. 1, No. 1 (2017), p.55.

الفرع الأول: الموارد الاقتصادية لروسيا الاتحادية

تُعتبر روسيا الاتحادية واحدة من أغنى دول العالم من ناحية الموارد والثروات الطبيعية والمعدنية، فقد بلغ حجم احتياطاتها النفطية المثبتة عام 2018م ما يناهز 17 مليار برميل أي ما يمثل 25% من الاحتياطات العالمية، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة عالميا كأكبر منتج للنفط في العالم، وتحتل المرتبة الأولى عالميا في احتياطات الغاز الطبيعي بقيمة تقدر بـ 48 مليار متر مكعب، والمرتبة الثانية عالميا كأكبر منتج للغاز الطبيعي الجاف في العالم. كما تعتبر روسيا سادس أكبر منتج للفحم في العالم بنسبة تقارب 06% من الإنتاج العالمي، وتنتج 3.9% من انتاج الحديد و4٪ من الصلب ، و6% من الأليمينيوم وما بين 26.4% إلى 30.2% من المعادن الأخرى، كالنحاس والنيكل والزنك والفضة والبلوتونيوم [1] فضلا عن إلى امتلاكها لمساحات زراعية واسعة تعد من أخصب الأراضي في العالم وتقدر بـ: 220 مليون هكتار أي ما نسبته 12.7% من اجمالي مساحتها الكاملة[2]، و فيها ما يقارب 120 000 نهر يبلغ طول الواحد منها على الأقل 10 كلم، أهمها نهر **الفولغا** الشهير بالإضافة إلى حوالي مليوني بحيرة عذبة ومالحة و أهمها بحيرة بايكال[3].

وتتباين التقديرات حول حجم القدرات الاقتصادية الروسية الراهنة، فبينما يذهب البعض بالاعتماد على بعض المؤشرات لتصنيف الاقتصاد الروسي كسادس أكبر اقتصاديات العالم من ناحية الحجم، وادراجه ضمن اقتصادات العالم الصاعدة، حيث بلغ ناتجه المحلي الإجمالي لعام 2015م 3.4 تريلون دولار[4]، فإنّ تقديرات أخرى ترى بأنّ روسيا لا تعدو كونها قوة اقتصادية ضعيفة، تعاني من حالة هشاشة واضحة وتبعية مفرطة للموارد الطاقوية.

الفرع الثاني: الاقتصاد الروسي في عهد الرئيس يلتسن وعُسر التحول إلى اقتصاد السوق

ظهرت أولى بوادر اصلاح الاقتصاد الروسي مع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة عالم 1985م ، حيث اشتد الصراع حينها بين أنصار ثلاثة نماذج تحولية تباينت تصوراتهم حول طبيعة وحجم الإصلاحات الواجب احداثها في الاقتصاد الروسي، وقد حسم هذا الصراع في النهاية لأنصار نموذج الانتقال الجذري دفعة واحدة نحو اقتصاد السوق[5]. فبعد وصول الرئيس يلتسن وأنصاره إلى الحكم بدأ بتطبيق أول برنامج إصلاح عُرف باسم برنامج العلاج بالصدمة " Strategy of Shock Therapy " في 02 جانفي سنة

---

[1] - "A Guide to Russia's Resources", **(**accessed on : 12. 10. 2016), **Available at:** https://bit.ly/2IVZYGl

[2] - Christophe Cordonnier et Jean-Jacques Hervé, " Agriculture russe : les paradoxes du Renouveau ", dans : Marie-Roberte Bédés (éd.), **Déméter 2004 : Economie et Stratégies Agricoles** (Paris : Armand Colin : 2004), p.12.

[3] – نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية العربية**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.21.

[4] - Natasha Kuhrt and Valentina Feklyunina, **Assessing Russia's Power: A Report**, **(**King's College London and Newcastle University, 2017), p.21.

[5] - Jacques Sapir (et al.), **La Transition Russe, Vingt ans après** (Paris : édition des Syrtes, 2012), p. 229.

1992م. حيث اعتقد الرئيس يلتسن وأنصاره أنّ التحول إلى الرأسمالية دفعة واحدة " One Shoot" هو الاستراتيجية الأنجع للانتقال بالاقتصاد الروسي من حالة التخلف التي كان يعانيها وجعله اقتصادا متطورا كباقي اقتصادات العالم الغربي. وارتكز هذا البرنامج على أربعة محاور أساسية هي: تحرير الأسعار، الانفتاح على الاقتصاد العالمي، الخصخصة، الضبط المالي والتقليص الحاد للإنفاق الحكومي.

لقد ترتّب عن هذا البرنامج الإصلاحي تداعيات خطيرة على الاقتصاد الروسي الذي دخل في الفترة الممتدة ما بين عامي 1992م و 1998م في مرحلة تحول هيكلي زادت من هشاشته بشكل كبير، فقد أدى ضعف وغياب الاستثمارات إلى تراجع الصناعات الهندسية، وصناعات البناء، كما عرف المركب الصناعي العسكري هزات متكررة، وأزمات تموين حادة، وانعكس الانفتاح الاقتصادي بشكل سلبي على قطاعات الإنتاج الداخلي للمواد الغذائية والاستهلاكية[1]. كما أدى تحول الاقتصاد الروسي في هذه الفترة إلى ازدهار أعمال الوسطاء التجاريين الذين ينشطون في مجالات التصدير المختلفة، وخاصة في مجال تصدير المواد الخام مثل: النفط والفحم، والمواد الكيميائية والمعدنية، وهو ما مكنهم من تكوين رؤوس أموال ضخمة سمحت لهم بإنشاء مؤسسات تعمل في مجال استخراج المواد الخام والصناعات التحويلية والكيميائية بعد خصخصة قطاع الطاقة، ما أدى بدوره إلى تفاوت طبقي كبير وظهور أوليغارشية قوية أحكمت السيطرة على الاقتصاد الروسي برمته[2].

وتؤكد معظم التقديرات الاقتصادية في ذلك الوقت، بأنّ استراتيجية العلاج بالصدمة التي اتبعها الرئيس يلتسن وفريقه الإصلاحي بقيادة جيدارا، فشلت في تحقيق أهدافها من أجل التحول بالاقتصاد الروسي، وهو ما تجلى في مؤشرات الأداء الاقتصادي حينها، حيث انخفض الناتج الخام المحلي في نهاية سنة 1992م بنسبة 11% ، كما تقلص حجم الاقتصاد الروسي سنة من بعد بنسبة 20%[3]، و تراجع سعر الروبل بشكل متسارع وارتفعت الأسعار بنسبة 160% في عام 1991م، ووصلت إلى حدود 2500٪ في عام 1992م و840٪ في عام 1993م و215٪ في عام 1994م، وانخفض الناتج الصناعي في السنوات من 1992م إلى غاية 1995م، بالنسب التالية: 18% سنة 1992م، 4% سنة 1993م، 21% سنة 1994م، وتراجعت

[1] - Simon Clarke, **The Development of Capitalism in Russia**, (New York: Rutledge, 2007, p.52.
[2] - **Ibid**., p.51.
[3] – غسان العزي، " روسيا ما بعد الحرب الباردة: من اليتسينية إلى البوتينية"، **مجلة الدفاع الوطني**، لبنان، العدد 33 ، تموز 2000 ، (تاريخ التصفح: 2016.11.10)، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2whsm2Q

الاستثمارات بـ: 40%، ثم 12% عام 1995م، أما في عام 1996 م فتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% [1].

الفرع الثالث: الاقتصاد الروسي في عهد الرئيس بوتين؛ من الانتعاش إلى الركود

ارتبط أداء الاقتصاد الروسي خلال العقدين الماضيين ارتباطا شديدا بمتغيرين أساسين هما؛ أسعار المحروقات، و وصول الرئيس بوتين إلى الحكم بداية الألفية الجديدة. واختلفت تقييمات الاقتصاديين لحصيلة السنوات الأولى من حكم هذا الأخير، لكنها تتفق – إلى حدّ بعيد– على أنّ سياسته في تقوية الشركات العامة وأجهزة الدولة، وتعظيم اقتصاد النفط والغاز تركت آثارا عميقة في البنية الاقتصادية الداخلية للدولة.

لقد عرف الاقتصاد الروسي انتعاشا كبيرا منذ بداية الألفية الجديدة بعد مراحل الإصلاحات التي مرّ بها خلال السنوات 2000م إلى 2008م، حيث استطاع أنْ يكون من بين أهم الاقتصادات العالمية الأكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد ساهمت وتيرة التنمية المتسارعة في تلك الفترة، وتعدد اختصاصاتها وارتباطها مع اقتصادات دول آسيا و أوروبا، واتساع نشاط رأس المال الروسي العام والخاص في استقرار أداء الاقتصاد الروسي. إنّ المميز لهذه الفترة سالفة الذكر، هو ازدياد مشاركة الدولة وانخراطها بشكل قوي في الحياة الاقتصادية، وذلك بعد تصفية الرئيس بوتين للأوليغارشية التي كانت تحيط بسلفه يلتسن والتي لعبت دورا سلبيا في تعميق مشاكل ومتاعب الاقتصاد الروسي، وأحدثت اختلالات عميقة في الحياة الاجتماعية بشكل عام للمواطنين الروس [2].

واستطاعت روسيا في هذه الفترة تسديد كافة ديونها الخارجية، سواء بالنسبة لصندوق النقد الدولي، أو لنادي باريس، وحققت في نهاية عهدة بوتين الأولى احتياطات نقدية قدرت بـ 476 مليار دولار، محتلة بذلك المرتبة الثالثة وراء كل من اليابان والصين[3].

غير أنّ الأداء الإيجابي للاقتصاد الروسي لم يدم طويلا، فقد بدأ منذ عام 2012م يتراجع بشكل محسوس، حيث سجلت روسيا تباطؤا في نمو ناتجها المحلي للمرة الأولى منذ المالية لسنة 2008م بلغت نسبته 3.4٪ مقارنة مع 4.3٪ في عام 2011 م. وتعمّق هذا الاتجاه السلبي خلال العام التالي عندما نمى اقتصاد روسيا بنسبة 1.3٪ فقط. وعلى الرغم من أنّ أسعار النفط في الأسواق الدولية كانت مرتفعة خلال تلك الفترة المعنية– أكثر من 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد – فقد سجلت روسيا واحدا من أدنى معدلات

[1]– وليد عبد الحي وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، ط1 (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر والتوزيع، 2002)، ص.115.

[2] - Jeffrey Mankoff, **Russian foreign policy: the return of great power politics**, (London: Rowman and Littlefield publishers, 2009), p.33.

[3] - **Ibid**., p.34.

النمو بين الاقتصادات الصاعدة، واستمر هذا التراجع في عام 2014م حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوى له إذ بلغ 0.7٪[1] ، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي .

الشكل رقم02: تراجع الناتج المحلي الإجمالي لروسيا من 2010 م إلى 2016م.

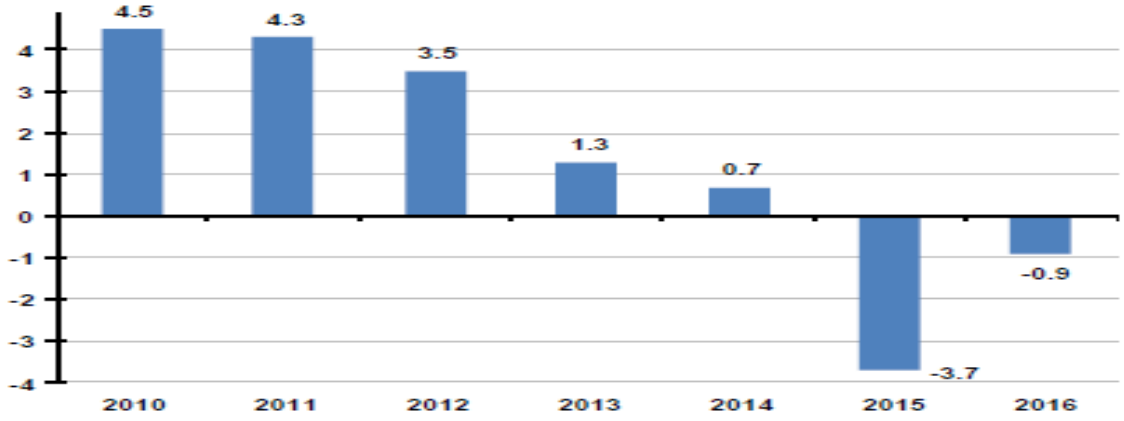

المصدر:

D. Belousov (et al.), **Russia's Economic Development in 2015-2016 and 2017-2019 Outlook**, Forecasting Report (Center for Macroeconomic Analysis and Short-Term Forecasting, Moscow, 2016), p.5.

وبالموازاة مع تراجع الأداء العام للاقتصاد الروسي، تراجع حجم الاستثمار بنسبة 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فبين شهري جانفي وسبتمبر من عام 2014م، انخفض استثمار رأس المال الثابت بنسبة 2.5٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2013م، واستمر في نفس الوقت الاتجاه نحو الانخفاض في الاستثمار الخاص في روسيا، وهو ما لم يقابله زيادة في الاستثمار العام. ويعد فقدان الروبل ما يقرب من نصف قيمته العامل الرئيسي وراء الزيادة الكبيرة في التضخم من 6.5٪ في عام 2013 إلى 11.4٪ 13 في عام 2015م[2].

بشكل عام؛ لا يزال الاقتصاد الروسي يعيش حالة ركود عميقة منذ 2012م لا يتوقع لها بحسب التقديرات أنْ تنتهي في المستقبل القريب، حيث تعتقد تلك التقديرات أنّ الأسباب الكامنة وراء الأزمة الحالية التي يعيشها الاقتصاد الروسي لازالت فاعلة إلى حدّ الآن، إذ لازال اقتصاد روسيا يعاني من تفاقم المشاكل الهيكلية، وتراجع أسعار النفط بشكل كبير، وعدم نجاح إدارة الرئيس بوتين في تنويع الاقتصاد وكسر تبعيته

[1] - Anna Łabuszewska, **the economic and financial crisis in Russia: background, symptoms and prospects for the future**, OSW Report (Warsaw: Centre for Eastern Studies, February 2015), p. 11.
[2] - D. Belousov (et al.), **Op.Cit**, p.07.

لمواد الطاقة، فضلا عن توتر علاقات روسيا مع الغرب واندلاع ما يسمى بـ "حرب العقوبات" " Sanctions War " التي بدأت انعكاساتها تتجلى بوضوح على روسيا الاتحادية.

المبحث الثاني: المحددات الداخلية غير المادية للسياسة الخارجية الروسية

بقدر ما تلعب عناصر القوة المادية للدولة دورا مهما في توجيه ورسم سياستها الخارجية، فإنّ للعوامل الداخلية المعنوية دور لا يقل أهمية في صنع القرار الخارجي، فصانعوا القرار هم نتاج للمجتمعات التي يعيشون فيها، ويشتركون بصفة عامة في القيم والأهداف السائدة في المجتمع. كما أنّ للشخصية الوطنية، والخصائص الثقافية، والتركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع أثر بالغ الأهمية في تحديد السلوك الخارجي للوحدات السياسية.

المطلب الأول: المتغيرات المجتمعية

تبرز أهمية العوامل المجتمعية في التأثير على السياسات الخارجية للدول، انطلاقا من الطرح القائل بأنّ صانعي القرار هم نتاج لمجتمعاتهم، إذْ تعتبر هذه العوامل بمثابة المعيار القيمي لقبول أو عدم قبول القرارات وفق الشرعية الاجتماعية المستمدة من هذه المكونات، بحكم أنّها ليست مجرد مواقف عارضة مؤقتة بل إنّها تتميز بثبات نسبي، يجعلها مصدرا لشرعية أو عدم شرعية السلوكيات الخارجية للدول[1].

ويفترض الأستاذ **ألكسندر دوغين** Alexander Dugin أنّ السياسة الخارجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة تجد جذورها تجاه العالم الخارجي في الخصائص المجتمعية للشعب الروسي، حيث يرى بأنّ الشعب الروسي وخصائصه النفسية والمجتمعية تشكل مركز التصور الجيوبوليتيكي، والأساس الأكثر تحديدا لفهم توجهات ومصالح روسيا الخارجية.

الفرع الأول: التركيبة المجتمعية لروسيا الاتحادية

تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات، فبقدر ما جمع الاتحاد السوفيتي بداخله قوميات وأعراق متعددة، فإنّ روسيا الاتحادية بحدودها الحالية تحتوي أيضا على مزيج متنوع من الديانات والأقليات الإثنية المختلفة. وقد جاء في نص دستورها ما يؤكد على ذلك من خلال التعبير الذي جاء في مقدمته" نحن شعب روسيا الفيدرالية متعددة القوميات"[2].

[1] – محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998) ، ص. 202.

[2] – نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، ص.17.

يبلغ عدد سكان روسيا بحسب آخر إحصاء رسمي ما يفوق 146.5 مليون نسمة في عام 2016م، وهي بذلك سابع أكبر دولة في العالم من ناحية التعداد السكاني[1]، كما قدّر الكتاب السنوي لوكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) وجود ما يقرب من 200 عرقية وإثنية بها، يشكل الروس منهم أكثر من 77.7 %، التتر 3.7% ، الأوكرانيون 1.4% ، الشوفاشيون 01% ، والبشكيريون 1.1% ، الشيشانيون 1% والأقليات الباقية بنسبة 10.2% [2]. أما من ناحية الديانة فتعتبر روسيا دولة متعددة الديانات والطوائف، غير أنّ المسيحية الأرثوذكسية تشكل أكبر الديانات، وتليها الديانة الإسلامية.

لقد شكّل هذا التنوع الإثني هاجسا للقيادة الروسية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد تعاظمت مخاوف صناع القرار الروس بشأن احتمال انفراط العقد الروسي، في ظل المطالب التي ما فتأت تتنامى آنذاك من قبل المقاطعات ذات الحكم الذاتي، التي حاولت الاستقلال عن السلطة المركزية الفيدرالية، والحصول على استقلال سياسي مشابه لباقي الجمهوريات الأخرى التي انفصلت عن روسيا. ولعلّ النموذج الشيشاني أكبر دليل على هشاشة الاندماج الوطني لروسيا الاتحادية، فبمجرد تفكك الاتحاد السوفيتي أعلن الرئيس ألشيشاني آنذاك جوهر دوداييف انفصال جمهوريته عن الاتحاد السوفيتي، ورفض التوقيع على معاهدة الاتحاد الروسي عام 1992م، وقد قوبلت محاولته الانفصالية برد سريع وقوي من قبل الحكومة الفيدرالية الروسية، ليشكل اقتحام غرو زني عاصمة الشيشان في 01 ديسمبر 1994م دليلا واضحا وقويا على رغبة القيادة الروسية آنذاك في إعادة دمج هذه الأقاليم، وردع أية محاولات انفصال مستقبلية[3].

لقد ساهمت الأوضاع الاقتصادية المتردية التي عاشتها روسيا في تلك الفترة في تأجيج مشاعر الانفصال والتحلل داخل المجتمع الروسي، فقد رصدت مراكز الأبحاث والدراسات تناميا مضطردا لظواهر العنف وعدم الاستقرار في المجتمع الروسي، وارتفاع مستوى الجرائم خصوصا تلك التي ترتكب ضد الأجانب، حيث بلغ عدد الجرائم في عام 1994م أكثر من مليوني و 400 ألف جريمة، إلى جانب انتشار وازدهار أعمال المافيا التي وجدت في تلك الأوضاع والظروف فرصة مواتية لها لتطوير أنشطتها وأعمالها غير القانونية[4].

---

[1] - "Russian Population" , **Federal State Statistic Service**, (accessed on: 20.11.2016), Available At : https://bit.ly/395JPsl

[2] -" Russia", **CIA The World Fact book**, (accessed on : 20.11.2016), available at : https://bit.ly/2x92QwK

[3] – نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، ص. 19.

[4] – **المرجع السابق**، ص. 20.

الفرع الثاني: الشخصية الوطنية وتحولات الهوية الروسية

تفترض الأدبيات المختصة في دراسة السياسة الخارجية أنّ هناك نمطا عاما من الشخصية يوجد في كل دولة، وخاصة التي تتمتع بالتكامل والاستقرار، لأنّ معظم المواطنين يشتركون في بعض السمات التي تميزهم عن مجتمعات أخرى. وتتبلور هذه الشخصية المحددة للمجتمع عبر مسار تاريخي من التنشئة الاجتماعية ويكون لها تأثير متفاوت على سلوك متخذي القرار الخارجي، وكذلك على توجهات الدولة نحو التعاون أو الصراع مع دول أخرى.

يعتقد الأستاذ ميخائيل أنتونوف "Mikhail Antonov" أنّ خصائص الشخصية الوطنية للشعب الروسي التي تشكلت على مرّ التاريخ، تعتبر عاملا قويا لتحديد مصير البلد وحكومته. فبالرغم من إمكانية التغير الجزئي لبعض خصائص هذه الشخصية، فإنّ مرتكزاتها الأساسية لا تزال راسخة في حياة الشعب التاريخية[1]. وتعتبر فكرة **الدور الرسولي** "The Messianic Role" من الاعتقادات الثابتة لدى المجتمع الروسي، الذي يعتبر نفسه مسئولاً عن بقية الشعوب السلافية، وهو ما يعتبر من الأعراف السياسية القديمة في روسيا التي بدأت حينما رأت روسيا نفسها أكبر وأقوى الشعوب السلافية، وتوطدت دعائمها بشكل أكبر حينما انتقل مركز الكنيسة الأرثوذكسية إلى موسكو بعد فتح المسلمين لمدينة القسطنطينية، فصار بذلك يُنظر إلى روسيا على أنّها "روما الثالثة" فاعتبرت بذلك نفسها حامية للعرق السلافي والمسيحية الأرثوذكسية.

لطالما ارتبطت الشخصية الوطنية الروسية أيضا بالادعاء المتكرر حول فكرة تفرد الطابع الروحي الروسي، إذ وعلى النقيض من الثقافات الصناعية والمادية في الغرب بدأ الروس في القرن 19م يعرّفون أنفسهم من حيث صفاتهم الروحية المميزة أو ما يطلق عليه بـ"**الروح الروسية**" "Russian soul" . وقد أصبحت هذه العبارة نواةً تُعبِّر بشكل واسع عن الشخصية الوطنية الروسية، التي تنطوي على عدد من السمات الدينية المتنوعة، التي ترسخت على ما يبدو فأصبحت كجزء من الهوية الوطنية. لقد كان للمسيحية الأرثوذكسية الروسية تأثيراً ملحوظاً في تغذية وصقل منظومة القيم الروسية وتشكيل مواقف الروس السلبية عموما تجاه رفض نمط العيش المادي المشابه للغرب، وتعزيز القيم الروحية المسيحية في حياة المجتمع[2].

من جانب آخر؛ لم يختبر المجتمع الروسي في نظر الكثيرين على مرّ تاريخه بعكس المجتمعات الغربية أوضاعا سياسية تتيح له إمكانية التأثير في الدولة وتصحيح أفعالها. بل على النقيض من ذلك

[1] - Mikhail Antonov, "Russian National Character ", **Global Security**, (accessed on: 21.11.2016), available at: https://bit.ly/3dcWQE0

[2] - Jüri Allik et al, "Personality Profiles and the "Russian Soul": Literary and Scholarly Views Evaluated", **Journal of Cross-Cultural Psychology**, Vol .42, No .3(2011), p.374.

استطاعت الدولة وبشكل متدرج استيعاب المجتمع الروسي من خلال إنشاء نظام تسلطي، فوجهت عبر تأثيرها القمعي جميع الإمكانات والطاقات الخلاقة للشعب في بناء دولة مركزية كبرى . ويجادل المؤرخ الأمريكي ريتشارد بيبس " Richard Pipes " في هذا السياق، بأنّ العقلية السلافية تحمل الأسس النفسية والفكرية لأولية الدولة على المجتمع " The Primacy of The State over Society " باعتبارها المبدأ **الناظم والحاكم** لحياة المجتمع الروسي[1] .

لقد تجلت أهمية هذه القيم من خلال توظيفها من قبل القيادة السياسية في البلاد من أجل تعبئة المجتمع خاصة في الظروف التي مرت بها روسيا في مرحلة التسعينات، والتي تميزت بحالة من الفوضى السياسية والتراجع الاقتصادي والاجتماعي الذي جعل الروس يشعرون بحاجة ماسة إلى شخصية قادرة على استحضار هذه القيم، وهو ما جعل الرئيس بوتين يكون الرجل المناسب في الوقت المناسب، والشخصية التي تلقى إجماعاً شعبياً كبيرا، بالنظر لتطابق شخصيته مع الصوة النمطية السائدة في الوعي الجمعي للروس.

من جانب آخر؛ شكلت مسألة إعادة تعريف روسيا لهويتها الوطنية، ودورها الجديد منذ بداية التسعينات موضوعا للجدل الذي دار بين السلافيين "Slavophiles " والتغريبين "Westernizers "، حيث يؤكد السلافيون على التفرد الحضاري لروسيا على أساس التقاليد الأرثوذكسية السلافية، وبأنّ روسيا لا يمكن أنْ تكون سوى إمبراطورية متعددة القوميات، وبالتالي فإنّ مصالحها الحيوية تحتم عليها الإبقاء على قدر معين من الهيمنة على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وذلك وفقا لمسوغات فكرية وثقافية جديدة تتمحور أساسا حول الهوية الدينية والعرقية المشتركة لروسيا مع تلك الدول. بينما يُلحّ التغريبيون من جانبهم على ضرورة أنْ تحاكي وتتعلم روسيا من عقلانية الغرب، وتندمج في الثقافة الليبرالية الغربية وتأخذ بقيمها لتتحول بذلك إلى دولة مدنية ديمقراطية، وهو ما يستلزم طبعا تغيير منظومة القيم والمعايير الاجتماعية للشخصية الوطنية والثقافة السياسية عبر عمليات التنشئة [2].

ويعتبر الاتجاه السلافي أكثر رسوخا من الاتجاه التغريبي، حيث تأكد حضوره بشكل كبير داخل روسيا في انتخابات البرلمان عامي 1994م و 1996 م، إذ تصاعد التيار القومي بشكل لافت ليضع حدا للتوجهات الليبرالية الغربية، التي حاولت إعادة صياغة الثقافة الروسية وفق مبادئ وأسس الفكر الليبرالي الغربي، لتتأكد بذلك الخصوصية الثقافية والروحية والجوهر التاريخي المتميز لروسيا، الذي تجلى في شعار" لا الشرق ولا

[1] - Ekaterina Safonova, **Management inter-cultural: influence de la mentalité russe sur le management des entreprises et des organisations internationales**, thèse de doctorat non publiée en Sciences Humaines et sociales (Université de Strasbourg, 2013), p.23.

[2] - Igor Zevelev, **Russian National Identity and Foreign Policy**, A Report of the CSIS Russia and Eurasia Program(Center for Strategic and International Studies ,Washington, D.C., December 2016), p.04.

الغرب، بل أوراسيا"، وهو ما يدل على الاستقلالية الحضارية والسياسية للشعب الروسي ولدولته، ما يجعل من رفض الشرق والغرب، إحدى أهم إحداثيات الهوية الروسية الثابتة[1].

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية

تشتمل المتغيرات السياسية على طبيعة النظام السياسي من حيث طبيعة الفواعل السياسية الرسمية وغير الرسمية ومدى تأثيرها على المسار السياسي للدولة، وتتضمن النظام الحزبي في الدولة، والأدوار التي تقوم بها الأحزاب والمجتمع، ومستوى التطور السياسي في الدولة وطبيعة وأنماط النزاعات السياسية الداخلية[2]. وفي هذا السياق، يمكن القول أنّ مناقشة تطور عملية الإصلاح السياسي في روسيا تعتبر أهم انطلاقة من أجل فهم طبيعة البيئة السياسية الجديدة التي يصنع في إطارها القرار الخارجي، وتحديد مدى فعالية مختلف القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية في هذه العملية.

الفرع الأول: مرحلة الرئيس يلتسن وبداية التأسيس للديمقراطية المُوجَّهة

تتفق العديد من التحليلات بأنّ إدارة الرئيس بوريس يلتسين (1991م-1999م) وضعت الأسس لشكل من أشكال الحكم الذي ينطوي على الحدّ الأدنى من المعايير الأساسية للديمقراطية الانتخابية، لكنه في الواقع لم يصل إلى وضع ديمقراطية ليبرالية صلبة [3]. ويتطابق هذا الشكل من الحكم الذي وضع يلتسن مرتكزاته مع ما يسمى في أدبيات التحول الديمقراطي بنموذج الديمقراطية الموجهة " Managed Democracy " والتي تعرف على أنّها تحكم السلطة السياسية في المجتمع مع توفيرها لمظهر ديمقراطي خارجي[4]. ويتميز هذا النوع من الحكم بالخصائص الرئيسية التالية[5]:

- وجود رئاسة قوية ومؤسسات ضعيفة؛
- سيطرة الدولة على وسائل الإعلام؛
- السيطرة على الانتخابات بما يسمح للنخب الحاكمة بإضفاء الشرعية على قراراتهم؛
- فعالية ظاهرية على المدى القصير وعدم كفاءة النظام على المدى الطويل؛

لقد بدأ مسار الإصلاحات السياسية في روسيا بشكل رسمي باعتماد أول دستور تعددي عام 1993م، ومن المعروف أنّ أول ما أعلنه يلتسين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، كان العمل على إعادة روسيا إلى

---

[1]- ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص ص. 230-231 .

[2] - ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ، ط1 (بيروت: دار الكتاب العربي،1985) ، ص. 203.

[3] - Armando Chaguaceda Noriega, "The Putin System: Russian Authoritarianism Today**",** **Revista Mexicana de Análisis Político y Administración Pública**, Vol .5, No. 1 (Enero-Junio 2016), p.77.

[4] - Nikolay Petrov and Michael McFaul, "The Essence of Putin's Managed Democracy", **the Carnegie Endowment for International Peace**, October 18, 2005, (accessed on : 12.12.2016), available at: https://bit.ly/3d5oLFT

[5] - **Ibid**.

الحضارة الغربية، والانتقال إلى اقتصاد السوق وبناء دولة ديمقراطية على أساس النمط الغربي، ولكنه اتجه بعد ذلك نحو تجسيد نموذج سياسي هجين يتطابق بشكل كبير مع مفهوم الديمقراطية الموجهة.

بعد تفجر الصراع بينه وبين القوى السياسية والمؤسسات وعلى رأسها البرلمان، أجرى يلتسن استفتاءً شعبيا حصل من خلاله على تأييد نحو 58.7% من الناخبين، ما فتح له الطريق للاستحواذ على السلطة من خلال حلّ السلطة التشريعية، ووقف العمل بالمحكمة الدستورية، التي أدانت استخدامه للقوة ضد البرلمان، وأصدر مرسوما بالاستفتاء على دستور جديد يقوي من السلطة التنفيذية في مواجهة البرلمان وافق عليه الشعب بأغلبية 57%[1]. وبالرغم من عدم قدرته على السيطرة على نتائج الانتخابات البرلمانية لسنة 1996م في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والمعارضة الشديدة لسياساته، فقد نجح يلتسن من خلال تحالفه مع أوليغارشيا رجال المال والأعمال ووسائل الإعلام في الفوز بعهدة رئاسية جديدة بعد حصوله على 53.8% من إجمالي أصوات الناخبين، لينجح بذلك في هندسة نظام سياسي قائم على مبدأ تقوية السلطة الشخصية له، ويكرس لهيمنة رئيس الدولة على المؤسسات الأخرى وعلى الحياة السياسية[2]

الفرع الثاني: مرحلة الرئيس بوتين وترسيخ الديمقراطية المُوجَّهة

بالرغم من تعدد توصيفات الباحثين والمهتمين بالشأن الروسي لطبيعة النظام السياسي الروسي الراهن، فإنّ هناك اتفاقا عاما على أنّ السلطة التنفيذية، وخاصة الرئيس هو الفاعل الأساسي في الحياة السياسية الداخلية. فمنذ انتخابه الأول في عام 2000م استغل بوتين مختلف الظروف الداخلية والخارجية للتكريس لنموذج سياسي معقد ومتعدد المستويات، وصفه الباحث الروسي نيكولاي بيتروف "Nikolai Petrov " بأنّه ديمقراطية عالية التوجيه "Highly Managed Democracy " يمكّن السلطة من التهرب بسهولة من الرقابة العامة والمساءلة مع احتفاظه بمظهر ديمقراطي خارجي. ويتكون هذا البناء المعقد الذي تحدث عنه بيتروف من ثلاثة مستويات للسيطرة: السيطرة على الجهات الفاعلة؛ السيطرة على المؤسسات، والسيطرة على قواعد اللعبة السياسية، حيث يرتكز هذا النموذج في رأيه على ثلاثة دعامات أساسية هي: التحكم في المؤسسات الرسمية، و وسائل الإعلام، والانتخابات وجعلها أداة لإضفاء الطابع الشرعي على قرارات السلطة[3].

[1] - Marie Mendras, **Russie : l'envers du Pouvoir** (Paris : Odile Jacob, 2008), p .99.
[2] - Gilles Favarel-Garrigues, "Vladimir Poutine Et La Monopolisation Du Pouvoir", **L'Économie politique,** Vol.1, No.21 (Janvier 2004), p.07.
[3] - Nikolai Petrov, "The Political Mechanics of the Russian Regime: Substitutes versus Institutions", **Russian Politics and Law**, vol. 49, No. 2 (March–April 2011), p.36.

لقد انتهج الرئيس بوتين استراتيجية سياسية متعددة الأبعاد سمحت له بتركيز السلطة بيده منذ توليه الحكم مستفيدا بذلك من الإرث المؤسساتي لسلفه بوريس يلتسن. فمنذ فترة ولايته الأولى، عمل بوتين على تعزيز موقعه ضمن النظام السياسي الروسي من خلال عدد من الإجراءات أهمها:

✓تصفية الأوليغارشية : بالرغم من أنّ بوتين قد حظي بدعم هذه النخبة التي كانت تعتبره امتدادا للرئيس يلتسن، فإنّه سرعان ما انقلب عليها، فقام بتنحية أبرز رموزها من أمثال خودوروكوفسكي رئيس شركة يوكوس النفطية، وبيروزفسكي صاحب شبكة تلفيزيون " ORT ". وفي مقابل ذلك، عمل على تصعيد عدد من رجالات KGB السابقين، ونخبة من عناصر السيلوفيكي إلى دوائر صنع القرار. وقام خلال فترة حكمه التي امتدت من عام 2000م إلى 2008م باسترجاع أهم الشركات الفاعلة في القطاعات الاستراتيجية، وأرغم باقي عناصر الأوليغارشيا على القبول بالواقع الجديد، والانخراط في أجندته الاقتصادية والسياسية[1] .

✓استعادة عمودية السلطة: تجلت رغبة الرئيس بوتين مبكرا في استعادة الكيان القانوني الموحد وتقوية سلطة المركز في موسكو منذ عام 1996م، عندما تولى إدارة قسم الرقابة الرئيسية والمسؤولة عن مراقبة العلاقة بين المركز والأطراف[2]. وقد ارتكزت سياسته في هذا الشأن على[3]:

✓ دمج بعض المقاطعات، وذلك بهدف تقليل عددها واستعادة الحكومة المركزية لقوتها؛

✓ إنشاء آلية فاعلة للسيطرة المركزية على المقاطعات والأقاليم من خلال المرسوم الذي أصدره في 13 ماي 2000م، الذي أعاد من خلاله تقسيم روسيا إلى سبع مقاطعات إدارية فيدرالية تتماثل مع حدود الأقاليم العسكرية، وعين ممثلا رئاسيا على رأس كل مقاطعة؛

✓ كبح صلاحيات وقوة القادة الإقليميين، من خلال إضعاف سلطة المجلس الفيدرالي (الغرفة العليا)، حيث وقع بوتين على قانون فيدرالي أبعد بموجبه المحافظين ورؤساء الجمهوريات ورؤساء الهيئات التشريعية من المجلس الفيدرالي، واستبدلهم بممثلين يعينون من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية من الكيانات الفيدرالية.

✓ تعزيز سلطة التدخل الفيدرالي عبر تعزيز سلطة الرئيس في الإنكار والتحفظ على القوانين والاتفاقيات التي تصدرها الأقاليم والجمهوريات لمكافحة مشكلة الانفصالية في المجال القانوني " Separatism in the

[1] - Chaim Shinar, "The Russian Oligarchs, from Yeltsin to Putin", **European Review**, Vol. 23, N°. 4 (October 2015), pp. 586-590.

[2]– أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015) ، ص. 297.

[3] - David Cashaback, "Risky strategies? Putin's federal reforms and the accommodation of difference in Russia", **Journal on ethno- politics minority issues on Europe**, No. 3 (October 2003), pp.04-10.

Legal Sphere"، فبحلول عام 2000م أفاد المدعي العام بأنّ 70 % من القوانين التشريعية الإقليمية قد انحرفت عن التشريع الاتحادي، و34 % منها يتناقض مع الدستور.

✓ إضعاف واستبدال المؤسسات الرسمية عبر تقوية دور السطلة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والسيطرة على مجلس الدوما من خلال حزب روسيا الموحدة، للتغلب على المعارضة البرلمانية.

لقد استطاع بوتين من خلال هذه الاستراتيجية تحييد المؤسسات الرسمية واستبدالها بمؤسسات أخرى تعمل تحت سلطته المباشرة، كما نجح أيضا في تهميش قوى مجتمعية كثيرة بإمكانها أنْ تنافس على السلطة وتأثر في الحياة السياسية الروسية بشكل عام، لا سيما الأحزاب وقوى المجتمع المدني التي تضاءلت أدوارهم بشكل لافت وأضحت قوى تدور في فلك السلطة.

الفرع الثالث: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني

يذهب بعض دارسي السياسة الخارجية إلى اعتبار الأحزاب السياسية ذات تأثير بالغ على توجهات السياسة الخارجية، فكلما ازداد نفوذه هذه الأحزاب في البرلمان أو السلطة التنفيذية ازداد تأثيرها على السياسة الخارجية خاصة داخل النظم الديمقراطية. وتعتبر روسيا دولة حديثة العهد بالتعددية الحزبية، فهي على امتداد سنوات طويلة من تاريخها لم تعرف الحياة السياسية فيها غير هيمنة واحتكار اتجاه سياسي واحد. فطيلة العهد السوفيتي احتكر الحزب الشيوعي الحياة السياسية منصبا نفسه كممثل أوحد للشعب السوفيتي، فكانت بذلك اللجنة السياسية المركزية لهذا الحزب تضطلع بمهام صياغة السياسة الخارجية بشكل كامل.

بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا تظهر مع نهاية فترة الثمانينات، وتحديدا بدءا من عام 1989م، حيث تعرضت قيادات الحزب الشيوعي لضغوطات كبيرة ومتزايدة من أجل إتاحة المزيد من حرية التعبير، وذلك من خلال تعديل المادة رقم (06) من دستور عام 1977 م، التي نصت على أنّ الحزب الشيوعي هو القوة الطليعية القائدة للمجتمع السوفيتي، ولكل أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة. وفي شهر فيفري من عام 1990م وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على تعديل الدستور، وهو ما أتاح إمكانية تعديل المادتين (06) و (07) في شهر مارس سنة 1990م، بحيث أشارتا إلى الأحزاب السياسية دون أي امتيازات خاصة للحزب الشيوعي، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة صدر قانون جديد يحدد قواعد إنشاء هذه الأحزاب.

إنّ كثرة وتعدد الأحزاب السياسية التي ظهرت في روسيا في بداية التسعينات، لا يعني بالضرورة أنّها تلعب أدوار مهمة في التأثير على صناعة القرار الخارجي لروسيا، فعلى العكس من ذلك تقف مجموعة من

العوامل في وجه فعالية هذه الأحزاب، ومحدودية قدرتها على التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية، إذ يمكن تسجيل جملة من الملاحظات حول الظاهرة الحزبية في روسيا على النحو التالي[1]:

– أنّها محدودة العضوية، حيث وصلت في بعض الأحيان كما هو الحال في الحزب الديمقراطي الدستوري إلى 300 عضو؛

– أنّ معظمها ليست له فروع، أو وجود في كافة أنحاء روسيا، فعلى سبيل المثال، يعتبر الحزب الديمقراطي الليبرالي من أكبر الأحزاب في روسيا التي لها فروع فقط في حوالي ثلث الأقاليم الروسية؛

– حداثة التجربة الحزبية في روسيا، وطبيعة نظامها السياسي المعرقل لإمكانية قيام نظام حزبي تعددي.

ومع تولي بوتين السطلة قام بسلسلة من الإصلاحات التي شملت النظام الحزبي وقلصت بشكل لافت عدد الأحزاب السياسية، من خلال وضع حواجز مؤسسية تكفل هيمنة الأحزاب السياسية الموالية للكرملين على حساب أحزاب المعارضة. فعلى على سبيل المثال، يشترط قانون الأحزاب السياسية 4/ 2001 متطلبات أكثر صرامة لتكوين وتسجيل الأحزاب السياسية، حيث يجب أنْ يضم الحزب كحد أدنى 50 ألف عضوا في نصف مناطق روسيا الـ 87 وأنْ لا يقل عدد الأعضاء في الفروع الإقليمية عن 500 عضوا، كما ألغى "قانون انتخاب النواب" لعام 2005 م مقاعد المقاطعات التي تتألف من مقعد واحد في مجلس الدوما[2]. بالموازاة مع ذلك، عمد بوتين إلى دعم حزب روسيا الموحدة " United Russia " الذي تأسس عام 2001م بعد اتحاد حركتي "الوحدة" و"الوطن– روسيا كلها"، حيث فاز هذا الحزب بأغلبية المقاعد في مجلس الدوما الروسي خلال انتخابات الأعوام 2003م و2007م و2011م فأصبح بذلك أداة للسلطة يوظفها الكرملين لإحكام سيطرته على مجلس الدوما والهيئات التشريعية والتنفيذية في الأقاليم والمقاطعات المختلفة[3].

في مقابل ذلك، لا يتمتع المجتمع المدني الروسي بتأثير واضح على صانع القرار، فبالرغم من أنّ الدستور الروسي لعام 1993م قد ضمن حماية الحريات المدنية مثل: حرية التعبير والتجمع السلمي والصحافة والدين. فإنّ المجتمع المدني في روسيا بحسب ماكفول وتريجر McFaul and Treyger يعتبر قوة ضعيفة وغير سياسية " apolitical" ، ويعتمد بشكل أساسي على المساعدة من البلدان الغربية. فقد أدت سياسات الرئيس بوتين لتقييد مختلف فواعله والحاقها بالكرملين من خلال عدد من الآليات الأمنية والمالية والإعلامية التي أدت إلى تهميش دوره في الحياة السياسية . ويرجع الأستاذ بوبو لو Bobo Lo أسباب ضعف

[1] - Michael McFaul, "Explaining the Vote: is Russian Democracy doomed? ", **Journal of Democracy**, Vol.5, No.2 (April 1994), p.05.

[2] - Thomas F. Remington, **Politics in Russia**, 7th edition (Longman: London, 2012), p.172.

[3] - Sean P. Roberts, "United Russia and the dominant party framework: understanding the Russian party of power in comparative perspective", **East European Politics**, Vol. 28, No. 3(September 2012), pp. 227-228.

المجتمع المدني في روسيا وعدم إدراجه ضمن أولويات الإصلاح الاستراتيجي لإدارة يلتسين أو حتى للنخبة الليبرالية التي كانت تحيط به، إلى التقاليد الراسخة في الثقافة الروسية والتي لا تركس للحقوق الفردية، فقد عاش الروس لقرون تحت وطأة الحكم الاستبدادي المحمّل بعقود من النظام الإداري المركزي للحزب الشيوعي، حيث سادت العقلية الجماعية" collectivist mentality"، وهو ما يجعل البيئة الروسية في نظره غير قادرة على استيعاب المفاهيم الإنسانية الغربية حول حقوق الإنسان والديمقراطية[1].

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية

تعرف متغيرات البيئة السيكولوجية لعملية صنع القرار على أنّها مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية[2]، وتتضمن هذه المتغيرات السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، وخصائصهم ومعتقداتهم وقيمهم، وخبرتهم، وصفاتهم، وتكوينهم الاجتماعي، وإدراكاتهم. ويرتبط تأثير تلك العوامل بجملة من المتغيرات أهمها[3]: اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية؛ درامية أسلوب وصوله إلى السلطة؛ كاريزميته؛ سلطته بالنسبة للسياسة الخارجية؛ وخبرته بالشؤون الخارجية.

وعليه؛ سيحاول هذا المبحث الوقوف عند تأثيرات هذا العامل على عملية صنع القرار الخارجي الروسي، من خلال فحص السمات الشخصية للرؤساء الثلاثة الذين توالوا على الحكم في روسيا، ومعرفة مدى تأثير الخصائص والسمات الشخصية لكل رئيس على السياسة الخارجية الروسية.

الفرع الأول: شخصية الرئيس بوريس يلتسن ونسقه العقدي

أ- نشأته وحياته

ولد بوريس نيكولاي نيج يلتسن عام 1939م، من أسرة ريفية في مدينة "يكاتيرنبورغ " في منطقة الأورال، وعمل مهندسا معماريا حتى أصبح المدير العام لمصنع المباني الجاهزة في عام 1963م. وانضم يلتسن إلى الحزب الشيوعي في سنة 1961م، وترقى في المناصب حتى عينه بريجينيف سكرتيرا أولا للحزب الشيوعي في مقاطعة " سفيردولفسك "عام 1976م[4]. وفي عام 1985م، انتقل إلى موسكو حيث واصل عمله السياسي إلى أنْ عُيّن السكرتير الأول للحزب الشيوعي في مدينة موسكو في شهر ديسمبر من نفس السنة، وأصبح

[1] - Bobo Lo, **Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking** (UK: Palgrave Macmillan, 2002), pp.149-150.

[2] – محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 137.

[3] – **المرجع السابق**، ص ص. 341– 343.

[4] – نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، ص. 29.

من أقوى السياسيين وأكثرهم نفوذا عندما تم ضمه إلى المكتب السياسي. وتزعّم يلتسن التيار الإصلاحي الليبرالي، الذي كان من أولوياته تحويل روسيا إلى مجتمع مفتوح وجعلها جزءًا من أوروبا، وقوة كبرى على المسرح الدولي[1].انتخب عام 1989م في مجلس النواب، وتولى رئاسته سنة 1990م، ثم انتخب كأول رئيس لجمهورية روسيا الاتحادية.

يمكن القول أنّ خلفية **يلتسن** السياسية والمناصب التي تقلّدها في حياته قد زودته بحنكة وقدرة في إدارة الشؤون السياسية والإدارية للدولة الروسية أكثر من غيره، حيث استطاع خلال الفترة الوجيزة من حكمه إقصاء كامل معارضيه ومنافسيه وحصر القرار السياسي بيده .

ب- سماته الشخصية

وصف الكاتب الصحفي أوليغ دافيدوف "Oleg Davydov"، في مقال له بمجلة " Nezavisimaya Gazeta " الظاهرة اليلتسنية "Yeltsin Phenomenon"، بقدرة الرجل الفريدة من نوعها على إخراج نفسه من المواقف الصعبة التي يصنعها بيده. إذ رأى أنّ قصة حياة يلتسين لا يمكن قراءتها إلا كسلسلة مستمرة من الكوارث[2].

لقد أثّرت معاملة والد يلتسن له بشكل كبير في تكوين شخصيته، فبقدر ما كان أبوه قاسيا وساديا معه بقدر ما طوّر يلتسن ميولاً ماساشوستية حتى أضحى الضرب الذي يتلقاه ضرورة نفسية له، وقد أثرت هذه السمة على مستقبله بشكل كبير من ناحية تعامله مع نفسه بلا رحمة، و**ميله الشديد للصراع** وهو ما تجلى بشكل واضح في صراعه مع البرلمان في بداية مرحلة التسعينات. ويتميز يلتسن أيضا بشخصية تميل **لتقدير الذات**، إذ لطالما كان فخره واعتزازه بذاته محركا لطموحه وعطشه الدائم للانتقام، وجعله شخصا يتوق للصراع من أجل تأكيد ذاته[3]. ويسود الاعتقاد لدى الرأي العام بأنّ الرئيس يلتسن شخصية صلبة وفجة؛ بناءً على مظهره وأدائه الجسدي، وهي الصورة التي نجح في تسويقها عن نفسه خاصة بين منافسيه السياسيين. والواقع أنّ تواضع رصيده الثقافي جعله شخصا واقعيا وغير مؤدلج، وهو سر نجاحه في الترويج لنفسه داخليا وخارجيا على أنّه الوحيد القادر على ضمان الاستقرار "Guarantor Of Stability " في روسيا في مرحلة التسعينات.

---

[1]- **المرجع نفسه.**

[2] - Boris Kagarlitsky, **Russia under Yeltsin and Putin: Neo-liberal Autocracy** (London: Pluto Press, 2002), p.83.

[3] - Petr Morozo (et al.), "Boris Yeltsin: Sketches for a Portrait", **Russian Social Science Review**, Vol. 41, No. 1(January-February 2000), p.44.

ج- توجهاته وأفكاره الاستراتيجية

إجمالا؛ يمكن تحديد أهم معالم التوجهات العامة لسياسة روسيا الاتحادية، تحت رئاسة بوريس يلتسن كما يلي [1]:

- بناء سياسة خارجية برغماتية عن طريق المزيد من التباعد عن الحجج الإيديولوجية.
- انتهاج خط دبلوماسي جديد، يقوم على المنافسة على الأسواق من خلال ترتيب الأولويات، والقيام
- تفعيل دور الأمم المتحدة في تسيير الشؤون الدولية، ومنع الحروب والنزاعات؛
- الاهتمام بالأمن القومي الروسي، من خلال التأكيد على الفعل الأساسي لسلاح النووي؛

الفرع الثاني: شخصية ديمتري ميدفيديف ونسقه العقدي

يوصف ديمتري ميدفيديف عادة في الإعلام الغربي برجل بوتين الوفي " The Putin's Man " أو بالرئيس الدمية " The Puppet President " وذلك بالنظر لتأثره الشديد بالشخصية الكاريزمية للرئيس بوتين وعدم قدرته على الخروج من عباءته منذ دخوله دهاليز السلطة في موسكو. فميدفيدف هو صنيعة بوتين الذي يعود له الفضل في تدرجه في مناصب سياسية عدة إلى غاية وصوله لهرم السلطة عام 2008م.

أ- نشأته وحياته

ولد ديمتري ميدفيديف في 14 سبتمبر 1965م، في مدينة "سان بطرسبرغ" ، وكان والده أستاذا في الهندسة وأمه مدرسة لغات، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بطرسبرغ سنة 1990م، وعمل فيها محاضرا، وارتبط بعلاقة وثيقة مع بوتين وكان صديقا مقربا له في الجامعة [2]. وبعد ثلاثة أشهر من تولي بوتين منصب الرئاسة، استدعى ميدفيديف لينظم عمل الموظفين التابعين له، ثم عينه نائبا لمدير ديوان الحكومة الروسية، ثم رقي بعدها في عام 2000 م ليصبح النائب الأول لمدير ديوان الرئاسة، وفي العام نفسه انتخب رئيسا لإدارة شركة "غاز بروم " العملاقة. وفي عام 2005م رقي مرة أخرى إلى منصب نائب أول لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والاجتماعية[3]، فتحمل بذلك مسؤوليات مختلفة سمحت له باكتساب الخبرة في تسيير وإدارة مؤسسات الدولة، وفي 10 ديسمبر 2007 م أعلن بوتين ترشيح ميدفيديف لرئاسة الجمهورية الفيدرالية الروسية .

---

[1]- فريتز ايرماث، "روسيا"، في: زلمي خليل زاد (محررا)، **التقييم الاستراتيجي**، ط1(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص. 109.

[2]- **المرجع السابق**، ص. 179.

[3]- **المرجع السابق**، ص ص. 179-180.

ب- سماته الشخصية وعلاقته بالرئيس بوتين

تتميز شخصية ميدفيديف بالاعتدال والحذر الشديد، وهما الصفتان اللتان جعلتا الرئيس بوتين بحسب الكثيرين يثق به وثوقا شديدا إلى حدّ تسليمه منصب الرئاسة عام 2008م . وبالرغم من ادعائه بأنّه الرئيس الفعلي للدولة طيلة فترة حكمه، فإنّ طبيعة علاقته مع بوتين خضعت لتحليلات وسائل الاعلام بشكل مكثف، فلأول مرة في التاريخ السياسي لروسيا، يحيط بالرئيس القوي دستوريا رئيس وزراء ذو نفوذ كبير وشعبية لا تضاهى. فقد كان رؤساء الوزراء السابقون يظهرون ما يشبه التبعية الكاملة للرئيس، ولم يتمتع أي منهم بتأييد شعبي قوي، باستثناء الفترة التي كان فيها بوتين رئيسا للوزراء (1999–2000) تحت رئاسة بوريس يلتسين [1].

وبالرغم من التفاؤل الداخلي والخارجي بوصوله إلى الرئاسة والآمال الكبيرة التي علقت عليه لإحداث تحول في السياسة الروسية، فإنّ فترة حكمه شهدت عكس ذلك، حيث دخلت روسيا في حرب مع جورجيا عام 2008م ، وتدعمت سلطة الرئيس والحكومة في مقابل إضعاف باقي المؤسسات والقوى المجتمعية الأخرى، ليعطي ميدفيديف انطباعا واضحا بأنّ سياسته لا تعدو كونها استمرارا لسياسة سلفه بوتين.

ج- توجهاته وأفكاره الاستراتيجية

لم يخرج الرئيس ميدفيديف في توجهاته الخارجية عن الإطار العام الذي وضعه بوتين، ويمكن رصد أهم أفكاره وتوجهات سياسته الخارجية في ما يلي :

- بناء سياسة خارجية في إطار مبادئ القانون دولي؛
- العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب، والرفض المطلق لعالم يحكمه قطب واحد؛
- تطوير علاقات روسيا الخارجية مع جميع دول العالم، خاصة القوى الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية؛
- بناء سياسة خارجية على أساس الحفاظ على المصالح الاقتصادية في الخارج، وردع أي اعتداء يمس هذه المصالح خاصة في منطقة دول الاتحاد السوفيتي السابق.

الفرع الثالث: الرئيس فلاديمير بوتين ونسقه العقدي

هيمنت شخصية الرئيس بوتين على الحياة السياسية في روسيا لأكثر من 15 عاما، وأضحت مادة إعلامية دسمة لكثير من التحاليل والنقاشات والسير الذاتية، ولكن الثابت في كل ذلك أنّ السياسة الخارجية الروسية قد تأثرت بشكل واضح بشخصيته الكارزمية وبخصائصه وسماته ونسقه العقدي.

[1] - John Willerton, "Semi-Presidentialism and the evolving executive". In: Stephen White (Ed.). **Developments in Russian Politics 7**(London: Palgrave Macmillan, 2010), pp.20-21.

أ- نشأته وحياته

ولد فلاديمير بوتين، في 07 من شهر 1952 في مدينة سانت بطرسبورغ من عائلة متواضعة، حيث كان أبوه طوال حياته عاملا في مصانع المدينة. واعتمد بوتين منذ صغره على نفسه، وزاول رياضة "السامبو"، وأصبح أستاذا فيها، والتحق بكلية الحقوق في جامعة "سان بطرسبورغ" وكان ناجحا في دراسته[1]. التحق سنة 1975 م، بجهاز KGB، وفي عام 1985م، تم إيفاده إلى مجموعة القوات السوفيتية بألمانيا الديمقراطية مديرا لدار الصداقة السوفيتية – الألمانية، وكان شاهدا حينها على سقوط جدار برلين عام 1989م. ولقب بالكاردينال الغير الرسمي في مدينة سانت بطرسبورغ بعد أنْ عاد إليها وحقق فيها انجازات ونجاحات معتبرة، سمحت له بالترقي لمنصب النائب الأول لرئيس حكومة المدينة[2].

عين سنة 1997م، رئيسا لدائرة الرقابة في ديوان رئاسة الدولة، حيث اشرف على الأجهزة الإدارية والتنفيذية بمناطق روسيا وأقاليمها، ثم عين في سنة 1999م رئيسا للحكومة بعد عزل سيرجي سيتباشين منها.

ب- سماته الشخصية

قدمت الباحثة المختصة بالشأن الروسي فيونا هيل "Fiona Hill" تحليلا شاملا لشخصية الرئيس بوتين، توصلت من خلاله إلى استخلاص نتيجة مفادها أنّ الرجل هو نتاج بيئته، وأنّ شخصيته عبارة عن **مركب من الهويات المتعددة** التي تشكلت من خلال تجاربه الماضية، منذ كان عنصرا في KGB ونائب عمدة سانت بطرسبرغ إلى غاية وصوله قمة هرم السلطة[3]. وحددت فيونا هذه الهويات في ستة أنماط أسياسية هي:

- **بوتين الدولاتي** "**The Statist**": جاء وصول بوتين للرئاسة في الفترة 1999-2000 كنتيجة لتوافق آراء النخبة الروسية حينها حول أهمية استعادة النظام الداخلي وسيطرة الدولة، بعد عقد كامل من حالة التأزم الداخلي والإذلال الدولي. وتماشيا مع المزاج الوطني السائد آنذاك فقد قدم بوتين نفسه كرجل دولة قادر على إعادة هيبة الدولة وسلطتها على كامل الإقليم الفيدرالي[4].

---

[1]- لمى مضر الإمارة، **مرجع سابق**، ص. 163.

[2]- **المرجع السابق**، ص ص. 164-165.

[3] - Fiona Hill, "How Vladimir Putin's World View Shapes Russian Foreign Policy", in: David Cadier and Margot Light (eds.), **Russia's Foreign Policy Ideas, Domestic Politics and External Relations** (London: Palgrave Macmillan, 2015), p.44.

[4] - Fiona Hill and Clifford G. Gaddy, **Mr. Putin: operative in the kremlin** (Washington, D.C: Brookings Institution Press, 2013), pp.34-35.

– **بوتين؛ رجل التاريخ** " **History Man** ": لم يخفي بوتين ارتباطه الدائم بالتقاليد التاريخية، وربط مصيره الشخصي بمصير الدولة الروسية، فقد دأب على تعزيز مواقفه السياسية بأحداث وتفسيرات مختلفة لماضي روسيا ومحاولة استدعاء الشرعية التاريخية لدعم سياساته[1].

– **المكافح** " **The Survivalist** ": دفعت التجربة الجماعية التاريخية الشعب الروسي للتفكير المستمر بالبقاء والتحضير دائما للأسوأ. وطوال بداية رئاسته، كان بوتين منشغلا بشكل دائم بإنقاذ الدولة الروسية عبر تسديد ديونها الخارجية التي خلفها سلفه ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين، فظل بذلك هاجس البقاء راسخا في عقله[2].

– **الدخيل** " **Outsider** ": لازمت صورة الدخيل مسار حياة الرئيس بوتين منذ شبابه، وتجنيده في KGB حيث لم يرتقي في مناصب عسكرية تسمح له بولوج عالم المخابرات، كما أنّه لم يكن جزءًا من الهياكل القيادية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي وظل في الخارج طوال الثمانينيات [3].

– **المسوق الحر** "**Free Marketeer**" : حيث ساهم وضع بوتين في عدم انتمائه للنخب والهياكل الحزبية للدولة في تعزيز براغماتيه وتمكنه من رفض اثنين من المبادئ المركزية للشيوعية: ملكية الدولة والتخطيط المركزي[4] .

– **ضابط الحالة** "**Case Officer**": واجهت بوتين منذ توليه السلطة معضلة أساسية تمثلت في كيفية التوفيق بين الملكية الخاصة للقطاعات الرئيسية للاقتصاد مع تحقيقه لأهداف الدولة التنموية، وقد استطاع ضبط التوازن بين القطاعين الخاص والعام بشكل واضح، فبالرغم من إعادة تأميمه لعدد من الشركات خاصة في مجال الطاقة فإنّه نجح في عدم الوقوع مجددا في نمط التخطيط المركزي وملكية الدولة لوسائل الإنتاج بشكل كامل[5] .

ج– توجهاته وأفكاره الاستراتيجية

تؤكد فيوني هيل أنّ أنماط الهويات الثلاث لبوتين: الرجل الدولاتي، رجل التاريخ والمكافح، تساعد على شرح أهدافه وأولويات سياسته الخارجية. أما المجموعة الباقية فتشرح أساليب بوتين لتحقيق أهدافه وأولوياته[6]،

[1] -**Ibid**., p.67.
[2] - **Ibid**., p.79.
[3] - **Ibid**., pp114-115.
[4] - **Ibid**., p.143.
[5] - Fiona Hill and Clifford G. Gaddy, "Putin Personality Disorder", **Foreign Affairs**, February 15, 2013, (accessed on: 19.12.2016), available at: https://bit.ly/3a2a0Bv
[6] - Fiona Hill, "How Vladimir Putin's World View Shapes Russian Foreign Policy", **Op.Cit**, p.46.

وبناءً على ذلك، فقد أعلن بوتين في ولايته الأولى عن عقيدة جديدة للسياسة الخارجية الروسية تمحورت أساسا حول النقاط التالية :

– العمل على خلق عالم متعدد الأقطاب لمواجهة الهيمنة الأمريكية؛

– الدفاع عن المصالح القومية الروسية وخاصة الاقتصادية منها؛

– تعزيز القدرة الدفاعية لروسيا، عبر بناء جيش قوي وتبني مبدأ الضربة النووية الأولى؛

كما صرح بعد توليه السلطة في ولايته الأولى بأنّه سيعمل لصالح وحدة الشعب الروسي، ويحرر روسيا ويحقق رفاهها. وتعزز هذا التوجه في العهدة الثانية، خاصة بعد الطفرة المالية التي عرفتها روسيا بعد ارتفاع أسعار المحروقات، كما استطاع إقصاء خصومه من الأوليغارشية التي كانت تحيط بالرئيس الأسبق يلتسن، غير أنّه واجه معضلة عدم قدرته على الترشح لعهدة ثالثة، لذلك دفع برئيس وزرائه آنذاك ديمتري ميدفيديف لتولي رئاسة الدولة، مكرسا بذلك لمنطقه في الحكم، وإدارة الدولة من خلال تركيز السلطة بيده والانفراد بصياغة السياسة الخارجية الروسية .

المبحث الرابع: السياق الخارجي وفواعل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية

يتناول هذا العنصر من البحث، مدى تأثير عوامل البيئة الخارجية في سياسة روسيا الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تؤكد المقاربة بالمحددات على أهمية السياق الخارجي في تشكيل وبلورة توجهات السياسة الخارجية للدول. كما سيتركز هذا الجزء من الدراسة حول تحديد جينالوجيا Genealogy المؤسسات والقوى الفاعلة ضمن بيئة عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الروسية، في ظل التحولات التي مست مختلف مرتكزات وأبعاد هذه البيئة منذ ظهور روسيا كدولة مستقلة عن الاتحاد السوفيتي.

المطلب الأول: السياق الخارجي للسياسة الخارجية الروسية

يقصد بالمحددات الخارجية مختلف المتغيرات المنبثقة من البيئة الخارجية وهي تتعلق أساسا بطبيعة النظام الدولي، حيث تأثر بنيته على تنشيط أو تجميد السياسة الخارجية للدول، كما يتعلق الأمر أيضا بأهم السياسات التي تتبناها مختلف الفواعل تجاه تلك الدولة، مما يجعلها تتحرك في صورة رد الفعل تجاه مختلف النتائج المنبثقة عن تلك السياسات. ويمكننا إجمالا رصد متغيرات ثلاثة تؤثر بشكل مباشر في صياغة السياسة الخارجية الروسية تجاه عالمها الخارجي، وهي: تراجع دور الأيديولوجيا، طبيعة النظام الدولي، وتأثير المؤسسات الدولية.

الفرع الأول: تراجع دور الأيديولوجيا في النظام الدولي

يجمع غالبية الباحثين والدارسين للعلاقات الدولية بأنّ دور الأيديولوجيا تراجع بشكل لافت في فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وأفول أيديولوجيته الشيوعية وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية كمعسكر يمثل الأيديولوجية الرأسمالية. ويدعي أنصار هذا الطرح بأنّ المتغير الأيديولوجي لن يكون محركا للسياسات الخارجية للدول كما كان عليه في السابق، لأنّه بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية وأيديولوجيتها الرأسمالية – الليبرالية لم يعد لها أي منافس على الإطلاق في الجانب الأيديولوجي . وهو ما أقرّه فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama" في قوله " إنّ الإنسانية تشهد الآن آخر محطة في الثورة الأيديولوجية للبشر، وهي عالمية الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية الغربية، التي تشكل آخر أشكال الحكومات الإنسانية... إنّ النظام الرأسمالي هو أقصى ما يمكن أنْ يبلغه المجتمع الإنساني، فالديمقراطية الليبرالية انتصرت ولن ننتظر الجديد بعد الآن"[1]

لقد كانت الاعتبارات الأيديولوجية طوال أربعة عقود من الحرب الباردة، هي الحاكمة لعلاقات روسيا وسياساتها تجاه عالمها الخارجي، ما حال دون إقامة الاتحاد السوفيتي لعلاقات دبلوماسية مع عدد من دول العالم. غير أنّه ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وبعد وصول ميخائيل غورباتشوف إلى قمة السلطة، بدأت موسكو تتخلى تدريجيا عن سياسة توازن القوى، فأصبحت الاستراتيجية السوفيتية تكتسب سمات لم تكن تتميز بها من قبل، لا سيما من ناحية انسياقها عمليا وراء الاستراتيجية الأمريكية[2].

وبصرف النظر عن صحة الآراء التي تدعي تراجع تأثير العامل الأيديولوجي على السياسات الخارجية للدول من عدمه، فإنّ الأيديولوجية الماركسية – اللينينية كان لها تأثير واضح على خيارات السياسة الخارجية السوفييتية، ذلك أنّها كانت تمثل الأساس الذي يشكل تصور القادة السوفييت للعالم، وعلى الأشياء التي يرونها مهمة، أو غير مهمة، وعلى الدوافع التي تدفعهم إلى الاستجابة لقضية معينة. ولذلك كانت السياسة الخارجية السوفيتية ترتكز بالأساس على مواجهة الإمبريالية الرأسمالية والشركات متعددة الجنسية، ومساندة حركات التحرر الوطني، والحركات العمالية والحركات الثورية ثم النُظمِ الراديكالية المتولدة عنها. وقد أدّت هذه الأيديولوجية بذلك جملة من الوظائف لصناع القرار السوفييت أهمها [3] :

---

[1]– فرانسيس فوكوياما ، **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة،1993)، ص ص. 08–09.

[2]– حسن نافعة، **الأوليات الدولية المتغيرة و الوطن العربي: الوطن العربي و المتغيرات الدولية**، ط1(القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية،1991)، ص. 94 .

[3] - M.A. Simon and M. Ingold," The influence of ideology on the foreign policy behaviour of the Soviet Union and its East European satellites, 1945-61: The impossible balancing act", **Seminar Paper** (Yale University, 2005), p. 03.

– جعل الشيوعية فكرة دولية وخلق شعور بالهوية والوحدة داخل الكتلة الاشتراكية، الأمر الذي ساعد الاتحاد السوفيتي على حشد حلفائه ضمن منظمة الكوميكون وحلف وراسو؛

– شكلت هذه الأيديولوجية أداة للدعاية الفكرية في الصراع بين المعسكرين، حيث كانت الحرب الباردة تشن في أذهان وعقول الشعوب؛

– لعبت دورا داخليا مهما في تعزيز النظام السياسي للسوفييت، وشكلت وسيلة فعالة لرسم الحدود الهوياتية ما بين "الشرق" و"الغرب"، وبالتالي فقد أحدثت تمايزا بين المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية الليبرالية.

وبعد نهاية الحرب الباردة، تبنت معظم دول العالم الأيديولوجيا الرأسمالية، بما فيهم روسيا الاتحادية ودول المعسكر الاشتراكي، وبذلك فقدت روسيا الأساس الأيديولوجي الذي كان يحدد رؤيتها للعالم ويوجه سياستها الخارجية، ويقدم لها التبريرات اللازمة التي تتحرك وفقها، ما جعلها في خضم التفاعلات والتغيرات الجديدة تُعيد النظر في تحالفاتها التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي، وأخذت تتطلّع إلى تأسيس علاقات جديدة خاصة مع العالم الغربي. حيث أعلن الرئيس يلتسن منذ البداية أنّ بلاده سوف تتبع استراتيجية متحررة من القيود الأيديولوجية، وأنّها ستبذل جهودها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا من جديد[1]. كما تميزت هذه السياسة في عهد الرئيس بوتين بالبناء غير الأيديولوجي، حيث أصبحت المصالح البراغماتية هي المحرك الأساسي لها. فرغم محاولات عدم التخلي عن دور القوة الكبرى، فإنّ روسيا قبلت بفكرة التفوق الأمريكي، وسعت تحت غطاء مصالحها الاستراتيجية إلى إعادة علاقاتها مع حلفائها السابقين، ووقف الخطر على مصالحها وعلى التوازن الدولي جراء توسع حلف الناتو شرقا، معتمدة في ذلك على نفوذها التاريخي، وموقعها الجيوسياسي المميز وحضورها في النادي النووي، وانتاجها العسكري وطاقاتها العلمية [2].

الفرع الثاني: بنية النظام الدولي وموقع روسيا الاتحادية فيه

يتطلب فهم السياسة الخارجية تحديد بنية النظام الدولي الذي تتفاعل وتتصرف في إطاره الوحدات السياسية، حيث تتضمن هذه البنية آليات لتوزيع القدرات بين فواعله. وتؤثر طبيعة النظام على درجة حرية التصرف في السياسة الخارجية، فتتسع في النظام متعدد الأقطاب، وتتقلص في النظام ثنائي القطبية، في حين تكاد تنعدم في ظل النظام الأحادي، وذلك بحكم سيطرة القطب الواحد على مجمل التفاعلات الدولية.

[1] - محسن حساني ظاهر العبودي، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية**(عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 77.

[2]- مثنى علي حسين المهداوي، " أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية–العراقية المعاصرة"، **دراسات دولية**، العدد 41(2009)، ص.06.

ويفترض الواقعيون بشكل عام أنّ النظام الدولي يشكل قوة تقييدية لسلوكيات الدول، حيث يميل والتز لتصور تأثيره على الدول كمجموعة من القيود التي تحدُّ من الخيارات التي يملكها صناع القرار، حيث يتجلى تأثير بنيته على السياسات الخارجية للوحدات المكونة له من خلال مكافأة بعض السلوكيات ومعاقبة أخرى. وبذلك تحدد بنية النظام مجموعة الشروط التقييدية التي تمنع الدول من التصرف بشكل يتناقض مع توزيع القدرات داخل النظام.[1]

لقد أثر تحول بنية النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية بكل ما تمثله من فرص وقيود على كيفية رسم وتوجيه السياسة الخارجية الروسية، حيث تضررت روسيا بشكل مؤثر من السياسات الأمريكية أحادية الجانب، وعبرت بشكل واضح عن قلقها الكبير بشأن التوزيع الحالي للقدرات في النظام الدولي الجديد، حيث تضمن مفهوم السياسة الخارجية لعام 2000م وصف النزعة الأمريكية نحو الأحادية باعتبارها تهديدا كبيرا لروسيا الاتحادية التي أعلنت عن رغبتها في تحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب[2]. وشدّد مفهوم الأمن القومي الذي اعتمد في وقت سابق من العام نفسه على خطورة نظام الأحادية القطبية وانعكاساته على مكانة روسيا ومصالحها القومية، واصفا توسيع الناتو شرقا كتهديد حيوي للاتحاد الروسي. كما ألحت الوثيقتان بقوة على دور الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن التابع لها، بوصفه الأساس الوطيد لهيكل متعدد الأطراف قائم على القانون، وقادر على تقييد الممارسة الأحادية الجانب للسلطة الغالبة، وكحامي أساسي للحقوق السيادية للدول.

وتطور الخطاب الرسمي الروسي بشأن النظام الدولي منذ أنْ شن الناتو الهجوم على صربيا، فكانت الاعتراضات الروسية على السياسات الأحادية الجانب موضوعا دائما للوثائق الرسمية الخاصة بمفهوم السياسة الخارجية. فمفهوم عام 2000م على سبيل المثال، شجب الميل الأمريكي إلى إقامة عالم أحادي القطب، في حين أشار مفهوم عام 2008م إلى أنّ العمل الانفرادي للولايات المتحدة يزعزع الأوضاع الدولية[3]

الفرع الثالث: روسيا الاتحادية والمؤسسات الدولية

تعتبر المؤسسات الدولية مكونا هاما من مكونات البيئة الخارجية للدول، حيث أصبحت تلعب أدوارا مهمة وتؤدي وظائف حيوية في النظام الدولي الراهن، خاصة في ظل تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل

[1] - Arthur A. Stein, "Constraints and Determinants: Structure, Purpose, and Process in the Analysis of Foreign Policy", in: Harvey Starr (ed.), **approaches, levels, and methods of analysis in international politics: crossing boundaries** (New York: Palgrave Macmillan, 2006), p.190.

[2] - Neil Macfarlane, "The 'R' in BRICs: is Russia an emerging power?", **International Affairs**, vol. 82, No. 1 (January 2006), p.47.

[3] - **Ibid**., p.48.

والعولمة. وتختلف وجهات النظر ما بين مدارس العلاقات الدولية حول مدى تأثير هذه المؤسسات على السياسات الخارجية للدول، حيث يفترض الواقعيون الجدد بأنّ هذه الكيانات فوق الوطنية غير فعالة لعدم قدرتها على تغيير الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بينما يرى أنصار الليبرالية المؤسساتية أنّ هذه المؤسسات تؤثر بشكل كبير على سلوك الدولة، من خلال خلق حوافز قوية للتعاون وتثبيط السلوكيات أحادية الجانب في الوقت نفسه، في حين يفترض البنائيون أنّ المعايير العالمية مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان يمكنها الانتشار في السياسات الوطنية للدول من خلال هذه المؤسسات، وحفزِ التحول في سلوكياتها الخارجية عبر عملية التنشئة الاجتماعية " Socialization "[1] .

وبصرف النظر عن هذا التباين في وجهات النظر، فإنّه لا يمكن إنكار تأثير هذه المؤسسات في عالم اليوم على سياسات الدول داخليا وخارجيا، وبطرق مختلفة وغير مباشرة في أغلب الأحيان سواء لحفزها على التعاون أو لتغيير سياساتها وفق معايير وقواعد السلوك الدولي.

على هذا الأساس؛ راهنت الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيون منذ بداية التسعينيات، على دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية من أجل دمج روسيا في العالم الغربي، عبر ترسيخ الرأسمالية وقيم الليبرالية فيها بأساليب مختلفة وتحت شعارات متعددة[2]. بالرغم من أنّ الغرب عموما لم يقدم أي عرض حقيقي أو أية آفاق مستقبلية لانضمام روسيا للاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو. وفي مقابل ذلك؛ كانت روسيا تتطلع لتطبيع علاقاتها مع الغرب والاندماج في المجتمع الدولي، من خلال الانخراط في مؤسساته المختلفة خاصة الاقتصادية والمالية منها بهدف الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي. غير أنّ مواقفها والتزاماتها تجاه تلك المؤسسات تميّزت بالتباين تبعا لعدد من العوامل أهمها:

– **حاجتها للمساعدة الاقتصادية والمالية:** حيث لعب صندوق النقد الدولي دورا مؤثرا في بداية التسعينات في السياسة الاقتصادية الروسية، في ظل اعتماد حكومة الرئيس يلتسين حينها على مساعداته المالية لضمان استقرار الاقتصاد الروسي[3]. غير أنّه سرعان ما تنامت انتقادات روسيا لهذه المؤسسة داعية لضرورة اصلاحها، والحدّ من هيمنة القوى الغربية على مختلف أطرها القرارية، وهو ما دفع مجموعة العشرين G20 في شهر أكتوبر من عام 2009 م للتوصل إلى قرار إصلاح تاريخي للصندوق، تمحور أساسا حول نقل

[1] - Diana Panke and Ingo Henneberg, "International Organizations and Foreign Policy ", in: Cameron G. Thies (ed.), **The Oxford Encyclopedia of Foreign Policy Analysis** (Oxford University Press, 2018), p.13.

[2]- مثنى علي حسين المهداوي، **مرجع سابق**، ص. 07.

[3] - Robert H. Donaldson (et al.), **The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, enduring interests**, (London: Routledge, 2015), p. 10.

6% من حصص التصويت داخله من الاقتصادات الصناعية إلى البلدان النامية، ما جعل الصين تصبح ثالث قوة تصويتية فيه، واعتلاء روسيا والهند والبرازيل المراكز العشرة الأولى[1].

– **الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي:** عبّرت روسيا منذ البداية عن رغبتها في تنسيق سياستها الاقتصادية مع الدول الصناعية الكبرى بالانضمام إلى مجموعة الدول السبع المتقدمة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو الهدف الذي لم يتحقق حتى ديسمبر من عام 2012م[2].

– **التأكيد على مبدأ الشرعية الدولية ومركزية دور الأمم المتحدة:** راهنت روسيا في المجالين السياسي والدبلوماسي على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، باعتباره آلية أساسية لإدارة الشأن الدولي وتنسيق المصالح بين القوى الكبرى، ورأت فيه ضمانة لها لمواجهة سياسة الهيمنة الأمريكية، والتخفيف من عواقب تراجع مكانتها في فترة ما بعد الحرب الباردة، ولذلك تمحورت جهودها الدبلوماسية حول التركيز على الدور التنسيقي للأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الرئيسية التي تنظم العلاقات الدولية[3]. وقد استطاعت في هذا الإطار من خلال مجلس الأمن، الوقوف في وجه عديد السياسات والقرارات الأمريكية في عدد من الأزمات خاصة ما تعلق منها بغزو العراق عام 2003م، أو بالأزمتين السورية والأوكرانية الراهنتين.

– **السياسات الأمنية الغربية:** عرفت علاقات روسيا مع بعض المؤسسات الغربية توترات عديدة خاصة مع حلف شمال الأطلسي، حيث شكل القرار الأمريكي في عام 1994م بتوسيع الحلف ليضم أعضاء سابقين في حلف وارسو عاملا حاسما في تطور مواقف روسيا وانحرافها عن الغرب في منتصف التسعينيات. وترى روسيا في عملية توسيع الحلف تهديدا مباشرا للأمنها القومي، فبالرغم من التقارب الذي حصل بين الطرفين والتوقيع على اتفاق «الشراكة من أجل السلام» عام 1994م، فإنّ هذا التوجه سرعان ما تحول إلى خصومة شديدة، على خلفية عدد من الملفات التي أثرت في العلاقة بينهما ورسخت الاعتقاد لدى الروس بأنّه لا يمكن الوصول إلى شراكة أمنية حقيقية مع الحلف، في ظل سياساته التي تكرس لمنطق الاحتواء والتدخل في فضاء المصالح الحيوية الروسية[4].

من جانب آخر؛ عرفت علاقات روسيا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا توترات عديدة، فبالرغم من محاولتها تعزيز علاقاتها مع هذه المنظمة باعتبارها بديلا أكثر شمولية وإنصافا لتحقيق الأمن في أوروبا،

[1] - Vinod K. Aggarwal and Kristi Govella (eds.), **Responding to a Resurgent Russia: Russian Policy and Responses from the European Union and the United States** (Berlin: Springer-Verlag, 2012), p. 132.
[2] - **Ibid**., p .127.
[3] - Alexander Nikitin, "Russia as a Permanent Member of the UN Security Council", **International Policy Analysis Paper** (Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung, November 2012), p.02.
[4] - Charles Grant, Russia, China and global governance, **CER Report** (London: Centre for European reform, 29 February 2012), p.33.

تحول الدعم الروسي لهذه المنظمة منذ بداية العام 2000م إلى رفض متزايد لمختلف أنشطتها التي تركزت حول مراقبة الانتخابات في روسيا ودول الفضاء السوفييتي السابق. وهو ما دفع الرئيس بوتين لاتهامها بالتدخل في شؤون روسيا ودول منطقة الكومنولث، ووصف أنشطتها بأنّها تمثل استكمالا لحلقة تطويق روسيا واحتوائها استراتيجيا[1].

بشكل عام؛ يمكن القول أنّ المؤسسات الغربية فشلت وخاصة الأمنية والسياسية في استقطاب روسيا إليها والتأثير في مختلف سياساتها داخليا أو خارجيا، بل على العكس من ذلك عززت قناعاتها بأنّها لا تعدو كونها أدوات توظفها القوى الغربية لاستدامة هيمنتها على النظام الدولي. وهو الدافع الذي يقف وراء ضعف التزام روسيا تجاه تلك المؤسسات، وعزوفها عن تطوير علاقاتها معها في ظل غياب إرادة غربية واضحة لبعث شراكة متكافئة معها، ما جعلها تتجه نحو تعزيز حضورها وموقعها ضمن بنى ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى منها من كانت روسيا المبادرة والقائدة لها، ومنها من باتت تشكل أحد أهم أقطابها بما يضمن لها لعب دور فاعل يحقق مصالحها الوطنية وطموحاتها الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: البيئة الدستورية الجديدة ودور الرئيس في عملية صنع واتخاذ القرار

تعتبر عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة في حدّ ذاتها، إذ تتداخل وتؤثر فيها قوى مختلفة تنبثق من البيئة الداخلية للدولة، غير أنّه وقبل فحص سلطات وأدوار ووظائف مختلف المؤسسات والقوى المشاركة، وتقيم كفاءة وقدرة كل فاعل منها في التأثير على مسار عملية صنع واتخاذ القرار بشكل عام، يبدو من الضروري مناقشة الإطار الدستوري الجديد الذي يصنع في إطاره القرار الخارجي في الحالة الروسية، الذي أفرز مؤسسات وقوى مجتمعية جديدة، وأعاد النظر في أدوار ووظائف فاعليين تقليديين ضمن البيئة القرارية.

تلعب الدساتير المكتوبة والوثائق الرسمية الأخرى، دورا مهما في تنظيم وهيكلة وظائف الدولة الحديثة وأجهزتها داخليا وخارجيا. ويعتبر الدستور تحديدا أسمى وثيقة رسمية في الدولة، فهو الذي يحدد طبيعة نظام الحكم، وأسس ومرتكزات النظام السياسي، والشكل السياسي والاقتصادي العام للدولة، وطبيعة أهدافها وتوجهاتها الخارجية. ومن هذا المنطلق؛ فإنّ البحث في أدوار وتأثيرات مختلف الهياكل الرسمية والقوى غير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، وكيفية اتخاذ القرار فيها يتطلب في البداية التطرق إلى البيئة الدستورية التي تمارس من خلالها مختلف تلك المؤسسات أدوارها ووظائفها الداخلية والخارجية، والتركيز على منصب الرئيس والبحث في حدود اختصاصه في مجال صنع السياسة الخارجية.

[1] - Bobo Lo, **Vladimir Putin and the evolution of Russian foreign** (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2008), p. 76.

تعتبر روسيا الاتحادية بشكلها السياسي الحالي نتاجا للتحول الدستوري لسنة 1993 م الذي أرسى أبرز معالم نظام الحكم الحالي، وتوزع السلطات فيه. وقد مرت روسيا في الفترة الممتدة من 1991 م إلى 1993م، بمرحلة فراغ دستوري كانت له انعكاسات سلبية على الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة، فقد ظلت روسيا محكومة بدستور 1978 م بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إلى أنْ تم تبني دستور عام 1993 م، وذلك بعد إجراء استفتاء عام حوله، ليصبح بذلك أول دستور تعددي جاء نتيجة نقاشات وتوافقات داخلية دامت مدة سنتين[1].

ويتكون هذا الدستور الجديد من مقدمة وجزأين أساسين، ففي الجزء الأول وهو الأكبر نجد أحكام الدستور وذلك في تسعة فصول كاملة. وتناول الفصل الأول أسس النظام الدستوري الجديد، حيث عكست أحكامه غير القابلة للتعديل أو التغيير رغبة النخب السياسية حينها في إحداث قطيعة جذرية مع الماضي السوفيتي، بحيث وبموجب أحكامه أصبحت روسيا تعتبر نفسها دولة فيدرالية ديمقراطية، بنظام حكم جمهوري، وبأولوية وسمو حقوق المواطن الروسي على كافة الاعتبارات الأخرى الأيدولوجية ، الأمنية ...الخ) وقد تم التأكيد في ذات الفصل على ديمقراطية وتعددية الدولة الروسية الجديدة لاسيما في المادة الثالثة منه، وذلك من خلال التأكيد على أنّ روسيا هي دولة متعددة القوميات، وبأنّ الشعب الروسي بمختلف أطيافه ومكوناته هو صاحب السلطة ومصدرها الوحيد، كما أكد على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الروس، وعلى وجوب قيام الدولة بأدوارها الاجتماعية من خلال خلق الشروط الكفيلة بحفظ كرامة المواطنين وضمان مستقبلهم.[2].

غير أنّ الجديد الذي جاء به هذا الدستور على المستوي الاقتصادي، هو تكريسه لحق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والممارسة الاقتصادية الحرة، والتحول نحو اقتصاد السوق، كما وضع حدا لتمركز السلطة في يد حزب بعينه أو مؤسسة رسمية على حساب غيرها من المؤسسات، فقد أكد على وجوب مبدأ الفصل بين السلطات واستقلاليتها، على عكس ما كان يُعمل به في دستور 1978 م، حيث تركزت السلطة في يد ممثلي مجلس السوفييت آنذاك [3]. كما كرّس ذات الدستور لقضية الحكم اللامركزي في روسيا، حيث منح المزيد من الحرية للأقاليم والجمهوريات المكونة للاتحاد الروسي خشية تكرار سيناريو التشظي الذي عرفه الاتحاد السوفيتي، لذلك أقر هذا الدستور الجديد الحكم الذاتي لكافة الجمهوريات والأقاليم، ومنح لها سلطة تسيير

[1] - Jane Henderson, **The constitution of the Russian Federation: a contextual Analysis**, (London: Hart Publishing, 2011), p.85.
[2] - **Ibid**., p.86.
[3] - **Ibid**., p.87.

شؤونها الداخلية، بما يتناسب وخصائصها الثقافية واللغوية والدينية، وبما يتوافق مع القوانين والتشريعات الفيدرالية . وتنفرد الحكومة الفيدرالية بحسب دستور 1993 م، بالمهام التالية[1]:

– رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية

– وضع السياسة النقدية والائتمانية، ونظام الضرائب وطريقة صياغتها، وطريقة جبايتها، ووضع سياسة الأسعار والميزانية الفيدرالية العامة، والتجارة الخارجية؛

– صياغة ورسم السياسة الخارجية للدولة، والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات، وأمور الحرب والسلم؛

– وضع سياسات الدفاع والأمن القومي، والإنتاج الحربي وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية؛

– الأمور المتعلقة بحدود الدولة والدفاع عنها، وعن إقليمها البري والبحري والجوي؛

– الأمور الخاصة بالطاقة النووية وأنشطة القضاء وشبكات الاتصالات والمواصلات؛

– إصدار دستور الفيدرالية، وتعديله وكذلك القوانين الفيدرالية.

وبالرغم من أهمية الفصل الذي حدده الدستور الروسي لعام 1993 م، سواء بين السلطات أو بين اختصاصات الحكومة المركزية، والمناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي، إلا أنّ الفيدرالية الروسية لازالت تعاني من ضعف الاندماج الوطني والمؤسساتي بين مختلف أقاليمها ومقاطعتها، حيث أنّ بعض الجمهوريات المستقلة ذاتيا أصبح لها ما يشبه الجيش الرسمي، وحرس رئاسي خاص بها، مثل جمهورية الشيشان وأنغوشيا، كما أنّ بعضها الأخر اتجه إلى عقد اتفاقيات ثنائية بينية مع مقاطعات وأقاليم داخل الفدرالية الروسية دون الرجوع إلى السلطة المركزية، و وصل الحد ببعضها إلى توقيع اتفاقيات خارجية مع دول أخرى وهو ما حدث مع كل من جمهورية تتارستان وقازان في تناقص صارخ مع أحكام دستور 1993م، حيث حدّد بعض المختصين ما يفوق 324 قانونا أصدرته تلك المقاطعات والأقاليم، يتعارض مضمونها بشكل واضح مع محتوى المادة 71 من ذات الدستور، التي حددت صلاحيات السلطة المركزية الفيدرالية، وسلطة باقي المناطق والأقاليم ذات الحكم الذاتي، وهو ما يهدد بحسب الكثيرين بتنامي النزعة الانفصالية داخل الفيدرالية الروسية، ويجعل من سلطة المركز في موسكو تتآكل تدريجيا.[2]

- **الصلاحيات الدستورية للرئيس في مجال السياسة الخارجية**

يمنح دستور 1993م في الفصل الرابع منه للرئيس الحائز على الأغلبية في اقتراع عام صلاحيات واسعة من أبرزها: إعلان الحرب والتعبئة العامة باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، حل البرلمان، تعيين

[1]– نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، ص. 14.

[2] -Mikhail Rykhtik, "the Russian constitution and foreign policy: Regional aspects ", **Policy Memo**, No.160 (Nizhniy Novgorod state university, November, November 2000), p .04.

رئيس الوزراء وحكومته، والمصادقة على انتخابات حكام الأقاليم وجمهوريات الحكم الذاتي. وتشمل صلاحياته أيضا إعلان العفو ومنح الأوسمة والجوائز وغيرها، بما في ذلك ترشيح كبار موظفي الدولة ورؤساء المؤسسات أو إعفائهم من مناصبهم.

ويتولى الرئيس بنص المادتين 80 و86 من الدستور ملف السياسة الخارجية بأكمله ويتحكم في عملية صنعها وتوجيهها، فبصفته رئيس الدولة يحدد الرئيس التوجهات العامة لهذه السياسة، ويتمتع بصلاحية إجراء المفاوضات والتوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقات الدولية وتمثيل الدولة في الخارج وتعيين السفراء[1].

بناءً على ما سبق؛ فإنّ دستور 1993م يعتبر **المركز الفعلي** لاتخاذ القرار، حيث منح لرئيس الجمهورية سلطات واسعة، وقلّص بشكل كبير من أدوار وتأثير السلطات والأجهزة الأخرى، وبالتالي فقد أقرّ هذا الدستور **حصرية الاختصاص** للرئيس باتخاذ قرارات السياسة الخارجية، إذ يضع ويحدد الأطر العامة لهذه السياسة، والخطوط العريضة للنشاط الدبلوماسي. ويعود ذلك لجملة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– ثقل الأزمة الداخلية التي مرّت بها روسيا الاتحادية لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ما أدى إلى إطلاق يد الرئيس وسلطاته أملا في الخروج من هذه الأزمة ومنع المزيد من الانهيار؛

– ضعف القوى الداخلية ومحدودية تأثيرها في عملية صنع القرار الخارجي؛

– التأثير الخارجي وبخاصة التأثير الأمريكي والأوروبي، اللذين شكلا عوامل ضغط أساسية على صانع القرار الروسي.

إنّ عملية اتخاذ القرار باعتبارها مجالا خاصا بالرئيس وطاقمه الرئاسي، تجعل من مؤسسة الرئاسة الفاعل الأبرز في صياغة السياسة الخارجية الروسية، حيث تتكون هذه المؤسسة من أكثر من 20 مديرية وجاهزا تعمل تحت إشراف وسلطة الرئيس، غير أنّ قليلا منها فقط من يتصل عمله بشكل مباشر بمجال السياسة الخارجية. ومن بين أبرز تلك الأجهزة[2]:

أ– **المكتب التنفيذي الرئاسي** : ويعتبر العصب الحيوي لعمل الكرملين، إذ يرشف الرئيس على أداءه العام ويضطلع بمهام إعداد مشاريع المراسيم والأوامر والتعليمات، ومراقبة إنفاذها وتقديم التقارير حولها للرئيس

[1] - **Ibid**., p.05.

[2] - Alexander Kornilov, "**President Putin Executive Office and Foreign Policy Making Process", Bilge Strateji**, Vol.3, No.4 (Spring 2011), pp.01-04.

وتنسيق عمل هذا الأخير مع مختلف القوى والجهات الداخلية والحكومات الأجنبية، وتحليل كافة المعلومات عن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية على الصعيدين المحلي والدولي.

ب- المديرية الرئاسية للسياسة الخارجية: وتساعد الرئيس على وضع الخطوط الرئيسية وممارسة سلطاته لتوجيه السياسة الخارجية للبلاد، حيث توفر هذه المديرية المعلومات والدعم التحليلي والتنظيمي لأنشطة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية التي يضطلع بها الرئيس.

ج- المديرية الرئاسية للخبراء: تقدم الدعم التحليلي والخبرات للرئيس، وتُعدُّ التقييمات والتقارير التحليلية للرئيس ورئيس مكتبه التنفيذي.

د- المديرية الرئاسية للتعاون الاجتماعي والاقتصادي مع بلدان كومنولث الدول المستقلة: وتختص بمختلف سياسات التعاون مع بلدان الكومنولث، بهدف تطوير الروابط الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال وتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة؛ وتقدم في نطاق صلاحياتها تقييمات الخبراء، والتقارير التحليلية التي يحتاجها الرئيس ورئيس مكتبه التنفيذي.

إذن؛ وبناءً على ما تقدم عرضه، يمكن القول أنّ هذه المديريات والأجهزة تشكل مجتمعة جزاءً مهما من مكونات العلبة السوداء "Black Box" للكرملين، فهي تقوم بأدوار جوهرية في مسار عملية صنع واتخاذ القرارات، إذ تعتبر الدائرة الضيقة في مجتمع الرئيس، والأجهزة المباشرة المعنية بإنفاذ صلاحياته الدستورية وقرارته في مجال السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: المؤسسات الرسمية المشاركة في عملية صنع القرار

كرّس الدستور الروسي لعام 1993م والمراسيم الرئاسية للفترة 1992-1993 والقوانين الاتحادية ومفهوم السياسة الخارجية لعام 1993م، الإطار المؤسساتي والإجرائي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة. وتبع ذلك في وقت لاحق سلسلة من القرارات التي حدّدت وضع مختلف الأجهزة والمؤسسات الرسمية و وظائفها وأدوارها في صنع تلك السياسة، حيث تهيمن السلطة التنفيذية بمختلف أجهزتها بشكل واضح على مجمل العملية صنعا وتنفيذيا على حساب السلطة التشريعية، وهو ما سيتم استعراضه وتوضيحه من خلال هذا المطلب من الدراسة.

الفرع الأول: مؤسسات السلطة التنفيذية

أ- الحكومة

تتألف الحكومة الروسية من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، ويشترط في ذلك موافقة مجلس الدوما. وتعتبر مهمة الحكومة تنفيذية في الأساس، حيث تقوم بتقديم الميزانية الفيدرالية لمجلس الدوما، وتعمل على تنفيذ السياسة المالية والانتمائية، فضلا عن السياسات الموضوعة في مجالات العلوم، والثقافة والتعليم والصحة وغيرها. وتعتبر الحكومة بذلك جهازا معاونا للرئيس، الذي يقوم بتعيين الوزراء، وعزلهم دونما الحاجة إلى إبداء أسباب ذلك. وليس لها أي سلطات في مواجهة الرئيس، وتأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ أو لا يأخذ بها الرئيس.

ب- وزارة الخارجية

تعتبر وزارة الخارجية أهم جهاز تنفيذي في السياسة الخارجية الروسية، وقد ساهم عدم الاستقرار في القواعد القانونية المنظمة لعملها في تباين دورها في عملية صنع القرار لاسيما في فترة التسعينات، كما تأثر دورها أيضا بالخصائص الشخصية للوزير، وهو ما تجلى بشكل واضح في عهدي الوزيرين كوزيريف صاحب التوجهات الغربية، وخلفه يفجيني بريماكوف الذي أثرت أفكاره حول منظور التعددية القطبية وتوازن القوى في توجهات السياسة الخارجية الروسية في تلك الفترة.

تمّ التأكيد على الدور الرائد لهذه الوزارة في تنسيق السياسة الخارجية الروسية من خلال اصدار الميثاق الخاص بها، الذي أقره المرسوم الرئاسي الصادر 12 مارس 1996 والذي فصّل بشكل دقيق في هذا الدور، حيث أكدت ذات الوثيقة بأنّ وزارة الخارجية تضطلع بمهمة تنسيق ورصد عمل الوزارات الأخرى لضمان وجود خط سياسي موحد للسياسة الخارجية الروسية. وتنقسم هذه المؤسسة من الناحية الهيكلية إلى دائرتين **أولا؛** دائرة الأقسام الإقليمية وتتولى مسؤولية الشؤون الإفريقية والآسيوية وآسيا والباسفيك والأوروبية والشرق أوسطية وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، **ثانيا؛** دائرة الأقسام الفنية- الوظيفية مثل إدارة تخطيط السياسة الخارجية؛ وإدارة المنظمات الدولية؛ وإدارة عدم انتشار الأسلحة؛ وإدارة التعاون الإنساني وحقوق الإنسان...إلخ. كما تضم هذه الوزارة جهازا استشاريا يتكون من دبلوماسيين مخضرمين وخبراء في مجالات

فنية مختلفة [1]. وبذلك؛ يتلخص دور هذه المؤسسة في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية في النقاط التالية [2]:

– جمع وتحليل المعلومات، وتزويد كل من الرئيس ورئيس الوزراء والبرلمان ومختلف الوزارات المعنية بها؛

– جذب اهتمام مختلف الفاعلين الداخليين إلى بعض القضايا، والمسائل مع تقديم اقتراحات وحلول لها؛

– تقديم تنبؤات وقراءات للأوضاع الخارجية المختلفة التي تعني روسيا بشكل مباشر؛

– التفاوض مع الأطراف الخارجية بخصوص الملفات والقضايا التي تعني روسيا، وتقديم مسودات الاتفاقيات والمعاهدات لصناع القرار؛

– القيام بمهام الاتصال الدبلوماسي مع الفاعلين الدوليين ومختلف المنظمات والهيئات الدولية؛

– تنظيم البعثات الدبلوماسية الروسية، واستقبال الخارجية منها، والحفاظ على التواصل الدائم بمختلف السفرات والقنصليات.

إذن؛ تبعا لما تقدم، فإن دور وزارة الخارجية يتلخص أساسا في تنسيق وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية الروسية، وهو ما يتسق مع تأكيدات الرئيس الحالي فلاديمير بوتين والسابق ديمتري ميدفيديف، ومع تصريحات عدد من كبار المسؤولين في الإدارة الرئاسية، بأنّ قرارات السياسة الخارجية النهائية إنّما تقع بشكل أساسي على عاتق الرئيس ومؤسسة الرئاسة.

ج– وزارة الدفاع

في حقيقة الأمر؛ لا يمكن فهم دور وزارة الدفاع الروسية في مجال السياسة الخارجية بمعزل عن الأفكار النظرية التي قدمها غ أليسون و م هالبرن عن دور البيروقراطية في التأثير على مخرجات ونتائج السياسة الخارجية. إذ تحدد المنافسة بين البيروقراطيات حسب رأيهما إلى درجة كبيرة شكل ومحتوى السلوك الخارجي للدول، كما يتوقف دور وزارة الدفاع في السياسة الخارجية بشكل أساسي على طبيعة النظام السياسي وطبيعية العلاقات المدنية– العسكرية القائمة في إطاره.

منذ لحظة إنشائها في 16 من شهر مارس من عام 1992م، دخلت وزارة الدفاع الروسية في صراع حادّ مع مختلف مؤسسات الدولة لاستعادة نفوذها في مسائل السياسة الخارجية التي كانت تختص بها طيلة العهد السوفيتي. وقد لعب مجلس الدفاع دورا هاما في التخطيط للإصلاح العسكري، وتولت وزارة الدفاع

[1] - Alexander Sergunin, **Explaining Russian Foreign Policy Behavior: Theory and Practice** (Stuttgart: Ibidem-Verlag press, 2016) p.173.

[2]-Alexander Sergunin, "Russian foreign policy decision making on Europe ", in: Ted Hopf (ed.), **Russia's European choice** (London: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 61-62.

مسؤولية وضع وتنفيذ السياسة العسكرية والتقنية، كما اضطلعت هيئة الأركان العامة بوضع مقترحات تتعلق بالعقيدة العسكرية الروسية، وبنية القوات المسلحة وتكوينها ونشرها ومهامها.

ولعل ما يجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أنّ عدم وجود ميكانيزمات واضحة ومضبوطة لصنع القرار في النصف الأول من التسعينات، ساهم بشكل أساسي في تتمتع وزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية بشكل عام باستقلالية كبيرة مكنتها من زيادة تأثيرها تدريجيا على السياسة الأمنية للدولة، وأتاحت صلاتها مع السياسيين، قنوات إضافية للتأثير على صنع القرار الخارجي الروسي. ففي ظل عدم قدرة الرئيس يلتسن حينها على تعزيز السيطرة المدنية على وزارة الدفاع وحاجته لضمان ولاء هذه المؤسسة، تمكّن الرئيس بوتين لاحقا من فرض سيطرته على القوات المسلحة من خلال تعيينه لأناتولي سيرديوكوف (2007-2012)، كأول وزير دفاع مدني فعلي[1]. حيث تراجع دور هذه المؤسسة وانحسر في المجالات العسكرية الفنية، فتحولت بذلك إلى أداة لتنفيذ السياسة الخارجية أكثر من كونها صانعة لها.

في المجمل، يمكن القول أنّ هذه المؤسسة ومنذ إنشائها حاولت بشكل مستمر إضفاء الطابع المؤسساتي عليها كباقي الأجهزة والهيئات الحكومية الأخرى، كما أنّها دخلت في حرب بيروقراطية دائمة لضمان مصالحها ونفوذها في هيكل صنع القرارات الخارجية، وهو ما أسفر في كثير من الأحيان عن دخولها في مواجهات مفتوحة مع وزارة الخارجية ومؤسسة الرئاسة، الأمر الذي انعكس بحسب العديد من التحليلات في تلك التناقضات التي ظهرت في سياسات روسيا خاصة تجاه أوروبا، ومسائل توسع حلف شمال الأطلسي. وبالرغم من تمكنها في مرحلة التسعينات من الاحتفاظ بنفوذها في مجالات معينة مثل: الاندماج العسكري لكومنولث الدول المستقلة، وعمليات حفظ السلام في الفضاء ما بعد السوفيتي والبلقان، والتعاون العسكري الفني مع الدول الأوروبية، فإنّ هذا النفوذ ظلّ مرتبطا بشكل كبير بمتغير حاجة الرئيس إلى دعم الجيش من عدمه في الصراعات السياسية الداخلية.

د- الأجـهـزة الاستخباراتية

يبرز دور هذه الأجهزة في التأثير على السياسة الخارجية الروسية في بعدين اثنين، أولا؛ من خلال تزويدها لصناع القرار بالمعلومات اللازمة التي تؤثر بشكل حاسم في محتوى القرارات والسياسات المتخذة، وثانيا؛ من خلال اضطلاعها بمهام تجسيد هذه القرارات على أرض الواقع.

لقد ساهمت الخلفية الأمنية- الاستخباراتية للرئيس بوتين في إعادة هيكلته لهذه الأجهزة ليحكم قبضته الأمنية على الأوضاع الداخلية الروسية منذ وصوله إلى السلطة، وتعزيزه لقدراتها لتحسين عملها وكفاءتها في

[1] - **Ibid**., p. 175.

مواجهة التحديات الأمنية الخارجية المتنامية. ويشتمل مجتمع الاستخبارات الروسي على أربع وكالات رئيسية فاعلة في مجال السياسة الخارجية هي:

– **مصلحة الاستخبارات الخارجية FIS:** وتعتبر الوكالة الأكثر أهمية ومشاركة في عملية صنع القرارات، فمن خلال محطاتها الاستخباراتية الموجودة في البلدان الأجنبية والدوائر التحليلية التابعة لها في روسيا، تقوم هذه الوكالة بجمع كميات هائلة المعلومات التي غالبا ما تكون عاملا حاسما في القرارات التي تتخذها الجهات الفاعلة في عملية صنع القرار بما في ذلك الرئيس[1].

– **جهاز الاستخبارات العسكرية GRU :** يركز هذا الجهاز على عمليات التجسس العسكري، وبالتالي فإنّ إمكانياته للتأثير في عملية صنع القرار محدودة للغاية، لكونه يخضع بشكل مباشر لهيئة الأركان العامة ووزير الدفاع، وهو ما يجعله غير قادر على أنْ يكون فاعلا مستقلا مقارنة بباقي أجهزة الاستخبارات الأخرى[2].

– **مصلحة الأمن الفيدرالي FSB:** ويعتبر من أقوى أجهزة الأمن الروسية وامتدادا لجهاز الأمن السوفيتي الشهير KGB، ويختص بمهمة مكافحة التجسس الخارجي. وبعد اندلاع ما يسمى بالثورات "الملونة" في كل من جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان، كلف الرئيس بوتين هذا الجهاز بمسؤولية مراقبة الوضع برمته في دول الفضاء السوفيتي السابق، مع التركيز على الانتفاضات المحتملة في دول المنطقة والأنشطة الإرهابية[3].

– **جهاز لجنة التحريات المالية CFM:** يشرف هذا الجهاز على كل التدفقات المالية من وإلى روسيا، إذْ يمثل الهيئة الأبرز في حماية الأمن الاقتصادي والمالي للبلد، ويولي اهتماما خاصا لمنع الأنشطة غير المشروعة خاصة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الشريك التجاري الرئيسي لروسيا ومصدر الاستثمار الأجنبي والتكنولوجي الأول لها[4].

الفرع الثاني: مؤسسات السلطة التشريعية

على الرغم من الأثر المعتبر الذي تؤديه السلطة التشريعية في عملية صنع القرار السياسي في روسيا، إلا أنّها تتأثر بنوعين من العوامل هما[5] :

– الصلاحيات الدستورية الممنوحة لها؛

[1] - Alexander Sergunin, **Explaining Russian Foreign Policy Behavior: Theory and Practice**, **Op. Cit**, p.177.
[2] - Konstantin Preobrazhensky, "GRU: Obscure Part of Russian Intelligence", **Journal of Defense Management**, Vol. 2, No .2(January 2012), p.02.
[3] - Aaron Bateman, "The Political Influence of the Russian Security Services", **The Journal of Slavic Military Studies,** Vol. 27, No. 3 (2014), p.391.
[4] - Alexander Sergunin, **Op.Cit**.
[5] - Joseph Frankel, **The making of Foreign Policy** (UK: Oxford University Press, 1963), pp.25-26.

– نوعية النظام الحزبي القائم.

لقد تمكن الرئيس يلتسن حينما تولى السطلة من هندسة دستور جديد صممه بطريقة حدّ من خلالها من صلاحيات السطلة التشريعية في مجال السياسة الخارجية، فأصبح دورها لا يتجاوز حدود التدقيق والتصديق على المعاهدات، وعقد المشاورات مع الوزارات المناسبة بشأن مختلف جوانب السياسة العامة، وعقد النقاشات لتقييم السياسة الخارجية الروسية [1]. ويتكون البرلمان الروسي"Federal Assembly" من مجلسين[2] :

– مجلس الفيدرالية"Federal Council": وهو المجلس الأعلى، ويتكون من 178 عضوا بواقع عضويين لكل وحدة من الوحدات الـ89 المكونة للدولة. ويتولى المجلس الاهتمام بالأمور المتعلقة بالفيدرالية، ومنها حدود الدولة، واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية، وحالة الطوارئ في البلاد.

– المجلس النيابي أو مجلس الدوما" Duma state ": وهو المجلس الأدنى، ويتكون من 450عضوا يتم انتخابهم لمدة 4 سنوات، ينتخب 255 عضو ا منهم بطريقة الانتخاب الفردي المباشر في الدوائر الانتخابية، والنصف الأخر بطريقة الانتخاب بالقائمة الحزبية.

ويعد مجلس الدوما الجهاز التشريعي الأساسي، الذي يتولى عملية صنع القوانين والتشريعات، فإذا ما وافق عليها، تمرر إلى المجلس الأعلى لمراجعتها خلال 05 أيام، فإما أنْ يوافق أو يتم رفض مشروع القانون خلال 14 يوما، ثم يرسل بعدها إلى رئيس الجمهورية للمصادقة عليه ونشره خلال مدة لا تتجاوز14 يوما، وفي حالة اعتراض الرئيس على مشروع القانون تلزم موافقة ثلثي أعضاء المجلس لتمريره، ولا يملك الدوما أي سلطة رقابية على الحكومة أو الجيش أو أجهزة المخابرات، فضلا عن الرئيس نفسه، بل إنّ المجلس النيابي هو نفسه عرضة للحل من قبل الرئيس .

المطلب الرابع: القوى غير الرسمية المؤثرة في عملية صنع القرار

تؤدي الفواعل غير الحكومية في المجتمعات الديمقراطية أدوارا هامة جدا في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية للدولة، غير أنّ عددا محدودا فقط من تلك القوى من له اهتمامات ومصالح مباشرة بالسياسة الخارجية، وتقوم هذه الفواعل بعدد من الوظائف المفيدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يمكن تلخيصها في[3]:

– تضمين السياسة الخارجية لمصالح مختلف الفئات الاجتماعية؛

[1]-Peter Shearman and Matthew Sussex, "Foreign Policy-making and Institutions", in: Neil Robinson (ed.), **Institutions and Political Change in Russia** (London: Palgrave Macmillan, 2000), p.167.

[2]– محفوظ رسول، **الأمن القومي الروسي بين الفرص والقيود**، ط1 (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018)، ص.33.

[3] - Alexander Sergunin, **Op.Cit**, p.196.

- مساعدة الجهات الحكومية على تنفيذ قرارات السياسة الخارجية؛
- تعبئة الدعم الجماهيري من خلال الحملات السياسية و وسائل الإعلام؛
- الضغط والرقابة على الجهات الحكومية الفاعلة وأنشطتها الخارجية.
- توفير تغذية راجعة (إيجابية أونقدية) بشأن آثار السياسات والقرارات الحكومية الخارجية.

وفي الحالة الروسية وتماشيا مع تطورات الواقع الاقتصادي والسياسي الداخلي، لازالت العديد من القوى المجتمعية وجماعات المصالح والضغط في مرحلة تشكل، ما جعل تأثيرها على صنع السياسة الخارجية إما ضئيلا نسبيا أو متقطعا خاصة في ظل اختلال موازين القوى لصالح مؤسسة الرئاسة. وفي هذا الإطار يمكن أنّ نسجل ثلاثة قوى غير رسمية لها قدر معتبر من الارتباط والتأثير بشكل متفاوت في عملية صنع القرار الخارجي الروسي وهي: الكنيسة، نخبة السيلوفيك، ونخبة مجتمع المال والأعمال.

الفرع الأول: الكنسية الروسية

يتحقق تأثير العامل الديني في الشأن السياسي بشكل عام من خلال بعدين على الأقل؛ إما كعامل مؤثر في تشكيل الهويات والقيم والتوجهات والسياسات، أو كقضية للصراع داخليا أو خارجيا. وفي الحالة الروسية أظهرت عديد الأحداث أهمية العامل الديني في الشأن السياسي الروسي، وهو ما يتطلب مراعاة هذا العامل إلى جانب العوامل الأخرى من أجل الوصول إلى تفسير متكامل للسياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة.

يمتد تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا إلى أكثر من ألف عام، حين اعتنق الروس المسيحية الأرثوذكسية في عهد الأمير فلاديمير الأول (980م-1015م) مؤسس روسيا التي كانت تعرف حينذاك بـ "كييف روس". وبتحولها من الوثنية إلى المسيحية الأرثوذكسية التي وصلتها من شرق أوروبا حيث هيمنت الإمبراطورية البيزنطية صيغت العلاقة بين الكنيسة والسلطة في الدولة الروسية الوليدة وفق النموذج البيزنطي، حيث ترتبط الكنيسة والدولة في علاقة تناغم وانسجام وتبادل المنافع بين الطرفين، حيث تلازم التبشير الذي قامت به الكنيسة مع تمدد السلطة السياسية للدولة الروسية، وترافق توسع هذه الأخيرة مع تمدد السلطة الدينية للكنيسة إلى مناطق وأقاليم جديدة، لتصبح بذلك المسيحية الأرثوذكسية مكوناً رئيساً للهوية الروسية لا تقل أهمية عن أبعاد هويتها الأخرى.

لقد شهدت فترة التسعينيات ما يشبه الانبعاث الديني في روسيا، إذ ساهم سقوط الأيديولوجية الشيوعية وتنامي المتاعب الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت المواطنين الروس، وحدوث حالة من الفراغ الروحي في توسع نشاط الكنيسة وازدياد الإقبال عليها، ما زاد من مكانتها الاجتماعية للتجاوز دورها التعبدي

التقليدي، وتصبح في مقدمة المؤسسات الاجتماعية التي تحظى باحترام كبير، وهو ما وسع من نفوذها السياسي داخل المجتمع ودوائر صنع القرار الرسمي، وجعلها قوة قادرة على توليد الأفكار وتعبئة الناس والضغط لصالح بعض الاتجاهات السياسة الخارجية، فضلا عن أنّ نشاطها الاجتماعي والتعليمي أتاح لها إمكانية تحويل تأثيرها في هذه المجالات إلى نفوذ سياسي مؤثر، ما جعلها مؤسسة قوية وجذابة قادرة على اضفاء الشرعية على بعض سياسات الكرملين.

وقد ظهرت حاجة هذا الأخيرة لدور هذه المؤسسة، في ظل سعيه نحو صياغة ما يشبه أيديولوجية قومية جامعة تكون بديلا للشيوعية، وترتكز على المسيحية الأرثوذكسية كأحد مكوناتها الرئيسة. وهو ما تأكد بشكل واضح في مؤتمر سوبور Sobor في عام 2014م الذي صمّم واعتمد ما يسمى بإعلان الهوية الروسية، حيث نصّ على الاعتراف بالمسيحية الأرثوذكسية كأساس للثقافة والهوية الوطنية لروسيا الإتحادية[1]. وبذلك فقد باتت الكنيسة تلعب دورا حيويا في استراتيجية للكرملين لتعزيز القيم المحافظة في الداخل، ونشر فكرة "الأخوة الأرثوذكسية" في الخارج بفضل امتلاكها لامتدادات روحية في الدول والمجتمعات الأرثوذكسية في دول الجوار، ناهيك عن أنشطتها وأدوارها الخارجية في حفظ السلام في البلقان والشرق الأوسط، والاتصالات مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية الأخرى[2].

إنّ علاقة تبادل الدعم داخليا وخارجيا بين السلطة السياسية والكنيسة الأرثوذكسية التي تكرّست على مرّ التاريخ واستمرت حتى وقتنا الحاضر، تحدّدت معالمها بشكل واضح في خطاب البطريرك كيريل الثاني Kiril II في عام 2001 م في الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية الروسية، حيث تحدث حينها على ثلاثة أبعاد للتعاون بين الدولة والكنيسة، **أولا؛** رد الاعتبار للكنيسة من خلال استرجاع ممتلكاتها التي سُلبت منها في عهد البلاشفة. **ثانيا؛** الدفاع عن حقوق المواطنين الروس في دول الخارج القريب. **ثالثا؛** الالتزام بمبدأ تعدد الأقطاب في العلاقات الدولية[3]. وبذلك تمحورت مصالح الكنيسة الخارجية في أولويتين رئيسيتين هما:

- حماية حقوق الأقليات الروسية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق؛ وخاصة أتباع بطريركية موسكو؛
- مواجهة تغلغل العقائد والكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية في المجتمع الروسي ودول الجوار.

[1] - Robert Nalbandov, **Not by Bread Alone: Russian Foreign Policy under Putin** (University of Nebraska Press: Potomac Books, 2016), p.36.

[2] - Tomila Lankina and Kinga Niemczyk, "Russia's Foreign Policy and Soft Power ", in: David Cadier and Margot Light (eds.), **Russia's Foreign Policy Ideas, Domestic Politics and External Relations** (London: Palgrave Macmillan, 2015), p. 107.

[3] - Nikita Lomagin, "Interest groups in Russian foreign policy: The invisible hand of the Russian Orthodox Church", **International Politics**, Vol. 49, No. 4(2012) p.504.

الفرع الثاني: عناصر السيلوفيك

لفظة "سيلوفيكي" " Siloviki " كلمة مشتقة من العبارة الروسية "Silovye Struktury" وتعني هياكل القوة "Force Structures"، ويشير هذا المصطلح إلى النخبة المحيطة بالرئيس بوتين والتي ينحدر معظم أعضائها من مراكز القوة في الاتحاد السوفيتي السابق (وكالات الأمن القومي، الخدمات العسكرية، والمجمع الصناعي العسكري)، بينما يشير رأي آخر إلى أنّ الرؤية والمصالح المشتركة هي ما يجمع أفرادها وليس الخلفية الأمنية[1]. وتتألف تصورات هذه النخبة من خمسة معتقدات رئيسية هي: إنشاء دولة قوية؛ دعم وتوطيد سلطات مؤسسة الرئاسة في المجالات السياسية والاقتصادية؛ استعادة الدولة للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية؛ والميل نحو قيم الكنيسة الأرثوذكسية؛ واستعادة روسيا لمكانتها الدولية [2].

بشكل عام؛ عندما تولى الرئيس بوتين السلطة في بداية العام 2000م لم تكن هنالك قنوات مؤسساتية متاحة لتجنيد النخبة، حيث كان النظام السياسي مشخصنا بدرجة كبيرة، الأمر الذي دفعه إلى اختيار النخبة من هياكل القوة التي تتضمن أفرادا يكرسون حياتهم لخدمة الرئيس ويأتون من الدوائر والمجتمعات المحيطة بمؤسسة الرئاسة. وقد ساهمت الخلفية الأمنية للرئيس بوتين في تعزيز هذا التوجه على نحو غير معهود، ففي ظل هيمنة أوليغارشيا المال والأعمال على مفاصل الدولة الروسية عمد بوتين لتحييد تأثير هذه النخبة عبر إحاطة سلطته بعناصر السيلوفيك خاصة في بداية عهدته الأولى.

وتتناقض التحليلات بشكل لافت حول مسألة تأثير هذه النخبة في عملية صنع القرار في روسيا، إذ يعتبر ريتشارد ساكوا أنّه على الرغم من تغلغل أفراد هذه النخبة في مفاصل النظام السياسي، فإنّه حدث نوع من المبالغة في تناول تأثيرهم. وهو الاستنتاج الذي توصل إليه كل من إيان بريمر وصموئيل شراب حيث أقرا بوجود هذه النخبة من بين مجموعات أخرى، ولكنهما يؤكدان أيضا على محدودية تأثير أعضائها[3]. بينما يرى الباحثان أولغا كريشتانوفسكايا وستيفن وايت أنّه وفي وقت مبكر من رئاسة بوتين تمكن عناصر السيلوفيك من الانتشار بشكل مؤثر في العديد من المؤسسات، حتى أضحوا يشكلون ما يقرب من ربع النخبة السياسية الروسية كاملة [4]. وهو الرأي الذي يؤكده الخبير العسكري ألكسندر جولتس الذي يعتقد بأنّ لهذه النخبة امتدادات في كامل مؤسسات الدولة، وأنّ تواجدها لا يقتصر فقط على القوات المسلحة، بل يمتد إلى مختلف الأجهزة الأمنية. ويشير جولتس إلى أنّ "السيلوفيك" ليسوا مجرد حفنة من الجنرالات وضباط

[1] - Ian Bremmer and Samuel Charap, "The Siloviki in Putin's Russia: Who They Are and What They Want", **The Washington Quarterly**, Vol.30, No.1 (December 2007), p.86.
[2] - Olga Oliker (et al.), **Russian Foreign Policy: Sources and Implications** (California: Rand Corporation, 2009), p.23.
[3] - Ian Bremmer and Samuel Charap,**Op. Cit**, p.87.
[4] - Olga Oliker (et al), **Op. Cit**, p.22.

المخابرات، بل تصل أعدادهم بالإضافة إلى أسرهم إلى نحو عشرة ملايين، تم توزيعهم بشكل استراتيجي في مختلف المجالات، ما يجعل لهذه النخبة دوراً مهما في توجيه السياسة الروسية خاصة في الجوانب العسكرية والأمنية [1].

إذن؛ وبغض النظر عن ما تقدم ذكره، يمكن القول أنّ غياب قواعد مؤسساتية وقانونية واضحة في صنع واتخاذ القرارات في روسيا يجعل لهذه النخبة القدرة على التأثير في عملية صنع القرار، فضلا عن أنّ استراتيجية الرئيس بوتين الهادفة لتركيز السطلة في يده، وطريقة انتخابه تفرض عليه الاعتماد على عناصر فعالة يقوم بتجنيدها من محيطه الخاص والدوائر التي كانت له علاقة سابقة بها. وهو ما يؤكد فرضية محورية دور هذه النخبة بالرغم من عدم القدرة على تتبع أفرادها وتموقعهم وتدرجهم بين مختلف الهياكل القرارية في الدولة الروسية.

الفرع الثالث: جماعات المصالح الاقتصادية

منذ تولي الرئيس بوتين الحكم، بدا وأنّ المبدأ الأساسي الناظم لسياسته الخارجية هو تشجيع التنمية الاقتصادية داخل روسيا والنهوض باقتصادها المتعثر، عبر تعزيز موقف روسيا في المؤسسات الأساسية العالمية للطاقة، وتجديد القطاعات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية وتحويل روسيا إلى واحدة من المراكز المالية الرائدة في العالم[2]. وقد أسس هذا التوجه الاقتصادي لانبعاث عدد من الشركات الروسية خاصة في مجالي الطاقة والمال لعبت أدوارا مهمة في توجيه السياسة الاقتصادية والتجارية لروسيا، وأضحت أدوات مهمة في تنفيذ مختلف أجندات الكرملين الخارجية. بيد أنّ مناقشة دور مجتمع المال والأعمال بشكل عام في السياسة الخارجية الروسية يتطلب في البداية فحص طبيعة العلاقة التي تربط هذا الوسط بدوائر صنع القرار في الكرملين، للوقوف عند فرص وحدود تأثير فواعله على عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي في روسيا الاتحادية.

في واقع الأمر؛ تأثرت العلاقة التي تربط دوائر صنع القرار في الكرملين مع مجتمع المال والأعمال Business Community بطبيعة النموذج الاقتصادي الذي أرسى معالمه الرئيس بوتين منذ وصوله للحكم عبر تأميمه لعدد من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، ما أنتج ما يصطلح عليه في أدبيات علم الاقتصاد بنموذج رأسمالية الدولة " State Capitalism " الذي تسيطر فيه الدولة على الأسواق الداخلية، وتستحوذ على

[1] - Fred Weir, "Oligarchs out, 'siloviki' in? Why Russia's foreign policy is hardening", **The Christian Science Monitor**, February 2, 2015, (accessed on: 17.12.2016), available at: https://bit.ly/2IVrsvF

[2] - Nikolas K. Gvosdev and Christopher Marsh, **Russian Foreign Policy: Interests, Vectors, and Sectors** (Los Angeles: SAGE Publications, 2014), p.39.

ملكية أهم الشركات الاقتصادية الفاعلة، مع وجود قطاع خاص يعمل وينشط تحت رقابة السلطة ويتحرك بتوجيهها[1].

غير أنّ اللافت في الحالة الروسية، هو التداخل الحاصل ما بين نخبة مجتمع المال والأعمال من جهة، والسلطة السياسية من جهة ثانية؛ حيث أفرز هذا التداخل ما يسمى بظاهرة تبادل النخب " Elite Exchange " التي يتبادل فيها الطرفان المواقع داخل دوائر السلطة السياسية والشركات الاقتصادية والتجارية، وهو ما أكدته دراسة كل من كريشتانوفسكايا و وايت التي أظهرت أنّ ممثلي قطاع الأعمال والمال زاد حضورهم داخل النخبة السياسية من 1.6 % في عام 1993م إلى 11.3 % في عام 2002م، كما تشير بيانات أخرى إلى أنّ نسبة تمثيل الشركات الكبرى في عام 2001 م بلغ 17 % من مقاعد مجلس الدوما، فضلا عن 16 % من موظفي الرئاسة، و8 % من حكام الأقاليم، و4 % من عضوية مجلس الوزراء[2]. وقد خلق هذا الواقع حالة من الترابط والدعم المتبادل ما بين الحكومة من جهة ورجال الأعمال من جهة أخرى.

وتتمركز أهم جماعات المصالح الاقتصادية والتجارية التي لها مصالح مباشرة في السياسة الخارجية في قطاعات الطاقة؛ الصناعة العسكرية، التجارة؛ شركات النقل، وغيرها، ويرتبط دورها وتأثيرها في عملية صنع القرار الروسي بحجم ما تقدمه وتوفره من مزايا وفوائد اقتصادية ومالية وسياسية للكرملين. ومن أبرز هذه الجماعات المؤثرة ما يلي:

✓ **لوبي الصناعة العسكرية:** يعتبر المركب الصناعي– العسكري الروسي وعبر مختلف شركاته من أبرز القوى المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الروسية، حيث تعتبر شركة"Rosoboronexport" المختصة بتصدير السلاح مؤيدا قويا للعلاقات مع دول الكومنولث، وعدد من الدول التي تعتبر أسواقا تقليدية لصادراتها من السلاح[3]. ويحظى هذا المركب بمكانة مهمة داخل الاقتصاد الروسي وبأهمية بالغة في استراتيجية الكرملين، حيث يعد واحدا من أكبر مصادر الدخل الخارجي، إذ بلغت قيمة صادراته سنة 2011م ما يفوق 13.2 مليار دولار، وهو ما يجعل مختلف فواعله تحظى بقدر مهم من النفوذ داخل أوساط صنع القرار العسكري والأمني على الأقل[4].

✓**لوبي الطاقة** : تعتبر شركات الطاقة من أقوى الفواعل نفوذا وتأثيرا في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية، فبالنظر للمكانة التي تحظى بها روسيا في سوق الطاقة العالمي، فإنّ شركاتها تعتبر أهم موردي

[1] - Ian Bremmer, **The End of the Free Market: Who Wins the War between States and corporations?** (New York: Portfolio, 2010), p.43.
[2] - Sharon Werning Rivera and David W. Rivera, "The Russian Elite under Putin: Militocratic or Bourgeois?", **Post-Soviet Affairs**,Vol. 22, No .2(2006), p.130.
[3] - Nikolas K. Gvosdev and Christopher Marsh, **Op.Cit**, p.44.
[4] - **Ibid**., p 42.

الطاقة للبلدان الأوروبية وبعض البلدان الآسيوية، وهو ما جعلها تنشط وتنتشر بشكل لافت في عدد من تلك الدول. غير أنّ المقاربة الروسية في مجال الطاقة، أخذت أبعادا سياسية واستراتيجية منذ تولي بوتين الحكم، فقد تجلى للعالم في كثير من الأحداث، نفوذ روسيا المتعاظم في سوق الطاقة العالمي، وتوظيف هذا المورد عبر مختلف فواعله في تنفيذ السياسة الخارجية الروسية، خاصة تجاه تلك الدول التي تربطها علاقات تبعية طاقوية كبيرة مع روسيا الاتحادية[1].

لقد أدى اهتمام الحكومة الروسية باستخدام الأعمال كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية إلى تجاوز الشركات التي تمتلكها، والتأثير على استراتيجيات بعض الشركات المملوكة للقطاع الخاص أيضا، وهو ما يتسق مع الطرح الذي يفترض محدودية تأثير هذه الشركات على صناع القرار الروسي، فبعكس النموذج الأمريكي حيث تتنافس الشركات والفواعل الاقتصادية من أجل تضمين السياسة الخارجية لمصالحها الخاصة، فإنّ هذه الفواعل في السياق الروسي تفتقر للاستقلالية الكافية لتكون قادرة على فرض نفسها على خيارات صناع القرار وتوجيه السياسة الخارجية الروسية بما يخدم مصالحها الخاصة، إذْ أنّ جماعات الضغط الناجحة في روسيا تكتسب النفوذ من خلال توفير فوائد للحكومة وصانعي القرار.

[1] - **Ibid**., p.16.

الفصل الثاني

مرتكزات ومضامين التصور الروسي لمنطقة كومنولث الدول المستقلة

لطالما أظهرت روسيا على مرّ تاريخها رغبة شديدة في التأثير والتحكم بالأوضاع الإقليمية المحيطة بها، فبينما كانت القوى الأوروبية في القرنين 18م و19م تتجه نحو التوسع الاستعماري في قارات العالم الأخرى، كانت روسيا القيصرية تتمدد إقليميا من خلال ضم الأراضي والأقاليم المجاورة، وهو النهج الذي سارت عليه روسيا السوفيتية عبر دمج دول وجمهوريات على امتداد حدودها من أوروبا إلى آسيا في إطار البناء الفيدرالي السوفيتي، مدفوعة في ذلك بمجموعة من الهواجس الأمنية والطموحات الإمبراطورية التوسعية.

ومع نهاية الحرب الباردة انطلقت بكامل الفضاء الجيوسياسي السوفيتي السابق ديناميكية تفكك متعددة الأبعاد، كان من أبرز نتائجها استقلال الجمهوريات التي كانت في عداد ذلك الاتحاد، وتَشكُّلِ مجال كومنولث الدول المستقلة، الذي خضع فيه كل شيء تقريبا لحتمية وحركية التغيير وإعادة التقييم. غير أنّ الثابت في كل تلك التحولات، حفاظ روسيا الاتحادية على موقع الدولة الأكبر والأقوى في هذا المجال من بين باقي الجمهوريات الأخرى، فبالرغم من تقلص حدودها التاريخية، وتراجع مكانتها الدولية كقطب عالمي، فقد ظلت قوة كبرى على الأقل في محيطها الإقليمي المباشر. فهل تغيرت دوافع ومنطق سلوك روسيا الاتحادية تجاه تلك الدول، أم أنّها لازالت تنظر إليها كمجالات نفوذ تسعى للهيمنة عليها وإعادة دمجها ضمن إطار نموذج سيطرة إقليمي جديد؟

ويُحيل هذا التساؤل المركزي لطرح عدد من الأسئلة الفرعية التي ستتمحور معالجة هذا الفصل حول الإجابة عنها؛ أهمها:

– ماهي خصائص ومميزات هذه المنطقة التي جعلت منها هدفا وموضوعا دائما لسياسات التوسع الروسي على مرّ التاريخ؟ بمعنى آخر؛ ما قيمة الرهان الاستراتيجي الذي تمثله دول هذه المنطقة بالنسابة لمكانة ودور روسيا الاتحادية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وما أهميتها ضمن حسابات واستراتيجيات التنافس الإقليمي والدولي؟

– ماهي مضامين الخبرة التوسعية الروسية وأشكالها ودوافعها تجاه دول هذه المنطقة؟

– كيف تنظر مدارس الفكر الاستراتيجي الروسي لهذه المنطقة، وهل هناك إجماع واتفاق بينها حول تصورها لطبيعة توجه السياسة الخارجية الروسية تجاه دولها؟

المبحث الأول: الخصائص العامة لمنطقة الكومنولث

تعتبر منطقة كومنولث الدول المستقلة، فضاءً جديدا نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي يجمع بين 12 جمهورية سوفيتية سابقة باستثناء دول البلطيق الثلاثة، حيث يمتد من شرق أوروبا مرورا بالقوقاز إلى غاية منطقة آسيا الوسطى. وهو بالتالي يعتبر مجالاً متنوعا من كل النواحي لازالت مختلف دوله تعيش حالة انتقال متعدد الأبعاد بعد مرحلة طويلة من العيش المشترك تحت الحكم المركزي السوفيتي. ولذلك سيحاول هذا المبحث تقديم مدخلٍ تعريفي متكامل لهذه المنطقة، من الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية، للوقوف عند أهم خصائصها ومزاياها.

المطلب الأول: الخصائص الجيوسياسية للمنطقة

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية

تنقسم منطقة كومنولث الدول المستقلة باستثناء روسيا الاتحادية التي سبق التعرض لمختلف خصائصها ومزاياها الجغرافية إلى ثلاثة مناطق فرعية **Sub- Regions** متجانسة الخصائص والمزايا الطوبوغرافية والمناخية والجغرافية نسبيا، وهي:

أ- الجهة الغربية من الكومنولث؛ أو منطقة دول أوروبا الشرقية الجديدة New Eastern Europe Countries: تقع دول هذه المنطقة في الجانب الأوروبي من الكومنولث على الحدود الغربية من روسيا الاتحادية، وتتكون من ثلاثة دول أساسية هي: أوكرانيا، بيلاروسيا (روسيا البيضاء) ومولدوفا، بمجموع مساحة تصل إلى حدود 845001 كلم^2 . تحدّها من الشرق والشمال الشرقي روسيا الاتحادية التي تتقاسم حدودا معها بطول قدره 3256 كلم2 ، ويحدّها من الشمال الغربي كل من لاتفيا وليتوانيا، ومن الغرب كل من رومانيا، المجر، بولندا، رومانيا وسلوفاكيا، ومن الجنوب البحر الأسود الذي تشاطئه المنطقة من خلال أوكرانيا[1].

ب- الجهة الجنوبية للكومنولث والتي تنقسم إلى منطقتين فرعيتين:

1- منطقة جنوب القوقاز The South Caucasus Region: وتقع بالقرب من جبال القوقاز الجنوبية على حدود أوروبا الشرقية وغرب آسيا. وهي بذلك تتموقع على الحدود الجنوبية لروسيا الاتحادية بطول حدود قدره 1232 كلم، وتتشكل أساسا من ثلاثة بلدان تعرف عادة بالجمهوريات القوقازية وهي: جورجيا، أذربيجان وأرمينيا، وتبلغ مساحة المنطقة ما يقرب 182072 كلم^2. يحدّها من الشرق بحر قزوين، ومن الغرب البحر

[1] -" Commonwealth of Independent States (CIS) ",**CISSTAT** , (Accessed on :22.01.2017),available at : https://bit.ly/2xzBv7a

الأسود ومن الجنوب كل من إيران وتركيا. وتعتبر هذه المنطقة امتدادا طبيعيا لمنطقة شمال القوقاز المتكونة من أربعة جمهوريات ذات حكم ذاتي تابعة لروسيا هي: الشيشان، أنغوشيا، داغستان، أوسيتيا الشمالية [1].

2- منطقة آسيا الوسطى Central Asia Region : تقع هذه المنطقة على الحدود الجنوبية لروسيا الاتحادية، وتمتد من بحر قزوين في الغرب إلى الصين في الشرق، ومن أفغانستان في الجنوب إلى روسيا في الشمال. وتشتمل هذه المنطقة على خمسة جمهوريات هي: كازاخستان، أوزبكستان، قيرغيزستان تركمنستان، طاجيكستان، بمساحة إجمالية قدرها 4,003,451 كلم^2، وهي بذلك تعتبر المنطقة الفرعية الأكبر داخل فضاء الكومنولث، حيث تمثل كازاخستان أكبر دولها بمساحة تقدر بـ: 2,724,900 كلم^2 . ويحد هذه المنطقة من الشمال روسيا بطول حدود قدرها 7,644 كلم، ومن الشرق الصين 1,765 كلم ومن الغرب بحر قزوين ومن الجنوب كل من إيران، أفغانستان وباكستان[2].

وتتصل المناطق الفرعية الثلاث فيما بينها بمسطحين مائيين حيويين هما: بحر قزوين والبحر الأسود، فضلا عن الأراضي الروسية التي تتراكب مع مختلف جهات المنطقة لتشكل جسرا رابطا من آسيا الوسطى عبر القوقاز الشمالي إلى أوكرانيا وبيلاروسيا، وتمتلك دول القوقاز الجنوبي إطلالة مزدوجة على هذين البحرين.

أمّا من ناحية المناخ، فتتنوع الأقاليم المناخية عبر المنطقة، إذْ يسود معظم أراضي روسيا الاتحادية مناخ بارد ورطب على طول السنة، ليمتد هذا الإقليم المناخي ليشمل كل من أوكرانيا، بيلاروسيا، مولدوفا وبعض أقاليم القوقاز الشمالي. بينما تحظى باقي دول المنطقة بظروف مناخية متنوعة وأقل قساوة من الحالة الروسية، إذْ يسود المناخ القاري والجاف غالبية دول آسيا الوسطى التي تمتاز بصيف حار وشتاء بارد نسبيا، حيث تقع هذه المنطقة ضمن ما يصطلح عليه في علم الأرصاد بمنطقة باليركتيكا Palearctic ecozone، أمّا منطقة القوقاز فيسودها أيضا مناخ بارد ورطب نسبيا[3].

الفرع الثاني: المُميّزات الجيوسياسية

على ضوء ما تقدم عرضه كمدخل تعريفي حول جغرافية المنطقة، يمكن استخلاص عدد من الخصائص المميزة لهذا المجال الجغرافي الممتد والمتنوع من وسط آسيا إلى شرق أوروبا على النحو التالي:

- **أنّ غالبية دول المنطقة من البلدان الحبيسة Landlocked States :** حيث أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى ظهور تسع (09) دول غير ساحلية جديدة هي: بيلاروسيا، مولدوفا، أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان

[1] - **Ibid**.
[2] - **Ibid**.
[3] - H. J. de Blij and Peter O. Muller, **Geography: Realms, Regions and Concepts** (New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., 2010) p.106

أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان وقيرغيزستان، حيث كان لهذه الميزة تأثير مهم على السياسات الخارجية لتلك الدول. فمن الناحية النظرية؛ تتمتع الدول الحبيسة عادة بقدرات أقلّ من الدول الساحلية على المناورة وخيارات سياسية أضيق. وبناءً عليه؛ فإن جميع الدول التي انضمت أو حاولت الانضمام إلى التحالفات والهياكل الأورو– أطلسية مثل: إستونيا، ليتوانيا، لاتفيا، جورجيا وأوكرانيا تعتبر أساسا دولا ساحلية، بينما ظلت الدول غير الساحلية مثل: أرمينيا، بيلاروسيا، مولدوفا، أذربيجان وجميع جمهوريات آسيا الوسطى مرتبطة ارتباطا قويا بروسيا الاتحادية استراتيجيا واقتصاديا أو تبنت سياسات متوازنة تجاه روسيا والغرب[1].

– **التفاوت في أحجام دول المنطقة:** تعتبر غالبية دول الكومنولث دولاً صغيرة من ناحية الحجم، باستثناء روسيا الاتحادية الدولة الأكبر في المنطقة، وكازاخستان ثم أوكرانيا. وتطلعنا أدبيات السياسة الخارجية في هذا الإطار بأنّ حجم الدولة عامل مؤثر على سلوكها الخارجي، إذْ يعتبر الأستاذ جيمس روزنو James Rosenau عامل الحجم Size Factor واحداً من ثلاثة متغيرات مفترضة تؤثر بشكل حاسمٍ على السياسة الخارجية للدولة. فالدول الصغيرة تعتبر ضعيفةً من الناحية العسكرية، ولذلك فهي أحوج ما تكون لمساعدة القوى الكبرى لحماية أمنها والتجارة وتعويض نقص الموارد لديها، وهي بالنتيجة أكثرُ ميلاً للشراكة الخارجية وأكثر عرضة للتبعية[2]. الأمر الذي ينطبق بشكل لافتٍ على عددٍ معتبر من دول المنطقة في علاقاتها بروسيا الاتحادية التي تلعب دور الضامنِ الأمني لها Security guarantor والمورد الاقتصادي Economic supplier لمختلف السلع والخدمات، فضلا عن أنّ هذه الفوارق في عوامل القوة المادية خلقت توزعاً للقوة في شكل نظام إقليمي هيراركي تقوده روسيا الاتحادية.

– **مجاورة روسيا الاتحادية:** تتصل خمسة دول من المنطقة بروسيا الاتحادية بشكل مباشر هي : بيلاروسيا، أوكرانيا، جورجيا، أذربيجان و كازاخستان. وبما أنّ روسيا هي الدولة الأكبر والأقوى في هذا الفضاء، فإنّ دول المنطقة المجاورة لها على الأقل تعتبر جورها المباشر، وفضاءها على مجالات ومناطق جغرافية مختلفة، ما جعل روسيا الاتحادية تتمثل هذه المنطقة في تصورها الجيبوليتكي كجوار قريب Near abroad ومجالٍ لمصالحها الحيوية.

[1] - Avinoam Idan and Brenda Shaffer, "The Foreign Policies of Post-Soviet Landlocked States", **Post-Soviet Affairs**, Vol. 27, No.3 (2011), p. 244.

[2] - Jeanne A. K. Hey, **Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior** (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2003), pp.05-09.

الفرع الثالث: منطقة الكومنولث بوصفها مجالاً جيوسياسياً بهويّةٍ متميّزةٍ

تعتبر منطقة الكومنولث فضاءً جيوسياسيا حديث التشكل؛ حيث انبثقت من مجال جيوسياسي أوسع هو الاتحاد السوفيتي. ولعل ما يلفت النظر في هذا الإطار، أنّ غالبية دولها إنْ لم نقل كلها، لم يكن لها وجود سياسي مستقل عبر التاريخ، فباستثناء بعض البلدان التي تَشكّل على أراضيها في فترات زمنية متقطعة مراكز سياسية لم تُعمّر طويلا، لم تختبر شعوب هذه المنطقة على اختلافها وتنوعها العيش في إطار وطني مستقل، بل أمضت معظم تاريخها تحت سقف الإمبراطوريات التي تعاقبت على حكمها، وبالتالي فإن هذا المجال الجغرافي الذي يصطلح عليه بكومنولث الدول المستقلة لم يكن له وجود سابق، ولهذا شكّل تعريفه وتحديد هويته مسألة مهمة بالنسبة لمختلف الأبحاث التي تناولته بالدراسة والتحليل.

وفقاً للموسوعة البريطانية، يُعبّر مفهوم المنطقة عن "مجال أو حيّزٍ جغرافي متماسك ومتجانس وفق معايير محددة مختارة تُميّزه عن المناطق المجاورة... حيث يتم تعيين حدود هذه المنطقة من خلال تجانسها وتماسكها" [1]. ويعرف لوك فان لانجنهوف Luck Van Langenhove منطقة ما بأنّها كل حيّز أرضي، يمكن لظروف تاريخية وجغرافية واقتصادية وثقافية واجتماعية مناسبة أنْ تُعطيه هويةً متجانسة . أمّا من وجهة نظر القانون الدولي، فإنّ التعريف الكلاسيكي للمناطق هو الذي قدمه ناي Ney والذي مفاده أنّ مفهوم المنطقة يعبّر عن عدد محدود من الدول المرتبطة مع بعضها بعلاقات جغرافية وبدرجة من الترابط والاعتماد المتبادل[2].

لقد عُرضت أوّل الأفكار النظرية التي حاولت تقديم تصور واضح لهذا الفضاء على أنّه يشكل منطقة متمايزة distinctive region عن باقي مناطق العالم، في العمل المرجعي الذي قدمه ديفيد لاكDavid Lake وباتريك مورغان Patrick Morgan الموسوم بـ" النظم الإقليمية" Regional Orders "، حيث دافع الباحثان على أنّ المجال الجغرافي الذي كان تابعا سابقا للاتحاد السوفيتي وانبثق عنه بعد تفككه، يشكل منطقة جيوسياسية مغايرة عن باقي المناطق، ويحمل خصائص متجانسة تمنحه هويةً جيوسياسية متميزة[3]. وبالتالي يكون لاك ومورغان أول من دافع عن فكرة الهوية الجيوسياسية المحددة لهذا المجال الجغرافي الجديد، إذْ جادلا في هذا الصدد، بأنّ هنالك عاملين حاسمين ساهما في تشكيل هذه المنطقة وإعطائها هوية جيوسياسية متجانسة ومتميزة عن غيرها. **أولهما**؛ أولوية البقاء كهدف عامٍّ ومشترك لغالبية حكومات دول المنطقة؛

[1] -" Region**", Encyclopaedia Britannica** ,(accessed on : 03.02.2017), available at: https://bit.ly/3dz0hVH

[2] - Zhenis Kembayev, **Legal Aspects of the Regional Integration Processes in the Post-Soviet Area** (Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2009), p.07.

[3] - Roeder Philippe. "From Hierarchy to Hegemony: Patterns of Security among the Soviet Successor States", in: David A. Lake and Patrick M. Morgan (eds.), **Regional Orders: Building Security in a New World** (Penn State University Press, 1997), p.220.

وثانيهما؛ عامل الهيمنة الروسية على المنطقة، باعتبار روسيا الفاعل الأكثر نفوذاً وتأثيراً، الأمر الذي ترتب عنه جملة من النتائج المباشرة التي ساهمت في تحديد البنية المتمايزة لهذا الفضاء، ومن أهمها[1]:

– ميلُ حكومات تلك الجمهوريات المستقلة حديثا إلى تفويض جزءٍ من صلاحياتها السيادية " sovereign prerogatives " خاصة في بداية التسعينات، وهو ما تجسد بشكل مباشر في تأسيس مشروع الكومنولث عام 1991م.

– نشوء نوع من النظام الشبكي hub and stoke من العلاقات الثنائية ما بين روسيا– باعتبارها مركز المنطقة– ومختلف الجمهوريات الأخرى.

في سياق متصل؛ تعكس هذه المنطقة بحسب الأستاذين باري بوزان و أولي ويفر مركبا أمنيا إقليميا بشكل واضح، حيث يُعرّف هذا الأخير بأنّه يتشكل من " مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق، لدرجة أنّ أمنها الوطني لا يمكن بحثه بشكل واقعي في معزل عن بعضها البعض"[2]، وهو ما ينطبق بشكل واضح على دول المنطقة، وساهم في تشكيل هوية متمايزة لها. ويقرّ بوزان وويفر في هذا الإطار بأن النظام الفرعي المتميز والكبير من العلاقات الأمنية بين مجموعة دول المنطقة والمتمحور بالأساس حول ورسيا الاتحادية "Russia-centred" regional security complex يشكل نظاما مستقلا يندرج بدوره ضمن مركب أمني أوسع وأشمل هو المركب الأمني الأوروبي " European supercomplex " الذي يتفرع بدوره إلى مركبات جزئية " minicomplexes " تلعب أدوارا عازلة.

وبصفته مجمعا أمنيا إقليميا، فإنّ بوزان ووايفر يتصوران هذا الفضاء على أنّه مجال "قائم بذاته" self constrained يجب أن يُدرس من حيث هيكله، والطريقة التي تَحدّد بها التفاعلات التي تحدث على المستويات المختلفة المكونة لكل دولة، وعمليات الأمننة وإلغاء الطابع الأمني. وقد مهد هذا النهج التحليلي الذي وضعه لاك ومورغان وبوزان و وايفر لمعالجة مفهوم المنطقة بعيدا عن قياس المخرجات المؤسساتية للتفاعلات الإقليمية، فقد قاموا بدلا من ذلك بتقييم أداء المنظمات الإقليمية من حيث فعاليتها وشرعيتها.

على ضوء ما سبق؛ يمكن القول أنّ ملاحم منطقة الكومنولث يمكن تمييزها بشكل واضح بالنظر للاعتبارات التي سبق ذكرها، فضلا عن ثلاثة عوامل تعريفية أخرى هي:

[1] - Alessandra Russo, **Regions in Transition in the Former Soviet Area: Ideas and Institutions in the Making** (London: Palgrave Macmillan, 2017), p.20.

[2] - **Ibid**., pp. 20-21.

– التجربة التاريخية المشتركة لدول هذا الفضاء خاصة في إطار الحكمين القيصري والسوفيتي اللذين امتدا إلى ما يقرب قرنين من الزمن، وساهما في زرع عوامل التجانس الثقافي واللغوي بين مختلف دول المنطقة؛

– تشابه طبيعة المشكلات السياسية والاقتصادية والمجتمعية لدول المنطقة بعد استقلالها، ما جعلها تواجه عددا من التحديات المشتركة النابعة أساسا من متطلبات تحولها بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي؛

– ترابط البنى الاقتصادية والإدارية والاجتماعية بفعل الموروث السوفيتي، أو ما يسمى بالشرعية السوفيتية soviet legacy، فضلا عن حالة التشابك السيكولوجي التي لازالت قائمة لحدّ اليوم ما بين شعوب المنطقة ورسيا الاتحادية على وجه التحديد.

المطلب الثاني: الخصائص البشرية لدول الكومنولث

كان الاتحاد السوفياتي غداة تفككه في عام 1991م يحتل المرتبة الثالثة كأكبر قوة بشرية في العالم بعد الصين والهند بمجموع سكان ناهز 290 مليون نسمة، حيث تشير بعض الإحصائيات أنّه لو قُدّر له الاستمرار إلى غاية اليوم، فإنّه سيكون في المرتبة الرابعة بعد الصين والهند والولايات المتحدة بعدد سكان يبلغ 293 مليون نسمة[1].

غير أنّ واقع الحال اليوم، وبعد استقلال معظم الجمهوريات التي كانت مكونة له يعكس حالة من التراجع الديمغرافي الواضحة، إذْ يقدر مركز الإحصاء التابع لمنظمة الكومنولث عدد السكان المقيمين في المنطقة وفق آخر إحصاء له بتاريخ 2017/01/01 بـ: 284 مليون وبكثافة سكانية بلغت13 شخصا للكيلومتر المربع. وهو ما يظهره الجدول التالي لتطور حجم سكان المنطقة مع الإحصائيات الخاصة بكل دولة.

[1] - Mariya Pak, **Former Soviet Union Countries at Twenty-five: Social and Economic Trends**, Special Report (Eurasian Research and Analysis Institute, 2016), p.04.

الجدول رقم 02: النمو السكاني لمنطقة الكومنولث من 1991م إلى 2015م

الدول	السنوات							عدد السكان في سنة 2015 بالمقارنة مع سنة 1991	
	1991	1996	2011	2012	2013	2014	2015	+,-	%
كومنولث الدول المستقلة	282,3	284,6	280,7	281,0	282,0	282,0	282,0	−0,3	99,9
أرمينيا	3,5	3,7	3,8	3,0	3,0	3,0	3,0	−0,5	85,7
بيلاروسيا	10,2	10,2	10,0	9,5	9,5	9,5	9,5	−0,7	93,1
قرغيزستان	4,4	4,6	4,9	5,6	5,7	5,8	5,9	1,5	134,1
كازاخستان	16,8	15,6	14,8	16,7	16,9	17,2	17,4	0,6	103,5
مولدوفا	4,3	4,3	4,2	3,6	3,6	3,6	3,6	−0,7	83,7
أذربيجان	7,2	7,7	8,1	9,2	9,4	9,5	9,6	2,4	133,3
روسيا	148,5	147,9	144 ,8	143,1	143,3	143,7	146,3	−2,2	98,5
طاجيكستان	5,3	5,9	6,2	7,8	8,0	8,2	8,4	3,1	158,5
تركمنستان	3,7	4,6	4,8	5,0	5,1	5,2	5,3	1,6	143,2
أوكرانيا	52,0	51,3	49,0	45,5	45,4	45,2	42,8	−9,2	82,3
أوزباكستان	20,7	23,0	24,9	29,6	30,0	30,5	31,0	10,3	150,5

المصدر:

Abduramanov Xamid Xudaybergenovich, "Characteristics of the Demographic Development of Cis: Case Study", **European Scientific Journal**, Vol.12, No.11 (April 2016) p.282.

إذن؛ وكما هو مُبين في الجدول أعلاه، نلاحظ وجود عدم تناسبٍ واضح في القدرات البشرية بين دول المنطقة، إذْ تعتبر روسيا الاتحادية القوة البشرية الأولى بكتلة سكانية تقارب 146,3 مليون نسمة، وهو ما جعلها تمثل مركز الثقل الديمغرافي في المنطقة، فيما تأتي أوكرانيا ثانية بـ42,8 مليون نسمة، وأوزبكستان ثالثة بـ 31 مليون نسمة. في مقابل ذلك يبلغ مجموع الكتلة البشرية للدول التسعة ما يقارب 62,7 مليون نسمة حيث تأتي جمهورية أرمينيا في المرتبة الأخيرة بـ: 03 مليون نسمة .

إنّ هذا الاختلال في القدرات البشرية بين دول الكومنولث، كان له انعكاسات مباشرة على موازين القوى الاقتصادية والعسكرية، حيث ساهم في رسم معالم منطقة تتمركز فيها عوامل القوة البشرية والمادية في روسيا الاتحادية. وكملمحٍ سكاني عام؛ يمكن القول بأنّ المنطقة سجلت نموا سلبيا في عدد سكانها قدره 0,5− وهو

ما يمكن إرجاعه بالأساس إلى عدد من الأسباب العامة التي ترتبط أساسا بتأثير الاتجاهات العالمية خاصة ما تعلق منها بتغير سنّ الزواج، وتبدل المواقف الإنجابية للمرأة، وتراجع نسب الخصوبة. فيما يمكن أنْ نسجل أيضا مجموعة من العوامل والظروف الخاصة الأخرى النابعة من المنطقة، والتي كان لها الأثر الأكبر في هذا التراجع أهمها[1]:

– تحول نظم الرعاية الصحية والاجتماعية لسكان دول المنطقة، إلى نظم غير مجانية ما أثر بشكل كبير على فئات مجتمعية واسعة؛

– زيادة المسؤولية المالية للأسر بفعل صعوبات التحول الاقتصادي في بلدان المنطقة، وما ترتب عنه من ارتفاع مستويات البطالة، ما أدى إلى عزوف فئة الشباب عن الزواج وبلورة مواقف سلبية منه ومن الإنجاب.

ولعلّ ما يمكن تسجيله أيضا بخصوص هذا الأمر، أنّ هنالك تفاوتا في مستويات النمو السكاني بين دول المنطقة، فقد سجلت 5 دول من أصل 11 دولة فوارق سلبية في تطور عدد سكانها ما بين 1991م و2015م على رأسها أوكرانيا بـ 9,2– ، وروسيا بـ 2,4– . في مقابل ذلك حققت جهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وأذربيجان فوارق إيجابية ونموا سكانيا معتبرا، وهو ما يمكن ارجاعه إلى عاملين أساسين. **أولا؛** تأثير المعطى الثقافي – الديني على مجتمعات تلك الدول ذات الغالبية المسلمة التي تولي الزواج والإنجاب أهمية معتبرة. **ثانيا؛** تجاوز عدد من دول المنطقة للمصاعب الاقتصادية وتحقيق استقرار نسبي، وهو ما انعكس في تحسن مستويات وظروف المعيشة، وزيادة معدلات الزواج والإنجاب خاصة في أوزبكستان وأذربيجان وكازاخستان.

لقد كان الاتحاد السوفيتي يمثل واحدا من أكثر الدول تعقيدا من الناحية الإثنية، فقد جمع في داخله شعوبا وقوميات متنوعة، ولذلك كان المجتمع السوفيتي مجتمعا مركبا من الناحيتين العرقية والدينية. وإذا كان تفكك البناء السياسي– الإداري للدولة السوفيتية قد مرّ عبر مسار سلمي نسبيا ولم يتطلب كثيرا من الوقت لترسيم الحدود السياسية لمختلف الجمهوريات المنبثقة عنه، فإنّ واقع الحال على المستوى الإثني يعتبر أكثر تعقيدا وأخطر ممّا يمكن أنْ تتم إعادة ترتيبه بشكل سلس وسلمي. فلا زالت المنطقة تعجُّ بالتناقضات الإثنية الناتجة أساسا عن الخريطة المعقدة لتوزع مختلف الأعراق والقوميات داخل البناء السوفيتي.

في حقيقة الأمر؛ لم يطرأ على خارطة توزع الأقليات العرقية والدينية بدول المنطقة تغييرات كبيرة، فباستثناء حركة الهجرة البسيطة التي شهدتها المنطقة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، كانت مختلف تلك

[1] - Abduramanov Xamid Xudaybergenovich, **Op.Cit**, pp. 283-284.

الجماعات قد أسست ومنذ قرون أو عقود لوجودها الدائم بمختلف المناطق التي استوطنتها أو تمّ نقلها قسرا إليها.

من الناحية العرقية تتكون المنطقة أساسا من ثلاثة عائلات عرقية كبرى. **أولا؛** مجموعة الشعوب السلافية Slavic Peoples والتي تتركز أساسا في روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، فيما تتوزع أقليات منها عبر كامل دول المنطقة دون استثناء. **ثانيا؛** مجموعة الشعوب التركية Turkic Peoples وتتركز أساسا في دول آسيا الوسطى وبعض أقاليم روسيا الجنوبية ومنطقة القوقاز. **ثالثا؛** مجموعة الشعوب القوقازية caucasus peoples والتي تتمركز أساسا في منطقة القوقاز بجزئيّها الشمالي والجنوبي. (أنظر الجدول التالي)

الجدول رقم03: التركيبة العرقية والدينية لدول منطقة الكومنولث

الدولة	أهم الجماعات العرقية	أهم الديانات
أوكرانيا	الأوكران 77.8٪، الروس 17.3٪،	المسيحية الأرثوذكسية والكاثوليكية، الإسلام
بيلاروسيا	البيلاروس 83.7٪، الروس 8.3٪، البولنديون 3.1٪، الأوكران 1.7٪	الأرثوذكس 48.3٪، الكاثوليك 7.1٪، 3.5٪ الآخرين، ملحدون 41.1٪
مولدوفا	المولداف 75.1٪، الرومان 7٪، الأوكران 6.6٪، غاغوز 4.6٪، الروس 4.1٪،	الأرثوذكس 90.1٪، المسيحية الأخرى 2.6٪، غير محدد 6.9٪
أذربيجان	الأذريون91.6٪، ليزجين 2٪، الروس 1.3٪، الأرمن 1.3٪، تاليش 1.3٪	الإسلام 96.9٪ المسيحية 3٪
جورجيا	الجورجيون 86.8٪، الأذريون 6.3٪، الأرمن 4.5٪	الأرثوذكس 83.4٪، مسلمون 10.7٪، الأرمن الرسوليون 2.9٪،
أرمينيا	الأرمن 98.1٪، الكرد 1.1٪،	
كازاخستان	الكازاخ (القازاق) 63.1٪، الروس 23.7٪، الأوزبك 2.9٪، الأوكران 2.1٪	مسلمون 70.2٪، مسيحيون 26.2٪
طاجيكستان	الطاجيك 84.3٪، الأوزبك 13.8٪	مسلمون سنة 85٪، مسلمون شيعة 5٪،أخرى 10٪
قرغيزيستان	القيرغيز 73.2٪، الأوزبك 14.6٪، الروس 5.8٪	مسلمون 75٪، الأرثوذكس الروس 20٪، أخرى 5٪
أوزبكستان	الأوزبك 80٪، الروس 5.5٪، الطاجيك 5٪، الكازاخ 3٪	مسلمون 88٪ (معظمهم من السنة)، الأرثوذكس الشرقية 9٪،
تركمنستان	التركمان 85٪، الأوزبك 5٪، الروس 4٪	مسلمون 89٪، الأرثوذكس الشرقيون 9٪

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات CIA World Fact Book 2017

انطلاقاً ممّا سبق التطرق إليه؛ يمكن أنْ نستخلص مجموعة من الخصائص المميزة للتركيبة العرقية والدينية لمنطقة الكومنولث على النحو التالي:

– **التنوع الإثني للمنطقة:** إذْ لا تكاد تخلو دولة واحدة من تعدد العرقيات والديانات فيها، وذلك بفعل تعاقب الحضارات والإمبراطوريات على دول المنطقة. وتمثل روسيا الاتحادية في هذا الإطار البلد الأكثر تنوعا بين باقي الجمهوريات باعتبارها كانت تشكل مركزا إمبراطوريا وحضاريا استقطب إليه أعدادا معتبرة من مختلف أعراق وقوميات المنطقة سواء بفعل سياسة القوميات، أو بسبب الاعتبارات الاقتصادية التي كانت تدفع باتجاه هجرة مختلف الأجناس إلى الأراضي الروسية. فيما تمثل مولدوفا وبالرغم من صغر حجمها نموذجا مصغرا يعكس حجم التنوع العرقي والإثني في باقي دول المنطقة.

– **سيادة العرقية السلافية:** إذْ تعتبر الأكبر والأوسع انتشارا في المنطقة، فمجموع سكان الدول السلافية الثلاثة: روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا يفوق ثلاثة أرباع الكتلة البشرية الإجمالية للكومنولث، وهو ما يجعل هذا الفضاء ذو طابع سلافي بالأساس؛

– **انتشار الأقلية الروسية بمختلف جمهوريات الكومنولث:** فلا تكاد تخلو دولة من وجود أقلية روسية بداخلها. وإذا كان لهذا الحضور دواع وأسباب سياسية واقتصادية في العهد السوفيتي، فإنّه شكل أحد أهم الإشكاليات الثقافية والسياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومحور خلاف واستغلال سياسي من مختلف دول المنطقة ولاسيما روسيا الاتحادية.

– **عدم تطابق الحدود الإثنية مع الحدود السياسية لدول المنطقة:** حيث كان تقسيم الجمهوريات السوفيتية في إطار النموذج الفيدرالي السوفيتي مبنيا على اعتبارات أمنية واقتصادية بالأساس، فكما تطرقنا إليه آنفا، كان السوفييت ومن خلال سياسة القوميات التي وضعها ستالين يهدفون لعدم إحداث تمايز لأي مجموعة إثنية عن باقي المجموعات الأخرى، لتفادي تشكل وعي قومي قد يقودها مستقبلا إلى المطالبة بانفصالها عن المركز، وهو ما أسس لحالة التداخل ما بين تلك الأقليات عبر كامل أقاليم وجمهوريات الاتحاد السوفيتي لاحقا بعد استقلالها.

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي لدول الكومنولث

كانت لجنة تخطيط الدولة المعروفة باسم gosplan التي تأسست عام 1921 تحتكر التخطيط للاقتصاد السوفيتي إلى غاية تاريخ تفككه، حيث تولت المسؤولية الشاملة على الاقتصاد السوفيتي من خلال خططها الاقتصادية السنوية المعروفة باسم "أرقام السيطرة" " Control Numbers "[1]. غير أنّ هذه اللجنة بوصفها الهيئة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية للإتحاد السوفيتي لم تنجح في وقف حالة الركود وإنقاذ الاقتصاد السوفيتي من الانهيار، ما دفع الجمهوريات السوفيتية السابقة للتخلي تدريجيا عن فلسفة التخطيط المركزي واختيار نهج اقتصاد السوق منذ نهاية الثمانينات إلى غاية استقلالها. وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن، لازالت مسارات الانتقال الاقتصادي التي دخلت فيها دول المنطقة تتسم بالبطء والمحدودية وتفاوت مخرجاتها من بلد لآخر.

بمجرد استقلالها؛ دخلت دول الكومنولث في تحولات راديكالية من خلال استراتيجيات انتقالية متباينة ركزت على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزئي، إلى جانب الإصلاحات المؤسسية والسياسية. وتفاوت تنفيذ هذه الاستراتيجيات عبر تلك الدول بوتيرة متباينة وتفاصيل مختلفة، حيث جرى نقاش كبير حينها، حول مزايا الإصلاح السريع أو ما يعرف بإصلاحات الدفعة الواحدة " Big Bang Reforms" مقابل الإصلاح التدريجي Gradual Reforms، ولكنّ جميع الحكومات الانتقالية تقريبا سقطت في استراتيجية "العلاج بالصدمة" في محاولة منها للتحول السريع نحو اقتصاد السوق، والاستفادة من مزايا الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي[2].

ترتكز استراتيجية الإصلاح دفعة واحدة أو ما اصطلح على تسميته حينها أيضا باستراتيجية العلاج بالصدمة "shock therapy" على تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي عبر الأدوات المالية والنقدية التي تركز على تحرير الأسعار، والخصخصة ورفع الدعم الحكومي، فضلا عن أبعادها غير الاقتصادية التي تتمحور أساسا حول تفكيك مؤسسات النظام الشيوعي. وقد كان لهذه الاستراتيجية التي سقطت فيها مختلف دول المنطقة تداعيات مباشرة على اقتصاداتها الوطنية، فقد أدت إلى انخفاض مستويات الصادرات الإجمالية، وتراجع نموها خاصة في الجزء الثاني من التسعينات، وانخفاض الصادرات الصناعية وتراجع

[1] - Wali I. Mondal, "Economic Growth Of Post-Soviet Central Asian Countries: Can Micro-Entrepreneurship Play A Role?", **International Business & Economics Research Journal** ,Vol.9, No .3(March 2010) , p. 139.
[2] - Vladimir Popov, "Shock Therapy versus Gradualism Reconsidered: Lessons from Transition Economies after 15 Years of Reforms", **Comparative Economic Studies**, Vol.49, No.1 (March 2007), p.09.

مستويات التجارة البينية بين دول المنطقة بفعل انفتاحها على الدول الأخرى، فضلا عن تراجع اسهام القطاع الصناعي في الناتج الخام المحلي، والعجز التجاري الكبير الذي سجلته كل دول المنطقة بدون استثناء [1].

وأدت هذه التحولات إلى ارتفاع أسعار السلع بفعل الصعود القياسي لمستويات التضخم فيها، فقد بلغ سنة 1995م في بيلاروسيا: 703,1، أوكرانيا: 342,0 ، تركمنستان : 500,0 2 ، أوزبكستان: 254,0، أذربيجان: 535,7 ، طاجيكستان: 240,0 ، أمينيا: 179,0، جورجيا: 163,9، كازخستان: 177,1 [2]. كما ترافقت عملية الانتقال الاقتصادي في غالبية دول المنطقة مع تراجع مستويات الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاداتها بأكثر من 40 % بين عامي 1990م و1995م، حيث يعتبر هذا الانخفاض أكثر حدة من الانخفاض الذي سجلته الولايات المتحدة في أعقاب الكساد الكبير بين عامي 1930م و 1934م والذي بلغت نسبته 27٪ [3].

تعتبر سنة 2000م، نقطة تحول مهمة بالنسبة لغالبية دول المنطقة، فبعد تسجيل اقتصاداتها لمؤشرات نمو سلبية طيلة فترة التسعينات والعجز الكبير في ميزان مدفوعاتها، ساهم ارتفاع أسعار الطاقة في عودة التوزان المالي والاقتصادي لعدد معتبر من تلك الدول، كما استطاعت باقي الجمهوريات تجاوز مرحلة الصدمة الأولى واستيعاب مختلف تداعياتها التجارية والمالية وحتى الاجتماعية، ما أسهم في تعافي اقتصاداتها الوطنية وتسجيلها لتطورات مهمة على مستوى ناتجها الوطني الخام، وهو ما يعكسه الجدول التالي لحالة الاستقرار النسبي والتطور في الناتج الخام المحلي لكل دولة على امتداد الفترة من 2000م إلى غاية 2014م.

[1] - Lev Freinkman (el al.), "Trade Performance and Regional Integration of the CIS Countries", **World Bank paper**, No. 3 8, (Washington, D.C: the World Bank, 2004), p.57.
[2] - Andres Åslund and Peter Boone (et al.), "How to Stabilize: Lessons from Post-Communist Countries", **Brookings Papers on Economic Activity**, No.1 (February 1996), p .220.
[3] - Wali I. Mondal, **Op. Cit**, p.140.

الجدول رقم 04: تطور الناتج الخام المحلي لدول منطقة الكومنولث للفترة من: 2000م إلى 2014م

السنوات / الدولة	2000	2004	2008	2012	2014
أرمينيا	0.31%	0.38%	0.45%	0.42%	0.43%
أذربيجان	1.31%	1.47%	2.63%	2.84%	2.99%
بيلاروسيا	2.55%	2.59%	2.80%	3.04%	3.03%
جورجيا	0.55%	0.55%	0.57%	0.63%	0.66%
كازاخستان	5.88%	6.80%	6.96%	8.02%	8.59%
قيرغيزستان	0.31%	0.29%	0.26%	0.27%	0.29%
مولدوفا	0.30%	0.30%	0.28%	0.28%	0.32%
طاجيكستان	0.24%	0.28%	0.28%	0.33%	0.37%
تركمنستان	1.13%	0.99%	1.19%	1.65%	1.94%
أوكرانيا	6.60%	7.21%	6.58%	5.81%	5.24%
أوزبكستان	1.73%	1.64%	1.68%	2.19%	2.48%

المصدر: Irena Benešová and Luboš Smutka, "The post-soviet countries: development and structure of economy: Is there any potential for future regional integration?", **Procedia - Social and Behavioral Sciences,** Vol.220 (2016), p.34.

لقد ساهم هذا الاستقرار النسبي في مؤشرات أداء اقتصادات دول الكومنولث في الفترة السابقة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة من 1.3 تريليون دولار إلى أكثر من 2.5 تريليون دولار، حيث أسهمت روسيا لوحدها بنحو 1.2 تريليون دولار أي ما نسبته (67.6٪)، تليها كازاخستان بـ (11.6٪). حيث تساهم الدولتان معا بأكثر من 82 % من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لكامل المنطقة[1]. وتعتبر روسيا في هذا الإطار صاحبة الاقتصاد الأضخم من بين بلدان المنطقة، بالنظر لحيازتها على الجزء الأكبر من ثروات وموارد الاقتصاد السوفيتي السابق، بينما يعتبر الاقتصادان المولدوفي والقرغيزي الأصغر بالنظر لمحدودية مواردهما، وصغر حجمهما مقارنة بباقي دول الأخرى.

إنّ هذا التطور في الناتج الإجمالي للمنطقة لا يمكن تفسيره بمعزل عن معرفة بنيته لأخذ صورة واضحة ودقيقة عن الأوضاع الاقتصادية بدول الكومنولث. وقبل التفصيل في هذا الأمر؛ يجدر بنا أولا إعطاء صورة دقيقة يمكن على أساسها فهم الفروقات الحاصلة في حجم الناتج الخام بين مختلف تلك الدول. فالمنطقة تزخر بموارد طبيعية هامة يأتي على رأسها النفط والغاز وباقي الموارد الأخرى، غير أنّ توزيع هذه الموارد

[1] - Irena Benešová and Luboš Smutka, **Op.Cit**, p.35.

متباين بشكل كبير، وهو ما أحدث فجوات واضحة في حجم الناتج الخام. إذْ تنقسم المنطقة إلى مجموعتين أساسيتين تحظى الأولى والتي تشمل كلا من: روسيا وكازخستان وتركمنستان، أذربيجان أوزبكستان، وأوكرانيا بموارد طبيعية هامة ومتنوعة، بينما تفتقر باقي الدول الأخرى لموارد طبيعية أو طاقوية هامة. ويعطي الجدول التالي صورة واضحة عن هذا الواقع المتفاوت بين بلدان الكومنولث.

الجدول رقم 05: مؤشرات توافر الموارد الطبيعية في جمهوريات الكومنولث

الدولة	صادرات المواد الخام من إجمالي صادرات السلع	القيمة المضافة الإجمالية للصناعات الأخرى		متوسط نصيب الفرد من إجمالي صادرات المواد الخام بالدولار
		الزراعة، الصيد والغابات(٪)	استخراج المعادن واستغلال المحاجر(٪)	
الدول الأغنى بالموارد الطبيعية				
روسيا	75.2	04.0	9.9	31 317
كازخستان	83.1	62.2	18.1	23 916
تركمنستان	81.6	–	–	37 866
أذربيجان	96.6	5,9	48.9	11 684
أوزبكستان	33.4	–	–	7 652
أوكرانيا	21.5	8.3	6.6	6 899
الدول الأفقر من ناحية الموارد الطبيعية				
أرمينيا	33.0	18.8	2.8	3 139
بيلاروسيا	22.8	10.2	0.4	5 972
جورجيا	57.4	8.3	1.0	3 334
قرغيزستان	10.2	18.8	0.7	2 992
مولدوفا	3.8	14.1	0.4	4 148
طاجيكستان	59.2	21.8	0.0	1 762

المصدر: S. v. Doroshenko, A. g. Shelomentsev et al, "paradoxes of the «natural resource curse» regional development in the post-soviet space", **Economy of Region**, Vol. 40 No.4 (December 2014), p.85.

بالموازاة مع ذلك؛ عانت معظم جمهوريات الكومنولث من سلسة من الأزمات النقدية المتوالية، كانت أحدث حلقة فيها أزمة عامي 2014م–2016م، والتي نجمت أساسا عن مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية التي أدت إلى دخول اقتصادات تلك الدول في مرحلة ركود شديد، وانخفاض قيمة عملاتها الوطنية بشكل غير مسبوق. ولا تعتبر هذه الأزمة ظاهرة حديثة بالنسبة لبلدان المنطقة، فمنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، دخل النظام الاقتصادي السوفيتي مرحلته النهائية بصورة تدريجية نتيجة الاختلالات النقدية

والمالية العميقة في ميزان مدفوعاته. وبذلك فقد عاشت المنطقة ما لا يقل عن خمس اضطرابات اقتصادية كلية أدت إلى حدوث أزمات مالية ونقدية متباينة الحدة والمخرجات، وتشمل انهيار النظام النقدي السوفيتي (1989م–1993م)، عدم الاستقرار النقدي وارتفاع معدلات التضخم ما بين(1992م–1995م)، الأزمة المالية الروسية وكومنولث الدول المستقلة من (1998م–1999م)، تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008م، والأزمة المالية التي عرفتها المنطقة من (2014م–2016م). علاوة على الأزمات الخاصة التي عاشتها بعض البلدان مثل بيلاروسيا ما بين 2000م و2011م وطاجيكستان بين عامي 1998م و2003م[1].

المطلب الرابع: الواقع السياسي لدول الكومنولث

مثّل تفكك الاتحاد السوفيتي لحظة فارقة في تاريخ دول الكومنولث التي عاشت لفترة زمنية طويلة تحت الحكم السوفيتي، فكان استقلالها بداية لدخولها في عملية تحول سياسي للتخلص من الإرث الشمولي السوفيتي، ومحاولة ارساء دعائم نظام ديمقراطي في إطار دولة حديثة تستجيب لتطلعات نخبها وشعوبها في العيش تحت سقف الحرية والعدالة وحكم القانون. وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الانتقال السياسي نحو الديمقراطية والاندماج الوطني، لازال المشهد السياسي العام في منطقة الكومنولث يغلب عليه الطابع التسلطي والضعف الدولاتي لغالبية دولها بشكل عام.

الفرع الأول: عُسر التحول الديمقراطي وتجذّر الظاهرة التسلطية بدول الكومنولث

تعتبر قضية التحول الديمقراطي في بلدان الكتلة الشرقية عموما، وفي بلدان منطقة الكومنولث بشكل خاص واحدة من أبرز القضايا الخلافية في حقل الدراسات الأكاديمية إلى حدّ اليوم، فبالرغم من انعتاق تلك الجمهوريات من الحكم الشيوعي وانفتاح آفاق التغيير السياسي أمامها، فإنّها لم تنجح إلى غاية اليوم في التأسيس لواقع سياسي جديد يتسم بالتعددية وحرية التعبير والحكم الديمقراطي. فلازالت الظاهرة التسلطية حاضرة بشكل واضح في مختلف دول المنطقة، في ظل تراجع حماس النخب الحاكمة عن كثير من الإصلاحات والمكاسب السياسية التي تحققت منذ بداية التسعينات.

نظرياً؛ تُعبّر عملية التحوّل الديمقراطي عن الانتقال من النّظم التّسلطيّة إلى أخرى غير تسلطيّة أو تعدّديّة، والتّخلص من نظم الهيمنة نحو صيغ أكثر ديمقراطيّة ترتكز على مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في الحياة العامة، وتوسيع هامش الحريّة واحترام حقوق الإنسان. وقد تنازعت هذه العملية

[1] - Marek Dabrowski, "Currency crises in post-Soviet economies: a never ending story", **Russian Journal of Economics**, Vol. 2, No .3(September 2016), p.305.

في مجمل دول المنطقة في بداية التسعينات ثلاثة قوى أساسية، كان لكلّ منها رؤيته واستراتيجيته الإصلاحية الخاصة، وذلك على النحو التالي[1]:

– حركات المعارضة أو المنشقين السياسيين The opposition mouvements or dissidents : كانت حركات المعارضة في بداية استقلال غالبية جمهوريات المنطقة قوية وفاعلة، وساهمت في تشكيل نواة المجتمع المدني والتأسيس لثقافة سياسية مواتية للديمقراطية، وضغطت بشكل مكثف من أجل التسريع بتفكيك هياكل السلطة التي كانت قائمة.

– حركة الشيوعيون الإصلاحيون The Reformist Communists : أظهرت هذه الحركة اهتماما أكثر بالإصلاح الاقتصادي، وأقل بالجوانب السياسية، وتحولت هذه الجماعات بانتظام بعد ذلك إلى أحزاب اجتماعية ديمقراطية منذ عام 1990م.

– حركة الشيوعيون الوطنيون National Communists : استخدم هؤلاء الخطاب القومي من أجل الحصول على التأييد الشعبي لتعزيز قوتهم ومواقعهم في السطلة في بلدانهم، وبالتالي فإنّ عملية الإصلاح السياسي تمّ هندستها وفق أجندات تخدم هذا الهدف.

أمّا عن طرق التحول الديمقراطي أو اتجاهات التحول الديمقراطي التي عرفتها المنطقة، فيمكن حصرها في نمطين أساسين هما:

أ– التحول من الأعلى: ويتم من داخل النظام القائم، ويبدأ عادة عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلباً على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أنْ كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية، وهو النمط الذي حققت من خلاله مختلف شعوب المنطقة انتقالها الأولي منذ استقلالها، حيث أدركت النخب التي كانت تحكم في مختلف تلك الجمهوريات استحالة استمرارها في الحكم وفق النمط الذي كان قائما طيلة العهد السوفيتي.

ب– التحول من الأسفل أو نموذج الثورات الملونة: وهو التحول الذي يقوده الشعب متمثلاً باحتجاجات مطالبة بالتغيير وكسر قيود التسلط واحتكار السلطة، وقد تجسّد هذا النمط في السياق السياسي لدول المنطقة فيما يعرف "بالثورات الملونة" "Colored Revolutions".

[1] - Michael Dauderstädt and André W.M. Gerrits, "Democratization after Communism: Progress, Problems", **Intern ational Politics and Society**, No. 4 (2000), pp.365-366.

بشكل عام؛ ووفقا لتقديرات منظمة فريدم هاوس Freedom House الدولية في عام 2016م وحسب "مؤشر الاستبداد" الذي تعتمده في تصنيف الأنظمة السياسية حول العالم، فإن "الأنظمة الاستبدادية الراسخة " Consolidated Authoritarian Regimes " موجودة في سبعة بلدان من دول المنطقة هي: تركمانستان، وأوزبكستان، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان وروسيا. فيما صنف محللوها قيرغيزستان وأرمينيا ضمن لائحة "الأنظمة الاستبدادية شبه راسخة" Semi-Consolidated Authoritarian Regimes في حين وضعت ثلاث دول أخرى هي: مولدوفا وأوكرانيا وجورجيا ضمن دائرة الأنظمة أو الحكومات الانتقالية أو "الأنظمة الهجينة" Hybrid Regimes [1]. وبالرغم من أنّ هذا التصنيف قابل للنقاش، فإن الاتجاه الإقليمي العام المتعلق بدرجة الانفتاح السياسي لأنظمة دول المنطقة منذ عام 1991م يعتبر من بين الأسوأ وفقا للمقاييس المستخدمة على نطاق واسع لذات المنظمة، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي لتطور درجة الحقوق السياسة في المنطقة.

الشكل رقم 03: متوسط درجة الحقوق السياسية بدول منطقة الكومنولث للفترة من:1991م-2015م

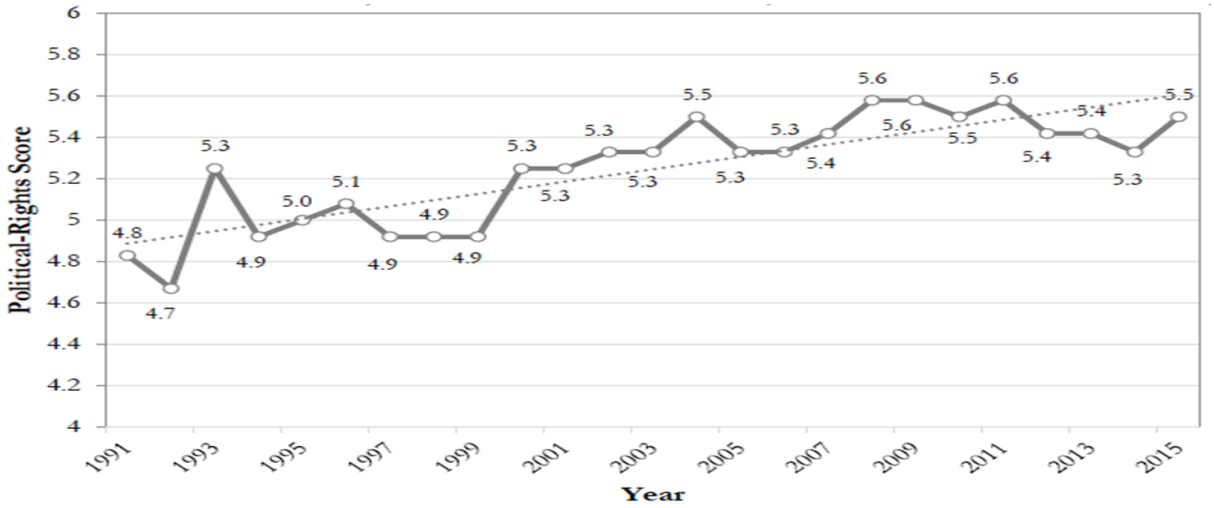

المصدر: Henry E. Hale, "25 Years After the USSR: What's Gone Wrong?", **Journal of Democracy**, Vol. 27, No. 3(July 2016), p.27.

ويظهر الشكل أعلاه استقراراً نسبياً في معدل تطور الحريات السياسية بين دول المنطقة، إذْ أنّ التغير الصافي بين النقطة الديمقراطية العالية لعام 1992م و2016م لا يزال أقل من نقطة واحدة على هذا المقياس الذي تعبّر فيه النقطة 7 عن الحالة الأقل حرية. وإذا ما أردنا استقراء هذا الرسم البياني بشكل أعمق، فإنّه

[1] - Yuly Nisnevich and Andrey Ryabov, "Post-Soviet Authoritarianism", **Social Sciences Journal**, Vol. 58, No. 1-3(January–February 2019), p.03.

يظهر نمطا متذبذبا ودورانيا للانفتاح السياسي لأنظمة دول المنطقة، حيث تتنقل ما بين طرفي طيف الحقوق السياسية تارة نحو الاستبدادية وتارة تقترب إلى الديمقراطية.

لقد استقرت معظم النخب السياسية الحالية الحاكمة في كل دول المنطقة على ضرورة الإقرار والاعتماد على الانتخابات كآلية شرعية ووحيدة للوصول إلى السلطة، فدأبت بذلك على إجراء انتخابات دورية لاختيار ممثليها في السلطة، غير أن هذه الآلية لم تخلو يوما من التوظيف السياسي لها من قبل النخب والأحزاب السياسية الحاكمة التي استخدمت مزيجا من الأساليب السلمية والقمعية المختلفة، وبالتالي فإنّ العمليات الانتخابية لا زالت تشكل مجالا خصبا ومتنازع عليه في بعض الأحيان ولا تزال تعرقلها المخالفات[1].

بالموازاة مع ذلك؛ وباستثناء جمهورية مولدوفا، تعتبر جميع جمهوريات الكومنولث أنظمة حكم شبه رئاسية أو رئاسية، حيث يهيمن الرؤساء على صنع السياسات في جميع هذه الأنظمة، معتمدين في ذلك على السلطات الرسمية وغير الرسمية وآليات التنسيق السياسي للاستفراد بصنع القرارات السياسية في بلدانهم. بالرغم من أنّ بعض الدول مثل: جورجيا وقيرغيزستان وأوكرانيا قد دخلت في تجارب تحول لأنظمة حكمها من خلال الحدّ من سلطات السلطة التنفيذية لصالح البرلمانات المنتخبة، ولكنها لا زالت تجارب غير ناضجة وتواجه صعوبات كبيرة في تجسيدها، كما لا تزال الهيئات القضائية في معظم بلدان المنطقة تخضع لسيطرة السلطة التنفيذية التي تتحكم في التعيينات القضائية، وتحدد ميزانيات المحاكم، وتتدخل في أعمالها وإجراءاتها إلى حدّ اليوم[2].

عموماً؛ لاتزال عملية الانتقال السياسي في دول الكومنولث متعثرة إلى حدّ كبير إذا ما قورنت بتجارب التحول الديمقراطي في وسط وشرق أوروبا، التي خطت بلدانها مراحل متقدمة في مسار إرساء دعائم الديمقراطية وأسسها، فقد شهدت المنطقة عودة واضحة للظاهرة التسلطية بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر بفعل عدد من العوامل المتنوعة التي حالت دون تمكنها من استكمال إصلاحاتها السياسية. ومن أبرز هذه العوامل:

[1] - Steven Levitsky and Lucan A. Way, "Elections without Democracy: The rise of competitive Authoritarianism", **Journal of Democracy**, Vol. 13, No. 2 (April 2002), p.55.

[2] - Martin Brusis, **Next Generation Democracy: Regional Report (Track I) for Post- Soviet Eurasia** (The Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI), November 2014) ,p p.08-09.

– **نخبة النوموكلاتورا Nomenklatura** * التي توزّع أفرادها عبر كامل الجمهوريات السوفيتية السابقة، وأعادت إنتاج نفسها والالتفاف على الإصلاحات السياسية، بفضل امتلاكها للموارد المالية والإدارية التي عزّزت من خلالها مواقعها في النظم السياسية الوليدة بدول المنطقة [1] .

– **لعنة الموارد Resource Curse :** حيث تؤكد هذه الأطروحة النظرية التي جاءت بعد الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، والتي قدمها مايكل روس، بأنّ فشل هذه الموجة مردّه استخدام الدول ذات الوفرة الطاقوية عائداتها في التصدي للموجة الديمقراطية الثالثة التي اكتسحت دول العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ومن بينها عدد معتبر من دول الكومنولث الغنية بالنفط والغاز[2].

– **العامل الروسي Russian Factor :** حيث عمل النظام الروسي منذ استقلال الجمهوريات السوفيتية على التدخل في شؤونها السياسية، والتأثير على عمليات انتقالها نحو الديمقراطية، مستغلا في ذلك عوامل الارتباط الاقتصادي والاجتماعي التي أتاحت له تحكما نسبيا في مخرجات مسارات التحول السياسي في عدد معتبر من تلك الدول[3].

الفرع الثاني: هشاشة البناء الدولاتي لدول المنطقة

من المعروف أنّ بناء الدولة State Building يعتبر عملية طويلة ومؤلمة تاريخيا، ففي أوروبا سارت هذه العملية جنبا إلى جنب مع الحروب التي طال أمدها، وتطلب التفاوض بشأنها صفقات معقدة بين الملوك والتجار والأمراء الإقطاعيين. وقد واجهت دول الكومنولث منذ استقلالها مهمة صعبة تتمثل في إيجاد شروط الوحدة والأمن، مع تحويل الاقتصاد والنظام السياسي بما يؤسس لقابلية الدولة الوليدة للحياة. وعليه؛ فقد كان لضعف الدولة كخاصية مميزة لدول المنطقة، تأثيرا مهما في مسارات الانتقال الأخرى من خلال بعدين أساسين **أولهما**؛ أنّ هذا الضعف فرض قيودا كبيرة على قدرة الحكومات لترسيخ مبدأ سيادة القانون.

(*)- تعني **النوموكلاتورا** نظام التعيين التنفيذي الذي أنشئ في أوائل 1920م عندما كان البلاشفة في حاجة ماسة لتجنيد الإطارات والكفاءات التي يمكن الاعتماد عليها سياسيا في مناصب صنع القرار في جميع قطاعات المجتمع. وقد تمّ وضع الأساس النظري والتنظيمي لهذه النخبة في كتابات المفكرين الماركسيين، وجسدها ستالين في فترة حكمه خاصة في الثلاثينيات. وتشير التقديرات إلى أنّ عدد أفراد هذه النخبة في الاتحاد السوفييتي وصل إلى 750.000 وهو ما يقرب من ثلث الوظائف الإدارية في النظام السوفيتي السابق.

[1] - Yuly Nisnevich and Andrey Ryabov, **Op.Cit**, pp. 84-85.

[2] - Anja Franke, et al, "Kazakhstan and Azerbaijan as Post-Soviet Rentier States: Resource Incomes and Autocracy as a Double 'Curse' in Post-Soviet Regimes", **Europe-Asia Studies**, Vol. 61, No. 1(January 2009), p.111.

[3] - David R. Cameron and Mitchell A. Orenstein, "Post-Soviet Authoritarianism: The Influence of Russia in its 'Near Abroad'", **Post-Soviet Affairs**, Vol. 28, No. 1(January-March 2012), p.03.

وثانيهما؛ تقويضه لاحتكار الدولة للعنف المشروع بسبب التنافس بين الجهات الحكومية الفاعلة والقوى المجتمعية الأخرى[1].

ويعتقد الأستاذ أندري تسيغنكوف في هذا الإطار؛ أنّ هنالك مجموعة من العوامل التي جعلت عددا مهما من دول منطقة الكومنولث تعاني ضعفا واضح في رسوخ هيكلها الدولاتي، ما جعلها تعيش تحت وطأة حالة من الهشاشة الدائمة، وأثر على وضعها السياسي بشكل عام، ومن أهم هذه العوامل[2] :

✓**التجربة التاريخية للدولة** Historical Experience With Statehood: يعتبر هذا العامل شرطا هيكليا في تحديد قدرة أية دولة على أنْ تصبح مستقلة سياسيا، إذْ تعزز التجربة التاريخية الالتزام العام بين المواطنين تجاه دولتهم مما يخلق الإحساس بالهوية الوطنية المشتركة. فالشعوب والمجتمعات التي تتمتع بهوية وطنية أقوى هي في وضع أفضل للتغلب على هيمنة الانتماءات العشائرية أو الإثنية، كما أنّها أكثر استعدادا لإقامة دولة قابلة للحياة من تلك التي لم تكن لديها أي خبرة مع مفهوم الدولة في حدّ ذاته، وهو ما ينطبق على غالبية دول الكومنولث التي لم تختبر فيها كثير من شعوبها العيش تحت إطار سياسي مستقل منذ فترات زمنية طويلة.

✓ **المساعدة الاقتصادية الروسية:** حيث تلقت دول المنطقة التي أظهرت أكبر قدر من الولاء السياسي لروسيا، مثل بيلاروسيا، أرمينيا، قيرغيزستان، طاجيكستان وغيرها، حصة أكبر بكثير من المساعدة مقارنة بباقي الدول الأخرى التي تطلعت إلى الانضمام إلى منظمات وبنى اقتصادية وسياسية وعسكرية بديلة، وهو ما أثر بشكل كبير على قدرتها على ترسيخ وجودها السياسي ووحدتها الوطنية .

✓**الموقع الجيوسياسي** : أثر موقع الدول المستقلة حديثا وقربها من مصادر عدم الاستقرار والإرهاب وتجارة المخدرات على استقرارها الأمني ووحدة أراضيها. فقد كانت البيئة الجيوسياسية أكثر ملاءمة لدول البلطيق وأوكرانيا ومولدوفا وبيلاروسيا، بينما كانت أقل ملائمة لدول القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى، نظرا لقربها من مناطق عدم الاستقرار في أفغانستان وباكستان والشرق الأوسط.

– **التنافس ما بين القوى الإقليمية والدولية**: تأثرت بشكل خاص أذربيجان وجورجيا وأوكرانيا ومعظم دول آسيا الوسطى بعامل التنافس الإقليمي والدولي عليها ما بين القوى الكبرى مثل: روسيا، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي والصين والقوى الإقليمية كتركيا وإيران، بالنظر لامتلاكها لموارد طاقوية أو لموقعها

[1] - Vladimir Gel'man, "Post-Soviet Transitions and Democratization: Towards Theory-Building", **Democratization**, Vol.10, No.2 (Summer 2003), pp.91-92.

[2] - Andrei P. Tsygankov," Modern at Last? Variety of Weak States in the Post-Soviet World", **Communist and Post-Communist Studies**, Vol. 40, No. 4(December 2007), pp.434-436.

الجيوسياسي المميز كدول محورية، ما جعلها ترزح منذ استقلالها لضغوط المنافسة والتي كان لها عواقب وخيمة على أمنها واستقرارها الداخلي.

– **امتلاك موارد قابلة للتداول دوليا:** حيث أنّ البلدان التي لديها موارد قابلة للتداول دوليا، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي مثل: أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان وأوزبكستان كانت في وضع أكثر ملائمة لتصبح دولا قابلة للحياة، فقد أتاحت هذه الموارد لحكومات تلك الدول مرونة أكبر في اختيار النهج المناسب لها في ترسيخ أركان الدولة بعيداً عن الضغوطات الاقتصادية الخارجية.

عمليا؛ انتهجت غالبية دول المنطقة باستثناء البعض منها ومنذ ظهورها كدول مستقلة سياسات أفضت إلى حالة من الضعف الواضح في بنائها الدولاتي. ويوضح الأستاذ تسيغتكوف عبر الشكل البياني التالي المسار العلّي "causal process" الذي يفسر مسارات الدولنة "Stateness Process" التي انتهجتها دول المنطقة، وأدت إلى تباين مخرجاتها من دولة إلى أخرى . (أنظر الشكل التالي)

الشكل رقم 04: العوامل الهيكلية والدولنة: المسار العِلّي

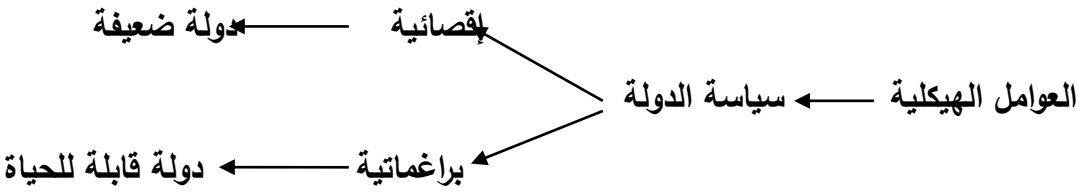

المصدر: Andrei P. Tsygankov,” Modern at Last? Variety of Weak States in the Post-Soviet World”, **Op. Cit**, p.436.

بناءً على الشكل التوضيحي أعلاه؛ فإنّ العوامل الهيكلية التي تطرقنا إليها آنفا فرضت على مختلف الجمهوريات السوفيتية المستقلة حديثا اتباع نوعين من سياسات الدولنة:

✓ **سياسات دولنة إقصائية** " **Exclusionary policy**": وأنتجت نموذج الدولة الضعيفة أو الهشة، والذي تتدرج غالبية دول المنطقة ضمنه، حيث تبنت عبره حكومات تلك الدول سياسات إقصاء إثني Ethnically Exclusionary Policies [1]. وقد تجلى هذا النهج في جمهوريات القوقاز ومولدوفا، التي عاشت أعمال عنف بين مختلف مكوناتها عقّدت بشكل كبير من عملية بناء الدولة فيها، فقد انتهجت حكومة أذربيجان سياسات عنف تجاه سكانها من الجنسية الأرمينية ردا على الادعاءات الانفصالية لإقليم ناغورني – كاراباخ، وأدت سياسات الإقصاء التي اتبعها الرئيس الجورجي الأول زفياد غامساخورديا Zviad Gamsakhurdia ضد

[1] - Andrei P. Tsygankov , **Op. Cit**, p.430.

الأقليات الإثنية الأخرى، إلى قيام عدد من الأقاليم مثل أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وأدجاريا إلى حمل السلاح ضد سلطة المركز. وفي مولدوفا، فضلت بعض الأطراف القومية داخل القيادة السياسية الاندماج مع رومانيا المجاورة، مما دفع منطقة ترانسدنيستر الموالية لروسيا للمطالبة بالانفصال. أمّا في جمهوريات آسيا الوسطى فقد أدت السياسات العشائرية لبعض قادة تلك الجمهوريات إلى اندلاع حروب أهلية طاحنة، كالحرب الأهلية الطاجيكية سنة 1992م، واندلاع موجة من الاقتتال الداخلي بين العشائر في قرغيزستان سنة 2005م[1].

أمّا أوكرانيا فقد مارست من جانبها سياسات إقصاء إقليمية Regionally Exclusionary فبدلا من سدّ الفجوة الإقليمية مع أقاليمها الشرقية من خلال الحفاظ على علاقاتها مع الجارة روسيا، حاولت الحكومات الأوكرانية المتعاقبة كسر تلك العلاقات التي تعود إلى قرون طويلة، وهو ما انعكس بوضوح في الأزمة الراهنة حيث تمردت أقاليمها الشرقية، وبدأت بمساعدة روسيا في تشكيل دويلات خاصة بها[2] .

✓ **سياسات دولنة براغماتية Pragmatic Policy:** يندرج ضمن هذا النموذج عدد قليل من دول الكومنولث التي نجحت بشكل نسبي في بناء نموذج دولاتي قابل للحياة، وهو ما يعزى بشكل أساسي إلى مواقفها وسياستها الداخلية البراغماتية. فعلى النقيض من النموذج الأول، يعتبر هذا النمط أكثر شمولية إذْ يمكن تعريفه بأنّه سياسة تقوم على استغلال الموارد المتاحة والظروف الهيكلية لمصلحة كامل فئات المجتمع[3].

وتجلى هذا النهج في حالتي بيلاروسيا وكازاخستان ودول البلطيق الثلاثة التي لا تندرج ضمن الإطار الجغرافي لدراستنا، والتي نجحت حكوماتها في استغلال مختلف الظروف والعوامل الهيكلية لتعزيز بنائها الدولاتي وتوطيد سلطة المركز بعيدا عن المنطق الإقصائي. فبيلاروسيا وبالنظر لتجانسها العرقي لم تجد صعوبة في ترسيخ أركان دولتها بالاعتماد على الظهير الروسي خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

أمّا كازاخستان فقد أطلقت إصلاحات اقتصادية وتعليمية هامة، وحافظت على التوازن بين مختلف الأعراق بداخلها وحفزت الهجرة إلى البلد، وتمكنت على الصعيد الخارجي من الحفاظ على علاقات متوازنة مع روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين، ونجحت في جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، وبالتالي فقد ساهمت السياسة البراغماتية للحكومة الكازاخية في تنويع الاقتصاد، ومنع وقوع صراعات عرقية بداخلها وهو ما أدى إلى ترسيخ أسس الدولة الكازاخية، بالمقارنة مع جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى.

[1] - **Ibid**., pp.430-431.
[2] - **Ibid**., p.431.
[3] - **Ibid**., p.432.

المبحث الثاني: منطقة الكومنولث في الإدراك الاستراتيجي الروسي

أظهرت روسيا الاتحادية ومنذ ظهورها كدولة مستقلة عن الاتحاد السوفيتي اهتماما خاصا ومتناميا بجمهوريات كومنولث الدول المستقلة، فقد أبانت تحركاتها ومواقفها تجاه مختلف القضايا والملفات المتعلقة بهذه المنطقة ودولها، عن إدراك استراتيجي راسخ لهذا الفضاء الجيوسياسي الضخم باعتباره دائرة المصالح الحيوية والاستراتيجية لروسيا الاتحادية في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهو ما سنحاول استكشافه من خلال هذا العنصر من الدراسة، الذي سيبحث في مختلف أبعاد ومضامين المصالح الروسية بهذه المنطقة، والوقوف عند قيمة وحجم الرهانات والتحديات الاستراتيجية التي تفرضها هذه الأخيرة على روسيا بوصفها مجال نفوذها الحصري.

المطلب الأول: الأهمية الجيبوليتكية للمنطقة

يحظى الفكر الجيبوليتكي بتجذر كبير في وعي النخب والشعب الروسي على حدّ سواء، ولذلك فقد حاولت روسيا الاتحادية كوريثة للإمبراطورية السوفيتية تدارك خسائرها الجيبوليتيكية المتتالية، واستعادة نفوذها في منطقة الكومنولث، بالنظر لمختلف المزايا والخصائص الجيبوليتكية التي يتمتع بها هذا المجال الحديث، وهو ما سيتم استعراضه من خلال هذا المطلب الذي سيبحث في مختلف النظريات والمفاهيم الجيبوليتكية التي تناولت هذه المنطقة بالتحليل والدراسة، لتحديد حجم وقيمة الرهان الجيبوليتكي الذي تمثله في المدرك الاستراتيجي الروسي.

الفرع الأول: مكانة المنطقة ضمن نظريات الجيبوليتيك

حظيت منطقة أوراسيا التي تعتبر منطقة الكومنولث جزءًا أساسيا منها بمكانة خاصة ضمن دراسات وأبحاث علماء الجيبوليتيك، بالنظر لموقعها الاستراتيجي الحساس الذي جعلها محط اهتمام لعدد من القوى الكبرى في النظام الدولي على مدار حقب زمنية مختلفة. وتعتبر نظرية قلب الأرض Heartland Theory للسير هالفورد ماكيندر Sir Halford Makinder إحدى أهم المقاربات الجيبوليتكية المرجعية التي تناولت بالدراسة والتحليل أهمية المجال الجيبوليتكي للكومنولث، والتي انبنت عليها بعد ذلك أطروحات نظرية جيبوليتكية واستراتيجيات متنوعة نستعرض أهمها تباعا.

أ- منطقة الكومنولث وأطروحة الهارتلاند لماكيندر

ينطلق طرح ماكيندر الأول الذي استعرضه في محاضرته الشهيرة " المحور الجغرافي للتاريخ" أمام الجمعية الملكية البريطانية للجغرافيا سنة 1904م، من أن هنالك منطقة محورية كان لها الأثر الكبير في التفاعلات الدولية في مختلف الحب التاريخية، حيث شكلت نقطة الارتكاز الجغرافي الذي صُنع تاريخ

الإمبراطوريات حوله، ويشمل هذا المحور سهول شرق أوروبا، وسهول شرق ووسط آسيا[1]. وبالتالي فإن التحكم في هذا المحور من الأرض الذي يتضمن أكبر كتلة أرضية في العالم وبسط النفوذ عليه، يمكن أن يعطي المقومات والمرتكزات الكافية التي تتبني عليها السيطرة العالمية[2].

غير أنّ الاضطراب الجيوسياسي والأيديولوجي الذي أحدثته الثورة البلشفية سنة 2017م، دفع ماكيندر لمراجعة أطروحته الأولى حول محور التاريخ، ففي كتابه المعنون بـ"المثل الديمقراطية والواقع " " Democratic Ideals and Reality" استعمل ماكيندر لأول مرة مصطلح " قلب الأرض" " Heartland " لاستيعاب مناطق جديدة لهذه المنطقة على خلفية ظهور الإتحاد السوفيتي كقوة قارية ترغب في التوسع نحو أوروبا الشرقية والمياه الدافئة من أجل السيطرة على أوراسيا وطرد القوى البحرية منها. وكنتيجة لذلك شملت منطقة القلب شرق أوروبا إلى غاية نهر الألب لتتطابق بذلك مع الحدود الحالية لمنطقة الكومنولث، وهو ما تظهره الخريطة التالية .

الخريطة رقم 02: تطابق منطقة قلب الأرض مع حدود منطقة الكومنولث بحسب نظرية ماكيندر

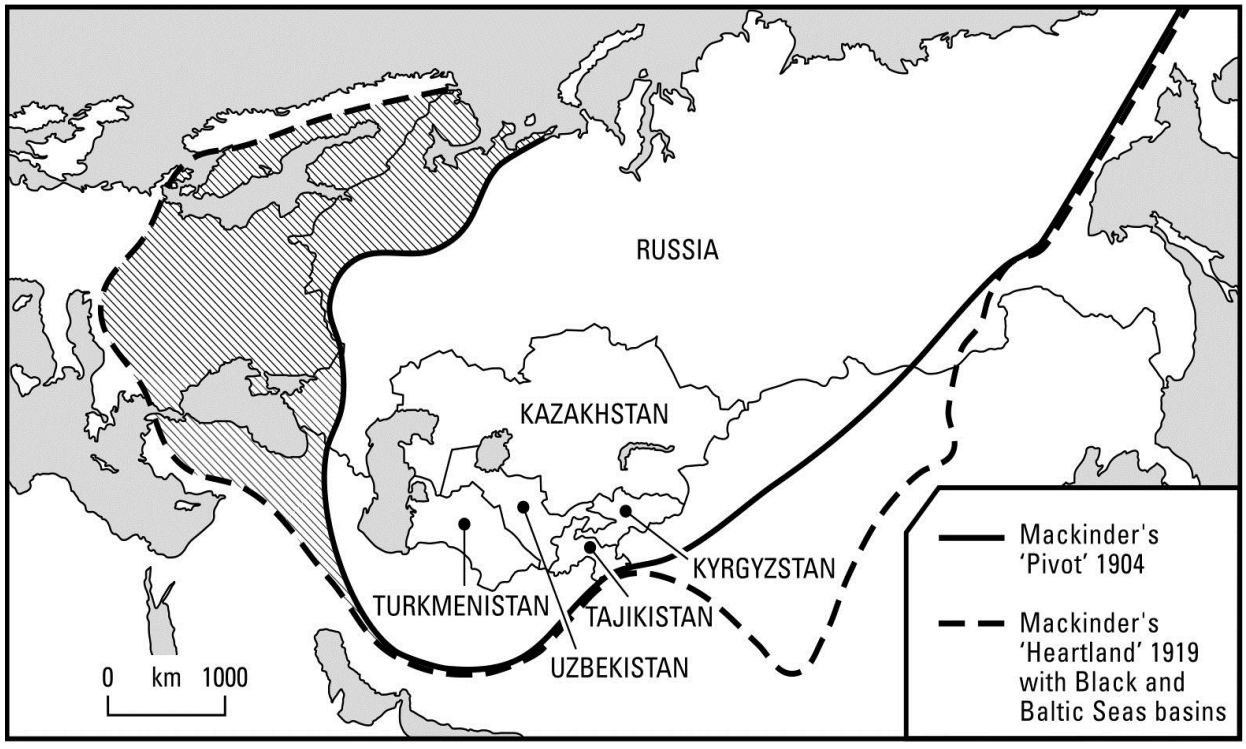

المصدر: https://bit.ly/3a9THmu

[1]- سفيان بوسنان، "جغرافية آسيا الوسطى وأهميتها في الفكر الجيبوليتكي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد السادس، العدد 2 (ديسمبر 2016)، ص. 103.

[2]- محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص.63.

وتُظهر الخارطة أعلاه، أنّه بالرغم من الفروق الطفيفة ما بين تصور ماكيندر لحدود منطقة المحور وبعدها منطقة القلب، فإنّ كل الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تنتمي حاليا للكومنولث أو أجزاء منها على الأقل تندرج ضمن منطقة القلب، وبذلك شكلت مختلف المناطق الفرعية لهذا المجال الجغرافي من آسيا الوسطى والقوقاز إلى غاية دول أوروبا الشرقية حسب الطرح الماكيندري، المفتاح الاستراتيجي لاندفاع السوفييت بعد الثورة البلشفية للسيطرة على دول الجوار والامتداد إلى غاية دول شرق أوروبا، وهو ما يفسر على نحو أفضل أيضا الجهود التي بذلتها بريطانيا تحديدا في القرن التاسع عشر كقوة بحرية من أجل حرمان الدولة السوفيتية من عمقها الاستراتيجي، على اعتبار أن السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية المتحكمة في قلب أوراسيا يمثل إعاقةً حقيقية لقيام أية قوة برية بتوحيدها مجددا. وهو ما بإمكانه أنْ يفسر راهنا أيضا اندفاع عدد من القوى الدولية والإقليمية نحو هذه المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وحرص روسيا الاتحادية على عدم السماح لدول الكومنولث بالانفلات من مدار نفوذها الإقليمي ومنع القوى المنافسة من اختراقها والتغلغل فيها.

ب- منطقة الكومنولث ونظرية الحافة لسبيكمان

بالموازاة مع ما قدمه ماكيندر؛ قدم الأدميرال الأمريكي نيكولاس سبيكمان أطروحة نظرية مغايرة للطرح الماكيندري حاول من خلالها نقذ ما قدمه، وأكد على ضرورة عدم المبالغة في الأهمية الجيبوليتكية لمنطقة القلب، مبرزا في هذا السياق بأنّ التاريخ الجغرافي للحافة أو الأرض الإطار " Rimland " قد نشأ من تلقاء نفسه، وليس بتأثير من قلب الأرض. وقسم سبيكمان أوراسيا من الناحية الجغرافية إلى قسمين: منطقة القلب التي تمثلها روسيا، وهلالٍ كبير من الدول الساحلية التي أسماها منطقة الحافة، وتشمل هذه المنطقة أوروبا وشبه الجزيرة العربية، آسيا الوسطى، العراق، إيران، أفغانستان، الهند، الصين، جنوب شرق آسيا، وهي المنطقة الأغنى في نظره بالموارد الطبيعية والاقتصادية المتنوعة، إذْ تشكل منطقة الارتطام " Crush Zone " التي تشهد صراعاً حادّاً من أجل السيطرة على مواردها وممراتها البحرية وطرقها البرية[1].

بالرغم من عدم اشتمال هذه المنطقة وفق النسخة النظرية الأصلية التي قدمها سبيكمان لمعظم دول منطقة الكومنولث باستثناء دول آسيا الوسطى، بالنظر للسياق الجيبوليتكي الذي صاغ في إطاره نظريته، فإنّ استقلال الجمهوريات التي كانت داخل إطار البناء السوفيتي، فرض على روسيا واقعا جيبوليتيكا جديدا يمكن من خلاله توسيع منطقة الحافة لتضم كل تلك الدول لأنّها أصبحت تمثل أجزاء من منطقة الارتطام، وحاجزا حقيقيا أمام روسيا من أجل النفاذ إلى منطقة الهامش، لكونها تشكل المعبر الطبيعي والحيوي لموسكو لمدّ

[1]- سفيان بوسنان، **مرجع سابق**، ص.106.

جسور التواصل والتأثير الاستراتيجي إلى هذه المنطقة ومختلف دولها، عبر إقامة تحالفات لا تماثل النمط التقليدي للأحلاف العسكرية في القرنين السابقين، بل تتخذ شكل تحالفات وشراكات استراتيجية ذات أبعادٍ متعددة ومتنوعة تدور حول التزامات سياسية وعسكرية واقتصادية بعيدة المدى [1].

ج- منطقة الكومنولث والنظام الجيبوليتكي الجديد لروسيا عند ألكسندر دوغين

يرتكز التصور الجيبوليتكي للمفكر الروسي ألكسندر دوغين المقرب من دوائر صنع القرار الاستراتيجي في الكرملين، على فكرة الصراع الحتمي ما بين قوى اليابسة Land Powers ممثلة في روسيا كقوة برية كبرى في الرقعة الأوراسية من جهة، مع قوى البحر Sea powers مجسدة في الولايات المتحدة والعالم الأنجلو ساكسوني من جهة أخرى. ويفترض دوغين أنّ روسيا وشعبها على مرّ التاريخ شكلاّ عقبة أمام الانتشار الشامل للنموذج الليبرالي الغربي تجاه أعماق القارة الأوراسية من خلال جمعها لمختلف شعوب الدول المحيطة بها في معسكر إمبراطوري استراتيجي قوي[2]. ولذلك فإنّه يعتقد بأنّ الغرب ومنذ نهاية الحرب الباردة يسعى جاهدا لتحويل روسيا إلى دولة جهوية عاجزة عن المشاركة بشكل فعّال في السياسة العالمية وتؤدي رسالتها الحضارية. وعليه فإنّ إعادة تجميع أراضي الإمبراطورية المحيطة بروسيا يعتبر أحد أهم المطالب الجيبوليتكية إلحاحاً من أجل التكامل القاري لأوراسيا، وتحقيق الاكتمال الجيبوليتكي لروسيا الاتحادية.

ضمن إطار هذا التصور؛ يعتقد دوغين أنّ غالبية دول الكومنولث تنتمي بشكل عضوي من الناحية الجيبوليتكية للجنوب الروسي، حيث يفترض أن وضع دول هذه المنطقة كأراضٍ طرفية يبطل اكتفائها ذاتيا من الناحية الجيبوليتكية، وبالتالي فإنّها إنْ لم تدخل في دائرة النفوذ الروسي فستكون عرضة لتأثير الأطلسية وجسرا محتملا لهجوم جيبوليتكي على روسيا في أي وقت [3]. وبالتالي فإنّ هذا الشريط الممتد الذي يشمل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، يقدم مثالا جديرا للتأمل مفاده أنّ رفض روسيا التوسع نحو الضفاف الساحلية غير الخاضعة لقوى الهارتلاند، يجر وراءه بصورة حتمية تراجع الحدود الراسخة لموسكو نحو الشمال باتجاه أعماق القارة، ما يعني ضمنيا أنّ على روسيا تشكيل نظام جيبولتيكي عبر تحالفها مع دول منطقة الكومنولث بما يضمن لها خلق حزامٍ عازلٍ في وجه القوى الأطلسية.

---

[1]- رتيبة برد، " البعد الأوراسي في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 51-52 (سبتمبر-أيلول 2016)، ص.68.

[2]- ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص. 242.

[3]- **المرجع السابق**، ص. 395.

الفرع الثاني: الرؤية الجيبوليتكية الروسية لدول الكومنولث

استناداً إلى ما تقدم عرضه؛ تؤدي منطقة كومنولث الدول المستقلة وفقا للتصور الجيبوليتكي الروسي وظيفتين جيوسياسيتين حيويتين على الأقل، فهي تشكل من ناحية؛ **حزاما عازلا Insulator Belt** في مواجهة سياسات الاحتواء والتطويق الاستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية المنافسة. وتمثل من ناحية أخرى **عمقا استراتيجيا Strategic Depth** وجسرا يضمن لها حضورا دائما لمدّ نفوذها ضمن مجالات جيبوليتكية وفضاءات حضارية مختلفة من أوروبا إلى آسيا إلى غاية منطقة الشرق الأوسط[1]. فضلا عن ذلك؛ تتمتع كل منطقة من المناطق الفرعية الثلاث المكونة لمجال الكومنولث بخصوصيات جيبوليتكية تُكمّل بعضها البعض، كما تشتمل كل منطقة فرعية على دول محورية تتفاوت من ناحية مكانتها وأهميتها بالنسبة لروسيا الاتحادية مقارنة بباقي الدول الأخرى.

أ- **دول أوروبا الشرقية الجديدة؛ بوابة الأخطار التاريخية الغربية لروسيا الاتحادية:** تعتبر هذه المنطقة التي تتكون من الثنائي السلافي: (أوكرانيا، بيلاروسيا)، ومولدوفا أحد الجبهات الجيبوليتكية الحساسة بالنسبة لروسيا، بحكم موقعها الجغرافي وتراكبها الجيبوليتكي كامتداد طبيعي مع منطقة السهوب الغربية الروسية التي تمثل منطقة القلب بالنسبة للدولة الروسية.

تاريخياً؛ شكلت هذه المنطقة الفرعية بوابة للأخطار الغربية، كما أدى استقلال دولها الثلاثة عمليا إلى تآكل العمق الدفاعي الاستراتيجي الروسي من ناحية الغرب بشكل غير مسبوق، وساهم في انكشافها أمنيا أمام القوى المنافسة وخاصة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى؛ تمنح هذه المنطقة اتصالا مباشرا لروسيا الاتحادية بدول أوروبا الوسطى ومنطقة البلقان، وتضمن لها حضورا دائما في الشأن الأوروبي، ولذلك فإنّ فقدانها يعرض روسيا لحتمية التحول من كيان أقلّ أوروبية إلى كيانٍ أكثر آسيوية[2].

تعتبر أوكرانيا الدولة الأكبر في هذه المنطقة الفرعية، وتتلخص فيها مختلف معاني وأبعاد العمق الاستراتيجي، إذْ يعتبرها بريجنسكي دولة محورية، ما يجعل خسارتها تمثل انتكاسة جيبوليتيكية خطيرة للدولة الروسية. ومن جانبه يجادل دوغين أنّ أوكرانيا ذات السيادة تُشكِّل مشكلة حقيقية لروسيا، فاستقلالها مثَّل للسياسة الروسية ظاهرة تبلغ سلبيتها درجة أنّها يمكن من الناحية المبدئية أنْ تثير نزاعا مسلحا وخطرا داهما على أوراسيا ككل، حيث يرى في استقلالها بمثابة حرب جيبوليتيكية على روسيا، كما يعتبرها المشكلة الأهم

[1] - S. Neil MacFarlane, "Contested Regional Leadership: Russia and Eurasia", in: Hannes Ebert and Daniel Flemes (eds.), **Regional Leadership and Contestation: Strategic Reactions to the Rise of the BRICS** (London: Palgrave Macmillan, 2018), pp.280-281.

[2]- عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابةً الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 9 (تموز/يوليو 2014)، ص.49.

والأكثر جدّيةً أمام موسكو، لأنّها تؤدي دور الخادم الجيبوليتيكي للاستراتيجية الأورو– أطلسية في أوروبا، فهي بوعي منها أو بدون وعي تلعب دور " النطاق الصحي الأطلسي[*] " " Cordon Sanitaire " لقوى البحر من أجل تطويق روسيا ومنعها من تحقيق مشروعها الأوراسي [1].

أمّا بيلاروسيا؛ فهي لا تقل أهمية عن أوكرانيا، إذْ تشكل جزءًا مهما من البوابة الغربية، وامتدادا لعالمها الحضاري وحليفها الجيبوليتكي التقليدي. وتمثل مولدوفا وبالرغم من صغر حجمها وعدم تقاسمها لحدود مباشرة مع روسيا، مخفرا متقدما An Outpost لروسيا يضمن لها التواصل مع منطقة البلقان وخاصة حلفائها السلاف، وبالتالي فهي تشكل جسرا تمارس من خلاله موسكو نفوذها في تلك المنطقة التي تحرص بشكل دائم على عدم انقطاع علاقاتها الاستراتيجية والثقافية والدينية بها[2].

ب– جنوب القوقاز؛ الضفيرة الشمسية لأوراسيا: يُعتبر الباحث الروسي بجامعة روستوف Rostov University زيدانوف أول من استعمل مصطلح الضفيرة الشمسية لأوراسيا[*] The Solar Plexus of Eurasia للتعبير عن حيوية منطقة القوقاز ككل بالنسبة للرقعة الأوراسية، وللدلالة على موقعها المتميز كممرّ استراتيجي، وجامعٍ حضاريٍ لثقافات وإثنيات وديانات متعددة، ومنطقة صدام بين القوى البرية والقوى البحرية المتنافسة حول أوراسيا[3]. وتلعب هذه المنطقة برمتها دورا بالغ الأهمية في التأثير على الاستقرار الإقليمي على امتداد واسع، فالدول القوقازية الثلاث: أرمينيا، أذربيجان وجورجيا تشكل مركبا جيوبوليتيكيا وفاصلا طبيعيا بين روسيا وجنوبها، ومانعا جغرافيا للقوى المعادية لموسكو بفضل طوبغرافيتها الجبلية المعقدة فجنوب القوقاز يتراكب جيوبوليتيكيا مع شماله الخاضع لحكم روسيا، وبالتالي تنظر روسيا لمنطقة القوقاز ككلٍّ موحد يمتد إلى غاية أقاليم كراسنودار Krasnodar وستافروبول كراي Stavropol Krai الروسية[4].

ج– آسيا الوسطى؛ الجسر الأرضي الرابط ما بين الشرق والغرب: يرى برجينسكي أنّ الصراع الدولي أصبح في منطقة أوراسيا بشكل عام ومنطقة آسيا الوسطى بشكل خاص الشاغل المركزي لجيوبولوتيكيا

(*)- يعرف دوغين النطاق الصحي بأنه يتكون من أراضي دول وشعوب تتموضع بين تشكيلتين جيبوليتيكين كبيرتين يمكن لاتحادهما أو دخولهما المشترك في مدى كبير أن يشكل تنافسا خطيرا على الدولة المعنية.

[1] - ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص. 433.

[2] - Dmitri Trenin, **Op.Cit**, pp.170-171.

(*)- الضفيرة الشمسية مصطلح طبي مرتبط بعلم التنمية البشرية، ويعبر عن تلك النقطة التي تمثل مركز التحكم في جميع أعضاء الجسم الواقعة في المنطقة الموجودة أسفل الحجاب الحاجز.

[3] - Maxim Suchkov, "The greater Caucasus in Russian-American relations: Main trends and Development prospects", **Central Asia and the Caucasus**, Vol. 15, No .4 (2014), p.25.

[4] - R. Craig Nation, "Russia and the Caucasus", **The Quarterly Journal**, Vol. XIV, No. 2(spring 2015), p.05.

الولايات المتحدة، إذْ أضحت آسيا الوسطى ميدانا خصبا لحروب طائفية وإثنية خطيرة، وتحولت إلى مركز العالم وقلبه النابض الذي يزخر بالموارد الطبيعية.

ويرى برجينسكي أنّ أهمية هذه المنطقة تنبع من كونها تشكل الجسر الأرضي الرابط بين بين شرق الجزيرة العالمية وغربها، أي بين الكتلة الآسيوية والأوروبية[1]. كما يعتقد أنّ جمهورية كازاخستان تشكل بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى " جمهورية القلب " بفضل موقعها وعدد سكانها وامتلاكها لقدرات نووية وطبيعية هائلة حيث تسعى القوى الكبرى للسيطرة عليها باعتبارها مفتاح السيطرة على منطقة آسيا الوسطى. وفي مقابل ذلك تُعتبر أذربيجان بحكم موقعها كمحور جيبوليتيكي، حيث ينطبق عليها وصف "سداد الفلين" الذي يتحكم في النفاذ إلى عنق الزجاجة التي تحتوي على ثروات آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمنطقة

أضحت منطقة الكومنولث ومنذ استقلال مختلف دولها تشكل إحدى أهم الفضاءات حيوية من الناحية الجيو–إقتصادية والتجارية والمالية بالنسبة للاقتصاد الروسي. فقد حمل مفهوم السياسية الخارجية الروسية الجديد الصادر عام 2016 م تأكيدات صريحة على ضرورة دفاع روسيا عن مصالحها الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، وفي هذه المنطقة تحديدا باعتبارها تمثل مجالا حيويا لنمو الاقتصاد الروسي وتطوره بفضل ما تختزنه من موارد جيو– اقتصادية حيوية وقدرات استهلاكية معتبرة وموارد بشرية متنامية.

الفرع الأول: ديموغرافيا الكومنولث؛ مورد حيوي لنمو الاقتصاد الروسي

يعتبر استقطاب اليد العاملة الرخيصة من دول منطقة الكومنولث هدفا حيويا بالنسبة لروسيا الاتحادية خاصة على ضوء الأزمة الديمغرافية الحادة التي تعيشها منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، والتي أصبحت واحدة من أبرز التحديات التي يواجهها اقتصادها الوطني، حيث عملت روسيا على تشجيع الهجرة إليها بشتى الطرق لتعويض النقص المتنامي في قدراتها البشرية والاستجابة لمتطلبات نموها الاقتصادي، وهو ما ساهم منذ مطلع عام 1990 في زيادة 4 % من عدد سكانها[2].

ويجتذب سوق العمل الروسي حاليا مهاجرين من أكثر من 100 دولة، غير أنّ الغالبية العظمى منهم ينتمون إلى منطقة الكومنولث، وخاصة جمهوريات آسيا الوسطى.[3] فمنذ بداية العقد الأول من الألفية الجديدة

---

[1] - سفيان بوسنان، **مرجع سابق**، ص.108.

[2] - An Hodgson, "Russia's new immigration policy will boost the population", **Euro monitor International**, 17 June 2007, (accessed on : 14.03.2017), Available at: https://bit.ly/2UOkNZV

[3] - Alexandr Tarasyev (et al.), "Migration flows and effects in the CIS countries—dynamic modeling", **Modern Economy**, No.7 (January 2016), p.800.

أثرت العوامل الاقتصادية بشكل حاسم على حجم واتجاه تدفقات الهجرة في المنطقة، فقد أدى النمو الاقتصادي السريع في روسيا إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة، ولعبت الفوارق المتزايدة ما بين بلدان المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية، ومستويات المعيشة عاملا محفزا لتركز تلك التدفقات نحو روسيا خاصة من جمهوريات آسيا الوسطى. ولفهم جيّد لمسارات تدفق العمالة الوافدة من دول المنطقة نحو سوق العمل الروسي ساهمت جملة من العوامل بشكل حاسم في استقطاب هذه العمالة وأهمها:

– **القدرة الاستقطابية** المعتبرة للاقتصاد الروسي من ناحية الحوافز المادية والتباين في الأجور التي يقدمها مقارنة مع باقي دول المنطقة، إذْ بلغ متوسط الأجر الشهري في روسيا مثلا سنة 2010م ما بين 526 و689 دولار، في مقابل 292 دولار في أرمينيا، و155 دولار في قرغيزستان، و81 دولار في طاجيكستان.[1]

– **القرب الجغرافي:** تعتبر روسيا الاتحادية بحكم موقعها الجغرافي، وتوفر البنى التحتية في مجال النقل الأسهل بالنسبة لمهاجري دول المنطقة؛

– **التجانس الثقافي واللغوي** ما بين روسيا ودول المنطقة؛ بحكم العلاقات التاريخية وسيادة اللغة الروسية في دول المنطقة باعتبارها اللغة المهيمنة.

الفرع الثاني: منطقة الكومنولث؛ سوق استهلاكية تقليدية للسلع الروسية

كرّست مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية لتزايد اهتمام صناع القرار الروس بأسواق دول منطقة الكومنولث منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث باتت روسيا تنظر إلى تلك الأسواق كفضاءِ حيوي لنمو اقتصادها الوطني، ويأتي على رأس هذه العوامل[2]:

– ضعف الميزة التنافسية للمنتوجات الروسية، في مقابل منتجات الدول الأخرى وخاصة الصين والاتحاد الأوروبي؛

– انكماش الطلب على الاستهلاك الداخلي بفعل ارتفاع مستويات التضخم جراء الأزمات الاقتصادية والنقدية المتكررة.

– العائق الديمغرافي الذي لم يعد يسمح بتوسع السوق الاستهلاكية الداخلية، وبقاء مستويات الاستهلاك العام في حدودها الراهنة، في مقابل النمو الديمغرافي السريع الذي تسجله دول الكومنولث، وخاصة جمهوريات آسيا الوسطى؛

[1] - Sergey V. Ryazantsev, **The Role of Labour Migration in the Development of the Economy of the Russian Federation**, (ESCAP) Report, No.1 (UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 15 June 2016), p.06.

[2] - Julien Vercueil, " Réduire la vulnérabilité ? L'économie russe en 2015-2016 "dans : Arnaud Dubien (ed.), **Russie 2016 : Regards de l'Observatoire franco-russe** (Paris : Editions L'inventaire, 2016), p.144.

– استراتيجية 2020 الاقتصادية التي وضعها الرئيس بوتين، واستهدف من خلالها تطوير وتنويع صادرات الاقتصاد الروسي، وهو ما يتطلب أسواقا خارجية لتصريف الفائض في المنتوجات الداخلية في قطاعات مستهدفة، مثل: قطاع الزراعة، الصناعات التحويلية، وغيرها.

واستنادا إلى ما تم ذكره؛ أضحت أسواق دول الكومنولث في المنظور الاقتصادي الروسي تمثل مجالا حيويا لتعزيز الصادرات الخارجية الروسية التي تضمن استقرار نمو اقتصادها الوطني، وتعزيز أدائه وإنجاح مختلف الخطط الحكومية للانعتاق من التبعية للموارد الطاقوية، ناهيك عن أهمية دول المنطقة التي تعتبر في نظر القيادة الروسية مجالا طبيعيا وحيويا لتمدد رؤوس الأموال الروسية.

الفرع الثالث: روسيا وحزام القمح الأوراسي بالمنطقة

تشير تقديرات دائرة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة الأمريكية إلى أن العقد المقبل من المرجح أن يشهد تحولا كبيرا في إنتاج القمح وتجارته على الصعيد العالمي، إذْ يُعتقد أنْ تأتي أكبر المكاسب في إنتاج القمح وصادراته من منطقة الاتحاد السوفيتي السابق، وتحديدا من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان، حيث تتضافر عوامل التغير في كفاءة الإنتاج وقوى السوق والتغيرات المناخية لصالح هذه الدول الثلاثة تحديدا. وتوقعت ذات الهيئة أنّ صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان سوف تزداد بنسبة 50٪ إلى أكثر من 50 مليون طن بحلول عام 2019[1]، مما يعني تجاوز إنتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا، ما سيؤدي إلى اختلال موازين القوى في سوق الغذاء العالمي، وتحول روسيا ودول المنطقة لتكون مصدر إمداد ضخم للغذاء في العالم، وخاصة لقارة آسيا التي يزداد فيها الطلب بشكل متصاعد.

بناءً على ما تقدم؛ تبرز الأهمية الجيو–اقتصادية لمنطقة الكومنولث على صعيد إقليمي ودولي، فحزام القمح الأوراسي سيتيح لروسيا من جهة تأمين أمنها الغذائي والتموقع بشكل فاعل فيما اسماه الباحث الفرنسي سيباستيان آبيس Sébastien Abis في كتابه "الجغرافية السياسية للقمح " la géopolitique du blé **بسوق الخوف**" ويعني به سوق الغذاء العالمي [2]. لقد اعتمدت روسيا الاتحادية في عام 2010م ولأول مرة وثيقة جديدة تعنى بعقيدة الأمن الغذائي Food Security doctrine حملت في ثناياها إدراكا عميقا من الكرملين بضرورة تحقيق الإكتفاء الذاتي self-sufficiency لروسيا بنسبة 95% وتطوير قدراتها الزراعية خاصة في مجال القمح، الذي يتيح لها من منظور استراتيجي ميزتين أساسيتين[3] هما:

[1] - "Food production and grain trade", July 2010, (accessed on: 15.03.2017),available at: https://bit.ly/3dtLOdr
[2] - Sébastien Abis, "Le blé : vital pour l'homme, central pour la sécurité mondiale", **Diploweb.com : la revue géopolitique**, 6 novembre 2016, (visité le : 06.04.2017), disponible à : https://bit.ly/33PAOTu
[3] - Stephen K. Wegren (et al.) ," The Russian Variant of Food Security", **Problems of Post-Communism**, Vol. 64, No. 1(2016), p.02.

أ- **تنويع صادراتها الخارجية:** فالقمح يعتبر موردا بديلا للنفط والغاز، وهو ما صرح به في مرات عديدة وزير الزراعة الروسي ألكساندر تكاشيف الذي اعتبر أن الحبوب بشكل عام والقمح تحديدا سوف يحلّ في نهاية المطاف محل النفط، باعتباره أكبر مصدر لإيرادات البلاد من التصدير خارج إطار المحروقات.

ب- القدرة على التأثير الاستراتيجي خارجيا: حيث تخطط روسيا لأنْ تكون القوة الغذائية الكبرى والمتحكمة في توازنات السوق العالمي، وهو ما يتيح لها بناء تحالفات قوية ومستدامة مع الدول التي تستورد هذه المادة الحيوية خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أنّها وعبر ما يسمى **بدبلوماسية الحبوب** يمكنها أنْ تؤثر في دول الجوار، وهو ما تجسد في الحظر الغذائي الكامل الذي فرضته على أوكرانيا في الأول من جانفي 2016م نتيجة اتفاق التعاون الاقتصادي الذي وقعته مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الحظر الذي فرضته على تركيا في نوفمبر عام 2015م لمدة شهر كامل على خلفية اسقاطها للطائرة الروسية على أراضيها [1].

الفرع الرابع: أهمية المنطقة بالنسبة لأمن الطاقة الروسي

يرتكز التصور الروسي لمفهوم أمنها الطاقوي وفقا لاستراتيجيتها الطاقوية حتى عام 2030م، والتي تمّ إقرارها في شهر نوفمبر من عام 2009م حول فكرة جوهرية مفادها ضرورة تأمين الظروف المناسبة التي تعترض إمداداتها الطاقوية من خلال مواجهة التهديدات المرتبطة بالعوامل الخارجية الجيوسياسية والاقتصادية المتحولة والأزمات الفجائية، فضلا عن وضع وحالة قطاع الطاقة في داخل روسيا. وقد حددت هذه الاستراتيجية في علاقتها بدول الكومنولث هدفين أساسين هما[2]:

- التأكيد على دور روسيا كمعبر حيوي للطاقة وعقدة لخطوط الإمدادات؛
- الهيمنة على سوق الطاقة في منطقة أوراسيا.

ضمن إطار تصور هذين الهدفين، تفرض منطقة الكومنولث بحكم موقعها الجغرافي في مجال الطاقة على صناع القرار الروس عددا من التحديات ذات طبيعية جيو- اقتصادية حساسة، والتي أصبحت تهدد مكانتها كقوة طاقوية أوراسية كبرى، يمكن ايجازها في[3]:

---

[1] - **Ibid**., pp. 11-12.

[2]- نيكولاي باكوموف،" استراتيجية مزدوجة: مصالح ومبادئ روسيا في إقامة نظام عالمي لأمن الطاقة"، **دورية اتجاهات الأحداث**، العدد 8 (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، مارس 2015)، ص. 68.

[3]- محفوظ رسول، الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، المجلد 5، العدد 9 (2017)، ص ص .114-115.

أ- **تحدي العبور الآمن لإمدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق العالمية:** تواجه روسيا الاتحادية في هذا الإطار تحديا حقيقيا في عرقلة إمداداتها من الطاقة نحو الأسواق العالمية، وخاصة نحو أوروبا التي تعتبر المستهلك الأكبر للغاز الروسي. إذْ تعبر الإمدادات الروسية إلى السوق الأوروبية بثلاثة دول تنتمي إلى منطقة الكومنولث هي: أوكرانيا بنسبة (39٪)، وبيلاروسيا (29٪) ومولدوفا. وبالرغم من توجه روسيا لتنويع خطوط إمداداتها وتحييد أنابيب النقل التقليدية، فإنّها لازالت رهينة للأزمات المتكررة مع جيرانها، وخاصة أوكرانيا التي أصبحت تشكل هاجسا متجددا لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا.

ب- **تحدي الحفاظ على موقعها كمعبر حيوي للإمدادات الطاقوية:** تعتبر روسيا الدولة المهيمنة في منطقة الكومنولث على خطوط تجارة الطاقة، فمعظم الإمدادات من دول حوض بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز تتصل بشكل مباشر بشبكات الإمداد الروسي إلى أوروبا التي تأسست إبان العهد السوفيتي، ولذلك تسعى روسيا بشكل حثيث لتعميق تبعية دول حوض قزوين لشبكة خطوط إمداداتها نحو أوروبا، بما يضمن لها دورا حيويا كمعبر و وسيط في علاقات الطاقة بين أوروبا وآسيا الوسطى، وكمصدر لإعادة إنتاج مختلف مشتقات الغاز والنفط الخام عبر مختلف مصافيها .

ج- **تحدي خطوط أنابيب الطاقة المنافسة في المنطقة:** تواجه روسيا تحديا متناميا في مجال المنافسة على خطوط الإمداد بالطاقة إقليميا ودوليا، فقد أدت الكشوفات الطاقوية الجديدة في حوض بحر قزوين إلى اجتذاب مشاريع قوى دولية وإقليمية طامحةٍ لكسر الهيمنة الروسية على سوق النفط والغاز في المنطقة خاصة من جانب الطرف الأوروبي، الذي يدفع باتجاه تنويع مصادر امداداته والحدّ من تبعيته للغاز الروسي. ولهذا فقد أضحت المنطقة مجالاً خصبا لتنافس مشاريع نقل الطاقة، وأصبحت روسيا أكثر من أي وقت مضى تواجه شبكة واسعة من خطوط الأنابيب المنافسة، التي ستقلص حتما من نفوذها الطاقوي بشكل متدرج، ومن أبرز تلك المشاريع أنبوب باكو- تبليسي- جيهان النفطي، مشروع ممر الغاز الجنوبي، أنبوب نقل الغاز التركماني - الصيني.

المطلب الثالث: أهمية المنطقة من المنظور العسكري والأمني الروسي

تمثل منطقة الكومنولث بالنسبة لروسيا حلقة مهمة في استراتيجية دفاعها وأمنها القومي، وقد أكدت في هذا الإطار معظم الوثائق المتعلقة بالعقيدة العسكرية، أو بمفهوم الأمن الوطني على حيوية هذه المنطقة بالنسبة إلى روسيا في تعزيز منعتها العسكرية وحماية أمنها من الانكشاف أمام القوى المنافسة ولاسيما حلف شمال الأطلسي. وتَتمثّلُ روسيا دورها العسكري والأمني بالمنطقة كحامٍ تاريخي لها Historical Protector وضامنٍ لاستقرارها وأمنها The Guarantor of Peace and Security. فضلا عن أنّ روسيا سعت ومنذ

استقلال تلك الجمهوريات لتكوين حزام أمني Security belt محيط بها عبر تحالفات عسكرية وأمنية ثنائية أو إقليمية، وبذلك سعت موسكو في علاقاتها مع جمهوريات الكومنولث التأسيس لما يشبه مذهب مونرو Monroe Doctrine* الأمريكي في سياستها الأمنية تجاه دول المنطقة، تأكيداً منها على حصرية نفوذها وأحقيتها في التدخل في شؤون دول المنطقة[1].

ويتلخص الإدراك الأمني الروسي للمنطقة باعتبارها مصدرا حيويا لعدد من التهديدات والأخطار المتنوعة والمتحولة، والتي عبّر عنها صانع القرار الروسي بشكل واضحٍ ضمن وثيقتين رسميتين أساسيين هما؛ وثيقة مفهوم الأمن القومي الصادر سنة 2000م، والتي تضمنت عددا من التهديدات على رأسها[2]:

– مخاطر إضعاف النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري الروسي في العالم؛ وخاصة في مناطق الجوار التي تعتبر المجال المباشر للمصالح الحيوية الروسية.

– تقوية التكتلات والتحالفات العسكرية والسياسية المضادة لروسيا، وخاصة توسع حلف شمال الأطلسي باتجاه دول أوروبا الشرقية؛ لا سيما أوكرانيا وجورجيا؛

– احتمال ظهور قواعد عسكرية أجنبية ووحدات كبيرة من القوات بالقرب من الحدود الروسية ؛

– إضعاف عمليات التكامل في رابطة الدول المستقلة؛

– اندلاع الصراعات وتصعيدها بالقرب من حدود الدولة للاتحاد الروسي والحدود الخارجية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ؛

– دعاوى الانفصال لأقاليم روسية ضد روسيا.

بينما؛ ركزت العقيدة العسكرية الأخيرة الصادرة في ديسمبر 2014م بشكل لافتٍ على المنطقة، حيث حددت القيادة السياسية والعسكرية الروسية من خلال هذه الوثيقة الرسمية ولأول مرة جملة من التهديدات الرئيسية للأمن الروسي والتي ترتبط بشكل مباشر بعدد من التحولات السياسية والعسكرية الراهنة التي مست عددا من جمهوريات الكومنولث وأدت إلى تغير الوقائع الجيوسياسية المحيطة بروسيا. فوفقا للمبادئ التوجيهية لهذه العقيدة، أُعتبر توسع حلف الناتو شرقاً تجاه أوكرانيا وجورجيا كأحد أبرز المخاطر العسكرية التي تهدد الأمن القومي الروسي. فضلا عن محاولة بعض الدول نشر قوات ووحدات عسكرية على أراضي

(*)- إعلان أطلقه الرئيس الأميركي جيمس مونرو سنة 1823م، نصّ على ضرورة عدم مدّ الدول الأوروبية نفوذها الاستعماري نحو أمريكا، في مقابل التزام الولايات المتحدة من جانبها بعدم التدخل في المشكلات أو العلاقات الأوروبية، وهو ما يعني ضمنا الاعتراف للولايات المتحدة بحصرية نفوذها على الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

[1] - Mette Skak, "Russia's New "Monroe Doctrine", in: Roger E. Kanet (ed.), **Russian Foreign Policy in the 21st Century** (London: Palgrave Macmillan, 2011) p.139.

[2]- محفوظ رسول، **الأمن القومي الروسي بين الفرص والقيود، مرجع سابق**، ص. 69.

الدول المجاورة لروسيا وحلفائها، وكذلك في المياه الإقليمية المتاخمة بهدف ممارسة الضغط السياسي والعسكري على الاتحاد الروسي[1].

وسلطت هذه الوثيقة أيضا الضوء على تغيير الأنظمة الحاكمة في دول المنطقة، وصنفته كأحد التهديدات العسكرية الجديدة للأمن الروسي، إذْ أشارت إلى زعزعة استقرار الوضع القائم في الدول والمناطق المجاورة بوصفه تقويضا للاستقرار العالمي والإقليمي، كما اعتبرت أنّ إقامة أنظمة معادية تهدد سياساتها مصالح روسيا في الدول المجاورة عبر الإطاحة بالحكومات الشرعية المنتخبة مخاطر عسكرية خارجية. وبناءً على تصورها للتهديدات العسكرية والأمنية السابقة الذكر، حددت ذات الوثيقة جملة من الأهداف السياسية والعسكرية للقوات المسلحة الروسية على رأسها[2]:

–الدفاع عن أمن روسيا الاتحادية وسيادتها وحماية حدودها؛

– حماية النظام السياسي والدستوري للبلاد؛

– مواجهة النزعات القومية الانفصالية داخل البلاد؛

– حماية الأقليات الروسية في دول الاتحاد السوفيتي السابق؛

– الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة كومنولث الدول المستقلة.

وتماشيا مع ما سبق ذكره؛ فإنّ الأهداف العسكرية والأمنية الروسية المرتبطة بمنطقة الكومنولث يمكن حصرها في ثلاثة مسائل أساسية، وذلك على النحو التالي:

– ضمان تواجد عسكري مباشر لروسيا بدول المنطقة من خلال القواعد العسكرية Military Bases ؛

– الحفاظ على سلاسل الإنتاج الحربي مع بعض دول المنطقة، فقد كانت الصناعة العسكرية السوفيتية في الماضي تتشكل أساسا من سلاسل إنتاج تمتد ما بين جمهوريتين أو أكثر. ولذلك ظلت روسيا الاتحادية معتمدة على عدد من الصناعات ومكاتب التصميم، ومعاهد البحوث الموجودة في دول الكومنولث[3]. حيث تعتبر صناعة الدفاع الأوكرانية والبيلاروسية أجزاء مهمة من المجمع العسكري الصناعي السابق للاتحاد

[1] - Dmitry Gorenburg, "Russia's Strategic Calculus: Threat Perceptions and Military Doctrine", **Policy Memo**, No. 448 (Ponars Eurasia, November 2016), p.02.

[2]- وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية: زمن فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2016) ص.157.

[3] - Ksenia Gonchar, "Russia's Defense Industry at the Turn of the Century", **BICC Brief**, No. 17(Bonn: International Center for Conversion, November 2000), p.12.

السوفيتي، فقد ورث هاتين الدولتين قدرات فنية وتقنية عالية، وأجزاء مهمة من بنية الصناعة العسكرية السوفيتية السابقة[1].

عموماً؛ تحتل أوكرانيا صدارة دول الخارج القريب أهمية وحيوية من الناحية العسكرية بالنسبة لروسيا الإتحادية، ففي مجال تصنيع الأسلحة القتالية والدفاعية ترتبط موسكو بشكل مباشر بما تُصنّعه مصانع الأسلحة في أوكرانيا. فروسيا لا تصنع محليا كل أسلحتها، بل تشترك مع أوكرانيا في تصنيع كثير من أنواع الأسلحة القتالية والدفاعية، فهنالك 550 مؤسسة صناعية أوكرانية ترتبط بشكل مباشر مع المجمع الصناعي العسكري الروسي، بحيث تصنع أجزاء من الدبابات القتالية الروسية T-80 في مصنع " Malychev " في مدينة " Kharko "، وكذا صواريخ جو جو R-27 .وتشترك هذه المؤسسات الأوكرانية في تصنيع الغواصات النووية الروسية، بالإضافة إلى أجزاء مهمة من الصواريخ الإستراتيجية النووية "ICBM "و "SLBM "التي تجهز قوات الردع النووي العسكري الروسي، والتي يشرف على تصنيعها مكتب الدراسات الهندسية الأوكراني الشهير " OKB Yangel " في مصنعه " Npo Youjmach "[2].

وفي عام 2005م، أكد وزير الصناعة والطاقة الروسي وجود ما يربو عن 2000 شركة روسية – أوكرانية تعمل في مجال التصنيع الحربي، وهو الرقم الذي يعكس القيمة والأهمية العسكرية التي تلعبها أوكرانيا في مجال الصناعات العسكرية الروسية، بفعل عوامل الارتباط التاريخي في هذا المجال والإمكانات البشرية التي تحتويها أوكرانيا من يد عاملة ذات خبرة وقيمة علمية هامة في مجال التصنيع العسكري.

– استدامة تبعية أسواق دول المنطقة للسلاح الروسي: تبرز أهمية دول المنطقة من منظور عسكري روسي في كونها لازالت تشكل إحدى أهم الأسواق التقليدية للسلاح والعتاد الروسي، فمعظم جيوشها لازالت تعيش حالة من التبعية بدرجات متفاوتة لإمدادات السلاح الروسي. وباستثناء أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان التي تمتلك قدرات في مجال التصنيع العسكري ورثتها عن الحقبة السوفيتية، فإنّ غالبية الدول الأخرى تعتمد على واردات السلاح الروسي بشكر كبير. وهو واقع الحال الذي عملت روسيا على تعميقه واستدامته، بما يستجيب لمصالحها العسكرية في المنطقة، ويعزز مكانتها في سوق السلاح كثاني أكبر مورد للأسلحة والعتاد العسكري في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] - Hrihoriy Perepelitsa, "Military-Industrial Cooperation between Ukraine, Belarus, and Russia: Possibilities, Priorities, Prospects", in: Robert Legvold and Celeste A. Wallander (eds.), **Swords and Sustenance: The Economics of Security in Belarus and Ukraine** (Massachusetts: The MIT Press, 2004), p.132.

[2] - Mélanie Badri, **L'Ukraine : entre L'union Européenne et La Russie**, mémoire de master non publiée en sciences politiques, Institut d'Etudes Politiques de Lyon (Université Lyon 2, Septembre 2007), p.55.

عمليا؛ ساعدت عدد من الظروف والمعطيات روسيا الاتحادية في ديمومة موقعها المتصدر كأكبر مورد للأسلحة والعتاد بدول المنطقة، فغالبية الجمهوريات لازالت تتبع المذهب السوفيتي في مجال التسلح، حيث ورثت بالأساس تجهيزات سوفيتية لم تكن قادرة على تحديثها خاصة في مرحلة التسعينات، بسبب نقص الموارد المالية ما جعلها رهينة لواردات الأسلحة من روسيا، التي لم تتوانى عن تقديم قروض ومساعدات لإعادة تحديث أسلحة وتجهيزات جيوس تلك الدول. فضلا عن أنّ جيوش دول المنطقة لم تختبر التعامل مع معدات أو أسلحة أو أساليب تدريبية غير روسية.

وتعتبر روسيا المورد الأول للأسلحة والمعدات العسكرية لكل من كازاخستان وأذربيجان، إذْ بلغت نسبة واردات الدولتين من السلاح الروسي ما بين سنتي 2012-2016 تواليا ما نسبته: 76%، 69% فيما احتلت روسيا المرتبة الثالثة بالنسبة لتركمنستان بنسبة 20% [1]. وبلغت قيمة صادرات السلاح الروسي لأرمينيا سنة 2017 م بحسب صحيفة إزفيتزيا الروسية 200 مليون دولار في مقابل 4 مليار دولار لأذربيجان، بينما تعتمد طاجيكستان على المساعدات والهبات العسكرية المباشرة لروسيا في إعادة تحديث جيشها[2].

المطلب الرابع: منطقة الكومنولث والمجال الحضاري الروسي

يعتقد الباحث الألماني هيرفريد مونكلر Herfried Munkler أستاذ العلوم السياسية في جامعة هومبولدت في برلين، صاحب كتاب " **الإمبراطوريات: منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية**" أنّ محددات قيام أي كيان إمبراطوري تقتضي ابتداءً توفر عنصرين أساسين هما: القوة الاقتصادية والعسكرية، ثم قوة عقائدية وسياسية لترسيخ وجود هذا المركز وبقائه لفترة من الزمن[3]. وتتميز الإمبراطوريات عادة بالمساحة الجغرافية الواسعة، والتركيز الهائل للقوة بالمركز، والتنوع الإثني، كما أنّ أفولها المادي والسياسي بشكل عام، وفقدانها السيطرة على الأقاليم والمناطق التي كانت تحت حكمها، لا يعني بالضرورة تفسخ الروابط الدينية واللغوية وحتى العرقية التي كانت تربط المركز بالأطراف، فالعناصر غير المادية لحضارة أية إمبراطورية تتسم بديمومتها ورسوخها الزمني في مخيال ووعي المجتمعات والشعوب.

وعليه؛ تحتفظ المراكز الإمبراطورية عادة بامتدادات ثقافية ولغوية وحتى عرقية داخل الأراضي والدول التي كانت تهيمن عليها لا تنقطع بتفكك البناء السياسي والإداري لتلك الإمبراطورية، لتشكل بعد ذلك مدخلا

[1] -Aude Fleurant (et al.), **Trends in International arms Transfers, 2016**, SIPRI Fact Sheet (Stockholm International Peace Research Institute, February 2017), p.06.

[2] - "Russian Arms Sales to Armenia Won't end Disparity with Baku", **Armenian National Committee of America**, August 16, 2016, (accessed on: 07.04.2017),available at: https://bit.ly/2QMc6xR

[3] - Herfried Munkler, **Empires: The Logic of World Domination from Ancient Rome to the United states**, Translated by: Patrick Camiller (London: Polity Press, 2007), p.47.

أساسيا من مداخل التأثير في الدول عبر ما يسمى في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بعناصر القوة الناعمة.

تأسيساً على ما سبق؛ فإنّ روسيا الاتحادية التي شكلت منذ سنة 1866م ثاني أكبر إمبراطورية بأراضٍ متصلة عبر التاريخ، حيث صاحب امتدادها الواسع في الجغرافيا انتشارا موازيا لعناصر حضارتها من دين وثقافة ولغة وفلكلور في عدد من الدول والأقاليم التي كانت تسيطر عليها، لازالت تمتلك إلى حدّ اليوم رصيدا من الروابط الدينية والعرقية والثقافية التي تجمعها بكثير من دول منطقة الكومنولث، التي باتت تشكل عمقا تاريخيا وحضاريا حيويا لروسيا الاتحادية بعد نهاية الحرب الباردة.

الفرع الأول: الامتدادات الدينية لروسيا الاتحادية بدول الكومنولث

في الوقت الذي تضاعف فيه عدد السكان المسيحيين من غير الأرثوذكس في العالم أربع مرات تقريبا منذ عام 1910م، تزايد عدد السكان الأرثوذكس لذات الفترة بنسبة الضعف من 124 مليون إلى 260 مليون نسمة. ومع تحول المركز الجغرافي للسكان المسيحيين عمومًا منذ عام 1910م من قاعدته الأوروبية منذ قرون ماضية إلى دول نامية في نصف الكرة الجنوبي، لا يزال معظم المسيحيين الأرثوذكس– حوالي 200 مليون منهم أي ما نسبته 76٪– يعيشون في وسط وشرق أوروبا بما في ذلك اليونان ومنطقة البلقان[1].

في واقع الأمر؛ يعيش ما يقرب من أربعة من أصل عشرة من المسيحيين الأرثوذكس في العالم في بلد واحد هو روسيا. وخلال الحقبة السوفيتية انتقل ملايين المسيحيين الأرثوذكس الروس إلى أجزاء مختلفة من الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك كازاخستان وأوكرانيا ودول البلطيق، حيث لا زال العديد منهم يعيشون في تلك الدول إلى حدّ اليوم . وتظهر تقديرات تقرير مركز بيو للدراسات حول المسيحية الأرثوذكسية في العالم لسنة 2010 تركزا واضحا للأرثوذكسية في دول منطقة الكومنولث، إذْ بلغ عددهم الإجمالي بالمنطقة ما يقارب 157 مليون نسمة وهو ما يساوي ثلثي العدد الإجمالي للمسيحين الأرثوذكس حول العالم[2]. وهو ما يوضحه الجدول التالي لتوزع الأرثوذكسية بين مختلف دول الكومنولث سنة 2010م.

[1] - Tracy Miller (ed.), **Global Christianity: A Report on the Size and Distribution of the World's Christian Population** (The Pew-Templeton Global Religious Futures project, Pew Research Center, December 2011) , p.33.
[2] - **Ibid**., pp.71-77.

الجدول رقم 06: أعداد المسيحيين الأرثوذكس بدول منطقة الكومنولث

الدولة	العدد
أرمينيا	2 680 000
أذربيجان	260 000
كازاخستان	3 430 000
قرغيزستان	540 000
طاجيكستان	80 000
تركمنستان	270 000
أوزبكستان	470 000
روسيا	101 450 000
أوكرانيا	34 850 000
بيلاروسيا	5 900 000
مولدوفا	3 410 000
جورجيا	3 820 000
المجموع	**157 160 000**

المصدر:.Tracy Miller(ed.), **Op. cit**, pp. 71-73

يُظهر الجدول أعلاه، أنّ دول الكومنولث تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين ؛ مجموعة أولى ذات غالبية مسيحية أرثوذكسية، حيث يوجد بروسيا لوحدها على ما يفوق 100 مليون نسمة تليها أوكرانيا، ثم بيلاروسيا، جورجيا وأخيرا أرمينيا. بينما تشتمل المجموعة الثانية على أقليات أرثوذكسية ارتبط وجودها أساسا بالأقلية الروسية المتوزعة بين مختلف تلك الدول. إنّ ما يمكن ملاحظته بشكل جلي من خلال هذا الجدول هو تركز الكتلة الأكبر من المسيحين الأرثوذكس بروسيا، ما جعلها تمثل مركز الثقل البشري للعالم الأرثوذكسي The Center Of Orthodox World ومنحها امتدادات دينية وروحية في مختلف دول المنطقة.

وبعد ما يقرب من ربع قرن منذ نهاية الحقبة السوفيتية، لازالت روسيا الاتحادية تحتفظ بنفوذ ديني كبير في أرجاء كثيرة من أوروبا الوسطى والشرقية. حيث يُنظر إليها في تلك الدول على نطاق واسع باعتبارها ثقلاً موازناً counterweight للتأثيرات الغربية وحامٍ للسكان الأرثوذكس في العالم A global protector of Orthodox . ووفقا لمسح مركز بيو للأبحاث الجديد الذي قام به في 18 دولة في وسط وشرق أوروبا، فإنّ

غالبية السكان في جميع البلدان الأرثوذكسية ترى في وجود دولة روسية قوية أمرا ضروريا لموازنة نفوذ الغرب، وأنّ على روسيا التزامًا بحماية المسيحيين الأرثوذكس والروس خارج حدودها [1].(أنظر الجدول التالي)

الجدول رقم 07: كيف ينظر سكان البلدان ذات الأغلبية الأرثوذكسية بمنطقة الكومنولث لروسيا الاتحادية

الدولة	أسئلة الاستطلاع (هل توافق أو ترفض المقولات التالية)		
	على روسيا التزام بضرورة حماية أقلياتها في الخارج	روسيا قوية من أجل موازنة الغرب	على روسيا التزام بضرورة حماية الأرثوذكس خارج حدودها
أرمينيـــا	%84	%85	% 72
بيلاروسيا	% 62	% 75	% 62
مولدوفـــا	% 70	% 61	% 63
جورجيـــا	% 62	% 52	% 62
أوكرانيـا	% 38	% 22	% 38
المتوسط	**% 63.2**	**% 59**	**% 59.4**

المصدر:

Jeff Diamant, "Orthodox Christians in Central and Eastern Europe favor strong role for Russia in geopolitics, religion", **Pew Research Center**, May 11, 2017, (accessed on: 05.04.2017), available at: https://pewrsr.ch/2QRSHMg

ويتجلى من خلال الجدول السابق، أنّ هنالك دعما قويا لفكرة "روسيا قوية" "A Strong Russia" في معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بما في ذلك الدول التي تنتمي للكومنولث ذات الغالبية الأرثوذكسية. كما أنّ هنالك دعماً عاما قوياً لتكون ثقلاً موازناً ضد "تأثير الغرب". ويتجلى هذا الشعور بشكل أكثر وضوحا بين المسيحيين الأرثوذكس الذين يشتركون في الانتماء الديني مع معظم الروس، وبين فئات المجتمعات التي تعتقد أنّ قيم بلدانهم تتعارض مع القيم الغربية. بينما يظهر هذا الموقف أقل شيوعًا في الدول التي لديها علاقات متوترة مع موسكو، في كل من أوكرانيا وجورجيا اللتان شهدتا نزاعات مسلحة مؤخرًا مع روسيا الاتحادية، وبالتالي فهما تشكلان استثناءين للنمط الواسع الانتشار من المشاعر الموالية لروسيا الموجودة في الدول الأخرى ذات الغالبية الأرثوذكسية.

[1] - Jeff Diamant, **Op.Cit**.

الفرع الثاني: الحضور اللغوي الروسي بالمنطقة

تعتبر اللغة الروسية اللغة المهيمنة "Lingua Franca" في منطقة الكومنولث، فبالرغم من تراجعها النسبي منذ بداية التسعينات بسبب السياساتِ اللغوية الوطنية التي انتهجتها بعض جمهوريات الكومنولث، لازالت هذه اللغة تعتبر الأوسع انتشاراً و تداولاً على الصعيدين الرسمي والشعبي في جمهوريات الفضاء السوفيتي السابق. وهو الأمر الذي يعزى أساساً إلى تجذرها في الواقع الثقافي والاجتماعي، وحتى الاقتصادي لمختلف تلك الجمهوريات. فقد تكرّس هذا التجذر على مرّ التاريخ عبر سياسة "الروسنة" "Russification " التي وضعها بطرس الأكبر منذ العهد القيصري، حيث عمدت روسيا جينها وبعد غزوها لمختلف المناطق والأقاليم على استيعاب تلك المجتمعات ثقافياً واجتماعياً تفادياً لانفصالها مجددا عن سلطة المركز في موسكو، حيث شكلت اللغة الروسية في ذلك الأداة الأبرز لهذه السياسة.

لقد كرّست هذه السياسة لاحقا ومع تفكك الاتحاد السوفيتي لظاهرة اتساع العالم الروسي" L'œcoumène Russe " وهي الظاهرة التي تولدت نتيجة هجرة أعدادٍ كبيرةٍ من الروس ومن الناطقين باللغة الروسية عبر كامل أرجاء القارة الأوروبية، وتحديدا في دول الفضاء السوفيتي سابقا[1].

إنّ هذا الواقع يجعل من هاته اللغة وسيلة التواصل والاتصال الأبرز في دول الفضاء السوفيتي السابق، وهو ما أكّده الدبلوماسي الأرميني الأسبق أرمين سمابتيان"Armen Smabtyan "حينما ألحّ على ضرورة أنْ تدرك دول الكومنولث أهمية اللغة الروسية باعتبارها أداةً ذات أهمية قصوى في التنمية الوطنية، و وسيلة طبيعية للاتصال والتواصل بين مختلف شعوب وأقليات المنطقة [2].

لقد أضحت منطقة الكومنولث تشكل في واقع الأمر جزءًا حيويا من المجال الحضاري لروسيا الاتحادية لاعتبارات عديدة ومتنوعة رشّحت روسيا لتكون مركزا حضاريا جاذبا لدول المنطقة وشعوبها، فبالرغم من الانفصال السياسي الذي تكرس بفعل تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا أنّ المنطقة لازالت تشكل في وعي النخب الروسية امتدادا وعمقا حضاريا وتاريخيا مهما لروسيا في عالم ما بعد الحرب الباردة.

[1] - David Teurtie, **Les Enjeux De Souveraineté Entre La Russie Et Son Etranger Proche**, thèse de doctorat non publiée en Géographie physique, humaine, économique et régionale (Université De Caen/Basse-Normandie, Décembre 2007), p.343.

[2] - Sofia Bogdanova, Effectiveness of Russian soft power towards the members of the Commonwealth of Independent States, **Working Paper**(University of Glasgow) , p.9.available at: https://bit.ly/3atvl7i

المبحث الثالث: نماذج التوسع التاريخي لروسيا تجاه دول الكومنولث

يستعرض هذا المبحث جوانباً من تاريخ العلاقات الروسية مع مختلف دول الكومنولث، من خلال الوقوف عند أهم تطورات الهيمنة الروسية على دول المنطقة عبر أنماط التوسع التاريخي التي قدمها الأستاذ ديمتري ترنين " Demitri Trinin " في كتابه " نهاية أوراسيا: روسيا على الحدود بين الجغرافيا السياسية والعولمة" وأطلق عليها تسمية النماذج التوسعية "Models of Expansion". ويفترض الأستاذ ترنين أنّ تاريخ التوسع الروسي منذ عهد إمارة كيفن روس " kievan rus " التي شكلت نواة الدولة الروسية الأولى مرّ بمراحل عديدة، حيث تمكنت روسيا وعبر مختلف تلك النماذج التي تبنتها في فترات تاريخية متعاقبة من دمج عديد الأقاليم ومراكمة الأراضي، حتى أضحت واحدة من أبرز الإمبراطوريات في الرقعة الأوراسية الكبرى.

ويرجع مناط توسع روسيا خارجيا على مرّ تاريخها إلى عاملين أساسين هما؛ الجغرافيا والثقافة الروسية اللذين أصبحا بمثابة المحرك الحيوي لاستراتيجية التوسع الخارجي خاصة تجاه المناطق والأقاليم المجاورة من شرق أوروبا مرورا بالقوقاز إلى غاية آسيا الوسطى، وهي المنطقة التي تتطابق حدودها مع الحيز الجغرافي لنطاق الدراسة.

وإنْ كنا قد أسهبنا بالتفصيل في هاذين العاملين في الفصل الأول للدراسة، فإنّ هذا المبحث سيستعرض مختلف تطبيقات هاذين العاملين اللذين جعلا روسيا تشعر وبشكل متسمر بالحاجة للتمدد الجغرافي، والبحث عن النفوذ في كل الاتجاهات من أجل تأمين مصالحها الاستراتيجية.

إنّ الغاية البحثية من استعراض هذه النماذج ليست مجرد السرد التاريخي لمختلف مسارات التوسع الروسي تجاه دول منطقة الكومنولث، بقدر ماهي محاولة لاستكشاف وفهم طريقة تفكير العقل الاستراتيجي الروسي وكيفية تعاطيه تاريخيا مع جملة الظروف والتحولات الجيبوليتكية التي مرّت بها الدولة الروسية منذ نشأتها، وذلك بغرض فهم مدى قدرتها راهنا على التكيف مع الوقائع الدولية الجديدة التي تتسم بتزايد وتيرة الاعتماد المتبادل والعولمة الاقتصادية في تعاطيها مع دول الكومنولث، عبر نمط جديد من التفاعل يرتكز على مفاهيم وأفكار التعاون والتكامل الاقتصادي.

إنّ النماذج التوسعية التي قدمها الأستاذ ترينين، هي في حقيقة الأمر استجابات جيبولتيكية لروسيا في فترات تاريخية متباينة تعكس حيوية حاجتها الدائمة للتوسع الخارجي واكتساب النفوذ في المنطقة المحيطة والمجاورة لها. وقد قدم الأستاذ ترنين خمسة نماذج توسعية على النحو التالي:

- **نموذج تجميع الأراضي The Collecting of Lands Model**
- **نموذج نقل الحدود (الاستعمار) The Moving of Borders (Colonization) Model**

- **نموذج الحدود الاستراتيجية The Strategic Borders Model**
- **النموذج الإسترجاعي The Restoration Model**
- **النموذج الثوري: عالم من دون حدود Le Monde Sans Frontières: a Revolutionary**

وقد تمّ التركيز على تلك النماذج المتعلقة بالتوسع الروسي تجاه دول وشعوب منطقة الكومنولث دون غيرها، تماشيا مع الغاية البحثية لهذه الدراسة.

المطلب الأول: نموذج تجميع الأراضي

طُبّق هذا النموذج القديم تقليديا على المناطق السلافية الروسية والشرقية، وتجسدت تطبيقاته في حقب زمنية متفاوتة، حيث كانت روسيا مدفوعة بحاجتها الماسة لمراكمة الأراضي من أجل تعزيز الحيز الجغرافي الحيوي لها. وقد مرّت استراتيجية التوسع الروسي بناءً على هذا النموذج بثلاثة مراحل تاريخية متمايزة فيما بينها على النحو التالي :

- **المرحلة الأولى: ما بين القرنين 14م و16م؛**
- **المرحلة الثانية: ما بين القرنين 17 و18م؛**
- **المرحلة الثالثة: ما بين 1930م و1940م.**

قبل الخوض في شرح تفاصيل وتوظيفات هذا النموذج التوسعي، تجدر الإشارة إلى حقيقة مهمة مفادها أنّ نواة الدولة الروسية الأولى تعود بالأساس إلى إمارة كيفن روس "kievan rus " التي تأسست حوالي سنة 860 م، والتي حكمت من قبل سلالة أمراء روريك "The Rurik dynasty " [1].

وقد حاولت هذه الإمارة التوسع في عدة اتجاهات خاصة تجاه منطقة البلقان لكن مختلف حملاتها صُدت بشكل متكرر من قبل الإمبراطورية البيزنطية والشعوب التركية في السهوب. وفي عام 988م أصبحت المسيحية الأرثوذكسية دين الدولة بعد اعتناق فلاديمير الأكبر "Vladimir the Great" لها. ومع مطلع القرن 12م تعرضت هذه الإمارة إلى التفكك إلى دويلات صغيرة توزعت عبر كامل المنطقة التي تقطنها القبائل السلافية، حيث انبثقت منها عدة مدن بما في ذلك موسكو، التي كانت جزءاً من إمارة فلاديمير سوزدال " Vladimir-Souzdal "[2].

وبدأ بعد ذلك أمراء موسكو بضم الدويلات المجاورة واحدة تلو الأخرى، وفي عام 1462م صعد إيفان الثالث " Ivan III " عرش مسكوفي وحررها من قبضة المغول، وضم معظم الدوليات التي تجاورها بما في

[1] - Simon Franklin and Jonathan Shepard, **the Emergence of Rus 750-1200**(New York: Longman Publishing, 1996), p.50.

[2] - Nicolas V.Riasanovsky, **Histoire de la Russie : Des origines à nos jours,** Traduit par : André Berelowitch (Paris : Robert Laffont, 2014), p .1016.

ذلك جمهورية نوفغورود Novgorod Republic القوية، ودوقية تفير الكبرى Grand Duchy of Tver وألحق بعد ذلك ابنه فلاديمير الرهيب " Ivan The Terrible " جمهورية بسكوف Pskov، فضلا عن إمارتي ريازان Principality of Ryazan وسمولينسك Smolensk [1].

تعتبر المرحلة الأولى مرحلة تشكيل الدولة الروسية الكبرى، ففي غضون 200 سنة من أوائل القرن 14م إلى غضون القرن 16م استطاع أمراء موسكو، وخاصة الأمير إيفان الرهيب بعد تتوجيه في سنة 1547م بلقب القيصر استكمال سياسات جده إيفان الكبير، حيث واصل بنجاح دفع التتار واستولى على قازان وأستراخان على نهر الفولغا، وبذلك تمددت الحدود الروسية لبحر قزوين. غير أنّها لم تشمل في هذه الفترة أية مناطق أو أقاليم خارج الحدود الحالية للدولة الروسية، بل تركزت أساسا في إطار تعزيز الحيز الجغرافي الداخلي حول إمارة موسكو[2]. ويرتكز نموذج تجميع الأراضي " The Collecting of Lands Model" على عمليات الشراء التي كان يقوم بها الأمراء في بدايات تشكل روسيا– الموسكوفية أو ضمها عبر الغزو العسكري، ونتيجة لذلك؛ فقد تمّ توحيد كامل شمال شرق روسيا، التي كانت متجزأة عن العاصمة موسكو، وهو ما خلق هوية جديدة وساهم في توطيد أركان الدولة الروسية، فكانت بذلك هذه المرحلة الأولى جزءًا أساسيا من عملية بناء نظام ملكية مركزي، كان شائعا في العديد من البلدان الأخرى في أوروبا[3]. (أنظر الخريطة التالية للمكاسب المحققة وفق هذا النموذج).

الخريطة رقم 03: المكاسب المحققة في المرحلة الأولى من تطبيق نموذج تجميع الأراضي

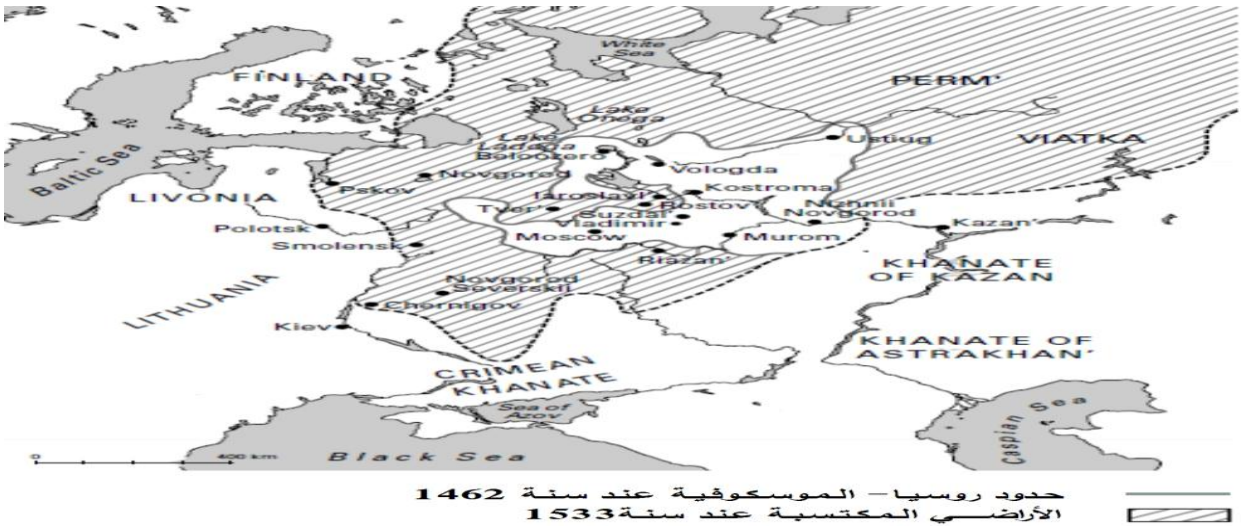

المصدر: Maureen Perrie, **Op. Cit**, p.214.

[1] - Maureen Perrie (ed.), **The Cambridge History of Russia: From Early Rus' to 1689**(UK: Cambridge University Press, 2006), p.213.

[2] - Dmitri Trenin, **The End of EURASIA: Russia on the Border between Geopolitics and Globalization** (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2001), p.47.

[3] - Viacheslav Shaposhnik, "Ivan the Terrible : The First Russian Tsar", **Russian Studies in History**, vol. 53, No. 1 (Summer 2014), p .75.

لقد تحقق في هذه المرحلة توطيد أركان الدولة الروسية، وتعزيز سلطة المركز في موسكو، و وصول روسيا إلى شمال منطقة بحر قزوين، ولكنّ هذه المكاسب المحققة في تلك الفترة لم تخرج عن دائرة الحدود الحالية لروسيا الاتحادية، فمعظم الأقاليم والأراضي التي جُمعت لازالت تشكل جزءًا من الحيز الجغرافي الحالي لروسيا.

أمّا المرحلة الثانية في تطبيق هذا النموذج التوسعي فقد امتدت ما بين القرنين 17م و18م، واتجه الجهد فيها نحو إعادة تجميع الأراضي الغربية والجنوبية الغربية من إمارة كييفن روس القديمة، التي اعتبرها القياصرة الروس إرثا شرعيا يستوجب استعادته، من خلال العديد من الحروب التي خاضها القياصرة مع بولندا في القرن 17م.

إنّ اللافت للنظر في هذا الإطار، أنّ عمليات الاستيلاء على الأراضي الجديدة لم يعتبرها الروس توسعا على حساب الدويلات والإمارات المجاورة، بل استعادةً للممتلكات الشرعية لروسيا الموسكوفية، حيث تمّ تصوير تلك الحملات على أنّها أعمال تحرير لأوكرانيا وبيلاروسيا من الحكم الكاثوليكي البولندي. وقد تحقق لروسيا في هذه المرحلة ضم أوكرانيا بعد توحيدها على خلفية معاهدة بيرسلاف " Peirslav " عام 1654م، حيث تحالفت روسيا مع القوزاق الأوكرانيون بقيادة خملنتسكي في وجه الكومنولث البولندي– الليتواني، كما تمّ إلحاق بيلاروسيا بشكل كامل، لتتعزز بذلك الواجهة الغربية لروسيا القيصرية في مواجهة الممالك القوية في كل من بولندا وليتوانيا وغيرها[1]. (أنظر الخريطة التالية).

الخريطة رقم 04: المكاسب المحققة في المرحلة الثانية من تطبيق نموذج تجميع الأراضي

المصدر: https://bit.ly/2JlM3td

[1] - Maureen Perrie**, Op. Cit**, p.500.

وامتدّت تطبيقات هذا النموذج أيضا بحسب الأستاذ ترنين إلى الفترة الممتدة من 1930م و1940م وكان من أهم مخرجاتها في تلك الفترة، الدمج الكامل لكل من بيلاروسيا وأوكرانيا داخل حدود الاتحاد السوفيتي، حيث نجح ستالين في استرجاع كافة الأراضي الأوكرانية من بولندا على خلفية الاتفاق السري الذي وقعه مع ألمانيا الهتلرية عام 1939م، ونتج عنه تمدد الحدود السوفيتية إلى غاية ما يعرف بالخط الإثني كورزن* "The Curzon Line" الذي يقسم بولندا اثنيا إلى قسمين؛ قسم شرقي ذو غالبية سلافية، وقسم غربي ذو غالبية بولندية [1] .

ومن المثير للاهتمام في تطبيقات هذا النموذج أيضا، أنّه كان مقصورا بشكل أساسي على المناطق والأقاليم المأهولة بالشعوب السلافية الشرقية، حيث ظلت السلافية " Pan-Slavism " أداة لسياسة الإمبراطورية الروسية التي ما فتأت تبحث عن مجالات نفوذ خارجي. ويعتقد الأستاذ ترنين بأنّ هذا النموذج القديم من بناء الدولة الروسية لم يفقد جاذبيته إلى حدّ الآن، فلازالت بعض التيارات التقليدية والقومية في روسيا التي أدركت استحالة استعادة كامل أراضي الاتحاد السوفياتي بعد الحرب الباردة تأمل بأنّ عملية إعادة "تجميع الأراضي الروسية" لا يزال أمرا ممكنا. ففي وقت مبكر من عام 1990م نشر الكاتب والمفكر الروسي الحائز على جائزة نوبل للأدب ألكسندر سولجنيتسين Alexander Solzhenitsyn خطة لإنشاء "اتحاد روسي" يضم روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا والمقاطعات المأهولة بالسكان في شمال كازاخستان[2]. كما لازال التيار الأوراسي بشكل عام ينادي بمثل هذه الأفكار، خاصة بعد ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014م، وهو الحدث الجيوسياسي الذي أعاد للأذهان التطبيقات التاريخية لنموذج تجميع الأراضي منذ بدايات تأسيس روسيا في القرن 14م.

المطلب الثاني: نموذج الحدود الاستراتيجية

قبل التطرق إلى أهم تفاصيل وتطبيقات هذا النموذج التوسعي، تجدر الإشارة إلى أنّ روسيا وخلال الفترة الممتدة من القرن 16م إلى 19م قد اتجهت نحو تطبيق نموج نقل الحدود " The Moving of Borders" أو النموذج الاستعماري الذي يرتكز على تعمير المناطق غير المأهولة بالسكان خاصة في الشرق والشمال

(*)-أخذ هذا الحد الإثني الفاصل ما بين الجمهورية البولندية الثانية وروسيا البلشفية، تسميته من وزير الخارجية البريطاني جورج ناثانيال كرزون الذي اقترح اقامة هذا الحدّ في إعلان المجلس الأعلى للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في 8 ديسمبر 1919. وذلك على خلفية الحرب العالمية الأولى واندلاع الحرب الأهلية الروسية، حيث اعترض البلدان على حدودهما، ما أدى إلى تفجر النزاع بينهما.

[1]- Piotr Eberhardt, "The Curzon Line as the Eastern Boundary of Poland: The Origins and the Political background", **Geographia Polonica**, Vol. 85, No. 1(2012), p.12.

[2] - Dmitri Trenin, **Op.Cit**, p.51.

السيبيري، وقد استطاعت في ذات الفترة ضم شرق جورجيا في عام 1800م، وبحلول عام 1806م توسعت بهذا الرأس الجورجي من البحر الأسود إلى بحر قزوين .

لقد كانت الإمبراطورية الروسية إبّان الحكمين القيصري والسوفيتي، كما وصفها رئيس الوزراء الروسي آنذاك سيرجي وايت Sergei Witte في جوهرها إمبراطورية عسكرية. وبالتالي فإنّ نموذج الحدود الاستراتيجية "Strategic Borders Model" بمعناه الواسع، يعتبر مفهوما مركزيا في التاريخ الروسي.

ويختصر هذا النموذج كنمط منفصل لوصف عمليات الاستحواذ سواء بالضم أو الإدماج للأقاليم والمناطق في الغرب والجنوب من القرن 16م عشر حتى القرن 19 م[1]. فعلى جميع الجبهات وعلى مرّ فترات تاريخها، لجأت روسيا إلى ضمّ الأقاليم والمناطق المحيطة بها لأسباب اقتصادية وعسكرية–أمنية بحتة، وذلك منذ تخلصها من الاحتلال المغولي في عام 1480م، حيث عملت في تلك الفترة على إزالة التهديدات المتبقية، وغلق مصادر الغارات التي تتعرض لها خاصة من وسط آسيا، وهو ما جعل القيصر الروسي آنذاك إيفان الرابع " Ivan Iv " يقود حملتين عسكريتين دمر خلالهما خانتي قازان kazan سنة 1552م، واستراخان astrakhan سنة 1556م وضمهما إلى الأراضي الروسية، ليوطئ بذلك المجال لمزيد من التوسع العسكري والتجاري الخارجي في عمق آسيا الوسطى[2].

إنّ ضم روسيا لخانات كازان وأستراخان تواليا كانت له تداعيات استراتيجية على سياسات التوسع الروسي لاحقا، فقد مهّد هذا الغزو الطريق لموسكو من أجل التوسع والانفتاح على مناطق وعوالم أخرى من خارج العالم السلافي، خاصة تجاه الشعوب الوثنية والمسلمة في وسط آسيا والقوقاز على امتداد القرون التالية، كما ساهمت هذه المكتسبات في تعزيز البعد الإمبراطوري للدولة الروسية كواحدة من القوى الفاعلة في آسيا وأروبا على حدٍّ سواء. وأثمر هذا الضمّ أيضا منافع استراتيجية واقتصادية طويلة المدى حيث سيطرة روسيا القيصرية على ثروات منطقة فولغا الوسطى وسيبيريا، والهيمنة على الطرق التجارية إلى آسيا الوسطى والصين وكذلك إيران والقوقاز[3].

لقد كانت روسيا ما بين القرنين 16م و17م دولة حبيسة تقريبا "landlocked country" وبالتالي فقد كانت تتطلع بشكل دائم للوصول إلى منافذ وممرات بحرية، من أجل رفع الحصار عنها بحكم الأمر الواقع من جانب ممالك السويد، بولندا، والدولة العثمانية وتحقيق اتصال مباشر مع أوروبا. وقد أنجزت هذه المهمة في القرن 18م عندما نجحت في السيطرة الكاملة على جميع الأنهار في السهل الروسي الشاسع وصولا إلى

[1] - **Ibid**., p.05.
[2] -Savat Soucek, **A History of Inner ASIA** (UK: Cambridge University Press, 2000), p.163.
[3] - Maureen Perrie, **Op. Cit**, p.319.

مصبات الأنهار، وتمكنها من الوصول للسواحل الشرقية للبلطيق والشواطئ الشمالية والشرقية للبحر الأسود، وهو ما جعلها تبدأ التأسيس لوجودها القوي والفاعل في مختلف الواجهات البحرية المفتوحة على المياه الدافئة التي يمثل الوصول إليها هدفا تاريخيا واستراتيجيا للدولة الروسية[1].

على صعيد متصل؛ وتحقيقا لغايتها من هذا النموذج التوسعي، انخرطت روسيا بشكل مكثف في حروب عديدة لتأمين حدودها الجنوبية باتجاه منطقة القوقاز إلى غاية الوصول إلى البحار الدافئة وطرق المرور البحري، فما كان منها إلاّ أنْ دخلت في حروب القوقاز الشهيرة في الفترة الممتدة من 1817م-1864م. وقد كانت هذه الخطوة على غاية كبيرة من الأهمية في استراتيجية التوسع الروسي بالنظر للقيمة الجيوسياسية لمنطقة القوقاز[2]. وتتألف هذه الحروب من سلسلة من العمليات العسكرية التي شنتها روسيا وسعت من خلالها إلى التمدد جنوبا باتجاه المناطق والجماعات القبلية في القوقاز، بما في ذلك الشيشان، داغستان، القراشاي والشركس،الأديغة، أبخازيا والوبخ. أمّا الأقاليم الأخرى في القوقاز (جورجيا، أرمينيا وأذربيجان) فقد أُدرجت في الإمبراطورية الروسية في أوقات متفرقة من القرن 19 م نتيجة الحروب الروسية مع الإمبراطورية العثمانية وبلاد فارس. (أنظر الخريطة التالية).

الخريطة رقم 05: مراحل التوسع الروسي في منطقة القوقاز على امتداد القرن 19م

المصدر: https://bit.ly/2ybiDvA

[1] - Dmitri Trenin, **Op.Cit**, p.57.

[2] - Dominic Lieven, **The Cambridge History of Russia: Imperial Russia: 1689–1917**, Vol.2 (UK: Cambridge University Press, 2006), p.36.

وشارك بحروب القوقاز الشهيرة ثلاثة من القياصرة الروس هم: ألكسندر الأول، نيقولا الأول، وألكسندر الثاني، بالإضافة إلى القادة ألكسي بتروفيتش يرمولوف ما بين 1816م–1827م، ميخائيل فورونتسوف في 1844م–1853م وألكسندر برايتنسكي في 1853م–1856م. فضلا عن الكتاب ميخائيل ليرمونتوف وليو تولستوي الذي اكتسب الكثير من الخبرة والمعرفة التي كان لهما الأثر الأكبر في تأليف كتابه "الحرب والسلام"، بالإضافة إلى الشاعر الروسي الشهير ألكسندر بوشكين صاحب قصيدة سجين القوقاز (1821م)[1].

لقد صاحب بداية الغزو الروسي لمنطقة القوقاز مقاومة شرسة، انتهت الفترة الأولى منها بالتزامن مع وفاة الكسندر الأول. وخلال الفترة الممتدة من 1825م إلى 1833م لم يكن هناك نشاط يذكر، حيث شاركت روسيا في الحروب ضد الإمبراطوريتين التركية والفارسية، وبعد نجاحات كبيرة في كلتا الحربين استأنفت القتال في القوقاز، والتقت مرة أخرى مع المقاومة المحلية بقيادة الملا محمد غازي وحمزة بك، والحج مراد، والإمام شامل، الذين قادوا القوقازيين من 1834م حتى اعتقالهم عام 1859م، وبذلك انتهت المرحلة الأولى بضم الجزء الشرقي من شمال القوقاز داخل حدود الإمبراطورية الروسية[2]. واُستأنفت بعد ذلك الحرب في الجزء الغربي من شمال القوقاز ولكن مع الشركس (الأديغة، أبخازيا والوبخ) حتى تاريخ إعلان انتهائها بصدور بيان من القيصر في 2 جويلية عام 1864م، وبذلك أتمت روسيا احتلالها لكامل منطقة القوقاز واستيعابها داخل حدودها الإمبراطورية.

بالموازاة مع ذلك، امتدت تطبيقات هذا النموذج لتشمل كامل منطقة آسيا الوسطى، حيث وضع بطرس الأكبر الخطوط العريضة لاستراتيجية التوسع الروسي تجاه هذه المنطقة، وحدّد الأمير غورشاكوف مضمون هذه الاستراتيجية حينما أكدّ على البعدين العسكري والأمني الذي تكتسيه هذه المنطقة لروسيا القيصرية بالقول " إنّ موقف روسيا في آسيا الوسطى هو موقف جميع الدول المتحضرة التي تتلامس حدودها مع القبائل والبدو الرحل ... في مثل هذه الحالات يحدث دائما أنّ الدولة الأكثر تحضرا تضطر، من أجل أمن حدودها إلى ممارسة سلطة معينة على أولئك الذين اضطرتهم الاضطرابات والطابع غير المستقر للمنطقة إلى جعلهم الجيران غير المرغوب فيهم... إنّ هذه القبائل على الحدود يجب أنْ تخضع إلى الدولة وتضبط سلوكياتها لتكون أكثر سلمية، ويبدو أنّ هذا يعني ضمنا ضرورة المزيد من الفتوحات لحماية الفتوحات السابقة "[3].

---

[1] - "Russian conquest of the Caucasus", **The Free Encyclopedia**, (accessed on :05.05.2017), available at: https://bit.ly/2WKP6Dd

[2] - Moshe Gammer, "Empire and Mountains: The Case of Russia and the Caucasus", **Social Evolution & History**, Vol. 12 No. 2(September 2013), p.124.

[3] - Lena Jonson, **Vladimir Putin and Central Asia: The Shaping of Russian Foreign Policy** (London: I.B. Tauris, 2004), p.25.

لقد حدث الغزو الروسي لآسيا الوسطى في النصف الثاني من القرن 19م، فأصبحت الأرض التي كانت تسمى تركستان الروسية [*] "Russian Turkestan" في وقت لاحق مقسمة بين كازاخستان في الشمال وأوزبكستان عبر المركز، وقيرغيزستان في الشرق وطاجيكستان في الجنوب الشرقي وتركمانستان في الجنوب الغربي. وفي القرن 18م اكتسبت روسيا سيطرة متزايدة على السهوب الكازاخستانية، وفي عام 1839م فشلت في غزو خانات خيفا جنوب بحر آرال، أما ما بين 1847م-1864م فقد عبر الروس السهوب الكازاخستانية الشرقية وبنوا خط الحصون على طول الحدود الشمالية لقيرغيزستان لينتقلوا بعدها جنوبا من قيرغيزستان، ويستولوا على طشقند وسمرقند وخانات كوكاند وبخارى، واستمر غزو الروس لمناطق آسيا الوسطى، ففي عام 1873م استولوا على خيفا، وفي 1881م أخذوا تركمنستان الغربية، وفي عام 1884م واحة ميرف وتركمنستان الشرقية[1].

من ناحية أخرى، وسّعت روسيا في الفترة الممتدة من 1860م إلى 1890م حكمها على الأراضي الضخمة بما في ذلك مدن طشقند وخيفا وميرف وسمرقند، وبحلول عام 1890م امتدت الإمبراطورية الروسية إلى الجنوب باتجاه بلاد فارس وأفغانستان، وقد لعبت الدوافع الاقتصادية ولا سيما زراعة القطن دورا مهما في هذا التوسع، بالموازاة مع منع القوى الأخرى من الحصول على موطئ قدم في المنطقة. وبحلول أوائل القرن 20م قام الروس ببناء سكك حديدية ربطت المدن الرئيسية في المنطقة بروسيا، وتأسيس مدينة طشقند الروسية، وهي مدينة استعمارية على الطراز الأوروبي حكمت روسيا منها تركستان [2].

لقد كانت روسيا وبفضل تطورها كإمبراطورية تقليدية قوية على مرّ قرون تنظر بشكل دائم للدول كمجالات جيوساسية عازلة ومناطق نفوذ، ولذا فقد سعت بشكل حثيث لخلق هذه المجالات والمحافظة عليها في مواجهة التهديدات الخارجية ومنافسة القوى الإقليمية. وقد شملت المجموعة الأولى الأراضي التي أُعتبرت ذات أهمية حيوية، إذْ تمّ ضم فنلندا إلى الإمبراطورية الروسية عام 1809م كدولة عازلة " buffer state " ضد السويد، مما جعل سانت بطرسبرغ بعيدة عن متناول عدو روسيا التقليدي آنذاك. كما أصبحت كامل منطقة القوقاز التي تمّ ضمها ما بين عامي 1801م و1829م منطقة عازلة مماثلة ضد تركيا وإيران، وقامت

(*)- كانت المنطقة تسمى تركستان الروسية لأن معظم سكانها يتحدثون اللغة التركية. وقد خضعت هذه المنطقة للحكم الروسي في 11 جوان عام 1867م، حيث كان يديرها حاكم عام روسي من العاصمة طشقند. بلغت مساحتها سنة 1890 ما يقارب مليوني م^2، تفككت بعد ذلك في 02 أفريل 1918 لعدد من الدول تعرف حاليا باسم جمهوريات آسيا الوسطى.

[1] - Madhavan K. Palat, "The Russian Conquest of Inner Asia", **Anuari de la Societat Catalana d'Economia**, Vol. 7 (1989), pp.120-127.

[2] - Dominic Lieven, **Op.Cit**, p. 40.

بيسارابيا Bessarabia * التي أُلحقت بالأراضي الروسية في عام 1812م بنفس المهمة تجاه العثمانيين في الجناح البلقاني[1]. بينما تتضمن المجموعة الثانية مجموعة أراضٍ وأقاليم أقل حيوية بالنسبة لروسيا، ولكنها تؤدي وظائف جيوسياسية متقدمة في تأمين الحدود الروسية، وهو ما تجسد مع دويلتي بخارى وخيفا اللتان سمحت لهما روسيا بأنّ تستمرا في الوجود كدول مستقلة شكليا فقط.

في ذات السياق؛ اتفقت روسيا في أواخر القرن 19 م إلى أوائل القرن 20م مع بريطانيا على وضع أفغانستان كمجال جيوسياسي عازل بينهما، كما قُسّمت إيران إلى مناطق نفوذ. وقد احتفظت الدولتين سابقتي الذكر بدورهما العازل – خلال الحرب الباردة – حتى عامي 1978م–1979م تاريخ الغزو العسكري لها من قبل الاتحاد السوفيتي الذي خشي من أن تسيطر عليها الولايات المتحدة، وينطبق ذات الأمر على دولة منغوليا في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث كانت بمثابة المجال العازل للاتحاد السوفيتي ضد اليابان.

تماشيا مع ذات المنطق الاستراتيجي، نظر ستالين لدول شرق أوروبا باعتبارها نطاقا صحيا حاجزا في مواجهة الغرب، فقد دفعت التحولات الجيو–استراتيجية الهامة ما بين 1938م و1939م في أوروبا القيادة السوفيتية حينها للبحث عن حدود أكثر أمنا للاتحاد السوفيتي، وهو ما حفّز ستالين لإبرام اتفاق سرّي مع ألمانيا النازية (اتفاق مولوتوف– ريبنتروب) الذي وُقّع في شهر أوت سنة 1939م، وتقاسم بموجبه الطرفان النفوذ على دول أوروبا الشرقية، وعززت من خلاله موسكو دفاعاتها وتواجدها العسكري في تلك الدول[2].

المطلب الثالث: النموذج الاسترجاعي

من الناحية الشكلية؛ يتشابه هذا النموذج التوسعي مع نموذج تجميع الأراضي الذي طبقته روسيا في فترات متفرقة من تاريخها الإمبراطوري، غير أنّ الفارق بينهما يكمن في أنّ النموذج الاسترجاعي طُبّق في فترة وجيزة من تاريخ روسيا التوسعي، إذْ جاء أساسا كاستجابة ظرفية لسلسة الهزائم التي تعرضت لها روسيا القيصرية في عهد نيكولاس الثاني Nicolas II في الحرب العالمية الأولى، والتي فقدت فيها روسيا مساحات كبيرة من الأراضي بفعل التنازلات التي قدمها البلاشفة لألمانيا القيصرية ودول المحور، واندلاع الحرب

(*)- كانت **بيسارابيا** Bessarabia تحتل أجزاء من أوكرانيا ومولدافيا منذ فترة طويلة وتعتبر منطقة زراعية هامة، وكان وادي الدانوب الذي يقطعها بمثابة وسيلة لدخول الجيوش الغازية التي تسعى إلى الغزو في روسيا. وقد تمكن الروس من السيطرة عليها خلال القرن التاسع عشر، ولكن بعد الثورة البلشفية (1917) أعلنت القوات المحلية أن المنطقة هي جمهورية مستقلة. وانفصلت بيسارابيا في وقت لاحق عن روسيا السوفيتية وانضمت إلى رومانيا، وهو الواقع الذي ظل قائما حتى عام 1940م عندما استولى الاتحاد السوفياتي مجددا على هذه المنطقة.

[1] - Dmitri Trenin,**Op.Cit**, p.58.

[2] - Martin H. Folly, **Historical Atlas of the Second World War** (London: Palgrave Macmillan, 2004), p.10.

الأهلية الداخلية مع الموالين للحكم القيصري، فضلا عن الخسائر التي تعرضت لها جراء الغزو الألماني – النازي لها بداية من سنة 1941م.

لقد كانت روسيا القيصرية طرفا رئيسا في الحرب العالمية الأولى في مواجهة ألمانيا القيصرية، وقد تعرضت في هذه الحرب لعدة هزائم عسكرية كان لها تداعيات مباشرة على الداخل الروسي، حيث أدت في سنة 1917م إلى انهيار حكم القيصر جراء الثورة التي قام بها البلاشفة بقيادة فلاديمير لينين. ونتيجة للكلفة البشرية والمادية الباهظة التي دفعتها روسيا في هذه الحرب، سارعت حكومة البلاشفة بقيادة لينين إلى استدراك الوضع من خلال التوقيع على معاهدة بريست ليتوفسك Brest-Litovsk في 3 مارس سنة 1918م مع قوى المحور (ألمانيا، النمسا، المجر، الإمبراطورية العثمانية، بلغاريا) وبذلك أنهت روسيا مشاركتها في الحرب العالمية الأولى (1914م–1918م).

وتمخّض عن هذه المعاهدة التي وقعها البلاشفة مع ألمانيا، التزام روسيا بالاعتراف باستقلال كل من: أوكرانيا، بيلاروسيا، لتوانيا، لاتفيا، استونيا وفنلندا وتسريح الجيش والأسطول، ودفع تعويض بمقدار 6 مليارات مارك ذهبي ألماني، وتسليم ألمانيا سفن أسطول البحر الأسود[1]. وبعد إبرام هذه المعاهدة احتّل الجيش الألماني كلاّ من: أوكرانيا، وبيلاروسيا، ومنطقة البلطيق، وبذلك فقدت روسيا على خلفية هذه المعاهدة 62 مليون نسمة، أي ما يعادل سدس سكانها و27% من مساحة أراضيها الزراعية، و26% من خطوط السكة الحديدية، و74 % من احتياطات الفحم والحديد[2]. وتظهر الخريطة التالية أهم تلك الخسائر التي تكبدتها روسيا عقب توقيعها على المعاهدة سالفة الذكر.

[1] - Matthew Hughes & William J. Philpott, **The Palgrave Concise Historical Atlas of the First World War** (London: Palgrave Macmillan, 2005), p.82.

[2] - "The Terms of the Treaty of the brest- litovsk", (accessed on: 25.05.2017),available at: https://bit.ly/2xSFax6

الخريطة رقم 06: تنازلات حكومة البلاشفة لألمانيا بعد معاهدة بريست– ليتوفسك الانفصالية

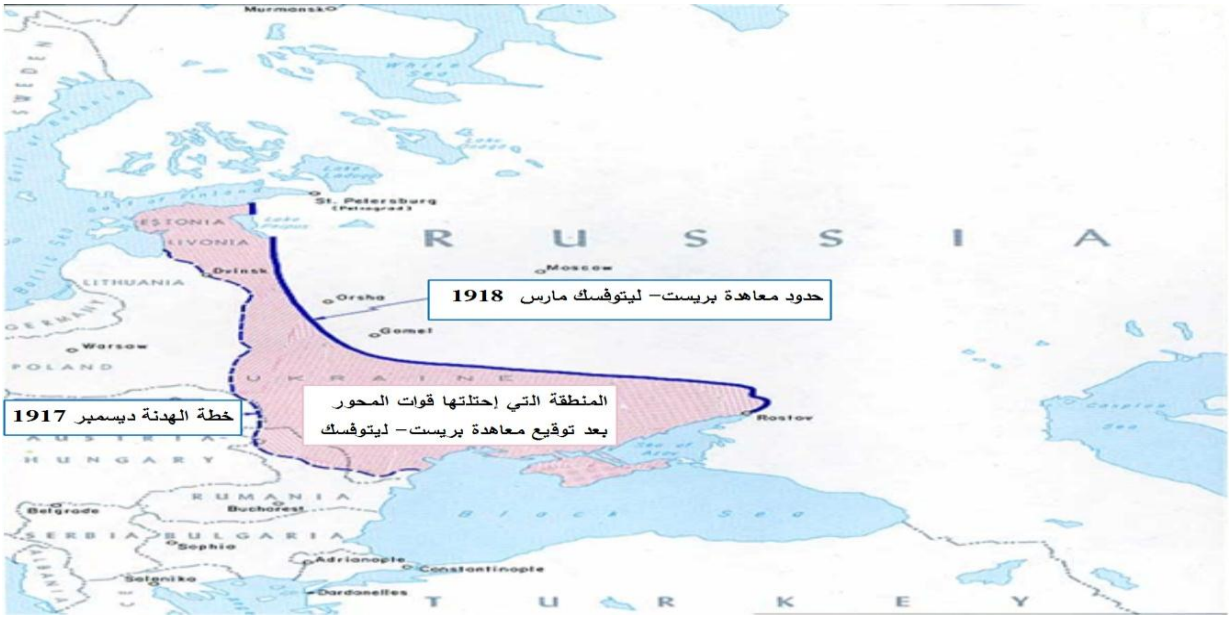

المصدر: https://bit.ly/2xhJeXG

لقد سيطرت قوى المحور على كامل المناطق والدول التي كانت تابعة لروسيا القيصرية منذ قرون، لا سيما أوكرانيا وبيلاروسيا، ففقدت بذلك روسيا جزءًا مهما من حيزها الجغرافي التاريخي الذي ارتكز عليه بناء الدولة الروسية الأولى، حيث تخلت معه على جزءٍ معتبر من الواجهة الشمالية للبحر الأسود وخاصة قاعدتها البحرية في شبه جزيرة القرم، فضلا عن تداعيات ذلك على اتصالها المباشر مع حلفائها السلاف في منطقة البلقان، فانحسرت بذلك حدودها الغربية بشكل لافت حتى مدينة روستوف Rostov جنوبا. وقد رضي البلاشفة في ذلك الوقت وعلى رأسهم لينين وتروتسكي، بهذه الترتيبات الجديدة بالنظر لحالة الضعف الشديد والمجاعة التي بدأت تضرب أجزاء واسعة من روسيا، نتيجة الكلفة المتزايدة لتورطها في الحرب العالمية الأولى. غير أنّ هذا الوضع لم يدم طويلا؛ فبمجرد انتصار الحلفاء على ألمانيا، أُلغيت المعاهدة وبموجب معاهدة فرساي سنة 1919م اضطرت ألمانيا إلى التخلي عن مكاسبها الإقليمية من معاهدة بريست – ليتوفسك، وإعادة تلك الأراضي والمناطق للحكم الروسي مجددا.

بالموازاة مع ذلك؛ عجّل اندلاع الحرب الأهلية في روسيا ما بين البلاشفة وأنصار القيصرية مرة أخرى بتفكك الوحدة الجغرافية للأراضي الروسية، على خلفية انفصال الأقاليم القومية عن روسيا، ففي 20 نوفمبر عام 1917م أعلن البرلمان الأوكراني(الرادا المركزية) انفصال أوكرانيا عن روسيا، كما أعلنت بيلاروسيا

أيضا انفصالها عن روسيا وجمهوريات ما وراء القوقاز التي شملت كلا من: جورجيا وأذربيجان وأرمينيا. (أنظر الخريطة التالية)

الخريطة رقم 07: خسائر البلاشفة في بدايات الحرب الأهلية الروسية

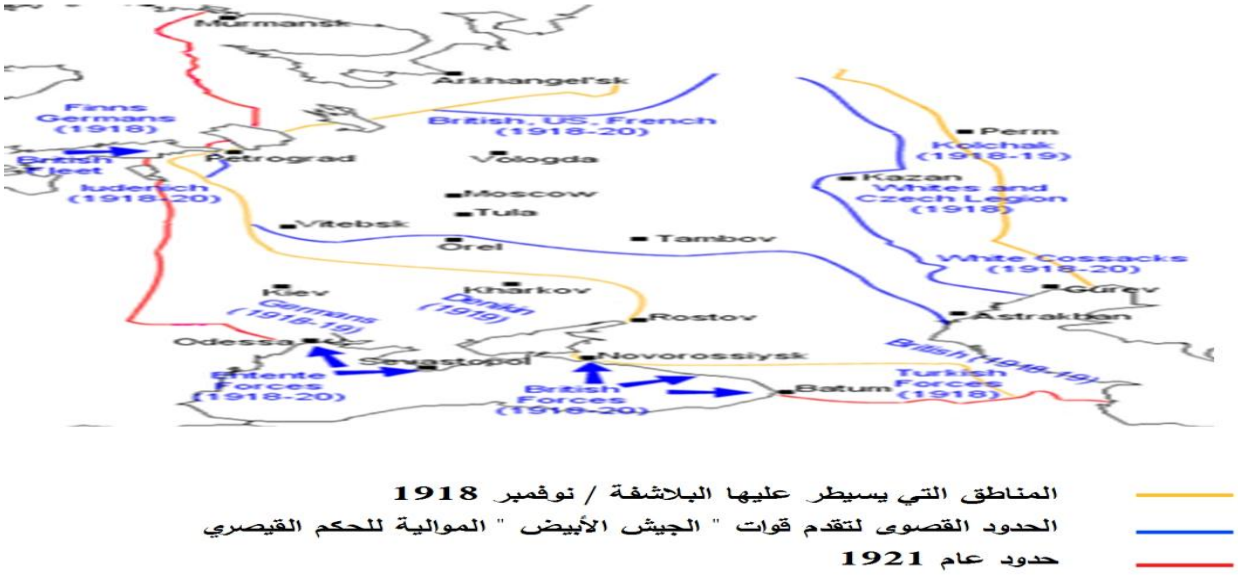

المصدر: https://bit.ly/2QzGQlI

تعتبر هذه الفترة، من أهم المحطات التاريخية التي تعرضت فيها روسيا لخسائر جيبوليتكية حادة، فقد أقدمت عديد الدول والأقاليم التي كانت جزءًا من الإمبراطورية القيصرية على إعلان انفصالها عن المركز في موسكو، وتكوين كيانات وطنية مستقلة. غير أنّ هذا الوضع لم يستمر طويلا، حيث أقدم البلاشفة ما بين عامي 1917م و1922م على تأسيس جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية كنواة للاتحاد السوفيتي، وبفضل الجيش الأحمر أعاد البلاشفة استعادة أوكرانيا بيلاروسيا، القوقاز، آسيا الوسطى، وصهرها مجددا عام 1922م في إطار اتحاد فيدرالي ضم أربعة دول هي: روسيا البلشفية، وجمهوريات أوكرانيا وبيلاروسيا والقوقاز السوفيتية الاشتراكية .[1]

في البداية، كانت اشتراكية ستالين في بلد واحد ممارسة انطوائية، إذْ أقام الاتحاد السوفيتي ما بين 1920م و1930م علاقات دبلوماسية مع جميع البلدان المجاورة، بما في ذلك تلك التي تشكلت على أراضي الإمبراطورية الروسية السابقة، ولم يكن حينها مطالبات باستعادة هذه الأراضي والأقاليم باستثناء بيسارابيا التي احتلتها رومانيا، حيث ظلت حاضرة على الخرائط السوفياتية في تلك الفترة. بيد أنّ هذا الواقع تغيّر في أواخر عام 1930م ، حيث أصبح واضحا أنّ ستالين بدأ ينظر إلى استعادة أراضي الإمبراطورية الروسية

[1] - Orlando Figes, "The Red Army and Mass Mobilization during the Russian Civil War 1918-1920", **Past & Present**, No. 129 (November 1990), p.128.

على أنّها مهمة تاريخية وحضارية لروسيا، ولذلك نجح في استعادة كامل تلك الأراضي تقريبا عندما توفي في عام 1953م مع استثناءات بسيطة تمثلت في بولندا وفنلندا والمضائق المائية الشرقية التركية مثل كارس Kars وأردهان Ardaha .

لقد نجح ستالين في إعادة توحيد أراضي أوكرانيا من جديد من خلال استعادة أراضيها من بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وبالمثل نجح في إعادة توحيد مولدوفا. بينما فشل في محاولة الاستيلاء على فنلندا بسبب مقاومة الفنلنديين خلال حرب الشتاء، وأصرّ من جانب آخر في مؤتمري يالتا Yalta وبوتسدام Potsdam على ضرورة استرجاع الأراضي التي فقدتها روسيا من اليابان في عام 1905م بما في ذلك سخالين Sakhalin وجزر الكوريل Kuril Islands، وكذلك السكك الحديدية الصينية الشرقية[1]. وبذلك يكون ستالين قد استرجع أجزاء واسعة من أراضي الإمبراطورية الروسية في العهد القيصري ،وخاصة المناطق والأقاليم المجاورة من شرق أوروبا مرورا بالقوقاز إلى غاية آسيا الوسطى.

المبحث الرابع: اتجاهات الفكر الاستراتيجي الروسي تجاه دول الكومنولث

يتناول هذا المبحث تطور اتجاهات الفكر الاستراتيجي الروسي بعد الحرب الباردة تجاه منطقة الكومنولث، من خلال فحص الخلفيات الفكرية والنظرية لكل اتجاه على حدى، ومدى تأثيره في توجهات السياسية الخارجية الروسية في مختلف مراحل تطورها تجاه عالمها الخارجي، وخاصة دول الكومنولث منذ نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: التوجه الغربي– الأطلسي

يجد هذا التوجه الفكري جذوره في سياسة التفكير الجديد " New thinking" التي جاء بها الرئيس الأسبق غورباتشوف، والتي ترتكز على ثلاث نقاط أساسية هي : توازن المصالح بدل توازن القوى، مبدأ الأمن الجماعي، والاعتماد المتبادل [2]. حيث أيد أنصار هذا التوجه فكرة التحول الجذري والسريع نحو اقتصاد السوق دفعة واحدة، وذلك عن طريق الخصخصة السريعة للتجارة والخدمات وتحرير الأسعار، وفتح الاقتصاد للاستثمار المحلي والأجنبي. ولا تخرج أطروحات هذا الاتجاه عن دائرة أفكار المدرسة الليبرالية الغربية

[1] - Dmitri Trenin, **Op.Cit**, p.67.

[2] – علي عبد الصادق، **روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية**، ط1 (أبو ظبي: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 2003)، ص. 32.

بمختلف تنويعاتها، ولا سيما افتراضات الليبرالية المؤسساتية حول سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرز ذلك من خلال[1]:

– تركيزها في تحديد أولويات السياسة الخارجية على دمج الاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالمي، من خلال إشراك المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية في عملية إدارة التحول نحو اقتصاد السوق، والاعتماد على هذه المؤسسات في تأمين متطلبات المرحلة الانتقالية.

– إعطاء الأولوية لقضايا السياسة الدنيا "**الاقتصاد**"، على حساب السياسة العليا "**الأمن العسكري**"، لأن قضايا الإصلاح الاقتصادي ومخاطر فشل عملية التحول أخطر من قضايا توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو).

عموما؛ من أجل فهم أبعاد ومضامين الرؤية الغربية– الأطلسية التي تحكمت في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الروسية في الفترة الممتدة من 1991م إلى أواخر عام 1993 م، سنحاول استعراض أهم أفكارها ومقولاتها حول قضايا رئيسية هي: الهوية الروسية، الدور والمكانة، والمصلحة الوطنية.

الفرع الأول: روسيا كقوة كبرى عادية

يتبنى أنصار التوجه الغربي– الأطلسي تأويلا **مضادا للشيوعية** للهوية الروسية، فقد صرّح وزير الخارجية الروسي آنذاك آندري كوزيريف بأنّه يجب " تغيير المنظومة القيمية لروسيا بعد الحرب الباردة بجعل الفرد والاقتصاد أولوية للدولة الروسية الجديدة[2]. حيث يرى أنصار هذا التوجه بأنّ روسيا تعتبر جزءًا طبيعيا من أوروبا والحضارة الغربية، وبأنّ هويتها الغربية قد اُختطفت وغُيّبت من قبل الشيوعيين البلاشفة منذ قيام النظام السوفيتي، وبالتالي فإنّ تفكك هذا الأخير شكّل فرصة مواتية لها لاستعادة هويتها الطبيعية كدولة عادية تحمل كامل خصائص الحضارة الغربية.

وينظر أنصار هذا التوجه إلى الغرب باعتباره الحضارة الوحيدة التي تسير وفق منطق من التطور والتقدم بما يخدم رفاهية الشعوب ويضمن مصالحهم وحقوقهم، حيث يعتبر كوزيريف بأنّ الديمقراطيات الغربية هي النموذج الأمثل الذي يجب على روسيا أنْ تحتذي به، وبذلك يتوجب عليها أنْ تتخلى عن وهم لعب دور خاص كجسر (As a Bridge) بين أوروبا وآسيا، وأنْ تعود إلى مسار تطورها الطبيعي ضمن الحضارة الغربية[3].

---

[1]– إبراهيم بولمكاحل، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة** مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الحاج لخضر (باتنة) ، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص. 98.

[2] - Bobo Lo, **Op.Cit**, pp. 33-34.

[3] - Jeffrey T. Checkel, **Ideas and International Political Change: Soviet/Russian Behavior and the End of the Cold War** (New Haven: Yale University Press, 1997), pp. 107–108.

يرى أنصار هذه المدرسة أنّ البيئة الدولية الجديدة المنبثقة عن مرحلة الصراع الثنائي، محفّزةٌ ومشجعةٌ لروسيا من أجل تحقيق تحول جذري وسريع نحو اقتصاد السوق والاندماج في المنظومة الغربية. إذْ لم يعد هنالك وجود لأعداء محتملين لروسيا، ولا أيُّ تهديدات عسكرية لمصالحها الحيوية، فقد انتقل العالم من مرحلة الاستقطاب والمواجهة، إلى نظام دولي جديد أكثر أمنا واستقرارا، دعائمه الاعتماد المتبادل وتناغم المصالح والقيم المشتركة بين الغرب والشرق، وبالتالي فإنّ فروسيا لم تعد دولة إمبراطورية، ولا قوة كبرى بأحلام جيبوليتيكية توسعية، وإنّما هي **دولة كبرى عادية**" **Normal Grand Power**".

ويقترح أنصار هذا التوجه تصورا بديلا لمصادر ومرتكزات عظمة روسيا ومكانتها الجديدة، فبحسب أفكارهم؛ يجب أنْ لا تستند هذه العظمة إلى أساس مادي عسكري، بل إلى الخصوصية الثقافية والتاريخية والاجتماعية لروسيا كأمّة متحضرة. إذْ يقرّ كوزيريف بأنّ عظمة أي أمة في القرن 21م لا تقاس بحجم الرقعة الجغرافية ومواردها الطبيعية، بل بمستوى العيش والرفاهية الذي يحييه مواطنوها[1]. بهذا المعنى فإنّ على روسيا أنْ تتخلى تدريجيا عن فكرة العظمة المستندة إلى الخصوصية الحضارية والجيبوليتكية، وتُحضّر نفسها تدريجيا للتحول إلى وضع القوة الكبرى العادية "Normal Great Power Status " التي تحلُّ مشاكلها من خلال الالتحاق بمجتمع الدول الديمقراطية، والقيام بإصلاح اقتصادي، وضمان انتقال وتحول الداخل الروسي بشكل سلس وفعال.

انطلاقا من الخلفية الليبرالية لإدراكات هذه النخب لطبيعة البيئة الدولية الجديدة ومختلف تحدياتها، فقد تبنى أنصارها مفهوما **للمصلحة الوطنية** يرتكز أساسا على فكرة أولية المصالح الاقتصادية على حساب القضايا الأمنية والعسكرية[2]. ولذلك فقد اختزل كوزيريف المصلحة الوطنية الروسية في تحويل هذه الأخيرة إلى دولة حرة ومستقلة، من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات وإنشاء اقتصاد كفء يضمن حقوق وحريات جميع المواطنين الروس.

الفرع الثاني: الأطلسيون وتوجه العزلة تجاه منطقة الكومنولث

يعتبر التفكير الانعزالي في بداية التسعينات انعكاسا للقناعات الليبرالية التي بدت أكثر إلحاحا على ضرورة التسريع بالاندماج مع الغرب والتخلص من الإرث السوفيتي والمسؤولية تجاه مختلف دوله، وهو ما أظهر بشكل واضح هامشية منطقة الكومنولث في إدراكات النخبة الليبرالية التي ركزت في المقابل على

[1] - **Ibid**.
[2] - Bobo Lo, **Op.Cit**, p.59.

ضرورة تخلي روسيا عن طموحاتها الإمبريالية التوسعية، وتوجهها نحو الداخل من أجل بناء الدولة والمجتمع، والتحول إلى دولة ليبرالية ديمقراطية.

وقدّم الأطلسيون جملة من التبريرات المتنوعة التي جعلت من خيار العزلة في نظرهم ضرورة ملحة تفرض نفسها بقوة على القيادة الروسية، فبحسب وجهة نظرهم؛ فإنّ التهديد الحقيقي للمصالح الروسية ينبع من التخلف الاقتصادي والارتباط بدول غير ديمقراطية خصوصا مع بعض دول وحلفاء الاتحاد السوفيتي السابق [1]. كما أنّ روسيا وطيلة فترة الحكم السوفيتي تحولت إلى مستعمرة داخلية " Internal Colony " حيث عانت أكثر من غيرها من الجمهوريات من الناحية الاقتصادية، لكونها كانت نواة الإمبراطورية السوفيتية والجمهورية الأكبر والأغنى، حيث كان لزاما عليها تزويد مختلف الجمهوريات بالمواد الخام والطاقوية بأسعار تفضيلية أقل بكثير من أسعار السوق العالمية، وبالتالي فإنّ استمرارها في هذا النهج سيجعلها تتحمل أعباءً اقتصادية هائلة، قد تؤدي في النهاية إلى انهيار الاقتصاد الروسي بشكل كامل[2]. ولذلك يتحتم عليها تجنب لعب دور قيادي في التكامل الاقتصادي في منطقة الكومنولث، لأنّ إعادة اندماج الاقتصاد الروسي مع دول المنطقة مرة أخرى، سيؤدي في نظرهم إلى إبطاء عملية الإصلاح الاقتصادي الداخلي والانخراط بشكل فاعل في الاقتصاد العالمي. وقد تجلى توجه العزلة الذي نادى به أنصار هذه المدرسة في السياسة الخارجية الروسية تجاه كومنولث الدول المستقلة في عدة أبعاد أهمها:

أ- **على المستوى السياسي والأمني:** تركز توجه العزلة في بعده السياسي على فكرة الانفصال المؤسساتي عن باقي الجمهوريات السوفيتية، وذلك عبر إنشاء كومنولث الدول المستقلة لإتمام عملية الاستقلال السياسي والإداري للدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي، وبذلك فقد فضّلت روسيا منذ بداية التسعينات العمل بشكل ثنائي بدل التعاون متعدد الأطراف مع مختلف دول المنطقة. أمّا على الصعيد الأمني فقد كانت رغبة موسكو واضحة في الحدّ من وجودها العسكري بالمنطقة والتخلي التدريجي عن مسؤولياتها في حفظ الأمن بمختلف دولها، حيث تحدّدت أهدافها الأمنية في تلك الفترة بحسب الباحث الأمني الروسي ألكسندر بيكاييف " Alexander Pikayev " في أربعة مسائل أساسية هي[3]:

- ✓ تسريع انسحاب القوات الروسية من خارج روسيا؛

[1] - Andrei P.Tsygankov, **Russian foreign policy: change and continuity in National Identity** (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2002), pp.59-60.
[2] - **Ibid**, p.77.
[3] - Alexander A. Pikayev, "The Russian Domestic Debate on Policy towards the 'Near Abroad,'" in: Lena Jonson and Clive Archer (eds.), **Peacekeeping and the Role of Russia in Eurasia** (Boulder: Westview Press, 1996), p. 52.

✓ تقديم دعم تكتيكي لحكومات الجمهوريات المستقلة حديثا من أجل إحكام سيطرتها على القوات السوفيتية المتواجدة على أراضيها؛

✓ تجاهل النزعات الانفصالية في الدول المستقلة، والحفاظ على علاقات مع الحكومات المركزية فقط؛

✓ استجلاب المشاركة الأجنبية في تسوية الصراعات في المنطقة.

لقد حاول القادة الروس تحقيق تلك الأهداف إلى غاية منتصف عام 1992م، حيث أمر يلتسن بسحب القوات الروسية من إقليم قرة باغ، بالموازاة مع طلبه نشر قوة حفظ سلام تابعة لحلف شمال الأطلسي. واستبعد من ناحية أخرى خيار التدخل العسكري حينما أعلنت جمهورية الشيشان عن استقلالها في نوفمبر عام 1991م. وبالرغم من توقيعها على معاهدة الأمن الجماعي لكومنولث الدول المستقلة في ماي عام 1992م فإنّ روسيا لم تسعى لتفعيل هذه المعاهدة، بقدر ما واصلت إصرارها على مناقشة إمكانية نشر قوات حفظ السلام للأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي في مناطق النزاع العرقي، كما لم تظهر قلقا شديدا حول وضع العرقية الروسية في دول الاتحاد السوفيتي السابق.

ب- على المستوى الاقتصادي: تقاسم الليبراليون قناعة مشتركة بأنّ الجمهوريات السوفيتية السابقة لم تكن سوى عبءٍ على الاقتصاد الروسي، وأنّ روسيا ليس أمامها إلا خيار الانفصال عن الاتحاد السوفياتي السابق. وبناءً على هذه القناعات؛ عمدت الحكومة الروسية لإصلاح عملتها عن طريق الانسحاب من جانب واحد من منطقة الروبل في يوليو عام 1993م، و وقف إمداداتها النقدية إلى تلك الجمهوريات، ما خلق أزمة حادة في التعاملات التجارية لتلك الدول. وقد جاءت هذه الخطوة بالرغم من تعهدات روسيا في وقت سابق بالتشاور مع الجمهوريات المستقلة في مسائل السياسة النقدية والاقتصادية، التي كانت قد أُتفق بشأنها في اجتماع تأسيس الكومنولث بمينسك في ديسمبر عام 1991م[1].

ج- على المستوى الثقافي: عملت الحكومة الروسية على ترقية فكرة المواطنة الروسية والتخلص من التصور الاثني لمفهوم "الروسي" "Russian"، وقد قدّم فاليري تيسكوف مدير معهد الإثنولوجيا ووزير القوميات عام 1992م الأساس الفكري لذلك، حيث طرح مفهوم الدولة المدنية بشكل علني لأول مرة عام 1989م حينما طالب بنزع المكون الإثني "Deethnification " من عملية بناء الهوية الروسية الجديدة [2]. وهو ما جسدته الحكومة الروسية في نوفمبر 1991م من خلال مشروع الهوية الوطنية الذي اعتمد قانون جنسية

[1]- أندريز أسلوند، **كيف تحولت روسيا إلى اقتصاد السوق**، ترجمة: محمد جمال إمام، ط1 (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997) ص.29.

[2] - Vera Tolz, **Inventing the Nation*:* Russia** (New York: Oxford University Press, 2001), p.250.

جديد يعترف لكل فرد يعيش على أراضي الاتحاد الروسي بالمواطنة، بغض النظر عن انتمائه العرقي أو الاثني. كما أظهرت الحكومة الروسية في ذات الوقت اهتماماً متواضعاً بالأقليات الروسية في دول المجال السوفيتي السابق، وهو ما أقره كوزيريف بأنّ وجود هذه الأقليات لا يمثل أي مشكلة بالنسبة للحكومة الروسية[1].

في المجمل؛ لم يهيمن الاتجاه الغربي– الأطلسي طويلا على السياسة الخارجية الروسية، فقد ساهمت عديد المتغيرات الداخلية والخارجية، لا سيما ما تعلق منها بخيبة الأمل الكبيرة التي تعرض لها المعسكر الليبرالي عموما بفعل عدم تقديم الغرب للمساعدة الكافية لروسيا، من أجل مواجهة صعوبات المرحلة الانتقالية، وهو ما كان له ارتدادات مباشرة على السياق الداخلي فظهرت بذلك اتجاهات فكرية مناوئة لسياسات الرئيس يلتسن ومعاونيه، حاولت تعديل مسار السياسة الروسية والوقوف في وجه الأطروحات الليبرالية وتوجه العزلة خاصة تجاه دول الخارج القريب.

المطلب الثاني: التوجه الأوراسي

أثار توجه يلتسين– كوزيريف الموالي للغرب ردود فعل شديدة من العديد من السياسيين والمفكرين الروس الذين حاولوا تطوير بعض المفاهيم البديلة للسياسة الخارجية الروسية. فمنذ عام 1992م بدأت أولى بوادر الفكر الأوراسي تنتشر على نطاق واسع داخل أوساط النخب الفكرية والسياسية الروسية في مواجهة الطروحات الفكرية الليبرالية التي كانت سائدة خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

وتعود جذور التوجه الأوراسي إلى المدرسة الروسية الفلسفية التي تأسست سنة 1920م على يد المثقفين الروس الذين كانوا في المنفى، من أمثال نيكولاي تروبيتسكوي وبيوتر سافيتسكي. وقد سعى أنصار هذا الاتجاه إلى إثبات وجود كيان يدعى "أوراسيا" باستخدام حجج ثقافية وتاريخية وسياسية وجغرافية [2]، وكذا نظرية ماكيندر حول أوراسيا قلب الأرض، وكذا نظرية الأوراسيا– الأرض المتوسطة للعالم الجيوبوليتيكي الروسي نيكولايفيتش سافسكي[3]، الذي يجادل بتفرد الموقع الجغرافي لروسيا، فإذا كان تَوسُّط ألمانيا يتحدد بالقارة الأوروبية، وكانت أوروبا لا تزيد عن كونها " الرأس الغربي " لأوراسيا، فإنّ روسيا تحتل الموقع المركزي في إطار القارة ككل[4].

[1] - Andrei Tsygankov, **Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity**, **Op. Cit**, p.81.

[2] - Marlène Laruelle, **Russian Eurasianism: an ideology of empire** (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2008), pp. 14-15.

[3]– ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص.89.

[4]– إبراهيم بولمكاحل، **مرجع السابق**، ص.102.

يضمُّ هذا التوجه العديد من التصورات التي تتفق في هدفها النهائي المتمثل في استعادة روسيا لمكانتها كقوة أوراسية كبرى، بحيث نجد كلاّ من السلافيين "Slavs"، الشيوعيين "Communists" والأوراسيين الجدد "Neo-Eurasianists" والتيار الأوراسي البراغماتي "Pragmatic Eurasianism" أو ما يسمى في بعض الأدبيات الأخرى بالدولاتيين "statists". وسيتم التركيز في هذا الإطار على أفكار هذا التيار الأخير الذي يعتبر وزير الخارجية ورئيس الوزراء الأسبق يفجيني بريماكوف أحد أبرز رموزه، حيث لعب دورا محوريا في استجلاب الأفكار الأوراسية للسياسة الخارجية الروسية، وتعديل أجندة الرئيس يلتسن خلال فترة التسعينيات.

إجمالا؛ يمكن القول أنّه ورغم تعدد التيارات الفكرية والنظرية داخل المدرسة الأوراسية الروسية، إلاّ أنّها تتفق حول أفكار أساسية تتعلق بهوية روسيا ومكانتها ودورها في عالم ما بعد الحرب الباردة .

الفرع الأول: روسيا كقوة كبرى أوراسية

عرفت الساحة الروسية بعد نهاية عام1993م تطورات مهمة خاصة على الصعيد الاقتصادي، حيث أثبتت استراتيجية العلاج بالصدمة والاندماج في المؤسسات الغربية محدوديتها في تحقيق انتقال داخلي سلس وفعال، كما أدت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وتوسع حلف الشمال الأطلسي إلى تراجع ثقة وتفاءل القيادة الروسية بالغرب، وبمختلف مؤسساته وهياكله، وبذلك وجدت التصورات الليبرالية التي حكمت توجهات السياسة الروسية حدّا لها في ظل تلك الظروف والمعطيات، وأدّت بقطاع كبير من النخب السياسية والحزبية في داخل روسيا إلى التشديد على فكرة تغيير مسار السياسة الروسية بما يتناسب مع حجم وقدرات روسيا الاتحادية، وحقائق التاريخ والجغرافيا التي ترتكز أساسا على فكرة الأوراسية والتميز والتفرد الحضاري.

ويقدم أنصار التوجه الأوراسي مبررات موضوعية لتفرد روسيا **هوياتيا**، فهي بحسب تصورهم **دولة أوراسية كبرى**" **Eurasian Great power** " فريدة من نوعها تجمع بين قيم الشرق والغرب، كما أنّها وريثة الإمبراطورية القيصرية والسوفيتية، وبالتالي فإنّ عظمتها نتاج لتفاعل البعدين الجيوبوليتيكي وخصوصياتها الحضارية والتاريخية، وقدراتها المالية والعسكرية الضخمة [1]. ولا يشكل هذا الطرح رفضا للحضارة الغربية والعلاقة مع دوله، بل يعبر في واقع الأمر عن رؤية متميزة لهوية روسيا، ومهمتها التاريخية باعتبارها جسرا يربط بين الحضارة الغربية والشرقية. وعليه يكون الأوراسيون قد أعادوا تأويل الهوية الروسية على أساس جيوبوليتيكي– حضاري، فروسيا في نظرهم لم تكن ولنْ تكون في يوم ما دولة غربية، نظرا لخصوصيتها وتفردها الجغرافي والحضاري. ولذلك يدافع الأوراسيون على ضرورة أنْ ترتكز السياسة الخارجية الروسية في

[1] - Christian Thorun, **Explaining change in Russia foreign policy: The Role of Ideas in Post-Soviet Russia's conduct towards the West** (London: Palgrave MacMillan, 2009),p.35.

فترة ما بعد الحرب الباردة على إعادة روسيا إلى وضعها الطبيعي، ومكانتها التي تتناسب مع قدراتها وموقعها وخصائصها الفريدة من نوعها. ورغم انقسام أنصار هذا التوجه حول الكيفية التي تسترجع بها روسيا هذه المكانة والدور، فإنّ أفكارهم تتقاطع حول ثلاثة مسائل أساسية هي[1]:

– رفض الاندماج مع الغرب، والاعتماد على النفس والقدرات الذاتية في إصلاح الاقتصاد؛

– إعادة توثيق العلاقات مع جمهوريات الفضاء السوفيتي السابق، من أجل استعادة النفوذ والمكانة؛

– إقامة تحالف مع قوى إقليمية ودولية صاعدة مثل الصين، الهند، وإيران من أجل خلق عالم متعدد الأقطاب.

لقد انعكست أفكار هذا التوجه في كثير من السياسات التي انتهجتها روسيا خلال الفترة الممتدة منذ 1994 م إلى غاية نهاية التسعينات، فعلى الصعيد الإقليمي حاولت موسكو استعادة نفوذها في المنطقة من خلال تفعيل مشروع الكومنولث، ومواجهة سياسات التوسع الأورو– الأطلسية. كما عمدت القيادة الروسية حينها وخاصة وزير الخارجية بريماكوف إلى تطبيع علاقات بلاده مع الصين، والدخول في شراكة استراتيجية معها، ومع دول أخرى مثل الهند، وإيران، لكسر الهيمنة والتفرد الأمريكي في تسيير الشؤون الدولية .

الفرع الثاني: الأوراسيون وبعث عملية إعادة إدماج دول الكومنولث

يربط الأوراسيون إجمالا ما بين استعادة روسيا لمكانة القطب الدولي، بإعادة التحكم بدول الاتحاد السوفيتي السابق ضمن مجالها الإقليمي، والتأسيس لعالم متعدد الأقطاب، وبذلك أعطى الأوراسيون بعكس الليبراليين الأولوية لتوطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع بلدان الاتحاد السوفياتي السابق في إطار مشروع كومنولث الدول المستقلة.

ويدافع الأوراسيون وخاصة البراغماتيون منهم على فكرة ضرورة الدمج المحكم للمنطقة مع تحكم غير رسمي بمختلف سياسات دولها "Informal Control over Policies "، حيث يرفض بريماكوف فكرة التحكم المباشر أو المسؤولية الرسمية " Formal Responsability " لروسيا على تلك الدول، ويفضل بناء علاقات معها على قاعدة التكامل متعدد الأطراف [2]. وهو الطرح الذي يتعارض مثلا مع تصور حركة الأوراسيين الجدد وعلى رأسهم زعيم هذه الحركة ألكسندر دوغين الذي اقترح استراتيجية ترتكز كخطوة أولى على إعادة توحيد بلدان الكومنولث ضمن إطار تجمع استراتيجي يوحده الوعي بمصير استراتيجي وحضاري مشترك، ثم

[1] - Emre Erşen, "Neo-Eurasianism and Putin's 'Multipolarism' in Russian foreign policy", **Turkish Review of Eurasian studies**, No.4 (January 2004), p. 144.

[2] - Andrei Tsygankov, **Op.Cit**, p. 98.

تطويره إلى اتحاد أوراسي "Eurasian Union"[1]. وقد انعكست تصورات الأوراسيين على نحو كاف في وثائق رسمية عديدة، فقد وصف مفهوم الأمن القومي الروسي لعام 1997م الوضع الجيوسياسي الدولي والإقليمي الجديد، بالإضافة إلى التراجع الاقتصادي الداخلي في روسيا كأبرز تهديدين للأمن القومي، وبأنّ روسيا تشكل قوة أوراسية مؤثرة تسعى لبناء شراكات متكافئة مع مختلف القوى.

لقد بدأت أفكار هذه المدرسة الفكرية حول إطلاق علمية إعادة إدماج المنطقة تتسلل تدريجيا إلى دوائر صنع القرار الروسي منذ عام 1995م بعد وصول بريماكوف إلى منصب رئيس الوزراء، حيث أصدر الرئيس يلتسن وثيقة " استراتيجية سير الاتحاد الروسي مع دول الكومنولث"، والتي تحولت لاحقا إلى مفهوم كومنولث الدول المستقلة للتنمية الاقتصادية التي أُقرت في مارس عام 1997م. كما أدى اندلاع عديد النزاعات الإثنية وتنامي النزعات الانفصالية والجريمة والتهريب في منطقة الكومنولث، إلى تراجع القيادة الروسية عن كثير من مواقفها الانعزالية، حيث بدى واضحا في تلك الفترة أنّ روسيا تدفع باتجاه الرفع من مستوى تعاونها الأمني مع دول الكومنولث لاحتواء مختلف التهديدات تلك التهديدات.

وقد تجسد هذا المسعى في التوقيع على اتفاقية الأمن الجماعي عام 1992م التي انبثق عنها مفهوم الأمن الجماعي في قمة الكومنولث في شهر فيفري عام 1995م[2]. كما أعلن الرئيس يلتسن حينها عن نيته إنشاء حوالي 30 قاعدة عسكرية جديدة بدول المنطقة، والارتقاء بمشروع الكومنولث إلى مستوى من التكامل الدفاعي والأمني والاقتصادي القادر على الاستجابة لمختلف التهديدات والتحديات الإقليمية. وتقاطع هذا التوجه الجديد الذي نادى به أنصار المدرسة الأوراسية مع رؤية النخبة الأمنية التي رأت في ملئ فراغ القوة أولوية حيوية للأمن القومي الروسي، حيث أُدرجت ضمن ذلك طائفة من التهديدات الناشئة عن اندفاع عديد المنافسين الإقليمين للمنطقة، خاصة إيران وتركيا في منطقة آسيا الوسطى والتوسع الأطلسي والمنافسة الأمريكية في شرق أوروبا[3].

عملياً؛ تجسدت هذه الرؤية الجديدة بشكل مكثّف في السلوك العسكري والأمني لروسيا تجاه دول المنطقة، حيث اجتاحت القوات الروسية جمهورية الشيشان عام 1994م عقب إعلان هذه الأخيرة انفصالها عن الاتحاد الروسي، كما نجح بريماكوف في وضع حدّ للحرب الأهلية الطاجيكية بالتوقيع على معاهدة السلام عام 1997م. فيما تلخصت جهود التكامل الأمني بين روسيا ودول الجزء الأوروبي للكومنولث في

[1] -Marijuš Antonovič, "To What Extent Has Russia's Foreign Policy Since 2000 Been Influenced By Eurasianism?", **Lithuanian Foreign Policy Review**, No.30 (2013), p.17.
[2] - Andrei Tsygankov, **Op. Cit**, p.99.
[3] - Mark Webber, **CIS Integration Trends: Russia and the Former Soviet South** (London: Royal Institute of International Affairs, 1997), pp. 13–14.

الحيلولة دون توسع حلف شمال الأطلسي إلى تلك الجمهوريات، فعملت على تطوير علاقاتها العسكرية مع كل من أوكرانيا وبيلاروسيا، ووقعت مع هذه الأخيرة عام 1996م اتفاقية لإنشاء دولة اتحادية والالتزام بتعزيز التكامل العسكري والأمني بينهما.

بالموازاة مع ذلك، شكّل البعد الاقتصادي جانبا مهما – ولو بدرجة أقل– في استراتيجية الأوراسيين لبعث التكامل بمنطقة الكومنولث، إذْ راهن أنصار هذا التوجه على علاقات التبعية التجارية والاقتصادية أو ما يسمى بالشرعية السوفيتية "The Soviet Legacy" التي تربط روسيا بدول الكومنولث، وقد ساهم تعيين فيكتور تشيرنوميردين حينها رئيسا للوزراء في تعزيز أجندة هذه التوجه، حيث أيّد هذا الأخير فكرة تعزيز مصالح الشركات الروسية في منطقة الكومنولث، وتوظيف التبعية الطاقوية لدول المنطقة من أجل إعادة هندسة علاقات التبعية الاقتصادية برمتها بين الاقتصاد الروسي ومختلف اقتصادات تلك الجمهوريات، وهو الخيار الذي رسّمه الرئيس يلتسن من خلال المرسوم رقم 472 الصادر في 07 ماي من عام 1995م الذي وضع أسس استراتيجية الطاقة الروسية حتى عام 2010 [1].

لقد حملت رؤية إعادة الإدماج التي ناد بها الأوراسيون بشكل عام **مضامين ثقافية أيضا**، وذلك من خلال التأكيد على مسؤولية روسيا تجاه حماية أقلياتها المتوزعة عبر مختلف دول الكومنولث، حيث ربط بريماكوف مصير الروس في دول الاتحاد السوفياتي السابق ببقاء وازدهار روسيا الاتحادية، إذْ حاول بريماكوف في هذا الإطار حفظ التوازن العرقي خارج روسيا وداخلها، عبر إيجاد وسيلة لإحياء هوية عبر– وطنية في المنطقة دون إعطاء أساس للمعارضة الحضارية المتشددة، وعلى رأسها السلافيون[2]. وقد لاقى هذا التوجه الثقافي تأييدا لدى الرأي العام داخل روسيا لإيجاد أرضية وسط بين الانعزالية الثقافية السابقة والأفكار المتشددة للإحياء الإمبراطوري، ما جعل القيادة الروسية حينها غير قادرة على تجاهل الروابط الثقافية الوثيقة مع دول المنطقة، بالرغم من رفضها لأطروحات التيارات المتشددة داخل أوساط المدرسة الأوراسية.

المطلب الثالث: التوجه القومي البراغماتي

ظهر هذا التوجه الفكري في روسيا في بداية التسعينات، غير أنّ أفكاره لم تكن حينها تجد البيئة المناسبة ولا القوة السياسية الدافعة لتجعل منه توجها فكريا قادرا على التأثير في صناعة القرار الخارجي الروسي. وتدور أطروحات أنصار هذه المدرسة حول فكرة أنّ الديمقراطيات المتقدمة الآخذة في الاندماج باتت تشكل المحور الاقتصادي والعسكري لعالمنا المتعولم، ومصدراً هائلاً للابتكارات التقنية والاجتماعية،

[1] - Andrei Tsygankov, **Op.Cit**, p.118.
[2] - **Ibid**., p.120.

وبالتالي فإنّ روسيا، وبغض النظر عن جميع خصائصها المميزة تقف عند خيارين لا ثالث لهما، إمّا الانضمام إلى مجتمع الدول المتقدمة، أو عزلها عن النظام العالمي[1].

الفرع الأول: روسيا كقوة كبرى مستقلة ومسؤولة

في حقيقة الأمر؛ تجد أفكار وأطروحات هذه المدرسة جذورها حول نظرتها للبيئة الدولية في النظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد، إذْ يتصور أنصارها بيئة عالم ما بعد الحرب الباردة بأنّها تنافسية بالأساس، وأنّه لا توجد مصالح متناغمة بين الدول، بقدر ما يشكل هذا العالم مجالا للتنافس الاقتصادي والعسكري، وإنّ كان هذا لا يعني طبعا إمكانية حصول تعاون بين الدول، ولكن على أساس المصالح الخاصة لكل طرف[2]. وينظر الواقعيون البراغماتيون إلى روسيا على أنّها **دولة أوروبية كبرى متفردة،** وبالتالي فإنّهم يؤكدون على فكرة خصوصية موقع روسيا، وتفردها ولكن ضمن الإطار الأوروبي "Uniqueness Within Europe". وهو ما يعني أنّ روسيا تعتبر شريكا طبيعيا لأوروبا، ولكنها شريك مستقل ومتميز عن الدول الغربية، وبالتالي يشكل هذا التصور طريقا ثالثا ما بين التصور الليبرالي الغربي، والتصور الجيوبوليتيكي الأوراسي.

لقد عرفت تصورات أنصار هذا التوجه تطورات وتحولات متلاحقة، ففي الفترة الممتدة ما بين 2000م-2004م، كانت أفكار هذا التوجه تتمحور حول بناء روسيا كقوة كبرى مسؤولة " Responsible Great Power"، حيث صرّح الرئيس بوتين في خطاب له أمام السفراء الروس سنة 2002 م، بأنّه لم يعد يُنظر إلى روسيا على أنّها عدو أو خصم محتمل للغرب، بل شريك مكافئ وموثوق به[3]، فهي بالتالي لا تسعى للابتعاد عن الغرب وأوروبا وإتباع سياسة انعزالية، بل تهدف لبناء شراكة اقتصادية وأمنية متكافئة، والتأكيد على أهمية الهياكل والمؤسسات الدولية (الأمم المتحدة) في حلّ وتسوية النزاعات الدولية.

وتجلت هذه الرؤية في انخراط روسيا في الحرب الدولية على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومعارضتها ضمن مجلس الأمن وتأكيدها على ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية في الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م. بيد أنّ هذا التصور عرف تحولا مماثلا بداية من عام 2004 م نتيجة تنامي قدرات روسيا المادية على خلفية ارتفاع أسعار المحروقات، حيث تحول تصور أنصار هذا التوجه والنخبة

[1] - Alexander A. Sergunin, "Russian Post – Communist Foreign Policy Thinking at the cross- roads changing Paradigms ", **Journal of International Relations and Development**, Vol. 3,No.3(September 2000),p.254.
[2] - Christian Thorun, **Op. Cit**, p.30.
[3] - **Ibid**., p.37.

الحاكمة لمكانة روسيا من قوة كبرى مسؤولة "Responsible Great Power" إلى " قوة كبرى مستقلة " "Independent Great Power" لا تخضع لسياسات الغرب أو الشرق[1] .

تماشيا مع هذه الرؤية الجديدة لهوية روسيا ومكانتها يؤكد الواقعيون البراغماتيون على ضرورة ربط السياسة الخارجية الروسية بالمصلحة الوطنية، حيث يجب أن تُوجَّه هذه السياسة من خلال مبدأ الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس، بدل الاعتماد على مساعدة الغرب، وهو ما أكده الرئيس بوتين في خطابه الموسوم بـ" روسيا في تحول الألفية " حين حدّد أولويات السياسية الخارجية الروسية في ثلاثة مسائل أساسية لخصها في: التحديث الاقتصادي، الاستقرار السياسي، وتعزيز الأمن القومي الروسي[2].

الفرع الثاني: القوميون البراغماتيون وسياسة إثبات الذات والتكامل التدريجي لدول الكومنولث

لقد أثّرت أفكار هذا التوجه في صنع القرار الروسي منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة، وتعزَّز دورها وتأثيرها بشكل واضح من خلال صدور عدد من الوثائق الرسمية، التي أكدت على أهم أطروحات هذا التوجه، وهو ما تجلى في مفهوم الأمن الوطني الجديد الصادر في عام 2000م، بالإضافة إلى عقيدة السياسة الخارجية، فأصبح بذلك لهذا الاتجاه نفوذا كبيرا في دوائر صنع السياسة الروسية، مثل مؤسسة الرئاسة والجيش والحكومة.

ويعتبر أنصار هذا التوجه منطقة الكومنولث الفضاء الأكثر أهمية بالنسبة لروسيا ومجال نفوذها الحصري" Privileged Zone of Influence "، حيث تتخلص أهداف السياسة الروسية في هذه المنطقة حول منع ظهور أنظمة معادية، أو نزاعات عرقية أو دينية، وبناء علاقات اقتصادية وسياسية جيدة، وحماية الأقليات الروسية دون التموقع العسكري، وبالتالي فإن المشروع ما بعد الإمبريالي "Post-Imperial Project" كما يسميه الأستاذ ديمتري ترينين "Demetri Trenin" لروسيا في المنطقة من وجهة نظر أنصار هذا التوجه يستند أساسا على خلق نموذج روسي جذاب وناجح اقتصاديا وسياسيا[3].

لقد أظهرت روسيا في هذا السياق حضورا لافتا في مختلف القضايا والمسائل المتعلقة بالمنطقة، فعبر سياسة إثبات الذات حاولت الوقوف بحزم في وجه تغلغل القوى الدولية والإقليمية المنافسة في المنطقة، إلى حدّ دخولها في حرب مع جورجيا في عام 2008م، وضمها لشبه جزيرة القرم سنة 2014 م، لتؤكد بذلك أنّه لا يمكن تجاهل مصالحها في هذه المنطقة التي تعتبر مجال نفوذها الخاص[4] . ولا يختلف منطق الواقعيين

[1] - **Ibid**.
[2] - **Ibid**., p.31.
[3] - Stephane White, "Elite opinion and Foreign Policy in Post- Communist Russia ", **Perspectives on European Politics and Society**,Vol.8, No.2(2007), p.159.
[4] - Jeffrey Mankoff, **Russian foreign policy: the return of great power politics** (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2009), p.220.

عن الأوراسيين في تصورهم للمنطقة، حيث يعتبرونها جزءًا من العالم الروسي " Russian World "، وهو تصور ينبني على اعتبارات إثنو– ثقافية وحضارية، فقد أدرج الرئيس بوتين لذلك مفهوم روسيا الجديدة "Novorossia " في خطابه الرسمي للدلالة على عمق الروابط التاريخية والثقافية التي تجمع روسيا بأوكرانيا وباقي دول الكومنولث.

في حقيقة الأمر؛ يوجد داخل دوائر صنع القرار الروسي وأروقة الكرملين ثلاثة مجموعات فكرية، لكنّ لكل منها رؤيتها وأفكارها حول أولويات السياسية الروسية في منطقة الكومنولث، وكيفية تعاطي روسيا مع دول هذه المنطقة:

✓ **الإمبرياليون الجديد Neo-Imperialists** : يدافع أنصار هذه المجموعة على ضرورة وقف تراجع روسيا المستمر في مجال نفوها الحصري بمنطقة الكومنولث. حيث يجادل ستانيسلاف بيلكوفسكي Stanislav Belkovsky أحد أبرز وجوه هذه الجماعة والمقرب من دوائر الدفاع والأمن، بأنّ التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة وأدت إلى ظهور أنظمة معادية لروسيا في جورجيا وأوكرانيا باتت تشكل تهديدا مباشراً وخطيراً لوجود الكومنولث كمشروع روسي للتحكم بالمنطقة، وبالتالي على روسيا الاتحادية المحافظة على وجود هذا الكيان الذي يضمن لها الهيمنة الاستراتيجية على المنطقة، من خلال مدّ يد المساعدة للمناطق والأقاليم الانفصالية، من أجل وقف ظهور أنظمة معادية واخضاع تلك الجمهوريات من جديد لروسيا الاتحادية[1].

✓ **أنصار الاندماج الخيّر Benevolent Integrationists:** يقود هذه الجماعة "غليب بافلوفسكي" " Gleb Pavlovsky" الذي نادى رفقة أنصاره بضرورة أنْ تكون روسيا الاتحادية قائدة لعملية التكامل ما بين أوروبا والشرق، حيث يعتقد أنّه وبسبب الاختلافات الحضارية والانفصال في القيم الأساسية، لا يمكن للولايات المتحدة ولا للاتحاد الأوروبي أنْ يقدما إلى دول الكومنولث خطة تكاملية قابلة للتطبيق، وأنّ روسيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن أنْ تقود عملية بناء نموذج إقليمي فريد من نوعه في المنطقة يكون جسرا ما بين الغرب والشرق، ويختلف عن النموذج الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي. مؤكدا في ذات السياق بأنّه لا ينبغي أنْ تخاف أوروبا من هذا المشروع، لأنّ الجهود التكاملية الروسية ستحقق في نهاية المطاف تكاملاً على مستوى أوروبا أعلى ممّا تقدمه بروكسل[2].

✓ **البراغماتيون Pragmatists:** على النقيض من الاندماجيين، يدعو أنصار هذه الجماعة إلى ضرورة إحداث تغيير جذري في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث بعيدا عن ما يسمى بمنطق "التكامل

[1] - Igor Torbakov, "Russian Strategists Debate Kremlin Policies on CIS Integration", **Eurasia Daily Monitor**, Vol. 1, No. 24(June 4, 2004)**, (**accessed on: 08.06.2017) available at: https://bit.ly/2Qxh9SY

[2] - **Ibid**.

الورقي"" Paper Integration"، والتحرك نحو استراتيجية تقوم على أساس العلاقات الثنائية، حيث اعتبر سيرجى كاراجانوف "Sergei Karaganov " رئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاع أنّ دول الكومنولث تنمو بصورة متباينة، ومن ثمّ فإنّ السياسة الروسية تجاه تلك الدول يجب أن تختلف تبعا لذلك من خلال[1]:

– إعطاء الأولوية لعلاقاتها مع دول المنطقة اعتمادا على إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها وأهميتها بالنسبة لمصالح روسيا الأمنية؛

– تعزيز انتشار رؤوس الأموال ووسائل الإعلام الروسية بدول الكومنولث؛

– وضع وتنفيذ برنامج التجنيس للمهاجرين القادمين من دول الكومنولث؛

وفق لتلك الإجراءات والسياسات، يعتقد كراجانوف وغيره من البراغماتيين بأنّ روسيا الاتحادية بإمكانها أنْ تصبح قائداً حقيقيا لعملية التكامل الإقليمي، ونموذجا بالنسبة لغالبية دول المنطقة، وهو ما سيسمح لها بفرض هيمنتها بشكل مستقر وفعال على دول الكومنولث، ويمنع القوى الخارجية من استغلال أية ظروف أو أوضاع لتقويض نفوذها بالمنطقة.

وتمثل رؤية الرئيس بوتين مزيجا متنوعا من أفكار التيارات الثلاثة السابقة التي تناولناها، فمختلف سياساته التي تبناها تجاه دول الكومنولث جمعت ما بين الاعتبارات الجيوسياسية– الأمنية والجيو– اقتصادية، الثنائية والجماعية في نفس الوقت، غير أنّ الثابت في كل ذلك؛ تصور الرئيس بوتين لمسألة إعادة إدماج دول المنطقة من جديد كقضية حيوية بالنسبة لمكانة ودور روسيا إقليميا ودوليا.

لقد حاول بوتين وفق مقاربته الواقعية البراغماتية الممزوجة ببعض الطروحات الأوراسية تجاوز أخطاء السياسات السابقة التي لم تستطع بعث مسارٍ تكاملي واقعي وفعال في منطقة الكومنولث، حيث قدّم رؤية مطعمة ببعض مسلمات الفكر الوظيفي، من خلال محاولته خلق نواة صلبة "Noyau Solide" " والتدرج من الأسفل إلى الأعلى " From Bottom To Up " عبر مراحل محددة بالاعتماد على عامل الانتشار من أجل جذب باقي الدول للانخراط في مشاريعه التكاملية بالمنطقة. بعبارة أخرى؛ فإنّ المنطق التكاملي لدى الرئيس بوتين يرتكز على محاولة خلق نموذج يدمج عددا أقل من البلدان، ممّا يتيح التكامل المتعدد السرعات والمستويات[2]. وهو ما تجسد عبر مسار تعزيز عملية التكامل الإقليمي التي قادتها روسيا بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوراسية سنة 2000م، ثم الاتحاد الجمركي سنة 2010م، فيما تُوجت المرحلة الأخيرة بإنشاء

[1] - **Ibid**.

[2] - Vinokurov, E., "Russian approaches to integration in the post-Soviet space in the 2000s" in: Katlijn Malfliet (el al.), **The CIS, the EU and Russia: challenges of integration** (London: Palgrave MacMillan, 2007), p.32.

الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في جانفي من عام 2015م الذي ضمّ كلاً من: روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان وأرمينيا[1].

أمّا على الصعيد العسكري والأمني، فقد أكدّ بوتين على ضرورة دمج أمن دول المنطقة بالأمن القومي الروسي، حيث وقعت روسيا في هذا السياق مع كل من: بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان وطاجيكستان سنة 2002م على اتفاقية إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي " CSTO" التي تمّ المصادقة عليها عام 2003م، والتي أسّسَ مفهومها الاستراتيجي لإنشاء ثلاثة مجموعات عسكرية عملياتية تجمع الأولى بين روسيا وبيلاروسيا، والثانية بين روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، والثالثة بين روسيا وأرمينيا في شمال القوقاز. وتبنى الرئيس بوتين بالموازاة مع ذلك نهجاً يرتكز على تأكيد الذات في المنطقة من خلال مواقفه وسياساته في مواجهة سياسات القوى المنافسة، وتوجهات بعض الدول كأوكرانيا وجورجيا، حيث تمخض عن هذا النهج الحرب الروسية– الجورجية سنة 2008م، وضمّ شبه جزيرة القرم سنة 2014م، ودعم روسيا للأقاليم الانفصالية بشرق أوكرانيا وباقي دول المنطقة لكبح التوجهات الاستقلالية لتلك الدول.

إجمالاً؛ وبعد عرضنا لمختلف آراء وأفكار مدارس الفكر الاستراتيجي الروسي التي كان لها تأثير مباشر على توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، يمكن القول بأنّ التوجه الواقعي البراغماتي بات أكثر رسوخا من غيره منذ وصول الرئيس بوتين إلى الحكم، وهو ما يمكن رصده من خلال السلوك الخارجي الروسي تجاه دول الكومنولث، حيث بدأت روسيا تَنزع تدريجيا نحو الحدِّ من خسائرها الجيبوليتكية في المنطقة، من خلال تبنيها لسياسات أكثر حضورا و إثباتا للذات، وتدفع باتجاه إعادة إدماج دول المنطقة عبر مشاريع جديدة أكثر واقعية وأقل شمولية من مشروع الكومنولث، الذي ركزت عليه روسيا كإطار أوحد لربط دول المنطقة في مرحلة التسعينات.

[1] - Lilit Vardanyan, "La Russie de Vladimir Poutine et l'intégration économique de l'espace post-soviétique", **Études arméniennes contemporaines**, No.2 (Décembre 2013), pp.36-37.

الفصل الثالث

مشاريع وآليات السياسة الخارجية الروسية للهيمنة على دول الكومنولث

من خلال ما سبق التطرق إليه في الفصلين السابقين للدراسة، اتضح أنّ السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث لا زالت تتأثر بشكل كبير بتصورات التهديد وقابلية التعرض للهجوم، وهويتها المستمدة من توسعها الإمبراطوري كقوة كبرى في محيطها الإقليمي على امتداد العهدين القيصري والسوفيتي. فبالرغم من التحولات التي مسّت مختلف أسس ومرتكزات الدولة الروسية الوليدة منذ نهاية الحرب الباردة، وحالة الاضطراب وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بعيد تفكك الاتحاد السوفيتي، فإنّ روسيا الاتحادية ظلّت تنظر إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة بمنطقة الكومنولث كمجال نفوذها المنشود، وهو التصور الذي حركته دوافع ومصالح استراتيجية وحضارية واقتصادية راسخة، جعلت من هذه المنطقة مركز اهتمام الاستراتيجية الروسية وتحركها طيلة الفترة التي تلت استقلال تلك الجمهوريات عن الاتحاد السوفيتي.

وإذا كان نفوذ روسيا التاريخي وهيمنتها على دول الكومنولث قد تحقق عبر أنماط توسع وسيطرة كلاسيكية ارتكزت بشكل أساسي على ضمّ وإلحاق الأراضي والأقاليم بشكل قسري، فإنّ الظروف الداخلية التي مرّت بها بروسيا الاتحادية من ناحية تراجع قدراتها المادية ومحدوديتها، وتحولات الواقع الدولي والإقليمي بعد نهاية الحرب الباردة، باتت تشكل من الناحية الموضوعية عائقا يحول دون إعادة انتاج وتطبيق تلك النماذج التوسعية من جديد تجاه دول الكومنولث. وهو ما يدفع للتساؤل التالي: وفق أي سياسات وآليات سعت روسيا الاتحادية للهيمنة مجددا على دول المنطقة؟ وإلى أي مدى نجحت في تعبأة وتوظيف قدراتها بشكل فعّال من أجل التأثير على نخب وشعوب دول الكومنولث، وفرض نفسها كقوة مهيمنة على هذه المنطقة؟. من هذا المنطلق؛ ستكون معالجة هذين السؤالين محورا لهذا الفصل، الذي سيتم من خلاله استعراض أهم المشاريع والمبادرات الجماعية التي طرحتها روسيا للإمساك الاستراتيجي بدول الكومنولث، وكذا مختلف السياسات والآليات التي وظفتها في سبيل تحقيق مختلف أهداف سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة.

المبحث الأول: المشاريع الجماعية لإعادة دمج دول الكومنولث

وجدت روسيا الاتحادية نفسها بعد نهاية الحرب الباردة في موقف جيو– استراتيجي صعب، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية التي كانت تابعة له، بما في ذلك هيكلها العسكري والاقتصادي إلى بروز تداعيات خطيرة على أمنها وموقعها الإقليمي والدولي، وبالتالي فقد كان لزاما على صناع القرار الروس حينها، إعادة بناء نظام جديد من العلاقات على الصعيد الإقليمي مع الجمهوريات التي كانت في عداد هذا الاتحاد، وإعادة دمجها ضمن مختلف البنى والهياكل التي بادرت بها وقادتها بالمنطقة.

المطلب الأول: مشروع كومنولث الدول المستقلة

يشكل مشروع كومنولث الدول المستقلة " The Commonwealth of Independent states " إحدى أهم المبادرات ما بعد السوفيتية التي قادتها روسيا الاتحادية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، من أجل تسيير شؤون المنطقة، واحتواء تداعيات تفكك المنظومة العسكرية والاقتصادية السوفيتية، بما يحفظ لموسكو روابطها الاستراتيجية مع مختلف الجمهوريات المستقلة، وتحويله لاحقا إلى تكتل إقليمي فعّال يضمن لها هيمنتها على المنطقة.

الفرع الأول: سياق النشأة

حاولت روسيا الاتحادية وبعض الجمهوريات السوفيتية السابقة ومن خلال هذا المشروع خلق بديل إقليمي قادر على ضمان بقاء تلك الجمهوريات قريبة من بعضها البعض، وملئ الفراغ الناشئ عن تفكك الاتحاد السوفيتي. وبالعودة إلى الظروف التي أنضجت فكرة تأسيس هذا الإطار الإقليمي يتضح بأنّ تلك الجمهوريات لم تكن مستعدة حينها لإعادة إنتاج أي نموذج فوقي آخر Supranational Model شبيه بالنموذج السوفيتي، وهو ما يفسر سبب فشل كل المساعي التي حاولت إعادة إحياء أو تجديد النموذج السوفيتي، وفق صيغ مختلفة، أبرزها مشروع اتحاد الدول ذات السيادة " Union of Sovereign States "[1].

لقد ساهمت دول عديدة من بينها أوكرانيا وبيلاروسيا في تفكيك الاتحاد السوفيتي، كما لعب الرئيس بوريس يلتسن دورا محوريا في هذه العملية، بالرغم من محاولات غورباتشوف حينها طرح مشروع تجديدي للاتحاد السوفيتي، يُبقي على أهم بناه الأساسية، خاصة في مجال الدفاع والأمن، فكان من أبرز المبادرات حينها اتفاقية اتحاد الدول ذات السيادة، الذي كان يجري العمل على طرحه كصيغة اتحاد جديد بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي لتفادي التفكك المفاجئ، وانفصال الدول واستقلالها المباشر. وتضمنت هذه

[1] - Urs W. Saxer, "The Transformation of the Soviet Union: From a Socialist Federation to a Commonwealth of Independent States", **Comparative Law Review**, Vol .14, No.3, (1992),p.689.

الاتفاقية تحكم الحكومة السوفيتية بمجمل الملفات والقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، الدفاع، الأمن، والنظام المالي والمصرفي، على أنْ يُضمن لتلك الجمهوريات الحق في تسيير شؤونها الاقتصادية بشكل ذاتي[1]. وقد وافق يلتسن حينها بصفته رئيسا لمجلس الدوما على هذه الصيغة، غير أنّ انقلاب أوت 1991م حال دون إتمام التفاوض بين مختلف الجمهوريات حول هذه الاتفاقية، ما دفع الروس وباقي الجمهوريات الأخرى باتجاه تفكيك البنية السوفيتية، والتأكيد على استقلال تلك الدول بشكل نهائي.

لقد طالبت كثير من الجمهوريات السوفيتية حينها بمزيد من الاستقلال عن المركز في موسكو، فأعلن بعض منها استقلالها الذاتي، وبدأ البعض الآخر في تشكيل قوات عسكرية خاصة به، فقد عملت أوكرانيا وبشكل أحادي على بناء قواتها المسلحة، والقيام باستفتاء شعبي نتج عنه الإعلان الرسمي عن استقلالها ما أدى بشكل آلي إلى فشل جهود تجسيد اتفاقية اتحاد الدول ذات السيادة. ليأتي بعدها تاريخ 08 ديسمبر 1991م، أين اجتمع رؤساء الدول السلافية الثلاث: روسيا، أوكرانيا وبيلاروسيا، ويُعلن رسميا عن تفكك الاتحاد السوفيتي وإنهاء وجوده القانوني[2].

إذنْ؛ وبعد عرضنا لظروف نشأة الكومنولث، يتضح بأنّ معظم الجمهوريات السوفيتية حينها، وعلى رأسها روسيا وأوكرانيا، لم تكن قادرة على الاستمرار في التعايش تحت سقف الاتحاد السوفيتي، فكان البديل هو إنشاء إطار جديد يضمن لهاته الدول استقلالها، ويلبي طموحاتها الاقتصادية والأمنية، في ظل المساواة فيما بينها في الحقوق والواجبات بعيدا عن نمط التحكم السوفيتي. وبذلك ظهر كومنولث الدول المستقلة إلى الوجود عام 1991 م، كإطار للتعاون الإقليمي بين تلك الدول، بمبادرة من ثلاث جمهوريات تنتمي إلى العرق السلافي، كانت في عداد ذلك الاتحاد وهي: روسيا، بيلاروسيا وأوكرانيا، وسارعت دول آسيا الوسطى الخمس (طاجيكستان، أوزبكستان، قرغيزستان، تركمنستان، وكازاخستان) إلى تأييد هذا الكومنولث. وفي قمة ألما آتا " Alma- Ata Summit" المنعقدة يوم 21 ديسمبر من نفس العام، انضمت إلى الكومنولث جمهورية مولدوفا السوفيتية السابقة، ودولتان من منطقة ما وراء القوقاز هما: أرمينيا وأذربيجان. ومن بين دول الاتحاد السوفيتي السابق بقيت دول البلطيق الثلاث(إستونيا، ولاتفيا، ولتوانيا) خارج هذا الكومنولث، في حين أنّ جورجيا وأذربيجان استمرتا لسنتين خارجه لتنضما إليه عام 1993 م تحت ظروف محلية وإقليمية خاصة[3].

[1] - Domitilla Sagramoso, **Russia's geopolitical orientations towards the former soviet states: was Russia able to discard its imperial legacy?**, PHD Thesis Unpublished, Slavonic and East Europe studies(King's College, London, 2000), p.73.

[2] - **Ibid**.

[3] - Sergei A. Voitovich, "the Commonwealth of Independent States: An emerging institutional model ", **European Journal of international law**, Vol.4.No.1 (1993), p. 404.

الفرع الثاني: مبادئ الكومنولث ومواقف دول المنطقة من إنشائه

وضع كومنولث الدول المستقلة باعتباره منظمة إقليمية عدة أهداف ومبادئ أهمها[1] :

– يقوم الكومنولث على أساس المساواة بين جميع الأعضاء، وعلى أن جميع الدول هي دول مستقلة وكيانات متساوية بحكم القانون؛

– يسعى الكومنولث، لتعميق التعاون وتقوية علاقات الصداقة، وحسن الجوار والتعايش الدولي، والثقة والتفاهم المشترك، والمنفعة المتبادلة بين الدول الأعضاء؛

– لا يعتبر الكومنولث دولة، ولا يتمتع بأي صلاحيات تتجاوز الكيانات القومية للدول الأعضاء.

أما أهدافه فقد حددتها المادة 02 من ميثاقه وتتلخص فيما يلي [2]:

- تحقيق التعاون في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية...إلخ؛

– التنمية الاقتصادية المتوازنة للدول الأعضاء، في إطار الفضاء الاقتصادي المشترك، والتعاون البيئي، وضمان حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، بما يتفق مع المبادئ المعلنة، وأعراف القانون الدولي؛

– التعاون بين الدول الأعضاء لضمان وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتطبيق الإجراءات الفعالة لخفض التسلح والإنفاق العسكري، والتخلص من السلاح النووي، والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل.

– مساعدة مواطني الدول الأعضاء في حرية التنقل، والتواصل، والحل السلمي للخلافات والنزاعات بين الأعضاء.

وبالرغم من تقبل دول المنطقة للمبادرة الروسية المتعلقة بالتكامل في إطار هذا المشروع، فإنّ هذه الدول لم تكن تحمل تصورات وأهداف متماثلة، فقد كان لكل منها رؤيتها الخاصة حول دور ومهام هذا الإطار الإقليمي الجديد في تلك الفترة، بما يخدم أهدافها ويحقق طموحاتها المرحلية. وقد اشتركت تلك الدول في المجمل في هدفين أساسين على الأقل هما:

– توطيد استقلالها المكتسب عن الاتحاد السوفيتي، حيث كانت تنظر إلى الكومنولث باعتباره آلية أساسية لما أُطلق عليه حينها بالطلاق الحضاري " Civilized Divorce " ما بين روسيا وتلك الجمهوريات؛

– الحفاظ على الروابط الاقتصادية تحديدا، والاستفادة من علاقات التبعية مع روسيا في هذا المجال.

أمّا الطرف الروس، فقد حملت رؤيته مزيجا من الأفكار والأهداف المبنية على قناعات ومصالح جيو–استراتيجية راسخة في هذا المجال الحيوي، أهمها[1]:

[1] - **Ibid**.

[2] - Kemal Başlar, "The Commonwealth of Independent States: Decayed within a Decade", **Turkish Yearbook of International Relations**, Vol .28(1998), p.04.

– الحفاظ على صيغة من صيغ التعاون ما بين روسيا وباقي الجمهوريات المستقلة، تتيح وتكفل لها إمكانية الحصول على المواد الأولية، واحتكار أسواق تلك الجمهوريات؛

– الحفاظ على نفوذها التاريخي، والعمل على تدعيمه في مواجهة سياسيات القوى الإقليمية والدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؛

– التحكم في المواقع الاستراتيجية، والممرات، والمضائق البحرية التي تتيح لها الوصول إلى المياه الدافئة؛

– الاستفادة من هذه الجمهوريات، باعتبارها حلقات وصل بينها وبين العالم، فهي بمنزلة الحزام العازل الذي يحيط بروسيا من الجنوب والغرب.

الفرع الثالث: هياكل الكومنولث وتطور التعاون في إطاره

باعتباره منظمة إقليمية تهدف لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بين دوله الأعضاء، تمتع مشروع الكومنولث ببنية مؤسساتية متقدمة نسبيا، جرى تطويرها بشكل دائم من أجل تحقيق المساواة والجماعية في اتخاذ القرارات، ومحاولة محاكاة التجربة التكاملية الأوروبية، وبذلك تضمن هيكل الكومنولث مجموعة من الأجهزة السياسية والفنية والتقنية، أهمها:

✓ **مجلس الرؤساء** Council of Head State

يعتبر هذا المجلس أعلى سلطة في الكومنولث، ويناقش جميع المشاكل الأساسية التي ترتبط بالمصالح المشتركة للدول الأعضاء؛ كما يدرس أيضا جميع القضايا فيما يتعلق بالدول التي تعرب عن اهتمامها بالعضوية، دون المساس بمصالح الأعضاء الآخرين[2]. ويعقد هذا المجلس اجتماعاته مرتين سنويا، ويتخذ قراراته بالإجماع مع السماح بإبداء التحفظ. وهو الذي يدرس ويعالج الملفات والقضايا الأساسية، وتصدر عنه أهم القرارات. ويتبع مجلس رؤساء الدول عدة هيئات فرعية منها: مجلس وزراء الخارجية، الدفاع، ومجلس قادة قوات الحدود، كما يتكون هذا الكومنولث من عدة هيئات دائمة، أهمها: القيادة العليا للقوات المسلحة، المحكمة الاقتصادية، لجنة حقوق الإنسان، البرلمان المشترك والهيئة الاستشارية التنسيقية. وتتواجد معظم الأجهزة والهيئات السابقة الذكر في مدينة مينسك عاصمة بيلاروسيا، ما عدى البرلمان المشترك الذي يتواجد بمدينة سانت بطرسبورغ الروسية[3].

[1]– معتز محمد سلامة، "مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 112 (أفريل 1993)، ص. 157.

[2]- Katarzyna Czerewacz-Filipowicz and Agnieszka Konopelko, **Regional integration Processes in the Commonwealth of Independent States: Economic and Political Factors (**Switzerland**:** Springer International Publishing AG, 2017), p.26.

[3] - **Ibid**.

✓ **مجلس رؤساء الحكومات** " Council of Head governments": ويجتمع أربع مرات سنويا، ويقوم بمهمة التنسيق وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس رؤساء الدول ومتابعتها. أمّا عن العضوية فقد فرّق ميثاق الكومنولث بين أربعة أنواع[1]:

- **الدول المؤسسة للكومنولث** : وهي التي وقعت وصادقت على اتفاقية تأسيس الكومنولث في 08 ديسمبر عام 1991م؛
- **الدول الأعضاء:** وهي نفس الدول المؤسسة التي تقبل بالالتزامات المنصوص عليها في الميثاق، خلال عام واحد من تبنيه من قبل مجلس رؤساء حكومات الدول الأعضاء؛
- **الدول المشاركة** : وهي الدول التي تريد المشاركة والتعاون من خارج الكومنولث؛
- **الدول الملاحظة** : وهي التي تحظر اجتماعات الكومنولث بصفة عضو ملاحظ فقط .

ويُلاحظ في ما يتعلق بتطور عضوية الدول المشكلة للكومنولث حالة عدم الاستقرار الواضحة في عضوية بعض الدول مثل أوكرانيا، جورجيا وتركمنستان، التي علقت عضويتها أو انسحبت منه في مقابل التزام باقي الدول بالتواجد داخل أطره. ويرجع هذا التبيان بالأساس إلى مدى الاستقرار في العلاقات الثنائية لتلك الدول مع روسيا الاتحادية، ورغبة تلك الدول في الانضمام إلى مؤسسات من خارج المنطقة.

في المجمل؛ تُقرّ مختلف التقديرات التي قُدّمت حول مشروع الكومنولث بمحدودية نجاعته وهامشية نتائج مختلف مسارات التعاون التي انخرطت فيها دوله. حيث تتفق مختلف آراء المحللين وصناع القرار بأنّ هذا المشروع دخل في حالة انسداد عميق منذ فترة طويلة من الزمن، جعلت منه مجرد مشروع على الورق. وتجلى هذا الانسداد في أبعاد كثيرة أهمها:

أ- **على المستوى السياسي:** لم ينجح هذا المشروع من الناحية العملية في تجنيب المنطقة عددا من الأزمات والتوترات السياسية التي شابت العلاقات ما بين دوله الأعضاء في فترات مختلفة، وخاصة مع روسيا الاتحادية، وأدت إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار الشامل بالمنطقة، وهو ما حدا بوزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف Igor Ivanov لوصف هذا المشروع بأنّه يفتقد إلى مؤسسية ذات مغزى. ففي ضوء الاختلافات السياسية الكبيرة بين دوله الأعضاء لم تتشكل حالة من الاتفاق السياسي حول تصور مشترك لطبيعته ومستويات التعاون المرجوة منه. وهو ما تجلى في التفاوت المتزايد بين الخطابات السياسية والالتزامات التي بُذلت لتعزيز التعاون والتنسيق في إطاره، فمن عام 1991م إلى عام 1998م تم توقيع 1030 اتفاقية

[1] - **Ibid**.

ومعاهدة جماعية، من بينها 164 وثيقة اعتمدها مجلس رؤساء الدول ومجلس رؤساء الحكومات ولم يتم تفعيل سوى سبع وثائق منها فقط[1].

ب- على المستوى الاقتصادي: تؤكد مختلف المؤشرات الاقتصادية، حالة الفشل العميق التي مُنيت بها مختلف مساعي روسيا الرامية للحفاظ على علاقات الاعتماد المتبادل التقليدية في المجال الاقتصادي ما بين بلدان المنطقة في إطار هذا المشروع. فبالرغم من توقيع أعضاء هذا الأخير على اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة منذ تاريخ 18 أكتوبر 2011م، وقبلها على عدد كبير من المعاهدات الاقتصادية والتجارية، فإنّ هدف الوصول إلى السوق المشتركة لازال افتراضيا. وعلى العكس من ذلك؛ عرفت هذه العلاقات تراجعا وتدهوراً مفاجئاً منذ بداية مرحلة التسعينات، حيث انخفض حجم التجارة البينية بأكثر من 80٪[2].

ج- على المستوى العسكري- الأمني: بالرغم من التقدم النسبي للتعاون العسكري ما بين دول الكومنولث بالمقارنة مع المجالات الأخرى، فإنّ هذا الجانب مثّل من ناحية أخرى إحدى أهم المجالات التي تجلى فيها بوضوح تضارب الرؤى ما بين روسيا وباقي دول المنطقة، وهو الأمر الذي انعكس في عدد الاتفاقيات الموقع عليها، فمن مجمل 179 اتفاقية أمنية وقع أعضاء الكومنولث فقد على 40% منها[3].

لقد كان إنشاء كومنولث الدول المستقلة تطورًا منطقيًا في ذلك الوقت ليكون بمثابة "ممتص صدمات" Shock Absorber ضد الآثار المحتملة لزعزعة الاستقرار في المنطقة، لكن وعده بالتكامل لم يكن سوى وهم كبير. فمع مرور الوقت، تراجع الحماس سياسياً واقتصادياً وعسكريا لربط دول المنطقة في إطار هذا المشروع، لصالح مشاريع أخرى من داخل أو خارج المنطقة.

المطلب الثاني: دولة الوحدة الروسية- البيلاروسية

تحتل بيلاروسيا مكانة خاصة في المنظور الاستراتيجي الروسي رشحتها لتكون إحدى أهم الدول في منطقة الكومنولث. ويرجع ذلك بالأساس إلى عدد من الاعتبارات المتنوعة، يأتي على رأسها موقعها الجيو- استراتيجي المتميز ما بين روسيا من جهة، والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من جهة ثانية، وكذا مجاورتها لإقليم كالينينغراد التابع لروسيا والمنفصل عنها جغرافيا، وأهميتها الحيوية بالنسبة لعبور إمدادات

[1] - Richard Sakwa and Mark Webber, "The Commonwealth of Independent States, 1991-1998: Stagnation and Survival", **Europe-Asia Studies**, Vol. 51, No. 3(1999), p.380.

[2] - Julien Vercueil, " L'Union Economique Eurasiatique au prisme de la Russie ", **Géo économie**, No.71 (juillet 2014), p.03.

[3] - John P. Willerton (et al), "Mistrust and Hegemony: Regional institutional design, the CIS, and Russia**",** **International Area Studies Review**, Vol .18, No .1(March 2015), p.34.

الطاقة والسلع الروسية إلى أوروبا، ناهيك عن خصوصية علاقاتها التاريخية والثقافية مع روسيا، ودورها ضمن الرؤية الأمنية والدفاعية الروسية الشاملة[1].

على هذا الأساس؛ أولت روسيا لعلاقتها مع بيلاروسيا حرصها الخاص، وعملت على جعلها أقرب الدول الحليفة لها في المنطقة، فعمدت منذ بداية التسعينات إلى تثبيت شراكتها الاستراتيجية معها وترقيتها سواء في إطار مشروع الكومنولث أو على المستوى الثنائي، وهو ما تجسّد عمليا من خلال مبادرة الاتحاد الثنائي التي أضحت إحدى أهم أطر ترسيخ وتعزيز النفوذ الروسي حول هذه الجمهورية.

الفرع الأول: طبيعة مشروع دولة الوحدة وأهدافه

يعتبر مشروع دولة الوحدة Union State of Russia and Belraus اتحادا كونفدراليا وكيانا فوق– وطني تمّ إنشاءه على أساس المدخل القانوني– المؤسساتي الذي تتم بموجبه توزيع السلطة ما بين المؤسسات الاتحادية. إذْ يرتكز هذا النهج في التكامل على ضرورة خلق سلطة سياسية فوقية في إطار بناء فيدرالي لدفع حركة التكامل السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي[2].

وترجع بواكير هذا المشروع إلى بدايات العلاقات الدبلوماسية ما بين الدولتين، ولكنها تكثفت وتبلورت بشكل متسارعٍ بعد وصول أليكسندر لوكاشينكا Aliaksandr Lukashenka الموالي لروسيا إلى السلطة، حيث بدأ التأسيس له عمليا من خلال اعتماد اتفاق الاتحاد الجمركي سنة 1995م، ومعاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون من ذات السنة، ليتمّ استكماله بمعاهدة الاتحاد سنة 1997م، والإعلان بشأن زيادة التوحيد لسنة 1998م إلى غاية التوقيع على معاهدة دولة الوحدة بين البلدين سنة 1999م[3].

إنّ ما يجب التأكيد عليه في هذا الإطار؛ أنّ هذا المشروع التكاملي ما بين الدولتين يستند في جوهره على فكرة الوحدة السلافية التي تحظى بتجذر عميق في الثقافتين الروسية والبيلاروسية، حيث ترجع جذورها إلى أعمال الأديب الروسي المرموق ألكسندر سولجنتسين* Aleksandr Solzhenitsyn الذي جادل في عمله الشهير الموسوم بـ "**المسألة الروسية في نهاية القرن العشرين**" أنّ روسيا الجديدة يجب أنْ تولد من رمادها الروحي من خلال إعادة الاتصال بماضيها السوفيتي السابق، وإحياء العالم الريفي الذي دمرته برامج

---

[1] - Wojciech Kono*f*czuk, "Difficult 'Ally': Belarus in Russia's foreign policy", **Working Paper**, (Warsaw Centre for Eastern Studies, September 2008), p.33.

[2] - Zhenis Kembayev, **Op. Cit**, p.96.

[3] - Alena Vieira, "A Tale of Two Unions: Russia–Belarus Integration Experience and its Lessons for the Eurasian Economic Union", **Journal of Borderlands Studies**, Vol. 32, No .1 (2017), p.03.

(*)- أظهر الرئيس بوتين مؤخراً تأثره ببعض أفكار سولجنتسين في إشارته إلى خلافات بلاده مع الغرب والتي اعتبرها جذرية كونها "أخلاقية" ودينية " إذ يعتبر أن عدداً من الدول الأوروبية الأطلسية باتت ترفض في الواقع جذورها، بما في ذلك القيم المسيحية التي تشكل أساس الحضارة الغربية، وتنكر المبادئ الأخلاقية وكل الهويات التقليدية القومية والثقافية والدينية وحتى الجنسية .

التحديث العنيفة في عهد ستالين وخروتشوف. ويعتقد سولجنتسين أنّ روسيا غُيّبت عن جوهرها بسبب التجربة السوفيتية أيديولوجيا وحتى على الصعيد الإقليمي، وبالتالي يتوجب عليها أنْ تنسى جنوب القوقاز وآسيا الوسطى وتستأنف علاقات مميزة مع بيلاروسيا وأوكرانيا وشمال كازاخستان، وتنشأ دولة واحدة من السلاف الشرقيين[1]. وبذلك فإنّ الأساس غير المادي لمشروع دولة الوحدة الروسية– البيلاروسية يرتكز على وحدة العرق السلافي والتاريخ المشترك والقيم الثقافية المتشابهة، والمذهب الديني الأرثوذكسي الذي يجمع الشعوب السلافية تحت سقف كنيسة واحدة[2].

وهدف مشروع دولة الوحدة إلى تمهيد الطريق إلى اتحاد اقتصادي وسياسي كامل بين الطرفين، من خلال إنشاء بناء مؤسساتي فوقي فاعل يتكون من: مجلس الدولة الأعلى، برلمان، مجلس وزراء، محكمة عليا، مجلس التدقيق، وكذلك اللجنة الدائمة والمواطنة النقابية المشتركة بحلول عام 2000م. وتضمنت البنية المؤسسية ميزانية مشتركة، وعددًا من اللجان مثل: لجنة الحدود والجمارك، ولجنة الأمن والدفاع. علاوة على ذلك، تمّ التنصيص على إنشاء عملة مشتركة بحلول عام 2005م، وكذلك الاتفاق على سياسة دفاعية مشتركة، وبذلك فقد حددّ الطرفان عددا من الأهداف لهذا المشروع أهمها[3]:

– إنشاء فضاء اقتصادي موحد من أجل ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس الإمكانيات المادية والفكرية الموحدة، واستخدام آليات السوق في تحقيق هذا الهدف؛

– إتباع سياسة خارجية ودفاعية مشتركة؛

– ضمان أمن دولة الاتحاد ومكافحة الجريمة؛

– تعزيز السلام والأمن والتعاون وتطوير كومنولث الدول المستقلة.

أمّا بالنسبة للعضوية في دولة الاتحاد فإنّها لازالت مقتصرة على روسيا وبيلاروسيا، مع وجود أطراف أخرى بصفة أعضاء ملاحظين على رأسهم صربيا، جمهورية أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهو ما يعكس الطابع السلافي لهذا المشروع كونه يقتصر فقط على الدول السلافية في المنطقة.

الفرع الثاني: الطابع العسكري لدولة الوحدة؛ المتغير الثابت في العلاقات الروسية– البيلاروسية

على الرغم من توقيع الطرفين على معظم المعاهدات التي تحدد الالتزامات العامة والمجالات التي يجب أنْ يأخذ التكامل سيرورته ضمنها والتصديق عليها بسرعة، فإنّ روسيا وبيلاروسيا لم تتوصلا إلى أي اتفاقات

[1]- Marlene Laruelle, **the "Russian World" Russia's Soft Power and Geopolitical Imagination**, CGI report (Washington, D.C: The Center on Global Interests, May 2015), pp.06-07.
[2] - David R. Marples, "Is the Russia-Belarus Union Obsolete?", **Problems of Post-Communism**, vol. 55, No. 1 (January/February 2008), p.27.
[3] - Zhenis Kembayev, **Op.Cit**, p.97.

نهائية بخصوص الجوانب الاقتصادية المركزية، بما في ذلك المسائل المالية والتشريعية، وإنشاء عملة موحدة أو تحديد الشكل السياسي المستقبلي لدولة الوحدة، وهو ما جعل مسار التكامل في بعديه الاقتصادي والسياسي في إطار هذه التجربة يتوقف لفترات عديدة ولا يُجسّد على أرض الواقع. ولذلك لم يحقق هذا المشروع نتائج اقتصادية وسياسية تذكر، بعكس التعاون في المجال العسكري– الدفاعي الذي يعتبر البعد الأكثر تقدمًا وفعالية في هذه التجربة، وهو المعطى الذي يستند إلى إدراكات متماثلة ما بين الدولتين لأهمية هذا البعد في العلاقات الثنائية بينهما. فمنذ صدور وثيقة العقيدة العسكرية الروسية لعام 2000م بدأ التأكيد بشكل جلي على خصوصية العلاقات العسكرية والدفاعية بين الدولتين، حيث أعطت هذه الوثيقة الأولوية لتنفيذ سياسة دفاعية مشتركة، وتنسيق وتطوير القوات المسلحة والبنى التحتية العسكرية لكلتا الدولتين[1].

أمّا وثيقة سنة 2010م، والتي لازالت سارية المفعول حتى عام 2020م فقد أكّدت على فكرة الدفاع المشترك، حيث جاء في مضمونها أنّ روسيا تعتبر أي هجوم عسكري على الدول المشاركة في دولة الاتحاد، وكذلك جميع الأعمال الأخرى التي تنطوي على استخدام القوة العسكرية ضدها بمثابة أعمال عدوان تتخذ لمواجهته تدابير وإجراءات عسكرية فورية ومناسبة[2].

الفرع الثالث: أبعاد التعاون العسكري– الدفاعي في إطار دولة الوحدة

بالرغم من أنّ التعاون العسكري–الدفاعي بين البلدين تعود جذوره للفترة التي تلت مباشرة تفكك الاتحاد السوفيتي، من خلال التوقيع على معاهدة بشأن تنسيق الأنشطة في المجال العسكري واتفاقية حول القوات الاستراتيجية المتمركزة مؤقتًا في جمهورية بيلاروسيا في 20 يوليو 1992م، فإنّ ديناميكية التكامل العسكري – الدفاعي بين الطرفين أخذت نسقاً متصاعداً وأصبحت تغطي مجالات أكثر تنوعا منذ إطلاق مشروع دولة الوحدة، حيث يوجد حاليا ما يقارب 35 معاهدة واتفاقية تغطي مختلف مجالات التعاون الثنائي في هذا الإطار[3]. ففي مجال **التعاون التقني**؛ أكّد الأمين العام لدولة الاتحاد بأنّه تمّ تنفيذ خمسة برامج علمية وتقنية مشتركة في مجال الدفاع وأمن موارد المعلومات في عام 2018م، ويتمّ الإعداد حاليا لحوالي 15 مشروعًا جديدًا في مجال الدفاع والأمن والتعاون العسكري التقني[4].

[1] - Ruth Deyermond, "The State of the Union: Military Success, Economic and Political Failure in the Russia–Belarus Union", **Europe-Asia studies**, Vol. 56, No. 8 (December 2004), pp.1192-1193.
[2] - Siarhei Bohdan, "Belarusian Army: Its Capacities and Role in the Region", **Analytical papers**, No.1 (London: The Ostrogorski Centre, august 2014), p.20.
[3] - Aleksandr Golts, "Belarus and Russia: Military Cooperation but with Different Goals", in: Andis Kudors (ed.), **Belarusian Foreign Policy: 360°**, (Riga: University of Latvia Press, 2017), p.87.
[4] - "Realization of projects of the Union State", **Ministry of Defence of the Republic of Belarus**, 01 February2018, (accessed on: 02.03.2018), available at: https://bit.ly/2UGCt9T

أمّا في **مجال التدريب**؛ فتُشرف روسيا الاتحادية وعبر العديد من مدارسها ومعاهدها العسكرية على تدريب أعداد معتبرة من العسكريين البيلاروس. ففي الفترة الممتدة من 1998م-2008م وعملا ببرنامج دولة الوحدة، تمّ تدريب وتكوين 842 فردا عسكريا بيلاروسيا، ومنذ عام 2008 م، مُنح هؤلاء بموجب مرسوم حكومي إمكانية العمل في المؤسسات التعليمية والتكوينية التابعة لوزارة الدفاع الروسية، أمّا في الوقت الحاضر فيتم تدريب 524 عنصرا من القوات المسلحة البيلاروسية في 23 مدرسة عسكرية روسية[1]. وبالموازاة مع ذلك؛ ضمنت روسيا الاتحادية وعبر مشروع دولة الوحدة **وجودها العسكري** ببيلاروسيا من خلال منشأتين عسكريتين حيوتين، هما: مركز الاتصالات الـ 43 التابع للبحرية الروسية في مدينة فيليكا Vilejka بالشمال الغربي ويستوعب 350 ضابطا من القوات البحرية الروسية، ورادار للإنذار المبكر لقوات الدفاع الجوي الروسي، والذي يعمل منذ عام 2002 م في بلدة هانكافيشي Hancavičy الجنوبية، ويضم حوالي 2000 جندي[2].

إلى جانب ذلك؛ ارتبط التكامل الدفاعي بين روسيا وبيلاروسيا أيضا بسلسة من التدريبات والتمارين العسكرية المشتركة التي أصبحت تجرى بشكل دوري وتتنوع ما بين التمارين الاستراتيجية والتكتيكية، لعلّ أبرزها: تدريبات زاباد Zapad Drills الشهيرة التي تعود إلى الحقبة السوفيتية، حينما كانت الأراضي البيلاروسية وقتها مسرحا لاستعراض القوة العسكرية السوفيتية في مواجهة حلف شمال الأطلسي والغرب عموما، حيث يظهر الجدول التالي تطور حجم مشاركة الطرفين فيها منذ عام 2006م.

الجدول رقم 08: التدريبات العسكرية المشتركة ما بين روسيا وبيلاروسيا

التمرين	القوات الروسية	القوات البيلاروسية	موقع التمرين
Shchyt Sayuza 2006: تمارين تكتيكية	1800	7000	بيلاروسيا
Zapad 2009: تمارين إستراتيجية	6000	6500	روسيا وبيلاروسيا
Shchyt Sayuza 2011: تمارين تكتيكية	7000	5000	روسيا
Zapad 2013: تمارين إستراتيجية+ تمارين لمكافحة الإرهاب	12 000	10 000	روسيا وبيلاروسيا
Zapad 2017: تمارين إستراتيجية	5 500	7 200	روسيا وبيلاروسيا

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: Siarhei BOHDAN, **Op.Cit**, p.25.، ومعلومات موقع وزارة الدفاع الروسية.

[1] - "Cooperation with Russian Armed Forces", **Ministry of Defence of the Republic of Belarus**,(accessed on: 02.04.2018), available at: https://bit.ly/33QNjOK

[2] - Siarhei Bohdan, **Op.Cit**, p.21.

أمّا الإنجاز الأكبر الذي تحقق في إطار التكامل العسكري–الدفاعي ما بين البلدين، فهو إنشاء منظومة الدفاع الجوي الموحد Single Air Defence System التي تمّ توقيع الاتفاقية المنشأة لها في شهر فيفري عام 2009م وصادقت عليها موسكو في ذات السنة، بينما صادق عليها الطرف البيلاروسي بعد ذلك بثلاث سنوات في فيفري عام 2012م[1]. ويسعى الطرف الروسي من جانب آخر إنشاء مجموعة قوات إقليمية Regional Group of Forces هدفها ربط الجيش البيلاروسي مع الجيش الروسي بشكل أكبر، من خلال دمج القوات البيلاروسية مع وحدات القوات البرية في منطقة موسكو العسكرية والمنطقة العسكرية في إقليم كالينينغراد، حيث يقدر أنْ يصل قوام هذه القوة ما بين ما بين مائتي وثلاثمائة ألف جندي، بالرغم من بعض القضايا التنظيمية الرئيسية التي لازالت تعترض هذا المشروع مثل تحديد هيكل هذه القوة، قيادتها، مهامها، وعدد جنودها.

المطلب الثالث: الجماعة الاقتصادية الأوراسية

طوال العشرية الأولى من الألفية الجديدة، يمكن الجزم بأنّ الجهود الروسية لإعادة إحياء مشاريعها التكاملية خاصة في الجانب الاقتصادي قد تركزت بشكل أساسي حول مشروع منظمة الجماعة الاقتصادية الأوراسية Eurasian Economic Community ، التي مثّلت انطلاقة جديدة في مسار المساعي الروسية لبعث ديناميكية تكاملية حقيقية وواقعية في منطقة الكومنولث.

وظهرت فكرة إنشاء هذه المنظمة الاقتصادية الإقليمية الجديدة في المنطقة، بمبادرة من الرئيس الروسي آنذاك فلاديمير بوتين بتاريخ الـ 10 أكتوبر 2000م في أستانا عاصمة كازاخستان، بعد التوقيع على معاهدة تأسيسها من طرف رؤساء كل من: روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وانضمت إليها لاحقا أوزبكستان في 7 أكتوبر 2005 م، ولكنها انسحبت منها بعد ذلك في 16 أكتوبر 2008م. وبحلول عام 2002م، تحصلت مولدوفا وأوكرانيا، ثم أرمينيا عام 2003م على صفة مراقب لدى الجماعة[2].

عملياً؛ تعود جذور هذا المشروع إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي التي وقعتها روسيا رفقة كل من بيلاروسيا وكازاخستان سنة 1996م، وحاولت تجديدها في عام 1999 م، ليطلق بعدها الرئيس بوتين فكرة إنشاء هذه الجماعة على أساس أعضاء الاتحاد الجمركي الخمس لكومنولث الدول المستقلة معربا عن رغبة موسكو في تحويل هذا الاتحاد الجمركي إلى فضاء اقتصادي مشترك. وقد استمر بذلك وجود هذه الجماعة طوال الفترة

[1] - **Ibid**.
[2] - Lilit Vardanyan, "La Russie de Vladimir Poutine et l'intégration économique de l'espace post-soviétique", **Études arméniennes contemporaines**, No.2 (Décembre 2013), p.33.

الممتدة من سنة 2000 م إلى غاية الـ 10 من شهر أكتوبر 2014م، بعد التوقيع على اتفاقية إنهاء وجودها في العاصمة البيلاروسية مينسك بعد جلسة للمجلس المشترك للجماعة واستخلافها بمشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي[1]. وقد ساهمت ثلاثة عوامل أساسية في بلورة هذا المشروع الروسي الجديد وتجسيده على أرض الواقع وهي[2]:

– وصول الرئيس بوتين إلى السلطة، ومحاولته بعث ديناميكية تكاملية جديدة بالمنطقة بعيدا عن الأطر التقليدية للكومنولث؛

– تجاوز إخفاقات هذا الأخير في تشكيل سوق مشتركة حقيقية، وخلق تكتل اقتصادي مكمّل لمشروع منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

– احتواء منظمة التعاون لآسيا الوسطى CACO التي انضمت لها روسيا سنة 2004م، وعملت على تذويبها ضمن إطار مشروع الجماعة. وهو ما تحقق لها عمليا من خلال دمج هذه المنظمة بتاريخ 25 جانفي 2006م، إذ تمّ نقل معظم وظائفها إلى الجماعة الاقتصادية الأوراسية بداية من ذات العام.

الفرع الأول: أهداف المنظمة وبناؤها المؤسساتي

لقد تمّ تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوراسية في بداية الألفية الجديدة على خلفية التحسن في مستويات أداء الاقتصاد الروسي الذي بدأ يعيش حالة من الانتعاش بفضل مداخيل روسيا الطاقوية، حيث أصبحت فكرة تجسيد مشروع الاتحاد الجمركي وتحويله لاحقا إلى فضاء اقتصادي موحد أحد أهم أهداف روسيا في ذلك الوقت لإعادة بعث علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة التي تراجعت بشكل لافت طيلة مرحلة التسعينات. ولذلك يتمثل أحد عوامل النشاط الرئيسية للمنظمة في ضمان التطور الديناميكي لدول الجماعة من خلال تنسيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مع استخدام قدراتها الاقتصادية بفعالية، حيث حُدّدت المهام الرئيسية لهذه الجماعة في ما يلي[3]:

– استكمال إضفاء الطابع الرسمي على نظام التجارة الحرة من جميع النواحي، وإيجاد تعريفة جمركية موحدة ونظام موحد للتدابير التنظيمية غير الجمركية؛

– وضع قواعد مشتركة للتجارة البينية في السلع والخدمات بين دول الجماعة؛

[1] - Çagla Gül Yesevi, "New Regionalism in Post-Soviet Territory: Evolution from Eurasian Economic Community to Eurasian Economic Union", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 5, No .23(November 2014), p.986.

[2] - Ikboljon Qoraboyev, "From Central Asian Regional Integration to Eurasian Integration Space? The Changing Dynamics of Post-Soviet Regionalism", in: Evgeny Vinokurov (ed.): **Eurasian Integration Yearbook 2010**, (Almaty: Eurasian Development Bank, 2010), pp.214-215.

[3] - Sherzod Shadikhodjaev, "Eurasian Economic Community (EurAsEC): Legal Aspects of Regional Trade Integration", **EconPapers**, No.08-05 (Seoul: Korea Institute for International Economic Policy, January 2008), p.15.

- ضمان حرية حركة رأس المال؛
- إدخال إجراءات موحدة للرقابة على النقد الأجنبي؛
- إنشاء نظام موحد مشترك لتنظيم الجمارك؛
- توحيد الاقتصادات للانتقال إلى عملة موحدة مستقبلية؛
- وضع وتنفيذ برامج مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تشكيل سوق مشتركة لخدمات النقل ونظام نقل موحد؛
- تشكيل سوق مشتركة للطاقة.

✓ **بنيـة الجمـاعـة:** يتكون الهيكل التنظيمي للجماعة من عدد من الأجهزة التي حاولت تغطية معظم مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي المشترك بين الدول الأعضاء، فقد حاولت روسيا عبر الهيكل التنظيمي لها محاكاة نموذج الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي شكلت نواة التجربة التكاملية الأوروبية. وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة ما بين التجربتين من ناحية آليات العمل، واتخاذ القرارات والمدخل المؤسساتي– الحكومي الذي يعتبر السمة البارزة للمنظمات المنشأة في منطقة الكومنولث، فإنّ مشروع الجماعة يحمل أيضًا بعض خصائص المدخل الوظيفي في التكامل[1]، حيث يتشكل بناء المنظمة من المجلس المشترك، ولجنة الاندماج والجمعية البرلمانية، ومحكمة الجماعة. ويتمّ عقد رئاسة المجلس المشترك ولجنة الاندماج بالتناوب – بالترتيب الأبجدي الروسي– من قبل كل عضو لمدة عام واحد. (أنظر الشكل التالي)

الشكل رقم05: الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية الأوراسية

المصدر: Sherzod Shadikhodjaev, **Op.Cit**, p.16.

[1] - Osman Ergül, "Russian Foreign Policy through New Regionalism: Eurasian Economic Community-EurAsEC", **IPSA Working Paper** (International Political Science Association, January 2012) p.14.

بخلاف المنظمات السابقة التي بادرت روسيا إلى تأسيسها في منطقة الكومنولث، تتميز الجماعة الاقتصادية الأوراسية بتقدم نسبي في هيكلها التنظيمي الذي يبدو أكثر مرونة من سابقيه، من ناحية آلية صنع القرارات داخل أطره. فباستثناء المجلس المشترك الذي لازال محتفظا بقاعدة الإجماع، فإنّ الهيئات الأخرى تجاوزت هذا القيد وتبنت قاعدة التصويت بالثلثين. ففي حالة لجنة التكامل التي تعتبر ثاني أهم جهاز بعد المجلس المشترك، فإنّ عدد الأصوات بأغلبية الثلثين يتوافق مع مساهمة كل عضو في ميزانية الجماعة وذلك وفقا للتوزيع التالي: روسيا الاتحادية 40 صوتا، بيلاروسيا وكازاخستان 15 صوتًا لكل منها، فيما تمتلك قرغيزستان وطاجيكستان 7.5 صوتا لكل منهما[1].

أمّا الجمعية البرلمانية للجماعة والتي تمثل هيئة تعاون برلماني تُعنى بقضايا مواءمة التشريعات الوطنية وجعلها تتماشى مع الاتفاقات المبرمة، فتتكون من أعضاء برلمانيين مفوضين من قبل برلمانات الدول الأعضاء، وذلك على النحو التالي: 42 عضوا من روسيا الاتحادية، 18 عضوا من بيلاروسيا، 18 عضوا من كازاخستان، و8 أعضاء على حدى لكل من قرغيزستان وطاجيكستان[2]. ويمثل هذا التحول في آلية اتخاذ القرارات داخل هياكل الجماعة، تطورا مهما ساعدها على تجاوز كثير من العقبات المؤسساتية التي ميّزت مختلف المنظمات التي بادرت روسيا لتأسيسها في فضاء الكومنولث.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الجماعة ميزانيتها الخاصة التي يتم اعتمادها من قبل المجلس المشترك، وتتكون من الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء على النحو التالي: روسيا 40 ٪، بيلاروسيا وكازاخستان لكل منهما 20 ٪، و10 ٪ لكل من : قيرغيزستان وطاجيكستان كل[3].

الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي في إطار الجماعة

خلال 14 عاما من وجودها، نفّذت الجماعة عددًا من السياسات المشتركة لتوحيد اقتصادات دول المنطقة لعل أبرزها؛ تشكيل الاتحاد الجمركي بين بيلاروسيا وروسيا وكازاخستان الذي أضحى أولوية قصوى منذ بداية عام 2008م، عندما أعلن الاتحاد الأوروبي عن إطلاق مشروع شراكته الشرقية. وهو ما دفع الجانب الروسي للضغط من أجل تسريع الجهود نحو إنشاء اللجنة الاقتصادية الأوراسية في 12 ديسمبر من ذات السنة، والتي شكلت نواة الاتحاد الجمركي الأوراسي الذي أُعلن عنه رسميا في الفاتح من جانفي 2010م، حيث تمّ تطبيق الحريات الأربع للحركة على غرار الاتحاد الأوروبي (السلع، رأس المال، الخدمات، والأفراد) بالكامل بحلول 25 جانفي 2012م، كما أتاحت روسيا في إطاره للدول الأعضاء الوصول إلى

[1] - Katarzyna Czerewacz-Filipowicz and Agnieszka Konopelko, **Op. Cit**, p .40.
[2] - Sherzod Shadikhodjaev, **Op. Cit**, p.19.
[3] - **Ibid**., p.39.

أسواقها بحرية والاستفادة من أسعار تفضيلية في مجال الطاقة[1]. وقد حاول الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزاربابيف إنشاء عملة مشتركة غير نقدية تسمى yevraz من أجل المساعدة في عزل بلدان الجماعة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن هذا المسعى لم يتجسد على أرض الواقع.

في مقابل ذلك؛ بادرت الجماعة بإنشاء صندوق مكافحة الأزمات EURASEC Anti-Crisis Fund في 9 جويلية عام 2009م من قبل حكومات ست دول هي: أرمينيا، بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، وطاجيكستان حيث تتمثل أهداف هذا الصندوق في مساعدة البلدان الأعضاء فيه على التغلب على تداعيات الأزمة المالية العالمية، وضمان استقرارها الاقتصادي والمالي، وتعزيز عمليات التكامل في المنطقة بميزانية قُدّرت بـ 8.5 مليار دولار. وقد منح الصندوق أول قرض له لدولة طاجيكستان بتاريخ 18 من شهر جويلية عام 2010م بقيمة مالية بلغت 70 مليون دولار، كما استفادت بيلاروسيا من جانبها سنة 2011م من قرض بلغت قيمته 03 مليار دولار، وتعتبر روسيا أكبر مساهم في تمويل هذا الصندوق بنسبة تقدر بـ: 37% ، تليها كازاخستان بـ: 24% ثم باقي الدول بنسب متقاربة[2].

لقد ساهم مشروع الجماعة الاقتصادية الأوراسية وخلال عشر سنوات في زيادة حجم التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة، والذي ارتفع ثلاثة أضعاف كاملة من 31 مليار دولار في عام 2001م إلى 95.2 مليار دولار في عام 2010م، وبعد تسجيل زيادة بنسبة 45.5 ٪ في التجارة البينية مقارنة بعام 2010م انتقل المشروع إلى المرحلة الثالثة في عام 2012م من خلال إنشاء المنطقة الاقتصادية الموحدة التي هيّأت لاحقا الظروف لظهور مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي أُعلن عنه بداية من عام 2015م[3].

المطلب الرابع: منظمة معاهدة الأمن الجماعي

بالرغم من إدراكها لعدم قدرتها على إعادة إنتاج تحالف عسكري شبيه بحلف وارسو، بسبب وجهات النظر والمصالح المتعارضة لدول المنطقة، وعدم وجود عدو مشترك أو أيديولوجية جامعة، فضلا عن تنامي نفوذ القوى العالمية والإقليمية في المنطقة، حاولت روسيا تقديم مشروع أمني جديد بإمكانه الحفاظ على علاقاتها العسكرية والأمنية بدول الكومنولث، ومجابهة التهديدات الأمنية الناشئة من داخل المنطقة وخارجها.

الفرع الأول: جذور المشروع وطبيعته

تعود جذور مشروع منظمة معاهدة الأمن الجماعي CSTO إلى أول اتفاق عسكري وقعته الدول المستقلة حديثا في إطار مشروع الكومنولث بتاريخ 15 ماي 1992 م، أو ما يعرف باتفاقية طشقند لمدة خمس سنوات

[1] - Katarzyna czerewacz-Filipowicz and Agnieszka Konopelko, **Op.Cit**, p.43.
[2] -" EURASEC Anti-Crisis FUND ",(accessed on : 05.04.2018),available at :https://bit.ly/2UkZH6w
[3] - Lilit Vardanyan, **Op.Cit**, pp. 35-36.

كاملة على أنْ يُجدّد لاحقا بانقضاء آجاله القانونية. بيد أنّ هذه الاتفاقية سرعان ما أثبتت عجزها ومحدوديتها في التكريس عمليا لمفهوم الأمن الجماعي، أو الحيلولة دون وقوع نزاعات بين دول المنطقة أو تسويتها بشكل سلمي[1].

من **وجهة نظر قانونية**؛ يعتبر هذا المشروع منظمة دولية معترف بها من قبل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، فقد تحصلت على سبيل المثال بداية من سنة 2004 م على صفة المراقب في الأمم المتحدة على النحو المحدد في المادة الأولى من ميثاقها، وبالتالي فهي تمتلك الصفة الاعتبارية بعد دخول اتفاقية إنشائها حيز النفاذ في 18 سبتمبر 2003م. وتتطابق خصائص هذه المنظمة قانونيا ومؤسساتيا مع الخصائص التقليدية للمنظمات الحكومية الدولية، فقد أُنشأت على أساس معاهدة دولية لتحقيق أهداف محددة، كما أنّها تتصرف وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولها نظام مستقل من الهيئات وإرادة مستقلة [2].

أمّا من **الناحية الموضوعية**؛ تعتبر المنظمة تحالفاً سياسياً وعسكرياً للدفاع المشترك ظهر بتاريخ 07 أكتوبر 2002م على أساس معاهدة الأمن الجماعي سالفة الذكر، ويضم هذا الحلف سبع دول أعضاء من منطقة الكومنولث: روسيا، بيلاروسيا، أرمينيا، وكازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان. وبالتالي فقد شكلت هذه المنظمة تمصلا مهما في المساعي الروسية نحو إضفاء الطابع المؤسسي Institutionalization على تعاونها العسكري والأمني مع دول المنطقة، وتأكيدا لأولية هذين البعدين في مختلف مشاريعها الإقليمية التي طرحتها لإعادة دمج دول الكومنولث.

الفرع الثاني: مواقف دول الكومنولث من إنشاء المنظمة

في واقع الأمر؛ تعتبر روسيا الاتحادية الطرف المبادر بفكرة إنشاء هذه المنظمة، وتحويلها إلى كيان عسكري وسياسي مستقل بحدّ ذاته. فانطلاقا من تمثلها لدورها كضامن ومزود أمني رئيسي بالمنطقة، بادرت إلى طرح فكرة هذا المشروع وتحويل معاهدة طشقند إلى ما يشبه الحلف العسكري– الدفاعي، وهو المسعى الذي حركته دوافع وهواجس مختلفة تتلخص أساسا في: مواجهة توسع حلف شمال الأطلسي نحو دول المنطقة، وخلق موازن Contrepoids كفيل بوقف تمدده، وتأمين وجودها العسكري ومصالحها الاستراتيجية في مجالي الطاقة والتعاون العسكري – الصناعي مع دول المنظمة، بالإضافة إلى منع الدول الأعضاء من

[1] - Karsten Jakob Møller, "Collective Security Treaty Organisation: an entangling Alliance", in: Peter Dahl Truelshen (ed.) **International Organisations: The Role in Conflict Management (203-223)** (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2009), p .205.

[2] - Anatoliy A. Rozanov and Alena F. Douhan, **Collective Security Treaty Organisation: 2002 – 2012**, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2013), pp.22-23.

الانخراط في منظمات أمنية أو عسكرية أخرى عالمية أو إقليمية، خاصة تلك التي قد تستثني روسيا[1]. وقد كرّست موسكو عمليا لهذا الهدف على مستوى ميثاق المنظمة في المادة 4 منه التي تمنع الدول الأعضاء من الانخراط في أية أحلاف إقليمية أو دولية أخرى.

وتراوحت مواقف دول المنطقة بخصوص هذا المشروع ما بين اتجاهين؛ **اتجاه مساند** للموقف الروسي ومتماهٍ معه إلى حدّ كبير، و**اتجاه رافض** لفكرة المشروع ومشكك فيه وفي أهدافه. فبالنسبة **للدول الداعمة** للمشروع فقد تقاسمت في المجمل عددا من المصالح والأهداف تمحورت أساسا حول الاستفادة من هذه المنظمة كمظلة أمنية Security Umbrella، وضمان تزودها بالأسلحة والعتاد العسكري الروسي بأسعار تفضيلية، واستفادتها من برامج التكوين والتدريب العسكري التي تقدمها روسيا، فضلا عن حماية سيادتها الوطنية من التدخلات الخارجية سواء تلك المرتبطة بالنزاعات البينية مع الدول المنطقة، أو ضد التهديدات الخارجية، وهو ما ينطبق على أرمينيا في صراعها مع أذربيجان، المدعومة من طرف تركيا، وقلق كل من: قيرغيزستان، وطاجيكستان من نزعات هيمنة أوزبكستان الإقليمية[2]. أمّا الدول **الرافضة لفكرة المشروع** وهي كل من : أوكرانيا، جورجيا ومولدوفا فإنّ هاجس الهيمنة الأمنية الروسية على المنطقة يعتبر أحد أهم الأسباب التي يمكن أنْ يفسر على أساسها رفضها الانخراط في مشروع المنظمة، إذْ لم تخفي تلك الدول ممانعتها الصريحة لهذا المشروع، وفضلت التعاطي بشكل ثنائي مع روسيا في مختلف مجالات التعاون العسكري والأمني.

الفرع الثالث: أهداف المنظمة وبناؤها المؤسساتي

حدّدت منظمة معاهدة الأمن الجماعي لنفسها مجموعة من الأهداف العسكرية والسياسية أبرزها: ضمان الأمن الجماعي للدول الأعضاء، الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ومحاربة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعتبر العضوية في هذه المنظمة ذات طبيعة مفتوحة، إذْ يحق لكل دولة بحسب المادة 19 من ميثاقها الانضمام شريطة التزامها بأهداف ومبادئ المنظمة واستعدادها لتحمل المسؤوليات والأعباء المنصوص عليها، وذلك بعد موافقة جميع الدول الأعضاء[3]. بينما حُدّد الهيكل التنظيمي للمنظمة في إطار المادة 11 ، كما تمّ تطوير بنيتها المؤسساتية لاحقا عبر عدد من الوثائق والقرارات التي سعت روسيا من خلالها لمأسسة هذا الإطار الإقليمي وتزويده

[1] - Elena Kropatcheva, "Russia and the Collective Security Treaty Organization: Multilateral Policy or Unilateral Ambitions?", **Europe-Asia Studies**, Vol. 68, No. 9(November 2016), pp.1531- 1532.
[2] - David Teurtrie, "L'OTSC : Une réaffirmation du leadership russe en Eurasie post-soviétique ? ", **Revue Défense Nationale**, Vol. 802, No. 7 (été 2017), p.154.
[3] - Anatoliy A. Rozanov and Alena F. Douhan, **Op. Cit**, p.26.

بأجهزة مختلفة لتجاوز مختلف الاختلالات الهيكلية والتنظيمية التي كانت مسجلة في اتفاقية طشقند، حيث يتفرع البناء المؤسساتي لها على النحو التالي:

أ- الأجهزة العليا

- **مجلس الأمن الجماعي:** ينظر هذا المجلس في القضايا الرئيسية لأنشطة المنظمة، ويتخذ القرارات التي تهدف إلى تحقيق أهدافه وغاياته، كما يضمن تنسيق الأنشطة المشتركة للدول الأعضاء من أجل تحقيق هذه الأهداف. ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وينعقد مرة كل سنة[1].

ب- الأجهزة التنفيذية والاستشارية: هناك ثلاثة أجهزة تنفيذية واستشارية في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: مجلس وزراء الخارجية، مجلس وزراء الدفاع ولجنة أمناء مجلس الأمن الجماعي، ولكل منها مسؤولياته ومهامه في مجاله الخاص. وتتألف هذه المجالس من رؤساء الوزارات أو الإدارات المعنية في الدول الأعضاء في المنظمة، ويتم عقد الجلسات في الدول الأعضاء بالتناوب مرتين في السنة على الأقل[2].

ج- الأجهزة الإدارية الدائمة: وهي أجهزة أدوارها تنسيقية وتحضيرية بالأساس وتتألف من :

- **المجلس الدائم:** ويتألف من الممثلين المفوضين للدول الأعضاء في المنظمة الذين يجتمعون على الأقل مرتين في الشهر، ويقوم بتنسيق تنفيذ قرارات المنظمة.

- **الأمانة العامة:** وهي هيئة دائمة مقرها بموسكو، تضطلع بمهام الدعم التنظيمي والإعلامي والتحليلي والاستشاري لأنشطة هيئات وأجهزة المنظمة.

الفرع الرابع: الجهود الروسية لعسكرة المنظمة

تماشيا مع تصورها العسكري والأمني لأدوار وغايات هذه المنظمة، سعت روسيا منذ البداية إلى محاولة عسكرتها وجعلها حلفا دفاعيا حقيقيا، وهو ما تكرس عمليا من خلال دفع الدول الأعضاء إلى تشكيل وحدات عسكرية متنوعة تتوزع عبر مجالات التعاون المختلفة يأتي على رأسها[3]:

أ- القوات الإقليمية المشتركة للدفاع الجماعي: وتتكون من ثلاثة مجموعات أساسية: مجموعة دول أوروبا الشرقية وتضم: روسيا وبيلاروسيا، المجموعة القوقازية وتضم: روسيا وأرمينيا، والمجموعة الجنوبية التي تضم كازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان، وتُعبَّئ هذه القوات خصيصا في زمن الحرب تحت قيادة مشتركة، وهي بذلك لا تجري تمارين منتظمة كغيرها من القوات الأخرى التابعة للمنظمة.

[1] - Marcel de Haas, "War games of the Shanghai Cooperation Organization and the Collective Security Treaty Organization: Drills on the move!", **The Journal of Slavic Military Studies**, Vol. 29, No .3(2016) , p.06.
[2] - Anatoliy A. Rozanov and Alena F. Douhan, **Op.Cit**, p.46.
[3] - Yulia Nikitina,"The Collective Security Treaty Organization through the Looking Glass", **Problems of Post-Communism**, Vol.59, No.3 (May 2012), pp. 43-44.

ب- قوات حفظ السلام: تأسست هذه القوة سنة 2009م وتتألف من حوالي 35 ألف جندي، ويمكن نشر هذه القوة داخل دول المنظمة بناء على طلب أي عضو.

ج- قوة الرد السريع الجماعي: أُنشأت في عام 2009م للقيام بعمليات منخفضة التوتر، والتي تشمل حفظ السلام، مكافحة الإرهاب، الاستجابة للطوارئ ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وتتكون هذه القوة من أكثر من 25000 جندي، وتنقسم إلى قوة قتالية كبيرة قوامها 22000 فرد، وقوة انتشار جماعية إقليمية سريعة في حالة استعداد وتأهب دائم في منطقة آسيا الوسطى.

في مقابل ذلك؛ لا زالت روسيا تدفع باتجاه إحراز تقدم حول مقترحها بإنشاء قوة جوية جماعية مشتركة تابعة للمنظمة، بالرغم من أنّ دول المنطقة تخضع من الناحية النظرية للمظلة النووية الروسية، كما أنّ سلاح الجو الروسي يضطلع عمليا بمهمة حماية المجال الجوي لعدد من دول المنظمة كطاجيكستان وقيرغيزستان اللتان لا تمتلكان قوات جوية حديثة وأنظمة دفاع جوي متطورة، بعكس كازاخستان أو بيلاروسيا.

وبالموازاة مع ذلك، عملت منظمة معاهدة الأمن الجماعي في السنوات الأخيرة على زيادة وتيرة تدريباتها العسكرية خاصة منذ بدء النزاع في أوكرانيا في عام 2014م، حيث بلغ عددها حوالي 5 تدريبات سنويا تهدف إلى تحسين قدرات المنظمة في مجال الدفاع الجماعي، مكافحة المخدرات، محاربة حركات التمرد، الاستطلاع والرد السريع، ومن أشهرها: تدريبات "التفاعل" Interaction Drills وهي تمارين سنوية مشتركة واسعة النطاق لاختبار القدرات القتالية لقوة الرد السريع، وسلسلة تمارين "الحدود" Frontier Series Tests التي تختبر الانتشار السريع للقوات الجماعية ضد المنظمات الإرهابية الافتراضية المتمركزة في أفغانستان أو آسيا الوسطى، فيمات تركز تدريبات "الأخوة الدائمة" Unbreakable Brotherhood التي بدأت في عام 2012م على اختبار مهارات حفظ السلام المختلفة[1].

الفرع الخامس: منظمة معاهدة الأمن الجماعي واحتمالات موازنة حلف الناتو في المنطقة

منذ ظهور هذه المنظمة، تباينت التقديرات والتقييمات للدور الأمني الذي يمكن أنْ تلعبه، إذْ يرى **اتجاه أولٌ** أنّها ستتعدى حدودها الإقليمية، على أساس أنّ روسيا ستوظفها لملء الفراغ السياسي والعسكري الذي خلفه زوال حلف وارسو سابقا، وتدفع بها لتحقيق التوازن ضد حلف الناتو في شرق أوروبا ووسط آسيا، وبقية مناطق العالم لاحقا. ولعلّ من بين المؤشرات الداعمة لهذا الرأي ما يلي:

[1] - Richard Weitz, **Assessing the Collective Security Treaty Organization: Capabilities and Vulnerabilities** (U.S. Army War College Press, 2018), p.17.

✓ **عسكرة المنظمة:** فبعد أنْ كانت تقتصر على التعاون في مجال حلّ الخلافات الحدودية ومحاربة الإرهاب، تحولت إلى كتلة تمارس نشاطات أمنية متعددة، حيث تزايد حجم الإنفاق العسكري لأعضائها، وتنامت وتيرة التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة، وتوطدت علاقاتها مع منظمة شنغهاي، ممّا يرشحها بحسب الكولونيل Marcel de Haas من الجيش الملكي الهولندي لأنْ تكون ناتو الشرق NATO of the East.[1]

✓ **امتلاك روسيا لقدرات عسكرية مدعمة بالأسلحة النووية والصواريخ الاستراتيجية:** وهو ما يزيد احتمالية قيام أعضائها بتطوير هيكل أمني متطور، يمكن التعويل عليه في درء التهديدات الاستراتيجية المشتركة؛

✓ **تنامي حالة الاستقطاب الاستراتيجي:** ما بين روسيا والغرب، وهي الحالة التي تستند على إرث تاريخي من العداوة الأيدولوجية والعسكرية، والصراع المستمر حول مناطق النفوذ في العالم وخاصة في منطقة الكومنولث.

في مقابل ذلك؛ يرى **اتجاه ثانٍ** أنّ فكرة التوازن ضد حلف الناتو غير موجودة على لائحة اهتمامات المنظمة، فهي ليست أكثر من مجرد إطار للتعاون الإقليمي تخضع لهيمنة بلد واحد مع استعداد واضح ومسبق بين أنظمة الدول الأصغر لتقبل نوع من الأبوية الأمنية security paternalism الروسية. بمعنى آخر؛ فإنّ هذه المنظمة تعتبر بمثابة نادٍ للديكتاتوريات الذي تهيمن عليه روسيا، يهدف لحماية أنظمتها من "الثورات الملونة" ما يجعلها منظمة سطحية وغير فعّالة[2]. وهو الرأي الذي يستند على وجود العديد من التحديات التي تواجهها، أهمها:

✓ **الافتقار إلى التماسك الداخلي:** ففي ظل حالة عدم التكافؤ بين دولها الأعضاء، فإنّ هذا الأمر سيثير مخاوف الدول الأضعف من محاولات هيمنة روسية محتملة. كما أنّ اصرار هذه الدول على تعظيم فوائدها الاقتصادية بأقلّ التزام سياسي، سيجعل روسيا أكثر حذرا في استخدام إمكانات المنظمة عمليًا لخدمة مصالحها، في مقابل امكانية تورطها في النزاعات المحتملة بين أعضاء المنظمة خاصة في منطقة آسيا الوسطى[3].

[1] - Marcel de Haas, "The Collective Security Treaty Organization: On its way to a "NATO of the East"?", **Central Asia Policy Brief**, No. 26(May 2015), p.05.
[2] - Yulia Nikitina, **Op.Cit**, pp.41-42.
[3] - A.F. Douhan and A.V. Rusakovich, **Collective Security Treaty Organization and Contingency Planning After 2014**(Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2016), p.41.

✓ **العوائق المؤسساتية:** فبالرغم من البنية المتطورة للمنظمة مقارنة بباقي المنظمات الأخرى التي تقودها روسيا في المنطقة، فإنّ هذه الأخيرة ورثت نفس مكامن الضعف، خاصة ما تعلق باعتمادها لقاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات، وغياب آليات الإلزام والإنفاذ والمتابعة.

✓ **غياب تصور مشترك حول مفهوم الدفاع الجماعي:** إذْ لا تمتلك البلدان المشاركة في المنظمة فكرة واضحة عن مفهوم الدفاع الجماعي، في ظل التباين الكبير في عقائدها العسكرية، التي غالبا ما يتم تطويرها دون مشاركة خبراء ينتمون إلى ذات المنظمة. فضلا عن غياب تصور لوجود عدو مشترك، فبينما تشعر روسيا بالقلق في المقام الأول من توسع حلف الناتو شرقا، فإنّ دول آسيا الوسطى تعتبر التطرف الديني والهجرة غير الشرعية الأخطر بالنسبة لأمنها الوطني.

✓ **ضعف الإنفاق الدفاعي للمنظمة:** والذي تشارك فيه روسيا بنسبة 50% ولا يمكن مقارنته بالنفقات الدفاعية لحلف الناتو مثلا.

✓ **الاعتماد المتبادل ما بين أعضاء المنظمة والدول الغربية:** خاصة في المجال الاقتصادي والطاقوي ممّا يحول دون أي صدام عسكري مستقبلي. فروسيا ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة مع دول أوروبا الغربية، كما أنّ باقي دول المنظمة وخاصة دول آسيا الوسطى لن تغامر بفقدان المساعدات الأمريكية والأوروبية التي تعتبرها مصدرا هاما للتنمية والتحديث.

المطلب الخامس: مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

بدى واضحاً مع بداية الألفية الجديدة أنّ هنالك توجها روسيا على نحو متزايد لبعث ديناميكية تكاملية جديدة في منطقة الكومنولث، تجسدت عبر اتخاذ الكرملين لعدد من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والسياسية التي تكثفت بشكلٍ متسارعٍ على خلفية عدد من التحولات الإقليمية والعالمية، وأثمرت مع مطلع سنة 2015م على طرح روسيا لمشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، كتكتل إقليمي بديل وواعد تهيمن عليه اقتصاديا، وتطمح إلى توظيفه جيوسياسياً.

الفرع الأول: الخلفية الفكرية للمشروع وطبيعته

بخلاف المشاريع التكاملية الروسية السابقة في منطقة الكومنولث، ظهرت فكرة مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي Eurasian Economic Union لأوّل مرّة على يد الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزاربابيف في مارس 1994م خلال خطاب ألقاه في جامعة موسكو الحكومية، حيث تحدّث حينها على

ضرورة تأسيس تحالف تجاري ما بين دول المنطقة على أساس البراغماتية الاقتصادية[1]. بيد أنّ فكرة هذا المشروع، لم تلقى رواجاً كبيراً في تلك الفترة إلى غاية تبنيها من طرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي جعل من مشروع التكامل الأوراسي حجر الزاوية في حملة الانتخابية لتوليه عهدة رئاسية ثالثة من خلال مقاله البرنامجي programmatic article الموسوم بـ "الاتحاد الأوراسي: طريق النجاح والازدهار"، الذي نشره في جريدة إزفيستيا في 3 أكتوبر 2011م، والذي يعتبر إحدى أهم النصوص المرجعية التي عبّر فيها بوتين بشكل صريح عن بدء مرحلة جديدة في مسار تكامل الفضاء السوفيتي السابق من خلال إطلاق هذا المشروع [2].

ولا يشكل هذا المشروع في جوهره قطيعة مع المشاريع الروسية السابقة، بل هو في نظر الكثيرين أشبه بردة فعل متأخرة لمشكلات مشتركة لازالت قائمة ما بين دول المنطقة وتتطلب عملاً جماعيًا مشتركا. وبالتالي فهو يعتبر المرحلة الأخيرة من مسار تكاملي تمحور حول ما يسمى **بالترويكا الأوراسية Eurasian Troïka** التي تقودها روسيا، وتضم فضلا عنها كلاًّ من: بيلاروسيا وكازاخستان، حيث بدأ هذا المسار بإنشاء الاتحاد الجمركي في عام 2010م، ثمّ الفضاء الاقتصادي الموحد في عام 2012م. ولذلك تُعرِّف المعاهدة المنشأة للاتحاد في مادتها الثانية هذا الأخير، بأنّه يشكل منظمة دولية للتكامل الاقتصادي الإقليمي تتمتع بشخصية قانونية دولية، وبأنّ طبيعة التكامل المراد تحقيقه في إطاره اقتصادي بالأساس ولا يشمل المجالات الأخرى، بالرغم من احتمالية أن يتطور لاحقا إلى تلك المجالات عن طريق اتفاقيات أخرى، أو عن طريق تعديل المعاهدة في المستقبل[3].

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع على النحو المنصوص عليه في المادة 4 في إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة. ويضمّ هذا الاتحاد حاليا خمس دول تقع في وسط وشمال آسيا وأوروبا الشرقية هي: أرمينيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيزستان وروسيا، ويمتد على مساحة إجمالية تقدر بنحو 20 مليون كلم2 أي ما يعادل 14% من مساحة العالم بسوق استهلاكية داخلية قوامها 182.7 مليون نسمة، وناتج محلي إجمالي يزيد على 4 تريليون دولار[4].

[1] - Serdar Yilmaz, "Eurasian Economic Union: A Regional Economic Hegemony Initiative", **Journal of Eastern European and Central Asian Research**, Vol.4, No.2 (2017), p.07.
[2] - Alexander Dugin, **Last War of the World-Island the Geopolitics of Contemporary Russia** (London: Arktos, 2015), p.91.
[3] - Maksim Karliuk, The Eurasian Economic Union: An Eu-Like Legal Order In The Post-Soviet Space?, **Higher School of Economics Research Paper**, No. WP BRP 53(Moscow: Skolkovo Institute for Law and Development, 2015), p.05.
[4] - Sean P. Roberts and Arkady Moshes, "The Eurasian Economic Union: a case of reproductive integration?", **Post-Soviet Affairs**, Vol. 32, No. 6 (2016), p.543.

من **الناحية المؤسساتية؛** يتكون الاتحاد الاقتصادي الأوراسي من مجموعة من الهيئات المترابطة التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي بالأساس، وأهمها؛ **أولاً: المجلس الاقتصادي الأوراسي الأعلى** الذي يعتبر أعلى هيئة بالاتحاد، ويتكون من رؤساء الدول حيث يوافق على الميزانية وتوزيع مساهمة الدول الأعضاء، ويحدد استراتيجية وتوجهات وآفاق التكامل، ويتخذ القرارات التي تهدف إلى تحقيق أهدافه. **ثانيا: المفوضية الاقتصادية الأوراسية؛** وتعتبر هيئة الإدارة الدائمة للاتحاد وتتكون من جهازين: مجلس المفوضية، ومجلس الإدارة وتختص هذه الهيئة باتخاذ القرارات بشأن السياسة الجمركية، وقضايا الاقتصاد الكلي وأنظمة المنافسة وسياسة الطاقة والسياسة المالية للاتحاد. **أخيراً؛ المحكمة** وهي المسؤولة عن حل النزاعات وتفسير النظام القانوني داخل الاتحاد، مقرها الرئيسي في مينسك، وتتكون من قاضيين من كل دولة عضو يعينهما رؤساء حكومات الدول الأعضاء لمدة تسع سنوات[1].

الفرع الثاني: الاتحاد الاقتصادي الأوراسي؛ مشروع اقتصادي أم أداة لتحقيق أجندة جيبوليتكية

منذ إعلان روسيا الاتحادية عن مبادرتها التكاملية الجديدة المتمثلة في مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، تنامت النقاشات السياسة والأكاديمية حول طبيعة الأجندة التي يحملها هذا المشروع، إذْ يذهب أنصار **الرأي الأول** إلى تصوره مجرد مبادرة اقتصادية جديدة تخدم المصالح المشتركة لدوله الأعضاء مستندين في ذلك على عدد من الحجج أهمها[2]:

✓ أنّ هذا المشروع يعكس حاجة موضوعية لدوله، من أجل تحديث اقتصاداتها الوطنية وتحقيق التنمية وزيادة القدرة التنافسية، والاندماج في الاقتصاد العالمي؛

✓ أنّ هذا المشروع يندرج ضمن ما يسمى بـ "الإقليمية الدفاعية" Defensive Regionalism حيث يهدف بالأساس إلى حماية الاقتصاديات الوطنية والأسواق المحلية لأعضائه، في ظل المنافسة التي يفرضها الصعود الصيني والاتحاد الأوروبي في المنطقة.

ويمتلك هذا المشروع بحسب الأستاذ ريتشارد ساكوا خاصية أساسيتين؛ **أولى وظيفية؛** تهدف على المدى الطويل لخلق نوع من المجتمع السياسي والاقتصادي الإقليمي في المنطقة. أمّا **الثانية وسائلية؛** تكمن في استخدام هذا المشروع كوسيلة لإنشاء تكتل قاري مستقبلي، حيث يقدم هذا النموذج الجديد بحسب رأيه فرصا

[1] - Evgeny Vinokurov, **Introduction to the Eurasian Economic Union** (London: Palgrave Macmillan, 2018), pp.45-46.
[2] - Sean P. Roberts and Arkady Moshes, **Op. Cit**, p.558.

لتطوير منطقة تمتلك من القدرات المادية والبشرية ما يرشحها لتكوين اتحادٍ قاري قوي قادرٍ على مواجهة تأثيرات القوى والأقطاب المنافسة[1] .

إذنْ؛ قد تكون الاعتبارات سابقة الذكر صحيحة في جوانب عديدة منها، لكنّ هذا المشروع بحسب الكثيرين يخفي في حقيقته تطلعات جيبولتيكية لتحويله إلى أداة لتحقيق طموحات روسيا الإقليمية والعالمية. وهو ما يذهب إليه أنصار **الرأي الثاني** الذي يستند على اعتقاد واسع الانتشار بأنّ الدوافع الحقيقية من وراء هذا المشروع جيبوليتكية وليست اقتصادية، إذْ تجمع مختلف التحليلات والدراسات الغربية بأنّ هذا المشروع جاء كاستجابة جيبوليتكية لسياسات الدول الغربية في المنطقة، وبالتالي فهو يهدف إلى محاولة تقييد التأثير الأوروبي ومواجهة الصعود الصيني، وأنّه صمم ليكون قوة جيبولتيكية جديدة من خلال ارتكازه على فكرة الأوراسية كأيدولوجية جامعة تجعل من روسيا مركزا لكتلة حضارية جديدة ومكتفية ذاتيا [2]. وهو الرأي الذي يتماهى إلى حدّ كبير مع التصور الروسي الرسمي والنخبوي، إذْ ينظر إليه باعتباره آلية لتعزيز نفوذ روسيا في منطقة الكومنولث، ومنع استيعاب دولها في الكتل والمشاريع الإقليمية والدولية المنافسة، حيث عبّر بعض المسؤولون الروس كسيرجي غلازييف Sergei Glazyev بأنّ روسيا تواجه خيارًا واضحًا، إمّا أنْ تصبح مركزًا أيديولوجيًا وحضاريًا قويًا بحد ذاتها، أو تتكامل مع أحد مراكز القوى الموجودة وتفقد هويتها[3].

إنّ التكامل في إطار هذا المشروع من **وجهة نظر روسية**، يمثل فرصة بالنسبة لروسيا لتحويله إلى مركز مجموعة إقليمية أوسع "أوراسيا الكبرى" التي تمتد من مورمانسك إلى شنغهاي، والتي يرجح أنْ تصبح مستقبلا مركزًا مستقلًا للتنمية العالمية، بدلاً من البقاء على مشارف أوروبا وآسيا، وهو ما أكده الرئيس بوتين في جوان سنة 2016م حينما أعلن دعمه لشراكة أوراسية أكثر شمولًا تتضمن الاتحاد الأوراسي والبلدان التي لروسيا شراكات وثيقة معها مثل: الصين، الهند، باكستان وإيران، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وقد عبّر أليكسي بودبيزكين Alexei Podberezkin المستشار الأكاديمي والحكومي في هذا الاتجاه، بأنّ الكتلة الأوراسية التي تسعى روسيا لتحقيقها ستكون المركز الثالث للقوة والنفوذ في العالم، والتي من المحتمل أنّ

[1] - Richard Sakwa, **Russia against the Rest the Post-Cold War Crisis of World Order**, (UK: Cambridge University Press, 2017), p.149.
[2] - Artem Patalakh, "Economic or Geopolitical? Explaining the Motives and Expectations of the Eurasian Economic Union's Member States", **Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences**, Vol.11, No .1(March 2018), p.33.
[3] - Sergei Glazyev, "Russia and the Eurasian Union", in: Piotr Dutkiewicz and Richard Sakwa (eds.), **Eurasian Integration: The View from Within** (London: Routledge, 2015), p. 84.

تكون قادرة على أنْ تصبح ثقلا موازنا للولايات المتحدة والصين، ومن شأنها أنْ تمنع أي تحالفات مستقبلية بينهما[1].

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للمشروع وحدود التعاون والتنافس مع المشاريع الأخرى في المنطقة

بالنظر لحداثة هذا المشروع، فإنّ إصدار أي أحكام حول فعاليته لا يزال أمرا سابقا لأوانه، في حين أنّ ما يمكن فعله هو تحليل آفاقه المستقبلية، وفرص تطوره والتحديات التي تعترضه، واحتمالات تكامله أو تعارضه مع مختلف مبادرات ومشاريع القوى الفاعلة في المنطقة.

لقد أصبحت سنة 2015 م تمفصلا مهما في مسار تطور مشروع الاتحاد الأوراسي، فقد دخل في مرحلة من الانفتاح والتوسع الخارجي، من خلال توقيعه اتفاقية تجارة حرة مع فيتنام والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2016م. ولازالت المحادثات جارية بشأن إقامة نظام تجارة تفضيلي موحد بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد وصربيا. كما يتوقع البدء في مفاوضات مع بعض الشركاء المحتملين الآخرين كالهند، كوريا الجنوبية، تشيلي، تايلاند وجنوب إفريقيا[2]. يوضح الشكل التالي آفاق التوسعة الممكنة لهذا المشروع في السنوات المقبلة.

الشكل رقم 06: الآفاق المستقبلية لتوسعة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

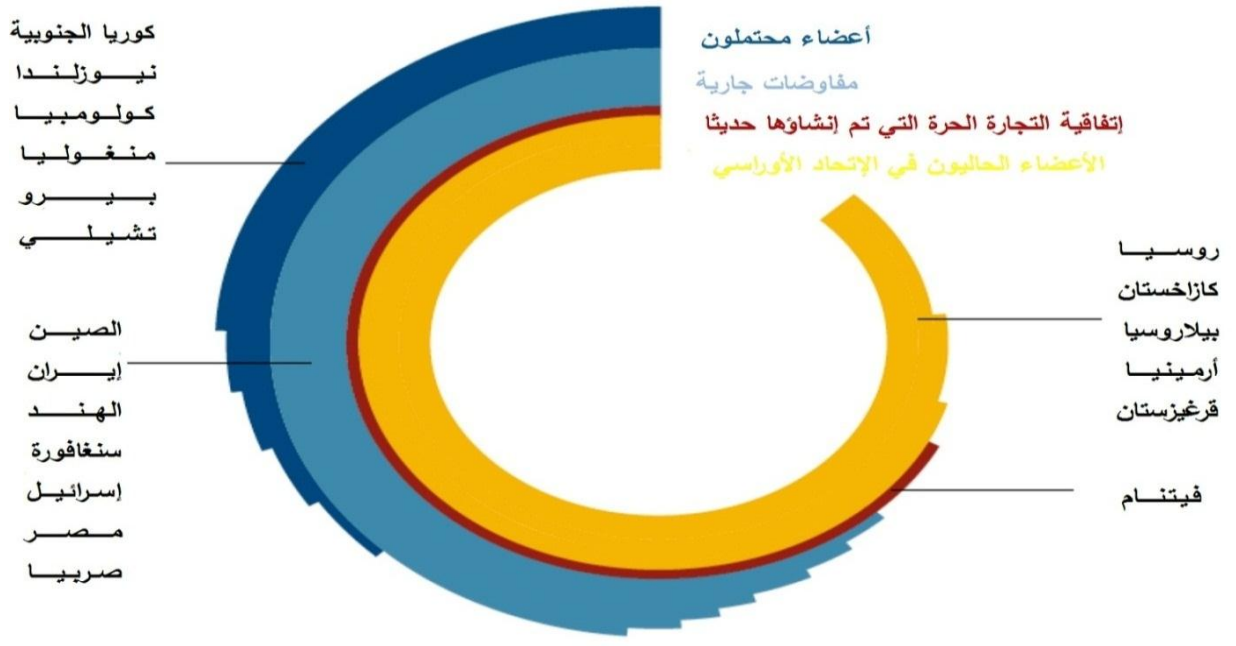

المصدر: Evgeny Vinokurov (ed.), **Op.Cit**, p.22.

[1] - International Crisis Group, **The Eurasian Economic Union: Power, Politics and Trade**, Europe and Central Asia Report, N°240 (Belgium: International Crisis Group, 20 July 2016), p.08.

[2] - Evgeny Vinokurov(ed.), **Eurasian Economic Integration – 2017**, Eurasian Development Bank Report, No.43(Saint Petersburg :Centre for Integration Studies, 2017), p.21.

إنّ اللافت في هذه التوسعة، هو خلوها من أي توجهات فعلية لعرضها على باقي دول الكومنولث، وهو التوجه الذي يعكس في جوهره تحولا في القناعات الروسية بضرورة الاكتفاء بهذا العدد من دول المنطقة لتجنيب المشروع مخاطر إشكاليات العلاقات المعقدة لروسيا بتلك الدول، ومحاولة إعطائه زخما جديدا من خلال استقطاب قوى اقتصادية من خارج المنطقة، والاستفادة من مزايا التعاون مع الأقطاب الاقتصادية في آسيا والشرق الأوسط .

أمّا بخصوص احتمالات التعاون أو التنافس مع المشاريع الفاعلة في المنطقة، فتُقرُّ مختلف التحليلات بصعوبة تحقيق تعاون فعلي وجاد ما بين هذا المشروع والاتحاد الأوروبي، على خلفية عدد من المشكلات والعقد الاستراتيجية التي تفرض نفسها بقوة على العلاقات الروسية– الأوروبية. غير أنّ احتمالات تكامله واردة مع مبادرة الحزام والطريق الصينية بالنظر لتوافق هذه المبادرة مع بعض الأولويات الاقتصادية الرئيسية لروسيا، خاصة ما تعلق منها بتطوير البنى التحتية الإقليمية، وحالة التقارب الاستراتيجي القائمة ما الدولتين.

فضلا عن أنّ هذه المبادرة قد تعزز مكانة الاتحاد الأوراسي كوسيط في التفاعل الاقتصادي بين آسيا وأوروبا، وتنشئ نموذجًا جديدًا للتعاون في أوراسيا لا يحاكي بالضرورة أنماط التكامل الغربي، بل يرتكز على نمط من التكامل الذي يعتمد على تشجيع الاستثمارات وتطوير البنى التحتية، وبدرجة أقلّ على تحرير التجارة[1]. في حين ترى بعض التحليلات الأخرى، أنّ التعاون والتكامل ما بين المشروعين صعب ومعقد بسبب عدد من العوامل، كالاختلاف الهيكلي بينهما، وخشية روسيا الاتحادية من أنْ يتماهى مشروعها بشكل كامل ضمن المبادرة الاستراتيجية الصينية[2].

وبغض النظر عن هذه التقديرات، فإنّ مستقبل مشروع الاتحاد الأوراسي رهين من دون شك بمدى قدرة روسيا على تجاوز مختلف عوامل العطالة والانسداد التي واجهتها مشاريعها السابقة، والتي لا يبدو أنّ هنالك مؤشرات إيجابية تدل على امكانية تجاوزها بسهولة، خاصة في ظل الظروف الجيوسياسية المعقدة التي تعيشها منطقة الكومنولث، وتراجع الإمكانات المالية لروسيا الاتحادية على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، والعقوبات الغربية المفروضة عليها.

[1]- Ivan Timofee et al, "Russia's Vision of the Belt and Road Initiative: From the Rivalry of the Great Powers to Forging a New Cooperation Model in Eurasia", **China & World Economy**, Vol. 25, No. 5(September 2017), pp.65-66.

[2] -**Ibid**., pp.68-69.

المبحث الثاني: مرتكزات وأدوات دبلوماسية القوة الناعمة الروسية تجاه دول الكومنولث

منذ نهاية الحرب الباردة؛ انتشر استخدام مصطلح "القوة الناعمة" Soft Power على نطاق واسع ما بين الأكاديميين والسياسيين للإشارة إلى ظاهرة قوة الجذبPower of Attraction التي أصبحت ذات أهمية متزايدة في عالم السياسة الدولية. ويعتبر الأستاذ جوزيف ناي أول من ابتكر هذا المفهوم، حيث يعرف القوة الناعمة بأنّها القدرة على التأثير على الآخرين للحصول على النتائج التي نريدها من خلال الجذب بدلاً من الإكراه أو المكافأة، كما أطلق عليها وصف "وسائل النجاح" The Means to Success في السياسة الدولية للدلالة على الأهمية المتزايدة للقيم والأفكار الوطنية والسياسات الخارجية في تشكيل جاذبية الدول[1].

وتتنوع موارد القوة الناعمة ومؤشرات قياسها من فترة زمنية إلى أخرى، حيث حدّدها ناي في ثلاثة مصادر أساسية هي: الثقافة، القيم السياسية والسياسة الخارجية. بينما حصرها الباحث الصيني هونج هوا مين "Honghua Men " في خمسة موارد هي: الجاذبية الثقافية، القيم السياسية، النموذج التنموي الاقتصادي، المؤسسات الدولية، والصورة الدولية. في حين حدّدها كل من وورم و لي "Li & Worm" في ست مصادر هي: الثقافة، القيم السياسية، نموذج التنمية، المؤسسات الدولية، الصورة الدولية، والإغراء الاقتصادي[2].

على هذا الأساس؛ انجذبت النخبة الروسية الحاكمة كغيرها من النخب في دول العالم إلى البعد الجديد في القوة، حيث خضع هذا الأخير إلى استغلال وتوظيف متزايد في محاولة للاستفادة منه كأداة لزيادة نفوذ روسيا الخارجي خاصة بعد اندلاع ما يسمى بـ "الثورات الملونة" بداية من سنة 2003م في دول الكومنولث. فبدأ بذلك التحول من الاعتماد على السياسات الموجهة للنخب Elite-Oriented Policies إلى سياسات تركز على زيادة الجاذبية في عقول وقلوب مجتمعات وشعوب دول المنطقة[3]. وهو ما تجسد عبر دبلوماسية نشطة عُبئت لها موارد القوة الناعمة الروسية، و وُظفت فيها أدوات متنوعة توزعت عبر مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والدين والإعلام وغيرها.

المطلب الأول: في المجالين السياسي والاقتصادي

حاولت روسيا في إطار مساعيها للتأثير على شعوب ونخب دول الكومنولث طرح نفسها كبديل سياسي واقتصادي جذاب في المنطقة، فعمدت إلى نشر قيمها السياسية والترويج لتصوراتها الفكرية والأيديولوجية بدول المنطقة لمواجهة تمدد النموذج الليبرالي– الرأسمالي الغربي بمنظومته القيمية والاقتصادية والسياسية

[1] - Sinikukka Saari, "Russia's Post-Orange Revolution Strategies to Increase its Influence in Former Soviet Republics: Public Diplomacy po russkii", **Europe-Asia Studies**, Vol. 66, No. 1(January 2014), p.52.

[2] - Xin Li and Verner Worm," Building China's Soft Power for a Peaceful Rise", **Copenhagen Discussion Papers** (Frederiksberg: Copenhagen Business school (CBS), July 2007), p .08.

[3] - Alexander Sergunin and Leonid Karabeshkin, "Understanding Russia's Soft Power Strategy", **Politics**, Vol. 35, No.3-4(November 2015), p.349.

ومؤسساته وفواعله المختلفة، التي كانت سببا مباشرا في زعزعة الاستقرار السياسي في دول الجوار، وفقدان روسيا لعدد من الأنظمة الحليفة لها، خاصة في كلّ من أوكرانيا وجورجيا.

الفرع الأول: الترويج لمفهوم الديمقراطية السيادية والنموذج السياسي الروسي بالمنطقة

طرحت النخبة الروسية الحاكمة بقيادة الرئيس بوتين، نموذجا سياسيا للمنطقة يرتكز على ما يسمى بمفهوم **الديمقراطية السيادية Sovereign Democracy** كبديل يشتمل على قيم ومعايير خاصة تتوافق مع الرؤية الروسية لواقعها الداخلي، ولمقتضيات هيمنتها الإقليمية على دول المنطقة.

وتبلور هذا المفهوم في سياق مطالبات الرئيس بوتين المتكررة بحق روسيا في أنّ تقرر لنفسها وتيرة وشروط الانتقال نحو الديمقراطية. وبذلك تضمن هذا المفهوم فكرتين مهمتين، **أولاً**؛ تشديده على عدم التدخل في التنمية المحلية لأي لبلد ذي سيادة. **وثانياً**؛ يسمح للبلد بأنْ يكون لديه مجموعة من القيم الخاصة به، والتي قد تكون مختلفة عن الفهم الغربي للديمقراطية[1]. وبالتالي، فإنّ النسخة الروسية من الديمقراطية ليست ملزمة باحتواء وتوطين القيم السياسية الليبرالية الغربية مثل: حقوق الإنسان، حرية التعبير وغيرها من القيم الأخرى التي تفتقر إليها عمومًا العديد من بلدان الكومنولث. لذا، فليس من المستغرب أنّه على الرغم من إدانته في الغرب كغطاء للتسلطية، إلاّ أنّ مفهوم الديمقراطية السيادية كان موضع ترحيب واسع في عدد من بلدان المنطقة.

لقد تلقفت العديد من النخب الحاكمة في المنطقة هذا المفهوم، وأعربت عن حماسها الشديد لتوطينه محليا واستنساخ التجربة الروسية وفق نماذج مشابهة، ففي بيلاروسيا ادعى الرئيس لوكاشينكا Lukashenka أنّه صاحب هذه الفكرة ورسخ لها عمليا في النظام السياسي البيلاروسي. كما قدّمت أذربيجان نسختها المحلية المتمحورة حول ما يسمى بـ "الديمقراطية المسؤولة"Responsible Democracy، وأعربت دارجا نزاربايفا Dariga Nazarbayeva الابنة الكبرى للرئيس وزعيمة الحزب الحاكم في كازاخستان عن انحيازها لذات الموقف. كما أعلن الرئيس الأوزبكي كريموف Karimov في عام 2012م على أنّ عملية إرساء الديمقراطية الأوزبكية لا يجب أنْ تخرج عن إطار مفهوم الديمقراطية السيادية بالاستناد إلى "الخصائص الفريدة للبلد"[2]. وبالرغم من أنّ أوكرانيا، مولدوفا وجورجيا لم تتبنى هذا المفهوم وبدت أكثر انفتاحاً على الغرب، فإنّ النخب الحاكمة في تلك الدول استوعبت على الأقل كثيرا من الأساليب والممارسات الروسية في تعاملها مع الخصوم السياسيين، و وسائل الإعلام والأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني.

[1] - Andrei P. Tsygankov , "If Not by Tanks, Then by Banks? The Role of Soft Power in Putin's Foreign Policy", **Europe-Asia Studies**, Vol. 58, No. 7(2006),p. 1089.

[2] - Andrew Wilson and Nicu Popescu, "Russian and European Neighbourhood policies compared", **Southeast European and Black Sea Studies**, Vol. 9, No. 3,(September 2009), p.320.

ولا يحظى النموذج السياسي الروسي القائم على مفهوم الديمقراطية السيادية، وأداء السياسة الخارجية الروسية بدعم النخب السياسية في المنطقة فحسب، بل يتمتع بدعم جماهيري واسع أيضا من قبل شعوبها ونخبها، وهو ما أظهره استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب سنة 2011م، حيث كشف عن مستوى عالٍ من الموافقة على أداء القيادة الروسية في معظم بلدان الكومنولث تقريبًا. (أنظر الجدول التالي)

الجدول رقم 09: استطلاع للرأي حول أداء القيادة الروسية في بلدان كومنولث الدول المستقلة

هل توافق أو لا توافق على أداء القيادة الروسية			
الدولة	موافق	لا أوافق	لا أعلم/ أرفض
طاجيكستان	%94	%02	%05
قرغيزستان	%84	%04	%11
أوزبكستان	%81	%04	%15
أرمينيـــا	%75	%07	%17
كازاخستان	%73	%03	%24
أوكرانيـــا	%61	%21	%19
مولدوفـــا	%56	%14	%30
أذربيجـان	%54	%19	%27
بيلاروسيا	%40	%28	%32
جورجيـــا	%06	%76	%18

المصدر:

Julie Ray, "Russia's Leadership Not Popular Worldwide", **Gallup**, August 5, 2011, (accessed on: 29.10.2017), available at: https://bit.ly/2URP2jM

وتُقدّر كثير من النخب الحاكمة في المنطقة الطريقة التي ترفض بها روسيا الانتقادات وعدم الاستسلام للضغوط الغربية بشأن الإصلاحات السياسية، في ظلّ حث وتشجيع روسيا لتلك النخب للحفاظ على سيادتها دون الالتزام بمعايير الاتحاد الأوروبي أو الخوف من التدخل في شؤونها الداخلية، ما أدى في مجمله بحسب كثير من التحليلات إلى تضاءل الحماس التكاملي مع الدول الغربية في المنطقة خاصة في السنوات الأخيرة[1].

إنّ هذا الرواج لمفهوم الديمقراطية السيادية وغيرها من القيم والممارسات السياسية الروسية الأخرى، يعكس في واقع الأمر وبحسب الكثيرين، تحول روسيا إلى قوة معيارية تعديلية Revisionist Normative

[1] - Akbar Valizadeh and Shiva Alizadeh, "The Socialization of Post-Soviet Elites and Russia's Regional Hegemony", **Journal of central asia and the Caucasus studies**, Vol .24, No. 104(Winter 2019), p.165.

Power من متلقٍ للمعايير Norm Taker الغربية تحديدا إلى صانع لها Norm Maker خاصة في دول الجوار، عبر مقاومتها لسياسات نشر الديمقراطية الغربية في الداخل والخارج، ومحاولة تأسيس نفسها كبديل سياسي وأيديولوجي للغرب من خلال ما يسمى بنشر "قيم التسلطية" Authoritarian Diffusion كاستراتيجية مضادة للترويج للديمقراطية الغربية[1].

الفرع الثاني: جاذبية سوق العمل والدبلوماسية التنموية والإنسانية الروسية بالمنطقة

بالرغم من الصورة النمطية السائدة حول محدودية جاذبية النموذج الاقتصادي الروسي بشكل عام إذا ما قورن بالنماذج الاقتصادية الغربية المتقدمة أو نماذج القوى الصاعدة، فإنّ الاقتصاد الروسي لا يزال يتمتع ببعض المزايا النسبية التي أهلته ليكون بعدا مهما في جاذبية القيم الداخلية لروسيا الاتحادية في منطقة الكومنولث. وهو ما يتجلى على الأقل في استقطاب **سوق العمل الروسي** لأعداد متزايدة من العمالة الوافدة من غالبية دول المنطقة، حيث أضحت العديد من تلك الدول تنظر بنوع من الإعجاب للتجربة التنموية الروسية التي قادها الرئيس بوتين، وأدّت في مجملها إلى تحسن مستويات المعيشة في روسيا، وتراجع نسب البطالة فيها بالمقارنة مع باقي اقتصاديات دول المنطقة. ولذا فقد أصبح سوق العمل الروسي في نظر سكان الكومنولث يوفر فرصا كبيرة للباحثين عن الوظائف وعن حياة أفضل، وهو ما أسّس لما يمكن الاصطلاح عليه بالحلم الروسي Russian Dream كنسخة محلية مشابهة للحلم الأمريكي[2]. وهو ما تعكسه الأعداد المتنامية سنويا من المهاجرين الباحثين عن فرص للعمل والعيش في روسيا، في ظل الفوارق المتزايدة في مجال التنمية، وتباين مستويات المعيشة في بلدانهم مقارنة بروسيا الاتحادية. (أنظر الجدول التالي)

الجدول رقم 10: تطور أعداد المهاجرين من دول الكومنولث إلى روسيا الاتحادية

السنوات	1997	2000	2005	2010	2015	2016
أعداد المهاجرين	97.651	359.330	177.230	191.656	598.617	575.158

المصدر: Rosstat, **Russia in Figures 2017 yearbook report** (Moscow: Federal State Statistics Service, 2017),p.84

وتأتي أهم تدفقات الهجرة نحو روسيا من جمهوريات آسيا الوسطى التي لا تمتلك موارد كافية، وتعاني من أوضاع اقتصادية صعبة على غرار طاجيكستان، وقيرغيزستان، وباقي الدول الأخرى كأوكرانيا،

[1] - Evgeniya Bakalova, "Norm-Taking, Norm-Faking, And Norm-Making: Russia and the International Election Observation Norm", **PRIF Working Paper**, No. 39 (Frankfurt am Main: December 2017), p.01.
[2] - Sofia Bogdanova, **Op.Cit**, p.08.

وبيلاروسيا، وأرمينيا وجورجيا، خاصة في ظل توفر عدد من العوامل المحفزة كالقرب الجغرافي، وتوفر البنى التحتية في مجال النقل، والتجانس الثقافي واللغوي ما بينها وبين دول المنطقة.

لقد حول هذا الواقع السوسيو– اقتصادي روسيا الاتحادية إلى مصدرٍ رئيسي للتحويلات المالية بالنسبة لدول الكومنولث، ففي عام 2011م بلغ حجم هذه التحويلات ما يقرب من 17 مليار دولار مقارنة بـ 13.5 مليار دولار في عام 2010م. وبالرغم من تراجع هذه التحويلات على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008م، وحالة الركود التي يعيشها الاقتصاد الروسي، فإنها لازالت في مجملها فوق مستوى 10 ملايير دولار سنويا، وبذلك فقد أضحت هذه التحويلات واحدة من أهم عوامل التنمية لعدد من تلك الدول. فوفقًا لتقديرات البنك الدولي بلغت نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014م 36.6 % لطاجيكستان، و30.3 % في قيرغيزستان، و26.2 % في مولدوفا، و17.9 % في أرمينيا[1].

بالموازاة مع ذلك؛ تُعدّ الدبلوماسية الإنمائية والإنسانية في الوقت الحاضر آلية أساسية من آليات القوة الناعمة التي تسهم في خلق صورة إيجابية عن الدولة، وتجذب انتباه المجتمعات والنخب إلى القيم والسياسات وتعزز موقعها ونفوذها الخارجي. وفي هذا السياق؛ عملت روسيا ومنذ ما يزيد على عقد من الزمن على صياغة جدول أعمالها الخاص للتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية لدول الكومنولث.

وتمتلك روسيا الاتحادية تقاليد راسخة ورثتها عن الحبة السوفيتية في مجال التعاون الدولي الإنمائي والإنساني، فقد كان الاتحاد السوفيتي أحد أهم الأقطاب الفاعلة في هذا المجال. ومنذ رئاسة البلاد لمجموعة الثماني في عام 2006 م، اتخذت موسكو عددًا من الخطوات المهمة التي بدأت في عام 2007م باعتماد الرئيس بوتين أول وثيقة توجيهية تحت مسمى "مفهوم مشاركة روسيا في المساعدة الإنمائية الدولية" والتي تحولت لاحقا في سنة في شهر أبريل من سنة 2014م إلى "مفهوم سياسة الدولة الروسية الجديدة في مجال المساعدة الإنمائية الدولية"[2] .

في المجمل؛ تنامى حجم المساعدة الإنمائية والإنسانية الرسمية الروسية بوتيرة متصاعدة منذ أوائل سنة 2000م، فبينما كان حجمها لا يتجاوز حوالي 100 مليون دولار سنة 2004م، فإنّه قفز مع حلول سنة 2017م إلى ما يقارب المليارين دولار[3]. وتركزت هذه المساعدات نحو دول الكومنولث وخاصة جمهوريات آسيا الوسطى، فخلال الفترة الممتدة من عام 2008م إلى عام 2015م استفادت تلك الدول من ما مجموعه

[1] - Mikhail Denisenko, "Migration to Russia and the Current Economic Crisis", in: Gnieszka Pikulicka-Wilczewska and Greta Uehling (eds.), **Migration and the Ukraine Crisis a Two-Country Perspective** (Bristol: E-International Relations publishing, 2017), p.136.

[2] - Stanislav L. Tkachenko, "Development Diplomacy of the Russian Federation", in. Anna A. Velikaya and Greg Simons (eds), **Russia's Public Diplomacy Evolution and Practice** (London: Palgrave Macmillan, 2018), p.71.

[3] - **Ibid**., p.73.

6.7 مليار دولار كمساعدات إنسانية مباشرة، وخاصة قيرغيزستان وطاجيكستان[1]. واعتمدت روسيا في تقديمها لتلك المساعدات على الوكالة الفيدرالية لشؤون كومنولث الدول المستقلة كنسخة مشابهة لوكالة المساعدة الأمريكية الشهيرة USAID، وخَصّصت لها في إطار برنامجها الفرعي المتعلق بالتعاون الدولي الإنساني والإنمائي ميزانية تبلغ 1.6 مليار دولار للفترة الممتدة من 2013م إلى 2020م موجهة بشكل أساسي لدول الكومنولث [2].

المطلب الثاني: في المجال الثقافي

تشكل الثقافة أحد أهم موارد القوة الناعمة للدول، وتمتلك روسيا الاتحادية في هذا الإطار رصيدا ثقافيا راسخا وممتدا عبر كامل دول الكومنولث، حيث تنتشر عناصر ثقافتها بشكل واسع في المنطقة، وبالتالي فقد حاولت الاستثمار في هذا المعطى وتوظيفه لتعزيز حضورها الثقافي وترسيخ الصلات التي تربطها بنخب وشعوب المنطقة، واستعادة ما يسميه المستشار الخاص للرئيس بوتين فلاديسلاف سوركوف* بـ:"سحر الفتح للثقافة الروسية"[3]، معتمدة في ذلك على عدد من المؤسسات والفواعل التي تندرج ضمن ما يُعرف بفواعل العالم الروسي Russian World Agents .

في حقيقة الأمر؛ تمثل اللغة الروسية– باعتبارها الحامل الأبرز لنظام القيم والثقافة – أهم بعد في جاذبية الثقافة الروسية في المنطقة، إذْ توصف غالبًا من قبل الخبراء بأنّها اللغة المهيمنة في المنطقة lingua franca والعامل المشترك الذي يوحد الجمهوريات السوفيتية السابقة، حيث تساعد ملايين العمال في العثور على وظائف في روسيا، ورجال الأعمال للقيام بأعمالهم التجارية، والسياسيين للتوصل إلى فهم متبادل أفضل. وهو ما يعكس الطلب المتزايد على تعلم هذه اللغة في المنطقة، إذْ تشير استطلاعات الرأي إلى أنّ 15 ٪ من سكان المنطقة يحتاجون الروسية للعمل، و19 ٪ لمتابعة وسائل الإعلام، ويرغب 85٪ من السكان في المتوسط في أن يتكلم أطفالهم اللغة الروسية[4].

---

[1] - "Russia provides millions of dollars for economic and humanitarian in Central Asia", **Asia-Plus**, June 14, 2016, (accessed on: 12.08.2018), available at: https://bit.ly/2SW8qda

[2]-Marina Larionova (et al.), **The Russian Federation's international Development Assistance Program: A State of The Debate Report**, Evidence Report, No.88 (London: Institute of Development Studies, August 2014), pp15-17.

(*)- يعتبر فلاديسلاف سوركوف أحد أهم رجال الأعمال والسياسين البارزين في روسيا، حيث شغل منصب النائب الأول لرئيس الإدارة الرئاسية الروسية من عام 1999م إلى عام 2011م ، حيث كان يُنظر إليه خلال هذه الفترة بأنه المنظر الأيديولوجي Ideologist الرئيسي للكرملين، إذ كان يقف وراء العديد من المشاريع والمبادرات الثقافية والإعلامية الخارجية لروسيا الإتحادية وخاصة تجاه دول الكومنولث، وهو يشغل حاليا منصب مستشار شخصي للرئيس بوتين حول العلاقات مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأوكرانيا.

[3] - Natasha Kuhrt and Valentina Feklyunina, **Op.Cit**, p.30.

[4] - Sofia Bogdanova, **Op.Cit**, p.10.

بالموازاة مع ذلك؛ أظهر مسح حديث ومُعمّق أجراه معهد تقارير الحرب والسلم في دول آسيا الوسطى والذي شمل مختصين ومواطنين عاديين، أنّ اللغة الروسية هي اللغة الأكثر انتشاراً واستخداماً على الأنترنت في تلك الجمهوريات، حيث أظهر هذا المسح أنّ 55% من المستطلعين الذين تبلغ أعمارهم ما بين 16 و18 سنة يفضلون أنّ يكون محتوى الأخبار على الأنترنت باللغة الروسية، في مقابل 16% باللغة الإنجليزية، و25% باللغات المحلية، وتزيد هذه النسبة إلى غاية 67% للفئة العمرية الأكثر من 53 سنة، وهي النسب التي لا تختلف بشكل كبير عن باقي دول الكومنولث، بل تزيد بأكثر من ذلك في بيلاروسيا وأرمينيا وغيرهما [1].

وترجع الهيمنة اللغوية الروسية في دول الكومنولث لسياسة الروسنة Russification التي اتبعتها موسكو منذ العهد القيصري تجاه مختلف شعوب ومجتمعات دول المنطقة، فضلا عن تفوقها الكبير في مجال امتلاكها لبنى تحتية متطورة، وتحكمها في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وتقاليدها الراسخة في ميدان الدعاية منذ العهد السوفيتي.

لقد أدركت النخبة الروسية الحاكمة وخاصة في ظل الثورة الإعلامية والاتصالية الهائلة التي يشهدها العالم، وتضرّر صورة روسيا الخارجية بشكل مؤثر في أعقاب التطورات التي تمخضت عن توظيف القوى المنافسة لموارد وأدوات القوة الناعمة في دول الجوار، ضرورة تعزيز حضور روسيا اللغوي والثقافي بتلك الدول، واستعادة مكانتها كمركز إشعاع ثقافي وحضاري، ومواجهة سياسات تشويه السمة والصورة وتقويض النفوذ. وهو ما تجسد عمليا عبر عدد من الإجراءات والتدابير التي تمحورت في مجملها حول ترقية تعليم اللغة، ونشر قيم الثقافة الروسية وزيادة جاذبيتها، حيث عمدت الحكومة الروسية إلى استحداث مؤسستين رائدتين تُعنيان بشكل مباشر بهذا المجال في دول الكومنولث، هما:

✓ **مؤسسة العالم الروسي Russkiy Mir :** التي أُسّست سنة 2007 م بموجب مرسوم الرئيس فلاديمير بوتين بغرض نشر وترقية اللغة والثقافة الروسية بالخارج وخاصة في دول الكومنولث[2] ، والتي نجحت بعد ست سنوات من إنشائها في تأسيس أكثر 93 مراكز ثقافيا روسيا، و125 مكتبة في أكثر من 50 بلداً معظمها في دول الجوار. فضلا عن تقديمها سنويا لما يناهز 200 منحة مالية لمختلف الفعاليات الثقافية واللغوية في روسيا وخارجها[3].

[1] - "Central Asian Audience Receives News from Social Media and Messengers", **Central Asian Bureau for Analytical Reporting**, (accessed on: 10.09.2018), available at: https://bit.ly/33SLaBU

[2] - "Russkiy Mir Foundation", (accessed on : 10.09.2018), available at: https://bit.ly/2UnoaYR

[3]- Jill Dougherty, **Russia's "Soft Power" Strategy**, Master of Arts in Liberal Studies –unpublished, Faculty of The School of Continuing Studies (Georgetown University, Washington, D.C. November 2013), p.63.

✓ **الوكالة الفيدرالية لشؤون دول الكومنولث، المواطنون في الخارج والتعاون الإنساني الدولي** والمعروفة باسم Rossotrudnichestvo، والتي تمّ تأسيسها في سبتمبر من عام 2008م وتتبع لوزارة الخارجية، حيث تتركز أنشطتها في المقام الأول على منطقة الكومنولث. وتمتلك هذه الوكالة حاليًا 95 مكتبًا في 79 دولة في جميع أنحاء العالم مع 72 مركزًا روسيًا للعلوم والثقافة[1].

كما دفعت موسكو من جانب آخر؛ باتجاه توسيع وتعميق نطاق هيمنتها الإعلامية والاتصالية على دول الكومنولث، ومحاولة خلق فضاء إعلامي ومعلوماتي موحد A Single Information Space يتيح لها السيطرة على تدفق سيل المعلومات ومحتواها، وتشكيل الرأي العام وتوجيهه، والتحكم في الذوق العام والترويج للغتها ولقيمها الثقافية ولصورتها الخارجية، بما يخدم أهدافها الاستراتيجية في ترسيخ هيمنتها في عقول وقلوب نخب ومجتمعات دول الكومنولث. وقد اعتمدت في ذلك على:

– التوسع الإعلامي الخارجي من خلال إنشاء قناة روسيا اليوم RT ووكالة سبوتنيك Sputnik News اللتان أصبحتا من أهمّ الأذرع الإعلامية للكرملين على الإطلاق، حيث تتركز مكاتبهما بشكل خاص في دول الخارج القريب[2].

– خلق بدائل تواصلية لنظيراتها الغربية المهيمنة، من خلال إنشاء منصات وشبكات للتواصل الاجتماعي والتي بدأت تدريجيا تعرف انتشارا واسعا داخل روسيا وبين مواطني دول الكومنولث، ومن أبرزها[3]:

– محرك ياندكس Yandex الذي أصبح أكبر محرك بحث في روسيا، حيث استحوذ سنة 2019م على 48.79٪ من السوق الداخلية مقارنة بـ 47.88٪ لـ Google، وبدأ يحظى بشعبية متنامية في دول الكومنولث؛

– شبكة VKONTAKTE وتعني "على اتصال" "In Touch"، أُطلقت في عام 2006م، وهي الشبكة الاجتماعية الأكثر استخدامًا في روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا، حيث يسجل بها يوميا أكثر 70 مليون مستخدم.

– موقع ODNOKLASSNIKI ويعني "زملاء الدراسة" "Classmates" وأُطلق أيضًا في عام 2006م بهدف إعطاء المستخدمين الفرصة للعثور على زملائهم السابقين في الدراسة. ويتمتع هذا الموقع أيضا بشعبية كبيرة بين المستخدمين من بلدان الكومنولث.

---

[1] - Anna Gussarova, **Russian Soft Power in Kazakhstan (and Central Asia): Taken for Granted?**, CAISS report(Almaty :Central Asia Institute for Strategic Studies, 2017), p.04.

[2] - Alec Luhn , "Ex-Soviet countries on front line of Russia's media war with the west", **The Guardian**, 6 January 2015, (accessed on : 13.09.2018), available at : https://bit.ly/33L8m5f

[3] - Anastasia Kurmakaeva, "7 most popular social networking sites in Russia", **human level search revolution**, (accessed on: 13.09.2018), available at : https://bit.ly/2JfUkPp

– موقع MOI MIR@MAIL.RU "عالمي" "My World" هو موقع روسي آخر للتواصل الاجتماعي، أُنشأ في عام 2007م، ويعتبر جزءًا من بوابة الويبMail.ru ويبلغ عدد مستخدميه حوالي 22 مليون شهريًا.

ولا تقتصر جاذبية الثقافة الروسية على اللغة فقط، بل تتعدى إلى مجال التعليم العالي، حيث تستقطب الجامعات الروسية سنويا أعدادا متنامية من طلبة دول الكومنولث. وتتمتع روسيا بجودة معتبرة في مجال التعليم العالي، بحكم التقاليد الطويلة التي ورثتها في هذا المجال والذي يعود إلى الحقبتين القيصرية والسوفيتية، حيث يحتل نظامها التعليمي حاليا المرتبة 26 عالميا، وتتقدم سنويا المزيد من جامعاتها في ترتيب أحسن 100 جامعة في العالم على غرار جامعتي سانت بطرسبرغ ولومونوسوف الحكوميتين، ومعهد موسكو للفيزياء والتكنولوجيا (MIPT) [1].

كما تحسنت مرتبتها ما بين عامي 2015 م و2018 م من المرتبة السابعة إلى المرتبة الخامسة في قائمة الدول الأوروبية الأكثر جاذبية للتدريب، حيث وصل ما يفوق 000 187 شخص إليها للتدرب في النصف الأول فقط من عام 2018م[2]. وتستقبل الجامعات الروسية أعدادا متزايدة من طلاب دول الكومنولث، فوفقًا لإحصائيات عام 2017م، جاءت كازاخستان في المرتبة الأولى بأكثر من 64000 طالبا، تليها أوزبكستان بأكثر من 24000 طالب، وطاجيكستان بأكثر من 16000 طالبا، وأكثر من 10000 طالب لكل من أذربيجان وبيلاروسيا، حيث يدرس طلاب دول الكومنولث في جميع الجامعات الروسية تقريبًا وفي جميع الاختصاصات[3].

وبالرغم من أنّ الدولة في البداية كانت مهتمة بشكل أساسي بتطوير صورة إيجابية عنها من خلال تركيزها على الإعلام لتصدير صورة مرئية ايجابية عنها، فإنّ الحكومة الروسية بدأت تدرك أهمية هذا القطاع في توليد القوة الناعمة والتأثير على نخب وشعوب المنطقة، في ظل الانتشار والتدويل المتعاظم للتعليم العالي الذي لم يسبق له مثيل وهو ما أعطاه دورًا سياسيًا متناميا، حتى أصبحت المعرفة والقدرة على تنفيذها تمثل أهم الموارد الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين، وبذلك فقد ازداد توجه الحكومة لزيادة إنفاقها على التعليم العالي وتصديره لدول الجوار، وذلك من خلال برامج وحوافز مختلفة أهمها[4]:

[1] - "Universities in Russia" , **Top universities Destination Guides Study in Russia**, (accessed on : 11.10.2018), available at : https://bit.ly/3dGzqqA

[2] - Semed A. Semedov and Anastasiya G. Kurbatova, "Russian Public Diplomacy and Nation Branding", in: Anna A. Velikaya and Greg Simons (eds.), **Russia's Public Diplomacy Evolution and Practice** (London: Palgrave Macmillan, 2020), p.53.

[3] - Rosstat, **Russia in figures 2018 Yearbook Report** (Moscow: Federal State Statistics Service, 2018), p.145.

[4] - "Russian University Entry Guidelines for Prospective CIS Students", **The Ministry of Science and Higher Education of the Russian Federation**, 20 July 2018, (accessed on : 15.10.2018), available at: https://bit.ly/3dpU7ap

– برنامج RUSSIA.STUDY الذي تشرف عليه الوكالة الفيدرالية لدول الكومنولث، والذي يقدّم سنويا 15000 منحة مجانية لطلاب دول الكومنولث؛

– تخفيض الرسوم الدراسية لطلبة دول المنطقة، حيث يبلغ الحد الأدنى من الرسوم للطلاب الجامعيين بدوام كامل ما يعادل 1.483 دولار في السنة، ويصل إلى حدود 1. 717 دولار لطلبة الدكتوراه،

– تسهيل معادلة الشهادات، وإنشاء فروع لكبريات الجامعات الروسية بدول الكومنولث.

كما أطلقت الحكومة الروسية سنة 2017م، استراتيجية طموحة تهدف لتوسيع نطاق التسجيل الأجنبي بشكل كبير في مؤسسات التعليم العالي الروسية، بموجب برنامج "تطوير إمكانات التصدير لبرنامج التعليم الروسي" التابع لوزارة التعليم والعلوم، حيث تخطط لتحقيق زيادة قدرها 40 ٪ ليصل عدد الطلاب الأجانب فيها 000 710 طالب بحلول عام 2025م[1]. ويتعرض هذا التوجه الرسمي الروسي إلى انتقادات عديدة تتهم موسكو بإعادة إحياء التقليد السوفيتي المتمثل في تسييس التعليم العالي، وتوظيفه لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها الثقافي على دول الكومنولث، وخلق نخب موالية لسياساتها ومصالحها الاستراتيجية بالمنطقة.

المطلب الثالث: في المجال الديني

يعتبر الدين في جوهره ظاهرة تتجاوز حدود الدول، وعنصرا أساسيا في تشكيل هوياتها الوطنية. ومنذ نهاية الحرب الباردة تحوّل الدين إلى عامل مهم في التفاعلات الدولية، ومصدراً أساسياً من مصادر توليد القوة الناعمة من خلال استخدام الدبلوماسية الدينية Religious Diplomacy التي تشتمل على توظيف جوانب من الدين مثل: الأفكار، الشعارات، الرموز، وحتى المنظمات والشخصيات الدينية في السياسات الخارجية للدول، لتحسين صورتها في الخارج، وتمرير وتبرير سياساتها وزيادة نفوذها إقليميا ودوليا[2].

إنّ استخدام الدين للأهداف السياسية له تقليد طويل وغني في روسيا، فنتيجة للإصلاحات التي أجراها بطرس الأكبر، تحوّل رجال الدين بحكم الواقع إلى موظفين مدنيين يؤدون يمين الولاء للقيصر في مقابل خدمتهم للدولة ولمختلف سياساتها، حيث لعبت الكنيسة الروسية دورا حيويا في الاستيعاب الثقافي Cultural Assimilation للمناطق التي تمّ غزوها على مرّ التاريخ الروسي. وبعد ذلك؛ تباينت العلاقة ما بين الكنيسة

[1] - "Russia aims to triple international enrolment by 2025", **ICEF monitor,** 28 Jun 2017, (accessed on: 16.11.2018), available at: https://bit.ly/39gPjAV

[2] - Alicja Curanović, "Religion in Russia's Foreign Policy", **New eastern Europe magazine**, Vol. 8, No 3(2013), p.76.

والدولة من فترة زمنية إلى أخرى، ففي بعض الفترات كانت تؤثر بشكل مباشر على سياسات النخب الحاكمة، في حين كانت في بعض الحالات الأخرى مجرد أداة توظفها تلك النخب لتمرير سياساتها داخليا وخارجيا[1].

وتكتسي العلاقة ما بين الطرفين في المرحلة الحالية طابعا مختلفا عن النمطين السابقين، إذْ صارت تقوم على أسس مصلحية متبادلة، يبرز فيها انسجام واضح بين سعي الكنيسة لاستعادة دورها في المجتمع الروسي وتعزيز مكانتها الروحية إقليميا، وبين حاجة الدولة لمؤسسات دينية قادرة على لعب دور يصب في خدمة أهداف سياسة التوسع الخارجي للكرملين.

على هذا الأساس؛ اكتسبت الدبلوماسية الدينية الروسية زخما متزايدا منذ تولي الرئيس بوتين الحكم، فقد ازداد حضور فواعلها في الحياة الاجتماعية الداخلية، وصار لها نشاط خارجي لافت في ظل التوجه الرسمي لدعم أنشطتها وتمويلها، بما يحقق للدولة الروسية على الأقل ثلاثة أهداف رئيسية هي[2]:

- ✓ ضمان "الأمن الروحي" Spirituel Security لروسيا، بمعنى حماية هويتها وتقاليدها وثقافتها وتعزيز قدرتها على مقاومة الضغط الحضاري في ظل العولمة، وسياسات التوسع الديني والثقافي لدول معينة في فضائها الروحي بمنطقة الكومنولث؛
- ✓ دمج الشتات الروسي وتعزيز نفوذها الروحي في دول الجوار؛
- ✓ خلق صورة إيجابية عن روسيا الإتحادية، والتأكيد على تفردها الحضاري والدفاع على رؤيتها للنظام الدولي، فضلا عن تبرير سياساتها وحملاتها التدخلية في دول الخارج القريب وإضفاء الطابع المقدس عليها.

لقد استفاد الرئيس بوتين من تنامي دور الكنيسة لخدمة سياساته الهادفة لتوسيع النفوذ الخارجي، من خلال ارتباط كنيسة موسكو مع الكنائس الأرثوذكسية في مختلف دول الكومنولث في إطار ما يعرف بالعالم الروسي، حيث تؤدي هذه الكنائس مهمة ثقافية من خلال الربط ما بين المسيحية الأرثوذكسية والثقافة الروسية، وتشكل حلقة وصل بين الوطن الأم والأشخاص الذين يرغبون في أنْ يتعلم أبناؤهم التقاليد الروحية الأرثوذكسية والثقافية لبلدهم الأم[3]. ولذلك تعزز انتشار هذه الأبرشيات التابعة لبطريركية موسكو بمختلف دول المنطقة، حيث لا تكاد تخلو دولة واحدة من وجود فروع تابعة لها. (أنظر الجدول التالي).

---

[1]– جوليا ترويتسكايا، "علاقات برجماتية: دور الكنيسة الأرثوذكسية في دعم السياسات الروسية"، **مجلة اتجاهات المستقبل**، العدد25(سنة 2016)، ص. 86.

[2] - Alicja Curanović, **The Religious Factor in Russia's Foreign Policy** (New York: Routledge, 2012), pp.142-144.

[3] - Robert C. Blitt, "Russia's "orthodox" foreign policy: the growing influence of the Russian Orthodox Church in shaping Russia's policies abroad", **Journal of International Law**, Vol. 33, No. 2(2011), pp. 376-377.

الجدول رقم 11: توزع الأبرشيات التابعة لبطريركية موسكو بدول الكومنولث

الدولة	العدد	الأقدم	الأحدث
بيلاروسيا	14	بولوتسك Polotsk 992م	باريساو Barysaw 2014م
أوكرانيا	46	كييف Kiev 988م	إيزيوم Izium 2012م بمقاطعة خاركيف Kharkiv oblast
مولدوفا	06	كيشينيف Kishinev 1813م	أونغيني Ungheni 2006م
كازاخستان	09	أستانا Astana1945م	كوكشيتو Kokshetau 2011م
قيرغيزستان	01	بيشكيك Bishkek 2011م	
طاجيكستان	01	دوشانبيDushanbe 2011م	
أوزبكستان	01	طشقند Tashkent 1871م	
أذربيجان	01	باكو Baku 1919 م	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات موقع الكنيسة الروسية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3bcatBD

وتفرض بطريركية موسكو سلطتها الكنسية على المسيحيين الأرثوذكس الذين يقيمون في الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء جورجيا وأرمينيا، على الرغم من أنّ هذا الادعاء لا زال موضع خلاف في بلدان مثل مولدوفا وأوكرانيا، حيث تتمتع فروع الكنيسة الروسية في بيلاروسيا ومولدوفا وأوكرانيا منذ تسعينيات القرن الماضي بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي.

لقد انخرطت الكنيسة الروسية في الترويج لسياسات الكرملين الخارجية، ففي عام 2007 م أسّست منظمتها الدولية الخاصة تحت مُسمّى معمودية روس Day of Baptism of Rus للترويج لفكرة الوحدة السلافية ما بين أوكرانيا وبيلاروسيا وروسيا، ولشاعرات روسيا المقدسة Holy Rus و"الوحدة من أجل الشعوب السلافية" و"القدس المقدسة غير قابلة للتجزئة". وهو التوجه الذي تدعم بانخراط القطاع الخاص الذي عمل من جانبه على نشر وتعزيز القيم المحافظة والأرثوذكسية في كل من روسيا ودول الكومنولث، فقد قامت شخصيات عديدة تندرج ضمن ما يعرف بالأوليغراشيا الأرثوذكسية Orthodox oligarchs من أمثال كونستيانتين مالوفيف Konstiantin Malofeev وفلاديمير ياكونين Vladimir Yakunin بتأسيس ودعم عدد من المؤسسات الدينية الناشطة في هذا المجال[1].

وتعتبر مؤسسة القديس فاسيلي واحدة من أبرز تلك المنظمات الناشطة في هذا المجال، ففي عام 2014م أنفقت أكثر من 1.1 مليار روبل (17 مليون دولار) على العديد من المشاريع مثل برنامج اتحاد

[1] - Orysia Lutsevych, **Op.Cit**, p.24.

الشباب الأرثوذكسي، كما عمدت في شهر أغسطس من ذات السنة إلى إطلاق قناة Tsargrad في محاولة لزيادة التأثير على الرأي العام، وتعزيز القيم المحافظة في جميع أنحاء المنطقة[1].

إلى جانب ذلك؛ يلعب بطريرك الكنيسة الروسية دورا مهما في الترويج لطروحات وأفكار الوحدة ما بين أتباع الكنيسة الروسية، فباعتباره من أكثر القادة الروحيين نفوذا في العالم المسيحي، تُشكل زياراته المختلفة لدول الكومنولث فرصة مهمة لنشر تلك الطروحات. فخلال زيارته لأوكرانيا سنة 2009م أكد البطريك كيريل على رسالة الوحدة الدينية التي يحملها لشعوب روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا، فضلا عن وساطاته في عدد من النزاعات التي نشبت بين دول المنطقة. فعلى خلفية الحرب الروسية– الجورجية سنة 2008 م، وبالرغم من الصراع العسكري المباشر بين الجارتين، تمكنت الكنيسة الروسية من الحفاظ على العلاقات بين الطرفين والعمل كقناة دبلوماسية وحيدة بينهما، كما نجح البطريرك أليكسي الثاني في إقناع كل من أرمينيا وأذربيجان للدخول في مفاوضات، أفضت إلى تخفيض التصعيد الذي كان قائما بينهما حول إقليم ناغورنو كاراباخ في نوفمبر 1993م[2].

ولا تقتصر الدبلوماسية الدينية الروسية على الدول المسيحية بمنطقة الكومنولث، بل تشمل أيضا الجمهوريات الإسلامية بالمنطقة، فبالرغم من كون روسيا دولة ذات غالبية مسيحية، إلا أنّها استطاعت تطوير ما يمكن الاصطلاح عليه **بالبعد الإسلامي** في بدبلوماسيتها الدينية، حيث حتّمت عليها متطلبات ضمان ولاء المجتمعات الإسلامية المحلية من جهة، ومواجهة تصاعد نشاط التيارات الإسلامية المتطرفة خاصة في منطقتي آسيا وجنوب القوقاز، وتشوه سمعتها على خلفية الحرب الشيشانية من جهة ثانية، ضرورة إعادة ترميم صورتها، ومدّ جسور الثقة والتعاون مع الشعوب الإسلامية في المنطقة معتمدة في ذلك على عدد من الفواعل والأدوات أهمها:

– مجلس شورى المفتين لروسيا Russian Council Of Muftis الذي تأسس سنة 1998م باعتباره أعلى سلطة دينية تمثل مسلمي روسيا. حيث عملت روسيا على تشجيع أنشطته من أجل توثيق العلاقات الدينية مع الدول الإسلامية في منطقة الكومنولث، والإسهام في بناء صورة إيجابية عنها، وكسب قبول النخب الإسلامية لسياسات الكرملين في الشيشان وغيرها من الأقاليم والجمهوريات التابعة للاتحاد الروسي.

– المنتدى المشترك بين الأديان التابع للكومنولث The Inter-Religious Council of the CIS الذي أُنشئ بمبادرة من بطريرك الكنيسة الروسية، وأضحى واحداً من أهم المحافل الدينية الإقليمية التي تربط روسيا

[1] - **Ibid**., p.25.
[2] - Alicja Curanović, **Op. Cit**, p.146.

بالفاعلين الدينين بالمنطقة، حيث ساهمت أنشطته في إنشاء مؤسسات أخرى وتحفيز رجال الدين المسلمين على إنشاء منابر خاصة بهم، كالمجلس الاستشاري للمفتين في آسيا الوسطى سنة 2007م، والمجلس الاستشاري لمسلمي كومنولث الدول المستقلة في عام 2010م[1] .

– الدبلوماسية الموازية Para diplomacy للجمهوريات الإسلامية الروسية وخاصة جمهورية تتارستان، إذْ تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في خدمة المصالح الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية سواء داخل الكومنولث أو خارجه، فمن خلال أنشطتها المتنوعة نجحت في نسج علاقات جيّدة بين روسيا والعالم الإسلامي. كما أضحت النخبة التتارستانية الممثل الحصري لروسيا في الاجتماعات الدبلوماسية، وغيرها من الأحداث التي يحضرها ممثلو العالم الإسلامي، قبل أن تصبح عضوا ملاحظا في منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 2004م. وتحولت هذه الجمهورية وعبر أنشطتها الثقافية المتنوعة رمزا للإسلام الروسي الذي روجت له موسكو حتى خارج منطقة الكومنولث، حيث تحتضن سنويا عديدا من الأحداث الدينية والثقافية من أبرزها مهرجان الفيلم الإسلامي السنوي "المنبر الذهبي" The Golden Minbar الذي أُطلق سنة 2005م[2].

ولا يتوقف توظيف الكرملين للرموز والفواعل الدينية الإسلامية على المؤسسات ورجال الدين ، بل يتعداه للسياسيين المسلمين الذين يتمُّ عرضهم كرموز للتحرر والاعتدال والإصلاح. ويبرز في هذا الإطار ما يسمى بالظاهرة القاديروفية* The Kadyrovism Phenomenon نسبة لرئيس جمهورية الشيشان رمضان قاديروف Ramazan Kadyrov الذي أضحى يمثل نموذجا للزعامات الإسلامية المفيدة لروسيا، والحليف الموثوق الذي يدافع بشراسة عن مصالحها وسياساتها داخليا وخارجيا[3].

وتمثل الظاهرة القاديروفية منتجا أيديولوجيا بوتينيا خالصا حاول من خلاله الرئيس بوتين الحفاظ على سيطرته على المجتمع الإسلامي الروسي، وتعزيز قوة روسيا الناعمة في الخارج، وتصديره كنموذج للمسلمين في أجزاء أخرى من روسيا ودول الكومنولث الإسلامية لتعزيز التوجهات الاندماجية داخليا وإقليميا. وقد لاحظ العديد من الخبراء في هذا الإطار الانتشار الواضح لهذه النسخة من الإسلام في شمال القوقاز التي

[1] - Alicja Curanović, "The Post-Soviet Religious Model: Reflections on Relations between the State and Religious Institutions in the CIS Area", **Religion, State & Society**, Vol. 41, No. 3(2013), p.340.

[2] - Marlene Laruelle (ed.), Russia's Islamic Diplomacy, **CAP Paper**, No. 220(George Washington University, June 2019), pp.34- 36.

(*)- تعتبر هذه الظاهرة في نظر مارلين لارويل Marlène Laruelle الباحثة بجامعة جورج واشنطن، أيديولوجية متماسكة نسبياً تمتلك منطقها الداخلي وأدوات الدعاية الخاصة بها، وتعكس في جوهرها نموذج الحكم الذي أسسه رمضان قاديروف في جمهورية الشيشان. حيث تعتبر هذه الأيديولجيا نسخة متشددة من الإسلام السلفي الخليجي والإسلام الصوفي التقليدي الشيشاني؛ والتي استطاع من خلالها بوتين احتواء التوجه الانفصالي الشيشاني وتحويله إلى أيديولوجية وطنية تدعم الاندماج مع روسيا الاتحادية.

[3] - Marlène Laruelle, "Kadyrovism: Hardline Islam as a Tool of the Kremlin?", **Russie.Nei.Visions, No. 99** (Paris: Institut français des relations internationales (Ifri), March 2017), p.06.

يروج لها قاديروف، ويمولها عبر أنشطته الخيرية والمالية المختلفة، والتي بدأت تأخذ انتشاراً متزايداً وامتدت عبر العديد من المساجد والجمعيات الخيرية في منطقة الفولغا – الأورال، وبين الشتات الشيشاني المنتشر في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، وتحديدا في جمهوريتي طاجيكستان وكازاخستان[1]. حيث أضحى قاديروف يوصف في كثير من الأحيان" بالسفير الثقافي لروسيا في العالم الإسلامي" بالنظر للأدوار التي بات يلعبها في السياسة الخارجية الروسية كوسيط ما بين روسيا الاتحادية ودول العالم الإسلامي، بما في ذلك الجمهوريات الإسلامية في منطقة الكومنولث.

المبحث الثالث: سياسة الأقليات الروسية تجاه دول الكومنولث

تُشكل الأقليات الروسية المنتشرة في كامل الفضاء السوفيتي السابق ظاهرة فريدة من نوعها، أسست لها العديد من السياسات والتحولات الجيوسياسية على مرّ التاريخ التوسعي لروسيا تجاه دول جوارها، حتى أضحت اليوم مورداً استراتيجياً مهماً لسياستها الخارجية، ومدخلاً لتدخلها المباشر وغير المباشر في شؤون تلك الدول. وعليه سيناقش هذا المبحث مختلف خلفيات وأبعاد سياسة الأقليات الروسية تجاه جمهوريات الكومنولث، وآليات توظيفها وكيف تحولت إلى أداة استراتيجية لإعادة استرجاع الأراضي والأقاليم وضمها مجددا للدولة الروسية.

المطلب الأول: جذور وتطور سياسة الأقليات الروسية

في واقع الأمر؛ لا يمكن فهم أبعاد وأهداف سياسة الأقليات الروسية الراهنة وتفسير توظيفاتها الاستراتيجية المختلفة بدول الكومنولث، من دون العودة إلى تتبع السياق التاريخي الذي تبلورت في إطاره، وذلك من خلال استعراض جذورها وخلفياتها منذ العهد القيصري، إلى غاية تطوراتها الراهنة من ناحية أطرها القانونية وآلياتها وأهدافها من رئاسة بوريس يلتسين إلى حكم الرئيس فلاديمير بوتين.

الفرع الأول: السياسات العرقية لستالين

تعود جذور سياسة الأقليات الروسية إلى سياسة الترويس Russification التي وضع معالمها القيصر الروسي ألكسندر الثالث في منتصف القرن 18م، حيث كان يعتقد أنّ جميع الثقافات والقوميات داخل الإمبراطورية القيصرية يجب أنْ تنصهر ضمن الهوية الثقافية الروسية الأشمل، ليسهل اندماجها ضمن البناء الإمبراطوري. وأخذت هذه السياسة منعطفا جديدا في عهد القيصر نيكولاس الأول، الذي انتهج سياسة ترويس

[1] - **Ibid**., p.26.

شاملة لمختلف المناطق والأقاليم غير الروسية بداية من منتصف القرن 19م، بهدف تعزيز اللغة الروسية باعتبارها اللغة الأساسية في جميع أنحاء الإمبراطورية[1].

غير أنّ سياسة الأقليات الروسية أخذت زخما كبيرا وأبعادا جديدة في العهد السوفيتي، فمنذ بداية ثلاثينيات القرن الماضي، وضع جوزيف ستالين الأسس لخارطة انتشار وتوزع أعداد كبيرة من الروس والناطقين باللغة الروسية في مختلف الجمهوريات السوفيتية السابقة، حيث لم يكن الزعيم السوفيتي حينها يثق في ولاء مختلف القوميات التي كانت تحت غطاء الاتحاد السوفياتي، فعمل على تشتيتها واستيعابها للحدّ من طموحاتها الوطنية، وتعزيز المجتمع السوفيتي أيديولوجيًا، وإيجاد أساس لهويته المشتركة، حيث اعتبر تلك القوميات في الدول السوفيتية تهديدا مباشرا للبلشفية ولحكمها المركزي[2].

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية، كان ستالين مهتمًا بشكل متزايد بأمن حدود الاتحاد السوفيتي، فعمد إلى إجراء عمليات تطهير عرقي لنقل الأقليات من المناطق الحدودية إلى داخل الأراضي الروسية، على افتراض أنّ تهجيرهم عن أوطانهم سيؤدي إلى استيعابهم بشكل أسرع في المجتمع السوفيتي. وقد اعتمد في ذلك على ثلاث سياسات هي [3]:

- ✓ سياسة الجمع التعسفي Arbitrary Combination Policy بين مجموعتين أو أكثر من المجموعات العرقية غير ذات الصلة داخل إقليم واحد.
- ✓ سياسة تقسيم الجماعات العرقية عبر حدود مصطنعة Divide Ethnic Groups With Artificially Borders
- ✓ سياسة الترحيل Deportation Policy التي تم بواسطتها ترحيل مجموعات عرقية كبرى من أراضيها الأصلية بشكل جماعي .

لقد نتج عن تلك السياسات تهجير جنسيات مختلفة من بلدانهم الأصلية إلى أجزاء أخرى من الاتحاد السوفيتي، وإعادة توطين الروس في مناطقهم لإنشاء مجموعات مختلطة عرقيًا. ففي الفترة الممتدة من 1935م إلى 1938م تعرض ما لا يقل عن تسع قوميات سوفيتية للتطهير العرقي، وفي الفترة من 1941م إلى 1948 م بلغ مجموع الأشخاص المنفيين أو الذين أعيد توطينهم 3.3 مليون شخص، حيث يتبع عمليات

[1] - Klavs Zichmanis, "Russia's Diaspora Policy", (accessed on : 18.11.2018),available At:https://bit.ly/2vW1JQV
[2] - Ronald Grigor Suny and Terry Martin, **A State of Nations** (New York: Oxford University Press, 2001), p. 12.
[3] - "Nationalities Policy under Stalin", **Global Security**, (accessed on: 12.12.2018), available at: https://bit.ly/3btbVQc

الترحيل هجرة روسية معاكسة إلى الأراضي التي تم تطهيرها واتباع سياسة تجنيس شاملة، ما أسهم في زيادة عدد السكان الناطقين بالروسية من مختلف الأعراق المقيمين عبر أراضي الاتحاد السوفيتي[1].

لقد استمر حكم ستالين قرابة ثلاثين عامًا، فتغيّرت معه خارطة توزع الأعراق والإثنيات داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي بشكل كبير، وبحلول عام 1991م وعند تفكك هذا الأخير، كانت الجمهوريات المستقلة حديثا مختلطة عرقيًا، حيث تركزت في معظمها أعدادٌ كبيرةٌ من الروس والمتحدثين باللغة الروسية، وهو الوضع لم يتغير إلى حدٍّ كبير حتى يومنا هذا.

الفرع الثاني: سياسة الأقليات الروسية في عهد الرئيس يلتسن

تميزت فترة الرئيس يلتسن بوضع الأسس القانونية للعلاقة ما بين الدولة الروسية وشتاتها المنتشر بالخارج من دون أي توجه حقيقي للتأثير على هذا الشتات، أو توظيفه لخدمة أهداف جيوسياسية تجاه دول الكومنولث، وظل التركيز الرسمي منصباً حول معالجة أوضاعهم ومختلف الإشكاليات التي واجهها المواطنون الروس في الدول التي يقيمون فيها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ومحاولة تحسين ظروفهم بالتعاون مع الحكومات المحلية في تلك الجمهوريات.

لم تكن الأقليات الروسية في بداية التسعينات، تحظى بأولوية قصوى بالنسبة للحكومة الروسية بالنظر للصعوبات السياسية الداخلية والظروف الاقتصادية السيئة، إذْ كان يُنظر إليها في حال عودتها إلى الوطن الأم(روسيا) كعبء اقتصادي إضافي، ما حال دون بلورت إجراءات واضحة أو مؤسسات فاعلة لمساعدة وتعزيز مكانة هذا الشتات في دول الخارج القريب، أو توظيفهم لخدمة أهداف السياسة الخارجية الروسية، بالرغم من تصاعد المطالبات الداخلية من بعض التيارات المعارضة والوجوه الفاعلة كسيرجي ستانكيفيتش Sergei Stankevich المؤرخ والمستشار الرئاسي من 1992م إلى 1993م بضرورة اعتبار الشتات الروسي في الخارج جزءًا من الأمة الروسية، ومصدراً لقوة لروسيا في الفضاء السوفيتي السابق. وهو ما دفع هذا الأخير سنة 1993م لتقديم تقرير للرئيس يلتسين بعنوان "حول التدابير العاجلة للتعاون الاجتماعي والثقافي بين مواطني الاتحاد الروسي مع رعاياهم في الخارج" مطالبا بضرورة اتخاذ تدابير رسمية عاجلة لإقامة روابط بين الدولة الروسية وشتاتها المنتشر على كامل دول الكومنولث[2] .

في المجمل؛ عرفت مرحلة الرئيس يلتسين صدور ست (06) تشريعات تتعلق بالأقليات والمواطنين الروس في الخارج، أبرزها "القانون الفيدرالي لروسيا الاتحادية المتعلق بالمواطنين في الخارج" في شهر ماي

[1] - Agnia Grigas, **Beyond Crimea: The New Russian Empire** (New Haven: Yale University Press, 2016), p.143.
[2] - Vera Tolz, **Russia: Inventing the Nation** (New York: Oxford University Press, 2001), p.260.

1999م، وتمحورت مختلف هذه التشريعات حول محاولة تحديد تعريف واضح لمفهوم المواطن بالخارج* Compatriot Abroad ووضع الإطار القانوني الأساسي الذي يحدد حقوقه وعلاقته بروسيا، مع التأكيد على استعداد موسكو لمساعدة حكومات الدول المستقلة حديثًا لضمان تمتع مواطنيها الروس بكامل حقوقهم في تلك الدول[1]. غير أنّ هذه التشريعات لم تحمل في طياتها تدابير وإجراءات عملية، وافتقدت لإرادة سياسية لتجسيدها على أرض الواقع، نتيجة لنهج الرئيس يلتسن حينها بضرورة عدم تسيس الشتات الروسي بالخارج، ومحاولته ضبط الأوضاع الداخلية والحدود ما بين الجمهوريات السوفيتية السابقة.

الفرع الثالث: سياسة الأقليات الروسية في عهد الرئيس بوتين

منذ بداية العهدة الأولى للرئيس بوتين في الحكم سنة 2000م، بدأت الأقليات الروسية تأخذ طريقها نحو صلب اهتمام القيادة الروسية الجديدة، حيث أظهر بوتين التزاماً متزايداً بحماية هذه الأقليات وتوظيفها جيوسياسياً لخدمة المصالح والأهداف الروسية بدول الكومنولث، معتمدا في ذلك على مزيج من سياسات ستالين العرقية، وقوانين يلتسين في الشتات لتشكيل سياسة متكاملة المعالم والأهداف. ولم يكن هذا التوجه الجديد للنخبة الروسية الحاكمة بعيدا عن أي تأثيرات أيدولوجية، بل ظهر بشكل جلي تأثر بوتين وسياسته بما يسمى "بعقيدة كاراغانوف" Karaganov Doctrine تجاه الشتات الروسي، حيث استعار بوتين كثيرا من أفكار المنظر الأيديولوجي الروسي سيرجي كاراغانوف Sergey Karaganov* الذي كان أول من اقترح أنْ تلعب روسيا دورًا نشطًا في حماية تلك الأقليات وتوظيفها جيوسياسيا[2].

لقد عرفت سياسة الأقليات الروسية في عهد الرئيس بوتين تحولات عميقة شملت الأطر القانونية الناظمة لها، والآليات والبرنامج التي وضعت لتنفيذها، فضلا عن الإرادة السياسة القوية التي غذتها ودفعت باتجاه تسييسها وتوظيفها استراتيجيا تجاه دول الكومنولث. فعلى المستوى القانوني تعزّزت التشريعات والقوانين المتعلقة بتأطير ومأسسة العلاقة ما بين الدولة الروسية وشتاتها في الخارج، حيث أصدرت الحكومات الروسية المتعاقبة ما يناهز 15 تشريعا بداية بالقانون الاتحادي رقم FZ62 بشأن المواطنة في الاتحاد

(*) - تم تطبيق مصطلح "مواطن بالخارج " وفق القانون الفيدرالي المذكور أعلاه تلقائيًا على جميع الأشخاص الذين عاشوا في الماضي في الاتحاد السوفيتي السابق، أو أحفادهم باستثناء أحفاد أعضاء الدول الأصلية في الدول الأجنبية.

[1] - Maria Nozhenko," Motherland is calling you! Motives behind and prospects for the new Russian policy on compatriots abroad", **Lithuanian Foreign Policy Review**, No .18(2006), pp. 80-81.

(*)- يعتبر كراغانوف من أبرز الشخصيات النافذة في تشكيل سياسة الأقليات الروسية منذ عهد الرئيس يلتسين، شغل منصب رئيس المجلس الروسي للسياسة الخارجية والدفاع، وعمل مستشارًا رئاسيًا من 2001 م إلى 2013م، وتمّ اختياره سنة 2005م ضمن قائمة أبرز المفكرين في العالم من قبل مجلة السياسة الخارجية الأمريكية.

[2] - "Karaganov Doctrine," **Latvian History**, 31 March 2012,(accessed on: 03.01.2019), available at: https://bit.ly/2UJ8s9s

الروسي عام 2002 م، والذي مكّن مواطني الاتحاد السوفيتي السابق عديمي الجنسية من الحصول على جوازات سفر روسية بسهولة أكبر. وفي شهر ماي من ذات السنة أمر بوتين وزارة الخارجية بوضع مبادئ توجيهية للسياسة الروسية تجاه المواطنين في الخارج للفترة 2002م–2005م، حيث غيّرت هذه المبادئ التي أقرتها الحكومة رؤية روسيا بشأن الشتات من كونه مشكلة ينبغي على موسكو معالجتها، إلى اعتباره مورداً سياسيا خارجيا يمكن توظيفه في مواجهة دول أخرى[1].

وشهد العقد الأول من القرن العشرين تعزيز هذه السياسة من خلال إنشاء عدد من المؤسسات التي تُعنى بشكل مباشر بتقديم الدعم المتنوع لهذا الشتات، كمؤسسة "العالم الروسي" "Russkiy Mir"، وشبكة "روسكي دوم" Russkiy Dom network والوكالة الفيدرالية لكومنولث الدول المستقلة، المواطنون في الخارج والتعاون الإنساني الدولي. وفي وقت لاحق من عام 2006م تمّ إطلاق العديد من البرامج التي وضعت الآليات العملية والإجرائية لتعبأة واستخدام هذا الشتات في دول الخارج القريب، كبرنامج العمل مع المواطنين في الخارج 2006م–2008م الذي يعمل على توفير الدعم المعلوماتي والفني في مجال الدعاية، والذي تمّ تحديثه لاحقا ثلاث مرات، لكنه حافظ على نفس الاتجاه الاستراتيجي في تعزيز الدعم لهذا الشتات وتوسيعه ليشمل الأجيال الجديدة منه[2].

لقد أضحت الأقليات الروسية في عهد الرئيس بوتين تتصدر أولويات السياسة الخارجية الروسية، وموضوعا ثابتا ضمن الوثائق الاستراتيجية المختلفة، فقد نصّت وثيقة "مفهوم الأمن القومي الروسي" لسنة 2000م على ضرورة حماية حقوق ومصالح هذه الأقليات، من خلال اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية مناسبة. وتعزّز هذا التوجه بعد ذلك ضمن مفاهيم الأمن القومي والسياسة الخارجية اللاحقة، كما أكّدت "استراتيجية الأمن القومي الروسي حتى عام 2020" لسنة 2009م ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية للدفاع عن الحقوق والمصالح القانونية للمواطنين الروس في الخارج[3].

غير أنّ التحول الأبرز في هذا الإطار، هو ما حمله المرسوم الرئاسي في مايو 2012 م "بشأن تدابير تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الروسي" والذي أسّس لحق التدخل الروسي لحماية المواطنين الروس بدول الكومنولث، حيث أُسديت تعليمات إلى وزارة الخارجية وغيرها من الوكالات التنفيذية لضمان الحماية الكاملة

[1] - Maria Nozhenko, **Op.Cit**, p.88.
[2] - Agnia Grigas, **Op.Cit**, p.188.
[3] - **Ibid**., p.197.

لحقوق وحريات ومصالح المواطنين الروس المقيمين في الخارج[1]. وهو ما فتح المجال وكرّس عمليا لتدخل روسيا الاتحادية في شؤون دول المنطقة، عبر أنماط مختلفة تحت غطاء التدخل الإنساني.

المطلب الثاني: مسار وأبعاد التوظيف الاستراتيجي للأقليات الروسية بدول الكومنولث

تُجادل الباحثة الأمريكية من أصول ليتوانية أغنيا غريغاس Agnia Grigas في مؤلفها الموسوم بـ: **ما وراء القرم: الإمبراطورية الروسية الجديدة** ، أنّ الأقليات الروسية المنتشرة بدول الخارج القريب تشكل في واقع الأمر محرك مسار سياسة إعادة الهيمنة الروسية Russian Reimperialization Policy Trajectory تجاه دول الكومنولث. فبحسب وجهة نظرها؛ يجب فهم مختلف الجهود والأنشطة الروسية المتمحورة حول الشتات الروسي بتلك الدول على أنّها جزء من استراتيجية تسعى لتحقيق مكاسب جيوسياسية إقليمية في الجمهوريات السوفيتية السابقة، لا سيما عندما تتوفر ثلاثة عوامل أساسية هي: وجود عدد كبير ومركّز من الناطقين بالروسية أو الروس من أصل إثني؛ أنْ تكون تلك الأقليات مقيمة في المناطق المتاخمة لروسيا؛ استعداد تلك الأقليات لتقبل نفوذ روسيا والانخراط في مشاريعها[2].

وتنتهج موسكو تجاه شتاتها وفق المنطق التحليلي لأغنيا غريغاس مساراً توسعياً يمرّ عبر مراحل متسقة، حيث عادة ما تبدأ العملية بتعزيز القوة الناعمة والالتزام الإنساني، وبعد ذلك تتحول إلى سياسات مواطنة تهدف إلى دعم المتحدثين باللغة الروسية في الخارج، يليها بعد ذلك استخدام جوازات السفر التوسعية، ثم حرب المعلومات لإخضاع تلك الأقليات للنفوذ الروسي، تليها الحماية، وأخيرا، ضم الأراضي.[3] وهو المسار الذي يمكن إعادة تبسيطه وفق التصور التالي.

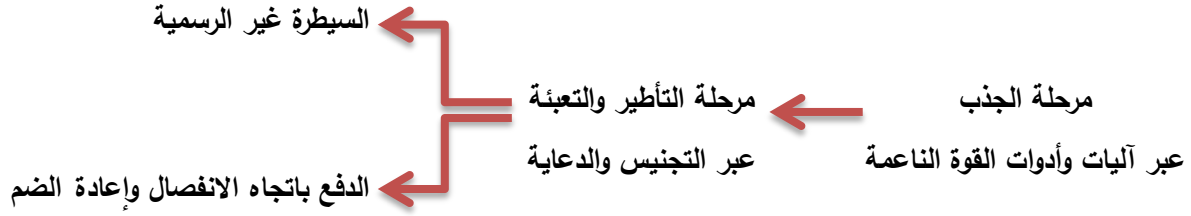

المصدر: إعداد الباحث

وتشير الباحثة بأنّ هذا المسار قد لا يفضي بالضرورة إلى الحماية العسكرية للمواطنين الروس وإعادة ضم الأراضي التي يتمركزون بها، ولكنها تؤكد في مقابل ذلك؛ على أنّه إذا وقعت إحدى الدول هدفًا للمراحل

[1] - **Ibid**., p.202.
[2] -**Ibid**., p.70.
[3] - **Ibid**.

الخمس السابقة، فقد يتمّ لاحقا وضع الأسس لتكتيكات أكثر عدوانية، قد تؤدي في المستقبل إلى إعلان الحماية أو انفصال تلك الأقاليم التي تقطنها الأقليات الروسية [1].

في البداية؛ وقبل الخوض في تفاصيل الآليات التي توظف من خلالها الأقليات الروسية بدول الكومنولث، تجدر الإشارة إلى أنّ فعالية هذا التوظيف ومرونته مقترنة بشكل أساسي بقضية مفهوماتية تشكل جوهر سياسة الأقليات الروسية الحالية، إذ ترتكز هاته السياسة على تصور فضفاض Elastic لمفهوم المواطن بالخارج، حيث يشتمل هذا التصور على دلالات عرقية وثقافية ولغوية وسياسية وحتى روحية غير محددة، كما أنّه تصور حركي يخضع لتطور السياقات الداخلية والخارجية والحاجات الجيوسياسية المرغوبة منه، ما جعل من سياسة الأقليات أداة سياسية مرنة للغاية تزود موسكو بحج التدخل في كل دولة من دول الخارج القريب[2].

ويشير مصطلح المواطنون الروس بالخارج Russian Compatriots Abroad غالبًا إلى الروس العرقيين المقيمين في الجمهوريات السوفيتية السابقة، ولكنّ موسكو وسّعت من مضامينه من خلال إدراج المتحدثين الروس الذين قد يكونون من جنسيات أخرى مختلفة مثل: الأوكرانيين والبيلاروس والتتار والأبخاز والأوسيتيين وغيرهم من الشعوب الأخرى، التي تمّ ترويسها خلال الحقبة السوفيتية أو حتى أولئك الذين ليسوا متحدثين باللغة الروسية ولكنّ لهم روابط ثقافية أو دينية أو تاريخية مع روسيا.

وبالعودة إلى آليات التوظيف الاستراتيجي لهاته الأقليات، فإننا سنركز في هذا الإطار على الآليات الأربعة الأخيرة المتعلقة بتأطير وتعبئة هذه الأقليات، بما أنّنا تطرقنا في المبحث السابق لأهم سياسات القوة الناعمة التي توظفها روسيا تجاه مجتمعات دول الكومنولث، بما في ذلك أقلياتها المنتشرة بتلك الدول.

أ- جوازات السفر التوسعية Passportization

تعتبر جوازات السفر التوسعية واحدة من أهم المحطات في مسار التوظيف الاستراتيجي للأقليات الروسية بدول الكومنولث، وهي الآلية التي تسمح لموسكو بتجنيس هؤلاء المواطنين وفرض سيطرة رسمية مباشرة عليهم، وبداية تحويل تلك الأقليات إلى كيانات سياسية لتوجيهها بعد ذلك بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

إنّ فكرة تزويد المواطنين من العرقية الروسية أو المتحدثين باللغة الروسية وغيرهم في دول الكومنولث بجوازات سفر روسية تعود جذورها إلى أوائل التسعينيات، حيث حاولت موسكو إرساء مبدأ الجنسية المزدوجة

[1] - J. P. Sutton, "The Threat to Geopolitical Stability Posed by 'Compatriot Politics' in Russia's European Near Abroad", **Academic Papers** (London: Royal Air Force, Ministry of Defence, 2015), p.03.
[2] - Vera Zakem (et al.), **Op.Cit**, p.04.

في الفضاء السوفيتي السابق، وفي الوقت نفسه سعت إلى التوزيع المنهجي لجوازات السفر في مناطق بأكملها خارج حدودها من دون تفاهمات أو اتفاقيات مع الحكومات الوطنية بتلك الدول، وهو ما جعل هذه الأخيرة تنظر إلى هذه السياسة بأنّها تشكل نمطا جديدا من أنماط الإمبريالية ولكن بوسائل مدنية[1]. وتنشط في إطار هذه العملية العديد من الجهات الفاعلة كالقنصليات الروسية، والمنظمات العامة، والقوات الميدانية الخاصة، وحتى الأفراد. وقد تحقق لروسيا الإتحادية عبر هذه الآلية، وفقًا لوكالة الهجرة الفيدرالية حصول ما يقرب من 3 ملايين شخص يعيشون على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق على الجنسية الروسية في الفترة الممتدة من عام 2000م إلى عام 2009م [2].

ب- حرب المعلومات Information Warfare

تمهد المراحل السابقة الطريق أمام حرب المعلومات* التي تشكل نقطة محورية تسبق تبني موسكو لأية سياسات عدوانية مباشرة (إعلان الحماية أو دعم الانفصال والضم) تجاه الدول التي تضم أقلياتها، وبالتالي فهي تعتبر مرحلة حاسمة في مسار توظيف هذه الأقليات. وتركز حرب المعلومات غالبًا على الترويج للانتهاكات المزعومة لحقوق تلك الأقليات، والتهديدات الفاشية من العرقيات المهيمنة، وكذا القوى المنافسة والمعادية في البلد المستهدف.

وتستهدف هذه الحروب بالتوازي مع الدول المستهدفة، الشتات الروسي من أجل تعبئته، والجمهور الأوسع للبلدان الكومنولث، والجماهير المحلية الروسية، والمجتمع الدولي. كما تميل هذه الحملات الدعائية إلى خلق انقسامات في المجتمعات المستهدفة، ودعم الحملات العسكرية الروسية بين الجمهور المحلي، ليتم توسيعها إما في وقت واحد أو لاحقًا لتشمل الجماهير الدولية من أجل تقديم الأحداث وفق رؤية الكرملين وتبرير خيارات السياسة الروسية . ويوظف في ذلك أدوات الدعاية التقليدية كوسائل الإعلام المرئية والمسموعة، إلى جانب المؤسسات المتخصصة لتصنيع ونشر الدعاية كشركة Internet Research LLC وغيرها، بالإضافة الحروب الإلكترونية لاختراق أنظمة معلومات العدو وإلحاق الضرر بها وبموارده الاستراتيجية أو التكتيكية لأغراض التجسس أو التخريب[3].

[1] - Gatis Pelnēns (ed.), **Op.Cit**, p. 120.
[2] - Agnia Grigas, **Op.Cit**, p.105.
(*)- حرب المعلومات هي الاستخدام العدواني للدعاية لزعزعة استقرار أو إحباط أو التلاعب بالجمهور المستهدف وتحقيق ميزة على الخصم من خلال السعي نشر معلومات متحيزة أو مضللة تستخدم للترويج لقضية أو وجهة نظر سياسية أو تشويه مصادر معلومات الخصم أو إتلافها.
[3] - **Ibid**., p.113.

ج- الحماية Protection

تعتبر الحماية فكرة ضمنية موجودة في جميع مراحل تطبيق سياسة الأقليات الروسية، إذْ نصّت قوانين روسيا المتعلقة بقضايا المواطنين صراحة على هذه الحماية وأضفت الطابع الشرعي والمؤسسي عليها. كما احتفظت موسكو لنفسها بحق التدخل العسكري عبر جميع أشكاله ردّاً على مختلف مستويات التهديد التي قد يتعرض لها شتاتها بدول الكومنولث. حيث حددت مختلف مفاهيم الأمن القومي إحدى المهام الأساسية للجيش الروسي في الدفاع عن حقوق ومصالح مواطني روسيا والأشخاص المرتبطين بها. وعلى خلفية الحرب مع جورجيا والنزاع في أوكرانيا، وضعت روسيا معيارين يمكن بموجبهما للكرملين استخدام القوة العسكرية لحماية المواطنين الروس في الخارج. أولاً؛ عندما يكون هناك تهديد مفترض لأمنهم، ثانياً؛ عندما يطلب المواطنون الروس (ليس بالضرورة ممثليهم القانونيين) مساعدة مباشرة من روسيا لحمايتهم [1].

د- الضم Annexation

يمثل ضم الأراضي والأقاليم بشكل رسمي Formal أو فعلي De facto التي يقطنها المواطنون الروس المرحلة الأخيرة من المسار الأشمل في توظيف الأقليات الروسية تجاه دول الكومنولث. ومع ذلك؛ قد لا يهدف هذا التوظيف في النهاية إلى إعادة إدماج الأراضي والأقاليم داخل حدود الدولة الروسية. فقد تدفع روسيا باتجاه انفصال تلك المناطق والأقاليم التي يسكنها الروس أو تعيد ضمها وفقا لظروف وحسابات استراتيجية معينة تصب في مجملها في هدف توسيع قوتها ونفوذها في المنطقة، لذا ينبغي أنْ تُفهم عمليات ضم الأراضي في إطار سياقها الخاص بحسب علاقات روسيا بتلك الدول، وقيمة وأهمية تلك المنطقة التي يراد إعادة دمجها، وهو ما تجلى مع شبه جزيرة القرم بحكم خصوصيتها وأهميتها الحيوية بالنسبة للأمن القومي الروسي[2].

إذنْ؛ وفق المسار الذي نوقش أعلاه، توظف الأقليات الروسية بشكل استراتيجي ضمن السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث، عبر تطبيقات مختلفة تتيح لموسكو التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في شؤون تلك الدول، أو تحقق لها إمكانية إعادة ضم الأقاليم والمناطق، وهو ما سيتم استعراضه في المطلب الموالي.

[1] - Gatis Pelnēns (ed.), **Op.Cit**, p. 190.
[2] - Agnia Grigas, **Op.Cit**, p.126.

المطلب الثالث: تطبيقات سياسة الأقليات الروسية بدول الكومنولث

أفضى تطبيق سياسة الأقليات الروسية إلى نتائج متباينة بمختلف دول الكومنولث، فبينما وصل في بعض الحالات إلى مستويات متقدمة أدّت إلى انفصال بعض الأقاليم أو إعادة ضمها لروسيا في دول كأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا، فإنّها في مقابل ذلك توقفت عند مستويات أقلّ عدوانية في دول أخرى لكنها كرّست من الناحية العملية لتعاظم النفوذ الروسي في تلك الدول، والتدخل في شؤونها الداخلية بشكل مباشر. وارتبط مسار تطبيق هذه السياسة بمختلف مراحلها بعدد من الاعتبارات والسياقات الجيوسياسية التي حفزتها وزادت من وتيرتها، ومستويات تجسيدها على أرض الواقع تجاه دول بعينها دون غيرها لعل أبرزها:

- تضرر مصالح ونفوذ روسيا بشكل مباشر بتلك البلدان؛
- تنامي التوجهات الاستقلالية والطموحات الاندماجية مع الغرب لبعض حكومات دول المنطقة؛
- تعاظم وتيرة المنافسة الإقليمية والدولية في تلك الدول.

لقد أخذ تطبيق هذه السياسة تجاه دول المنطقة نموذجين اثنين، أولاهما؛ **نموذج التوظيف الصلب أو العدواني Hard or Agressive model** وهو ما تجسد في حالات كل من أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، ثانيهما؛ **نموذج التوظيف الناعم Soft Model** – والذي يمكن أن يتحول بعد ذلك إلى النموذج الأول– وتندرج في إطاره باقي الحالات الأخرى التي وقعت بشكل متفاوت في مرحلة معينة من مراحل مسار التوظيف الاستراتيجي لهذه الأقليات، ولم تصل إلى حدّ تحول هذه الأخيرة إلى كيانات سياسية تطالب بالحماية الروسية، أو الانفصال أو الإلحاق بالدولة الروسية.

وستركز الدارسة في هذا المطلب على تطبيقات النموذج الأول، لأنّه يشتمل أساسا على نفس مراحل وآليات النموذج الثاني، ويعكس كامل المسار التطبيقي لهذه السياسة.

من الناحية العملية؛ يستند **النموذج العدواني** على جذب واستقطاب الأقليات الروسية وتأطيرها وتعبئتها لتتحول بعد ذلك إلى كيانات سياسية منظمة تطالب بالانفصال والانضمام لاحقا لروسيا، حيث توظف في إطاره مختلف سياسات القوة الناعمة، والسياسات الإنسانية وباقي الآليات إلى غاية التدخل الرسمي المباشر بإعلان الحماية ودعم الانفصال أو إعادة الضم. وقد وقعت في إطار هذا النموذج ثلاثة بلدان من جمهوريات الكومنولث هي: أوكرانيا، جورجيا، ومولدوفا حيث أخذ تطبيق سياسة الأقليات تجاهها نمطا توسعيا غير مسبوق، أدى في مجمله إلى انفصال الأقاليم والمناطق التي تسكنها تلك الأقليات الروسية.

تاريخيا؛ كانت الجمهوريات الثلاثة وبشكل دائم عرضة لمختلف تطبيقات سياسة الأقليات على مرّ التاريخ الروسي، فقد خضعت كثير من مناطقهم لسياسات الترويس والترحيل وحتى التطهير العرقي،

فتعرضت بذلك بناهم العرقية إلى تغييرات مستمرة، حتى أضحت من أهم الدول التي تحتضن أقليات روسية. وبالرغم من الفوارق في القدرات المادية والبشرية الكبيرة بين البلدان الثلاثة المذكورة أعلاه، فإنّها تتقاسم على الأقل مجموعة من الخصائص التي جعلتها مجالا تطبيقيا تشابهت فيه إلى حدّ كبير ممارسات هذا النموذج، وأدت في مجملها إلى مخرجات متقاربة. ومن أهم هذه الخصائص:

– احتضانها لأقليات روسية معتبرة ومتمركزة في مناطق وأقاليم متاخمة للحدود الروسية باستثناء مولدوفا، إذْ تُقدّر أعداد هذه الأقليات في أوكرانيا 17.3 % أي ما يفوق 08 ملايين نسمة، و1.5% في جورجيا بينما تبلغ نسبتها في مولدوفا 5.9%. وترتبط هذه الأقليات في البلدان الثلاثة بروابط عرقية ولغوية ودينية قوية مع روسيا الاتحادية[1].

✓ الأهمية الجيو– استراتيجية والحضارية للبلدان الثلاثة بالنسبة لروسيا الاتحادية؛

✓ ميولاتهم المتنامية نحو تأكيد الاستقلال الوطني، والانعتاق من الهيمنة الروسية ومختلف مشاريعها وتطلعهم الدائم للاندماج مع الغرب.

ولعلّ ما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار، أنّ تطبيق هذا النموذج لم يكن بشكل متزامن ما بين الحالات الثلاثة، فقد كانت مولدوفا أسبق في ذلك، كما تسارعت وتيرة تنفيذه في الحالة الأوكرانية عقب تفجر الأوضاع على خلفية محاولة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد نتج عن توظيف هذا النموذج في الجمهوريات الثلاثة:

– انفصال إقليم ترانسنيستريا Transnistria عن مولدوفا على خلفية تصاعد التوترات بين الحكومة المركزية وهذا الإقليم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث نشب صراع عسكري بينهما بدأ في مارس 1992م وانتهى بوقف إطلاق النار في جويلية من نفس السنة بعد التدخل الروسي. ولازالت موسكو تحتفظ بقوة حفظ سلام قوامها 1200جندي روسي لحماية الأقلية الروسية في ذلك الإقليم[2].

– انفصال إقليم أوسيتيا الجنوبية South Ossetia الذي يبلغ عدد سكانه 53000 نسمة عن جورجيا بعد السيطرة الروسية عليه، على خلفية الحرب التي نشبت بين الطرفين سنة 2008م، وتحوله بعد ذلك إلى دولة بحكم الواقع Defacto State، وكذا إقليم أبخازيا الذي أعلن عن انفصاله عن ذات الدولة عام 1991 م ممّا

[1] - Vera Zakem (et al.), "Mobilizing Compatriots: Russia's Strategy, Tactics, and Influence in the Former Soviet Union", **CNA's Occasional Paper series** (Washington: Center for Naval Analysis, November 2015), p.05.

[2] - Ekaterina Klimenko, "Protracted Armed Conflicts in The Post-Soviet Space and their Impact on Black Sea Security", **SIPRI Insights on Peace and Security**, No.8 (December 2018), pp.11-12.

تبعه نزاع مسلح انتهى بوقت إطلاق النار بينهما في ماي 1994م، وانتشار قوة روسية لحفظ السلام قوامها 1700 جندي[1].

– ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014م إلى روسيا رسميا، وانفصال أقاليم لوغانسك Lugansk ودونيتسك Donetsk في منطقة الدونباس Region of Donbass في شهر ماي من ذات السنة، وتحولهما إلى جمهوريتين مستقلتين عن أوكرانيا على خلفية الإطاحة بحكم الرئيس فيكتور يانكوفيتش Viktor Yanukovych الموالي لروسيا[2] .

وسيتم التركيز في هذا السياق على أوكرانيا، لأنّها تمثل حالة نموذجية تَجسّد فيها مسار التوظيف الروسي للأقليات بكل مراحله، من التأثير الناعم والإنساني، إلى غاية الضم والإلحاق.

لقد عملت روسيا في البداية على **استمالة وجذب** أقلياتها المنتشرة في مناطق جنوب شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم عبر توظيفها المكثف لآليات القوة الناعمة. فمع بداية الألفية الجديدة، تركزت الجهود الروسية حول إنشاء مراكز ثقافية بمختلف تلك المناطق، وتنظيم الأحداث والتظاهرات الثقافية مثل يوم روسيا، ويوم موسكو، ويوم لم الشمل، وتوزيع الكتب، حيث استوردت أوكرانيا ثلاثة أضعاف الكتب من روسيا مقارنة بما نشرته بنفسها خلال عام 2010م [3]. وبذلك خضعت تلك الأقليات إلى ضغط أيديولوجي مكثف من أجل استقطابها، وإعادة إحياء الصلات والروابط معها، والتأثير على هوية أفرادها ونشر التوجهات الانفصالية بينهم.

واشتدّ الاهتمام الروسي بهذه الأقليات في أعقاب ما يسمى بالثورة البرتقالية بأوكرانيا عام 2004م، إذْ بدأت الحكومة الروسية بالترويج لخطابات دعم حقوق الأقليات الروسية، وبضرورة وقف الانتهاكات تجاه المواطنين الروس. كما عملت على **تأطير** تلك الأقليات ضمن منظمات وميليشيات ووفرت لها الدعم المالي والإعلامي واللوجستي، وأخضعت أعضائها لتدريبات عسكرية متنوعة. ويبرز في هذا الإطار منظمة "دونيتسكيا ريسبوبليكا" Donetskaya Respublika الانفصالية التي أُسّست في عام 2006م وغيرها المنظمات الأخرى[4].

وبالموازاة مع ذلك؛ سعت روسيا وعبر آلية **جوازات السفر التوسعية** إلى تجنيس أعداد كبيرة من أفراد تلك الأقلية، خاصة في شبه جزيرة القرم، إذْ تشير التقديرات في هذا الإطار إلى أنّ عدد سكان القرم الذين تمّ تجنيسهم يصل إلى حدود 48 ألفا، وهو ما أكده وزير الخارجية الأوكراني فولوديمير أوريزكو Volodymyr

[1] - **Ibid**., pp. 6-7.
[2] - **Ibid**., p.16.
[3] - Agnia Grigas, **Op.Cit**, p.241.
[4] - **Ibid**.

Ohryzko، الذي أقرّ بأنّ القنصلية العامة الروسية في سيمفيروبول كانت توفر جوازات سفر روسية للمواطنين الأوكرانيين بأعداد غير معروفة[1].

لقد اقترن تصعيد تطبيق المراحل اللاحقة من سياسة الأقليات الروسية تجاه أوكرانيا بالتحولات الداخلية التي أفرزت حكومات معادية للنفوذ الروسي ومتطلعة للاندماج في الاتحاد الأوروبي، ولذلك تركزت **حرب المعلومات** حول إقناع أقليتها بعودة الفاشية في كييف وأوكرانيا الغربية من جديد، وحثّهم على المقاومة واتخاذ إجراءات عدوانية ضد السلطات المركزية في كييف. كما حاولت وسائل الإعلام أيضًا الترويج لفكرة" فدرلة أوكرانيا" Federalization of Ukraine والمطالبة بمزيد من الحكم الذاتي لمختلف المناطق ذات الغالبية الروسية، ونشطت في هذا الإطار قنوات تليفزيونية كثيرة مثل Perviy Kanal ، و24 Rossiya ، و Life News و وسائل إعلام أخرى، عملت من جانبها على التشكيك في جهود التكامل الأوروبي– الأوكراني وتشويه خصوم روسيا السياسيين بأوكرانيا ووصفهم "بالفاشية". كما عمدت موسكو وفي إطار حربها الإلكترونية إلى حجب ما لا يقل عن 11 ألف موقع إلكتروني بشبه جزيرة القرم، بما في ذلك المواقع الأوكرانية قبل أقل من عام واحد على إعادة ضمها [2] .

وبالرغم من أنّ دعوات **الحماية** للأقليات الروسية قد تمّ التعبير عنها بالفعل بشكل متقطع بعد "الثورة البرتقالية"، فإنّه ومع بداية عام 2014م وفي أعقاب اندلاع ما يسمى باحتجاجات أورو– ميدان Euro-Maidan المؤيدة لانضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، تغيّر موقف الحماية من الخطاب إلى الممارسة عبر التدخل العسكري المباشر. ففي ليلة 27 فبراير 2014م استولت القوات الخاصة الروسية على الهيئة التشريعية المحلية لجمهورية القرم، وفي نفس الوقت بدأت قواتها المتمركزة في مدينة سيفاستوبول في محاصرة ومهاجمة القوات الأوكرانية والمباني الحكومية، لتجري بعده السلطات الروسية والانفصاليون الموالون لها استفتاءً في 16 مارس من ذات السنة، وافق من خلاله 96.7 % من سكان شبه الجزيرة على الانضمام إلى روسيا[3].

وبالموازاة مع ذلك؛ اندلعت أعمال عنف من قبل الجماعات المسلحة الموالية لروسيا في شرق أوكرانيا حظيت بإسناد من كتيبة عسكرية روسية خاصة بقيادة العقيد إيغور غيركين Igor Girkin ، حيث استولت تلك الجماعات على غالبية مدن وبلدات منطقة الدونباس، ليُجرى بعدها استفتاء شعبي في 2 نوفمبر 2014م أُعلن من خلاله عن استقلال ما يسمى بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين.

[1] - **Ibid**., p.260.
[2] - **Ibid**., p.265.
[3] - Anton Bebler, "Crimea and the Russian-Ukrainian Conflict", **Romanian Journal of European Affairs**, Vol. 15, No. 1(March 2015), p.42.

إذنْ؛ وبينما تمثل شبه جزيرة القرم الحالة الوحيدة التي استطاعت روسيا من خلال توظيف أقلياتها لإعادة استرجاع بعض الأقاليم منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. فإنّه لا يعتقد أنّ الضم هو السيناريو الأكثر رجوحا على المدى القريب أو المتوسط للأقاليم الأخرى كلوغانسك ودونيتسك أو أوسيتيا الجنوبية. إذْ تجادل كثير من التحليلات في هذا الإطار؛ بأنّ إبقاء هذه الأقاليم في حالة انفصال دون إلحاقها بالدولة الروسية يندرج ضمن استراتيجية خفض التكاليف التي تتبانها روسيا الاتحادية، خاصة على ضوء العقوبات الغربية المفروضة عليها منذ عام 2014م، وتراجع أسعار النفط وتداعياته المؤثرة على الاقتصاد الروسي، حيث يحقق انفصال تلك الأراضي لروسيا هدفها في التحكم المباشر والكامل بها، مع إمكانية ضمها لاحقا ضمن الأطر الاندماجية الإقليمية التي تقودها في المنطقة.

وفي مقابل الحالات الثلاثة التي استعرضناها سابقا؛ لم يأخذ تطبيق سياسات الأقليات الروسية تجاه باقي دول الكومنولث منحى عدوانيا، فقد توقفت توظيفات هذه السياسة عند المراحل الأولى، وبقيت ضمن إطار **النموذج الناعم**. ويرجع ذلك بالأساس إلى عدد من الاعتبارات الخاصة بكل دولة، وطبيعة العلاقات التي تربطها بروسيا الاتحادية، والظروف الجيوسياسية الإقليمية والدولية المحيطة بها.

فبالنسبة لبيلاروسيا وأرمينيا: تعد هاتان الدولتان من بين أقرب الحلفاء لروسيا الاتحادية منذ نهاية الحرب الباردة، كما أنهما تعتبران من أكثر الدول تبعية لها، حيث يغلب الطابع التعاوني – التكاملي على علاقاتهما بروسيا الاتحادية. كما يعتبر البلدان متجانسين للغاية من الناحية العرقية، ففي بيلاروسيا، تمثل العرقية الروسية 11.4 % فقط من مجمل سكانها، وتنتشر بشكل متساوٍ في جميع أنحاء البلاد، بدلاً من التركز في مناطق محددة، كما يبلغ تعداد هذه الأقلية 0.5 % في أرمينيا وتتركز أساسا في العاصمة يريفان[1].

بشكل عام؛ تحظى روسيا في هذين البلدين بنفوذ قوي بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى، إذْ تشترك معهما بروابط اللغة والدين والثقافة، وخاصة بيلاروسيا التي تعتبر بحكم تلك الروابط جزءًا من العالم الروسي، وبالتالي يمكن اعتبار مواطنيها روساً بحكم الواقع. كما تستضيف كلا الدولتين قواعد عسكرية روسية على أراضيهما، وبالتالي لم تظهر حاجة روسيا إلى ضمّ أي أراضٍ بيلاروسية أو أرمينية رسميًا لأنها تؤثر بالفعل بقوة على السياسة الخارجية لهذين البلدين. وبالتالي فإنّ المهمة الرئيسية لسياسة الأقليات الروسية تجاههما هدفت بالأساس للحفاظ على هذا النفوذ الروسي في حدوده القصوى، دون استثمار الكثير من الموارد.

[1] - Öncel Sencerman, "Russian Diaspora as a Means of Russian Foreign Policy", **Military Review** (March-April 2018), p.43.

وينطبق ذات الأمر على **جمهوريات آسيا الوسطى،** فمن بين هذه الجمهوريات يوجد في كازاخستان فقط عدد كبير ومركز من السكان من أصل روسي، ومن المتحدثين باللغة الروسية تبلغ نسبتهم 20.16 % وينتشرون على طول الحدود الجنوبية مع روسيا، وهو الواقع الذي يمكن أنّ يشكل أرضية لأي توجهات انفصالية مستقبلا[1]. في حين تعتبر قيرغيزستان وطاجيكستان محميتين روسيتين بحكم الأمر الواقع، بالنظر لضعفهما الشديد، واعتمادهما بشكل أساسي على المساعدة الاقتصادية والأمنية من روسيا، واحتوائهما على قواعد عسكرية روسية، وبالتالي فقد ظلّتا معرضتين بشكل دائم للتأثير الروسي، فضلا عن افتقارهما إلى حدود مشتركة معها، ولأعداد كبيرة من الأقليات الروسية على أراضيهما.

وبالتالي فإنّ كازاخستان هي الدولة الوحيدة من بين دول منطقة آسيا الوسطى التي تواجه مخاطر محتملة قد تنتج عن أي تحرك روسي تجاه تلك الأقليات بما يهدد وحدة أراضيها، وهو الأمر غير المرجح حاليا مادامت سياسة كازاخستان الخارجية منسجمة إلى حدّ كبير مع مصالح روسيا، التي لازالت تحظى بعلاقات متميزة ونفوذ قوي فيها، وفي مختلف جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى. بالرغم من أنّ بعض التحليلات تتوقع أنّ تصبح هذه الدول أهدافًا لهذه السياسية وفق النموذج الصلب، في حالة تغيّر أنظمتها السياسية الحليفة لروسيا.

المبحث الرابع: آليات وأنماط توظيف القدرات المادية الروسية المتاحة تجاه دول الكومنولث

تعتمد السياسة الخارجية الروسية بشكل كبير على المفاهيم التقليدية للقوة التي تُحدّد رؤيتها وإجراءات وممارسات تحقيق مصالحها في عالم العلاقات الدولية وخاصة على المستوى الإقليمي. فحتى في أصعب الفترات التي تدهورت فيها قدرات الدولة الروسية نتيجة مصاعب المرحلة الانتقالية التي عاشتها في فترة التسعينات، ظلّ استخدام وتوظيف الوسائل والآليات المادية نهجا راسخا في تحقيق أهداف السياسية الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث، ولكن وفق أشكال وأنماط جديدة تتساوق مع ظروفها الداخلية وطبيعة المصالح المستهدفة، والسياقات الإقليمية والدولية التي قد تقيّد أو تحفز صانع القرار الروسي على استخدام آليات محددة بشكل مكثف على حساب آليات أخرى. وهو ما سنحاول تناوله من خلال هذا المبحث، الذي سيناقش كيفية توظيف روسيا لقدراتها المادية المتاحة، لإغراء أو إكراه دول الكومنولث على تبني مواقف وسياسات محددة، تصب في مصلحة تحقيق روسيا لهدفها الاستراتيجي بالهيمنة على دول المنطقة.

[1] - Chibenthung Yanthan and Garima Nath, "Russia's Engagement with its Diaspora in Kazakhstan: Soft Power at Play?", **International Journal of Russian Studies**, Vol. 1, No. 8 (January 2019), p .41.

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية

تعتبر الوسائل الاقتصادية من أبرز آليات تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، وقد ازدادت أهمية هذه الآليات بفعل انتشار دعائم وميكانيزمات العولمة الاقتصادية والاعتماد المتبادل، بحيث تحوّل الاهتمام والتركيز نحو القضايا والمسائل الاقتصادية بدل العسكرية والأمنية. وتلعب المتغيرات الاقتصادية دورا مهما في العلاقات الدولية كوسائل وأهداف في السياسة الخارجية، إذْ أنّ هذه الأخيرة قد تكون موجهة في الأساس لتحقيق مصالح اقتصادية معينة كضمان الموارد الاستراتيجية، أو تكون موجهة لتحقيق أهداف جيوسياسية. ويتخذ توظيف هذه الآليات أشكالا مختلفة، بما في ذلك العقوبات الإيجابية والسلبية، فأمّا السلبية فهي عقوبات فعلية أو مهدِّدة، في حين أنّ العقوبات الإيجابية هي مكافآت فعلية أو واعدة. ومن أمثلة العقوبات السلبية رفض التصدير (الحظر)، رفض الاستيراد (المقاطعة)، رفض التجارة الخفي (القوائم السوداء)، تعليق المساعدات، تجميد الأصول. ومن أمثلة العقوبات الإيجابية التعريفات التفضيلية، الإعانات والمساعدات والاستثمارات[1].

وفي الحالة الروسية؛ أثرت في طبيعة ونطاق التوظيف الروسي للآليات الاقتصادية تجاه دول الكومنولث ثلاث متغيرات أساسية على الأقل هي:

- ✓ محدودية القدرات الاقتصادية والمالية الروسية وارتهانها بشكل مباشر لمداخيل الطاقة؛
- ✓ تآكل علاقات التبعية الاقتصادية التقليدية بينها وبين بعض دول المنطقة؛
- ✓ طبيعة العلاقة مع الدولة المستهدفة (علاقات العداوة والصداقة)

في واقع الأمر؛ لا تمتلك روسيا الاتحادية في المجال الاقتصادي قدرات كبيرة تمكنها من تقديم حوافز مادية معتبرة لدول المنطقة، فطبيعة الاقتصاد الروسي حدّت من هذه الإمكانية، ولذلك فإنّ حوافزها الاقتصادية تركزت أساسا في محاولتها للدفع باستثماراتها المالية بدول المنطقة، وتقديم بعض المساعدات والإعانات المالية للحكومات الموالية لها.

الفرع الأول: الاستثمارات الروسية بدول المنطقة

تعتبر الاستثمارات المالية المباشرة أحد أهم أدوات الإغراء الاقتصادي التي تعتمدها روسيا تجاه دول الكومنولث، ومدخلا مهما من مداخل نشر وتعزيز نفوذها الاقتصادي والتجاري في المنطقة، إذ تحولت روسيا الاتحادية وخاصة بعد الطفرة المالية التي حققتها من مواردها الريعية منذ بداية الألفية الجديدة إلى فاعلٍ

[1] - David A. Baldwin, "Economic statecraft", **Encyclopædia Britannica** ,(accessed on: 16.02.2019),available at: https://bit.ly/2Jg4S0X

استثماري قوي بدول الكومنولث، فقد بلغ حجم استثماراتها الإجمالية بحسب تقديرات البنك الأوراسي للتنمية EDB مع نهاية سنة 2016م ما قيمته 34.8 مليار دولار [1]. وتتوزع هذه الاستثمارات في عدد من القطاعات الاستراتيجية أهمها: الطاقة، الصناعات الاستخراجية، صناعات الحديد والصلب، الصناعات الكيمياوية، حيث استحوذت في هذا السياق أربعة شركات روسية هي: غازبروم، لوك أيول، فيمبلكوم، و م. س على ما يقرب من 56 % من مجموع الاستثمارات الروسية المباشرة في المنطقة بمبلغ ناهز 5.19 مليار دولار[2].

وعلى الرغم من أهمية الاستثمارات الروسية المباشرة في المنطقة، فإنّ حجمها يعتبر ضئيلا بالمقارنة مع دول أوربية أخرى، لذا يعتقد الباحث بيتر فاهترا Peeter Vahtra من جامعة توركو الفنلندية بأنّ الأرقام الرسمية المقدمة حول استثمارات روسيا في الكومنولث لا تعكس في الواقع حقيقة انخراطها بأسواق دول المنطقة، إذ أنّ عددا هاما من تلك الأموال وعبر تخفيها ماليا إما بإنشائها لشركات أوفشور " offshore compagnies " في الملاجئ الضريبية مثل قبرص، أو إنشاءها لشركات استثمارية تابعة لها في بريطانيا وهولندا هي من تقف وراء التدفق الكبير لرؤوس الأموال من تلك الدول الثلاثة[3]. ويعتقد فاهترا أنّ أصحاب رؤوس الأموال الروس لجأوا لمثل هذه الأساليب لعدد من الاعتبارات أهمها:

- ✓ الاستفادة من مزايا الإعفاء الضريبي الذي يمنح لرؤوس الأموال الأجنبية في عدد من دول المنطقة؛
- ✓ تفادي التضييق الذي قد تتعرض له الشركات الروسية على خلفية الأزمات السياسية التي تنشب بشكل دوري ما بين روسيا وبعض الدول مثل: أوكرانيا، جورجيا ومولدوفا؛
- ✓ تجنب العقوبات المالية التي قد يتعرض لها أصحاب رؤوس الأموال الروس على خلفية توتر علاقات روسيا مع الغرب.

ويعتبر قطاع الاتصالات من أكثر القطاعات جذبا للاستثمارات الروسية في منطقة الكومنولث، فقد حققت الشركات الروسية في هذا الإطار اختراقا كبيرا لأسواق دول المنطقة في هذا المجال. فالشركات الروسية الرائدة في مجال الاتصالات وخدمات الهاتف المحمول تمتلك أصولا في معظم بلدان الكومنولث مثل: شركة MTS التي تهيمن على سوق الاتصالات في أوكرانيا وبيلاروسيا وتركمانستان وأوزبكستان، وشركة Veplcom في كل من: أوكرانيا وكازاخستان وأوزبكستان وجورجيا، وشركة Megafon في

[1] - Evgeny Vinokurov (ed.), **Monitoring of Mutual Investments in CIS countries 2017**, Centre for Integration Studies, Report No. 45(Saint Petersburg: Eurasian Development Bank, 2017) p.07.
[2] - **Ibid**., p.10.
[3] - Peeter Vahtra, "Russian investments in the CIS: Scope, Motivations and Leverage", **Working Paper**, No.9 (Turku: Pan European Institute, 2005), p.05.

طاجيكستان، ووفقا لبعض التقديرات، تتحكم هذه الشركات الثلاثة في أكثر من ثلاثة أرباع سوق الاتصالات وخدمات الهاتف المحمول في بلدان المنطقة[1].

بالموازاة مع ذلك، وخلال الفترة الممتدة من 2008م–2016 م، قدمت روسيا عددا من الحوافز الاقتصادية والمالية الثنائية لدول المنطقة، حيث توجهت هذه الحوافز تحديدا نحو الدول الفقيرة بالمنطقة، فقد تجاوز حجم الدعم الروسي لتلك البلدان 4.5 مليار دولار. واشتمل ذلك على منح قروض استثمارية Investments Loans واعانات مباشرة، كما تضمن أيضا تقديم مساعدات غذائية وإنسانية مباشرة وشطبا لديون بعض الدول، حيث شطبت الحكومة الروسية الديون المتراكمة على كل من قيرغيزستان وطاجيكستان والتي بلغت 488 مليون دولار و865 مليون دولار على التوالي، علاوة على استفادت هذين البلدين من دعمٍ روسي منتظمٍ في شكل إمدادات من النفط والمنتجات النفطية بأسعار تفضيلية[2].

الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية تجاه دول المنطقة

كان نزوع روسيا الاتحادية لاستخدام العقوبات الاقتصادية حاضرا بشكل دائم في إطار علاقاتها مع دول الكومنولث، إذْ يؤكد الباحث دانييل دريزنر Daniel Drezner في دراسته الموسومة بـ: **مفارقة العقوبات The Sanctions paradox** بأنّ موسكو وخلال الفترة الممتدة من 1992م إلى 1997م فرضت عقوبات اقتصادية 39 مرة، نجحت من خلالها في الحصول على تنازلات، والتأثير على القرارات السياسية لكثير من دول الكومنولث[3]. وكانت الأهداف العامة من وراء هذه العقوبات تتلخص في السيطرة على الأصول العسكرية الاستراتيجية السوفيتية (الأسلحة والقواعد)، أو السيطرة على موارد الطاقة، أو الحدّ من تأثير القوى الخارجية في المنطقة .

واستغلت روسيا في ذلك درجة القوة الاقتصادية لتلك البلدان، ومدى اعتمادها عليها في المجال التجاري، والإعانات، وإمدادات الطاقة، وطرق العبور. وكانت أدوات الإكراه المفضلة لديها رفع التعريفات الجمركية على الصادرات إلى روسيا بالنسبة لأذربيجان، وخفض الدعم و/ أو إمدادات الطاقة إلى مستورديها (أوكرانيا، بيلاروسيا، مولدوفا)، وخفض الوصول إلى و/ أو ارتفاع تكاليف استخدام خطوط أنابيب الطاقة عبر الأراضي الروسية (كازاخستان وتركمانستان)[4].

---

[1] - Nikita E. Lisitsyn (et al.), "Russian Telecommunication Company MTS Goes to the CIS", **Journal of East-West Business**, Vol. 11, No. 3-4(2006), p.134.

[2] - Alexander Yakovenko, "On Russia's assistance to Central Asia", **Russia Today channel**, 26 Sep, 2017, (accessed on :03.05.2019) available at: https://bit.ly/3ajr9H6

[3] - Evan Hillebrand and Jeremy Bervoets, "Economic Sanctions and The Sanctions Paradox: A Post-Sample Validation of Daniel Drezner's Conflict Expectations Model", **MPRA Paper**, No. 50954(University Library of Munich, May 2013), p.03.

[4] - **Ibid**., p.04.

عمليا؛ ومنذ بداية الألفية الجديدة استمرت روسيا في نهجها المعتمد على توظيف قدراتها الاقتصادية تجاه دول الكومنولث، لكن هذا النهج طرأت عليه متغيرات جديدة أثرت في آلياته ومدى فعاليتها، ومن أبرز هذه المتغيرات ما يلي:

✓انحسار مجالات وقطاعات التبعية الاقتصادية والتجارية ما بين روسيا وبلدان الكومنولث بالمقارنة مع فترة التسعينات؛

✓ انضمام عديد دول الكومنولث إلى منظمة التجارة الدولية، كجورجيا سنة 2000م، مولدوفا 2001م، أرمينيا 2003م، أوكرانيا 2008م، طاجكستان 2013م.

✓ تنويع غالبية دول المنطقة لتبادلاتها التجارية خاصة مع الاتحاد الأوروبي بالنسبة لبلدان الجانب الأوروبي للكومنولث، ومع الصين وتركيا بالنسبة لبلدان آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.

✓ تغير أنماط العداوة والصداقة ما بين روسيا وبعض بلدان المنطقة لا سيما مع أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا.

غير أنّ الأهداف الروسية من وراء هذه العقوبات تجاه دول المنطقة لم تعرف تغيّراً كبيراً، فقد بقيت متمحورة حول السيطرة على اقتصاديات تلك الدول، وتقليل تأثير القوى الخارجية، لاسيما حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. ولم تختلف أدواتها أيضا، ففي الفترة الممتدة من سنة 2001م إلى غاية 2012م وثقت دراسة ستايسي كلوسون وآخرون من جامعة كنتاكي الأمريكية، أنّه بالرغم من الزيادة في القدرات الاقتصادية الروسية في تلك الفترة، فإنّ محاولات الإكراه الروسي باستخدام الأدوات الاقتصادية نجحت في 06 حالات فقط أسفرت عن تنازلات كبيرة من أصل 27 حالة للإكراه بنسبة بلغت22.2% مقارنة بـ 38% في فترة التسعينات[1]، وهو ما يرصده الجدول البياني التالي.

[1] - **Ibid**., p.26.

الجدول رقم12: ملخص لأهم حالات الإكراه الاقتصادي تجاه دول الكومنولث من 2001م-2012م

الدولة المستهدفة	السنة	الهدف	تنازل الدولة المستهدفة
أرمينيا	2001	الحصول على حصص في صناعات الطاقة	تحقق بنسبة معتبرة
	2005	الحصول على حصص في مشروع أنبوب الطاقة الإيراني	×
بيلاروسيا	2004	التحكم في شركة الغاز الوطنية	×
	2007	التحكم في شكرة الغاز الوطنية	تحقق بنسبة معتبرة
	2010	التوقيع على اتفاقية الإتحاد الجمركي	✓
جورجيا	2006	التخلي عن السياسات المؤيدة للغرب	×
	2006	إطلاق صراح جواسيس روس	×
	2008	إنهاء محادثات الانضمام إلى الناتو	×
كازاخستان	2004	تمديد عقد إيجار قاعدة الصورايخ الفضائية في Baikonur	✓
قيرغيزستان	2009	إنهاء وجود القاعدة الأمريكية	×
	2011	الانضام إلى الإتحاد الجمركي	✓
مولدوفـــا	2006	التخلي عن السياسات المؤيدة للغرب	×
	2010	التخلي عن السياسات المعادية لروسيا	×
أوكرانيـــا	2006-2005	التخلي عن التوجهات المؤيدة للغرب	×
	2009-2006	- تجديد إيجار القاعدة البحرية في شبه جزيرة القرم - تشكيل حكومة موالية لروسيا	✓

المصدر: Evan Hillebrand and Jeremy Bervoets, **Op.Cit**, p.14.

في واقع الأمر، تركزت العقوبات الاقتصادية الروسية بشكل مكثف تجاه ثلاثة دول أساسية من دول الكومنولث هي: أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا، على خلفية توجه هذه الدول نحو الانضمام إلى الهياكل الغربية أو رفضها الانضمام إلى الهياكل الروسية، وبالتالي فقد تعزز نهج روسيا في توظيف الإكراه الاقتصادي تجاه تلك البلدان الثلاثة على مرّ العقدين الماضيين، مستعملة في ذلك ثلاثة آليات أساسية:

- ✓ الحظر التجاري والغذائي الجزئي أو الكامل لصادرات تلك الدول نحو روسيا؛
- ✓ وقف العمل باتفاقيات التجارة التفضيلية ؛
- ✓ الحدّ من تدفق السياح الروس نحو تلك الدول .

ويوضح الجدول التالي أهم قرارات الحضر والتقييد الجزئي الذي مسّ قطاع الصادرات الفلاحية في البلدان الثلاثة بدعوى انتهاك المتطلبات الصحية الروسية.

الجدول رقم13: قرارات الحظر الروسية على واردات المنتجات الفلاحية من كل من أوكرانيا، جورجيا ومولدوفا.

الدولة	عدد القرارات	الفترة
أوكرانيا	15	2010-2005
جورجيا	03	2007-2004
مولدوفا	04	2005-2007

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات موقع الخدمة الفيدرالية للرقابة البيطرية والصحة النباتية الروسي، على الرابط: https://www.fsvps.ru

وتعرضت الدول الثلاثة إلى خسائر اقتصادية وتجارية معتبرة، حيث تشير بعض التقارير غير الرسمية إلى أنّ حجم الخسائر السنوية التي تعرضت لها جورجيا سنة 2006م بلغ 600 مليون دولار[1]، و2.2 مليار دولار بالنسبة لأوكرانيا، فيما قَدّرت دراسات أخرى أنّ صادرات مولدوفا إلى روسيا انخفضت بمقدار 150 مليون دولار أمريكي سنويًا، وهو ما يمثل 25٪ من الصادرات إلى روسيا، وحوالي 6 إلى 7% من إجمالي صادراتها الكلية[2].

المطلب الثاني: الآليات الطاقوية

تعتبر الطاقة محرك الحياة الاقتصادية للدول، وعاملا مهما في تطور الشعوب والمجتمعات، فقد أضحت كل مناحي الحياة الإنسانية منذ قيام الثورة الصناعية رهينة بما يختزنه باطن الأرض من ثروات معدنية وطاقوية. ومنذ اكتشاف النفط والغاز الطبيعي تغيّرت الخارطة الجيو- استراتيجية للعالم، وتغيرت معها علاقات الدول واستراتيجياتها الاقتصادية والعسكرية، حتى أصبحت موارد الطاقة قضية جوهرية في سياسات واستراتيجيات الدول الخارجية. بيد أنّ هذه الموارد الحيوية، بدأت تدريجيا تلعب أدوار جديدة من ناحية نزوع بعض الدول لتوظيفها وبشكل متعاظم في التأثير على سلوكيات ومواقف الدول الأخرى، وأصبح بذلك توظيف علاقات التبعية في مجال الطاقة عموما، والنفط والغاز تحديدا، من أقوى أدوات و وسائل التأثير التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

[1] - Randall E. Newnham, Georgia on my mind? Russian sanctions and the end of the 'Rose Revolution'", **Journal of Eurasian Studies**, Vol.6, No.2 (2015), p.165.

[2]- Kamil Całus, "Russia's embargo on Moldovan goods is extended", **Centre for Eastern Studies (OSW)**, 23.07.2014, (accessed on 17.05.2019),available at: https://bit.ly/3dcuVE2

الفرع الأول: دور الطاقة في السياسية الخارجية الروسية

شكّل موضوع الطاقة في السياسة الخارجية الروسية موضع اهتمام وبحث أكاديمي متزايد منذ نهاية الحرب الباردة، فقد قُدّمت الكثير من الأبحاث والدراسات التي حاولت فهم طبيعة العلاقة ما بين السلوك الخارجي الروسي وموارد الطاقة. وكانت مجمل هذه الإسهامات لا تخرج عن دائرة الطرح الواقعي الذي ينظر إلى تلك الموارد كبعد مهم من أبعاد القوة المادية للدولة State National Power. ومن بين الأعمال النظرية التي أسهمت في تحليل الحالة الروسية بشكل محدد ما يلي:

نظرية تأثير الطاقة في السياسية الخارجية The Energy Imapct Theory

اكتشف الباحث جيمس براون James D.J. Brown في دراسته لمدى تأثير عامل الطاقة في السياسة الخارجية الروسية منذ 1970م إلى غاية 2010م أنماطا سلوكية متكررة مرتبطة بحجم التغيّر في تلك القدرات وانعكاساتها على السلوك الخارجي الروسي. حيث توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أنّ قدرات الطاقة Energy Comptabilities تعتبر أحد العوامل الأساسية المحددة للسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، إذْ أدى التغير في هذه القدرات (زيادة أو نقصانا) إلى تأثير مشابه لذلك الذي تمارسه الأشكال التقليدية للقدرات المادية الوطنية على السلوك الخارجي لروسيا، مبرزا أهم جوانب هذا التأثير في ثلاثة أبعاد أساسية[1]:

- ✓ **من حيث النطاق والنشاط:** تؤدي الزيادة في قدرات الطاقة إلى اتساع نطاق ونشاط السياسة الخارجية الروسية.
- ✓ **من حيث النزعة:** تعزز الزيادة في قدرات الطاقة الجرأة والطموح والعدوان في السياسة الخارجية الروسية.
- ✓ **من حيث التوجه:** تشجع الزيادة في قدرات الطاقة إلى تبني روسيا لنهج أحادي الجانب في سياستها الخارجية.

نموذج سلاح الطاقة Energy Weapon Model

بلورت الباحثة كارين سميث ستيجن هذا النموذج التحليلي من خلال تتبعها لمسار توظيف روسيا لمواردها الطاقوية تجاه دول أوروبا، حيث توصلت إلى نتيجة مؤداها أنّ تحويل روسيا لمواردها الطاقوية إلى سلاح سياسي Politcal Weapon مرّ عبر عدة مراحل أهمها[2]:

- ✓ تعزيز سيطرة الدولة على موارد الطاقة وشركات إنتاجها؛
- ✓السيطرة على شبكات وأنابيب نقل الطاقة في الخارج؛

[1] - James D.J. Brown, **The Energy Impact Theory of Foreign Policy: The Soviet Union and Russian Federation: 1970-2010**, (Germany: LAP LAMBERT Academic Publishing, 2012), p.109.

[2] - Karen Smith Stegen, "Deconstructing the "energy weapon": Russia's threat to Europe as a case study", **Energy Policy**, 2011, Vol. 39, No. 10(October 2011), p.6507.

✓استخدام موارد الطاقة في تحقيق أهداف سياسية – سواء بشكل ضمني أو صريح – من خلال تهديد أو معاقبة أو مكافأة الدول المستهدفة.

الفرع الثاني: آليات وأنماط توظيف قدرات الطاقة الروسية تجاه دول الكومنولث

في واقع الأمر، يحتل أمن الطاقة مكانة حيوية ضمن التصور الأمني الشامل لروسيا الاتحادية في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذْ ترتبط مختلف أبعاد الأمن القومي الروسي ارتباطا وثيقا بهذا البعد الحيوي. فالموارد الطاقوية تتيح لروسيا تعزيز نموها الداخلي واستقلالها الاقتصادي، كما تمنحها القدرة على التأثير الإقليمي والدولي.

على هذا الأساس؛ كانت علاقات التبعية في مجال الطاقة واحدة من أهم مداخل روسيا للتأثير في الأوضاع الداخلية والمواقف والتوجهات الخارجية لدول الكومنولث، حيث وظفت موسكو مواردها من نفط وغاز كآلية للتلاعب الاستراتيجي strategic manipulation لتحقيق جملة من الأهداف المتنوعة. وارتكز هذا التوظيف على آليتين أساسيتين. **الحوافز الطاقوية** "**Energy Insensitive**"، و**العقوبات الطاقوية** " **Energy Sanctions**". فمنذ عام 1991 م إلى غاية 2006م كان هناك 55 حادث، وظفت فيه روسيا سلاحها الطاقوي تجاه دول الكومنولث، وكان من أبرز الدول المستهدفة، بيلاروسيا (08 مرات)، أوكرانيا (05 مرات)، مولدوفا (03 مرات)، جورجيا (12 مرة)، أرمينيا (مرة واحدة)[1]. وتنوعت أهداف روسيا من وراء هذه الحالات، فبينما ارتبط توظيف الطاقة تجاه بيلاروسيا وأرمينيا بالسيطرة على أنابيب نقل الطاقة، فإنّ الدافع في الحالات الأخرى كان من أجل تعديل سلوكيات تلك الدول وتغيير مواقفها الخارجية، خاصة ما تعلق منها بتوجهها نحو الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. ويوضح الجدول التالي نماذج مختلفة لاستخدامات روسيا لمواردها الطاقوية في تحقيق مصالحها الجيو– اقتصادية وتعزيز نفوذها الجيوسياسي بدول الكومنولث.

[1] - Jakob Hedenskog and Robert L. Larsson, **Russian Leverage on the CIS and the Baltic States**, Report No. FOI-R--2280--SE (Stockholm: Swedish Defence Research Agency, June 2007), p.46.

الجدول رقم 14: نماذج من توظيف الطاقة في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث

التاريخ	الدولة	طبيعة الإجراء المتخذ	الذريعة الاقتصادية	الهدف الجيوسياسي
1993	أوكرانيا	خفض إمدادات الغاز بنسبة 25 %	عدم الدفع المستحقات	استعادة الأسلحة النووية السوفيتية
2004	بيلاروسيا	خفض إمدادات الغاز بنسبة 100 في المائة لمدة 30 ساعة	عدم دفع مستحقات إمدادات الغاز السابقة	الضغط للحصول على ملكية شركة نقل الغاز Beltransgaz
جانفي 2006	أوكرانيا	قطع إمدادات الغاز	الديون المعلقة والنزاع حول التسعير بعد انتهاء عقد الغاز	معاقبة حكومة فيكتور يوشينكو على السعي لإقامة علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي والناتو
2006	مولدوفا	رفع أسعار الغاز	عدم تسديد ديون مستحة	مساندة حكومة فيكتور يوشينكو
مارس 2008	أوكرانيا	قطع إمدادات الغاز بنسبة 25-50 ٪	تسديد الديون المستحقة	عودة يوليا تيموشينكو رئيسة للوزراء في ديسمبر 2007
جويلية 2013	قيرغيزستان	إلغاء ديون	شراء شركة kyrgyzgaz	تعزيز النفوذ الجيوسياسي
أوت – ديسمبر 2013	أرمينيا	زيادة سعر الغاز، تليها خصم الغاز	لم يكشف عنها	إقناع أرمينيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوراسي
نوفمبر 2015	أوكرانيا	قطع إمدادات الغاز	عدم القدرة على الدفع مقدما و التراجع عن خصومات سابقة	أزمة شبه جزيرة القرم

المصدر: Rem Korteweg, "Energy as a tool of foreign policy of authoritarian states, in particular Russia" , **Paper** requested by the European Parliament's Committee on Foreign Affairs, No. PE 603.868 (Brussels: European parliament, April 2018), p.16.

واستخدمت روسيا أساليب وأدوات طاقوية متنوعة تجاه دول الكومنولث لضمان ولائها السياسي أو معاقبتها على مواقفها وتوجهاتها الخارجية، ومن أبرز الأدوات الموظفة :

✓ **سياسة التسعير Pricing Policy** : وظفت روسيا مواردها الطاقوية (الغاز تحديدا) كأداة إغراء ومكافأة لشراء الولاء السياسي للنخب الحاكمة في المنطقة، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي استمرت روسيا في تزويد غالبية تلك الجمهوريات بالطاقة الرخيصة، ممّا سمح لها بضمان ولاء تلك النخب والحفاظ على علاقات التبعية التي تجمعها بتلك الدول. فقد استفادت أوكرانيا في عهد حكم الرئيس ليونيد كوتشما الموالي لموسكو ما بين عامي 1994 م و2004م من أسعار تفضيلية لم تتجاوز سقف 50 دولارًا لكل 1000 متر مكعب

من الغاز، واستفادت بيلاروسيا من سعر تفضيلي بلغ 46.68 دولار، مقارنة بـ 99 دولار لألمانيا مثلا. ووظفت روسيا ديونها المستحقة من أجل تحقيق مكاسب عسكرية أيضا، فقد وافقت أوكرانيا على صفقة "الديون مقابل الأسطول" Debt-For-Fleet" والتي منحت بموجبها لروسيا استغلال قاعدة سيفاستوبول البحرية في شبه جزيرة القرم مقابل إلغاء 700 مليون دولار كديون مستحقة[1].

✓ **تخفيض أو قطع الإمدادات Supply disruptions:** تعتبر هذه الأداة الشكل الأكثر تطرفًا لممارسة الإكراه الطاقوي تجاه دول الكومنولث، خاصة تلك التي تعتمد بشكل شبه كلي على إمدادات الغاز الروسي، كأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا. وتلجأ روسيا عادة لهذه الوسيلة في الحالات التي تفشل فيها سياسة التسعير. وغالبًا ما توظف في الحالات والمواقف التي تستشعر فيها روسيا تعرض مصالحها الاستراتيجية للتهديد، بالرغم من أنّ هذا النمط من التوظيف ينطوي على مخاطر تشوه صورة روسيا كممول موثوق به Reliable Supplier في الأسواق الخارجية[2] .

✓ **التحكم في أصول شركات نقل الطاقة Asset control :** تشكل شبكة نقل وتوزيع الطاقة العمود الفقري الذي تستطيع من خلاله روسيا التأثير على أوضاع دول المنطقة وباقي الأسواق الخارجية. وغالبًا ما تأخذ هذه الأداة شكل صفقة "الدين مقابل الأصول" "Debt-for-Assets"، حيث تقوم روسيا بتبادل شبكات خطوط الأنابيب مقابل إلغاء الديون المستحقة على تلك الدول. وهو ما تجسد في حالة استحواذها بشكل كامل على شركة Beltransgaz البيلاروسية لنقل الغاز، و50% من أصول شركة MoldovaGaz المولدوفية، و100% من أصول شركة Kyrgyzgaz القرغيزية في سنة 2013م، و50% من شركة UkrGazEnergo الأوكرانية[3].

✓ **إنشاء طرق إمداد بديلة Alternative Supply Routes:** عملت روسيا وعبر إنشائها لشبكات جديدة لنقل الطاقة على تحييد شبكة إمداداتها نحو أوروبا عن مناطق الاضطراب السياسي والأمني في شرق أوكرانيا. وهو ما ضاعف من حدّة الضغوط على حكومة كييف وبيلاروسيا ومولدوفا، بسبب فقدانها لأهميتها الجيو–اقتصادية بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي، كما أفقدها مورداً مالياً حيوياً خاصة بالنسبة لأوكرانيا التي يرجح أنْ تخسر ما يناهز 2 مليار دولار سنوياً، ما يشكل 15% من مداخيلها السنوية، وهو ما قد يعمق وضعها الاقتصادي الهش، ويقوض سياسة الاتحاد الأوروبي تجاهها[4].

---

[1] - Randall Newnham, "Oil, carrots, and sticks: Russia's energy resources as a foreign policy tool", **Journal of Eurasian Studies**, Vol. 2, No. 2(July 2011), pp. 138-139.
[2] - Rem Korteweg, **Op.Cit**, p.20.
[3] - Franziska Holz (et al.), "European Natural Gas Infrastructure: The Role of Gazprom in European Natural Gas Supplies", **Working Paper**, No. pbk81 (Berlin: German Institute for Economic Research, December 2014), p.17.
[4] - Rem Korteweg, **Op.Cit**, p.27.

إن استخدام روسيا لمواردها الطاقوية تجاه دول الكومنولث، نابع أساسا من إدراكها العميق لحيوية هذا المورد وأهميته الاستراتيجية في التأثير على الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية لتلك الدول، خاصة في ظل محدودية قدرات غالبيتها باستثناء جمهوريات بحر قزوين في التخلص بنسبة كبيرة من تبعيتها لروسيا الاتحادية، في مقابل بقاء غالبية البلدان الأخرى تحت ضغط استغلال موسكو لعلاقات التبعية الطاقوية التي تربطها بتلك الجمهوريات.

المطلب الثالث: الآليات العسكرية

تشكل القدرات العسكرية محددا أساسيا من محددات القوة الشاملة لأي دولة، وأداة مهمة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية، فبالرغم من تراجع أهمية العامل العسكري في ظل العولمة والاعتماد المتبادل، والقيود التي باتت مفروضة على توظيفه وفق الأنماط والأشكال التقليدية، لازالت الوسائل العسكرية تشكل آليات حاسمة في إدارة وتسيير الشؤون الدولية.

بناءً على ما سبق؛ ظلّت القوة العسكرية واحدة من أبرز آليات روسيا في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه عالمها الخارجي، خاصة في ضوء تقاليدها الراسخة في هذا المجال، والقدرات العسكرية التقليدية والنووية المتطورة التي تحوزها. غير أنّ استخدامات هذه القوة تجاه دول الكومنولث، أخذت أشكالا جديدة وآليات متنوعة، وارتبط بحالات معينة وبسياقات داخلية وظروف جيوسياسية إقليمية ودولية خاصة.

في المجمل؛ عرف توظيف القوة العسكرية الروسية تجاه دول الكومنولث ثلاثة أنماط رئيسية هي:

- ✓ **إسقاط القوة** من خلال تعزيز انتشار قواعدها العسكرية؛
- ✓ **تعميق التبعية العسكرية والأمنية** لدول المنطقة عبر آليات التعاون العسكري الثنائي؛
- ✓ **التدخلات العسكرية المباشرة** عبر عمليات حفظ السلام والحروب الهجينة في بعض دول المنطقة.

الفرع الأول: إسقاط القوة من جانب واحد

يُعرّف **إسقاط القوة Power Projection** بأنّه نشر القدرات العسكرية لدولة ما خارج حدودها الوطنية. ما يتيح للدولة التي تتمتع بقدرة قوية على إسقاط قوتها العسكرية بتصدير الأمن Exporting Security إلى دول الجوار وطمأنة الحلفاء وردع الخصوم المحتملين[1]. وبالتالي فكلما زاد إسقاط هذه القوة زاد معها نفوذ

[1] - Vasile Rotaru, "Adapting The Military Strategy : Russian Hard Power Presence In The Former Soviet Space After 2008", **Romania review of political sciences and international relations**, Vol.12, No .2(December 2015), p.131.

وتأثير الدولة في الخارج وعلى النظام الدولي ككل. ويعتبر نشر القواعد العسكرية آلية أساسية من آليات إسقاط قوة الدول، إذْ تلعب هذه القواعد بحكم تعريفها أدواراً حيويةً في دعم العمليات العسكرية وتقديم الإسناد اللوجستي للقوات المقاتلة، كما تمارس هذه المنشآت العديد من الوظائف الأخرى؛ فقد تكون نطاقات لاختبار الأسلحة الجديدة، أو مواقع للعمليات الاستخبارات، أو منصّات للعمليات العسكرية والقتالية وغيرها[1].

بيد أنّ أدوار هذه القواعد ومنذ بداية القرن العشرين، تجاوزت حدود المجال العسكري لتتعداه إلى جوانب أخرى تهدف بالأساس لتعزيز حماية المصالح المختلفة للدول أو تصدير الأمن وتعزيز النفوذ الاستراتيجي بشكل عام.

بناءً على ما تقدم؛ وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وجدت روسيا الاتحادية فجأة العديد من قواعدها العسكرية الموروثة عن الحقبة السوفيتية على أراضي الدول المستقلة حديثا، ما فرض عليها تحدّياً مباشراً بضرورة الحفاظ على تلك القواعد في تلك الدول عبر عقود الإيجار، أو الأعمال العسكرية، أو الضغط الاقتصادي والسياسي، أو الضم الإقليمي.

ويعكس هذا التوجه في واقع الأمر إدراكاً روسياً راسخاً بأنّ مكانتها ودورها الإقليمي والدولي مرهون بشكل مباشر بتأمين حضورها العسكري في تلك الجمهوريات. وتمتلك روسيا حالياً شبكة من القواعد والمنشآت العسكرية المتنوعة في عدد معتبر من دول المنطقة، منها ما هو إرث سوفيتي ومنها ما نجحت في إقناع بعض دول الكومنولث باحتضانها حديثا.[2] (أنظر الجدول التالي)

[1] - Bruna dos Santos Lersch and Josiane Simão Sarti, "The Establishment of Foreign Military Bases and the International Distribution of Power", **UFRGS Model United Nations**, Vol.2 (2014), p.88.

[2]- هاني شادي، "روسيا وقواعدها العسكرية" ، **مركز دراسات كاتيخون**، 2016.10.21، (تاريخ التصفح: 2019.05.17)، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3dBiiCF

الجدول رقم 15: القواعد والمنشآت العسكرية الروسية بدول الكومنولث

الدولة	القاعدة	أعداد الجنود المتمركزين بها	موافقة البلد المضيف	مدة الاستخدام المضمونة تعاقديا
أرمينيا	القاعدة العسكرية 202	3300 جندي	✓	2044
جورجيا	القاعدة العسكرية الرابعة في أوسيتيا الجنوبية	3500 جندي 1500 حرس حدود	×	2059
	القاعدة العسكرية السابعة في أبخازيا	3500 جندي 1500 حرس حدود	×	2059
قيرغيزستان	قاعدة Kant الجوية	500 جندي	✓	2032
بيلاروسيا	محطة رادارات (فولغا) فيHantsavichy، مركز الاتصالات البحرية Vileyka .	/	✓	/
كازاخستان	محطة رادار Balkhash، محطة SaryShagan المضادة للصواريخ الباليستية. محطة إطلاق صواريخ الفضاء Baikonur cosmodrome	/	✓	/
طاجيكستان	– قاعدة دوشنبه Dushanbe - قاعدة كيولياب	5000 جندي 7500 جندي	✓	2042
أوكرانيا	القاعدة البحرية في مدينة Sevastopol	26000 فرد بين عسكريين ومدنيين	×	/
مولدوفا– ترانسنيستريا	فرقة عملياتية	1500 جندي بينهم 350 قوات حفظ سلام	×	/

المصدر: Margarete Klein, Russia's Military Policy in the Post-Soviet Space: Aims, Instruments and Perspectives, **SWP Research Paper**, No.1 (berlin: German Institute for International and Security Affairs, January 2019), p.22.

لقد اقترن تعزيز الانتشار العسكري الروسي بدول الكومنولث بالتطورات الجيوسياسية التي عرفتها دول المنطقة، خاصة ما تعلق منها بتمدد البنى العسكرية الأطلسية نحو كل من أوكرانيا وجورجيا، وتغلل القواعد الأمريكية في دول آسيا الوسطى بعد غزو أفغانستان، وهو ما شكّل تهديداً مباشراً وحيوياً للأمن القومي الروسي، ولنفوذ روسيا التقليدي بدول المنطقة. كما ساهم نشر هذه القواعد في دول المنطقة في مدّ نفوذ روسيا إلى باقي المناطق والأقاليم خاصة في الشرق الأوسط، ما تجلى مؤخرا بشكل واضح في الأزمة

السورية، حيث لعب أسطول البحر الأسود المتمركز في شبه جزيرة القرم، دوراً حيوياً في دعم النظام السوري والعمليات العسكرية الروسية في سوريا.

الفرع الثاني: تعميق التبعية من جانب واحد

يعتمد هذا النمط في توظيف القدرات العسكرية على استغلال الارتباطات الأمنية الوثيقة الموروثة عن الحقبة السوفيتية وتعميقها من جانب واحد One-Sided Dependencies لتصبح بذلك قنوات أساسية لممارسة التأثير على دول المنطقة، من خلال استخدام **آلية التلسيح** كأداة تحفيزية أساسية.

منذ أوائل التسعينيات، عملت روسيا على تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا الدفاع مع دول الكومنولث بشكل متنام، مستفيدة في ذلك من قدراتها الهائلة في مجال الصناعات العسكرية المختلفة. فباستثناء أوكرانيا التي تمتلك صناعة دفاعية معتبرة ومستقلة نسبيا، تعتمد جميع الدول المتبقية على واردات الأسلحة الروسية بشكل كبير، وهو ما أتاح لروسيا الفرصة لتعميق هذه التبعيات لتعزيز موقعها العسكري بالمنطقة.

ونتيجة لذلك، تمكنت روسيا من تأمين مكانتها كمورد رئيسي للأسلحة بالمنطقة، إذ استحوذت في الفترة الممتدة من 2000 م إلى 2016 م على 95 % من واردات الأسلحة إلى طاجيكستان، و93 % لبيلاروسيا و81 % لأرمينيا، و79 % لكازاخستان، و78 % لقيرغيزستان[1]. وركزت في ذلك على أدوات تحفيزية متنوعة؛ أهمها **صفقات التسليح التفضيلية وحزم المساعدات** المجانية خاصة للبلدان الضعيفة كقيرغيزستان وطاجيكستان وأرمينيا. كما اعتمدت أيضا على **مكافأة حلفائها** عبر تزويدهم بأنواع متطورة من الأسلحة وبتخفيضات خاصة، نظير التزامهم بتعزيز أطر التعاون العسكري، وخاصة حلفائها في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، حيث زودت أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان بأنظمة الدفاع الجوي المتطورة (S-300) لإنشاء شبكة دفاع جوي مشتركة [2].

في مقابل ذلك، ومن أجل ضمان مكانتها كمورد أساسي للأسلحة وتعزيز تبعية دول المنطقة إلى دول أخرى كأذربيجان، وتركمنستان وأوزبكستان التي قامت بتنويع وارداتها أو استبدال السلاح الروسي بدرجة كبيرة. أقدمت موسكو في نوفمبر 2016 م على شطب تاريخي لديون بقيمة 800 مليون دولار مستحقة على أوزبكستان، و وعدت بمواصلة إمدادها عسكريا بأسعار منخفضة، على الرغم من انسحاب هذه الأخيرة من منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتطلب استدامة علاقات التبعية في هذا المجال ما بين روسيا ودول الكومنولث ضرورة ضمان ولاء النخب العسكرية بتلك الجمهوريات، والعمل على إحياء ما يسمى بإرث العقيدة

[1] - Margarete Klein, **Op.Cit**, p.24.
[2] - Robert Śmigielski, "The Role of Arms Exports in the Foreign Policy of the Russian Federation", **Bulletin** No. 54 (Warsaw: The Polish Institute of International Affairs, 9 April 2010), p.249.

العسكرية السوفيتية في مجال التسلح، وذلك عبر التدريب العسكري لتلك النخب في الأكاديميات العسكرية الروسية المعروفة. حيث حافظت روسيا على تعاون متقدم للغاية مع أرمينيا وطاجيكستان وأوزبكستان وبيلاروسيا في هذا المجال، ففي سنة 2012 لوحدها تمّ إرسال 600 عسكري بيلاروسي في دورات تكوينية خاصة في روسيا، كما شارك 250 ضابطًا أوزبكيًا بين عامي 1992 م و2009 م في دورات الأكاديمية العسكرية الروسية[1].

فضلا عن ذلك؛ تستعمل روسيا أيضا أنشطة التدريب العسكري المشتركة لتوفير حوافز إضافية لدول الكومنولث وتعزيز وجهات نظرها من ناحية تصور التهديدات أو دورها في المنطقة، فبحكم أنّ غالبية تلك الدول لم يكن لديها أكاديميات عسكرية خاصة في بداية استقلالها، فقد كانت تعتمد على الدعم الروسي خلال فتراتها الانتقالية، حيث ساعد أعضاء هيئة التدريس من العسكريين الروس في تشكيل وتطوير أكاديميات عسكرية عديدة بدول الكومنولث.

الفرع الثالث: التدخلات العسكرية المباشرة

يدور في الوقت الراهن جدال فكري واسع ما بين المختصين بالشأن الروسي حول الدوافع الحقيقية التي تقف وراء تنامي النزعة التدخلية الروسية عبر الأدوات العسكرية في الخارج، والتي كان من أبرز تجلياتها اندلاع الأزمتين الجورجية سنة 2008م والأوكرانية سنة 2014م في منطقة الكومنولث، حيث انقسمت وجهات النظر في ذلك إلى أربعة مجموعات أساسية هي[2]:

✓**التفسيرات التي تركز على صانع القرار Decision Maker Explanations**: تجمع هذه التفسيرات بأنّ تنامي التدخلية الروسية Russian interventionism في دول الكومنولث، يمكن أنْ يعزى مباشرة إلى السمات الشخصية للرئيس بوتين وتصوراته. حيث أسهمت خلفيته الأمنية والنفسية وتصوراته الجيبوليتيكة لدور ومكانة روسيا إقليميا ودوليا في تعزيز النهج العدواني بشكل عام تجاه دول المنطقة.

✓**التفسيرات السياسية الداخلية Domestic Political Explanations :** تدور هذه التفسيرات حول فكرة أنّ هذه التدخلات تهدف أساسا لضمان بقاء النظام السياسي، وبالتالي لا تعدو أنْ تكون مجرد أزمات إلهاء Diversionary Crises تسعى لصرف انتباه الرأي العام الروسي عن الإخفاقات الداخلية، وضغوطات التغيير الخارجي.

[1] - Margarete Klein, **Op.Cit**, pp.25-26.
[2] - Elias Gotz, "Putin, the State, and War: The Causes of Russia's Near Abroad Assertion Revisited", **International Studies Review**, Vol. 19, No. 2(June 2017), p.228.

✓ **التفسيرات الفكرية Ideational Explanations:** تجادل هذه التفسيرات، بأنّ العوامل التي تقف وراء تنامي التدخلات العسكرية الروسية بالمنطقة تكمن أساسا في الهوية الروسية المجبولة على التوسع الخارجي والبحث الدائم على المكانة The Hunt for Status كقوة كبرى في النظام الدولي.

✓ **التفسيرات الجيبوليتيكية Geopolitical Explanations:** تؤكد هذه المجموعة من التفسيرات على أنّ المتطلبات الجيبوليتكية Geopolitical Imperatives هي المحرك الأساسي لهذه التدخلات، حيث أدى تعاظم القدرات المادية لروسيا منذ بداية الألفية الجديدة إلى نشوء فرص سمحت لموسكو بالتوسع الخارجي، وتنامي التهديدات المرتبطة بمنافسة القوى الخارجية وتحديدا توسع حلف الأطلسي.

تأسيساً على ما سبق؛ يظهر جليّاً حجم التباين في التفسيرات التي قُدّمت لتحليل التدخلات العسكرية الروسية في دول الكومنولث، إذ تعددت مستويات تحليلها وحججها ، غير أنّ الثابت في هذا السياق، أنّ أي تحليل لهذه التدخلات يجب أنْ يأخذ بعين الاعتبار مختلف تلك المستويات والعوامل التفسيرية، فقد أثبت التجارب التدخلية الروسية بأنّ لكل حالة دوافعها وظروفها الخاصة وحساباتها الجيوسياسية، وهو ما يجعل التحليل بالسياقات Situational Analysis النهج الأمثل لتفسير تلك النزعة.

عموما، وبما أنّ الغاية البحثية من هذه الدراسة ليست تحديد الشروط التي تحدد التدخلات العسكرية الروسية بدول المنطقة، بقدر ما تحاول البحث في كيفية توظيف روسيا لقدراتها العسكرية المتاحة في ذلك. فإنّه يمكن تحديد نمطين أساسين للتدخلات العسكرية الروسية بشكل مباشر بدول الكومنولث، هما:

عمليات حفظ السلام Peacekeeping Operations: تَركّز هذا النمط من التدخلات العسكرية الروسية في مرحلة التسعينات على ضوء النزاعات التي انبثقت بعيد تفكك الاتحاد السوفيتي مباشرة، خاصة في كل من مولدوفا وطاجيكستان وجورجيا، ما جعل روسيا بحكم تفوقها العسكري، وتمثلها لدور الحامي بالمنطقة تتدخل بشكل مباشر عبر عمليات حفظ السلام، بدعوى حفظ الأمن والسلم بالمنطقة، أو منع انتشار تلك النزاعات للداخل الروسي، أو حماية الأقليات الروسية خاصة في الحالتين الجورجية والمولدوفية. وقد شكلت هذه العمليات بعد ذلك مدخلا مهما لروسيا لضمان تواجدها العسكري، من خلال تأسيسها لقواعد عسكرية دائمة بتلك الجمهوريات، أو الأقاليم والمناطق الانفصالية بها.

الحروب الهجينة Hybrids Warfare

برز هذا النمط من التدخلات العسكرية الروسية على خلفية اندلاع موجة "الثورات الملونة" في دول الكومنولث، وكان من أبرز تجلياته تطبيقه في الحالتين الجورجية سنة 2008م، والأوكرانية في سنة 2014م. إذْ عرف التدخل العسكري الروسي في هذين البلدين استخدامات جديدة للقوة العسكرية تندرج ضمن ما يعرف

بالحروب الهجينة، التي يتمّ فيها تنسيق استخدام الأدوات العسكرية وغير العسكرية عن كثب، و"الوكلاء" غير النظاميين جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة للدولة بشكل سري[1]. ويمنح هذا النمط من التدخلات العسكرية لروسيا ميزات متنوعة أهمها:

- ✓ الكلفة المنخفضة لهذا النمط من الحروب؛
- ✓ عدم التورط في نزاعات مسلحة بشكل مباشر؛
- ✓ القدرة على الإنكار الخارجي للتدخل.

ففي نهاية عام 2015 م ادعى الرئيس بوتين أنّه لا توجد قوات روسية نظامية في منطقة الدونباس بشرق أوكرانيا، كما لم ينكر في نفس الوقت أنّه لم يكن هناك أشخاص قاموا بمهام معينة، بما في ذلك المهام العسكرية. كما أكّد إيغور بانارين Igor Panarin أحد أبرز المنظرين لنموذج الحروب الهجينة في روسيا في عمله الأخير المعنون "تكنولوجيا النصر" The Technology of Victory بأنّ العملية الروسية التي أدّت إلى الاستيلاء على شبه جزيرة القرم وضمها، تعكس نجاحاً روسياً منقطع النظير في تجنب العنف المسلح واستباق التدخل الأمريكي من دون تكلفة كبيرة أو تأليب الرأي العام الدولي[2].

لقد أضحى هذا النمط من التدخلات النموذج الأنسب لروسيا الاتحادية في توظيف قدراتها العسكرية ومواجهة سياسات القوى الغربية تحديدا، إذْ أكّد الجنرال فاليري جيراسيموف Valery Gerasimov رئيس الأركان العامة في الجيش الروسي، بأنّ "الثورات الملونة" وأحداث ما يسمى "بالربيع العربي" أثبتت أنّ الخط الفاصل بين الحرب والسلام قد أصبح غير واضح، وبالتالي يجب أنْ تتطور الممارسات العسكرية الروسية لاستيعاب الأساليب الجديدة لمواجهة التحديات الناشئة عنها.

[1] - Margarete Klein,**Op.Cit** , p.17.

[2] - Fort Bragg, **"Little Green Men": A Primer on Modern Russian Unconventional Warfare, Ukraine 2013–2014**(North Carolina: United States Army Special Operations Command, 2015), p.05.

الفصل الرابع

تحديات السياسة الخارجية الروسية في منطقة كومنولث الدول المستقلة

بالرغم من تعددية المشاريع والمبادرات الاستراتيجية التي طرحتها روسيا الاتحادية في منطقة الكومنولث منذ بداية التسعينات، وجهودها المكثفة للهيمنة على دولها عبر سياسات وآليات متنوعة، فقد اصطدمت تلك المساعي بواقع إقليمي ودولي شديد التعقيد والتحول، فرض على السياسة الخارجية الروسية جملة من التحديات المتشابكة التي أسّست لحالة من الاستعصاء التكاملي بالمنطقة، والحيلولة دون نجاح موسكو إلى غاية اليوم في تركيز دعائم منظومة هيمنتها الإقليمية على هذا المجال. وعليه سيحاول هذا الجزء من الدراسة تشخيص أبرز العوائق والديناميكيات الإقليمية والدولية التي تدفع باتجاه استمرارية تفكك المنطقة، وانفلات دولها من دائرة النفوذ الروسي. وسيُختتم هذا الفصل من الدراسة بمحاولة استشراف مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث، من خلال التطرق لمختلف الأوضاع المستقبلية المحتملة التي يمكن أنْ تكون عليها علاقات روسيا بتلك الجمهوريات، وافرازات وتداعيات كل سيناريو على مستقبل مكانة ودور روسيا في المنطقة، وعلى الأوضاع وموازين القوى الإقليمية والدولية بشكل عام.

المبحث الأول: التحديات من داخل المنطقة

في حقيقة الأمر؛ لم تكن السياسة الخارجية الروسية تتحرك في فضاءٍ جيوسياسي ستاتيكي ومتماسك، بل كانت تنشط ضمن مجال معقّدٍ ومتحولٍ، تعتمل في داخله عديد الديناميكيات التي كانت ولازالت تدفع على نحو مستمر ومتعاظم باتجاه تجزُّئه إلى كينونات وتكتلات جيوسياسية أقل شمولية، وغير متمركزة حول روسيا الاتحادية. فحتى وإنّ شكّلت هذه المنطقة مجالاً جيوسياسياً متمايزاً عن باقي المجالات الأخرى، فقد بدى ومنذ استقلال دولها أنّها تنحوا باتجاه مزيد من الاستقلالية والابتعاد تدريجيا عن دائرة النفوذ الروسي، بفعل جملة من العوامل والمتغيرات المنبثقة منها نتيجة تعقد وتأزم العلاقات البينية بين دولها، وميّل كثير من نخبها الحاكمة نحو التحرر والانعتاق من الهيمنة الروسية، والانخراط ضمن مجالات ومشاريع أخرى.

المطلب الأول: تحدي النزاعات والخلافات البينية

تعيش منطقة الكومنولث منذ انبعاثها حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني بفعل عدد من الصراعات والخلافات المتنوعة التي نشبت بين مختلف دولها وخاصة مع روسيا الاتحادية، حيث تحولت هذه النزاعات إلى عُقدٍ استراتيجية متراكبة عمّقت من أزمة عدم الثقة، وزادت من حدّة الاستقطاب السياسي والأمني ما بين دول المنطقة وروسيا الاتحادية، وحالت دون تمكن هذه الأخيرة من تجسيد مبادراتها ومشاريعها الاندماجية بشكل فعّال.

الفرع الأول: النزاعات الإثنية بالمنطقة

أدى التراجع السريع للأيديولوجية الشيوعية في أواخر الثمانينيات، وتفكك القوة السياسية– العسكرية التي كانت تدعمها ممثلة في الاتحاد السوفيتي إلى تصاعد الاضطرابات العنيفة التي توصف في الأدبيات السياسية بالنزاعات "العرقية" أو "الإثنية". ولعلّ من أكثر الملاحظات شيوعاً بشأن هذه النزاعات التي نشبت عقب انهيار الشيوعية، أنّها انعكاس للصراعات التي كانت كامنة في العهد السوفيتي. وقد تقاسم هذا الرأي مجموعة من المفكرين حول القومية، من الحداثيين إلى الماركسيين، فإرنست جيلنر باعتباره أحد وجوه الليبرالية المعاصرين افترض أنّ الشيوعية السوفيتية كانت بمثابة قوة "تدخلية" هزمت "القومية" واستولت على الدولة وتحكمت فيها. بمعنى آخر؛ فقد كانت الشيوعية تجميدا عميقا للقومية Deep Freeze For Nationalism وبالتالي فقد أدى زوالها إلى ذوبان الصراعات التي كان من الصعب التنبؤ بنتائجها داخل الفضاء السوفيتي. كما اعتقد الماركسي الحداثي، إريك هوبسبوم Eric Hobsbawm أنّ الخوف والإكراه أبقيا الاتحاد السوفييتي متماسكاً وساعدا على منع التوترات العرقية والدينية من التحول إلى عنف متبادل بين مختلف مكوناته. وعليه فإنّ التفكك القومي للاتحاد السوفيتي وفقا لهبسبوم، كان نتيجة لانهيار النظام أكثر من كونه سببا له[1].

لقد ساهم البناء الإثنو– فيدرالي Ethno-federal structure الذي أسّسه البلاشفة، وكانت حدوده مفتوحة جدا من الداخل ومغلقة من الخارج، بحسب الأستاذ رونالد سوني Ronald Suny في كتابه انتقام الماضي The Revenge of the Past في تحويل هذا البناء إلى سجن للقوميات Prison-House of Nationalities وأسهم في تشكيل أرضية خصبة لازدهارها بعد الحرب الباردة [2]. وقد تجلت هذه الحقيقة بشكل واضح في حالة الانبعاث الهوياتي التي شهدتها المنطقة، حيث نشب بها بحسب بعض الدراسات التي أُجريت ما يفوق 30 حربا منذ نهاية الحرب الباردة، لكن احتوائها على عدد من النزاعات الإثنية الكبرى أسّس لحالة جيوسياسية جديدة جعلتها من أكثر المناطق اضطرابا في العالم[3]. ويرصد الجدول التالي أهم تلك الحروب والنزاعات الإثنية الكبرى التي عرفتها المنطقة إلى غاية اليوم.

[1] - James Hughes and Gwendolyn Sasse, "Comparing Regional and Ethnic Conflicts in Post-Soviet Transition States", **Regional & Federal Studies**, Vol. 11, No.3 (2010), p.01.
[2] - Thomas de Waal, "Revenge of the Border", **Carnegie Europe**, December 08, 2016, (accessed on : 13.09.2019) available at: https://bit.ly/2UFB1nQ
[3] - James Hughes and Gwendolyn Sasse, **Op. Cit**, p.12.

الجدول رقم 16 : النزاعات والحروب الإثنية في منطقة كومنولث الدول المستقلة

النزاع/ الحرب	طبيعة النزاع	بداية النزاع	نهاية النزاع
الحرب الأهلية في طاجيكستان	نزاع إثني نشب بين قبائل منطقتي غارم وغورنو – باداخشان ضد حكومة الرئيس رحمون نابابيف، المدعوم من شعوب منطقتي لينين آباد وكولياب	1992	1997
جنوب داغستان	اشتباكات عرقية بين القرغيز والأوزبك في مدينتي أوش وجلال أباد على خلفية الإطاحة بالرئيس السابق كورمانبيك باكييف في 7 أبريل	2010	2010
الحرب الروسية-الشيشانية	نزاع مسلح ما بين روسيا الإتحادية وجمهورية الشيشان ذات الغالبية المسلمة	1994	-
النزاع في إقليم ناغورنو كاراباخ	ما بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناغورنو كاراباخ المدعوم من قبل أرمينيا وروسيا الإتحادية	1994	-
النزاع في أوسينيا الجنوبية	نزاع عرقي ما بين جورجيا وإقليم أوسيتيا الجنوبية ذو الغالبية الروسية المدعوم من طرف موسكو	1992	-
النزاع في إقليم ترانسدنستر	نزاع عرقي ما بين حكومة وإقليم تراسندنستر ذو الغالبية الروسية المدعوم من روسيا وحكومة مولدوفا	1992	-
النزاع في أبخازيا	نزاع بين جورجيا وإقليم أبخازيا ذو الغالبية الروسية	1993	-
النزاع حول شبه جزيرة القرم	نزاع ما بين أوكرانيا وروسيا الإتحادية حول القرم ذو الغالبية الروسية	2014	-
النزاع في شرق أوكرانيا	ما بين حكومة كييف والأقاليم الشرقية ذات الغالبية الروسية	2014	-

المصدر: The EURACTIV Media Network ,"Post-Soviet 'frozen conflicts', Fondation **EURACTIV**, 28 April 2016, (accessed on : 13.09.2019), available at. : https://bit.ly/2WVoKOS

إذنْ؛ وكما يتجلى من خلال الجدول أعلاه، فإنّ منطقة الكومنولث تحتضن عددا مهما من أبرز النزاعات في عالم ما بعد الحرب. وإذا كانت بعض تلك النزاعات التي يغلب عليها الطابع الإثني قد وجد طريقه إلى التسوية، كالنزاع في طاجيكستان، فإنّ النزاعات الأخرى التي اندلعت منذ بداية التسعينات بقية إلى حدّ اليوم في حالة كمون، وتنتظر السياقات المناسبة لإعادة التفجر. حيث لازالت تلك النزاعات تستبطن أهم العوامل التي أدّت إلى نشوبها وتغذيها بشكل دوري، أهمها؛ تعقيدات الخارطة الإثنية بدول المنطقة وضعفها الدولاتي، وتعثر مسارات الانتقال السياسي والاقتصادي، فضلا عن دور العوامل الخارجية التي

أسهمت في تعقيد عدد من تلك النزاعات، التي أصبحت لصيقة بمصالح قوى إقليمية ودولية فاعلة[1]. كما يظهر من خلال تلك النزاعات، أنّ الطرف الروسي كان له دورٌ بارزٌ في عدد منها، إمّا كطرف مباشر أو غير مباشر، وعمل على تغذيتها واستدامة بعضها إلى حدّ اليوم، وهو ما بات يطرح تساؤلات عديدة حول خلفيات وأهداف هذا التوجه الروسي في المنطقة.

الفرع الثاني: الدور الروسي في نزاعات دول المنطقة

لعلّ من بين أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها عند تحليل نزاعات منطقة الكومنولث، أنّ روسيا الاتحادية انخرطت في مجمل النزاعات الكبرى التي أدت إلى تأزم علاقاتها مع بعض دولها، ودخولها في حروب محدودة مع بعضها الآخر، ما أسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، وحدوث قطيعة في علاقات روسيا بتلك الدول. وهو الأمر الذي كان له تداعيات سلبية مباشرة على جهودها ومشاريعها التكاملية بالمنطقة. وتعتبر روسيا طرفا مباشرا في ثلاثة نزاعات كبرى على الأقل بمنطقة الكومنولث، لازالت إلى حدّ اليوم تشكل إحدى أهم العوامل التي تقف وراء عدد من التوترات السياسية والأمنية، وتحول دون تطبيع العلاقات الجماعية والثنائية بشكل كامل، وهي على النحو التالي:

– النزاع مع جورجيا حول إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا: والذي تمخضت عنه عدد من الحروب أبرزها الحرب الجورجية– الروسية سنة 2008م، التي أدت إلى حدوث قطيعة شبه كاملة في العلاقات الثنائية بين الطرفين وانسحاب جورجيا بشكل نهائي من مشروع الكومنولث، ورفضها الانخراط في باقي المشاريع التكاملية الروسية.

– النزاع مع مولدوفا حول إقليم ترانسدنيستر: والذي شكّل أيضا حجر عثرة في تطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين، وكانت له انعكاسات مباشرة على رفض مولدوفا مسايرة الجهود الروسية في منطقة الكومنولث.

– النزاع مع أوكرانيا حول ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014م، وانفصال الأقاليم الشرقية ذات الغالبية الروسية، ما أدى إلى حدوث قطيعة كبيرة في العلاقات ما بين الدولتين.

لقد أعطى هذا التورط الروسي في تلك النزاعات انطباعا بأنّ هناك توجها روسياً غير معلنٍ لتوظيف تلك النزاعات في إدارة علاقاتها بدول المنطقة. وهو التوجه الذي يمكن ارجاعه لعدد من الاعتبارات أهمها[2]:

– اضعاف التوجهات الاستقلالية والمعادية للنفوذ الروسي في بعض دول المنطقة؛

[1] - James Hughes, Gwendolyn Sasse, **Ethnicity and territory in the former Soviet Union: regions in conflict** (London: Routledge, 2001), p.120.

[2] - Andrew Sprague, "Russian Meddling in Its near Abroad: The Use of Frozen Conflicts as a Foreign Policy Tool", **Student Paper Series**, No. 28(Institut Barcelona, Academic year 2015-2016), pp.03-04.

– التحكم المباشر أو غير المباشر ببعض الأقاليم والمناطق ذات الأهمية العسكرية والأمنية الخاصة، وهو ما تجلى في حالة شبه جزيرة القرم مثلا؛

– زرع عوامل كابحة تمنع دول المنطقة من الانضمام لاحقا إلى الأطر والمؤسسات الغربية، لا سيما حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. فمن بين الدول الست التي حدّدها الاتحاد الأوروبي كشركاء له في الجوار الشرقي، تخوض خمس دول نزاعات داخلية مع مناطق وأقاليم انفصالية مدعومة من روسيا الاتحادية.

وتأكيدا على طابع التوظيف الاستراتيجي لتلك النزاعات، تجادل الباحثة آنا اوهيان Anna Ohanyan بأنّ روسيا وعلى مدار العقدين الماضيين انخرطت ضمن إطار ما يسمى باستراتيجية **الكسر الإقليمي Regional Fracture** التي هدفت من خلالها لحماية حدودها، ومنع دول جوارها من الاندماج في المزيد من المجموعات الإقليمية المنافسة لها. فعبر تغذيتها للانفصالية Separatism تحيط روسيا نفسها بمناطق عازلة، وتعمل على استغلالها للحفاظ على نفوذها الإقليمي، وزيادة أهميتها في السياسة الدولية[1]. غير أنّ هذا النهج في مقابل ذلك؛ ولّد جملة من التداعيات السلبية التي أدّت إلى تضرر وتأزم علاقات روسيا بغالبية دول الكومنولث، وأرخى حالة من الشك المتنامي وعدم الاستقرار، وحوّلها في نظر عدد من النخب الحاكمة إلى عامل زعزعة وتهديد لوحدة أراضي تلك الدول. وبالتالي فقد تحولت العديد من تلك النزاعات التي انخرطت فيها روسيا بشكل مباشر أو غير مباشر إلى عوائق راسخة تهدد أمن واستقرار المنطقة، وتقوض آفاق التعاون والتكامل الإقليمي.

الفرع الثالث: أزمة العلاقات الروسية – الأوكرانية

تمثل أوكرانيا ثاني أهم دولة في منطقة الكومنولث بعد روسيا الاتحادية، بحكم ثقلها الاستراتيجي وقدراتها المادية والبشرية المعتبرة. ولذلك فقد حاولت روسيا ضمان علاقات متميزة مع هذه الدولة، وجعلها إحدى أهم القوى الدافعة نحو إعادة إدماج دول المنطقة، عبر مختلف مشاريعها ومساعيها التكاملية منذ بداية التسعينات.

بشكل عام؛ تميّزت العلاقات الروسية – الأوكرانية في بداية التسعينات بنوع من التفاهم والانسجام الذي اقتضته طبيعة المرحلة الانتقالية. بيد أنّ هذا التوافق لم يصمد طويلا نتيجة نشوب عدد من الخلافات

[1] - Ohanyan Anna (ed.), **Russia Abroad: Driving Regional Fracture in Post-Communist Eurasia and beyond** (Washington, DC: Georgetown University Press, 2018), pp.28-29.

والنزاعات بين الطرفين، والتي أدت إلى تدهور العلاقات الثنائية بينهما ونشوء حالة استقطاب في المنطقة. وتتوزع أهم تلك الخلافات والنزاعات عبر جوانب متعددة أبرزها:

أ- **الخلافات السياسية:** تركزت أهمها داخل مشروع الكومنولث، فمنذ اللحظة الأولى لإعلان انشائه، برز خلاف واضح بين روسيا وأوكرانيا حول طبيعته وأهدافه. حيث قاومت أوكرانيا المسعى الروسي لتحويله إلى أداة لبسط هيمنتها على دول المنطقة. وأدى اندلاع ما يعرف "**بالثورة البرتقالية**" في عام 2004 م إلى تردي وانسداد العلاقات السياسية بين البلدين إلى مستوى غير مسبوق، وتكررت هذه الأزمة من جديد سنة 2014م على خلفية الإطاحة بحكومة فيكتور يوتشنكو الموالية لروسيا، وأحدثت قطيعة شبه كاملة في العلاقات بين الطرفين.

ب- **الخلافات الاقتصادية:** تركزت أساسا في مجال الطاقة، وتمحورت أهمها حول إيقاف روسيا لدعم صادراتها من الغاز الطبيعي لأوكرانيا وتحولها إلى الأسعار العالمية، فضلا عن مشكلة الديون المتراكمة التي تطالب روسيا بشكل مستمر بضرورة تسويتها، حيث بلغت قيمتها ما يفوق 20 مليار دولار[1].

ج- **الخلافات العسكرية:** تركزت أساسا حول الترسانة النووية الضخمة التي تقدر بحوالي 4000 من الأسلحة التكتيكية والاستراتيجية السوفييتية بأوكرانيا، والتي توصل الطرفان بشأنها بعد مفاوضات طويلة مع الولايات المتحدة إلى اتفاق ثلاثي في 14 جانفي 1994 م في موسكو، تمخض عنه نقل هذه الأسلحة إلى روسيا لتفكيكها، مقابل ضمانات أمنية روسية –أمريكية بالدفاع عن أوكرانيا في حالة تعرضها لأي هجوم نووي[2].

د- **النزاعات الحدودية:** بالرغم من توقيع الطرفان عام 1997م على معاهدة التعاون والصداقة والشراكة، وهي المعاهدة التي شكلت أول أساس تفاهمي عولجت في إطاره القضايا الحدودية، ونتج عنها الاعتراف المتبادل وغير المشروط بين البلدين بحدودهما الموروثة عن الاتحاد السوفيتي[3]، فإنّ ذلك لم يمنع حدوث نزاعات حول ترسيم الحدود البرية والبحرية بينهما تركزت أهمها حول مسألتين أساسيتين:

- النزاع حول ضمن روسيا لشبه جزيرة القرم سنة 2014م ودعمها للأقاليم الانفصالية في شرق أوكرانيا؛

---

[1]- نورهان الشيخ، "أزمة التفكك في الكومنولث الروسي: العلاقات الروسية الأوكرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل"، **موقع الأهرام**، (تاريخ التصفح: 19.10.2019)، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3aakUFo

[2]- **المرجع نفسه**.

[3] - Tatiana Zhurzhenko , "Ukraine's Border with Russia before and after the Orange Revolution", **Austria's Ministry of Defence**, p.70, (accessed on: 20.11.2019), available at : https://bit.ly/2xwBIbl

– الخلاف بشأن ترسيم الحدود البحرية لبحر **آزوف** ومضيق **كرتش**، حيث يرى الروس ضرورة إبقاء مياه هذا البحر داخلية "Inland Waters" ، وتحديد مناطق مسؤولية كل طرف فيه والاستعمال المشترك لمضيق **كرتش**، وهو ما يمنع بحسب التصور الروسي أي سفن حربية خارجية من الولوج لهذا البحر واحتكار مياهه بين الدولتين، بينما اقترحت أوكرانيا تغيير وضع هذا البحر ليصبح بحرا خارجيا "International Waters" مع حضور ملاحظين أجانب من أجل ترسيم الحدود البحرية فيه[1].

في المجمل؛ أضحت أزمة العلاقات الروسية– الأوكرانية بمختلف تعقيداتها خاصة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، من أهم العوائق التي تحول دون تمكن روسيا من ترسيخ نفوذها في منطقة الكومنولث، فكما أدّت هذه الأزمة إلى تعميق حالة الاستقطاب القائمة ما بين الطرفين، فإنّ تطوراتها المتلاحقة رسخت القناعات لدى كثير من نخب المنطقة وحتى تلك الموالية لموسكو، بأنّ بلدانها ليست بمنأى عن النموذج الأوكراني، إذْ باتت تستشعر مخاطر وقوعها ضحية لأية سياسات روسية مشابهة، وهو ما زاد من الهواجس الأمنية لتلك الجمهوريات، وعمّق شكوكها تجاه روسيا ومختلف مشاريعها وسياساتها في المنطقة.

المطلب الثاني: التعددية الجيوسياسية المتصاعدة بالمنطقة

واجهت روسيا الاتحادية منذ مطلع التسعينات تنامياً مضطرداً لديناميكية طردٍ من داخل المنطقة، تغذّت بشكل أساسي بعامل الاستقلالية المتنامية في السياسات الخارجية لدول الكومنولث، حيث طورت هذه الدول علاقات وشراكات استراتيجية متنوعة مع عديد القوى من خارج المنطقة على أساس مبدأ تعددية الأبعاد. وهو المعطى الذي كرّس لابتعاد تلك الدول تدريجيا عن روسيا الاتحادية، ونشوء محاور جيوسياسية ساهمت في تجزّء المنطقة، وانفتاحها على المنافسة الإقليمية والدولية بشكل أكبر.

ويعتقد الباحث الأوكراني تاراس كوزيو Taras Kozio أنّ منطقة الكومنولث لا تشكل كيانا جيوسياسيا متماسكا، بل تنقسم إلى معسكرين أساسين؛ معسكر ذو ميولات **روسية سلافية Russophiles/ Slavophile** ومعسكر مقابل ذو **توجه غربي Westernizers** وذلك اعتمادا على مواقف نخب تلك الدول من مشاريع التكامل الروسية، ومدى استشعارها لتهديد هذه المشاريع لسيادتها الوطنية من عدمها. وبالتالي فإنّ هذه المنطقة تتجاذبها قوتين جيوسياسيتين متعارضتين في التصورات والأهداف والمصالح؛ قوة تقودها روسيا وتدفع باتجاه التقارب والاندماج مع المركز في موسكو، وقوة تطمح للانعتاق من الهيمنة الروسية والاندماج مع الغرب ضمن أطره ومؤسساته الاقتصادية والعسكرية والسياسية[2]. (أنظر الشكل التالي)

[1] - **Ibid**.
[2] - Taras Kuzio, "Geopolitical pluralism in the CIS: The emergence of GUUAM", **European Security**, Vol.9, No.2 (Summer 2000), p.81.

الشكل رقم 07 : التوجهات الجيوسياسية لدول الكومنولث

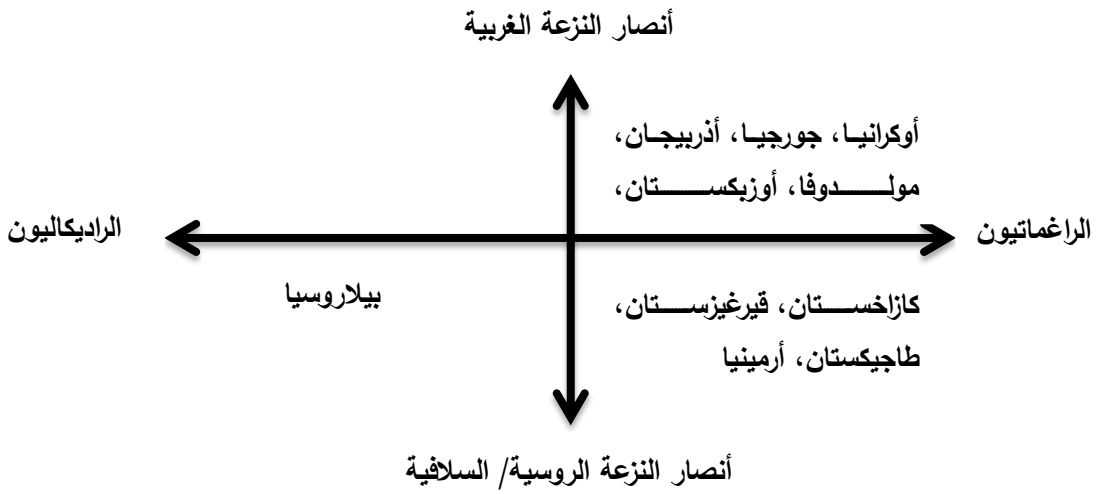

المصدر: Taras kuzio, **Op.Cit**, p.82.

ويشتمل المعسكر الأول فضلا عن روسيا الاتحادية على كلٍّ من: أرمينيا، كازاخستان، قيرغيزستان طاجيكستان، وبيلاروسيا، حيث تتمتع هذه المجموعة من الدول بعلاقات أمنية وسياسية وثيقة مع روسيا الاتحادية وروابط اقتصادية معتبرة، إما في إطار العلاقات الثنائية أو ضمن الأطر الجماعية الإقليمية التي أسستها وتقودها موسكو. بينما يضمُّ المعسكر الثاني باقي دول الكومنولث التي تتطلع لتطوير علاقاتها مع القوى الفاعلة من خارج المنطقة، وخاصة في الجانب الاقتصادي للاستفادة من فرص اندماجها المحتمل لتحديث اقتصاداتها الوطنية وموازنة الدور الروسي في المنطقة.

قد يكون هذا التقسيم الذي قدّمه الأستاذ كوزيو واقعيا في جوانب منه، لكنه في حقيقة الأمر ينطبق بشكل أساسي على فترة التسعينات، حيث كانت أنماط العداوة والصداقة مستقرة إلى حدّ نسبي في المنطقة. ولذلك يرى الباحث ستيفان مايستر Stefan Meister أنّ هذا التقسيم لا يتطابق مع مختلف التحولات والتطورات التي عرفتها علاقات دول الكومنولث بروسيا الاتحادية وباقي القوى الفاعلة من خارج المنطقة، حيث يعتقد أنّ هذه الدول بخلاف طرح الأستاذ كوزيو، تبنت نهجاً خارجياً براغماتياً يرتكز على **مبدأ تعددية الأبعاد** والمساومة Bargaining مع القوى المتنافسة على شروط التعاون بما في ذلك روسيا الاتحادية، وليس الموازنة ولا المسايرة Neither Balancing Nor Bandwagoning لسياسات وأدوار تلك القوى[1] .

[1] - Stefan Meister, "Hedging and Wedging: Strategies to Contest Russia's Leadership in Post-Soviet Eurasia", in: Hannes Ebert and Daniel Flemes (eds.), **Regional Powers and Contested Leadership** (London: Palgrave Macmillan, 2018), p.310.

تأسيساً على ما سبق؛ تبنت دول الكومنولث أسلوب التحوط الاستراتيجي Strategic Hedging كنهج خارجي غير إيديولوجي، يهدف بالأساس لخدمة مصالح النخب الحاكمة، ويحول دون اندماج بلدانهم مع روسيا أو غيرها من القوى الفاعلة في المنطقة. وبالتالي فإنّ الهدف الاستراتيجي لتلك الجمهوريات يتلخص أساسا في استخراج أكبر قد ممكن من الفوائد من الفواعل المتنافسة، مع تقديم أقل قدر ممكن من التنازلات.

ويستهدف **التحوط الإستراتيجي** كسلوك خارجي إيجاد موازنة بين طريقي التوازن الصلب والتوازن الناعم مع تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة القائدة بالنسبة للقوى الوسطى والصغرى، حيث تلجأ هذه القوى إلى اتباع هذا النهج من أجل تعظيم المكاسب، وتجنب التبعية للقوى الكبرى أو القوى المهددة لأمنها الوطني من خلال إيجاد قدر من التعاون مع مصدر التهديد، لتجنب مخاطر الدخول في صراعات غير متكافئة معه، مع تبنيها في نفس الوقت عناصر من استراتيجية التوازن الصلب ضد مصدر التهديد، من قبيل الانخراط في تحالفات أمنية مع القوى المنافسة للقوة المهددة لها[1]. وبذلك فقد انقسمت دول الكومنولث إلى ثلاثة مجموعات أساسية عبر تبنيها لأنماط تحوّط متنوعة، وذلك على النحو التالي[2]:

✓ **المجموعة الأولى:** وتشمل البلدان الغنية بالموارد مثل: أذربيجان، كازاخستان وأوزبكستان، والتي تمكنت من تنويع بناها التحتية في مجال خطوط أنابيب نقل الطاقة، وتبني استراتيجيات تحوّط عبر الموازنة الخارجية، ولكن مع بعض الاختلافات النسبية.

✓ **المجموعة الثانية:** وتضم البلدان التي تحاول الدفع باتجاه إحداث نوع من المنافسة بين روسيا وفاعل خارجي في سياق سياسة خارجية متعددة الأبعاد. ومن الأمثلة على ذلك جمهورية أوكرانيا قبل احتجاجات أورو – ميدان، إلى جانب مولدوفا وبيلاروسيا؛

✓ **المجموعة الثالثة:** وتتضمن الدول التي حاولت الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لحماية استقلالها من التأثير الروسي، كأوكرانيا منذ عام 2014 م، وجورجيا منذ عام 2003م، حيث تبنت هذه الدول استراتيجيات تحوّط لتحسين مواقفهما التفاوضية وحماية سيادتها. كما تندرج أرمينيا أيضًا ضمن هذه المجموعة. ففي الوقت الذي انخرطت فيه في الاتحاد الأوراسي، ولازالت تعتمد على الدعم الروسي في المجالين الأمني والطاقوي، فإنّها تشارك في تقارب حذر مع الاتحاد الأوروبي وإيران لتحسين مجال المناورة تجاه موسكو.

---

[1] – أيمن الدسوقي، "التحوط الاستراتيجي في سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة"، **مجلة اتجاهات المستقبل:** ملحق مفاهيم المستقبل، العدد19(يناير –فبراير 2017)، ص.14.

[2] - Stefan Meister, **Op.Cit**, p.312.

إذنْ؛ وعلى الرغم من الاختلاف في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما بين دول الكومنولث، فقد تقاسمت نخبها الحاكمة قناعة سياسية مفادها أن **خيار التعددية** هو البديل الأنسب لحماية استقلالها الوطني، وتوفير المزايا والشروط الاقتصادية التي تلبي طموحاتها، حيث ساهمت جملة من العوامل في تحفيز وتشجيع هذا التوجه أبرزها :

✓ **العوامل الاقتصادية:** وتتلخص أساسا في ما يمكن الاصطلاح عليه بـ" **محدودية جاذبية النموذج الاقتصادي الروسي**" . ففي ظل الرغبة الجامحة لشعوب ونخب دول الكومنولث لتحديث اقتصاداتها الوطنية، لم تنجح القيادة الروسية وعلى مدار السنوات الـ 30 الماضية في بناء اقتصاد روسي متنوع وجاذبٍ لتلك الدول بالمقارنة مع القوى المنافسة من خارج المنطقة، بل تراجعت مكانتها في الاقتصاد العالمي وتداول السلع الدولية، حيث كانت حصّتها من الناتج الخام العالمي تعادل 3.9٪ سنة 1991م، وبحلول عام 2008م انخفضت إلى 3.4٪ ومع نهاية عام 2017 تراجعت إلى حدود 2.8 ٪ [1]. ما كان له تأثير مباشر على توجه دول الكومنولث نحو التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف مع القوى الاقتصادية المتقدمة من خارج المنطقة، وانكفاء التوجهات الداعمة والموالية لروسيا، وخاصة جماعات المصالح والنخب المستفيدة من علاقات التبعية الاقتصادية والتجارية معها.

✓ **العوامل السياسية:** استتبع توجه دول الكومنولث لتنويع شراكاتهم الاقتصادية ضرورة تطوير علاقات سياسية مع الأطراف الفاعلة من خارج المنطقة، مع مراعاة مبدأين أساسين؛ **عدم القطيعة** مع روسيا الاتحادية من جهة، و**الانفتاح** من جهة ثانية على القوى الإقليمية والدولية المنافسة لها في المنطقة. وقد عبّر عدد من القادة السياسيين عن هذه النزعة من خلال تصريحات كثيرة أظهرت اقتناعهم بضرورة تبني نهج خارجي متوازن يخدم مصالحهم الوطنية، ولا يتعارض مع مصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المنطقة بما في ذلك روسيا الاتحادية، حيث عبر الرئيس لوكاشينكو Lukashenko عن ذلك بالقول "ليس لدينا مصير آخر سوى بناء سياستنا الخارجية على مبدأ تعددية الأبعاد .... هذا هو مصيرنا، ليس لدينا طريقة أخرى سوى تطوير هذه التعددية "، وهو ذات الموقف الذي أعرب عنه رئيس كازاخستان نزاربابيف Nazarbayev حيث رأى في هذا النهج ضمانة لأمن ومستقبل بلاده[2] .

✓ **العوامل التاريخية والثقافية:** لم يكن الاتجاه نحو التعددية مدفوعا فقط باعتبارات براغماتية صرفة، بل حفّزته أيضا مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية التي أدت إلى تعميق الهوة ما بين روسيا

[1] - Oleg Belkin (et al.), "The Problem of Russia's Declining Influence in the Former Soviet Union: Why are the CIS Countries Drifting Toward Multilateralism?", **International Organizations Research Journal**,Vol.14, No.1(2019), p.97.

[2] -**Ibid**., pp.99-100.

ودول المنطقة. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي تجلى بشكل واضح ميل كثير من النخب الحاكمة في تلك الدول لإحداث قطيعة مع الماضي السوفيتي، والبحث عن هوية جديدة لبلدانهم على أسس عرقية أو إثنية. فقد كانت كثير من تلك النخب تتصور أنّ لروسيا مسؤولية تاريخية عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشتها بلدانهم، وسببا في اخفاقاتهم الداخلية والخارجية الحالية. وانعكس هذا المعطى في السياسات الثقافية واللغوية التي انتهجتها كثير من دول الكومنولث، وأدت إلى تراجع الحضور اللغوي والثقافي لروسيا بتلك البلدان[1].

وتجلت هذه الاستقلالية المتصاعدة لدول الكومنولث من خلال الانسحاب من عدد من المشاريع التكاملية الروسية في المنطقة، أو رفض الانضمام إليها، وكذا تنامي عضويتها في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية المختلفة، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 17: عضوية دول الكومنولث في بعض المؤسسات الإقليمية والدولية

المنظمة الدولة	منظمة شنغهاي للتعاون	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	الاتحاد الأوروبي	حلف الناتو	منظمة التجارة العالمية	البنك الأوروبي للتعمير والتنمية
أذربيجان	شريك حوار	عضو	عضو برنامج الشراكة الشرقية	شريك	ملاحظ	عضو
أرمينيا	شريك حوار	عضو	عضو برنامج الشراكة الشرقية	شريك	عضو	عضو
بيلاروسيا	ملاحظ	عضو	عضو برنامج الشراكة الشرقية	شريك	ملاحظ	عضو
كازاخستان	عضو	عضو	اتفاقية شراكة وتعاون	شريك	عضو	عضو
قيرغيزستان	عضو	عضو	/	شريك	عضو	عضو
مولدوفا	/	عضو	اتفاقية شراكة	شريك	عضو	عضو
طاجيكستان	عضو	عضو	/	شريك	عضو	عضو
تركمنستان	/	عضو	/	شريك	/	عضو
أوزبكستان	عضو	عضو	/	شريك	ملاحظ	عضو
أوكرانيا	/	عضو	اتفاقية شراكة	شريك	عضو	عضو

المصدر: Konstantin Kuryle (et al.), "A Quantitative Analysis of Geopolitical Pluralism in the Post-Soviet Space", **International Organisations Research Journal**, Vol. 13, No 1(2018), p.135.

[1] - **Ibid**., p.101.

لقد أدركت النخب الحاكمة في دول الكومنولث، أنّ تحقيق أهدافها الوطنية لا يكون إلا من خلال تبينها لسلوكيات تحوط استراتيجي، تسمح لها بالحفاظ على درجة معينة من الاستقلالية في مقابل جميع القوى الخارجية الفاعلة، وإطالة أمد لعبة المساومة بينهم، في مقابل تلبية مطالب الفاعل الأقوى في بعض الحالات. وبالتالي فإنّ أي قرار بالاندماج إلى طرف محدد سيكون له آثار ضارة على هذه النخب، فالاندماج مع روسيا سيؤدي إلى فقدان السيادة وإعادة توزيع الموارد لصالح النخب الروسية، أمّا الاندماج مع الاتحاد الأوروبي فمن شأنه أنْ يُضعف ويقوّض مواقف تلك النخب في السلطة. وهو الأمر الذي جعل تلك الأطراف المتنافسة تعجز عن تحقيق أهدافها تجاه دول الكومنولث. إذْ أنّ تطبيق معايير الاتحاد الأوروبي من قبل دول المنطقة كان محدودًا إلى حدّ ما، كما أنّ اندماج تلك الدول في المؤسسات التي تسيطر عليها روسيا – كما هو الحال بالنسبة لبيلاروسيا وكازاخستان – لم يضر بسيادتها أو يزيد من ولائها لموسكو.

المطلب الثالث: الأدوار والمشاريع المُعطِّلة من داخل المنطقة

تشكل الإرادة السياسية القوة الدافعة لأي مشروع تكاملي، فنجاح أي تجربة اندماجية مهما كان مجالها أو هدفها مقترن وجوديا بتلك الرغبة من عدمها، فقد أثبتت عدة تجارب تكاملية بأنّ الإرادة السياسية للدول هي الأساس الذي ينبني عليه نجاح أي مشروع من هذا النوع، بالإضافة إلى توفر مجموعة من الشروط والمقومات الموضوعية الأخرى التي يؤدي تضافرها جميعا إلى تقدم مسار أي تكامل اقتصادي، أو سياسي، أو عسكري. ولنا في التجربة التكاملية الأوروبية خير مثال على ذلك، فرغبة الدول الأوروبية في تحقيق التكامل الاقتصادي، وتجنب الحروب والنزاعات أدّت في النهاية إلى توحد اقتصاداتها، وخلق أطر وبنى فوقية لتسيير مختلف القضايا والمسائل المشتركة.

وتعتبر دولة أوكرانيا واحدة من أبرز دول الفضاء السوفيتي السابق التي ساهمت وبشكل كبير في تعطيل مختلف المشاريع التكاملية الروسية في منطقة الكومنولث، من خلال رفضها للانخراط فيها، أو محاولتها لإنشاء أطر بديلة عن هذه المشاريع بعيدا عن أي سيطرة روسية. ولأنّ مصير تلك المشاريع الروسية كما أقرّه قادتها، مرتبط أساسا بوجود دول بحجم وقيمة أوكرانيا، فإنّ هذه الأخيرة عملت ومنذ منتصف التسعينيات على وقف هذه المشاريع على اعتبار أنّها تجسد رغبةً وإرادةً روسية في استمرار هيمنتها وتحكمها بدول الكومنولث، لذلك بادرت رفقة كل من جورجيا ومولدافيا وأذربيجان إلى إنشاء مجموعة جوام "GUAM " كبديل للمشروع الأشمل المتمثل في الكومنولث، وباقي المشاريع الأخرى التي تقودها روسيا في المنطقة.

✓ **جماعة جوام؛ النشأة والأهداف**

جماعة **جوام**، هي اختصار مكون من الحروف الأولى للدول المؤسسة لهاته المجموعة " Georgia, Ukraine, Azerbaijan, Moldavia ". فقد ظهرت هذه الجماعة إلى الوجود بتاريخ 10 أكتوبر 1997م في مدينة ستراسبورغ الفرنسية على هامش قمة المجلس الأوروبي وذلك بمساعدة أمريكية، من أجل مواجهة المحاولات الروسية لإبقاء هذه الدول تحت سيطرتها ونفوذها من خلال مشروع الكومنولث[1]. وانضمت دولة أوزبكستان إلى هذه الجماعة عام 1999م، ثمّ علقت عضويتها بعد ذلك في عام 2002م، ثم انسحبت نهائيا منها عام 2005م، بالرغم من أنّها تعتبر من أهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنّ انضمامها إلى هذه المجموعة عقّد ووتّر من علاقتها مع روسيا الاتحادية، ما دفعها إلى الانسحاب النهائي عام 2005 م[2].

تقاسمت الدول المكونة لهذه الجماعة جملة من التصورات حول طبيعة علاقتها بروسيا، وبكومنولث الدول المستقلة، من أهمها [3]:

- مواجهة سياسات الهيمنة الروسية في المنطقة؛
- الاعتراف بفشل روسيا، وكومنولث الدول المستقلة في حل النزاعات في الفضاء السوفيتي السابق؛
- منع روسيا من استخدام قدراتها الاقتصادية، من أجل الحصول على مصالح استراتيجية، من خلال إنشائها منطقة التجارة الحرة لكومنولث الدولة لمستقلة ؛
- إنهاء الوجود القانوني لكومنولث الدولة المستقلة كمنظمة دولية.

وبذلك فقد أُنشأت هذه الجماعة بحسب ادعاءات أعضائها استجابة لتحديين اثنين هما :

✓ المشكلات الأمنية المرتبطة أساسا بالقضايا الانفصالية داخل الدول الأعضاء لهاته الجماعة، ما شكل تهديدا مباشرا لوحدتها. فكل دولة من هذه الجماعة تعاني من مخاطر انفصال أقاليمها ذات الغالبية الروسية. حيث واجهت مولدوفا وجورجيا التوظيف الروسي للأقليات فيهما في كل من إقليمي أبخازيا أوسيتيا الجنوبية بالنسبة لجورجيا، وترانسدنيستر بالنسبة لمولدافيا، وشبه جزيرة القرم والأقاليم الشرقية بالنسبة لأوكرانيا .

✓ التبعية الطاقوية لروسيا الاتحادية، حيث تخضع معظم دول الجماعة لروسيا بشكل شبه كامل في مجال تأمين حاجاتها من الطاقة.

وبالتالي؛ فمن خلال تشكيل هذا التجمع الجديد المدعوم من الاتحاد الأوروبي انخرطت الدول الأعضاء في **جوام**، في إطار المشروع الأوروبي " TRACECA " الذي يهدف إلى تموين الاتحاد الأوروبي بالنفط

[1] - Taras Kuzio, **Op.Cit**, p.83.
[2] - David Teurtie, **Les enjeux de souveraineté entre la Russie et son étranger proche**, **Op.Cit**, p.172.
[3] - Taras Kuzio, **Op.Cit**, p.86.

والغاز من آسيا، وكسر الاحتكار الروسي لسوق الطاقة في دول الفضاء السوفيتي السابق، من خلال استفادة دول الجماعة من امداداته بشكل مباشر كما هو الحال بالنسبة لأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، أو من مستحقات العبور بالنسبة لأذربيجان وأوزبكستان.

وبدأ هذا التجمع يأخذ بعدا آخرا بعد قيام "الثورات الملونة" في كل من أوكرانيا وجورجيا، فقد تبنى الرئيسان الجورجي والأوكراني حينها نهجا سياسيا معاديا لروسيا ومصالحها ومختلف مشاريعها الإقليمية من جهة، وموالٍ للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دورا مهما في قيام تلك "الثورات" من جهة ثانية. ففي قمة كييف عام 2006م قرّر قادة المجموعة تحويل جوام إلى منظمة حقيقية تحت اسم "المنظمة من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية لجوام"، حيث كان من بين أهدافها الجديدة إقامة اتحاد جمركي بين دولها الأعضاء[1].

لقد لعبت أوكرانيا دور الدولة القائدة لهذه الجماعة، فقد عرضت خدماتها في مجال إنجاح مشروع "TRACECA"، من خلال استغلال بناها التحتية لنقل النفط والغاز من أذربيجان إلى الاتحاد الأوروبي عبر خط "Odessa-Brodie "، كما حاولت إقناع الدول الأعضاء بضرورة تشكيل قوات عسكرية مشتركة لحفظ السلام، ووضعها تحت القيادة الأوكرانية، والعمل على توظيفها لتسوية النزاعات داخل فضاء الكومنولث تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، واستبدال القوات الروسية لحفظ السلام المتواجدة في جورجيا (أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية)، ومولدوفا. لكن المعارضة الروسية لهاته المبادرة الأوكرانية كانت شديدة وحازمة، ما دفع هذه الأخيرة للتخلي عنها.

عموما؛ ومن الناحية العملية، يمكن القول أنّ منظمة **جوام** لم تستطع تجسيد أي من مبادرتها أو برامجها على أرض الواقع، وذلك للأسباب التالية :

✓ موضوعيا لا يمتلك هذا التجمع المقومات الأساسية للتكامل الاقتصادي، حتى يشكل بديلا للمشاريع الروسية، فمعظم دوله تعاني مشكلات اقتصادية عميقة واختلالات هيكلية في بناها الاقتصادية. كما أنّ الحواجز الجغرافية شكلت عائقا أساسيا أمام تطوير هذه المنظمة، بالإضافة إلى ضعف الروابط الاقتصادية والتجارية بينها، فقد وصل حجم التبادلات التجارية بين هذه المجموعة وأوكرانيا مثلا عام 2006م إلى ما نسبته 2% من حجم التبادلات الخارجية الأوكرانية، وهو ما لا يقارن مثلا مع حجم التبادلات التجارية لأوكرانيا مع بيلاروسيا 3% ، و27% مع روسيا الاتحادية [2] .

[1] - David Teurtie**, Op.cit,** p. 172.
[2] - **Ibid**., p.173.

✓ المعارضة الروسية الشديدة لهذه الجماعة، واعتبارها مشروعاً غربياً ينخرط في دائرة سياسات الاحتواء سواء الأوروبية، أو الأطلسية التي تسعى لتشكيل حزام جيبوليتيكي يمتد من دول البلطيق إلى رومانيا وبولندا غربا، وهي دول أعضاء في حلف الناتو، إلى مولدافيا وأذربيجان وأوكرانيا وجورجيا، وهي دول أعضاء في منظمة جوام. وقد عملت روسيا في هذا الإطار على إفشال هذا المشروع من خلال استمالة دوله الأعضاء على حدى، في ظل تحكمها بملفين مهمين هما: الملف الأمني في هذه الدول المتعلق بمسألة الأقليات الروسية الانفصالية، والملف الطاقوي الذي يعتبر ورقة ضغط أساسية، حيث نجحت في هذا الإطار في دفع أوزبكستان إلى الانسحاب النهائي من الجماعة عام 2005 م.

✓ تغير القيادات السياسية خاصة في أوكرانيا، ففي منتصف عام 2006م وصلت إلى السلطة حكومة موالية لروسيا، بعد فوز حزب المقاطعات بغالبية برلمانية عقب انتخابات برلمانية كان لروسيا دور بارز فيها، من خلال دعم الأحزاب والعناصر الموالية لها، ما أدى في الأخير إلى حدوث تحولات داخلية وتعديلات مهمة في السياسة الخارجية الأوكرانية تجاه روسيا الاتحادية وهذه الجماعة.

لقد شبّه الكثيرون المحاولة الأوكرانية في إنشاء منظمة جوام ودعمها، بما قامت به بريطانيا عام 1960م، حينما أرادت خلق مجموعة اقتصادية بديلة عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية المشتركة، من خلال إنشائها للمنظمة الأوروبية للتبادل الحر، التي تكونت من دول صغيرة ومتباعدة جغرافيا، لتنظمّ في الأخير إلى الجانب الأوروبي. وفُسّر هذا السلوك البريطاني حينها، بعدم رغبة أو قدرة بريطانيا على الحسم في تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وشراكتها مع الدول الأوروبية من جهة أخرى[1]. وهو ما ينطبق على الحالة الأوكرانية التي وجدت نفسها ما بين خيارين، إمّا الالتحاق بروسيا، أو اختيار الشراكة مع الدول الأوروبية.

عمليا؛ وعلى الرغم من الدعم الأمريكي لهذه المنظمة منذ إنشائها، فإنّها لم تثبت على أرض الواقع تضامن أعضائها في مواجهة السياسات الروسية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، خلال الحرب الروسية الجورجية عام 2008م، كانت جورجيا محاصرة من قبل أسطول البحر الأسود الروسي المتمركز في قاعدة سيفاستوبول على الأراضي الأوكرانية. ومنذ عام 2008 م لم تعقد المنظمة اجتماعا رفيع المستوى حتى عام 2017م. وحتى الاجتماعات الرمزية لوزراء الخارجية أعضائها والولايات المتحدة، التي كانت تُعقد سنويًا منذ عام 2000م توقفت منذ فترة طويلة، ما رسخ الطرح الذي يرى أنّ هذه المنظمة تفتقر إلى أرضية سياسية

[1] - **Ibid**.

مشتركة وواضحة، بالنظر لتباين مصالح دولها خاصة مع روسيا الاتحادية[1]. بينما تذهب بعض التحليلات الأخرى عكس الطرح السابق، إذْ ترى بأنّ هذه المنظمة ستعرف دفعة قوية وعودة للنشاط مجددا، وذلك على خلفية اعتبارين اثنين هما:

✓ تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الثنائية والجماعية لروسيا مع دول الكومنولث، حيث تجلى من خلال هذه الأزمة أنّ باقي دول المنطقة ليست في منأى عن أي تحرك روسي شبيه بما حصل في الحالة الأوكرانية، ما سيحفز أعضاء المنظمة وباقي الدول الأخرى إلى الانخراط بكثافة في مسعى تفعيلها من جديد لمواجهة طموحات وسياسات روسيا في المنطقة؛

✓عودة التوتر وحالة الاستقطاب في العلاقات الروسية – الغربية بشكل عام على خلفية الأزمة الأوكرانية، ما سيدفع الدول الغربية إلى حثّ دول الجماعة لإعادة إحياء وظائفها وأدوارها من جديد ودعمها ماديا وعسكريا؛

✓ وقوع دول المنظمة ضمن دائرة مبادرة الحزام والطريق الصينية، ما سيعطي دفعا اقتصادياً وتجارياً كبيراً لتلك الدول، ويعزز توجهاتها الاستقلالية بشكل أكبر.

ولعلّ ما يعزز هذا الطرح الأخير، تطوير الصين لعلاقاتها الاقتصادية وتعميق الروابط الجيوسياسية مع دول المنظمة، ففي عام 2014م، أصبحت بكين ثالث شريك تجاري لجورجيا وأكبر مستثمر فيها، وثاني أكبر وجهة للصادرات الأوكرانية، خاصة بعد فقدان كييف لجزء كبير من أسواقها التقليدية في منطقة الكومنولث بسبب الحظر الروسي المفروض عليها بداية من شهر 2016م، كما أصبحت بكين وبحلول نهاية عام 2015م واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لأذربيجان [2].

المبحث الثاني: تحدي المنافسة الإقليمية

اجتذب فراغ القوة الناشئ في منطقة الكومنولث سياسات قوى إقليمية تقليدية حاولت ملئ هذا الفراغ. فبعد تحررها من قيود الثنائية القطبية التي كانت مفروضة عليها طيلة فترة الحرب الباردة، وجدت تلك القوى في هذا الواقع الجيوسياسي الجديد فرصة استراتيجية لتمدّدها وتوسعها الإقليمي، حتى أضحت تشكل عبئا استراتيجيا على السياسة الروسية التي وقفت في بداية التسعينات عاجزة عن وقف خسائرها أمام اندفاع هذه القوى نحو مجال الكومنولث. وعليه؛ سيركز هذا المبحث على مناقشة السياسات التي انتهجتها كل من تركيا وإيران والصين بحكم مكانتها الإقليمية وعلاقات الجوار الجغرافي المباشر، والروابط التاريخية والعرقية والثقافية التي تجمعها بدول الكومنولث في إطار توجهاتها وتحركاتها نحو توسيع نفوذها في هذه المنطقة،

[1] - Qiyang Niu, "Can China Help GUAM Diversify Away from Russia?", **Foreign Policy Research Institute**, Jun 12, 2017,(accessed on : 21.11.2019)available at: https://bit.ly/3apEv4I

[2] - **Ibid**.

وكيف أثرت أدوارها في عرقلة وتعطيل الجهود والمساعي الروسية لترسيخ نفوذها وهيمنتها الإقليمية على دول الكومنولث.

المطلب الأول: تحدي السياسة التركية

تعتبر السياسة التركية من أبرز التحديات الإقليمية التي واجهت روسيا الاتحادية في منطقة الكومنولث. ففضلا عن عوامل العداوة التاريخية والتناقضات الاستراتيجية العميقة بين الطرفين، فقد أزال تفكك الاتحاد السوفيتي قيوداً كبيرة كانت مفروضة عليها طيلة فترة الحرب الباردة، وأتاح لها فرصة استراتيجية للانطلاق والانغماس في العلاقات الدولية، والانتقال من موقع الدولة الهامشية Peripheral state على أطراف أوروبا والقارات الأخرى لتكون في مركز القلب من واقع استراتيجي جديد، انكشف فيه عالم تركي كبير كان منكفأً في البناء السوفيتي لمدة سبعين عاماً في القوقاز وآسيا الوسطى وحتى داخل الاتحاد الروسي نفسه.

الفرع الأول: الخلفية الفكرية للسياسة التركية تجاه دول الكومنولث

لم يكن التحرك التركي تجاه دول الكومنولث منطلقا من فراغ، بل غذّته منظومة فكرية شكلت أساسا أيديولوجيا صلبا ومقنعا لكثير من نخب وشعوب المنطقة لإعادة إحياء الصلات التاريخية والثقافية مع تركيا، والانفتاح على مختلف سياساتها ومشاريعها في المنطقة. ولعلّ من أبرز هذه الطروحات؛ فكرة **العثمانية الجديدة** التي قدمها الرئيس التركي الأسبق توركت أوزال Turgut Özal وهدف من خلالها لإعادة إحياء مكانة تركيا كقوة كبرى، عبر لعب دور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين مروراً بالشرق الأوسط، وذلك في تجاوز واضح للطروحات الكمالية المتمركزة حول **العزلة وتوجه الأوربة** الذي هيمن على السياسة الخارجية لأنقرة لعقود منذ نشأة الدولة التركية الحديثة[1].

وترسخ هذا التوجه مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وخاصة عبر طروحات الأستاذ أحمد داوود أوغلو حول فكرة **العمق الاستراتيجي Strategic Depht** . ليصبح هذا المفهوم الجديد السند الفكري الذي يحرك السياسة التركية بشكل عام نحو عالمها الخارجي، وبشكل أخص تجاه المناطق والأراضي العثمانية السابقة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. ويتكون هذا المفهوم من **العمق التاريخي**؛ المتمثل في الإرث العثماني الناتج عن التجربة السياسية – التاريخية للإمبراطورية العثمانية، و**العمق الجغرافي**؛ الذي يضع تركيا بموقعها الفريد في مركز العديد من مناطق النفوذ الجيوسياسي، وبذلك يمتد العمقان ليشملا

[1] - احمد جاسم إبراهيم ألشمري ويونس عباس نعمة ، "التوجه التركي نحو آسيا الوسطى والقوقاز"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد 25، العدد 03(2017)، ص ص. 1269– 1270.

معاً مجمل دول العالم الإسلامي بما في ذلك أجزاءً واسعة من منطقة الكومنولث الحالية [1]. لقد دافع أوغلو على ضرورة تخلي تركيا عن النهج الانعزالي الدفاعي، والتطلع للعب دور حيوي وفاعل في المجالات الجيوسياسية التي تعتبر تركيا مركزا لها، عبر إحياء الصلات والروابط التاريخية والثقافية مع تلك المناطق والاندفاع الجيوسياسي نحوها لتعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي التركي بها.

في المجمل؛ تعتبر هذه الأفكار سواء ما تعلق منها بالعثمانية الجديدة أو العمق الحيوي امتداداً طبيعيا للنزعة الطورانية **Pan-Turanism** التي ظهرت في أواخر القرن 19م ما بين الأتراك العثمانيين، والتي سعت لتوحيد الشعوب التي تنتمي إلى العرق والثقافة التركية، وهو ما عبّر عنه تورغوت أوزال بالقول " أنّ تركيا لا يمكنها أنْ تكون دولة أسيرة لحدودها المنبثقة عن ما يسمى بـ: **الميثاق الملي**[(*)] **Misak-ı Millî** " [2] ما يعني أنّ حدودها تمتد إلى غاية المناطق والأقاليم المجاورة التي ترتبط مع أنقرة بصلات عرقية أو ثقافية.

على ضوء ما سبق؛ ارتكز تحرك السياسة التركية تجاه دول الكومنولث وخاصة الجمهوريات التركية على إحياء المشاعر الطورانية بين جامعة الشعوب التركية، وتصدير نموذجها السياسي والاقتصادي عبر استراتيجية متعددة المداخل والآليات.

الفرع الثاني: مداخل وآليات النفوذ التركي بدول المنطقة

أ- المدخل السياسي

يمكن الجزم؛ بأنّ التحرك السياسي التركي تجاه دول الكومنولث قد انتظم في مسارين اثنين؛ **مسار أولٌ** هادف لدعم وتوطيد الاستقلالية السياسية لتلك الجمهوريات، ودمجها في المجتمع الدولي بمختلف مؤسساته. **ومسارُ ثانٍ** مكمل للأول، ومتمحور حول تعزيز النفوذ السياسي لأنقرة في تلك الجمهوريات عبر مأسسة علاقاتها الثنائية والجماعية مع تلك الدول.

بناءً على ما سبق؛ كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت ومن دون تمييز باستقلال الجمهوريات الجديدة المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي، وشرعت بسرعة في بناء علاقات دبلوماسية معها وسعت للحصول

---

[1]- عماد يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقاربة جيبوليتكية**، ط1 (أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015)، ص.38.

(*)- الميثاق الملي العثماني: هو ميثاق من ستة بنود أعده البرلمان العثماني في آخر سنة من وجوده، وتم نشر قراراته رسميا في 28 فيفري 1920م، وتضمن هذا الميثاق خريطة لحدود الدولة التركية الجديدة والتي ضمت أجزاء واسعة من العراق، منها كركوك والموصل وإقليم كردستان، إضافة لنحو ثلث مساحة سورية المحافظات الشمالية: الحسكة والرقة وحلب وإدلب، وكذلك أجزاءً من إقليم تراقيا اليوناني والبلغاري. وقد عاد الحديث مؤخرا عن هذا الميثاق على ضوء التحرك التركي لإنشاء ما يسمى بالمنطقة الآمنة في شمال سوريا.

[2] - Sedat Laçiner, "Turgut Özal Period in Turkish Foreign Policy: Özalism" , **USAK Yearbook of Politics and International Relations** , **No.**2(2009), p.153.

على اعتراف دولي باستقلالها وقبول عضويتها في المنظمات الدولية، وحرصت في إطار تحركها أنْ تبدو بمثابة (الأخ الاكبر) لهذه الجمهوريات[1]. فعبر دبلوماسيتها النشطة ساهمت أنقرة في انخراط دول المنطقة ضمن تلك المؤسسات، ومدِّ الجسور بينها وبين المنظمات الغربية متمثلة في مجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، كما عملت بشكل مكثف في عام 1992م على إدخال جميع الجمهوريات التركية باستثناء كازاخستان كأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) [2].

بالموازاة مع ذلك، شجعت تركيا دول المنطقة على تبني النموذج السياسي العلماني– الديمقراطي التركي خاصة في فترة التسعينات، حيث حظي هذا التوجه بدعم خارجي من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنظر إلى تركيا باعتبارها نموذجا للدولة العلمانية، وحلقة الوصل الأيديولوجي لمنع نجاح إيران في ملئ الفراغ السياسي في المنطقة، وإعادة إنتاج أنظمة سياسية معادية للغرب، إذْ أكّد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، بأنّ تركيا تمثل نموذجا رائعا للدولة الديمقراطية الإسلامية[3].

وفي إطار مساعيها لتوسيع نطاق تأثيرها السياسي والدبلوماسي وترسيخه في دول الكومنولث، عملت أنقرة على مأسسة علاقاتها بتلك الجمهوريات، فجاءت فكرة عقد لقاءات القمة بين رؤساء الدول الناطقة بالتركية، حيث عُقدت القمة الأولى في أنقرة عام 1992م، وأثمرت هذه القمم المتوالية في سنة 2009م إنشاء المجلس التركي Turkic Council بموجب اتفاق ناختشيفان Nakhchivan ، ليصبح هذا المجلس أهم إطار مؤسساتي لتفاعل تركيا مع دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وأداة أساسية لتمددها وتوسعها الإقليمي نحو دول المنطقة[4]. كما أيّد حزب العدالة والتنمية فكرة إقامة علاقات أوثق مع الجمهوريات التركية وشجع على إنشاء منصات مختلفة لتسهيل الاتصال خارج القنوات الدبلوماسية الثنائية التقليدية، حيث قامت تركيا في عام 2006 م بتأسيس الجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية TURKPA بهدف تنسيق التشريعات وتعزيز الأنشطة المتبادلة على أساس الوحدة التاريخية والثقافية واللغوية ما بين دول المنطقة[5].

---

[1]- احمد جاسم إبراهيم ألشمري ويونس عباس نعمة، **مرجع سابق**، ص.1274.

[2] - Mehmet Efe Çaman and Mehmet Ali Akyurt, "Caucasus and Central Asia in Turkish Foreign Policy: The Time Has Come for a New Regional Policy", **Alternatives: Turkish Journal of International Relations,** Vol.10. No.2-3(2011), p.47.

[3] - **Ibid**.

[4] - Eve Sevin, **Public Diplomacy and the Implementation of Foreign Policy in the US, Sweden and Turkey**, (London: Palgrave Macmillan, 2017), p.149.

[5] - **Ibid**.

ب- المدخل الاقتصادي

مثلت التجربة الاقتصادية التركية إحدى العوامل الحاسمة في رواج النموذج التركي ما بين بلدان المنطقة، ورافداً أساسياً لسياستها تجاه تلك الدول المتطلعة للانفتاح والنهوض الاقتصادي، ما ساهم بشكل مؤثرٍ في تنامي الحضور الاقتصادي التركي بالمنطقة خاصة في فترة التسعينات، من خلال دبلوماسية التعاون الاقتصادي الإنمائي التي نفذتها عبر **الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية Tika** التي تأسست سنة 1992م، و وُجهت أنشطتها بشكل خاص لدعم الجمهوريات التركية المستقلة حديثًا التي استحوذت في الفترة الممتدة من 1992م-1996م على أكثر من 85 ٪ من ميزانية الوكالة، التي نفذت بدورها أزيد من 2.241 مشروعًا انمائيا بذات الجمهوريات في الفترة الممتدة من سنة 1992م-2002م. وبالرغم من التحولات التي مسّت أولويات وأنشطة هذه الوكالة لاحقا، وخاصة بعد تفجر الأزمة السورية وانفتاحها على مناطق أخرى، فإنّ دول المنطقة لا زالت ضمن دائرة اهتماماتها المركزية، إذْ استفادت في عام 2012م من 365 مليون دولار، و454.4 مليون دولار في سنة 2014م[1].

بالموازاة مع الدور الحيوي الذي اضطلعت به هذه الوكالة في تأطير المساعدات الاقتصادية لدول المنطقة، لعبت جمعيات رجال الأعمال دوراً كبيراً في تجسيد أجندة السياسة الاقتصادية التركية، حيث أدرك القادة الأتراك أنّ الإمكانيات والفرص الاقتصادية غير المستغلة في الأسواق الجديدة بتلك الجمهوريات، تتطلب توظيف فواعل جديدة، وتشبيك العلاقات مع مجتمعات المال والأعمال، وهو ما جعل مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي DEIK يضطلع بأدوار مهمة في اختراق أسواق واقتصاديات جمهوريات الكومنولث، حيث تجاوز حجم استثمارات شركاته 3.5 مليار دولار، كما بلغت قيمة المشاريع التي نفذها ما يفوق 12 مليار دولار في مرحلة التسعينات لوحدها[2].

وتعززت هذه الشراكة الفعالة بين الدولة التركية ومجتمع الأعمال مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، حيث ظهر فاعل اقتصادي جديد متمثل في الاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعيين TUSKON أو ما يسمى **بنمور الأناضول*** **Anatolian Tigers** سنة 2005م، ما أعطى زخما كبيرا للجهود التركية في

[1] - Erman Akıllı and Bengü Çelenk , "TİKA's Soft Power: Nation Branding in Turkish Foreign Policy", **Insight Turkey**, Vol. 21, No. 3(Summer 2019), p.140.

[2]- احمد جاسم إبراهيم ألشمري ويونس عباس نعمة، **مرجع سابق**، ص. 1275.

(*) – يشير مصطلح **نمور الأناضول** Anadolu Kaplanları إلى الطبقة الجديدة من أرباب المال والأعمال التي ظهرت في مناطق وسط تركيا المحافظة منذ بداية الألفية الجديدة والمعروفين بخلفيتهم وتوجهاتهم الإسلامية.

تعزيز حضورها الاقتصادي والتجاري خاصة في الجمهوريات التركية بالنظر للخلفية الإسلامية لهذه القوة الاقتصادية الجديدة[1].

لقد حققت تركيا وعلى مدار العقود الثلاثة السابقة، اختراقا كبيرا لاقتصاديات دول الكومنولث، ما جعلها تصبح أحد أهم الشركاء التجاريين، والقوى الاستثمارية الفاعلة في المنطقة، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين بينها وبين دول الكومنولث مجتمعة 07 مليار دولار في نهاية سنة 2016م، بينما بلغت قيمة استثمارات شركاتها 14 مليار دولار نهاية شهر ديسمبر سنة 2017م، أمّا قيمة المشاريع التي نفذتها شركات المقاولات التركية فقد تجاوزت 86 مليار دولار[2].

ج- المدخل الثقافي

مرتكزة على إرثها التاريخي الممتد، والصلات العرقية والثقافية التي تجمعها بجمهوريات دول المنطقة، تحركت تركيا بشكل سريع نحو إعادة استرجاع نفوذها الثقافي بتلك الجمهوريات من خلال إحياء المشاعر الطورانية، ونشر اللغة وقيم الثقافة التركية، وبثّ القيم الدينية للإسلام الصوفي التركي، واستمالة نخب وشعوب تلك الدول. فمنذ بداية التسعينات؛ عملت أنقرة باتجاه ادخال المطبوعات التركية من كتب ومجلات وصحف وآلات طابعة باللغة التركية لدول المنطقة، وعمدت وبقوة غلى تغير أحرف الكتابة من الأبجدية السيريلية الى الأبجدية اللاتينية، حيث تكللت هذه الجهود بالنجاح عندما استطاعت وكالة التعاون والتنمية التركية عقد اجتماع في أنقرة بتاريخ 8 مارس 1993م، تمخض عنه التوصل إلى أبجدية واحدة مشتركة تركية مكونة من 34 حرفاً[3]. كما نجحت في سنة 2018م، بإقناع أعضاء المجلس التركي بإعداد كتاب التاريخ التركي المشترك لتدريسه في مدارس المرحلة المتوسطة بمختلف تلك الجمهوريات[4].

وتنشط مؤسسة TURKSOY التي تعتبر **يونيسكو العالم التركي** في هذا الإطار من أجل تعميق التبادل والتعاون الثقافي بين تركيا والجمهوريات التركية في المنطقة، حيث عملت على تعزيز العلاقات بين الأعضاء من خلال تقوية الروابط المشتركة للإرث التركي، عبر إحيائها لعديد الفعاليات والأنشطة الثقافية والتاريخية[5].

---

[1] - Altay Atli, "Businessmen as Diplomats: The Role of Business Associations in Turkey's Foreign Economic Policy", **Insight Turkey**, Vol. 13, No. 1(2011), p.116.

[2]–," Turkey´s Relations With Central Asian Republics", **Turkish Ministry of Foreign Affairs**, (accessed on : 01.12.2019), available at: https://bit.ly/2QxctMI

[3]- احمد جاسم إبراهيم ألشمري ويونس عباس نعمة ، **مرجع سابق**، ص. 1285.

[4]– "إعداد كتاب موحد لمادة التاريخ التركي بغرض تدريسه في البلدان الناطقة بالتركية"، **ترك برس**، 21 نوفمبر 2018، (تاريخ التصفح: 2019.12.03) ، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3dvWrN4

[5] - Erman Akıllı, "Turksoy, Turkic Council and Cultural Diplomacy: Transactionalism Revisited", **Journal of Social Sciences of the Turkic World (Bilig)**, No. 91(2019), p.12.

على صعيد آخر؛ أطلقت تركيا سنة 2009م قناة TRT Avaz الموجهة لدول العالم التركي التابعة لقناة TRT المملوكة للدولة، كما أنشأت قبل ذلك بسنتين معاهد يونس إمري الثقافية Yunus Emre Cultural Institutes في كل من تبيليسي وباكو وكومرات، وأستانا وكييف، وغيرها من عواصم دول المنطقة، من أجل نشر وتعليم اللغة والثقافة والفنون التركية في تلك الجمهوريات[1]. وبالموازاة مع ذلك؛ عملت أيضا على اجتذاب النخب الشابة من دول المنطقة ففتحت جامعاتها لاستقبال آلاف الطلبة، حيث استقطبت في السنة الجامعية 2016م/2017م 12. 504 طالبا من أذربيجان، و9.903 من تركمنستان، و1.994 من قيرغيزستان، و1.986 من كازاخستان[2]. كما أطلقت برنامج MEVLANA Exchange program في عام 2011م لتبادل الطلاب وأعضاء هيئات التدريس بين مؤسسات التعليم العالي التركية ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المجاورة، ليكون بديلا عن برنامج ERASMUS الأوروبي الشهير، وقد وقعت غالبية دول المنطقة على بروتوكولات تعاون في إطار هذا البرنامج باستثناء أرمينيا[3].

وفي المجال الديني؛ عملت المؤسسات الرسمية للدولة وعلى رأسها مديرية الشؤون الدينية "الديانت" "Diyanet" على توسيع نفوذها من إدارة الشأن الديني الداخلي، ليشمل العلاقة بين تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، وأصبحت هذه المديرية الأداة الأساسية للنفوذ الديني التركي الرسمي في تلك الدول[4]. كما امتد نشاط حركتي "النورسيين" نسبة إلى سعيد النورسي الذي أسّسها في بدايات القرن الماضي، وحركة "حزمت/Hizmet– خدمة" التي أسسها فتح الله غولن ليشمل عددا من تلك الجمهوريات، حيث نجحت حركة النورسيين مثلا في التأسيس لوجودها بغالبية الجمهوريات بالمنطقة، ونجحت حركة "الخدمة" في غضون الفترة الممتدة من 1991م إلى 1998م في افتتاح ما يفوق 126 مدرسة، والمئات من الشركات في مختلف تلك الجمهوريات وحتى في بعض الجمهوريات التابعة للاتحاد الروسي، بالإضافة إلى تأسيس فروع لجريدة زمان Zaman الذراع الإعلامية للجماعة في مختلف عواصم جمهوريات آسيا الوسطى وجنوب القوقاز[5].

---

[1] - Ole Frahm (et al.), Turkey and the Eastern Partnership: Turkey's Foreign Policy Towards its Post-Soviet Black Sea Neighbourhood, **EU-STRAT Working Paper**, No. 13, December 2018, p.21.

[2] - Mahmut ÖZER, "The Internationalization of Higher Education in Turkey: Realities, Motivations and Opportunities", **Insight Turkey**, Vol. 18, No. 4(2016), p.58.

[3] - Gözde Yılmaz, "Emulating Erasmus? Turkey's Mevlana Exchange Program in Higher Education", **Asia Europe Journal**, Vol. 17, No .2(2018), p.148.

[4]– بايرم بالسي، "تركيا الكبرى: النفوذ الديني لتركيا في آسيا الوسطى والقوقاز"، ترجمة: شروق عبدالغفار، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 26 أغسطس، 2014، (تاريخ التصفح: 2019.12.04)، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3aoiJOL

[5] - Bayram Balci, "Fethullah Gu¨len's Missionary Schools in Central Asia and their Role in the Spreading of Turkism and Islam", **Religion, State and Society**, Vol. 31, No. 2(2003), pp.155-156.

المطلب الثاني: تحدي السياسة الإيرانية

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور دول جديدة على طول الحدود الشمالية لإيران إلى انتفاء التهديد الروسي التقليدي لها، ومنحها فرصة تاريخية للظهور كقوة إقليمية في هذه المنطقة التي تشتمل على جمهوريات آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، والتي كانت في معظمها جزءًا من الإمبراطورية الإيرانية حتى أوائل القرن 18م، عندما أُجبرت على التنازل عنها لروسيا القيصرية. وتزامن هذا الواقع الجيوسياسي الجديد مع خروج إيران من حربها التي استمرت ثماني سنوات مع العراق، وبالتالي لم تحظى دول المنطقة في بداية مرحلة التسعينات بأولوية قصوى بالنسبة لإيران بالنظر لانشغالها بالتحديات الهائلة لإعادة الإعمار، غير أنّها طورت سياسة خارجية تدريجية Gradualist Foreign Policy بأهداف متنوعة، تتمحور حول إقامة روابط اقتصادية مع الدول المنطقة، وإحياء الصلات التاريخية – الثقافية التي تجمعها بتلك الجمهوريات.

وتُعدّ دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز أحد أهم دوائر المجال الحيوي المباشر لجمهورية إيران الإسلامية بعد دائرتي الخليج العربي والشرق الأوسط، ولذلك فقد أتاح استقلال تلك الجمهوريات لإيران فضاءً استراتيجيا جديداً يُمكِّنها من مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية، حيث لم تتوانى طهران عن استغلال هذه الفرصة للخروج من دائرة الحصار الأمريكي، منطلقة في ذلك من تصور استراتيجي مؤداه أنّها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في هذه المنطقة، فهي بحكم موقعها تجاور تركمنستان وأذربيجان، وتعتبر منفذاً بريّاً حيوياً لتلك الجمهوريات الحبيسة في غالبيتها إلى الخليج العربي.

الفرع الأول: الطابع البراغماتي للسياسة الإيرانية تجاه دول المنطقة

ظلّ مبدأ تصدير الثورة* من أهم العوامل المحددة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه عالمها الخارجي منذ قيام ثورتها الإسلامية بقيادة الإمام الخميني سنة 1979م. وبالتالي فقد أضحى هذا المبدأ المحرك لمختلف سياساتها ولمشروعها التوسعي ذي البعد الطائفي، حيث استثمرت طهران موارد ضخمة لإنشاء وكلاء وأذرع أيديولوجية لها في العديد من الدول لتجسيد مشروعها الإقليمي.

غير أنّ هذا التوجه الإيراني لم يكن متماثلا تجاه مختلف الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها، فبينما لازال ثابتا تجاه الدائريتين الخليجية والشرق – أوسطية، فعلى العكس من ذلك؛ حرصت طهران على تجنب النهج الذي يركز على تحقيق المثل العقائدية للثورة الإسلامية مع دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وركزت في

(*)- يعني مفهوم **تصدير الثورة** تصدير النموذج الشيعي الإيراني خارج حدود الدولة الإيرانية، وخصوصا ضمن الدائرة الإسلامية التي تعتبر المجال التطبيقي له، حيث تعتقد طهران بأن ثورتها هي التجسيد الحقيقي والعملي لمفهوم الدولة الإسلامية، معتبرة نفسها نموذجا للمسلمين ومثالا للإسلام، وبالتالي يتوجب عليها قيادة العالم الإسلامي.

مقابل ذلك على تقديم نموذجٍ فارسي يتسم بالطبيعة العملية[1]. وترجع هذه النزعة البراغماتية لإيران تجاه دول المنطقة لعدد من الاعتبارات، يمكن إيجازها في النقاط التالية[2] :

- ✓ أنّ دول المنطقة لم تشكل مصدر تهديد أيديولوجي أو أمني خطير على عكس منطقة الشرق الأوسط؛
- ✓ التباين المذهبي ما بين إيران ودول المنطقة ذات الغالبية السنية، وإدراكها أنّ النخب الحاكمة في تلك الدول قد تشبعت القيم العلمانية، ما يجعلها أميل إلى عدم تقبل الفكر الثوري– الإسلامي؛
- ✓ الحذر الإيراني الشديد من تغيير الأوضاع القائمة داخل تلك الدول، وعدم استعداء الشريكين الروسي والصيني اللذين لهما مصالح حيوية في تلك الدول.

ولعلّ ما يجب التأكيد عليه في هذا السياق، أنّ السياسة الإيرانية تجاه دول المنطقة تتحدد بشكل كبير بعامل التأثير الروسي، فعلى حدّ تعبير الباحث الإيراني محي الدين مصباحي Mohiaddin Mesbahi تتحدّد بشدة علاقات إيران مع أوراسيا بشكل عام، ودول منطقة الكومنولث بشكل خاص بعامل التأثير الاستراتيجي الروسي. إذْ تتصور إيران روسيا كموازنٍ للدور الأمريكي، ما يجعل سياستها تجاه دول المنطقة تتسم بالحساسية والحسابات الاستراتيجية الدقيقة للحفاظ على ذلك التوازن في علاقاتها بروسيا، وسياستها تجاه دول المنطقة[3].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التوجه الإيراني تجاه دول الكومنولث

ركزت إيران في سياستها الإقليمية تجاه دول المنطقة على أهداف ذات طبيعة براغماتية تشمل تحقيق الأمن القومي والحفاظ على وحدتها الوطنية، وزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي بعيدا عن أيّ طموحات أيديولوجية لتصدير نموذجها الثوري، وهو ما ساعد على طمأنة النخب السياسية في تلك الدول، وجعلها أكثر قبولا واستعداداً للتعاون وتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية معها. وقد وظفت طهران من أجل تحقيق مساعيها تجاه دول المنطقة عددا من العوامل أهمها:

أ– العوامل الاجتماعية والثقافية

تاريخيا؛ أدى التفاعل الطويل بين بلاد فارس وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز، إلى تبلور حالة من الاندماج الحضاري والثقافي بين شعوب ومجتمعات دول المنطقة، فاللغة الفارسية حتى وقت قريب كانت

[1]- محمد السيد سليم، "الدور الإيراني في آسيا الوسطى"، **مجلة مختارات إيرانية** ، العدد 9(إبريل 2001)، (تاريخ التصفح : 2019.12.12) ، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2xtUMa1

[2] - Mohsen Milani and Jeffrey Mankoff, **Iran in a Reconnecting Eurasia: Foreign Economic and Security Interests**, CSIS Report (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, April 2016), pp.07-08.

[3] - Manochehr Dorraj and Nader Entessar, "Iran's Northern Exposure: Foreign Policy Challenges in Eurasia", **Occasional Paper**, No. 13(Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2013), p.08.

بمثابة لغة العطاء والإبداع الثقافي لكثير من هذه الشعوب، حتى أنّ الطاجيك يفتخرون بأنّهم أصحاب حضارة وثقافة مميزة، يمكن أنْ تكون بمثابة جسر بين الثقافة الإيرانية وبقية الثقافات المجاورة.

وتنتمي غالبية دول المنطقة إلى ما يسمى بإيران الكبرى Greater Iran، حيث يُعبّر هذا المفهوم بحسب الباحث الأمريكي المتخصص بالدراسات الإيرانية ريتشارد فراي Richard Frye على النطاق الثقافي الذي يشمل غالبية دول القوقاز والعراق وأفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى، ويمتد إلى الصين وغرب الهند، ومختلف الأراضي والشعوب التي تنتشر فيها اللغة الفارسية وعناصر الثقافة الإيرانية الأخرى. وهو المجال الذي تتطابق حدوده أيضا مع مفهوم "**حوزة إيران الحضارية**" الذي طرحه محسن رضائي، والذي تحظى فيه الثقافة الفارسية بحسبه بأهمية خاصة، كما تتمتع فيه طهران بمكانة علمية واستراتيجية تجعل منها فاعلاً محوريًا إقليميا[1].

على أساس ما سبق؛ عملت إيران ومنذ بداية سنة 1992م على تطوير علاقاتها الثقافية مع دول المنطقة، فأنشأت منظمة اللغة الفارسية Organization of Persian Laugange التي تضم بالإضافة إلى إيران، طاجيكستان وأفغانستان. وقدمت مساعدات لتطوير الثقافة الفارسية في الدول الناطقة باللغة التركية من خلال تدريس اللغة الفارسية في المدارس والجامعات، ودراسة المرحلة الفارسية في تاريخ تلك الدول، كما أنشأت مركزا بحثيا في إطار معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية يتوفر على دراسة آسيا الوسطى والقوقاز، ويعقد مؤتمرا سنويا لمناقشة قضايا تلك المنطقة، كما يصدر مجلة ربع سنوية بعنوان : آسيا الوسطى والقوقاز[2].

كما اعتمدت إيران في ترقية لغتها وثقافتها على عدد من الأذرع الثقافية كمراكز ومدارس تعليم اللغة الفارسية، والمستشاريات الثقافية التي تنشط بشكل لافت لجذب الطلاب والمثقفين من تلك الدول، من خلال إنشاء فصول لتعليم اللغة الفارسية في دول كطاجيكستان وكازاخستان وتركمنستان وغيرها[3]. حيث أسست طهران أكثر من 600 مركز إيراني في 45 دولة، منها 13 مركزًا في 5 دول بالشرق الأوسط، و38 مركزًا

[1]– محسن رضائي،" إيران والفكر الإقليمي"، **موقع البينة**، 2015.03.26، (تاريخ التصفح: 2019.12.15)، متوفر على الرابط :https://bit.ly/2UKrITP

[2]– محمد السيد سليم، "الدور الإيراني في آسيا الوسطى"، **مرجع سابق.**

[3] - Somayeh Azadi et al, "Performance Analysis of Cultural Diplomacy of Iran in Central Asia", **International Journal Of Humanities And Cultural Studies**, Vol .2, No. 2(September 2015), pp. 674-675.

في 8 دول بمنطقة آسيا، و203 مركزا في 7 دول في أوراسيا الوسطى وتحديدا في أذربيجان، وطاجيكستان وتركمنستان[1].

ب- العوامل السياسية والأمنية

بادرت طهران ومنذ عام 1992 م إلى الاعتراف باستقلال هذه الجمهوريات، وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية في محاولة للخروج من دائرة العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، ومحاولة منها لمنع تأزم الأوضاع السياسية والأمنية بتلك الجمهوريات حديثة النشأة . وحاولت تقديم نموذجٍ مقبولٍ لهذه الجمهوريات بعيدا عن النموذج الثوري الإسلامي، الذي لا يحظى بمقبولية من قبل النخب العلمانية الحاكمة في المنطقة، ما شجع حكومات تلك الدول على قبول التعاون مع إيران، كما هو الحال بالنسبة لجمهوريات تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان، حيث عبّر قادتها عن رغبتهم في إقامة علاقات سياسية مع إيران وتعزيز التعاون معها.

في واقع الأمر؛ كان هدف تمتين العلاقات السياسية مع دول المنطقة مدفوعا بهاجس أمني أساسي ينبع من واقع إيران الداخلي كدولة متعددة الأعراق، إذْ يشكل الفرس فيها ما نسبته 51٪ ، والأذريون 24 %، والأكراد7 % ، والعرب 3 %، والبلوش2 %، والتركمان2 % وغيرهم من العرقيات الأخرى. ولذلك كانت إيران تنظر لدول المنطقة كمصدر تهديد سياسي وأمني مباشر لها، خاصة وأنّ تلك الأقليات التي تحتضنها بالرغم من اختلاف قوتها السياسية وانتمائها الديني تشترك في عدد من الخصائص أهمها[2]:

- تركزها بشكل رئيسي في المناطق الحدودية لإيران خاصة الشمالية منها، وارتباطها مع مجموعات عرقية في دول الجوار؛
- النزعة الانفصالية لبعضها خاصة الأذريون والتركمان في الشمال؛
- طغيان الولاء العرقي لبعض الأقليات على حساب ولائها الوطني لطهران؛
- أنّ غالبية هذه الأقليات سنية إلى حدّ كبير، بما في ذلك بعض الأكراد البلوش، والتركمان، ممّا عقّد علاقتهم مع الدولة الإيرانية ذات الطابع الطائفي الشيعي.

إنّ هذا الواقع العرقي داخل إيران وامتداداته الإقليمية عبر جمهوريات المنطقة، جعلها تحرص على بناء علاقات سياسية متوازنة مع تلك الجمهوريات، وعدم الانخراط في الصراعات العرقية والحدودية بينها، ولذلك تحركت ومنذ بداية التسعينات لتسوية النزاعات بالمنطقة، حيث لعبت وساطتها دورا بارزا في تسوية النزاع

[1] - Ezgi Özlem Tamdemir, "Iranian soft power Policy", **Working Paper** (department of political science and public administration, Ankara: Yildirim Beyazit University, December 2017), p.10.

[2] - Daniel L. Byma (et al.)**, Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era**, (California: The RAND Corporation, 2001), p.13.

الداخلي بطاجيكستان، كما لعبت دورا حيويا في تخفيف التصعيد بين أذربيجان وأرمينيا في النزاع المسلح حول إقليم كارباخ.

ج- العوامل الاقتصادية

لا تمثل إيران من الناحية الاقتصادية شريكا تجاريا قويا لدول المنطقة، فقد حالت طبيعة نموذجها الاقتصادي، والحصار الغربي الذي لازال مفروضا عليها دون تنويع وتطوير علاقاتها التجارية مع دول المنطقة. فوفقًا لتقرير "إيتشتاد أون لاين" EghtesadOnline Report فإنّ حجم التجارة غير النفطية بينها وبين دول الكومنولث بما في ذلك روسيا الاتحادية بلغ سنة 2018م 2.3 مليار دولار، حيث صدّرت طهران ما قيمته 1.34 مليار دولار، واستوردت ما قيمته 959.95 مليون دولار، وجاءت روسيا أولا بـ 1.03 مليار دولار، ثم أذربيجان بـ: 351.14 مليون دولار، وكازاخستان بـ:234.69 مليون دولار على التوالي[1].

إنّ محدودية العلاقات التجارية والاقتصادية ما بين إيران ودول المنطقة، لم يقف حائلا دون توجه طهران نحو الاستثمار في موقعها الاستراتيجي المتميز الذي استخدمته تاريخياً لتوسيع نفوذها الاقتصادي، ولذلك فقد حاولت في ظل العقوبات الغربية ومحدودية مواردها الاقتصادية التحرك انطلاقا من هذا المعطى الجيو – استراتيجي، ما جعلها تسعى للتحول إلى ترانزيت للطاقة والتجارة، من خلال ربط دول المنطقة الحبيسة في غالبيتها عبر شبكة من الطرق ومسارات النقل التجارية الإقليمية والدولية.

د- مشاريع الربط الإيرانية لدول المنطقة في مجال البنى التحتية

1- السكك الحديدية: كجزء من جهودها لإحياء طريق الحرير القديم، حاولت إيران ربط دول آسيا الوسطى الحبيسة بالخليج العربي من خلال نظام السكك الحديدية الإيراني، ولذلك عملت مع تركمنستان على العديد منها، حيث أثمر تعاونهما المبكر بناء خط سكة حديد مشهد – سراخس – طاجان في عام 1996م، وعززته إيران بإنشاء منطقة سرخس للتجارة الحرة الواقعة على الحدود بين الدولتين، كما استكملت خط السكك الحديدية الاستراتيجي الإيراني – الكازاخستاني – التركماني في عام 2014م الذي يبلغ طوله 930 كيلومتراً والذي يربط بين الدول الثلاثة[2] .

2- مشاريع أنابيب نقل الطاقة: تعد الطاقة أحد أهم عناصر التحرك الاقتصادي الإيراني تجاه دول المنطقة، حيث ساهم موقعها الاستراتيجي، وقربها من الدول الرئيسية المنتجة والمستهلكة في وضعها الخاص في المنطقة. ففي عام 1997 م موّلت إيران بناء خط أنابيب الغاز Korpedzhe-Kord-Kuy ممّا سمح

[1] - "Iran's non-oil trade with CIS declines sharply", **XINHUANET** , 03.07.2018, (accessed on: 20.12.2019) ,available at : https://bit.ly/2uWneAu

[2] - Mohsen Milani and Jeffrey Mankoff, **Op.Cit**, p.23.

بتسليم الغاز التركماني إلى شمال إيران. ثم تمّ افتتاح خط أنابيب دولت آباد–ساراخس–خانجيران في عام 2010 م، والذي يسمح للغاز التركماني بالوصول إلى الأسواق في تركيا وأوروبا عبر إيران، ويقلل اعتمادها على خطوط الأنابيب الروسية[1].

3– ممر الشمال– الجنوب : يعتبر مشروع ممر الشمال–الجنوب (INSTC) مشروعا لوجستيا ضخما يتضمن شبكة متعدّدة الأنماط من طرق التجارة الدولية، البحرية، والبرية والسكك الحديدية التي تربط بين أقاليم جنوبي آسيا، وغربها عبر إيران مرورا بمنطقة الخليج العربي، آسيا الوسطى، القوقاز، روسيا، وصولًا إلى شمال أوروبا. ويعود تاريخ هذا الممر التجاري الحيوي الذي يربط بين مختلف تلك الأقاليم إلى قرون ماضية، لكن فكرة إحيائه تجسدت بعد التوقيع على الاتفاق الثلاثي بين روسيا والهند وإيران في شهر سبتمبر سنة 2000م، وانضمت إليه لاحقًا معظم دول آسيا الوسطى والقوقاز. ويهدف هذا المشروع إلى توسيع حجم التجارة بين الدول والأقاليم الواقعة على مساراته من خلال تخفيض تكاليف التجارة إلى ما يقرب 30 % وتخفيض مدة النقل بنحو 40% وذلك بالمقارنة مع المسارات التقليدية[2].

المطلب الثالث: تحدي السياسة الصينية

منذ نهاية الحرب الباردة، دخلت جمهورية الصين في سيرورة تطور اقتصادي متسارع ساهم في تحولها إلى أحد الأقطاب الاقتصادية العالمية، وأدى إلى توسع دائرة مصالحها القومية ومجالات نشاطها الخارجي، لتشمل الجمهوريات السوفيتية المستقلة حديثا، وخاصة في آسيا الوسطى التي ترتبط مع الصين بعلاقات جوار جغرافي مباشر وصلات تاريخية وعرقية متميزة، ما شكل لبكين فرصة استراتيجية للاستثمار في هذا الفضاء الحيوي الضخم بكل ما ينطوي عليه من رهانات وتحديات متنوعة .

وتتحرك السياسة الصينية تجاه عالمها الخارجي بشكل عام، وبوجه أخص تجاه دول الكومنولث في إطار تصور استراتيجي يستند إلى مفهومين أساسين هما :

✓ **مفهوم الصعود السلمي Peacfull Rising** الذي قدمه الاستراتيجي والمستشار السياسي البارز زينغ بيجيان Zheng Bijian في عام 2003م، وأراد من خلال تطمين المجتمع الدولي بأنّ عودة الصين إلى الساحة الدولية لن تغير من بنية النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل عادة عند بروز قوى دولية

[1] - Edward Wastnidge, "Central Asia in the Iranian geopolitical imagination", **Cambridge Journal of Eurasian Studies**, Vol. 1, No .1(2017), p.08.

[2]– محمد فايز فرحات، "ممرّ الشمال–الجنوب حدود الدور والمراهنات الإيرانية"، **مجلة الدراسات الإيرانية**(المعهد الدولي للدراسات الإيرانية" رصانة" الرياض)، السنة الثانية، العدد السابع (يونيو 2018)، ص.62.

جديدة أو عودة قوى تقليدية.[1] وهو المفهوم الذي تحول إلى نهج استراتيجي يرتكز أساسا على توسيع النفوذ الاقتصادي والتجاري في الخارج، وتجنب المواجهة السياسية أو العسكرية مع القطب الأمريكي تحديدا والقوى التقليدية الأخرى، ما حقق **الجاذبية للدور الصيني وقابلية انتشاره** خارجيا خاصة في دول العالم الثالث ودول الجوار، التي رأت في النموذج الاقتصادي الصيني بكل ما يحمله من طاقات وقدرات هائلة فرصة سانحة لها لتحقيق مكاسب تنموية، من دون مشروطية سياسية أو تبعات ومخاطر عسكرية وأمنية قد تتحملها.

✓ **مفهوم السير غربا March West** : الذي صاغه وانغ جيسي Wang Jisi أحد أبرز الشخصيات الأكاديمية النافذة في دوائر صنع القرار الخارجي سنة 2012م. ودعا من خلاله لضرورة تحويل مركز اهتمام الصين بعيدا عن المنافسة المحمومة مع الولايات المتحدة وحلفاءها في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وإعادة التوازن غربا نحو آسيا الوسطى والشرق الأوسط للاستفادة من فرص تراجع الدور الأمريكي في تلك المناطق والأقاليم [2]. ما جعل منطقة آسيا الوسطى ترتقي في سلم الاستراتيجية الصينية الرامية لتأمين الموارد الطبيعية والطاقوية، وتوسيع النفوذ التجاري العالمي، والتكيف مع الضغط الأمريكي في شرق آسيا، وتطوير مناطق الشمال الغربي وخاصة إقليمي شينجيانغ والتبت.

الفرع الأول: مرتكزات وآليات النفوذ الصيني بدول المنطقة

أ- في المجالين السياسي والأمني

شكل الاستقرار السياسي والأمني أحد أهم الأوليات التي سعت الصين لتحقيقها في إطار تفاعلاتها الثنائية والجماعية مع مختلف دول الكومنولث، وخاصة جمهوريات آسيا الوسطى التي تنظر إليها باعتبارها مجالا جيوسياسيا هشّاً، ومصدرا لما تطلق عليه بالشرور الثلاثة Three Evils (الانفصالية، الإرهاب، والتطرف) [3]. وينبع تخوف بكين من هذه المنطقة تحديدا لاعتبارات الجوار الجغرافي المباشر، واحتمالات تفجر أي نزاعات قد تؤدي إلى اضطرابات على طول حدودها الغربية، وما يتصل بها من صراعات على استقرار إقليمها الغربي شينجيانغ Xinjiang المتاخم لهذه الدول، والذي تقطنه غالبية الإيغور Uighurs

[1] - Roman Muzalevsky, **China's Rise and Reconfiguration of Central Asia's Geopolitics: a case for U.S. "pivot" to Eurasia** (Pennsylvania: The United States Army War College press, 2015), p.12.
[2] - Wang Jisi, "Marching Westwards": The Rebalancing of China's Geostrategy", in: Shao Binhong (ed.), **The World in 2020 According to China: Chinese Foreign Policy Elites Discuss Emerging Trends in International Politics**, (Leiden: Brill, 2014), pp.130-131.
[3] - Konstantinas Andrijauskas, "China's Economic Penetration into Post-Soviet Central Asia and Eastern Europe", **Lithuanian Foreign Policy Review**, No. 30(January 2013), p.119.

المسلمة التي ترتبط بعلاقات دينية ولغوية وثقافية مع بلدان آسيا الوسطى من جهة، وتخوفها من تأثير تلك النزاعات على إمداداتها الطاقوية من المنطقة من جهة ثانية[1].

وعليه؛ كثّفت الصين جهودها الدبلوماسية والأمنية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مباشرة، حيث اعترفت حكومتها باستقلال تلك الجمهوريات، واتجهت لإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة معها. إذ تمت دعوة عدد من قادة تلك البلدان لزيارة بكين في الفترة من 1992م–1993م. وفي عام 1994م قام رئيس مجلس الدولة الصيني لي بنغ Li Peng بزيارات متعددة قادته لكل من: أوزبكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، وكازاخستان تمخض عنها إعلان المبادئ الأربعة التي تحكم علاقات الصين مع الجمهوريات الجديدة وهي: الحفاظ على علاقات حسن الجوار، تعزيز التعاون، احترام سيادة واستقلال دول المنطقة، والعمل للحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة. كما أعقب هذه الزيارات زيارة الرئيس جيانغ زيمين Jiang Zemin إلى أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في جويولية 1996م، ونتج عنها التوصل إلى اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود المشتركة مع كل من: كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، وتعهد مختلف الأطراف بعدم المشاركة في أي أعمال عدائية موجهة ضد الطرف الآخر، أو السماح لأي بلد ثالث باستخدام أراضيهم لإلحاق الضرر بسيادة الطرف الآخر ومصالحه الأمنية، ومعارضة أي شكل من أشكال الحركات أو التوجهات الانفصالية العرقية داخل أراضي كل دولة[2].

على صعيد آخر؛ أدى تفاقم الحرب في أفغانستان وانتشار الإسلام الراديكالي، واندلاع الحرب الأهلية الطاجيكية في عام 1992م إلى التهديد باحتمالية "بلقنة" "Balkanisation " آسيا الوسطى. وبالتالي ظهرت حاجة الصين لتأسيس إطار إقليمي قادر على الاستجابة لمختلف هذه التحديات والمحافظة على البيئة الأمنية اللازمة لضمان وحدة وتكامل أراضيها. وهو ما تجسد عمليا مع بداية الألفية الجديدة، حين بادرت بكين في دوشانبي في يوليو عام 2000م إلى طرح فكرة تحويل ما يسمى بـ "خماسي شنغهاي" "" Shanghai Five الذي أُعلن عنه في مدينة شنغهاي الصينية سنة 1992 م إلى منظمة إقليمية تجمع كلا من: الصين، روسيا، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان. وقد تسجد هذا المسعى رسمياً في ذات المدينة في 15 جويلية عام 2001م من خلال الإعلان عن ميلاد منظمة شنغهاي للتعاون، والتي ضمت فضلا عن الدول الخمسة

[1] - Russell Ong," China's security interests in Central Asia", **Central Asian Survey**, Vol.24, No.4 (December 2005), p.426.

[2] - Joseph Y. S. Cheng, "The Shanghai Co-operation Organisation: China's Initiative in Regional Institutional Building", **Journal of Contemporary Asia**, Vol. 41, No. 4(November 2011), p.634.

سالفة الذكر أوزبكستان أيضا، لتصبح هذه المنظمة أول إطار إقليمي غير اقتصادي تنضم إليه الصين وتعمل من خلاله على ترسيخ نفوذها بالمنطقة [1].

ب- في المجال الاقتصادي

تحركت بكين باتجاه التمدد الاقتصادي والتجاري بمختلف دول الكومنولث مرتكزة في ذلك على قدراتها الاقتصادية والمالية الهائلة، والتنافسية العالية لشركاتها ومنتجاتها، ومقاربتها التي تختلف بشكل جوهري عن مقاربات القوى الأخرى الفاعلة في المنطقة، والتي تشدد على وضعها كدولة نامية تسعى لمساعدة البلدان المتخلفة في العالم الثالث لتحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي، وعدم تقييد مساعداتها أو استثماراتها بأية مشروطيه سياسية أو استخدامها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول. ما جعلها في نظر كثير من النخب الحاكمة في المنطقة شريكا اقتصاديا مرغوبا وموثوقا به Reliable and desirable Partner يمكن الاستفادة من تجربته الاقتصادية الرائدة، وموارده المالية لتحقيق التنمية والتحرر من التبعية الاقتصادية لروسيا الاتحادية. وبالتالي فقد هيّأت كل تلك العوامل والمعطيات الظروف الملائمة لتغلغل رؤوس الأموال الصينية بشكل مكثف، سواء على شكل مساعدات تنموية، أو قروض واستثمارات مباشرة، وهو ما يتجلى في الجدول التالي الذي يرصد تطور حجم تلك الاستثمارات ومجالات توزعها بمختلف بلدان الكومنولث.

الجدول رقم 18: الاستثمارات الصينية وأهم قطاعات توزعها بدول الكومنولث من 2005م إلى 2019م

الدولة	إجمالي الاستثمارات بالمليار دولار	أهم القطاعات
كازاخستان	35.16	الطاقة (69.54 %)، النقل (10.06%)
أوزبكستان	5.69	طاقة (61.33%)، العقارات (12.56%)
طاجيكستان	2.15	الطاقة (46.58 %) العقارات (50 %)
قيرغيزستان	4.73	الطاقة (61.09 %) النقل (35.72 %)
أوكرانيا	9.74	الطاقة (67.35 %)، النقل (25.35%)
بيلاروسيا	6.03	النقل (28.35 %)، الطاقة (27.36%)
تركمنستان	6.8	الطاقة (100%)
جورجيا	1.79	النقل (45.25%)، طاقة (22.90%
أذربيجان	1.92	المعادن (60.93%) العقارات(28.12%)
مولدوفا	0.56	الطاقة(62.5%)، النقل (37.50%)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على موقع: China Global Investment Tracker، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/31HaHwN

[1] - **Ibid**., p.637.

ويظهر الجدول أعلاه؛ تركز تلك الاستثمارات في جمهوريات آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية والطاقوية، وتوزعها بشكل أساسي في قطاعات الطاقة والمعادن وبدرجة أقل في قطاع البنى التحتية والعقارات، حيث أدت تلك الاستثمارات إلى تغيّر بنية التبادلات التجارية الخارجية لغالبية دول الكومنولث، فقد سجل حجم التجارة البينية لبكين مع تلك الدول قفزات كبرى الفترة الممتدة من 2005م إلى 2017م، إذ انتقل حجمها مع جمهوريات آسيا الوسطى مجتمعة من 8.7 مليار دولار إلى 35.9 مليار دولار، ومن 3.3 إلى 7.38 مليار دولار مع أوكرانيا، ومن 0.6 إلى 1.44 مليار دولار مع بيلاروسيا[1]. لتتحول بذلك الصين إلى أحد أهم الشركاء التجاريين لتلك الدول، وقوة قادرة على التأثير في التوازنات الاقتصادية والمالية لعدد من تلك الجمهوريات.

لقد تمحور التحرك الصيني في جانب كبير منه تجاه دول المنطقة حول تحقيق أمنها الطاقوي، إذْ تنظر بكين إلى آسيا الوسطى ومنطقة حوض بحر قزوين باعتبارهما مصدرا بديلا وأكثر استقرارًا وأمناً من مصادر الطاقة الشرق- أوسطية. وبالتالي فقد عملت على تطوير علاقاتها الطاقوية مع تلك الجمهوريات، حيث ارتكزت جهودها على تطوير قدرات صناعتها النفطية والغازية وخاصة مع جمهوريتي كازاخستان وتركمنستان باعتبارهما أكبر موردين للطاقة لبكين، وتعزيز وتنويع شبكة نقل الطاقة من المنطقة إليها. وقد تكرس هذا المسعى عبر انخراط الشركات الصينية في قطاعات الطاقة في تلك البلدان حيث تجاوزت حصة الشركات الصينية في صناعة النفط الكازاخستانية 40٪. كما ساهمت الشركة الوطنية الصينية للبترول(CNPC) في تشييد خط أنابيب النفط بين كازاخستان والصين بقدرة نقل سنوية تبلغ 12.5 مليون طن، فضلا عن بناء خط أنابيب الغاز بين كازاخستان والصين، والذي سيربط في نهاية المطاف بشبكة خط أنابيب آسيا الوسطى – الصين، الذي يبدأ من تركمانستان ويمر عبر أوزبكستان وكازاخستان على امتداد طوله 1833 كلم، والذي تمت توسعته وتطويره بداية من سنة 2013م لتصل قدرة نقله بحلول سنة 2020م إلى 65 مليار متر مكعب سنويا[2].

ج- في المجال الثقافي

بالرغم من العقود الطويلة من الزمن التي انقطعت فيها علاقات الصين بجمهوريات آسيا الوسطى، فلا زالت تحتفظ بروابط تاريخية وثقافية وعرقية معتبرة مع تلك الدول التي خضعت أجزاء منها لحكمها تاريخيا. وبالتالي فقد هيّأ تفكك الاتحاد السوفيتي الأسس لإعادة إحياء هذه الروابط من جديد، حيث عملت بكين على

[1] - Konstantinas Andrijauskas, **Op.Cit**, p.118.
[2] - Karen Smith Stegen & Julia Kusznir, "Outcomes and strategies in the 'New Great Game': China and the Caspian states emerge as winners", **Journal of Eurasian Studies**, Vol. 6, No. 2, 2015, pp.101-102.

التوسع ثقافيا بتلك الجمهوريات من خلال تعزيز التبادلات الثقافية، ونشر تعليم اللغة الصينية، عبر إنشاء العديد من معاهد كونفوشيوس والتي بلغ عددها 19 معهدا، تَركّز أكثر من نصفها في جمهوريات آسيا الوسطى لوحدها[1]. ووفقًا لشو لين Xu Lin المدير العام لمعهد كونفوشيوس، فقد بلغ عدد طلاب الجامعات والمدارس الثانوية الذين يدرسون في فروع هذا المعهد في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز 24000 طالبا في عام 2013 م بزيادة قدرها 33.3 % عن العام السابق. كما رتّب المعهد في ذات السنة ما مجموعه 480 نشاطا ثقافيا في هاتين المنطقتين شارك فيه أكثر من 180.000 شخصا. علاوة على ذلك، تستخدم الصين أدوات محددة مثل إنتاج البرامج التلفزيونية والإذاعية وبثها، ومحاولة توسيع برامج التبادل السياحي والطلابي مع دول المنطقة لتعزيز انتشارها الثقافي، وتحسين صورتها الخارجية لدى نخب وشعوب تلك الدول[2].

الفرع الثاني: مبادرة "الحزام والطريق" كإطار استراتيجي لترسيخ النفوذ الصيني بدول المنطقة

تعتبر "مبادرة الحزام والطريق" "BRI" الصينية أحد أهم التحديات الاستراتيجية الراهنة التي تواجهها روسيا في منطقة الكومنولث، بحكم ما تنطوي عليه من مشاريع اقتصادية ضخمة تنذر بتآكل ما تبقى من علاقات التبعية الاقتصادية التقليدية لروسيا مع تلك الجمهوريات، وتذويب مشاريعها الإقليمية ضمن إطار هذا المشروع الاستراتيجي العالمي.

وقد أُعلن عن فكرة هذه المبادرة لأول مرة على يد الرئيس الصيني في سنة 2013 م في جامعة نازاربـاييف الحكومية في كازاخستان، وتشمل 65 دولة تمثل حوالي 32 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، و39 % من تجارة البضائع العالمية، و63 % من سكان العالم[3]. وتتكون هذه المبادرات أساسا من عدد من عدد من الممرات والمسارات التجارية العالمية التي تشمل دول الكومنولث، أهمها[4]:

- **الحزام الاقتصادي لطريق الحرير**: ويعتبر المكون البري لمبادرة "الحزام والطريق"، ويهدف لإحياء طريق الحرير القديم. وهو عبارة عن شبكة من الطرق البرية وكذلك خطوط السكك الحديدية، التي تربط الصين بقارة أوروبا، مروراً بوسط آسيا والشرق الأوسط، كما أنها تستهدف ربط الصين من ناحية ومناطق جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وسواحل المحيط الهندي من ناحية أخرى.

---

[1] - "Confucius Institutes Around the World – 2020", **Dig Mandarin**, (accessed on: 02.01.2020), available at: https://bit.ly/37pII5Y

[2] - Shabnam Dadparvar & Hamidreza Azizi, "Confucian Influence: The Place of Soft Power in China's Strategy towards Central Asia", **China Report Journal**, Vol .55, No. 4(2019), p.337.

[3] - Harinder Kohli, "Looking at China's Belt and Road Initiative from the Central Asian Perspective", **Global Journal of Emerging Market Economies**, Vol. 9, No. 1-3 (2018), p.03.

[4] – علي صلاح، "مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟"، **مجلة اتجاهات الأحداث: ملحق تقرير المستقبل**، العدد 26 (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018)، ص ص. 05-06.

● **خطوط أنابيب الطاقة:** وتشمل هذه المبادرة إنشاء عدة خطوط أنابيب بديلة لنقل النفط والغاز من مناطق تعتبر أكثر استقرارا وأمنا بالنسبة للصين، لا سيما تلك التي تتصل بمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين وأهمها: "خط أنابيب النفط بين الصين وكازاخستان،" و"خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وتركمانستان،" و"خط أنابيب النفط والغاز بين الصين ووسط آسيا" .

بعد الإعلان عن المبادرة، وقعت الصين عقودًا بأكثر من 126.3 مليار دولار، ومع مرور ثلاثة سنوات من بدء تنفيذها بلغت استثماراتها في البلدان التي انضمت إليها حوالي 50 مليار دولار. وتتضمن هذه المبادرة حوالي 900 مشروعا في مجال البنى التحتية المختلفة، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة، والمحطات والجسور في أكثر من 60 دولة، تبلغ قيمة تنفيذها الإجمالية بحسب التقديرات من 2 إلى 3.5 تريليون دولار[1]. وقد عبّر قادة دول منطقة الكومنولث المعنيين بهذه المبادرة عن دعمهم لها بشكل علني منذ الإعلان عنها، خاصة جمهوريات آسيا الوسطى التي تعتبر مكونا حيويا في مسار طريق الحزام الاقتصادي البري، حيث احتوت هذه المبادرة ما يناهز 261 مشروعا متنوعا يستهدف تطوير البنى التحتية رُصد له مبلغ 40 مليار دولار لتنفيذ مختلف مشاريعه[2]. (أنظر الجدول التالي)

الجدول رقم 19 : المشاريع الصينية في إطار مبادرة "الحزام والطريق" بدول آسيا الوسطى

الدولة / المجال	كازاخستان	تركمنستان	أوزبكستان	طاجيكستان	قيرغيزستان
تطوير التجارة والصناعة	61	17	17	24	12
الطرق وسكك الحديد	14	11	16	5	5
الطاقة	20	5	7	12	4
الإنساني	7	13	4	2	5
المجموع	**102**	**46**	**44**	**43**	**26**

المصدر: Farkhod Aminjonov (et al.), **Op.Cit**, p.3

وتحمل هذه المبادرة في نظر كثير من نخب وشعوب دول الكومنولث آمالا ووعدوا كبيرة بتحقيق التنمية، حيث سيتيح لها إمكانية تطوير بناها التحتية في مجال النقل، وتحولها إلى عقد عبور تجاري للسلع والخدمات ما بين المراكز الصناعية الكبرى المتقدمة في الصين وغرب أوروبا، ما سيعزز ويحسن من قدراتها على

[1] - Imomov Imomnazar, "Impact of «One Belt, One Road» initiatives to the economy of Central Asian countries", **International Journal of Business and Economic Development**, Vol. 6 , No .2(July 2018), p.31.

[2] - Farkhod Aminjonov (et al.), **BRI in Central Asia: Overview of Chinese Projects**, Report No. 20(Oslo: Norwegian Institute for International Affairs, 2019). p.01.

التحرر نسبيا من التبعية لروسيا الاتحادية، خاصة في ظل حالة الركود والمصاعب الحالية التي يعيشها الاقتصاد الروسي. ولذلك؛ وبالرغم من تأكيد الصين على الطابع الاقتصادي لهذه المبادرة فإنّ الطرف الروسي ينظر لها بوصفها مشروعاً يهدف لتقويض نفوذ روسيا، والحدّ من منافستها في دول آسيا الوسطى ودول شرق أوروبا، وهو التصور الذي يستند على تخوف روسي استراتيجي بأنْ تسهم هذه المبادرة في فكّ علاقات الاعتماد المتبادل التقليدية ما بينها ودول المنطقة من جهة، وعرقلة مشاريعها الاندماجية المتعددة من جهة ثانية. وعليه؛ وبالرغم من قبول روسيا لهذه المبادرة ودعوة الصين لتعزيز التنسيق ما بين مبادرة "الحزام والطريق" والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، فإنّ التعارض ما بين الرؤيتين والمشروعين على الأقل يمكن استشفافه بشكل واضح في مستوين اثنين[1]:

✓ بينما تفضل الصين التعامل مع دول المنطقة عبر المدخل ثنائي الأطراف، فإنّ روسيا تشدد على العكس من ذلك على ضرورة الاعتراف بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي كمؤسسة إقليمية فاعلة في إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين من جهة، والدول الأعضاء في الاتحاد من جهة ثانية، فضلا عن الجوانب المتعلقة بالبنى التحتية، وإنشاءات النقل، التي تقودها روسيا.

✓ التناقض ما بين المشروعين على مستوى الطبيعة والأهداف؛ فبينما تشكل مبادرة "الحزام والطريق" مشروعا تحريريا للتجارة الدولية يهدف لتشبيك الأسواق وفتحها على بعضها البعض، فإنّ الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يمثل مشروعا حمائياً يهدف إلى إنشاء سوق إقليمية موحدة ومحدودة.

إذنْ، يمكن أنّ يشكل هذا المشروع من وجهة نظر روسية بديلا موازنا لمشروع الاتحاد الأوراسي، فبالرغم من التطمينات الصينية بأنّه لا يشكل مشروعا جيوسياسيا للهيمنة على أوراسيا، فإنّه من دون شك سيصطدم بمساعي وطموحات روسيا لاستعادة أو الحفاظ على نفوذها التقليدي على الأقل في منطقة آسيا الوسطى التي أصبحت في مركز اهتمام الاستراتيجية الصينية .

المبحث الثالث: تحدي المنافسة الدولية

بالموازاة مع المنافسة الشديدة التي تعرضت لها السياسية الخارجية الروسية من طرف القوى الإقليمية المجاورة في منطقة الكومنولث، واجهت روسيا أيضا منافسة جيوسياسية محمومة من قبل عدد من القوى والفواعل الدولية. فقد تحولت دول الكومنولث بمجرد استقلالها إلى هدف استراتيجي لسياسات التوسع الأوروبي والأطلسي وسياسة التمدد الاستراتيجي العالمي الأمريكية، التي حاولت تطويق واحتواء روسيا

[1]– محمد حمشي، " التقارب المراوغ.. هل تقوض مبادرة "الحزام والطريق" الفناء الخلفي لروسيا؟"، **مجلة السياسة الدولية**، ملحق: تحولات استراتيجية، المجلد 53، عدد 2014(مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2018)، ص. 14.

ومنعها من فرض هيمنتها مجددا على دول المنطقة، ما عقّد الواقع الاستراتيجي برمته في المنطقة، خاصة وأنّ تلك القوى اندفعت نحو المنطقة معززة بمشاريع ومبادرات سياسية واقتصادية وأمنية مغرية، حاولت من خلالها جذب تلك الدول إلى مجالات نفوذها، والدفع باتجاه تجزء المنطقة وانفلات دولها عن دائرة النفوذ الروسي.

المطلب الأول: تحدي السياسة الأمريكية

بعد فترة قصيرة من نهاية الحرب الباردة، اعترفت الولايات المتحدة بكامل دول الكومنولث كجمهوريات مستقلة عن الاتحاد السوفييتي، وبحلول الربع الأول من عام 1992م كانت واشنطن قد أسّست لوجودها الدبلوماسي في تلك الدول عبر إنشائها لقنصليات سرعان ما تحولت إلى سفارات كاملة، وبذلك تحولت المنطقة إلى مركز نشاط دبلوماسي وأمني أمريكي مكثف.

ويعكس هذا الاهتمام الأمريكي المبكر بالمنطقة بحسب الباحث الروسي أليكسي بوغاتوروف Alexei Bogaturov حالة من التحول المفهوماتي والعملي في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، إذْ أنّه يشكل قطيعة قرنين من الزمن من التوجه نحو أوراسيا من البحر Orientation towards Eurasia from the Sea. فبقدر ما تمحورت استراتيجية واشنطن لعقود طويلة نحو أوراسيا في السيطرة على أقاليم ودول محورية في المناطق الساحلية والجزرية، فإنّ نهاية الحرب الباردة أدت إلى تحول مركز الأنشطة السياسية– الاستراتيجية إلى الأجزاء الأعمق من قارة أوراسيا، وخاصة في المجال الجيبوليتكي السوفيتي السابق[1].

ويرتكز التوجه الأمريكي من الناحية الفكرية تجاه دول الكومنولث على مفهوم **التعددية الجيوسياسية Geopolitical Pluralism** الذي طرحه بريجنسكي، والذي تحول إلى محرك لمختلف السياسات الأمريكية التي هدفت إلى تغذية الديناميكيات التفكيكية بالمنطقة، ودعم التوجهات الاستقلالية لحكومات تلك الدول عبر سياسات الدعم المالي والعسكري، وآليات التغيير السياسي لتوسيع الجسر الأوروبي الديمقراطي نحو المنطقة، حيث تلبي هذه السياسة من وجهة نظره مصالح الولايات المتحدة في أوراسيا بجعل المنطقة أكثر قابلية للإدارة More Manageable وعرقلة روسيا من استعادة نفوذها التقليدي بها، أو إعادة بناء إمبراطورية جديدة وتحويلها مثل؛ فرنسا وبريطانيا أو تركيا العثمانية إلى مجرد دولة كبرى عادية Normal Power [2].

[1] - Kasyuk Leonid Arsenyevich, **The mechanisms of US political influence in the post-Soviet space and their impact on the state of Russian-American relations** , PHD Thesis unpublished, Department of Political Science(Moscow State Linguistic University, 2010), p.29.

[2] - Konstantin Kurylev (et al), "A Quantitative Analysis of Geopolitical Pluralism in the Post-Soviet Space", **International Organisations Research Journal**, Vol. 13, No. 1(2018), p.135.

تحقيقا للهدف الاستراتيجي المذكور سالفا، تمحورت السياسية الأمريكية تجاه دول الكومنولث على آليات المساعدة الاقتصادية والعسكرية بشكل لافت، وذلك في محاولة منها لإعادة تأهيل تلك الدول ومساعدتها على إحداث القطيعة مع الإرث السوفيتي، وتحولها سياسيا واقتصاديا لتسهيل وتسريع وتيرة اندماجها مع الغرب، وتملصها من دائرة النفوذ الروسي.

الفرع الأول: المعونات الأمريكية لدول الكومنولث

تاريخيا؛ كانت سياسة المعونة الخارجية أداة استراتيجية تستخدم لنشر القيم الأمريكية وتحقيق مصالحها في الخارج. غير أنّ نهاية الحرب الباردة وانتفاء التهديد الشيوعي فرض على صانع القرار الأمريكي ضرورة تكييف هذه السياسة على مستوى أدواتها وأهدافها لتوجه إلى مناطق جديدة، وتكون قادرة على إدارة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الصراع الثنائي، وهو ما انطبق على منطقة الكومنولث، حيث ركزت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشكل لافت على دعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي بتلك الجمهوريات.

وبدأت سياسة المعونة الأمريكية لدول المنطقة من خلال إقرار الكونغرس الأمريكي لقانون الحرية والانفتاح لروسيا الاتحادية والديمقراطيات الناشئة في المنطقة عام 1992م، والذي حُددت له آنذاك ثلاثة أهداف كبرى هي: تسهيل عملية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية، تشجيع تحول دول المنطقة إلى اقتصاد السوق، وتعزيز الأمن من خلال التحكم في انتشار الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية. وتمّ لاحقا إضافة هدفين لذات القانون هما: دعم الحرب على الإرهاب، والإغاثة الإنسانية. وقد أنفقت واشنطن في الفترة الممتدة من 1992م إلى 2007م ما قيمته حوالي 28 مليار دولار عبر حزمة متنوعة من البرامج الموجهة للمنطقة، حيث تركزت هذه المعونات في أربعة مجالات أساسية هي: الأمن، الدمقرطة، المجال الاقتصادي والاجتماعي، والمجال الإنساني[1].

ولم ينقطع الدعم الأمريكي لدول الكومنولث إلى غاية اليوم، فقد استمر بمعدل سنوي يقارب 2 مليار دولار. غير أنّ التحولات الجيوسياسية التي عاشتها المنطقة عقب اندلاع ما يسمى "بالثورات الملونة" بداية من سنة 2003م، أدت إلى تغير تراتبية القطاعات المستهدفة من هذه المعونات، حيث أصبح التركيز متمحوراً حول ثلاثة أولويات أساسية هي: إدارة النزاعات والأمن والاستقرار بالمنطقة، دعم الإصلاحات الحكومية والمجتمع المدني، والتركيز على مشروعات البنى التحتية في مجال الطاقة. وقد استحوذت في هذا

[1] - Curt Turnoff, **U.S. Assistance to the Former Soviet Union**, CRS Report for Congress (Congressional Research Service, March 1, 2007), p.01.

الإطار كل من أوكرانيا وجورجيا وأوزبكستان على القسط الأكبر من هذه المعونات على خلفية الأزمات التي نشبت بينها وبين روسيا الاتحادية.

بالموازاة مع ذلك؛ شكلت برامج التعليم والتدريب العسكري والمنح المالية آلية بالغة الأهمية في إعادة تأهيل نخب عسكرية جديدة في المنطقة، تضطلع بمهمة تغيير عقائد جيوشها الوطنية لإحداث القطيعة مع الأيديولوجية الشيوعية وتفكيك موروث حلف وارسو. ويتلقى الأفراد العسكريون عبر تلك البرامج تكوينا وتدريبا عسكريا ممزوجا بجرعات من التثقيف القيمي حول الممارسات والمعايير العسكرية الأمريكية، بما في ذلك تعرضهم للقيم الديمقراطية واحترام معايير حقوق الإنسان[1] . وبالتالي فإنّ هذه البرامج تعتبر أدوات ناعمة تعمل على إعادة تشكيل وعي تلك النخب بما يضمن للولايات المتحدة تطوير علاقات مهنية وشخصية مهمة مع أفرادها لتعزيز نفوذها في بلدانهم الأصلية. ومن أبرز هذه البرامج؛ برنامج التعليم والتدريب العسكري (IMET) وغيره من البرامج التي شملت مجالات تدريب وتعليم جديدة حاولت من خلالها واشنطن استقطاب أكبر عدد من الأفراد العسكريين من دول الكومنولث، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 20: أعداد الأفراد العسكريين من دول الكومنولث الذين شاركوا ضمن البرامج الأمريكية للتدريب العسكري للسنتين 2015م-2016م.

البرنامج	برنامج (IMET)		برنامج التمويل العسكري الخارجي		برنامج مكافحة الإرهاب		برنامج المبيعات العسكرية الخارجية	
الدولة	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
أوكرانيا	51	41	61	10	06	04	504	286
جورجيا	52	43	00	00	11	05	1285	01
مولدوفا	72	43	04	01	05	01	00	00
أوزبكستان	44	08	00	00	26	10	19	00
تركمنستان	49	00	00	00	02	09	00	00
طاجيكستان	31	04	00	00	04	14	28	00
كازاخستان	13	16	03	00	08	16	21	13
أرمينيا	20	24	07	00	04	00	00	01
قرغيزستان	15	07	00	00	06	13	00	00
أذربيجان	30	04	14	00	11	06	14	00

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير المشترك الموجه للكونغرس الخاص بالتدريب العسكري الأجنبي للسنوات 2015و2016م، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2weXEXO

[1] - Richard F. Grimmett, **International Military Education and Training Program**, CRS Report for Congress (Congressional Research Service, October 28, 2004), pp. 01-02.

وفضلا عن تلك البرامج الموجهة لتدريب وتأهيل الأفراد العسكريين، استفادت دول الكومنولث من منح مالية أمنية مباشرة من أجل تحفيزها على القيام بإصلاحات في قطاع الأمن، وتحديث عتاد جيوشها. فقد تلقت تلك الدول حزم معونات سنوية بلغ حجمها مجتمعة لكامل دول المنطقة في الفترة من 2000م إلى 2017م حوالي 7 مليار دولار[1]. وتقدم هذه المنح عادة في مقابل حصول الولايات المتحدة على امتيازات عسكرية أمنية أو استخباراتية أو انشاء قواعد عسكرية، وهو ما تجلى مثلا في إطار سياسة الحرب على الإرهاب وانشائها لقواعد عسكرية بكل من قيرغيزستان وطاجيكستان.

الفرع الثاني: سياسة تغيير الأنظمة بدول المنطقة

تماشيا مع هدفها الاستراتيجي في توطيد التعددية الجيوسياسية بمنطقة الكومنولث، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مدّ الجسر الديمقراطي الأوروبي نحو بلدان المنطقة، ونشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وارتكزت سياستها في ذلك على تبني سياسية تغيير الأنظمة Regime Change وفق نموذج "الثورات الملونة".

يمثل مصطلح "الثورات الملونة" استعارةً تُستخدم لوصف ظاهرة التغيير السياسي التي بدأت تأخذ نطاقا واسعا منذ نهاية الحرب الباردة خاصة في البلدان الشيوعية السابقة، حيث يتم تعريفها في الأدبيات السياسة الغربية على أنّها احتجاجات جماهيرية غير عنيفة تهدف إلى تغيير الحكومات غير الديمقراطية من خلال الانتخابات. فيما يعرفها الجنرال فاليري جيراسيموف رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية بأنّها شكل من أشكال التغيير غير العنيف للسلطة في بلد ما، عن طريق التلاعب الخارجي بالحركات الاحتجاجية من خلال الآليات السياسة، الاقتصادية والإنسانية [2].

وتعود جذور هذه "الثورات" وفقاً لرودي رايشتاد Rudy Reichstadt إلى الحركة الاحتجاجية الطلابية الصربية أوتبور Otopor التي ساهمت في سقوط الرئيس سلوبودان ميلوشيفيتش في عام 2000م، حيث استوحت أساليبها من آليات الاحتجاج غير العنيف التي نظّر لها عالم السياسة الأمريكي جين شارب Gene Sharp في كتابه: **من الدكتاتورية إلى الديمقراطية** الصادر سنة 1993م[3].

---

[1]- تم احتساب قيمة هذه المنح بالاعتماد على إحصائيات برنامج مراقبة المساعدة الأمنية التابع لمركز السياسة الدولية الأمريكي، متوفر على الرابط : http://securityassistance.org/

[2] - Ieva Bērziņa, "Color Revolutions: Democratization, Hidden Influence, or Warfare?", **CSSR Working Paper Series**, No. 01 (Center for Security and Strategic Research, National Defence Academy of Latvia,2014) p.10.

[3] - Rudy Reichstadt, "Les « Révolutions de couleurs » : coups d'État fabriqués ou soulèvements populaires ? ", 15 Mai 2015, (visité le 16.01.2020), disponible à : https://bit.ly/2UBp2YM

انطلاقا ممّا سبق؛ شكلت منطقة الكومنولث مجالا تطبيقيا خصبا ومسرحا ساخنا لعدد من "الثورات" التي كانت مدعومة بشكل سري أو علني من قبل الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد. وكانت هذه "الثورات" نتاج خطة استراتيجية تداخلت فيها أجهزة المخابرات والدوائر الدبلوماسية ووسائل الإعلام، وكانت رأس الحربة في تنفيذها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأمريكية مثل: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والصندوق الوطني للديمقراطية، والتي أدت في عدد من الحالات إلى إسقاط أنظمة كانت موالية لموسكو، وزعزعة النفوذ الروسي بعدد من تلك الجمهوريات، ولعل من أبرز تلك "الثورات الملونة" ما يمكن استعراضه في الجدول التالي.

الجدول رقم 21: أهم "الثورات الملونة" بدول الكومنولث وأبرز الحركات التي قادتها

الثورة	أهم أحداثها	أبرز الحركات التي تزعمتها
ثورة الورود في جورجيا 2003م	اندلعت في أعقاب الانتخابات المتنازع عليها، وأدت إلى سقوط إدوارد شيفرنادزه واستبداله بميخائيل ساكاشفيلي الموالي للغرب بعد الانتخابات البرلمانية الجديدة في مارس عام 2004م	حركة كامارا Kamara المحلية
الثورة البرتقالية في أوكرانيا 2004م	نشبت عقب الجولة الثانية المتنازع عليها في الانتخابات الرئاسية، وأدت إعلان زعيم المعارضة فيكتور يوشينكو نفسه رئيسا على حساب فيكتور يانوكوفيتش	حركة بورا Pora المحلية
ثورة الأقحوان في قرغيزستان 005م	تلت الانتخابات البرلمانية القيرغيزية المتنازع عليها عام 2005م، كما كانت أقل توحداً من الثورات السابقة.	حركة كيلكل KelKel الشبابية
ثورة الجينز في بيلاروسيا 2005م	بدأت بفعل احتجاجات الطلبة، وهدفت إلى إقالة الرئيس ألكسندر لوكاشينكو لكنها انتهت بالفشل بالرغم من الدعم الأمريكي لها وتكررها بعد ذلك في سنة 2006م، دون أن تحدث أي تغيير سياسي فعلي	الحركة الطلابية Zubr

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة في الورقة البحثية سابقة الذكر: Ieva Bērziņa, **Op.Cit.**

في جوهرها؛ تستند السياسة الأمريكية لتغيير الأنظمة السياسية في دول المنطقة على أربعة مرتكزات أساسية هي:

أولاً– توحيد وتعبئة المعارضة: يعتبر توحيد المعارضة السياسية وراء مرشح سياسي واحد من المفاتيح الأساسية لسياسة تغيير الأنظمة وفق نموذج "الثورات الملونة"، حيث تحركت وتنقلت المعاهد التابعة للصندوق الوطني للديمقراطية، وخاصة المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الوطني الديمقراطي في جميع أنحاء أوروبا الشرقية حاملة لرسالة ضرورة توحيد المعارضات السياسة في تلك البلدان وتعبئتها خلف

شخصية واحدة. ويُعتمد في ذلك على تمويل وتوجيه استطلاعات الرأي الداخلية والخارجية كآلية للتحريض على الاحتجاج، وتوجيه الرأي العام نحو شخصيات محددة لتزعم المشهد السياسي في تلك البلدان، وهو ما تجلى مثلا في الحالة الأوكرانية، من خلال دفع يوليا تيموشينكو قطب صناعة الطاقة للتحالف مع المرشح الرئاسي فيكتور يوشينكو بدلاً من الترشح ضده. أو في الحالة الجورجية حين أقنع المستشارون الأمريكيون زعيم المعارضة زوراب زفانيا بالتنازل لصالح ميخائيل ساكاشفيلي[1].

ثانياً- الدعم المالي: يعتبر التمويل المالي عصبا مهما في سياسة تغيير الأنظمة، لا سيما لتنظيم الاتصالات والإعلام والدعاية، والاحتجاجات، وإجراءات مراقبة الانتخابات، وإدارة حملات مرشحي المعارضة المختارين. وقد شمل التمويل الأجنبي للكيانات المعارضة في جورجيا مثلا؛ منحة من معهد المجتمع المفتوح Open Society Institute التابع لشبكة مؤسسات سوروس Soros Foundations. أمّا بالنسبة لأوكرانيا، فقد أنفقت الولايات المتحدة في عام 2004م حوالي 34 مليون دولار من أجل تغيير النظام القائم، حيث قدّمت مؤسسة سوروس نحو 1.6 مليون دولار لدعم تحالف المنظمات غير الحكومية المحلية "حرية الاختيار" Freedom of Choice' NGO coalition و"الاختيار الجديد 2004" في أوكرانيا Ukraine's 'New Choice 2004، كما قدم كل من صندوق مارشال الألماني في الولايات المتحدة و فريدوم هاوس والوكالة الكندية للتنمية الدولية 130 ألف دولار لتدريب الناشطين الأوكرانيين[2].

ثالثاً- التدريب: ينطوي التخطيط لتغيير الأنظمة السياسية على جهد منسق للغاية من قبل الوكالات المحلية والأجنبية الأمريكية التي تعمل على بناء الصلات بين الكيانات والمنظمات داخل الدول، وتدريب أفرادها وتأهيلهم على مختلف تكتيكات التغيير السياسي غير العنيف والمستوحاة من كتابات الأكاديمي الأمريكي المثير للجدل جين شارب. وفي هذا السياق قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفريدوم هاوس بتمويل ونشر 5000 نسخة للدليل الذي أعدته منظمة أوتبور* Otpor User Manual لمنطقة أوروبا الشرقية لوحدها[3].

رابعاً- الدعاية وتسويق الثورات: ظهرت البصمة الأمريكية بشكل واضح في "الثورات الملونة" التي اندلعت بدول منطقة الكومنولث، وذلك من خلال أساليب الدعاية والتسويق الاستراتيجي، وكيفية التعامل مع الصحافة

[1] - Gerald Sussman and Sascha Krader, "Template Revolutions: Marketing U.S. Regime Change in Eastern Europe", **Westminster Papers in Communication and Culture**, Vol. 5, No. 3 (August 2008), p.96.

[2] - **Ibid**., pp.98-99.

(*)- في حقيقة الأمر؛ قامت منظمة أوتبور وعلى رأسها زعيمها سرجا بوبوفيتش Srdja Popovic الذي يوصف عادة بالثائر الأمريكي بتكييف أجزاء من كتاب شارب Sharp "سياسة العمل اللاعنفي" The Politics of Nonviolent Action" وقدمته في شكل دليل عملي يحتوي على مختلف التكتيكات والآليات لإحداث التغيير السياسي بشكل غير عنيف.

[3] - **Ibid**, pp.100-101.

الذي تدربت عليه مختلف الجماعات التي قادت تلك الثورات، من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام. وهو ما أكده الأخصائي الصربي في التسويق في منظمة أوتبور ميلان ستيفانوفيتش، الذي أقرّ بالدعم الأجنبي الحاسم الذي تلقته منظمتهم للاستخدام الفعال لوسائل التواصل من أجل التسويق لتلك الثورات على طراز الحملات الدعائية الأمريكية[1].

لقد تحولت سياسة تغيير الأنظمة من المسائل الآنية الملحة جدا في السياسة الروسية في منطقة الكومنولث، بالنظر لأبعادها الجيوسياسية الهادفة لإضعاف نفوذ روسيا وتطويقها، وجعلها أقل قدرة على التعبئة الإمبريالية من جديد، وهو البعد الذي يستند على تمثل أمريكي راسخ لروسيا كعدو جيبوليتكي تاريخي. إذْ يؤكد الباحث الروسي ألكسندر دومرين Alexander Domrin في هذا الإطار أنّه مهما كانت طبيعة النظام السياسي في روسيا ملكيا كان أو شيوعيا أو ديمقراطيا، فإنّ الثابت أنّ موسكو كانت وستبقى عدوا جيبوليتكيا للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، وهو ما جعل التنافس الأيديولوجي الذي كان قائما بينهما طيلة فترة الحرب الباردة يتحول بمجرد انتهائها إلى تنافس جيبوليتكي محض[2].

المطلب الثاني: تحدي توسع الاتحاد الأوروبي

أدى الضعف الاقتصادي الذي عانت منه روسيا الاتحادية خاصة في بداية التسعينات، في مقابل جاذبية الاتحاد الأوروبي كنموذج تكاملي ناجح بكثير من دول وسط وشرق أوروبا إلى التعبير عن رغبتها في طلب عضوية الاتحاد، والبدء في مسار اندماجي انتهى بكثير منها إلى العضوية الكاملة، حيث توسع الاتحاد ليشمل دولا عديدة، وتمدّدت حدوده لتصل إلى روسيا الاتحادية وما تبقى من دول الاتحاد السوفيتي السابق، الذي انخرطت دوله أيضا منذ ظهورها في مشاريع تعاون وشراكة مع الإتحاد بغرض تحضيرها تدريجيا للترشح لعضويته مستقبلا، والاستفادة من فرص الاندماج معه.

على أساس ما سبق؛ أصبحت الاستراتيجية التوسعية للاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة، بما تقدمه من إغراءات لشعوب منطقة الكومنولث المتطلعة للخروج من حالة تخلفها الاقتصادي والاجتماعي أحد أبرز التحديات التي تواجه الدور الروسي في المنطقة، وساهمت إلى حدّ كبير في التأثير على تفضيلات النخب الحاكمة وشعوبها تجاه مختلف المشاريع التي طرحها الطرف الروسي للتكامل الإقليمي خاصة في الجانب الاقتصادي.

[1] - **Ibid**., pp.102-103.
[2] - Kasyuk Leonid Arsenyevichm, **Op.Cit**, p.30.

لقد اندفع الاتحاد الأوروبي مبكرا في احتواء دول الكومنولث مرتكزا في ذلك على مجموعة من المبادرات والمشاريع التي تندرج ضمن استراتيجية ما قبل الاندماج، حيث تعاطى معها في بادئ الأمر وخلال مرحلة التسعينات عبر أدوات مشتركة، ثمّ بدأ بعد ذلك بتبني نهج انتقائي منذ بداية الألفية الجديدة. وهو ما تجسد عمليا منذ 2004م حين فصل الاتحاد ما بين جيرانه الأوروبيين من منطقة كومنولث المتمثلين في كل من: أوكرانيا بيلاروسيا ومولدوفا والجمهوريات القوقازية الثلاثة التي تعاطى معها عبر سياسات وآليات موحدة، ودول آسيا الوسطى التي طوّر الاتحاد علاقاته معها عبر أطر ومبادرات أخرى.

الفرع الأول: اتفاقيات الشراكة والتعاون الأوروبية مع دول الكومنولث

سعى الاتحاد الأوروبي منذ ظهور الجمهوريات السوفيتية ككيانات سياسة مستقلة إلى احتوائها وعدم تهميشها في إطار استراتيجيته التوسعية التي كان مخططا لها. ولذلك عرض على تلك الجمهوريات اتفاقيات للشراكة والتعاون امتدت لعشر سنوات وقعت عليها كل دول المنطقة بداية من سنة 1991م. وقد كان الهدف المعلن من ورائها أن تؤسّس لروابط سياسيّة أوثق ما بين دول الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، لتوفير إطار يمكن للاتحاد من خلاله دعم عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي في شكل جديد وتعزيز التجارة والاستثمار. بيد أنّ الاتحاد الأوروبي في حقيقة الأمر كان يهدف من وراء هذه الاتفاقيات إلى تحقيق هدفين استراتيجيين هما:

- ✓ الحيلولة دون انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدول المنطقة وما قد ينجر عنه من تبعات على الأمن الأوروبي؛
- ✓ مساعدة دول المنطقة على التحول الاقتصادي والاجتماعي لدمجهم تدريجيا في إطار المنظومة الاقتصادية والسياسة الغربية.

وفقاً لهذه الاتفاقيات، تَمنح الأطراف الموقعة عليها لبعضها البعض معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية وتحظر فرض قيود كمية في التجارة البينية، كما تفرض على دول المنطقة ضرورة المطابقة التدريجية لتشريعاتها الوطنية وممارساتها التجارية وفقًا لمعايير الاتحاد في مجال التجارة، والمعايير الفنية والمتطلبات الصحية وحقوق الملكية الفكرية والجمارك[1].

واعتمد الاتحاد الأوروبي في مساعدة دول المنطقة وتجسيد هذه الاتفاقيات على آلية تمويلية أساسية هي برنامج المساعدة الفنية لكومنولث الدول المستقلة " TACIS" الذي أطلق في عام 1991م بهدف دعم عملية

[1] - Khaydarali Yunusov, "Partnership and Cooperation Agreements of the European Union with Central Asian Countries", **Studii Europene**, No.1 (2014), p.11.

التحول الاقتصادي والسياسي لدول المنطقة. حيث التزم الاتحاد ما بين بين عامي 1991م و 1999م بتقديم مساعدات بقيمة فاقت 4 مليار يور، حيث تمّ تحديد خمسة قطاعات كمجالات ذات أولوية للمساعدة هي: التدريب، الطاقة، النقل، دعم المشاريع الصناعية والتجارية، إنتاج الأغذية وتوزيعها. غير أنّه وبعد دخول هذه الاتفاقات حيز النفاذ، تم تنقيح هذه الأولويات تدريجياً حيث تمّ إعادة تخصيص أموال هذا البرنامج للمساعدة في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتنمية القطاع الخاص، وتحسين السلامة النووية والبيئة، وإصلاح الإدارة العامة، والخدمات الاجتماعية والتعليم، والزراعة، والغذاء، والطاقة، والنقل[1].

لقد كانت المساعدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي في إطار هذا البرنامج غير متناسبة لدول المنطقة، إذْ كان توزيعها يخضع لمشروطية سياسية في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. كما كان التصديق على المعاهدات الخاصة بالتعاون والشراكة في حدّ ذاتها من قبل الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي يخضع بدوره لذات المشروطية، ما أدى إلى تأخر سريان هذه الاتفاقيات إلى حدود سنة 1999م مع غالبية دول المنطقة باستثناء بيلاروسيا، طاجيكستان، وأوزبكستان التي لم يتم التصديق على الاتفاقيات التي تربطها مع الاتحاد الأوروبي بالنظر لعدم تطبيقها لمعايير الديمقراطية كشرط لإبرام وتصديق اتفاقات الشراكة والتعاون.

الفرع الثاني: سياسة الجوار الأوروبي؛ سياسة مُوحّدة لجوارٍ متنوع

في شهر ماي من سنة 2004 م أطلق الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبي" European Neighborhood Policy " التي هدفت إلى محاولة خلق جيران جيدين Good Neighbors تتطابق سياساتهم مع معاييره وقوانينه في مجالات اقتصادية واجتماعية محددة، وتعميق العلاقات الاندماجية مع الشركاء من خلال منحهم حصة أكبر في الأسواق الأوروبية، وزيادة حجم المساعدة المالية الموجهة لهم، وهو ما تزامن حينها مع موجة "الثورات الملونة" التي اندلعت بمنطقة الكومنولث، والتي أفرزت قيادات سياسية جديدة خاصة في أوكرانيا وجورجيا وضعت العضوية في الاتحاد الأوروبي كهدف استراتيجي لها[2].

وتُغطي هذه السياسة عشرة دول في الجنوب وستة دول في شرق أوروبا هي: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدوفا وأوكرانيا بالإضافة إلى روسيا. وبالتالي فإنّ هذه السياسة لم تمنح دول منطقة الكومنولث معاملة خاصة تتناسب مع انتمائهم الجغرافي والثقافي إلى أوروبا وتطلعات شعوبهم لعضوية الاتحاد، بل تعاملت معهم كغيرهم من الجيران الجنوبيين المنتمين إلى مجالات جغرافية وحضارية مغايرة. وقد

[1] - Margot Light, **The Evolution of EU policy towards its CIS Neighbours**, CASE Reports, N° 341(Warsaw: Center for Social and Economic Research, 2007), p.08.
[2] - Janusz Bugajski, **The Eastern Dimension of America's New European Allies** (U.S. Army War College, 2007), p.59.

اعتمدت هذه السياسة على آلية تمويلية جديدة تجاه دول المنطقة تسمى بـ: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة تمّ من خلالها تقديم المساعدة لبلدان سياسة الجوار، وكذلك روسيا الإتحادية.

وتُدار هذه الأداة بواسطة المديرية العامة لقسم المعونة الأوروبية للتنمية للمفوضية الأوروبية، حيث يتم تحويل قراراتها السياسية إلى أعمال ومشروعات على أرض الواقع. وبذلك تكون هذه الآلية التي تمّ إطلاقها لتغطي الفترة الممتدة من 2007م م إلى غاية 2013م، وبميزانية بلغت 12 مليار دولار قد حلت محل آلية المساعدات الفنية لفائدة الكومنولث، وأدوات مالية أخرى متنوعة اعتمدها الاتحاد الأوروبي في علاقته بدول المنطقة[1]. وقد استفادت تلك الدول عبر هذه الآلية المستحدثة من مساعدات مباشرة أو في إطار مختلف البرامج التي تغطي مجالات التعاون المشترك مع الاتحاد الأوروبي على النحو التالي.

الجدول رقم 22: المساعدات المالية الأوروبية لدول الكومنولث في إطار سياسة الجوار الأوروبي لفترة 2007م- 2013م.

الدولة	السنوات						المجموع
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أرمينيا	21.0	24.0	24.7	27.7	43.1	75.0	66.0	**281.5**
أذربيجان	19.0	22.0	20.0	7.0	31.0	19.5	25.0	**143.5**
بيلاروسيا	6.0	5.0	10.0	10.0	17.1	22.3	23.8	**94.2**
جورجيا	24.0	90.3	70.9	37.2	50.7	104.0	75.0	**452.1**
مولدوفا	40.0	62.3	57.0	66.0	78.6	122.0	135.0	**560.9**
أوكرانيا	142.0	138.6	116.0	126.0	135.0	149.0	199.0	**1,005.6**

المصدر:

European Commission, **European Neighbourhood and Partnership Instrument 2007- 2013: overview of activities and results** (Brussels: European Commission Directorate General Development and Cooperation, October 2014), p.74.

لقد استفادت دول المنطقة المعنية بهذه السياسة من مساعدات مالية معتبرة نظير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي قامت بها، حيث نالت أوكرانيا القسط الأكبر من هذه المساعدة، تليها مولدوفا وجورجيا وهي الدول الثلاثة التي كانت أكثر إصرارا من غيرها لتسريع مطابقة سياستها مع المعايير

[1] - Licínia Simão, **The EU's Neighbourhood Policy towards the South Caucasus: Expanding the European Security Community** (London: Palgrave Macmillan, 2018), p.70.

الأوروبية، على الرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي لم يمنح تلك الدول الثلاثة آفاقا واضحة ومحددة لأي عضوية مستقبلية، إذْ صرح رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك رومانو برودي، بأنّ هذه السياسة لا تعدو كونها تقدم وضعية لدول المنطقة أكثر من الشراكة وأقل من العضوية، دون استبعاد الأخيرة، وهو ما يعكس جوهر سياسة الجوار في كونها تسعى بالأساس إلى "تقريب" الشركاء عبر المطابقة مع معايير الاتحاد، دون أنّ تقدم لهم وعوداً بعضوية مستقبلية محتملة [1] .

الفرع الثالث: مشروع الشراكة الشرقية

تعرضت سياسة الجوار الأوروبي تجاه دول المنطقة لانتقادات عديدة من داخل وخارج الاتحاد، فدول الكومنولث المعنية بهذه السياسة وعلى رأسها أوكرانيا اعتبرتها غير فعّالة، نظرا لعدم التناسب ما بين الالتزامات التي تفرضها، وما قدمته من تحفيزات مالية واقتصادية لا ترقى لمستوى المشروطية المطلوبة. وبالتالي لم تحرز تلك السياسية تقدما بالنسبة لها في مجال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي حدّت بشكل كبير من ولوج سلع دول المنطقة إلى الأسواق الأوروبية.

كما تعرضت ذات السياسية لانتقادات حادّة من كل من بولندا والسويد، إذ فشلت بحسبهما في الفصل ما بين جيران أوروبا "Neighbours of Europe " مثل تونس والأردن وغيرهما من دول جنوب المتوسط – وهي دول من غير المتصور اندماجها في الاتحاد الأوروبي– مع الجيران الأوروبيين " European Neighbours " الذين يحتمل في المستقبل أنّ يصبحوا أعضاء في الاتحاد. مؤكدين بذلك على ضرورة صياغة سياسة جديدة خاصة بالجيران الأوروبيين، لاسيما أوكرانيا وباقي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما تجسد عمليا بإطلاق مبادرة الشراكة الشرقية " Eastern Partnership " في قمة براغ يوم 7 ماي 2009م، والتي شملت كلا من: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، مولدافيا وأوكرانيا [2]. وذلك على خلفية عدد من التطورات التي مسّت المنطقة أهمها:

- ✓ تأخر الإصلاحات السياسية في هذه الدول، وانتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير؛
- ✓ عودة النفوذ الروسي إلى دول المنطقة، لا سيما في أوكرانيا؛
- ✓ الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست بشكل مؤثر على الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول.

وبالتالي فإنّ الهدف الأساسي من هذه المبادرة، يتلخص في تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية للدول المعنية وتعميق الشراكة معها، حيث خصص لها الاتحاد مبلغا ماليا قدره 600 مليون

[1] - Karen E. Smith, "The outsiders: The European neighborhood policy", **International Affairs**, Vol. 81, No.4 (July 2005), p .763.

[2] -. Filippo Celata and Raffaella Coletti, **Neighbourhood Policy and the Construction of the European External Borders** (New York: Springer International Publishing, 2015), p.86.

يورو لمدة 4 سنوات تتوجه أساسا لتدعيم قدرة هذه الدول على إدارة حدودها بشكل فعال، ودعم التعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والصناعية، ودعم مشروع الممر الجنوبي للطاقة " The Southern Energy Corridor" ، ودعم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الرابع: الاستراتيجية الأوروبية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

لم تحظى منطقة آسيا الوسطى منذ استقلال جمهورياتها باهتمام أوربي خاص، وذلك بسبب عامل البعد الجغرافي عن الاتحاد الأوروبي، والذي كان له تأثير على تصور هذه الأخير لعلاقته بالمنطقة، فقد كان الاتحاد منشغلا بشكل أكبر بتطوير علاقاته مع جيرانه الأوروبيين في وسط وشرق أوروبا من أجل تحضيرهم لعضويته المستقبلية من جهة، ورفض عدد من أقطابه من جهة أخرى وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا لفكرة إدراج هذه المنطقة ضمن استراتيجية التوسعة لتناقضها أساسا مع جوهر فكرة مشروع الاتحاد الذي لا يجب أنْ يفقد طابعه وهويته الأوروبية. فضلا عن عدم اكتمال بنية وهوية الاتحاد الأوروبي حينها ليكون فاعلا دوليا قادرا على منافسة القوى التقليدية في تلك المنطقة، وعلى رأسها روسيا الاتحادية والصين[1].

بناءً على ما سبق؛ لم تعرف العلاقات الأوروبية مع جمهوريات آسيا الوسطى تطورا نوعيا طيلة فترة التسعينات، إذْ كان الأوروبيون ينظرون إلى المنطقة باعتبارها **جواراً بعيداً Far Abroad** لا تشكل أولوية ملحة لأمن أوروبا أو مستقبل الاتحاد. غير أنّ الانبعاث الاستراتيجي للمنطقة بداية الألفية الجديدة صعّد بشكل لافت من مكانتها وأهميتها ضمن الأولويات الأوروبية، ففضلا عن كونها تتمتع بموقع استراتيجي حساس يربط بين أوروبا وآسيا وتموضعها على مفترق الطرق التجارية، وامتلاكها لإمكانيات اقتصادية وبشرية معتبرة، فقد ساهمت الكشوفات الطاقوية في بحر قزوين، ومجاورة المنطقة لأفغانستان في الرفع من قيمتها الاستراتيجية والجيو– اقتصادية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، بالنظر للدور الذي يمكن أنْ تلعبه في أمن الطاقة الأوروبي والمنافسة الاقتصادية والتجارية مع القوى الاقتصادية الصاعدة في آسيا لا سيما الصين والهند، وحتى ورسيا الاتحادية. ما دفع الاتحاد الأوروبي ومنذ سنة 2002م إلى بلورت ثلاثة استراتيجيات خاصة بالمنطقة هي[2]:

✓ **الورقة الاستراتيجية لـ 2002م–2006م:** والتي أُعلن أنّ الهدف الأساسي منها هو مساعدة دول المنطقة للحدّ من الفقر، وتحقيق الاستقرار والأمن، والتنمية الاقتصادية، وخُصّص لها ميزانية سنوية قدرها 50 مليون دولار.

[1] - Esra Çayhan, **Op.Cit**, p.p 22-23.

[2] - Nicklas Norling and Svante Cornell, "The Role of The European Union in Democracy-Building in Central Asia and The South Caucasus" , **Discussion Papers** (Stockholm :International Institute for Democracy and Electoral Assistance,2016), pp.10-11.

✓ **مشروع الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى: استراتيجية لإقامة شراكة جديدة 2007م- 2013م:** لم تختلف الأولويات العامة لهذه الاستراتيجية الجديدة عن سابقتها، بيد أنّ الجديد الذي جاءت به أنّها كانت أكثر وضوحا في ما يتعلق بالمشروطية التي فرضتها على دول المنطقة في مجال الدمقرطة والتكريس للحكم الراشد. ولذلك فقد خُصّص ما بين 20 إلى 25 % من ميزانيتها التي بلغت 750 مليون دولار للإصلاحات السياسية، ومساعدة دول المنطقة على التحول الديمقراطي من خلال تعزيز دور المجتمع المدني، وسيادة القانون وحقوق الإنسان والإصلاح القضائي.

✓ **برنامج الاستراتيجية الأوروبية الجديدة لآسيا الوسطى 2014م-2020م:** والذي أُعلن عنه سنة 2013م وجاء استكمالا للمشاريع السابقة، حيث وُجّهت مساعداته المالية بشكل رئيسي إلى جمهوريتي قيرغيزستان (184 مليون يورو)، وطاجيكستان (251 مليون يورو).

إنّ سعي الاتحاد الأوروبي لتطوير شراكته مع دول آسيا الوسطى لا يندرج في إطار تحضيرها لعضوية مستقبلية فيه، بقدر ما يهدف للوصول إلى النفط والغاز، والحدّ من الاعتماد على الإمدادات الروسية وخطوط الأنابيب وتنويع الشركاء التجاريين، وتطوير الممرات التجارية الإقليمية، وإنشاء شبكات وأنظمة طاقة إقليمية وجهورية، وبذلك فقد أصبح الاتحاد يتعاطى مع دول المنطقة ضمن تصور ما يسمى " بجوار الجوار " " Neighbours of Neighbours "[1].

إجمالاً؛ وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود كاملة، يمكن القول أنّ الاتحاد الأوروبي قد بات اليوم واحدا من أبرز الشركاء الاقتصاديين والتجاريين لدول الكومنولث، فقد بلغ حجم مبادلاته التجارية الإجمالية مع كامل دول المنطقة سنة 2016م بحسب المفوضية الأوروبية ما يناهز 264 مليار دولار، حيث ارتفعت وارداته من المنطقة بما يقرب 225٪ ما بين عامي 2002م و 2013م، فيما نمت صادراته لذات الفترة بنسبة 247%[2].

وشكلت الطموحات الاندماجية لكل من أوكرانيا، جورجيا ومولدوفا مع الاتحاد تحديا متجددا لروسيا الاتحادية، وهو ما تجلى في الأزمة الأخيرة التي نشبت بين روسيا وأوكرانيا على خلفية رفض حكومة فيكتور يانكوفيتش توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. فعقب تفجر تلك الأزمة سارعت تلك الدول الثلاثة إلى التوقيع على اتفاقيات شراكة Association Agreements مع الاتحاد الأوروبي، دخلت حيز النفاذ مع كل من جورجيا ومولدوفا بتاريخ : 01 سبتمبر 2014م ، ومع أوكرانيا بتاريخ الفاتح جانفي 2016م. وتستهدف هذه

[1] - Nargis Kassenova, "The EU Strategy for Central Asia: Imperatives and Opportunities for change: a view from Kazakhstan", **EU Papers** (Friedrich Ebert Foundation, September 2015), p.02.
[2] - "EU-Commonwealth of Independent States (CIS) - statistics on international trade by CIS country", **Eurostat**, (accessed on :17.01.2020),available at: https://bit.ly/31UZaKC

الاتفاقيات التي وقعتها الدول السابقة مع الاتحاد الأوروبي إلى خلق منطقة تجارة حرة عميقة وموسعة "Deep and Comprehensive Free Trade Area " ترتكز أساسا على خفض التعريفات الجمركية إلى غاية إزالتها نهائيا.

وفضلا عن تأثر علاقات روسيا التجارية والاقتصادية مع دول المنطقة لصالح الاتحاد الأوروبي الذي أصبح شريكا مهما لجمهوريات الكومنولث، فإنّ الأثر الأبرز في نظر القادة الروس هو الدور السلبي الذي لعبته استراتيجية التوسع الأوروبي في تعميق أزمة تجسيد مشاريع روسيا الإقليمية في المنطقة، وهو ما يجعل دور الاتحاد واحدا من المحددات المهمة لمدى قدرة روسيا على تفعيل تلك المبادرات التكاملية التي طرحتها. وإذا كانت روسيا قد استطاعت أنّ تعطي مصداقية لرفضها لتوسع حلف شمال الأطلسي، فإنّها لا تمتلك نفس المبررات التي قد تسمح لها بمعارضة توسع الاتحاد نحو المنطقة، في ظل ما يقدمه هذا الأخير من فرص ومزايا اقتصادية كبيرة لتلك الدول أكثر ممّا تعرضه روسيا عليهم.

المطلب الثالث: تحدي توسع حلف شمال الأطلسي

بعد حلّ حلف وارسو وانسحاب القوات السوفيتية من معظم بلدان وسط وشرق أوروبا، أصبحت هذه الأخيرة تعاني من حالة فراغ الأمن "Security vacuum"، وهو ما دفع تلك الدول، وخصوصا دول مجموعة فيزغراد"Višegrad" (بولونيا، المجر، سلوفاكيا وجمهورية التشيك) إلى المطالبة بضرورة الانضمام إلى الحلف خلال قمة" براغ "في ماي 1992 م.

في ظلّ ذلك السياق التاريخي والاستراتيجي المنبثق عن نهاية الحرب الباردة، بدأت تُنسج أولى خيوط العلاقات بين حلف شمال الأطلسي ودول الكومنولث. فعلى مدار ما يقرب من ثلاثة عقود كاملة لم تكن روسيا تمتلك أمام اندفاع الناتو لملء الفراغ الأمني في تلك المناطق سوى أنْ تبتلع مراحل متتابعة من الخسائر على الأرض في مقدمتها[1]:

- تحويل شرق أوروبا إلى مخافر أمامية متقدمة لحصار روسيا من الغرب؛
- ضرب الناتو ليوغسلافيا وعجزها عن تقديم الدعم للأشقاء من السلاف الجنوبيين؛
- تحويل أفغانستان إلى أكبر ميدان للقواعد العسكرية لحلف الناتو؛
- ضم الحلف لكل من رومانيا، بلغاريا، سلوفاكيا، وسلوفينيا بالإضافة إلى دول البلطيق الثلاث.

لقد لخص اللورد هاستينغز إسماي Lord Ismay أمين عام حلف الناتو بين عامي 1952م و1957م الهدف من إنشاء هذا الحلف في مقولته الشهيرة " أن يبقى الأمريكيون في الداخل، ويبقى الألمان تحت السيطرة

[1]- عاطف معتمد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص. 94-95.

ويبقى الروس خارج أوروبا " [1] . ومع انتهاء الحرب الباردة وانتفاء التهديد السوفيتي تحولت عقيدة واستراتيجية الحلف، إذْ لم تعد أدواره ووظائفه تقتصر على الدفاع عن أراضي الدول الأعضاء، بل أصبحت تتعدى ذلك للدفاع عن مصالح هذه الدول أينما كانت بحسب استراتيجية "الخروج من المنطقة" "Out of Area Strategy" لعام 1999م، والتي بموجبها يستطيع الحلف القيام بأعمال ضد أي خطر يهدد هذه المصالح [2]. بيد أنّ الثابت في هذا التحول هو بقاء مسألة احتواء روسيا الاتحادية وإبقائها خارج أوروبا كهدف استراتيجي، فضلا عن جملة من الأهداف العسكرية والجيو– اقتصادية التي دخلت أجندته الجديدة، والتي تركّز جزء منها ضمن الفضاء الجيوسياسي الجديد المتمثل في كومنولث الدول المستقلة، ويأتي على رأسها:

- ✓ استيعاب دول المنطقة ضمن أطره السياسية والعسكرية لتعزيز دوره على كامل أوروبا والرقعة الأوراسية الكبرى؛
- ✓ محاصرة النفوذ الصيني المتنامي في وسط آسيا تحديدا؛
- ✓ تأمين إمدادات الطاقة من منطقة بحر قزوين نحو الأسواق الأوروبية.

ومن أجل تجسيد تلك الأهداف على أرض الواقع، تبنى الحلف سياسة توسعية تحت شعارات مختلفة امتدت من يد الصداقة إلى سياسة الأبواب المفتوحة وضع الحلف في إطارها ترتيبات أمنية تعاونية وطوّر مبادرات شراكة متنوعة مع دول الكومنولث.

الفرع الأول: مجلس التعاون لشمال الأطلسي وبداية مدّ الجسور مع دول الكومنولث

بعد انتهاء الحرب الباردة تبنى حلف شمال الأطلسي عام 1991 م مفهوما استراتيجيا جديدا أكّد من خلاله على التزامه الاستراتيجي بحماية أمن أعضاءه، ودعا إلى ضرورة تحسين وتوسيع نطاق أمن أوروبا من خلال الحوار والشراكة والتعاون مع الخصوم السابقين في حلف وارسو، من خلال تخفيض استخدام القوات النووية إلى مستوى الحد الأدنى، والتدخل لإدارة الأزمات، ومنع الصراعات ضمن المجال الجيوسياسي الجديد في وسط وشرق أوروبا.

على خلفية هذا التحول في عقيدة الحلف، أُنشئ مجلس تعاون شمال الأطلسي (North Atlantic Cooperation Council) في 20 ديسمبر 1991 م كمنتدى للحوار والتعاون مع دول حلف وارسو السابق. ليكون بذلك أول خطورة ضمن ما يعرف بـ: "**سياسة يد الصداقة**" " **Friendship Hand Policy**" التي تبانها

[1] - Dušica Lazarević, "NATO Enlargement to Ukraine and Georgia: old wine in new bottles?", **The Quarterly Journal**, Vol. 9, No. 1 (Winter 2009), p.31.

[2]- خير سالم ذيابات، "دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1990–2013 "، **مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلّد 43 ، العدد1(2016)، ص .39.

قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي لمواجهة التحديات الأمنية الناشئة في هذا المجال[1]. وقد تمّت التوصية بإقامة هذا المجلس في قمة قادة دول الحلف في لندن في 6 تموز 1990م ، إثر مبادرة أمريكية – ألمانية أُقرّت في قمة روما سنة 1991م بغية مأسسة العلاقات بين الناتو ودول شرق ووسط أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، عبر إقامة صلات دبلوماسية منتظمة. وعقد هذا المجلس أول اجتماع تأسيسي له في شهر ديسمبر 1991م بمشاركة 25 دولة هي: دول الأطلسي الست عشرة، وتسع دول من شرق أوروبا والبلطيق، والاتحاد السوفيتي.

وهدف المجلس من خلال اجتماعاته الدورية لتنظيم العلاقات السياسية والعسكرية، والتنسيق المدني والعسكري لأعمال النقل الجوي، والعمل في مجال حفظ السلام، استناداً إلى خطوط عريضة تتمثل في تمسك الأعضاء بالخيار الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، والحرية الاقتصادية، مما يمهد الطريق أمام شراكة سياسية– عسكرية في العلاقات الأطلسية – الأوروبية[2].

في واقع الأمر؛ كان لضعف روسيا الاتحادية في ذلك الوقت، دورا هاما في عدم رفضها لدعوة الحلف للانضمام إلى المجلس رفقة باقي دول المنطقة، إذْ لم تكن قادرة لوحدها على تسيير الشؤون الأمنية لتلك الدول التي كانت بحاجة ماسة للحماية الأمنية عبر انخراطها في علاقات تعاون أمني وسياسي مع حلف الناتو، بالرغم من أنّها لم تعبر حينها عن رغبتها في عضوية الحلف، بعكس دول وسط وشرق أوروبا التي كانت ترغب أساسا في تسريع مسار اندماجها ضمن مختلف بناه السياسية والعسكرية.

لقد كان حلف شمال الأطلسي حينها مدفوعا بهاجس احتواء أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، والعمل على منع وقوع نزاعات مسلحة، فكان هذا المجلس بمثابة الجسر الذي عمل من خلاله على تقديم المساعدة التقنية والعسكرية لتلك الدول في مرحلة انتقالها الأولية، ليكون أول إطار جماعي يؤسس لبداية انطلاق مسار تعاون معقد مع دول المنطقة، ولعدد من المبادرات والأطر التعاونية اللاحقة .

الفرع الثاني: مشروع الشراكة من أجل السلم وسياسة الأبواب المفتوحة تجاه دول الكومنولث

ظهرت فكرة مشروع الشراكة من أجل السلم (partnership for peace) في سياق البيئة الجيوسياسية الأوروبية المتغيرة في أوائل التسعينيات، حيث طُرحت فكرة هذا المشروع لأول مرة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون في الاجتماع الوزاري لدول الحلف في ترافميندا Travemünde الألمانية في 20 و 29

[1] - Guido Gerosa, "The North Atlantic cooperation council", **European Security**, Vol. 1, No. 3 (Autumn 1992),p.274.

[2]- محمد حسون، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26 ، العدد الثاني، 2010، ص.342.

أكتوبر 1993 م، وتبلورت بعد ذلك بشكل كامل وتمّ الإعلان الرسمي عنها في اجتماع مجلس شمال الأطلسي ببروكسل في 10 و 11 جانفي 1994 م، حيث أُعلن أنّ الهدف من هذه المبادرة الجديدة هو تهيئة وتحضير دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق للتمتع بعضوية مستقبلية في الحلف[1].

لقد كان للجدل الذي دار ضمن قمة بروكسل عام 1994م حول صيغة التوسع وإجراءاته، دوراً مهما في إطلاق هذا المشروع وتضمينه لدول الكومنولث، إذْ رأت فرنسا ضرورة أنْ يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية، أي أنْ يشمل حتى الدول غير الأوروبية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، في حين فضلت ألمانيا أنْ يتخذ صيغة أوروبية أطلسية خالصة، تشمل دول وسط أوروبا وشرقها فقط، وأنْ يتم ذلك بشكل جماعي. أمّا الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا فأرادتا أنْ يتخذ التوسع صيغة أطلسية مطلقة تشمل حتى دول الكومنولث، على أنْ يجري ذلك بشكل انتقائي على صورة دفعات متتالية، وحسب استكمال شروط العضوية التي حددها مجلس الحلف في اجتماعه عام 1995 ، وهي[2]:

– أنْ يكون العضو المرشح من الموقعين على اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام.

– أنْ يكون ناضجاً سياسياً، وخالياً من وجود مشكلات قومية أو عرقية، ومؤمناً بقيم الديمقراطية الغربية، ويحترم حقوق الإنسان، ولديه القدرة على تعزيزها.

– أنْ يكون قادراً على تحمل نفقات الانضمام إلى الحلف جميعها، بما في ذلك بناء جيش له مواصفات الجيوش الغربية نفسها، من حيث العقيدة العسكرية والتسلح.

– أنْ يضع قواته المسلحة تحت قيادة مدنية وديمقراطية.

– أنْ يبدي استعداده للمشاركة في فعاليات الحلف وآلياته، مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق، والتخطيط الدفاعي المشترك، والتدريبات والمناورات، وتبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع الحلف.

وقد حُسم هذا الخلاف حينها لصالح الموقف الأمريكي في اجتماع المجلس المشار إليه سابقاً، إذْ أشار الأمين العام السابق للحلف خافير سولانا أنّ التوسع سيتم بصورة تدريجية ومتطورة دون أنْ يؤدي إلى تهميش أي دولة[3]. وقد سارعت كل دول المنطقة حينها لقبول هذه الشراكة الجديدة، فبحلول سنة 1995م وقعت روسيا الاتحادية وباقي الجمهوريات على اتفاقيات ثنائية أضحت من خلالها أعضاء في هذا البرنامج، باستثناء جمهورية طاجيكستان التي كانت تعيش على وقع الحرب الأهلية، والتي انضمت إليه لاحقا سنة

[1] - Andrew Cottey (ed.), **the European Neutrals and NATO: Non-alignment, Partnership, Membership?** (London: Palgrave Macmillan, 2018), p.51.

[2] – محمد حسون، **مرجع سابق**، ص ص. 344–345.

[3] – **المرجع نفسه.**

2000م، بعد استيفائها للشروط المطلوبة منها. ورأت دول الكومنولث في هذا البرنامج فرصة سانحة لها لتحديث جيوشها الوطنية، ووسيلة فعالة لتعزيز استقلالها العسكري بدعم غربي وتقليل اعتمادها على روسيا، التي قدمت حينذاك مقترحات لإصلاح القوات المسلحة لكومنولث الدول المستقلة عبر إعادة دمج قواتها في هيكل عسكري مشترك قبل تحديثها.

الفرع الثالث: مجلس الشراكة الأورو- أطلسي

تأسس مجلس الشراكة الأورو- الأطلسي (Euro-Atlantic Partnership Council) في 29 من شهر ماي من سنة 1997م في اجتماع وزراء الحلف في مدينة سينترا Sintra بالبرتغال خلفا لمجلس التعاون لشمال الأطلسي. وبالتالي فهو يعتبر إطاراً جديداً ومكملا لبرنامج الشراكة من أجل السلام، تمّ إنشاؤه لتحسين العلاقات بين دول الناتو والدول غير الأعضاء في أوروبا وجنوب القوقاز ووسط آسيا. ويعكس قرار إنشاء هذا المجلس رغبة الحلف في بناء منتدى أمني يتلاءم بشكل أفضل مع مقتضيات شراكة أكثر تطوراً لتمهيد عملية توسيع الحلف خاصة مع دول وسط وشرق أوروبا، ومساهمة الشركاء في العمليات التي يقودها[1].

لقد أصبح هذا المجلس منشأً للعديد من المبادرات التعاونية التي أطلقها الحلف مع دول المنطقة مثل: مركز الحدّ من الكوارث الأورو- أطلسي، ومبادرة بناء النزاهة Building Integrity Initiative ، والعديد من الصناديق الائتمانية، ومبادرة الإطار السياسي – العسكري Political -Military Framework. كما عمل هذا المجلس على ربط البرلمانيين ورواد الرأي من خلال الجمعية البرلمانية للناتو الموسعة التي جمعت الآلاف من المسؤولين والخبراء والأكاديميين وكبار العسكريين، وذلك بهدف بث قيم ومعايير الحلف لدى هذه النخب المختلفة[2]. وبحلول سنة 1997 بدأ الحلف بالموازاة مع إطلاقه لمبادرة مجلس الشراكة يغيّر من مقاربته تجاه دول المنطقة، من خلال تبنيه لنهج انتقائي عبر تطويره لعلاقات ثنائية مع دول محددة، وهو ما تجسد في علاقته بأوكرانيا، لما لها من خصوصية متميزة في التصور الأمني الأطلسي باعتبارها تشكل منطقة عازلة "Buffer Zone " بين روسيا والحلف، وامتلاكها لثاني أكبر جيش في القارة الأوروبية بعد روسيا الاتحادية، وخبرتها الكبيرة في مجال التصنيع العسكري. وبالتالي فإنّ مسألة انضمامها من وجهة نظر الحلف ستسمح بتحقيق تفوق استراتيجي هام حيال روسيا الاتحادية.

بناءً على ما سبق؛ وقع الحلف وأوكرانيا في شهر جويلية عام 1997م على أول وثيقة رسمية بينهما خارج الأطر الجماعية السابقة حملت تسمية " ميثاق الشراكة المتميزة" Charter On Distinctive Partnership

[1] - Jean-Jacques de Dardel, "Whither the Euro-Atlantic Partnership: Partnership and NATO's New Strategic Concept", **Geneva Papers**, No.10 (Geneva Centre for Security Policy, 2009), p.27.
[2] - **Ibid**., p.10.

حيث تضمن هذا الميثاق تعميق التعاون والشراكة بين الطرفين في مجالات عديدة مثل: إصلاح الجيش الأوكراني، الوقاية من النزاعات، الأمن الاقتصادي، إدارة الأزمات، منع الانتشار النووي. وانبثق عن هذا الميثاق لجنة الناتو – أوكرانيا "Nato-Ukraine Commission" كآلية تطبيق أساسية لمختلف بنوده[1].

وترسخ هذا المسعى للحلف مع دول المنطقة بعد إطلاقه لمبادرة خطط عمل الشراكة الفردية IPAP في قمة براغ سنة 2002م والتي تم تطويرها بين الحلف والدول المختلفة كإطار للاتصال والحوار والتعاون. وقد وقعت ستة دول من منطقة الكومنولث على هذه الخطط وهي: أوكرانيا (22 نوفمبر 2002م)، جورجيا (29 أكتوبر 2004م)، أذربيجان (16 ديسمبر 2005م)، أرمينيا (16 ديسمبر 2005م)، كازاخستان (31 جانفي 2005)، مولدوفا(19 ماي 2006)[2]. وتضمنت خطط العمل التي قدّمها الحلف ولأول مرة مجموعة من الالتزامات والخطوات العملية، التي يجب على تلك الدول القيام بها من أجل تحضيرها للانضمام إلى الحلف يمكن تلخيصها فيما يلي[3] :

✓ **على المستوى السياسي:** اشترط الحلف على تلك الدول ضرورة الالتزام بترسيخ المسار الديمقراطي من خلال التأكيد على مبدأ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء وضمان حرية التعبير، والتعددية السياسية ونزاهة الانتخابات؛

✓ **على المستوى العسكري والأمني :** اشترط الحلف ضرورة التعاون الوثيق مع مجموعة العمل التابعة له المكلفة بالإصلاح الدفاعي من أجل إصلاح جيوشها، والمؤسسات الأمنية للوصول إلى درجة معينة من الكفاءة في التدريب والتجهيز والحركية بما يتوافق مع المتطلبات التقنية والعملياتية للحلف، بالإضافة إلى زيادة حجم مساهمة تلك الدول في عمليات حفظ السلام، والحرب على الإرهاب.

على صعيد متصل؛ أدى تأزم علاقات روسيا الاتحادية مع كل من أوكرانيا وجورجيا على خلفية ما يسمى "بالثورات الملونة" إلى وصول حكومات موالية للغرب في هذين البلدين، ما أعطى دفعا قويا لمسار اندماجهما في الحلف، فقد قاد هذا الأخير بتاريخ 01 أفريل 2005م بمدينة فيلنيوس"Vilnius" سلسلة مباحثات ولقاءات مكثفة مع أوكرانيا أصطلح عليها تسمية " الحوار المكثف" "Intensified Dialogue" من أجل مناقشة المسائل المتعلقة بإمكانية التسريع في منح العضوية لأوكرانيا، وبادر في شهر سبتمبر من سنة

[1] - James Sherr, "Ukraine's Euro-Atlantic Choice: Is Failure Inevitable?",In : Rikke Kiemlff-Jorgensen (ed.), **Ukraine: Our new Neighbour** (Copenhagen: Danish Institute of International affairs, 2002) ,p.30.
[2] - "Individual Partnership Action Plans", 09 Jun. 2017 , **North Atlantic Treaty Organization**, (accessed on: 18.01.2020), available at: https://bit.ly/38x9jzp
[3] - James Sherr, **Op.Cit**, p.13.

2006م بإطلاق ذات الحوار مع جورجيا، ليرسل بذلك إشارات قوية للقيادتين الجديدتين في كلتا الدولتين بضرورة المضي قدما في الإصلاحات التي شُرع فيها قبل ذلك[1].

إنّ التوتر الدائم الذي طبع علاقات موسكو مع هاتين الدولتين، كانت له تداعيات حاسمة على مسار علاقتهما مع حلف شمال الأطلسي، فقد تطورت علاقة تبليسي مع هذا الأخير بشكل لافت على خلفية الحرب الروسية– الجورجية التي اندلعت سنة 2008م حول إقليم أوسيتيا الجنوبية. أمّا بالنسبة لأوكرانيا، فقد أدت أزمة سنة 2014م، لعودة التوجهات الأطلسية بقوة في كييف، فبعد الإطاحة بحكومة يانكوفيتش، وضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، دعم الحلف موقف الحكومة الجديدة، لكنه لم يقدم لأوكرانيا آفاقا قريبة للعضوية.

وبالرغم من هذا التطور في علاقات هذين البلدين مع الحلف، فقد واجهته جملة من العراقيل التي لازالت تحول دون عضويتهما، فبالرغم من الدعم الأمريكي اللافت لموقفهما لازال الموقف الفرنسي– الألماني متصلبا تجاههما، بفعل الخشية من ردة فعل روسية قد تقود إلى حدوث تصادم مباشر مع الحلف من جهة، والحرص على عدم اختلال موازين القوى داخل الأطر القرارية للحلف لصالح الطرف الأمريكي من جهة ثانية، فضلا عن قضايا النزاعات الحدودية المرتبطة بهاتين الدولتين، وهي العوامل التي ستكون محددة لأية عضوية مستقبلتيه محتملة لهما.

وبالموازاة مع العلاقات المتقدمة التي طوّرها الحلف مع كل من أوكرانيا وبيلاروسيا، تفاوتت علاقاته مع باقي جمهوريات الكومنولث، فالدول الموالية سياسيا لروسيا كبيلاروسيا، أرمينيا، طاجيكستان، قرغيزستان وكازاخستان لازالت في تعاون محدود معه، دون أنْ تعبر عن تطلعها في الانضمام إليه، وهو الموقف الذي يسنده رفض شعبي كبير في تلك البلدان لتوسع الحلف تجاه بلدانهم.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث

لقد حاولنا من خلال الفصول السابقة للدراسة البحث في أهم أبعاد ومضامين خصوصية منطقة الكومنولث بالنسبة لروسيا الاتحادية، ومختلف السياسات والآليات الجماعية والثنائية التي انتهجتها لاستدامة نفوذها بهذا المجال الحيوي، كما تعرضنا لأهمّ العراقيل والتحديات التي واجهتها بالاعتماد على مناهج تحليلية مختلفة وأدوات دراسة متنوعة. وبالنظر لما يتطلبه البحث العلمي في مجال العلاقات الدولية، سنحاول في هذه المرحلة من الدراسة محاولة استقراء المسارات المحتملة التي قد تعرفها علاقات روسيا بدول المنطقة على خلفية عدد من الأزمات والتطورات الحاصلة، وانعكاساتها الإقليمية والدولية المحتملة، نظرا لما تمثله من

[1] - Dušica Lazarević, **Op.Cit**, pp.49-57

مرحلة ذات أهمية كبيرة أولا؛ لموضوع بحثنا، وثانيا؛ لإمكانية الاعتماد عليها كبداية لموضوع آخر في نفس الميدان.

ونشير في هذا الإطار إلى أنّ بحثنا لا يسعى للتنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له، بل يقوم بعملية تركيب لتصور مستقبلي لمختلف الأوضاع التي يمكن أنْ تكون عليها علاقات روسيا بدول الكومنولث، بهدف إطلاع القارئ والمختص بمتطلبات تحقيق أحد هذه السيناريوهات. ويمكن القول أنّ دراستنا تنطلق من ثلاثة سيناريوهات محتملة هي:

– **سيناريو الحفاظ على الوضع القائم** للعلاقات ما بين روسيا ودول الكومنولث(السيناريو الخطي)؛ بمعنى استدامة أنماط التفاعلات والعلاقات الراهنة في المنطقة.

– **سيناريو تعميق العلاقات بينها وبين دول الكومنولث**(السيناريو الإصلاحي)، ويتمحور أساساً حول إعادة إدماج روسيا لجمهوريات الكومنولث ضمن أطرها السياسية والاقتصادية والأمنية التي تقودها، وبالتالي ترسيخ نفوذها بالمنطقة؛

– **سيناريو انفلات دول المنطقة** واندماجها في الأطر والمشاريع المنافسة (السيناريو الثوري)، وهو السيناريو الذي سيؤدي إلى حدوث تغيّر جذري في العلاقات ما بين روسيا ودول الكومنولث، وستكون له تداعيات خطيرة على مستقبل مكانتها ودورها إقليميا ودوليا.

وعن الأفق الزمني المناسب لدراستنا، فهو أفق متوسط أو مستقبل متوسط يتراوح ما بين خمسة إلى عشرين عاما، ويمكن إرجاع أسباب اختيار هذا المجال الزمني إلى عدّة اعتبارات أهمها:

– عدم توفر الدراسات والإحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها، إذْ أنّ مختلف الدراسات والأبحاث المستقبلية حول هذا الموضوع لا يتعدى إطارها الاستشرافي حدود المستقبل المتوسط؛

– الاستقرار النسبي في ميزان القوى وبنية النظام الدولي الحالي، والذي لا يُتوقع له أنْ يعرف تحولات جذرية مفاجئة في المستقبل القريب والمتوسط.

– العقود والشراكات التي تربط روسيا سواء بدول المنطقة أو بالقوى المنافسة، خاصة في مجال الطاقة والتي تمتد إلى حدود سنة 2040م.

وبما أنّ المستقبل ليس أمراً مفروضاً أو محتوماً، وإنّما هو بدائل متنوعة تتدخل في صياغتها عوامل ومتغيرات معقدة يمكن تحليلها والتعامل معها، فإنّ مستقبل العلاقات الروسية بدول الكومنولث لن يحدث في فراغ، وإنّما تتبلور معالمه في إطار بيئتين رئيسيتين، الأولى تتمثل في الأوضاع الداخلية بكل من روسيا

الاتحادية ومنطقة الكومنولث، التي لطالما كانت بمثابة محدد رئيسي للعلاقات بين الطرفين، وبيئة خارجية لها متغيراتها وتحولاتها الخاصة، والتي قد تنتج قيوداً أو فرصاً للسياسة الخارجية الروسية تجاه دول المنطقة.

وقبل البدء في استعراض مضامين كل سيناريو على حدى، تجدر الإشارة إلى جملة من المسائل المهمة التي يتعين ضبطها فيما يتعلق بالبيئة الخارجية تحديدا، حيث سيتم التركيز على أدوار وسياسات القوى الغربية، بالنظر لعامل **العداوة الجيبوليتكية** الراسخة ما بين روسيا وتلك القوى، ما يجعلها تعتبر بمثابة **المتغيرات المفتاحية key variables** و**الاتجاهات الثقيلة** المتوقع تأثيرها بشكل مباشر وحاسم في بيئة التفاعل الروسي مع دول الكومنولث، خاصة وأنّ هذه القوى تحمل مشاريع استراتيجية تهدد بانفلات دول الكومنولث واندماجها فيها. وسيتم في مقابل ذلك، تحييد باقي متغيرات البيئة الخارجية الأخرى وخاصة المتغير الصيني، والإيراني والتركي، لاعتبارين اثنين:

أولا؛ **عامل الشراكة الاستراتيجية** الذي يجمع كلاّ من الصين وايران وروسيا الاتحادية، والمستندة إلى معطيات متنوعة أهمها **العداوة الجيبوليتكية المشتركة** للهيمنة الأمريكية والغربية بشكل عام، وطموحاتهم التعديلية لتأسيس نظام دولي جديد متعدد الأقطاب. وكذا **حالة الاعتماد المتبادل** التي تشكلت خاصة بين الطرفين الصيني والروسي في المجالين الطاقوي والعسكري* ما يجعل من احتمالية دخولها في منافسة مفتوحة مع روسيا الاتحادية حول منطقة الكومنولث غير واردٍ في المنظور المتوسط، وإنْ كانت غير مستبعدة في المنظور البعيد.

أمّا **الاعتبار الثاني**؛ فيتلخص في **تبعية تركيا للغرب**، إذْ تعتبر حليفا تاريخيا واستراتيجيا للولايات المتحدة وعضوا في حلف شمال الأطلسي، وبالتالي فإنّ سياستها تشكل امتدادا لسياسات الغرب، وفعاليتها وقدرتها على التأثير في أوضاع منطقة الكومنولث مرتبطة بمدى رغبة وحجم الإسناد الغربي لها من عدمه، فضلا عن أنّ أنقرة لا تمتلك من القدرات الاستراتيجية الكافية في المنظور المتوسط، لتشكل تحدياً وجودياً قادراً على قلب الأوضاع وموازين القوى الإقليمية في المنطقة.

(*)- وقعت روسيا الاتحادية على عدد من العقود الضخمة لتمويل الصين بالنفط والغاز الروسي، ففي سنة 2013 م أبرم الطرفان صفقة نفطية بلغت قيمتها 270 مليار دولار ومدتها 25 سنة. وفي شهر ديسمبر من عام 2014م وقع الطرفان أيضا على اتفاقية لنقل الغاز الروسي إلى الصين قيمتها 400 مليار دولار لمدة 30 عامًا، ناهيك عن العلاقات التجارية المتطورة بينهما، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 107 مليار دولار سنة 2018م.

المطلب الأول: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة

ينطلق هذا السيناريو من فكرة استقرار الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية الراهنة في بيئة التفاعل الروسي مع دول الكومنولث، والتي ستكرس في مجملها لاستمرار الوضع القائم من ناحية أنماط العلاقات القائمة في المنطقة، من دون حدوث أي تحول نوعي في طبيعة تلك العلاقات، وبقاء وتيرة التنافس الخارجي في مستوياتها الحالية، من دون إحراز أي قوة منافسة لروسيا لمكاسب جيوسياسية قد تؤدي إلى انفلات بعض دول الكومنولث من دائرة النفوذ الروسي بشكل نهائي. ويمكن تلخيص إسهامات كل بيئة على حدى، واستعراض أهم مؤشرات الاستمرارية التي تكرس لهذا السيناريو على النحو التالي:

الفرع الأول: مساهمة البيئة الداخلية

أ- الأوضاع الداخلية بروسيا الاتحادية

توحي جملة من المعطيات والمؤشرات في الداخل الروسي ببقاء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وضعها الراهن في السنوات المقبلة. وتدعم هذا التصور عديد المؤشرات التي تتمحور أساسا حول فكرة عدم تغير القيادة السياسية الروسية الحالية، واستمرار أداء الاقتصاد الروسي عند مستوياته الراهنة.

فعلى **الصعيد السياسي**؛ يبدو أنّ عدم تغيّر القيادة السياسية في روسيا ونجاح الرئيس فلاديمير بوتين في استخلاف نفسه على سدة الحكم إلى غاية سنة 2024م، وتعزيزه لمركزية الدولة من خلال تحكمه بمختلف مفاصلها، مدعوما بنخبة من عناصر السيلوفيكي، ترجح فكرة استمرار السلوك الروسي الحالي تجاه دول الكومنولث، وتجعلنا نفترض أنّ المقاربة الروسية في تعاطيها مع المنطقة عموما لن تعرف تحولات كبيرة، وهذا طبعاً اعتماداً على متغير النخبة الذي يعتبر متغيراً تفسيرياً مهما في الحالة الروسية، ما سيسهم بشكل كبير في تكريس التصورات الراهنة للقيادة الروسية تجاه تلك الدول.

إلى جانب ذلك؛ يمثل **البعد الاقتصادي** أحد أهم العوامل التي ستقيد سياسات الكرملين تجاه دول الكومنولث وتمنع روسيا من تفعيل مشاريعها الاندماجية بالمنطقة، إذْ لازال الاقتصاد الروسي يعيش حالة تبعية شبه مطلقة لموارد الطاقة بنسبة 80% [1]. ما يجعله في عرضة دائمة لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، حيث دخل منذ سنة 2014م وعلى خلفية تراجع أسعار الطاقة في حالة ركود لا يرجح له وفق تقديرات البنك الدولي الخروج منها في المستقبل القريب، خاصة على ضوء التقديرات المتشائمة حول تعافي أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، في ظل استقرار الطلب العالمي في مستوياته الراهنة. وهو الوضع

[1] - The DCDC Global Strategic Trends Team, **Global Strategic Trends out to 2040** (London: Ministry of defence, 2010), p.49.

الذي ستكون له من الناحية العملية تداعيات مباشرة وغير مباشرة على أداء السياسة الخارجية الروسية في المنطقة .

فبالنسبة للتداعيات المباشرة؛ سيتيح استقرار الوضع الاقتصادي مستقبلاً للقيادة الروسية التحكم في الأوضاع السياسية والاجتماعية وتحصين جبهتها الداخلية من أية تطورات مفاجئة قد تقلب الوضع السياسي الداخلي بها، كما سيمكنها من الحفاظ على مستويات دعمها الاقتصادي والعسكري لحلفائها في آسيا الوسطى وجنوب والقوقاز، وهو ما يعني استمرار ولاء النخب الحاكمة في تلك الدول لروسيا في مقابل القوى الأخرى المنافسة. في مقابل ذلك؛ سيمنع استمرار هذا الوضع القيادة الروسية من التفكير مجددا في الانخراط في أيّ سياسات توسعية تجاه دول الكومنولث، والدخول في صراعات ونزاعات إقليمية تستنزف القدرات الروسية بشكل أكبر، وبالتالي فإنّ القيادة الروسية لن تكون مستعدة مستقبلا لفتح جبهات جيوبوليتكية ساخنة جديدة على غرار الجبهة الأوكرانية .

أما بالنسبة للتداعيات غير المباشرة؛ فيرجح أن ينعكس استمرار الوضع الاقتصادي الراهن على مدى قدرة روسيا ونجاحها في تنويع اقتصادها الوطني، وتحولها إلى نموذج اقتصادي جذاب لدول المنطقة بإمكانه منافسة الاتحاد الأوروبي، أو الصين، ما سيرهن مشاريعها التكاملية في المنطقة. وبالتالي فإن مشروع الاتحاد الأوراسي سيعرف نفس مصير المشاريع السابقة، ولن يتحول إلى مشروع تكاملي ناجح ، بالنظر لعدم قدرة روسيا على تمويل مختلف برامجه، حيث سيقتصر التكامل في إطاره على البعدين الطاقوي والسياسي دون غيره، وهو ما لا يتوافق نسبيا مع طموحات دوله الأعضاء أو باقي دول المنطقة.

ب- الأوضاع بدول الكومنولث

تُحيل كثير من المعطيات الراهنة بدول الكومنولث إلى استمرار الأوضاع والعلاقات القائمة ما بينها وبين وروسيا الاتحادية. ويستند هذا الرأي على وجود عدد من عوامل الكبح التي لازالت تحول دون انفلات دول المنطقة من دائرة الهيمنة الروسية من جهة، وقدرة روسيا الاتحادية من جهة ثانية على اجتذاب تلك البلدان بشكل أكثر فعالية لمشاريعها التكاملية في المنطقة. ومن أبرز هذه العوامل المحددة لهذا الطرح ما يلي:

- **صمود علاقات التبعية التقليدية:** حيث لازالت غالبية دول الكومنولث ترتبط بعلاقات تبعية متنوعة مع روسيا خاصة في المجالين الطاقوي والعسكري، وخاصة الجمهوريات الفقيرة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وبيلاروسيا.

– **الاستقرار التسلطي Authoritarian Stability** والذي لا يرجح له أنّ يتغير في المستقبل المنظور، بفعل نجاح النخب الحاكمة في غالبية دول المنطقة في الاستمرار في الحكم، أو توريثه لأحد أفراد العائلة، أو نقله لأحد أفراد النخب المقربة الموالية لروسيا.

– **التراجع النسبي لأدوار القوى والفواعل الداخلية الموالية للغرب:** وذلك على خلفية تعثر تجارب "الثورات الملونة" في أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، وهو ما أعطى مشروعية أكبر للقوى الموالية لروسيا التي لا زالت تحظى بدعم شعبي معتبر .

– **الانكشاف الأمني لغالبية دول المنطقة:** بفعل تواضع قدراتها العسكرية والأمنية من جهة، وضعف اندماجها الوطني من جهة ثانية. فالعوائق الإثنو– سياسية Ethno–political constraints الداخلية لازالت تحول دون تمكن عدد من دول الكومنولث من بلورة توافق وطني حول توجهات سياساتها الخارجية، وهو العامل الحاسم الذي يرجح في نظر الكثيرين استمرار تلك الدول في تبني نهج خارجي متوازن يضمن لها وحدتها الوطنية واستقرارها الداخلي.

– **الإعياء الأوروبي Europe Fatigue** : إذْ لايزال المسار الاندماجي لبلدان الشراكة الشرقية متعثرا في جوانب عديدة منه، حيث أصبحت فكرة الإعياء عنوانا أساسيا لهذا المسار الذي لم يطرح لحدّ الآن أي آفاق مستقبلية مشجعة للعضوية. وهو ما انعكس بشكل واضح في مستويات وفاء تلك الدول بتوطين معايير الاتحاد.

فوفقًا لما أورده مؤشر الشراكة الشرقية لسنة 2017م أظهرت دول الكومنولث المعنية بهذا المشروع التزاما ضعيفا لا يُنبئ باحتمالات فتح العضوية لأي منها في المنظور القريب. فقد سجلت أوكرانيا نسبة تقدم قدرت بـ 0.01 نقطة إلى 0.73 من 1 مقارنة بأول مؤشر في 2015م–2016م، كما سجلت بيلاروسيا تقدما بنسبة 0.8 نقطة إلى 0.52 ، فيما سجلت كل من جورجيا، مولدوفا وأرمينيا تراجعا في ذات المؤشر بالنسب التالية على التوالي: 0.03–، 0.07–، 0.02– وهو ما يعكس حالة من تراجع الموثوقية في سياسة الشراكة الشرقية التي بات يُنظر لها كمشروع يهدف لخدمة المصالح التجارية والطاقوية لأوروبا، أكثر من سعيه لدمج تلك الدول[1] .

[1] - Jeff Lovitt (ed.), **Eastern Partnership Index 2017: Charting Progress in European Integration, Democratic Reforms, and Sustainable Development**, a Report of Eastern Partnership Civil Society Forum(Brussels : European parliament, December 2018), p.20.

الفرع الثاني: مساهمة البيئة الخارجية

أ- المتغير الأوروبي

إتماما لمشهد سيناريو الوضع القائم الذي نحن بصدد تركيبه، يبدو أنّ الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاتحاد الأوروبي حاليا، جعلت منه عاجزا عن تقديم أي دعم، أو مساعدات مالية إضافية لدول الشراكة الشرقية من منطقة الكومنولث، ناهيك عن الدول الأخرى الفقيرة في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى.

ويعكس هذا الموقف الأوروبي عمق الأزمة المالية التي تعانيها منطقة اليورو، والتي لا يتوقع لها في المستقبل المتوسط أنْ تنفرج بسهولة. وهو ما تجلى في الميزانية التي وضعها الاتحاد للفترة من 2014م-2020م، إذ تمّ الاتفاق على ميزانية قدرها 908 مليار يورو بانخفاض تاريخي قدره 3% حيث طغت المصالح الوطنية على المصلحة الأوروبية المشتركة، في النقاش الذي دار حول تلك الميزانية[1]. كما تعرف ميزانية الاتحاد 2020م-2027م حاليا نقاشاً حاداً وخلافات كبيرة ما بين الدول الأوروبية تنبؤ بتقلصها إلى حدود غير مسبوقة، خاصة في ظلّ حجم الدين العام لمنطقة اليورو الذي بلغ مع نهاية الربع الأول من عام 2019م ما نسبته 85.9% من إجمالي الناتج الخام، ووصول الدين الأوروبي العام للدول 28 المكونة للاتحاد إلى 80.7% من إجمالي الناتج الخام[2].

بناءً على ما سبق؛ يرى كثير من المختصين أنّ الاتحاد الأوروبي سيؤجل الحسم في طرح أي أفق لعضوية محتملة لدول الشراكة الشرقية، كما أنّه وبالنظر للجدول الزمني الذي يتطلبه تجسيد اتفاقيات الشراكة مع تلك الدول حول خلق منطقة تبادل تجاري حر لن يكون إلا في حدود 15- 20 سنة. ما يعني ضمنيا أنّ العلاقات الأوروبية مع تلك الدول يمكن أنْ تعرف تحولا نوعيا معتبرا، لكنها لن تصل إلى درجة فتح الاتحاد لأي عضوية لتلك البلدان. فضلا عن التباين في مواقف الدول الأوروبية من مشروع التوسعة في حدّ ذاته، وهو ما تجلى مؤخرا في رفض كلّ من فرنسا والدانمارك وهولندا بدء مفاوضات العضوية مع كل من ألبانيا ومقدونيا الشمالية، وكذا تراجع حماس ألمانيا لتعزيز برنامج الشراكة الشرقية خوفاً من الأعباء المالية الإضافية التي يمكن أنْ تؤثر على الاقتصاد الألماني من جهة، وإمكانية تضرر علاقاتها الاقتصادية المتطورة مع روسيا الاتحادية من جهة ثانية.

---

[1] - عبد النور بن عنتر،"الاتحاد الأوروبي :غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 04 مارس 2013، (تاريخ التصفح (10.02.2020)، متوفر على الرابط : https://bit.ly/2T2zl8m

[2]- "Government debt up to 85.9% of GDP in euro are", **Eurostat**, (accessed on :10.02.2020), available at: https://bit.ly/2TlfRuB

ويرى أنصار هذا الطرح، أنّ العلاقات الأوروبية– الروسية بشكل عام وخاصة في المجالين التجاري والطاقوي ستكون متغيراً حاسماً في حسابات التوسع الأوروبي شرقا نحو دول الكومنولث، فروسيا تعتبر رابع أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، حيث بلغ حجم تجارتها البينية مع هذا الأخير 253 مليار يورو في عام 2018م [1] . بالإضافة إلى التبعية الطاقوية الكبيرة لدول الاتحاد لإمدادات الطاقة الروسية، إذْ تستورد هذه الدول سنويا ما نسبته 31% من النفط ، وحوالي 40٪ من الغاز الروسي، وهو ما يرهن أمنها الطاقوي بشكل كبير لتلك الإمدادات، ويجعل من مسألة التوسع شرقا ملفاً بالغ التعقيد والحساسية[2] .

ب– المتغير الأمريكي

أمّا المتغير الأمريكي فيبدو أنّه يكرس أيضا لفكرة الوضع الراهن، فالولايات المتحدة بدورها تعيش عجزا كبيرا في ميزانيتها الفيدرالية، فقد تراكم دينها الداخلي إلى حدود قياسية، حيث بلغ عام 2020 م ما يقارب 22 تريليون دولار[3]، كما تصاعدت نسبة الفقر وأعداد العاطلين عن العمل إلى مستويات غير مسبوقة. وبالتالي فقد أضحت الولايات المتحدة هي الأخرى تدريجيا أكثر انشغالا بمعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والخروج من حالة الركود الاقتصادي الذي تعيشه، وهو ما لم يعد يسمح لها بزيادة حجم المعونة السنوية لعديد من دول الكومنولث، ولا لإنقاذ اقتصاداتها الوطنية من المديونية الخارجية، ومواجهة الضغوطات الداخلية والروسية.

بالموازاة مع ذلك؛ تُرجّح كثير من الدراسات أنْ وصول الرئيس دونالد ترامب Donald Trump إلى الحكم سنة 2016م وتبنيه لمبدأ "أمريكا أولا" America First في سياسته الخارجية، ستكون له تداعيات مهمة على توجه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الكومنولث، إذْ تستند رؤية هذا الأخير لروسيا ودول المنطقة على فكرتين أساسيتين[4]:

– تصوره لروسيا الاتحادية كقوة موازنة محتملة للصين، التي يرى فيها العدو الاستراتيجي الأكثر إلحاحاً وتناميا بالنسبة للولايات المتحدة؛

[1] - "Countries and regions : Russian", **European Commission**, (accessed on 14.02.2020), available at: https://bit.ly/2WpNmiu

[2] - Anttoni Saarinen, "The EU's dependency on Russian energy and the Energy Union", 20.11.2018, **Tähdistö-lehti/Eurooppanuoret ry** ,(accessed on: 14.02.2020), available at :https://bit.ly/2QjDHqb

[3] - Bill Chappell, "U.S. National Debt Hits Record $22 Trillion", February 13, 2019 , (accessed on: 18.02.2020(,available at: https://n.pr/2TVRoOj

[4] - Andrei Korobkov, "Donald Trump and the Evolving U.S.-Russia Relationship", **Perceptions**, Vol. XXIV, No. 1(Spring-Summer 2019), pp.47-48.

– أنّ منطقة الكومنولث لا تحمل في الوقت الراهن من وجهة نظره **عائدا استراتيجيا** يتطلب نفقات ضخمة والتزامات أكبر، خاصة في ظل الأزمة الحالية التي يعيشها حلفاؤه الأوروبيون، وتعطل مسار اندماج دول الكومنولث ضمن مشروع الشراكة الشرقية.

وقد تجسدت هذه الرؤية عملياً من خلال تراجع إدارة الرئيس ترامب عن بعض السياسات التي تبنتها الإدارات الأمريكية السابقة، والتي كانت موجهة نحو دول الكومنولث أبرزها **سياسة الترويج للديمقراطية Democracy Promotion Policy** التي تعرضت لانتقادات لاذعة من ترامب، الذي عبّر في أكثر من مناسبة عن رغبته الجامحة لتعديل هذه السياسة وخفض الالتزام الأمريكي بالترويج للديمقراطية، وهو ما تجلى في محاولاته المتكررة لتقليص ميزانية المعونات الخارجية، حيث حاول البيت الأبيض في سنة 2019م خفض أكثر من 4 مليار دولار من مخصصات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و وزارة الخارجية.[1] فضلا عن انفتاح إدارته على عدد من الأنظمة السياسية والدول التي كان تصنف في دائرة الدول المارقة Rogue States ككوريا الشمالية، وحركة طالبان في أفغانستان.

إنّ مختلف المعطيات والمؤشرات التي استعرضناها سابقا، توحي بأنّ مستقبل سياسة الرئيس ترامب خاصة في حالة إعادة انتخابه لعهدة رئاسية جديدة في شهر نوفمبر 2020م، سترتكز بشكل أساسي على الانخراط المحدود والانتقائي في شؤون دول الكومنولث، وستكون أولوياتها تحقيق أكبر عائد اقتصادي وتجاري مع دول بعينها تمتلك قدرات طاقوية واقتصادية معتبرة ككازاخستان، وجمهوريات بحر قزوين الغنية بالطاقة، بعيدا عن سياسات الدمقرطة وتغيير الأنظمة السياسية، ما يعني من الناحية العملية أنّ منطقة الكومنولث لن تكون في المستقبل القريب عرضة مجددا لتدخل أمريكي شامل قد يقلب الأوضاع الجيوسياسية بها مجددا، كما حدث منذ بداية الألفية الجديدة[2]. وهو السيناريو المرجح الذي يتوافق نسبيا مع الظروف الاستراتيجية العالمية الحالية، ورغبة الولايات المتحدة في التراجع إلى الخلف مؤقتا لإعادة ترميم مرتكزات قوتها خاصة في بعدها الاقتصادي، والانطلاق مجددا في المنظور البعيد لبسط هيمنتها العالمية.

ج- المتغير الأطلسي

أما بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، فإنّ شراكته مع دول الكومنولث لم تعرف تقدما كبيرا في ظل عدم وجود بدائل يقدمها لهاته الأخيرة، حيث تعرف مسيرته الاندماجية انسدادا واضحا بفعل عدد من العوامل التي

[1] - Annika E. Poppe, "Democracy Promotion under the current US Administration", **The Research Network 'External Democracy Promotion' (EDP)**, 22. January 2019 , (accessed on 19.02.2020), available at: https://bit.ly/2WXCXej

[2] - Nana Gegelashvili, "Prospects for the Trump Administration's Policies in the Post-Soviet Space", 16.01.2017, **Valdai club foundation**, (accessed on : 19.02.2020), available at: https://bit.ly/3aup6j7

لازالت وستبقى في المنظور المتوسط تحول دون انضمام دول المنطقة للحلف. فمن الناحية العملية؛ وحسب شروط استكمال العضوية التي حدّدها مجلس الحلف في اجتماعه عام1995م، فإنّ دول الكومنولث، وخاصة أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا ما زال أمامها أنّ تستوفي كثيرا من الشروط لالتحاقها بالحلف .

وعليه، وفي ظل الظروف الجيوسياسية والأمنية الراهنة التي تمر بها المنطقة، ومعاناة تلك الدول الثلاثة من مشكلات انفصال أقاليمها ذات الغالبية الروسية، فإنّ احتمال دخولها في الحلف يبدو بعيد المنال، ورهينا بمدى قدرتها على تسوية نزاعاتها الداخلية. كما أنّ مشروطية الحلف باتت تشكل في الواقع عائقا جوهريا في عملية توسعته شرقا نحو دول الكومنولث، فإعادة تأهيل جيوش تلك الدول من الناحية العسكرية والفنية، وفق معايير الحلف يأخذ عمليا فترة زمنية لا تقل عن 10 سنوات، ويتطلب ميزانية معتبرة لا تتوفر عليها تلك الدول حاليا، ناهيك عن الرفض الشعبي واسع النطاق لفكرة الانضمام إلى الحلف، فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب سنة 2017م أنّ ما نسبته 32.2% من مواطني دول الكومنولث ينظرون إلى الحلف باعتباره تهديدا لهم في مقابل 16.9% ممن يرونه حماية لهم[1]. فضلا عن المعارضة الضمنية لكل من فرنسا وألمانيا لانضمام كل من أوكرانيا وجورجيا، بسبب مخاوفهما من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الأطر القرارية للحلف– كما حدث مع انضمام دول أوروبا الشرقية– ما يجعلهما تدفعان بشكل دائم باتجاه تعطيل هذا المسار، وتأجيل الحسم في طرح أي أفق في المستقبل المنظور لانضمام دول جديدة من المنطقة.

إذنْ؛ وفق الظروف والمعطيات التي عرضناها سابقا يمكن القول أنّ سيناريو الحفاظ على الوضع القائم في منطقة الكومنولث يبدو من الناحية الموضوعية الأقرب للتحقق في المنظور القريب والمتوسط، ما يعني أنّ المنافسة ما بين روسيا والقوى الفاعلة في المنطقة مرشحة للاستمرار ولكن عند حدودها ومستوياتها الراهنة، وأنّ المنطقة لن تعرف تقلبات جيوسياسية مفاجئة قد تؤدي إلى تغير الأوضاع بها بشكل راديكالي.

المطلب الثاني: سيناريو تعميق العلاقات مع دول الكومنولث

يرتكز هذا السيناريو على افتراض حدوث جملة من التطورات الإيجابية في البيئة الداخلية للتفاعل الروسي مع دول المنطقة، وتَعطُّلِ سياسات التوسع الأوروبي والأطلسي، وتراجع الدور الأمريكي على صعيد عالمي، وهو ما سينتج فرصا استراتيجية سانحة لروسيا من أجل تعميق علاقاتها الاستراتيجية بدول المنطقة وإعادة دمجها ضمن مشاريعها الإقليمية المختلفة .

[1] - Michael Smith, "Most NATO Members in Eastern Europe See It as Protection", **Gallup center**, February 10, 2017 , (accessed on : 20.02.2020),available at : https://bit.ly/2TpR8Xl

الفرع الأول: مساهمة البيئة الداخلية

أ- الأوضاع الداخلية بروسيا الاتحادية

يتمحور جوهر هذا السيناريو على فكرة تطور الوضع الاقتصادي الروسي بشكل إيجابي، وعدم تغيّر النخبة السياسية الحاكمة سواء ببقاء الرئيس بوتين في الحكم، أو استخلافه بشخصية تحمل نفس أفكاره وتوجهاته الخارجية.

من الناحية الاقتصادية، تذهب كثير من التوقعات بأنّ الاقتصاد الروسي سيعرف مزيدا من الاستقرار والتعافي في ظل المؤشرات المستقبلية المشجعة حول ازدياد حجم الإنتاج الروسي، والكشوفات الطاقوية الجديدة، وارتفاع أسعار الطاقة واستهلاكها في الأسواق العالمية. فبحسب هذه التقديرات سيزيد الاستهلاك العالمي للغاز مستقبلا، وستستمر روسيا في زيادة إنتاجها السنوي من الغاز الطبيعي بمعدل 1.6% سنويا إلى غاية 2040 م. كما سيزيد حجم الاستهلاك العالمي للنفط بنسبة 1.1 % ليصل بذلك إلى حدود 107.2 مليون برميل يوميا[1]. وتوقع معهد أوكسفورد الاقتصادي من جانبه، أنّ يصل سعر مزيج برنت في حدود 2030م إلى 180 دولار، بينما ترى وكالة الطاقة الدولية بأنّه سيرتفع إلى 190 دولار للبرميل[2].

ناهيك عن ذلك؛ تشير العديد من الأبحاث بأنّ روسيا مرشحة مستقبلا لتعزيز قدراتها الطاقوية بشكل أكبر في ظل الكشوفات الجديدة في منطقة القطب المتجمد الشمالي، حيث تُقدِّر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية أنّ هذه المنطقة تحتوي على 22 ٪ من موارد الطاقة غير المكتشفة في العالم، والتي يقع ثلثاها ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لروسيا قبالة سواحل القطب الشمالي.[3] وهو الأمر الذي سيتيح لها تحصيل مداخيل مالية ضخمة تزيد من فرص انتعاش وتنويع اقتصادها الوطني خاصة في حالة استثمارها في تنمية مناطق الشرق الأقصى وسيبيريا الغنية بالموارد الأولية والطاقوية.

لقد وضعت الحكومة الروسية مؤخرا خططا طموحة لتطوير هذه المنطقة من خلال خلق وزارة تنمية الشرق الأقصى، وتخصيص استثمارات حكومية ضخمة قدرت بـ 2.8 تريليون روبل روسي، وانشاء 28 منطقة اقتصادية متقدمة خاصة، ما جعل هذه المناطق تحققا نموا قُدّر بـ 8% سنة 2017م[4]. وبادرت

[1] - John Conti (et al.), **International Energy Outlook 2013: With Projections to 2040**, Report of U.S. Energy Information Administration (Washington D.C: U.S. Department of Energy, July 2013), p.53.

[2] -"Oil price outlook to 2030" , **Oxford Economics** , June 2010, (acceded: 19.01.2020), available at: https://bit.ly/2WVIbaj

[3] - Pavel Devyatkin," Russia's Arctic Strategy: Energy Extraction", **The Arctic Institute**, February 20, 2018, (accessed on : 21.01.2020),available at: https://bit.ly/3a1m3i8

[4] - Igor Makarov, "Accelerated Development of the Russian Far East: a View through the New International Trade Theory and New economic Geography", **Russia in Global Affairs**, Vol. 16, No. 3 (July – September 2018), pp.111-112.

بالموازاة مع ذلك؛ على استقطاب الاستثمارات الخارجية وتحديدا من الصين، حيث دعا بوتين إلى ضرورة الاستفادة من القدرات الاقتصادية والمالية لبكين من أجل تطوير هذه المناطق. وهو ما تجسد عمليا من خلال استقطاب استثمارات صينية مباشرة بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من 23 مليار دولار[1]. فضلا عن الاستثمارات المبرمجة بين الطرفين في إطار مبادرة الحزام والطريق في مجال البنى التحتية، والتي ستسهم من دون شك في تعزيز الترابط بين مختلف تلك المناطق والأقاليم، وانفتاحها بشكل أكبر على الأسواق والفضاءات الاقتصادية، ما سيدعم تطور وازدهار الاقتصاد الروسي .

أما على المستوى السياسي، فترجح مختلف التحليلات استمرار فلاديمير بوتين في السلطة سواء في منصب الرئاسة أو منصب آخر، أو استخلافه بشخصية مقربة من الدائرة الداخلية الضيقة Inner Circle المحيطة به، تحمل نفس تصوراته وتوجهاته الخارجية. فبالرغم من أنّ العهدة الرئاسية الثانية لبوتين ستنتهي من الناحية النظرية بحلول سنة 2024م، بحيث لا يحق له الترشح لعهدة جديدة بحسب الدستور الحالي، فإنّ غالبية التوقعات تشير إلى أن إمكانية انسحابه من السلطة مستبعدة بشكل كبير في المستقبل المنظور، ولعلّ ما يرجح حدوث **السيناريو الأول** ما رشح مؤخرا حول بعض مقترحات التعديل الدستوري الجديد التي أقرّها مجلس الدوما الروسي، والتي شملت بندا يفتح المجال أمام الرئيس للترشح لولايتين جديدتين، ما يعني امكانية بقاء بوتين في منصب الرئاسة إلى غاية 2036م. كما تضمنت هذه المقترحات تشديد شروط الترشح لمنصب الرئاسة، حيث يتعيّن على أي رئيس مقبل أنْ يعيش في روسيا لمدة 25 عامًا دون انقطاع، وأنْ لا يكون له جواز سفر أجنبي أو تصريح إقامة في الخارج، ما يعني عمليا قطع الطريق أمام الشخصيات الموالية للغرب، والتي يحتمل أنْ تنافس بوتين في أي استحقاق مقبل[2] .

ب- الأوضاع بمنطقة الكومنولث

يرتبط تحقق هذا السيناريو بمشهد مستقبلي تُحدّده حدوث تحولات سياسية واقتصادية متراكبة، تصبُّ في اتجاه دعم وتعزيز ديناميكية التقارب والتكامل الإقليمي لدول الكومنولث مع روسيا الاتحادية. وتتلخص أهم هذه التحولات في عودة القوى الموالية لروسيا إلى الحكم، وخاصة في كل من أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وبدرجة أقلّ في بعض جمهوريات جنوب القوقاز وآسيا الوسطى.

[1] - Paul Antonopoulos, "China's Development of the Russian Far East Can Improve EU-Moscow Relations", **global Research**, November 06, 2019 , (accessed on : 21.01.2020), available at : https://bit.ly/2UbCvpR

[2] - "الدوما الروسي يوافق على تعديل في الدستور يسمح لبوتين الترشح للرئاسة مرة أخرى"، **موقع روسيا اليوم**، 11.03.2020، (تريخ التصفح : 2020.03.02) ، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2W5bDdH

ممّا لا شك فيه؛ أنْ تجارب "الثورات الملونة" التي عرفتها بعض دول الكومنولث باتت اليوم في مواجهة واقع سياسي واقتصادي جديد ينبئ بحدوث تقلبات قد تؤدي إلى تراجع النخب الموالية للغرب، وعودة قوى وتوجهات التقارب مع روسيا بشكل أكبر خاصة في كل من أوكرانيا وجورجيا مولدوفا. فقد أثبتت ادعاءات وحجج هذه النخب بضرورة إحداث القطيعة مع روسيا والتوجه نحو الغرب قصور تصوراتها ومحدودية امكانات دولها للتحرر بسهولة من التبعية لروسيا، وفشل مراهنتها على القوى الخارجية في اسنادها ودعم بلدانها في مواجهة الضغوطات الروسية . ولذا تنظر كثير من التحليلات إلى أنّ المشهد السياسي العام في منطقة الكومنولث مرشح في المنظور القريب للتحول باتجاه تعزيز النفوذ الروسي، بالنظر لعدد من المؤشرات والمعطيات أهمها:

✓ خسارة هذه الدول لأسواق الكومنولث، وخاصة السوق الروسية التي تتمتع فيها منتجاتها بميزة تنافسية نسبية مقارنة بأسواق دول الاتحاد الأوروبي، ما عمّق من أزمتها الاقتصادية وقلّص من حجم تجارتها الخارجي بشكل محسوس.

✓ ظهور قوى أوليغارشية تسيطر على الحية الاقتصادية والسياسية وتدفع باتجاه التراجع عن القيام بإصلاحات حقيقية، حيث تقدر بعض الإحصائيات ثروة هذه الأوليغارشيا بـ 7.8 % من الناتج الخام الأوكراني، وما يقارب النصف من الناتج الخام لمولدوفا وجورجيا[1].

✓ تنامي حركة الاحتجاجات الشعبية على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تلك الدول، وتصاعد حدّة التشكيك في جدوى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي Euroscepticism خاصة لدى غالبية الأحزاب اليسارية واليمنية، كحزب المسيرة الجورجية، والحزب الاشتراكي اليساري المولدافي، والحزب الشيوعي الأوكراني[2]، ما بات ينبئ بعودة قوى واتجاهات التقارب مع روسيا في تلك البلدان.

بالإضافة إلى ذلك؛ تؤكد كثير من التحليلات أنّ المنطقة لازالت أميل لروسيا أكثر من باقي القوى الأخرى، بفعل رسوخ علاقات الترابط العرقي والثقافي والديني التي تجمع روسيا بمجتمعات الكومنولث من جهة، وتناسب مشروطيتها مع تفضيلات النخب الحاكمة في المنطقة مقارنة بمشروطيات القوى الغربية. الأمر الذي يرجح إمكانية توسيع مشروع الاتحاد الأوراسي ليشمل دولا جديدة من المنطقة، خاصة في ظل

[1] - Wojciech Konończuk (et al.) , "Oligarchs as Key Obstacles to Reform", in Michael Emerson (et al.) , **The Struggle for Good Governance in Eastern Europe** (London: Rowman & Littlefield, 2018,) pp.61-66.

[2] - Ghia Nodia (et al.), "Democracy and its Deficits: The path towards becoming European-style democracies in Georgia, Moldova and Ukraine", **CEPS Papers**, No. 12/2017(Brussels: Centre for European Policy Studies, December 2017), pp.35-37.

الدعم الشعبي اللافت لهذا المشروع مقارنة بالمشاريع الأخرى، واستقطابه بشكل متزايد اهتمام القوى الاقتصادية الآسيوية الصاعدة، ما يجعل الانضمام إليه مُغرياً بشكل كبير من الناحية الاقتصادية.

الفرع الثاني: مساهمة البيئة الخارجية

أ- المتغير الأوروبي

يواجه مشروع الاتحاد الأوروبي حاليا بحسب الكثيرين أزمة اقتصادية وسياسية متداخلة وحادّة، ستكون لها تداعيات مباشرة على مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ووحدة أوروبا وسياسة التوسع شرقا باتجاه دول الكومنولث من دون أدنى شكّ. وذلك نتيجة الواقع السياسي والاقتصادي المتأزم منذ ما يقرب من عقد من الزمن على الأقل، نتيجة اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية لسنة 2008م، التي أدّت باقتصادات أوروبا الكبيرة، كألمانيا وفرنسا، إلى مخالفة القوانين التي تحكم الوحدة الاقتصادية وتجاهل المصلحة الأوروبية .

ويعيش الأوروبيون اليوم على هاجس تفكك الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى، فمجمل التطورات والأحداث الأخيرة التي تعيشها أوروبا توحي بأنّ مستقبل الاتحاد بات أقرب لمشهد الاضمحلال والتفكك أكثر من أي مشهد آخر، ولعلّ ما يُعزّز هذا التصور مجموعة من الأحداث والمعطيات التي يمكن استعراضها على النحو التالي:

- **البريكست البريطاني Brexit وتداعياته على البناء الأوروبي:** إذْ أنّ خروج بريطانيا يعني من الناحية الاستراتيجية، فقدان الاتحاد الأوروبي لـ 12.5% من قوته البشرية وقرابة 15% من قوته الاقتصادية، وزيادة الضغوط على المحور الألماني – الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسية الدفاعية والأمنية الأوروبية[1]. ناهيك عن الرمزية البالغة التي تحملها فكرة الخروج في حدّ ذاتها كبداية محتملة لديناميكية تشظي البناء الأوروبي، وانتشار عدوى الاستفتاءات خاصة في البلدان الأوروبية التي لازالت تتخبط في أتون أزماتها الداخلية.

- **صعود الشعبوية وأحزاب اليمين المتطرف:** شهدت أوروبا ومنذ بداية الأزمة العالمية تنامياً مضطرداً للحركات الشعبوية وأحزاب اليمين المتطرف المعادية للمهاجرين، والمنادية بضرورة التخلي عن مسار التكامل الأوروبي. فعلى مدار العقدين الماضيين، تضاعف عدد هذه الأحزاب من 33 إلى 63 حزب وحركة، وتنامى عدد الحكومات التي تشارك فيها هذه الأحزاب من 7 إلى 14حكومة أوربية منذ سنة 2000م [2] . وبالتالي

[1]- وحدة تحليل السياسات ، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية**، تقدير موقف(الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2016)، ص ص. 04-05.

[2] - Martin Eiermann (et al.), **European Populism: Trends, Threats and Future Prospects**, a Report (London: Tony Blair Institute for Global Change, December 2017), pp.04-05.

فقد بات حزام الشعبوية واليمين المتطرف يمتد من الناحية الاستراتيجية من وسط وشرق أوروبا، إلى بحر البلطيق وصولاً إلى بحر ايجه، وحتى في بعض بلدان أوروبا الغربية كإيطاليا وفرنسا، ما أضحى يشكل تحدياً وجوديا لبروكسل، خاصة بعد حصد هذه الأحزاب 117 مقعدا في انتخابات البرلمان الأوروبي سنة 2019م لتصبح بذلك القوة السياسية الثالثة داخل هذه الهيئة[1].

– **التحدي الديمغرافي وأزمة الهوية:** إلى جانب العوامل السابقة التي تنذر بانهيار مشروع الوحدة الأوروبية، تتجه أوروبا أيضا إلى ما يُطلق عليه في بعض الدراسات **بالانتحار الديمغرافي Demographic suicide** حيث تواجه الدول الأوروبية معضلة ديمغرافية حقيقية نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة نسب الشيخوخة فيها. وتشير كثير من التوقعات إلى تراجع أوروبا إلى مركز القوة البشرية التاسعة في العالم عند حدود سنة 2050م، لتفقد بذلك ما يفوق 49 مليون شخص في سن العمل، وهو ما سيعمق أزمتها الاقتصادية، ويجعلها أمام حتمية فتح الأبواب أمام الهجرة الخارجية لتعويض نقص اليد العاملة. كما سيفقدها هذا التحول تجانسها الثقافي، ويدخلها في أزمة هوياتية حادّة نتيجة التغير في التوازنات الديمغرافية بمختلف بلدانها[2].

على ضوء ما سبق؛ تتوقع كثير من التحليلات أنْ تتعمق الخلافات في المنظومة الأوروبية بشكل أكبر ويزيد نزوع الدول الرئيسية الكبرى في الاتحاد الأوروبي نحو الغرائز القومية، والمخاوف التاريخية، ما سيؤدي إلى إضعاف الكيان الأوروبي وربما تفككه، وهو التوقع الذي يسنده على أرض الواقع توجه الرأي العام الأوروبي، إذْ أظهر مسح أجراه مركز أبحاث المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أنّ أكثر من نصف الأوروبيين باتوا يعتقدون أنّ احتمالية انهيار الاتحاد الأوروبي يمكن أنْ تتحقق في غضون جيل واحد [3]. ما يعني من الناحية الاستراتيجية، وفي حالة تحقق هذا المشهد المستقبلي توقف سياسات التوسع الأوروبي بشكل كامل نحو دول الكومنولث، وانكفاء أوروبا على ذاتها، وانشغالها بمواجهة مشاكلها الداخلية والتحديات التي تتهدد مشروع وحدتها.

ب- المتغير الأمريكي

لم يعد الحديث عن تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية يقتصر على أعدائها ومنافسيها فقط، بل إنّ تحليلات داخلية أميركية حدّدت بوضوح أثار الأزمة الاقتصادية، والحروب التي خاضتها الولايات المتحدة

[1] - "الانتخابات الأوروبية.. مكاسب لليمين المتطرف والمشككين بالوحدة"، 27.05.2019، **موقع الجزيرة الإخباري**، (تاريخ التصفح: 2020.02.05)، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2PZ1QCa

[2] - Jean-Michel Boussemart and Michel Godet, "Europe 2050: Demographic Suicide", **Policy Paper**, No.462 (Paris: The Foundation Robert Schuman, 13 February 2018), p.01.

[3] - Daniel Boffey, "Majority of Europeans 'expect end of EU within 20 years", **The Guardian**, Wed 15 May 2019 , (accessed on : 05.03.2020), available at: https://bit.ly/2waQyE0

خلال العقدين الماضيين، وكيف أثرت على تراجع دور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد عالمي.

لقد فتحت مؤخرا مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية المرموقة Foreign Affairs ملف مستقبل الهيمنة الأمريكية للنقاش مجددا ما بين الأكاديميين والدبلوماسيين الأمريكيين، واجتمعت فيه الآراء والتحليلات حول فكرة أساسية مفادها أنّ زمن الأحادية القطبية قد انتهى، وأنّ والولايات المتحدة في تراجع مستمر. ومن أبرز الإسهامات التي طُرحت في هذا الإطار؛ ما قدمه الأستاذ فريد زكريا Fareed Zakaria الذي اعتبر أنّ عهد الهيمنة الأميركية على العالم قد ولّى، وأنّ واشنطن أهدرت فرصة "مرحلة القطب الواحد"، ودمّرت قوتها بنفسها بفعل الحروب التي خاضتها بداية من أفغانستان مرورا بالعراق، وأفقدتها قوتها وهيمنتها على العالم، فخسرت بذلك حلفاءها وقوَّت أعداءها[1].

إلى جانب ذلك؛ طالب الأستاذ غراهام أليسون Graham Allison في مقاله الأخير من الأكاديميين والمسؤولين الأمريكيين الذين ما زالوا يعيشون وهم الأحادية القطبية بالتوقف عن الترويج لفكرة نهاية العالم ومجالات النفوذ التي رُوّج لها منذ نهاية الحرب الباردة. مؤكداً على أنّ الحقائق الجيوسياسية لعالم اليوم تكرس لفكرة "**مناطق النفوذ**" وأنّ أي تجاهل لهذا الواقع من شأنه أنْ يتسبب في وقوع كوارث استراتيجية جديدة للولايات المتحدة. ويقرُّ أليسون بأنّ قوة هذه الأخيرة تشهد انخفاضًا نسبيًا في وقت يعرف فيه العالم "تحولات تكتونية" Tectonic Shifts مع ظهور قوى كبرى أخرى مثل الصين وروسيا، حيث بدأ عصر جديد من التنافس بين تلك القوى التي ستتقاسم العالم إلى مجالات نفوذ. ما يعني أنّ على الولايات المتحدة أنْ تعترف بفكرة الخطوط الجيوسياسية الحمراء Geopilitical Red Lines وتتخلى على محاولاتها لتقويض النفوذ الروسي في منطقة الكومنولث[2].

وتستند مختلف تلك التحليلات على أسانيد مادية وموضوعية متنوعة تُظهر بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية باتت تواجه حاليا خطر "الترهل الامبريالي" Imperial Overstretch على حدّ وصف الأستاذ بول كيندي Paul Kennedy. فعندما تقف دولة ما على قمة القوة وحدها، فليس من سبيل آخر أمامها إلا السقوط.

ومن جملة الحقائق التي لا ينبغي تجاوزها في هذا الإطار، أنّ لعنة التمّدد الاستراتيجي الزائد والحروب التي خاضتها كلّفت الاقتصاد الأمريكي خسائر كبيرة، حيث تُقدّرُ خسائر الحرب على العراق لوحدها بما يفوق 3 تريليون دولار، فضلا عن تنامي التفاوت ما بين الدخل الاقتصادي والإنفاق العسكري، والذي عمّق

[1] - Fareed Zakaria, "The Self-Destruction of American Power: Washington Squandered the Unipolar Moment", **Foreign Affairs**, Vol .98, No.4 (July/August 2019), pp.10-12.

[2] - Graham Allison," The New Spheres of Influence: Sharing the Globe With Other Great Powers", **Foreign Affairs**, March/April 2020, (accessed on: 17.03.2020), available at :https://fam.ag/3d0Oa3z

من أزمة الاقتصاد الأمريكي بشكل خطير[1]. وبذلك فقد أصبحت الزعامة الأميركية للعالم في موضع شك أكثر من أي وقت مضى، والسبب في ذلك تراجع اقتصادها وفقدانه لصورة النموذج، ما سيشكل فرصة سانحة لروسيا لتعميق علاقاتها مع دول الكومنولث، وتفعيل مشاريعها الإقليمية، بفعل تناقص القدرة الأمريكية على الاستمرار في سياسة الاحتواء، ودعم حلفائها من الأنظمة المعادية لها بالمنطقة.

ج- المتغير الأطلسي

ممّا لا شك فيه؛ أنّ مستقبل تماسك حلف شمال الأطلسي أو انهياره مرهون بشكل أساسي بالتغيرات التي يمكن أنْ تعتري العلاقات الأوروبية- الأطلسية. وتشير كثير من الأحداث والمعطيات الراهنة أنْ الحلف بات يواجه اليوم عدداً من التحديات التي تُنبئ باحتمالات ضعفه وتفككه مستقبلا.

لقد تنامت مؤخرا نقاشات أكاديمية وسياسية في الغرب وخارجه حول مستقبل الحلف، على خلفية تأزم العلاقات الأوروبية – الأطلسية بشكل عام، والتصريحات والمواقف السلبية التي وجهّها الرئيس الأمريكي للحلف في حدّ ذاته، ولعدد من أعضائه البارزين، ما جعل الأدميرال الأمريكي جيمس ستافريديس James Stavridis القائد الأعلى السابق لقوات الحلفاء في أوروبا يعتقد أنّ الحلف بات يعيش اليوم لحظة توتر شديد، تُنذر بأنّ هنالك شيئا ما جديداً وخطيراً يمكن أنْ يحدث في المستقبل[2] . فلأول مرة في تاريخ العلاقة الأورو- أطلسية يُقْدِم رئيس أمريكي على التشكيك علنا في أهمية الحلف بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، وإمكانية تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها الدفاعية تجاه حلفائها الأوروبيين، وحتى الانسحاب من الحلف في حدّ ذاته. ولذا ترى عديد التحليلات والدراسات أنّ التباين المتزايد في وجهات نظر ومواقف الطرفين بات يؤشر على تصدع الحلف واحتمالية انهياره في المستقبل.

وتربط عدد من تلك التحليلات ما بين تراجع الناتو واحتمالية فقدانه لقيمته وأهميته على الأقل في المنظور القريب بالتوجه الانعزالي للرئيس ترامب وتهديده بالانسحاب من الحلف، إذ يعتقد أستاذ العلاقات الدولية بجماعة واشنطن جيمس غولدغييه James Goldgeier أنّ ترامب ينظر إلى الناتو باعتباره منظمة تستنزف قدرات أمريكا أكثر مما تخدم مصالحها، خاصة في ظل عجز وتأخر غالبية دوله الأعضاء عن الالتزام بتوفير 2 % من ناتجها الداخلي لميزانية الحلف[3]. وبالتالي، فإنّ الفشل الأوروبي المحتمل في الوفاء بهذا الالتزام سيزيد من العبء العسكري على واشنطن، ومن مستويات عدم الرضا والإحباط عند الأمريكيين والإدارة الحالية، ويدفع باتجاه انسحاب الولايات المتحدة من الناتو.

[1] - Stephen M. Walt, "The End of the American Era", **The National Interest**, No. 116(Nov/Dec 2011), p.06.
[2] - Jorge Benitez, "U.S. NATO Policy in the Age of Trump: Controversy and Consistency", **World Affairs Journal**, Vol .43, No.1 (Winter 2019), p.180.
[3] - Lyubomir Monov, "Nato Under pressure", **Journal of Strategic Security**, Vol .12, No. 1(2019), p.06.

في مقابل ذلك؛ يرى الباحث إيان كيرنز Ian Kearns أنّ مستقبل الناتو مرهون بظروف الاتحاد الأوروبي ووضعه المتأزم أكثر من أي عامل آخر، فالمشكلات السياسية والهيكلية العميقة للاتحاد خاصة بعد خروج بريطانيا، ستزيد من حدّة الاضطرابات القادمة في أوروبا، وتعمق الانقسامات بين بلدانه الأعضاء، ما سيضعف التضامن والإجماع داخل الحلف ويحوله إلى منظمة فارغة[1]. وهو الرأي الذي يجد ما يسنده على أرض الواقع خاصة في ظل الطموحات الأمنية لفرنسا في تفعيل مبادرة الدفاع الأوروبي المشترك بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، وتنامي تدخلاتها الخارجية في إفريقيا، وكذا الاستقلالية المتصاعدة لتركيا التي انتهزت الأزمة الحالية للناتو للتقارب أكثر مع روسيا الاتحادية، وتعزيز دورها بوصفها لاعبا أكثر استقلالية عبر تدخلاتها العسكرية في سوريا وليبيا من دون مبادرة أو تغطية الحلف.

إذنْ؛ وفق المتطلبات السابقة يصبح هذا السيناريو متكامل المعالم، والذي من خلاله سيتأكد نفوذ روسيا مجددا على دول الكومنولث، بفعل تعطل سياسات الاحتواء الغربية أو انتفاء وجودها، ما سيمنحها الفرصة لتسوية نزاعاتها وخلافاتها خاصة مع أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، واستدراجهم للانضمام إلى مختلف مشاريعها في المنطقة. وليس مستبعدا وفق هذا السيناريو أيضا، إعادة تفعيل مشروع دولة الوحدة الروسية– البيلاروسية وإعادة دمج بيلاروسيا بشكل كامل، وباقي دول المجال الجيبوليتكي السوفيتي. وهو السيناريو الذي ستكون له انعكاسات استراتيجية حاسمة، أبرزها إعادة التوازن الاستراتيجي على مستوى عالمي، وتحول بنية النظام الدولي من الأحادية إلى الثنائية من جديد أو التعددية القطبية.

المطلب الثالث: سيناريو انفلات دول الكومنولث

يستند هذا السيناريو على مجموعة من الافتراضات التي تصب في اتجاه تدهور الأوضاع الداخلية الروسية بشكل حادّ، وتنامي النزعة المعادية لروسيا بدول الكومنولث مسنودة باشتداد وتيرة منافسة القوى الخارجية، ما سيدفع باتجاه انفلات دول الكومنولث بشكل كامل من مجال النفوذ الروسي، حيث تندمج غالبية دوله ضمن الأطر والمؤسسات الغربية، ويقع الباقي منها ضمن دائرة النفوذ الصيني. وسيشكل هذا السيناريو في حالة وقوعه انتكاسة جيبوليتكية كبرى لروسيا الاتحادية تنجر عنها تداعيات خطيرة على مستقبل الدولة الروسية في حدّ ذاتها، ناهيك عن تفكك المشاريع التي تقودها بالمنطقة.

[1] - **Ibid**., p.08.

الفرع الأول: مساهمة البيئة الداخلية

أ- الأوضاع الداخلية في روسيا الاتحادية

تجادل كثير من الدراسات الغربية بأنّ روسيا الاتحادية لازالت تعيش حالة من الانحطاط المستمر منذ تفكك الاتحاد السوفيتي الذي قد يكون سببا في احتمال تفككها مستقبلا، وتحولها إلى دولة عادية موالية للغرب ومتماهية معه. ويستند هذا الرأي على افتراض مركزي مؤداه؛ أنّ روسيا لا زالت تختزن عوامل ضعف مختلفة قد تؤدي إلى تآكلها من الداخل وانتكاسها مجددا، خاصة وأنّها عاشت تجربة تاريخية مماثلة خلال فترة الحرب الأهلية التي انقطع فيها وجودها كقوة كبرى، لكنّ الظروف الجيوسياسية حينها سمحت للبلاشفة باستعادة أجزاء من الأراضي التي فقدوها في مواجهة أنصار القيصرية، وهو الأمر الذي لم يعد متاحا تكرره في وقتنا الراهن، إذْ أنّ حدوث أي سيناريو مشابه لما حدث في تلك الفترة، سيشكل فرصة استراتيجية للقوى المنافسة للانقضاض عليها، ومنع عودتها لوضع القوة الكبرى مجددا.

ويعتقد أنصار **أطروحة الانحطاط** أنّ روسيا مقبلة في السنوات القادمة على ظروف داخلية صعبة تنذر بدخولها في أزمة عميقة تقود إلى إحداث تغيير سياسي جذري، وحتى تفكك البناء الفيدرالي، وتقلص حدود الدولة الروسية إلى مستوى غير مسبوق. فعلى **مستوى الوضع الاقتصادي**، تشير كثير من التقديرات بأنّ روسيا مقبلة على أزمة اقتصادية جديدة شبيهة بأزمة فترة التسعينات التي أدت إلى انكفائها داخليا، وضيّقت بشكل خطير مجال تحركها خارجيا. ولعلّ ما يزيد من فرص تكرر مثل هذه الأزمة الادعاء الذي يرى بأنّ العوامل المنتجة والمحفزة لذات الأزمة مازالت قائمة إلى حدّ اليوم، ومن أبرزها:

- **ضعف وهشاشة الاقتصاد الروسي:** فبالرغم من الاستقرار النسبي الذي حققه في بداية الألفية الجديدة، فإنّ هذا الاستقرار لم يتأتى نتيجة نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الروسية آنذاك، وإنّما كان مَردُّهُ الأساسي للطفرة المالية المحققة من ارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، والتي لم تنجح روسيا في استثمارها من أجل تنويع اقتصادها الوطني، وتحريره من تبعيته الكبيرة لموارد الطاقة. وهو ما تعكسه الإحصائيات الحالية، حيث بلغت حصة عائدات الطاقة من الصادرات 55٪ في عام 2017م مقابل 52٪ في عام 2000م، كما بلغت حصة مساهمتها ضمن الميزانية الاتحادية 40٪ عام 2017م مقابل 25٪ عام 2000[1]. ما يعني أنّ تبعية الاقتصاد الروسي لموارد الطاقة قد تعمّقت أكثر ممّا كانت عليه عند بداية الألفية الجديدة.

[1] - Natalia Arno (et al.), **Russia Scenarios 2030**, Forecast Report (Washington: Free Russia Foundation), p.09.

– **ارتفاع مستويات الفساد:** فوفقًا لمؤشر مدركات الفساد الذي أوردته منظمة الشفافية الدولية، بلغ متوسط ترتيب روسيا في هذا المؤشر المركز 35 عالميا في الفترة من 1996م إلى 2018م، وهو ما يجعلها من أكثر البلدان فسادا في العالم، حيث بلغ حجم اسهام اقتصاد الظل Shadow Economy 45.8% من الناتج الخام المحلي[1]. وبلغ حجم الثروة الإجمالية لأغنياء روسيا بحسب مجلة فوربس "Forbes Magazine" 483 مليار دولار سنة 2018م، ما بت يؤشر على تعفّن الوضع الداخلي بشكل كبير، ويحول دون استقطاب الاستثمارات الخارجية[2].

– **الاستنزاف المفرط لموارد الدولة في التدخلات الخارجية:** تشير بعض التقديرات إلى أنّ ضم شبه جزيرة القرم يكلف روسيا سنويا ما يفوق ملياري دولار أمريكي، بينما يقدّر خبراء عسكريون متوسط التكلفة اليومية لتدخلها العسكري في سوريا بنحو 4 مليون دولار منذ 2015م[3]. وهو الأمر الذي ترك آثارا محسوسة على الميزانية الروسية، وأدى إلى تراجع انفاقها الدفاعي، فقد خرجت روسيا لأول مرة من قائمة الدول الخمس الأكثر انفاقا منذ سنة 2006م، خلف كل من: الولايات المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية، والهند وفرنسا[4].

– **العقوبات الغربية:** بالرغم من صعوبة تحديد آثار العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي، فقد قدّرت بعض الدراسات أنّ حجم الخسائر المالية المباشرة لهذه العقوبات يناهز 7.9 مليار دولار سنويا منذ سنة 2014م، ناهيك عن الآثار الأخرى غير المباشرة التي مسّت قطاعات حيوية كقطاع الطاقة الذي لازال في حاجة ماسة إلى التكنولوجيا الغربية من أجل تطويره[5].

ويضاف إلى العوامل السابقة؛ الأزمة الديمغرافية الحادة التي تواجهها روسيا حاليا ويتوقع لها أن تتعمق في المستقبل، حيث تشير بعض التقديرات بأنّ روسيا قد تفقد ما يفوق 17 % من قوتها البشرية العاملة في حدود منتصف القرن الحالي[6] .

وعليه؛ يعتقد الباحث الروسي نيكولاي بيتروف Nikolai Petrov أنّه وفي ظل هذه الظروف والمعطيات فإنّ حدوث أي أزمة اقتصادية جديدة ستكون لها ارتدادات مباشرة على منظومة الحكم في روسيا، وستدفع

---

[1] - Tālis J. Putniņš and Arnis Sauka, **Shadow Economy Index for Russia 2017-2018**, Project Shadow Report (Riga: Centre for Sustainable Business, January 2020), p.03.

[2] - Simon Saradzhyan, "5 Years Since Russia's Intervention in Ukraine: Has Putin's Gamble Paid Off?",**Belfer Center**, March 14, 2019, (accessed on :25.03.2020)available at: https://bit.ly/2IFIpdv

[3] - Anders Åslund, "The Toll of Putin's Wars", **project syndicate**, Sep 3, 2018, (accessed on:25.03.2020), available at: https://bit.ly/2xAujb3

[4] - Nan Tian (et al.), **Trends in World Military Expenditure, 2018**, SIPRI Fact Sheet Report (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, April 2019) p.09.

[5] - Simon Saradzhyan, **Op.Cit**.

[6] - Michael Kofman, "Russian Demographics and Power: Does the Kremlin Have a Long Game?", **Texas National Security Review**, February 4, 2020, (accessed on: 26.03.2020), available at : https://bit.ly/2W6pJLP

النظام القائم إمّا للتحول أو الانهيار في غضون سنة واحدة أو سنتين، وذلك لأنّ هذا النظام يحمل في ثناياه عدد من العوامل التي تنذر بتفككه من الداخل، أهمها[1]:

✓فرط تركيز السلطة The over-concentration of power: الذي أدى إلى انعزال النخبة الحاكمة عن المجتمع بشكل عام؛

✓التعبئة العسكرية Military mobilization: حيث يسعى النظام بشكل دائم لإضفاء الشرعية على وجوده من خلال التدخلات الخارجية بدلاً من الانتخابات الديمقراطية؛

✓ التحكم اليدوي Manual control: يعاني النظام الروسي من إضفاء الطابع الشخصي على السلطة، بمعنى أنّ آراء ورغبات المسؤولين أكثر أهمية من الهياكل والقواعد المؤسسية؛

✓ الصراع الكامن داخل نخبة الحكم Elite Conflict: والذي يمكن أنْ يظهر ويشتدّ خاصة في حالة غياب بوتين أو اضطراب الأوضاع الداخلية.

إذنْ؛ يبدو أنّ روسيا الاتحادية وفق هذا التصور باتت أكثر انكشافا من أي وقت مضى، وبالتالي فإنّ أي أزمة داخلية جديدة قد تفضي إلى اندلاع حراك ينتهي بإسقاط الرئيس بوتين، ويؤسس لمرحلة جديدة من خلال صعود القوى الليبرالية، التي ستدفع مجددا باتجاه التقارب مع الغرب والاندماج فيه. كما لا يستبعد من جانب آخر، أن تتنامى النزعة الاستقلالية لبعض مكونات البناء الفيدرالي الروسي، وخاصة تلك الجمهوريات والأقاليم ذات التوجهات الانفصالية كجمهورية الشيشان وأنغوشيا وتتارستان، ما سيهدد وحدة الدولة الروسية ويحولها إلى قوة عادية.

ب- الأوضاع الداخلية بدول الكومنولث

أمّا بالنسبة لدول الكومنولث، فيتوقع أنْ يزيد ضغط القوى الليبرالية باتجاه تسريع إنضمام بلدانهم إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، فبالرغم من أنّ تجارب الانتقال وفق نموذج "الثورات الملونة" التي اندلعت بداية من سنة 2003م لم تحقق مخرجاتها المرجوة، إلاّ أنّها هيّأت بحسب وجهة نظر كثيرين لواقع جديد قد يكون سببا في موجة تغيير سياسي أشمل وأعمق.

ويعتقد أنصار هذا الطرح أنّ فرص حدوث هذه الموجة لازالت قائمة، ففي ظل حدوث أزمات اقتصادية داخلية جديدة في دول الكومنولث، خاصة في الجمهوريات الفقيرة منها، وعجز روسيا عن تقديم الدعم لها وخاصة حلفائها كبيلاروسيا، وطاجيكستان وأرمينيا وقيرغيزستان سيفتح الباب لوصول نخب جديدة للحكم

[1] - Graeme Gill, "Political Stability and Putin's Russia", **Russian Politics**, Vol. 3, No. 1(2018), p.03.

تحمل توجهات غربية ومعادية لروسيا، وانتشار ما يمكن الاصطلاح عليه بنموذج المنازعة الأوكراني – الجورجي spillover of Ukrainian – Georgian contestation model في المنطقة .

إلى جانب ذلك؛ تشير كثير من التحليلات إلى أنّ المنطقة باتت اليوم أكثر استعصاءً وابتعادا عن روسيا الاتحادية من عديد النواحي. فعلى المستوى الاقتصادي نجحت كثير من دول المنطقة في تنويع شراكاتها الاقتصادية والتجارية التي ستتعزز بشكل أكبر في المستقبل. ومن الناحية السياسية تعمّقت فجوة عدم الثقة ما بين موسكو وعدد من النخب الحاكمة في المنطقة على خلفية سياسات روسيا وتدخلاتها العسكرية خاصة في جورجيا وأوكرانيا[1]. أمّا من الناحية الاجتماعية؛ فإنّ صعود جيل جديد من الشباب الذي لا يحمل أي ذاكرة عن الماضي السوفيتي، يجعل من هذه الفئة أقلّ انجذابا لما يسمى بالحنين للماضي السوفيتي Soviet Nostalgia ، ويزيد من احتمالات التباعد ما بين روسيا ومجتمعات دول المنطقة، خاصة وأنّ هذه الأجيال الجديدة باتت أكثر تعلما ورغبة في العيش بحرية ورفاهية بعيدا عن الأفكار والتصورات التي تدعوا إلى إعادة إحياء الماضي السوفيتي[2].

وتذهب بعض التحليلات الأخرى، إلى التأكيد على فكرة أنّ دول الكومنولث التي عاشت لفترات زمنية طويلة تحت الحكم القيصري وبعده السوفيتي، أصبحت أكثر حرصا على الحفاظ على استقلالها الوطني وخصوصياتها الثقافية، وهو ما عكسته تلك السياسات التي اتبعتها الحكومات المختلفة خاصة في المجالين الثقافي والتعليمي، والتي عملت على ترقية مختلف أبعاد الخصوصيات الوطنية، وتطلعها للتحرر من الهيمنة الروسية، وبناء علاقات متنوعة أو الاندماج في أطر أخرى تتيح لها إمكانية الاستفادة من المشاريع الاقتصادية والأمنية للقوى الفاعلة في المنطقة.

الفرع الثاني: مساهمة البيئة الخارجية

أ- المتغير الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي متغيرا حاسما في تحقق هذا السيناريو، خاصة في حالة خروجه من أزمته الاقتصادية الراهنة. ويعتقد العديد من المتتبعين في هذا الإطار، أنّ بإمكان الاتحاد الأوروبي أنْ يصبح مؤسسة اقتصادية وسياسية أقوى، فتماما كما أجبر الكساد الكبير الولايات المتحدة على تشديد الفيدرالية، من المتوقع أن تُجبِر الأزمة الاقتصادية الحالية أوروبا على توطيد اتحادها.

[1] - Artyom Shraibman, "Four Scenarios for Belarus in 2025–2030", **Texas National Security Review**, February 4, 2020, (accessed on: 26.03.2020), available at: https://bit.ly/2Qft4EL

[2] - Nadia Diuk, "Youth as an agent for Change: the next generation in Ukraine", **Demokratizatsiya**, Vol. 21, No. 2(Spring 2013), pp.179-180.

تدرك أوروبا الرسمية والشعبية على حدٍّ سواء، أنّ نهاية الاتحاد الأوروبي تعني من الناحية الاستراتيجية العودة إلى القومية والفاشيات التي أدّت إلى حدوث حربين عالميتين لا زالتا راسختين في أذهان الأوروبيين. وهو المدرك الذي تراهن عليه مختلف الدوائر الداعمة لفكرة استمرار الاتحاد، وتدّعي أنّه سيكون أكثر تماسكا في المستقبل. ويجادل أنصار هذا الطرح بضرورة عدم المبالغة في تقدير التداعيات السلبية للبريكسيت البريطاني على الاتحاد الأوروبي، فبريطانيا تاريخيا كانت أقرب لأمريكا منها لأوروبا، وأنّ انسحابها ستكون له تداعيات على وحدة التاج البريطاني أكثر من الوحدة الأوروبية، خاصة وأنّ الدول التي شكلت النواة الأولى للمجموعة الأوروبية سنة 1957م لازالت متفقة فيما بينها على أهمية استمرار الاتحاد الأوروبي، وضرورة تطويره وخاصة الثنائي الفرنسي – الألماني.

لقد ظهرت مؤخرا في نقاشات الدوائر السياسية والأكاديمية حول الشكل المستقبلي للتجربة الأوروبية فكرة انشاء اتحادٍ مرن Flexible Union ، والتي قد تكون المخرج الواقعي والعملي لخروج الاتحاد الأوروبي من مأزقه الحالي، وذلك بالاعتماد على أنماط تعاون ترتكز على فكرة التكامل المتمايز Differentiated Integration . فعلى مرّ السنين؛ ظهرت مفاهيم المرونة المختلفة "كالهندسة المتغيرة" "variable geometry" و"أوروبا بسرعتين أو متعددة السرعات" Europe of two or multiple speeds" و"أوروبا الأساسية" Core Europe" للتأكيد على فكرة أنّ أوروبا يمكن أنْ تتطور وفق أنماط تعاون متنوعة، تركز على تحويل الاتحاد إلى شكلٍ مرنٍ مرتكزٍ على إنجازات التعاون الجماعي أكثر من الالتزام بالاندماج في حدّ ذاته[1] .

ولعلّ ما يعزز هذا الطرح، أنّ أهم أشكال التكامل في إطار الاتحاد الأوروبي قد ظهرت انطلاقا من فكرتي "المرونة" و"التمايز" وعلى الأخص في منطقتي اليورو وشنغن. ففي حين كانت العملة الموحدة جزءًا من الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي منذ البداية، تمّ تأسيس اتفاقية شنغن بشأن إلغاء مراقبة الحدود رسميًا في عام 1985م بشكل منفصل عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية من قبل خمسة من أعضائها (دول البنلوكس وفرنسا وألمانيا)، واكتسبت الاتفاقية زخمًا بمرور الوقت بين الأعضاء الآخرين، إلى غاية دمج المنطقة لاحقا في قانون الاتحاد الأوروبي بعد 12 عامًا من معاهدة أمستردام[2]. ما يعني من الناحية الاستراتيجية أنّ أوروبا يمكن أنْ تتحول مستقبلا إلى قوة أكثر انسجاما وتماسكا، وأكثر قابلية لاستقطاب أعضاء جدد، لأنّ المشروطية الأوروبية لن تبقى حاجزا أمام تلك الدول للانخراط في سياسات تعاون مع دول من خارج الاتحاد، وهو الأمر الذي سيعزز دور أوروبا ومؤسساتها في دعم مسار اندماج دول الكومنولث في

[1] - Almut Möller and Dina Pardijs, "The future shape of Europe: How the EU Can Bend without Breaking", **ECFR Working Paper** (Brussels: European Council on Foreign Relations, March 2017), p.01.
[2] - **Ibid**., p.02.

الاتحاد، من خلال استمرار جذبه لتلك الدول، ومساعدتها على الإسراع في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية المطلوبة عبر ما سيوفره لها من دعم مالي إضافي مستقبلا.

ب- المتغير الأمريكي

بالرغم من كثرة الطروحات والتوقعات التي جنحت باتجاه الادعاء ببدء أفول الهيمنة الأمريكية، وتحول مركز القوة إلى آسيا في ظل صعود بعض القوى كالصين. فقد لاحت في أفق التحليل السياسي والفكر الاستراتيجي العالميين تطورات معاكسة ذهبت إلى استبعاد مثل ذلك الأفول على الأقل في الأمد المنظور، مستندة في ذلك على قرائن متنوعة تؤكد في مجملها على صلابة مرتكزات القوة الأمريكية، وقدرة الولايات المتحدة على الخروج من أزمتها الراهنة، واستغلالها كفرصة لتعزيز نفوذها الدولي. حيث يرفض أنصار هذا الطرح المقارنة بين ما تمرّ به الولايات المتحدة حاليا، والظروف التي سبقت انهيار الإمبراطورية البريطانية، نظرا لأن الولايات المتحدة تملك من مصادر القوة ما افتقدته بريطانيا في حينه، كما أنّها تختلف عن بريطانيا في أنّها غير محاطة جغرافيا بدول تهددها، مثلما كانت تهدد ألمانيا وروسيا، بريطانيا[1].

ويستند مؤيدو **مشهد استمرار الهيمنة** إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تتمتع بتفوق على جميع دول العالم في معايير القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجيات المبتكرة. ويرى الفريق المدافع عن قدرة الاقتصاد الأمريكي على تجاوز حالة التأزم الاقتصادي الحالي، أنّ الأزمة لا ترتبط بخلل أو قصور في المنظومة الاقتصادية الأمريكية، ولكنها ترجع إلى سياسات يمكن إصلاحها بصورة سريعة. ولذا يؤكد "روبرت كاجان " "Robert Kagan " مؤرخ وزميل مركز بروكينجز، وأحد أقطاب المحافظين الجدد، وصاحب مقالة " ضد خرافة الانحطاط الأمريكي" "Against the myth of American decline" على صلابة أسس القوة الأمريكية، حيث يرى أن الاعتقاد بتراجع أمريكا كقوة عظمى، إنما يعتمد على انطباعات وتحليلات غير متماسكة، تتحدث أغلبها عن التحول بين وضع أمريكا الحالي، والوضع الذي اعتادت أن تكون عليه في الماضي. فبالرغم من حالة الركود الحالية، فإنّ المركز الاقتصادي للولايات المتحدة لم يتغير بحسبه، فلا يزال نصيبها من مجمل الإنتاج العالمي كما هو في العقود الأربعة الأخيرة منذ عام 1969م، ولا تزال تنتج تقريبا ربع الإنتاج العالمي، ولا يزال اقتصادها الأغنى والأقوى في العالم، ولا يزال حجم انفاقها العسكري الأعلى في العالم حيث بلغ سنة 2018م 36% من حجم الإنفاق العالمي، أي ما يعادل 649 مليار دولار وهو ما يوازي حجم انفاق الدول الثمانية التي تأتي خلفها مجتمعة[2].

[1] - Fareed Zakaria,"The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest", **Foreign Affairs** , Vol. 87, No. 3(May/June 2008), p.19.
[2] - Nan Tian and others, **Op.Cit**, p.03.

إلى جانب ذلك؛ تتفوق واشنطن على مثيلاتها من الدول الأخرى في مجال التكنولوجيا والبرمجيات، والاختراعات، فهي تعتبر مهد الصناعات النانو– تكنولوجية، حيث حققت عائدات من الصناعات التقنية الحيوية بأكثر من 112 مليار دولار سنة 2016م، وهو ما يمثل خمسة أضعاف ما حققته أوروبا، كما حققت ما نسبته 76% من العائدات العالمية في مجال التقنية الحيوية لذات السنة[1].

ويؤكد فريد زكريا "Fareed Zakaria" أنّ الولايات المتحدة ستحتفظ بحيويتها لارتفاع نسبة الشباب فيها وذلك نظرا للهجرة الوافدة إليها من باقي دول العالم، ونجاحها في دمج وصهر المهاجرين في بوتقة الثقافة الأمريكية. كما لا تزال الولايات المتحدة تتصدر الترتيب العالمي في الإنفاق على البحث والتطوير بما يعادل 2.84 % من إجمالي ناتجها المحلي، بقيمة بلغت 553 مليار دولار سنة 2018م وبزيادة تقارب 3 % عن السنة التي سبقتها[2]. ناهيك عن تزايد تسجيل براءات الاختراع بها حيث توجت تفوقها التاريخي على بقية دول العالم ببلوغها 10 مليون براءة إختراع في شهر جانفي من عام 2019م[3].

وتنفق الولايات المتحدة سنويا على التعليم العالي، الذي يعد أحد أهم أبعاد تميزها وقوتها الاقتصادية، ضعف إنفاق فرنسا وألمانيا واليابان، وتتصدر جامعاتها أبرز التصنيفات العالمية، ففي تصنيف " Times Higher Education "لعام 2020م، جاءت أربعة عشر جامعة أمريكية ضمن أفضل عشرين جامعة في العالم[4]. وفي تصنيف جامعة تشانغ هاي "Shanghai Jiao Tong University" لعام 2019م، جاءت ثماني جامعات أمريكية ضمن أفضل عشرة جامعات بالعالم[5]، بالإضافة إلى حصول مواطنيها على أكبر عدد من جوائز نوبل، وتفوقها في مجال النشر العلمي، وهو ما يعزز قوتها الصلبة والناعمة، ويرشحها لتبقى في المستقبل المنظور قطبا اقتصاديا وعلميا رائدا.

ج– المتغير الأطلسي

بالرغم من رواج فكرة تراجع حلف شمال الأطلسي وحتى تفككه مستقبلا، خاصة على ضوء الموقف الأمريكي الأخير الذي عبّر عنه الرئيس ترامب. تجادل مختلف التحليلات والدراسات المختصة بهذا الموضوع، بأنّ الأزمة الحالية التي يعيشها الحلف لا تعدو كونها أزمة ظرفية لم يَخْلُ تاريخ الحلف من

[1] - "Key figures on U.S. public biotech companies from 2012 to 2016 ", **Statista**, (accessed on 26.03.2020), available at : https://bit.ly/2x2kr9C

[2] - Sintia Radu, "The Big Spenders in Research and Development", **USNEWS**, Nov. 9, 2018 , (accessed on 27.03.2020), available at: https://bit.ly/2UapMUv

[3] - Joseph S. Nye, "The Future of American Power", **Foreign Affairs**, Vol. 89, No. 6(November/December 2010), p.06.

[4] - " World University Rankings 2020", **Times Higher Education**, (accessed on : 27.03.2020),available at : https://bit.ly/3d5ZlHZ

[5] - " Shanghai Ranking's Academic Ranking of World Universities 2019 Press Release",**Chinghai Ranking**, august 15, 2019, (accessed on: 27.03.2020), available at: https://bit.ly/3d2G8a6

مثيلاتها. ولهذا السبب لا يزال الناتو الحلف الأكثر مصداقية وردعا واستدامة في العالم بالنسبة لأمريكا وحلفائها الأوروبيين.

ويرى أنصار هذا الطرح بأنّ الانتقادات التي وجهها ترامب للحلف وأعضائه لا تعكس في واقع الأمر تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن التزاماتها بالدفاع عن حلفائها في أوروبا، أو تراجع جدوى الحلف وأهميته بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، بل تهدف أساسا لجعله أكثر تماسكاً وقوة من خلال دفع دوله الأعضاء لتقاسم الأعباء الدفاعية والوفاء بالتزاماتهم المالية. وهو ما تجسد عمليا على أرض الواقع، ففي عام 2018 م حققت خمس دول هي: اليونان وإستونيا ولاتفيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معيار 2٪ ، بينما وصلت كل من ليتوانيا، بولندا ورومانيا لذات العتبة مع نهاية سنة 2019م. ومن المتوقع أنْ يصل عشرة حلفاء آخرين إلى ذات القاعدة بحلول عام 2024 م، ليصل المجموع إلى ثماني عشر دولة من أصل ثمانية وعشرون عضوا، وهو ما سيزيد من تماسك الحلف ووحدته أكثر من أي وقت مضى[1].

ولعلّ ما يعزز فرضية استمرار الناتو وتماسكه مستقبلا، رسوخ الرابطة الاستراتيجية عبر – الأطلسية التي وصفها الرئيس ترامب في خطابٍ له خلال زيارته لبولندا بتاريخ 6 من جويلية 2017م بأنّها باتت أقوى من أي وقت مضى، ما يعكس حجم الإدراك الأمريكي بأهمية هذا الحلف، ودوره بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية وأمن واستقرار أوروبا، ومواجهة القوى الصاعدة في عالم اليوم[2]. وبالتالي ترشح كثير من دوائر الفكر الاستراتيجي في الغرب وخارجه مزيدا من الاستثمارات الأمريكية في الحلف مستقبلا، والتزاماً وتماسكاً أكثر من بقية البلدان الأعضاء في ظل احتمالية اشتداد المنافسة الأمنية مع كل من الصين وروسيا الاتحادية، ما قد ينعش استراتيجيته التوسعية نحو الشرق بشكل أكبر، خاصة في حالة تخصيص اعتمادات مالية إضافية لتعزيز قدرة دول الكومنولث على القيام بالإصلاحات المطلوبة منها من أجل انضمامها إلى الحلف.

إذنْ؛ وفق هذه المتطلبات سالفة الذكر، تصبح معالم هذا السيناريو مكتملة، حيث تُدمج غالبية دول الكومنولث في الأطر والبنى الغربية، وتصبح حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سينجر عنه تبعات خطيرة على مستقبل الدولة الروسية، حيث ستدخل في مرحلة جديدة مليئة بالتهديدات الأمنية ومخاطر تفككها إلى أقاليم ودويلات صغيرة يسهل احتوائها ودمجها في الغرب، وستعرف طموحاتها الاقليمية والدولية انتكاسة حقيقية، وتآكلا متسارعاً لنفوذها على باقي جمهوريات الكومنولث الأخرى.

[1] - Dick Zandee, "The Future of NATO Fog over the Atlantic?", **the Netherlands Institute of International Relations**, 15 September 2018, (accessed on: 27.03.2020), available at: https://bit.ly/3hgfIE2

[2] - Jorge Benitez, **Op.Cit**, p.179.

الخـاتمة

حاولـت الفصـول السـابقة للدراسـة إبـراز أهميـة ومكانـة كومنولـث الـدول المسـتقلة ضـمن التصـور الاستراتيجي الروسـي بعد الحرب البـاردة، وكيف تحركت روسيا مدفوعة بهاجس احتواء دول المنطقة من جديد، والتأسيس لنفسها كقوة مهيمنة على هذا الفضاء الجيوسياسي الممتد من شرق أوروبا إلى آسيا الوسطى. وقد تناولت هذه الأطروحة موضوعها المذكور، في فصول أربعة، وفق منطق يبدأ من الإحاطة المفاهيمية والنظرية بظاهرة السياسية الخارجية، مروراً بالتعريف بأهم خصائص ومزايا منطقة الكومنولث، ومناقشة تمثّل روسيا الاتحادية لهذا المجال، إلى دراسة متعددة الأبعاد لمختلف السياسات والآليات التي وظفتها من أجل الهيمنة عليه، واستعراض أهم التحديات التي عرقلت تنفيذ روسيا لأجندتها بهذه المنطقة، وقد خلُصت الدراسة في الأخير إلى جملة من النتائج نوردها في ما يلي:

الخلاصات والاستنتاجات

بعد حوصلة نتائج كل فصل من فصول هذه الدراسة، خلص هذا العمل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها بشكل منطقي، وذلك على النحو التالي:

1- إنّ اعتماد الدراسة على مقاربة نظرية تمزج ما بين إسهامات كل من الواقعية، البنائية والليبرالية يعتبر النهج الأنسب لتفادي الوقوع في مأزق تفسيرات تعتمد السببية الأحادية la mono-causalité التي قد تفضي إلى استنتاجات قاصرة وعاجزة عن بلورة فهم متكامل للسياسة الخارجية الروسية ، ولذلك:

✓ تمثل المدرسة الواقعية بشكل عام، وطروحات **الواقعية الهجومية** حول **الهيمنة الإقليمية** المفتاح الأساسي لتفسير دوافع ومنطق سلوك روسيا الخارجي خاصة على الصعيد الإقليمي. بينما تقدم **الواقعية الكلاسيكية الجديدة** شرحاً مُكمّلا للأسباب الكامنة وراء التحول في هذه السياسة خاصة منذ وصول الرئيس بوتين للسلطة، من خلال إدراجها لمتغير دور التصورات الشخصية للقادة في التحليل. ويعزز **الطرح البنائي** من جانبه القدرة التفسيرية للاقتراب من الحالة الروسية، فمفهوم الهوية الوطنية يشكل بدوره إطاراً تفسيرياً مناسبا لشرح التوجهات الخارجية لروسيا الاتحادية، فالسعي نحو النفوذ الإقليمي والبحث الدائم على المكانة The Hunt for Status كقوة كبرى في النظام الدولي، يكمن جزء كبير منه في فهم الهوية الروسية في حدِّ ذاتها المجبولة على التوسع الخارجي بشكل دائم. بينما لا تجد **الطروحات الليبرالية** ما يسندها على أرض الواقع، فمفاهيم التعاون والتكامل الاقتصادي، لا تحتل أولوية في أجندة السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث.

2- أصبحت الأوضاع الداخلية لروسيا الاتحادية محددا أساسيا لسياستها الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد أدى تراجعها الاقتصادي في مرحلة التسعينات إلى تقلص مجال نشاطها الخارجي بشكل غير

مسبوق، حيث انشغلت القيادة الروسية في تلك المرحلة بكيفية الانتقال والتحول بالاقتصاد الروسي إلى اقتصاد السوق، وضبط الاختلالات الهيكلية التي كان لها أثر بارز على تراجع مختلف أبعاد القوة الروسية آنذاك، فأصبحت بذلك روسيا أكثر انكشافا خارجيا وتعرضت بشكل أكبر لمخاطر سياسات الاحتواء الإقليمي والدولي.

3- منذ بداية الألفية الجديدة، تزامن وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم مع ارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، وهو ما حقق للقيادة الروسية الجديدة طفرة مالية غير معهودة وُظّفت لإعادة بناء قدرات الدولة الروسية من جديد و وقف مسار ترهلها من الداخل. ما حفّز القيادة الروسية وعلى رأسها الرئيس بوتين لإعادة استنساخ ونقل نموذج السيطرة على الداخل إلى الخارج Transferring the Internal Model Outward وبالتالي لم تعد روسيا منذ تلك اللحظة دولة وضع قائم Status quo state ، بل أضحت مع مرور الوقت قوة طامحة للهيمنة الإقليمية على المجال المحيط بها، والمتمثل في منطقة الكومنولث.

4- أظهرت الدراسة أنّ منطقة الكومنولث تمثل فضاءً جيوسياًسياً متمايزاً عن باقي الفضاءات الأخرى لازالت دوله تحمل كثيرا من عوامل التجانس والترابط الداخلي، لكنها في مقابل ذاك لازالت تعيش حالة انتقال شامل ومتعدد الأبعاد، يمتاز بالتفاوت في نطاقه وأشكاله من دولة لأخرى، ما زاد من تعقيد المنطقة وفرض تحديات متنوعة على روسيا الاتحادية. كما أنّ نخب وشعوب المنطقة لم تحسم بعد في توجهاتها الخارجية ما إذا كانت تفضل التكامل مع روسيا أو الاندماج في فضاءات جيوسياسية أخرى، فباستثناء أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا التي حسمت نسبيا في مسألة توجهها نحو الغرب، فإنّ باقي دول الكومنولث الأخرى لازالت مترددة في اختيار مسار محدد .

5- تشكل هذه المنطقة بتنوعها وخصائصها المختلفة مجالاً حيوياً وعمقاً استراتيجياً في المدرك الاستراتيجي الروسي، لأنّ قدرة روسيا على مواصلة تطورها التاريخي، وحماية أمنها الداخلي ووحدتها الجغرافية، وكذلك هويتها الوطنية ووعيها التاريخي والذاتي، ومكانتها وأهميتها في العالم يستند بالأساس على تحقيق الهيمنة على هذه المنطقة.

6- إنّ التوجه الروسي تجاه دول الكومنولث لم يعد قائما على **الأيديولوجيا الشيوعية**، بقدر ما بات يتأسس على **الواقعية البراغماتية الممزوجة ببعض الطروحات الجيبوليتكية الأوراسية**، خاصة منذ مجيء الرئيس بوتين للحكم. وبالتالي فقد باتت السياسية الخارجية الروسية اليوم تجاه عالمها الخارجي، وبالخصوص تجاه منطقة الكومنولث، محكومة بعامل **العقيدة الجيوبوليتيكية** الراسخة في تصورات النخب ووعي المجتمع الروسي، ومتجذرة بعمق في **التقليد الواقعي** للعلاقات الدولية والنظام الدولي.

8- عندما يتعلق الأمر بالتطبيق العملي لآليات وأدوات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث، فإنّ العديد من الجوانب المميزة لسلوك وأداء روسيا في اختيار وتوظيف هذه الآليات تستحق أنّ تحدد:

✓ في ظل محدودية قدراتها المادية وخاصة الاقتصادية، اعتمدت روسيا بشكل لافت على **مواردها الطاقوية** في **إغراء** أو **معاقبة** دول المنطقة، وقد أتاح لها هذا النهج قدرة كبيرة على التأثير في الأوضاع الداخلية لعدد من تلك الدول، لاسيما تلك التي تعتمد بشكل كبير على امدادات الطاقة الروسية.

✓ اقترن التوظيف الروسي للآليات والأدوات الإكراهية تجاه دول المنطقة بحالات معينة وسياقات خارجية خاصة، فتدخلها العسكري المباشر في الحالتين الجورجية والأوكرانية كان هدفه غير المعلن منع هاتين الدولتين من **الاندماج في الأطر والمؤسسات الغربية**، وكان مبرره المعلن **حماية الأقليات الروسية**.

✓ حققت **سياسة الأقليات** نتائج حاسمة للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة، لكنها في مقابل ذلك كرّست لصورة روسيا **كقوة هيمنة عدوانية**، ما عمّق أزمة عدم الثقة ما بينها وبين نخب وشعوب المنطقة التي تنامت مخاوفها وهواجسها من تطبيقات هذه السياسية.

✓ أثبتت المشاريع التكاملية الروسية بالمنطقة محدوديتها وضعف كفاءتها في استقطاب واستيعاب كامل دول الكومنولث، حيث غلب على هذه المشاريع الطابع السياسي والعسكري، ما جعل كثيرا من دول المنطقة تعزف عن الانخراط فيها أو الالتزام بها لأنّها لا تلبي من الناحية الموضوعية حاجات تلك الدول الاقتصادية والتنموية. من جانبها أظهرت روسيا التزاما ضعيفا ومترددا في أحيان كثيرة بدعم وتمويل هذه المشاريع، بالنظر لمحدودية قدراتها المالية من جهة، وتخلف نموذجها الاقتصادي وتغير قناعاتها من جهة ثانية حول مختلف هذه المشاريع، وهو ما يرجع بالأساس إلى جملة من العوامل التي تمّ رصدها، وهي:

- محدودية جاذبية النموذج الاقتصادي الروسي في المنطقة، مقارنة بالنماذج الاقتصادية المجاورة (النموذج الأوروبي، التركي، الصيني)؛

- تنظر غالبية دول الكومنولث أنّه بإمكان روسيا الاتحادية سلب استقلالها من جديد بشكل فعال في إطار هيئة إقليمية جديدة، قد تتحول إلى نموذج شبيه بالنموذج السوفيتي، خاصة في ظل عدم وجود دولة أو مجموعة من الدول قادرة على موازنة النفوذ الروسي في المنطقة.

- تآكل وتغير العديد من أنماط الاعتماد المتبادل التقليدي التي كانت قائمة من داخل المنطقة إلى خارجها؛

- افتقار هذه المشاريع لأية أسس فكرية أو أيديولوجية واضحة وجامعة لدول المنطقة؛

- تطور التوجهات الاستقلالية لكثير من دول المنطقة وميلها نحو تطوير علاقاتها بشغف مع أوروبا والولايات المتحدة والقوى الأخرى؛

– تخلـي روسـيا عـن عـدد مـن مبادراتهـا التكامليـة الشـاملة لصـالح مشـاريع أقـل شـمولية كمشـروع الاتحـاد الأوراسي، وبالتالي فقد كرّست من الناحية العملية **لمبدأ الولاء السياسي** على حساب ما يمكن أنْ تقدمه تلك الدول لعملية التكامل الاقتصادي.

9– لا زالت روسيا الاتحادية تتمتع بعلاقات وصلات حضارية وثقافية وعرقية قوية ومتميزة مع كامل دول الكومنولث، ما أتاح لها إمكانية توظيف هذا الرصيد لجذب نخب وشعوب دول المنطقة، عبر آليات وأدوات القوة الناعمة المختلفة. غير أنّ تطبيقات هذه القوة تجاه تلك الدول يُسجل عليها كثيراً من المآخذ والانتقادات التي أثّرت في فعاليتها أهمها:

✓أنّ التصور الروسي لهذه القوة خطابا وممارسة قريب من مفهوم البروباغندا التقليدية التي ترتكز على نشر المعلومات وتوجيه مجموعة مركزة من الرسائل بهدف التأثير على آراء أو سلوك أكبر عدد من الأشخاص، أكثر منه محاولةً لخلق الجاذبية للقيم والثقافة الروسية ولنموذجها السياسي والاقتصادي؛

✓ عدم قدرة روسيا على تخليها عن نزعاتها الهيمنية وخطابها الهيراركي تجاه دول المنطقة، شوه صورتها وأثر في جهود توظيفها للقوة الناعمة؛

✓ تغييب دور المجتمع المدني في توليد القوة الناعمة للدولة والاعتماد على أدوات وأنشطة المنظمات غير الحكومية، ما أسهم في تقويض مصداقيتها وثقة النخب والشعوب فيها، وجعلها قاصرة على تصدير صورة إيجابية في الخارج فقط.

10– وقعت استراتيجية الهيمنة الروسية من الناحية العملية في تناقضات كثيرة أضرت بجهودها الرامية إلى اقناع دول المنطقة بالبقاء في دائرة الهيمنة الروسية، فبالرغم من نجاح سياسة الأقليات والتدخلات العسكرية المباشرة في المنطقة في لجم بعض التوجهات الاستقلالية لدول المنطقة و وقف مسارات انفلات بعضها، فإنّ النتائج المحققة تتسم **بالمحدودية والمرحلية**، كما أنتجت هذه السياسات آثارا عكسية عمقت مخاوف وهواجس نخب وشعوب المنطقة من الهيمنة الروسية الجديدة، فلازالت تلك الدول تستشعر نفسها موضوعا وهدفا دائما لهذه السياسات والإجراءات الروسية العدوانية.

11– بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن وصلت منطقة الكومنولث إلى حالة من **الاستعصاء التكاملي** متعدد الأبعاد، فقد أضحت روسيا الاتحادية تواجه مشكلات وصعوبات أكثر تعقيدا في تجسيد مشاريعها بالمنطقة، وهو ما يُنبئ بأنّ مستقبل السياسية الخارجية الروسية فضلا عن آفاقها في هذه المنطقة قريبة إلى تصور السيناريو الخطي أكثر من السيناريوهات الأخرى، حيث يتضمن هذا السيناريو مشهدا مستقبليا يُكرّس لاحتمالية سياسة خارجية روسية خطية تعكس بقاء الوضع القائم في المنطقة.

مراجعة فرضيات الدراسة

على ضوء معالجة إشكالية الدراسة والخلاصات والاستنتاجات السابقة، أظهرت عملية اختبار الفروض النتائج التالية:

✓ تُؤكِّدُ الدراسة **صحة الفرضية الأولى**؛ فقد ساهمت التحولات الداخلية والخارجية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في تقلص حدود روسيا الاتحادية، وتراجع قدراتها المادية ومكانتها الخارجية، وانحسار دائرة اهتمامها الخارجي إلى حدود المجال الجيبوليتكي السوفيتي السابق.

ممّا لا شك فيه؛ أنّ التراجع في مرتكزات وأسس قوة الدولة يؤدي إلى تقلص نطاق مصالحها ومجالات نشاطها الخارجي، وبالتالي فإنّ الدولة تعيد تعريف مصالحها وفق الواقع الداخلي والخارجي الجديد. وبما أنّ روسيا تراجعت من موقع القطب العالمي إلى موقع القوة الكبرى، فمن المنطقي أنْ تعيد تركيز سياستها الخارجية باتجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة. وهو التحول الذي يعتبر طبيعياً ومنطقياً في **دورة صعود وأفول القوى الكبرى** على مرّ التاريخ. وفي سياق الحالة الروسية كان هذا التحول مدفوعا بعدد من العوامل أهمها:

– محاولة وقف تداعيات تفكك الاتحاد السوفيتي نحو الداخل الروسي؛

– فقدان الأساس الفكري والأيديولوجي مما يجعل الدولة تعيد تعريف مصالحها وفق حقائق الجيبولتيك والتفكير الواقعي؛

– الانكشاف الاستراتيجي لروسيا في مواجهة خصومها التقليدين والقوى الصاعدة الأخرى؛

– هاجس العزلة والانقطاع عن مجالات ودوائر النفوذ البعيدة (الحلفاء في الخارج: في البلقان والشرق الأوسط)

✓ تُؤكَّدُ كذلك **صحة الفرضية الثانية**؛ فتصور روسيا لدورها ومكانتها كقوة كبرى في النظام الدولي مرتبط بهيمنتها على دول الجوار. فروسيا من دون هذه المنطقة تتحول إلى دولة كبرى عادية Normal Great power . وقد تجلّت هذه الحقيقة في توسعها التاريخي الدائم تجاه مختلف مناطق وأقاليم هذا المجال، واهتمامها الخاص به بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذْ أكدت مختلف الوثائق الاستراتيجية الموجهة للسياسة الخارجية الروسية على أوليته وأهميته بالنسبة للأمن القومي الروسي، وكذا حضور روسيا المتنامي في مختلف قضايا وديناميكيات المنطقة التي تنادي بأحقية نفوذها التقليدي عليها.

✓ ثبت أيضا من خلال الدراسة **صحّة الفرضية الثالثة التي مفادها** ميل روسيا الاتحادية في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه دول الكومنولث إلى الاعتماد على الأطر الثنائية أكثر من الأطر متعددة الأطراف. حيث

ظهر أنّ هنالك نزوعا روسيا قويا لتفضيل العلاقات الثنائية Strong Preference for Bilateralism في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة. ويعود هذا الميل أساسا لعدد من الاعتبارات الموضوعية أهمها:

– عدم رغبتها في إنفاق موارد ضخمة، وتحمل تكاليف وأعباء تمويل المشاريع الإقليمية التي طرحتها في المنطقة؛

– أنّ استخدام هذه الأطر الثنائية يعزز **موقفها التساومي Bargaining Position** ويمكنها من توظيف أدواتها بأكثر فاعلية؛

– تتيح هذه الأطر لروسيا ميزة **الانعكاسية Reflexivity** حيث أنّ توظيف هذه الآليات قد يكون في أحيان كثيرة لدفع دول المنطقة للانخراط في مشاريعها الاندماجية، أو معاقبتها للانسحاب منها.

✓ أظهرت نتائج معالجة هذا الموضوع أيضا صحة **الفرضية الرابعة**؛ فقد اعترض تنفيذ روسيا لسياستها الخارجية تجاه دول المنطقة **تحديات متنوعة**، منها ما هو نابع من داخل المنطقة، ومنها ما هو من خارجها. فقد خضعت موارد المنطقة ودولها لإعادة استيعاب واستقطاب هائل نحو مجالات وفضاءات جيوسياسية أخرى تقودها تلك القوى المنافسة لروسيا كالاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي وتركيا والصين. وقد غذّت هذه التحديات بعضها بشكل تبادلي، وخلقت ديناميكية طرد قوية تدفع باتجاه تقويض النفوذ الروسي، وتفكك المنطقة، وانفلات دولها بشكل نهائي.

وفي الأخير؛ تُجادل هذه الدراسة بأنّ فرضية هيمنة قوة واحدة على منطقة الكومنولث غير واردة في ظل الظروف والمعطيات الراهنة، وبالتالي فإنّ أطروحة تقاسم النفوذ ما بين القوى المتنافسة عليها هي الأقرب للتحقق في المستقبل المنظور. ما يعني أنّ روسيا لن تكون القوة المهيمنة الوحيدة في المنطقة بالرغم من ادعائها بأحقيتها على هذا المجال، فمنطقة الكومنولث أضحت اليوم بتعقيداتها وانفتاحها الجيوسياسي شبيهة إلى حدّ كبير **بإقليم الشرق الأوسط**، وهو ما يرشحها لتكون في المستقبل مرجلا لكثير من النزاعات والصراعات وتنامي وتيرة التنافس الإقليمي والدولي حول مواردها وبلدانها. فضلا عن أنّ المنطقة باتت تُمثل إحدى أهم المناطق التي يمكن أنْ تُحدّد مستقبل التوازنات الإقليمية والدولية، وستكون مخرجات التفاعل فيها محددا لشكل ومستقبل النظام الدولي القادم.

قائمة المصادر
والمراجع

أولا. باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أسلوند، أندريز . **كيف تحولت روسيا إلى اقتصاد السوق**، ترجمة: محمد جمال إمام، ط1 (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997).
2. الإمارة، لمى مضر. **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
3. بليس، جون وستيف سميث. **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ، ط1 (أبوظبي، 2004).
4. بوعشة، محمد . **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات** ، ط1 (بنغازي: دار الكتب الوطنية ، 1999)
5. بوقارة، حسين . **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** (الجزائر: دار هومة، 2012).
6. جونسون، لويد. **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم، ط1 (الرياض: مطبعة جامعة الملك سعود، 1989).
7. دحمان، قاسم. **السياسة الخارجية الروسية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز**، ط1 (لندن: إصدارات أي- كتب، 2016).
8. دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: ولي عبد الحي، ط1 (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)
9. دوغين، ألكسندر. **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، ط1 (طرابلس: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).
10. زاد، زلمي خليل (محررا).**التقييم الاستراتيجي**، ط1(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).
11. حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية** ، ط1 (بيروت: دار الكتاب العربي،1985) .
12. حسين، أحمد سيد. **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015).
13. يوسف، عماد. **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقاربة جيبوليتكية**، ط1 (أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015).

14.كابلان، د. روبرت. **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015).

15.ميرشايمر، جون. **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، ط1 (لرياض: جامعة الملك سعود، 2012).

16.نافعة، حسن. **الأوليات الدولية المتغيرة و الوطن العربي: الوطن العربي و المتغيرات الدولية**، ط1(القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية،1991).

17.سلطان، جاسم . **جيببولتيك: الجغرافيا والحلم العربي القادم** (بيروت: تمكين للأبحاث والنشر، 2013).

18.سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية**، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).

19.عبد الحميد، عاطف معتمد ، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية**، ط1 (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

20.عبد الحي، وليد وآخرون. **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، ط1 (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان للنشر والتوزيع، 2002).

21.عبد الصادق، علي. **روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية** ، ط1 (أبوظبي: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر،2003).

22.العبودي، محسن حساني ظاهر. **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية**(عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012).

23.عفر، محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى. **الاقتصاد الدولي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1999).

24.فرج، محمد أنور . **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).

25.فوكوياما، فرانسيس . **نهاية التاريخ و خاتم البشر** ، ترجمة: حسين أحمد أمين، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة،1993).

26.قلعجية، وسيم خليل. **روسيا الأوراسية: زمن فلاديمير بوتين**، الطبعة الأولى (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2016) .

27.رسول، محفوظ. **الأمن القومي الروسي بين الفرص والقيود**، ط1 (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018).

28.الرمضاني، مازن. **السياسة الخارجية: دراسة نظرية** (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991).

29.رياض، محمد .**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

30. الشيخ، نورهان. **صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية العربية**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

ب- المجلات والدوريات:

1. ألشمري، احمد جاسم إبراهيم ويونس عباس نعمة. "التوجه التركي نحو آسيا الوسطى والقوقاز"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد 25، العدد 03(2017)، ص ص: 1268-1285.
2. باكوموف، نيكولاي ." إستراتيجية مزدوجة: مصالح ومبادئ روسيا في إقامة نظام عالمي لأمن الطاقة"، **دورية اتجاهات الأحداث**، العدد 8 (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، مارس 2015)، ص ص:67-69.
3. برد، رتيبة." البعد الأوراسي في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 51-52 (سبتمبر-أيلول 2016)، ص ص:68-88.
4. بوسنان، سفيان. "جغرافية آسيا الوسطى وأهميتها في الفكر الجيبوليتكي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد السادس، العدد 2 (ديسمبر 2016)، ص ص: 101-114.
5. جندلي، عبد الناصر. "التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية"، **مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية** (مركز جيل للأبحاث، طرابلس الشرق)، العدد 03، (أغسطس 2015)، ص ص: 11-27.
6. الدسوقي، أيمن. "التحوط الاستراتيجي في سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة"، **مجلة اتجاهات المستقبل**، ملحق مفاهيم المستقبل، العدد19(يناير-فبراير 2017)، ص ص: 14-16.
7. حسون، محمد. "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26 ، العدد الثاني، 2010، ص ص: 331-376.
8. حمشي، محمد ." التقارب المراوغ.. هل تقوض مبادرة "الحزام والطريق" الفناء الخلفي لروسيا؟"، **مجلة السياسة الدولية**، ملحق تحولات استراتيجية، المجلد 53، عدد 2014(مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2018)، ص ص: 11-15.
9. المهداوي، مثنى علي حسين. " أثر المتغير الامريكي في العلاقات الروسية-العراقية المعاصرة"، **دراسات دولية**، العدد 41(2009)، ص ص : 1-16.
10. سلامة، معتز محمد. "مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 112 (أفريل 1993)، ص ص: 156-165.
11. عبد السلام، محمد. "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11"، **كراسات استراتيجية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003)، السنة الثالثة عشر، عدد 167، (2003)، ص ص: 1-42.

12. العتيبي، عبد الله بن جبر. "النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، جامعة الملك سعود، الرياض، المجلد27، العدد 108، (شتاء 2010)، ص ص:111-166.
13. فرحات، محمد فايز. "ممرّ الشمال-الجنوب حدود الدور والمراهنات الإيرانية"، **مجلة الدراسات الإيرانية** (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية" رصانة" الرياض)، السنة الثانية، العدد السابع (يونيو 2018)، ص ص:61-82.
14. فيصل بوالجدري ، "استراتيجيات الهيمنة الإقليمية بين شيوع المصطلح وغموض المعنى"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 16، (2018)، ص ص: 239-258.
15. قدورة، عماد ، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابةً الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 9 (تموز/يوليو 2014)، ص ص:44-53.
16. رسول، محفوظ . "الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود"، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، المجلد 5، العدد 9 (2017)، ص ص : 105-120.
17. ترويتسكايا، جوليا . "علاقات برجماتية: دور الكنيسة الأرثوذكسية في دعم السياسات الروسية"، **مجلة اتجاهات المستقبل**، العدد 25(سنة 2016)، ص ص: 86-88.
18. ذيابات، خير سالم. "دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1990-2013 "، **مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلّد 43 ، العدد1(2016)، ص ص: 35-51.

ج- التقارير

1. صلاح، علي. **مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟**، ملحق تقرير المستقبل، العدد 26 (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018).
2. وحدة تحليل السياسات . **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية**، تقدير موقف(الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2016).

د- المذكرات

1. بولمكاحل، إبراهيم. **تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية(جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2009).

هـ- وصلات الإنترنت

1. بالسي، بايرم."تركيا الكبرى: النفوذ الديني لتركيا في آسيا الوسطى والقوقاز"، ترجمة: شروق عبدالغفار، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 26 أغسطس، 2014، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3aoiJOL
2. بن عنتر، عبد النور."الاتحاد الأوروبي :غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 04 مارس 2013، متوفر على الرابط : https://bit.ly/2T2zl8m
3. سليم، محمد السيد. "الدور الإيراني في آسيا الوسطى"، **مجلة مختارات إيرانية** ، العدد 9(إبريل 2001)، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2xtUMa1
4. العزي، غسان. " روسيا ما بعد الحرب الباردة: من اليتسينية إلى البوتينية"، **مجلة الدفاع الوطني**، لبنان، العدد 33 ، تموز 2000 ، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2whsm2Q رضائي، محسن." إيران والفكر الإقليمي"، **موقع البينة**، 2015.03.26، متوفر على الرابط :https://bit.ly/2UKrITP
5. شادي، هاني. "روسيا وقواعدها العسكرية" ، **مركز دراسات كاتيخون**، 2016.10.21، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3dBiiCF
6. الشيخ، نورهان ، "أزمة التفكك في الكومنولث الروسي: العلاقات الروسية الأوكرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل"، **موقع الأهرام**، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3aakUFo
7. "إعداد كتاب موحد لمادة التاريخ التركي بغرض تدريسه في البلدان الناطقة بالتركية"، **ترك برس**، 21 نوفمبر 2018، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3dvWrN4
8. "الانتخابات الأوروبية.. مكاسب لليمين المتطرف والمشككين بالوحدة"، موقع الجزيرة الإخباري، 2019.05.27، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2PZ1QCa
9. "الدوما الروسي يوافق على تعديل في الدستور يسمح لبوتين الترشح للرئاسة مرة أخرى"، **موقع روسيا اليوم**، 11.03.2020 ، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2W5bDdH

ثانيا. باللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية)

I. Encyclopedias:

1. Folly, H.Martin. **Historical Atlas of the Second World War** (London: Palgrave Macmillan, 2004).
2. Hughes, James and William J. Philpott.**The Palgrave Concise Historical Atlas of the First World War** (London: Palgrave Macmillan, 2005).
3. Thies, G. Cameron (ed.). **The Oxford Encyclopedia of Foreign Policy Analysis** (Oxford University Press, 2018).

II. Books/ Livres :

4. Aggarwal, K. Vinod and Kristi Govella (eds.). **Responding to a Resurgent Russia: Russian Policy and Responses from the European Union and the United States** (Berlin: Springer-Verlag, 2012).
5. Anna, Ohanyan (ed.). **Russia Abroad: Driving Regional Fracture in Post-Communist Eurasia and beyond** (Washington, DC: Georgetown University Press, 2018).
6. Bédés, Marie-Roberte (éd.). **Déméter 2004 : Economie et Stratégies Agricoles** (Paris : Armand Colin : 2004)
7. Binhong, Shao (ed.). **The World in 2020 According to China: Chinese Foreign Policy Elites Discuss Emerging Trends in International Politics**, (Leiden: Brill, 2014).
8. Bragg, Fort. **"Little Green Men": A Primer on Modern Russian Unconventional Warfare, Ukraine 2013–2014**(North Carolina: United States Army Special Operations Command, 2015).
9. Bremmer, Ian .**The End of the Free Market: Who Wins the War between States and corporations?** (New York: Portfolio, 2010).
10. Brown, D.J. James. **The Energy Impact Theory of Foreign Policy: The Soviet Union and Russian Federation: 1970-2010**.(Germany: LAP LAMBERT Academic Publishing, 2012).
11. Bugajski, Janusz. **The Eastern Dimension of America's New European Allies** (U.S. Army War College, 2007).
12. Byma, L. Daniel (et al.)**, Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era**, (California: The RAND Corporation, 2001).
13. Cadier, David and Margot Light (eds.). **Russia's Foreign Policy Ideas, Domestic Politics and External Relations** (London: Palgrave Macmillan, 2015).
14. Celata, Filippo and Raffaella Coletti. **Neighbourhood Policy and the Construction of the European External Borders** (New York: Springer International Publishing, 2015).
15. Checkel, T. Jeffrey. **Ideas and International Political Change: Soviet/Russian Behavior and the End of the Cold War** (New Haven: Yale University Press, 1997).
16. Clarke, Simon. **The Development of Capitalism in Russia**, (New York: Rutledge, 2007).
17. Cottey, Andrew (ed.). **the European Neutrals and NATO: Non-alignment, Partnership, Membership?** (London: Palgrave Macmillan, 2018).
18. Curanović, Alicja .**The Religious Factor in Russia's Foreign Policy** (New York: Routledge, 2012).
19. De Blij, H. J. and Peter O. Muller. **Geography: Realms, Regions and Concepts**, (New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., 2010).
20. Donaldson, H. Robert (et al.).**The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, enduring interests**, fifth edition (London: Routledge, 2015).
21. Douhan, A.F. and A.V. Rusakovich. **Collective Security Treaty Organization and Contingency Planning After 2014**(Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2016).
22. Dubien, Arnaud (ed.). **Russie 2016 : Regards de l'Observatoire franco-russe** (Paris : Editions L'inventaire, 2016).
23. Dugin, Alexander. **Last War of the World-Island the Geopolitics of Contemporary Russia** (London: Arktos, 2015).

24. Dunne, Tim (et al.). **International Relations Theories: discipline and diversity** (UK: Oxford University Press, 2016).
25. Dutkiewicz, Piotr and Richard Sakwa (eds.). **Eurasian Integration: The View from Within** (London: Routledge, 2015).
26. Dyson, Tom. **Neoclassical Realism and Defence Reform in Post-Cold War Europe**, (London: Palgrave Macmillan, 2010).
27. Ebert, Hannes and Daniel Flemes (eds.), **Regional Leadership and Contestation: Strategic Reactions to the Rise of the BRICS** (London: Palgrave Macmillan, 2018).
28. Emerson, Michael (et al.). **The Struggle for Good Governance in Eastern Europe** (London: Rowman & Littlefield, 2018).
29. Filipowicz, Czerewacz-Katarzyna and Agnieszka Konopelko. **Regional integration Processes in the Commonwealth of Independent States: Economic and Political Factors (**Switzerland**:** Springer International Publishing AG, 2017).
30. Frankel, Joseph, **The making of Foreign Policy** (UK: Oxford University Press, 1963).
31. Franklin, Simon & Jonathan Shepard. **the Emergence of Rus 750-1200**(New York: Longman Publishing, 1996).
32. Galeotti, Mark. **the Modern Russian Army 1992–2016**(London: Osprey Publishing, 2017).
33. Glantz, M.David. **The Military Strategy of the Soviet Union: A History** (London: Frank Cass Publisher, 2011).
34. Grigas, Agnia. **Beyond Crimea: The New Russian Empire** (New Haven: Yale University Press, 2016).
35. Gvosdev, K.Nikolas and Christopher Marsh**. Russian Foreign Policy: Interests, Vectors, and Sectors**, (Los Angeles: SAGE Publications, 2014).
36. Henderson, Jane. **The constitution of the Russian Federation: a contextual Analysis**, (London: Hart Publishing, 2011).
37. Hey, A. K.Jeanne. **Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior** (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2003).
38. Hill, Fiona and Clifford G. Gaddy. **Mr. Putin: operative in the kremlin** (Washington, D.C: Brookings Institution Press, 2013).
39. Hopf , Ted (ed.). **Russia's European choice**, (London: Palgrave Macmillan, 2008).
40. Hughes, James and Gwendolyn Sasse. **Ethnicity and territory in the former Soviet Union: regions in conflict** (London: Routledge, 2001).
41. Jonson, Lena and Clive Archer (eds.). **Peacekeeping and the Role of Russia in Eurasia** (Boulder: Westview Press, 1996).
42. ————**Vladimir Putin and Central Asia: The Shaping of Russian Foreign Policy** (London: I.B. Tauris, 2004).
43. Jorgensen Kiemlff- Rikke (ed.). **Ukraine: Our new Neighbour** (Copenhagen: Danish Institute of International affairs, 2002).
44. Kagarlitsky, Boris. **Russia under Yeltsin and Putin: Neo-liberal Autocracy** (London: Pluto Press, 2002).
45. Kanet, E. Roger (ed.). **Russian Foreign Policy in the 21st Century**, (London: Palgrave Macmillan, 2011).
46. Kembayev, Zhenis. **Legal Aspects of the Regional Integration Processes in the Post-Soviet Area**(Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2009).

47. Keohane, Robert. **International Institutions and State Power** (Boulder: Westview Press, 1989).
48. Kudors, Andis (ed.). **Belarusian Foreign Policy: 360°** (Riga: University of Latvia Press, 2017).
49. Lake, A. David and Patrick M. Morgan (eds.). **Regional Orders: Building Security in a New World**, Penn State University Press, 1997).
50. Laruelle, Marlène. **Russian Eurasianism: an ideology of empire** (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2008).
51. Legvold, Robert and Celeste A. Wallander (eds.), **Swords and Sustenance: The Economics of Security in Belarus and Ukraine** (Massachusetts: The MIT Press, 2004).
52. Lieven, Dominic.**The Cambridge History of Russia: Imperial Russia: 1689–1917**, Vol.2 (UK: Cambridge University Press, 2006).
53. Lo, Bobo. **Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking** (UK: Palgrave Macmillan, 2002).
54. ————. **Vladimir Putin and the evolution of Russian foreign** (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2008).
55. Lobell, E. Steven (et al.) .**Neoclassical Realism, The State, and Foreign Policy** (New York: Cambridge University Press, 2009).
56. Malfliet, Katlijn (el al.). **The CIS, the EU and Russia: challenges of integration** (London: Palgrave MacMillan, 2007).
57. Mankoff, Jeffrey. **Russian foreign policy: the return of great power politics**, (London: Rowman and Littlefield publishers, 2009).
58. Mendras, Marie. **Russie : l'envers du Pouvoir** (Paris : Odile Jacob, 2008).
59. Munkler, Herfried. **Empires: The Logic of World Domination from Ancient Rome to the United states**, Translated by: Patrick Camiller (London: Polity Press, 2007).
60. Muzalevsky, Roman. **China's Rise and Reconfiguration of Central Asia's Geopolitics: a case for U.S. "pivot" to Eurasia** (Pennsylvania: The United States Army War College press, 2015).
61. Nalbandov, Robert, **Not by Bread Alone: Russian Foreign Policy under Putin** (University of Nebraska Press: Potomac Books, 2016).
62. Oliker, Olga (et al.). **Russian Foreign Policy: Sources and Implications** (California: Rand Corporation, 2009).
63. Perrie, Maureen (ed.).**The Cambridge History of Russia: From Early Rus' to 1689**, (UK: Cambridge University Press, 2006).
64. Perrier, Elena Morenkova. **The Key Principles of Russian Strategic Thinking**, **(**Paris: Institut de Recherche Stratégique de l'École Militaire "IRSEM"), 2014.
65. Remington, F.Thomas. **Politics in Russia**, 7th edition (Longman*:* London, 2012).
66. Riasanovsky, V. Nicolas. **Histoire de la Russie : Des origines à nos jours,** Traduit par : André Berelowitch (Paris : Robert Laffont, 2014).
67. Robinson, Neil (ed.). **Institutions and Political Change in Russia** (London: Palgrave Macmillan, 2000).
68. Rozanov, A. Anatoliy and Alena F. Douhan. **Collective Security Treaty Organisation: 2002 – 2012** (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2013).

69. Russo, Alessandra. **Regions in Transition in the Former Soviet Area: Ideas and Institutions in the Making** (London: Palgrave Macmillan, 2017).
70. Sakwa, Richard. **Russia against the Rest the Post-Cold War Crisis of World Order**, (UK: Cambridge University Press, 2017).
71. Sapir, Jacques (et al.). **La Transition Russe, Vingt ans après** (paris : édition des Syrtes, 2012).
72. Schieder, Siegfried and Manuela Spindler (eds.). **Theories of International Relations**, Translated by: Alex Skinner (London: Routledge, 2014).
73. Sergunin, Alexander. **Explaining Russian Foreign Policy Behavior: Theory and Practice** (Stuttgart: Ibidem-Verlag press, 2016)
74. Sevin, Eve. **Public Diplomacy and the Implementation of Foreign Policy in the US, Sweden and Turkey** (London: Palgrave Macmillan, 2017).
75. Simão, Licínia. **The EU's Neighbourhood Policy towards the South Caucasus: Expanding the European Security Community** (London: Palgrave Macmillan, 2018).
76. Soucek, Savat. **A History of Inner ASIA** (UK: Cambridge University Press, 2000).
77. Starr, Harvey (ed.). **Approaches, levels, and methods of analysis in international politics: crossing boundaries** (New York: Palgrave Macmillan, 2006).
78. Suny, Ronald Grigor and Terry Martin. **A State of Nations** (New York: Oxford University Press, 2001).
79. Thornton, Rod. **Military Modernization and the Russian Ground Forces** (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, 2011).
80. Thorun, Christian. **Explaining change in Russia foreign policy: The Role of Ideas in Post-Soviet Russia's conduct towards the West** (London: Palgrave MacMillan, 2009).
81. Tolz, Vera. **Inventing the Nation*:* Russia** (New York: Oxford University Press, 2001).
82. ————. **Russia: Inventing the Nation** (New York: Oxford University Press, 2001).
83. Trenin, Dmitri. **The End of EURASIA: Russia on the Border between Geopolitics and Globalization** (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2001).
84. Truelshen, Dahl Peter (ed.). **International Organisations: The Role in Conflict Management (203-223)** (Copenhagen: Royal Danish Defence College, 2009).
85. Tsygankov, P. Andrei. **Russian foreign policy: change and continuity in National Identity** (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2002).
86. Velikaya, A. Anna and Greg Simons (eds).**Russia's Public Diplomacy Evolution and Practice** (London: Palgrave Macmillan, 2018).
87. Vinokurov, Evgeny. **Eurasian Integration Yearbook 2010** (Almaty: Eurasian Development Bank, 2010).
88. ————————. **Introduction to the Eurasian Economic Union** (London: Palgrave Macmillan, 2018).
89. Webber, Mark. **CIS Integration Trends: Russia and the Former Soviet South** (London: Royal Institute of International Affairs, 1997).
90. Weitz, Richard. **Assessing the Collective Security Treaty Organization: Capabilities and Vulnerabilities** (U.S. Army War College Press, 2018).
91. Wendt, Alexander. **Social Theory of International Politics** (New York: Cambridge University Press, 1999).

92. White, Stephen (Ed.). **Developments in Russian Politics 7**(London: Palgrave Macmillan, 2010).
93. Wilczewska, Pikulicka-Gnieszka and Greta Uehling (eds.) **.Migration and the Ukraine Crisis a Two-Country Perspective** (Bristol: E-International Relations publishing, 2017).
94. Zakaria, Fareed. **From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role** (New Jersey: Princeton University Press, 1999).

III. Magazines and Periodicals/ Revues et Magazines:

1. Akıllı, Erman and Bengü Çelenk. "TİKA's Soft Power: Nation Branding in Turkish Foreign Policy", **Insight Turkey**, Vol. 21, No. 3(Summer 2019), pp: 135-151.
2. ————————. "Turksoy, Turkic Council and Cultural Diplomacy: Transactionalism Revisited", **Journal of Social Sciences of the Turkic World *(*Bilig*)***, No. 91(2019), pp:1-25.
3. Allik, Jüri (et al). "Personality Profiles and the "Russian Soul": Literary and Scholarly Views Evaluated", **Journal of Cross-Cultural Psychology**, Vol .42, No .3(2011), pp:372–389.
4. Andrijauskas, Konstantinas. "China's Economic Penetration into Post-Soviet Central Asia and Eastern Europe", **Lithuanian Foreign Policy Review**, No. 30(January 2013), pp:113-131.
5. Antonovič, Marijuš. "To What Extent Has Russia's Foreign Policy Since 2000 Been Influenced By Eurasianism?", **Lithuanian Foreign Policy Review**, No.30 (2013), pp: 11-41.
6. Atli, Altay. "Businessmen as Diplomats: The Role of Business Associations in Turkey's Foreign Economic Policy", **Insight Turkey**, Vol. 13, No. 1(2011), pp:109-128.
7. Azadi, Somayeh (et al.). "Performance Analysis of Cultural Diplomacy of Iran in Central Asia", **International Journal Of Humanities And Cultural Studies**, Vol .2, No. 2(September 2015), pp:663-690.
8. Balci, Bayram. "Fethullah Gu¨len's Missionary Schools in Central Asia and their Role in the Spreading of Turkism and Islam", **Religion, State and Society**, Vol. 31, No. 2(2003), pp:151-177.
9. Başlar, Kemal. "The Commonwealth of Independent States: Decayed within a Decade", **Turkish Yearbook of International Relations**, Vol .28(1998), pp: 1-24.
10. Bateman, Aaron. "The Political Influence of the Russian Security Services", **The Journal of Slavic Military Studies,** Vol. 27, No. 3 (2014), pp: 380-403.
11. Bebler, Anton. "Crimea and the Russian-Ukrainian Conflict", **Romanian Journal of European Affairs**,Vol. 15, No. 1(March 2015), pp:35-54.
12. Belkin, Oleg (et al.). "The Problem of Russia's Declining Influence in the Former Soviet Union: Why are the CIS Countries Drifting Toward Multilateralism?", **International Organizations Research Journal**,Vol.14, No.1(2019), pp:94–112.
13. Benešová, Irena and Luboš Smutka."The post-soviet countries: development and structure of economy: Is there any potential for future regional integration?", **Procedia - Social and Behavioral Sciences,**Vol.220 (2016), pp:30-39.
14. Benitez, Jorge. "U.S. NATO Policy in the Age of Trump: Controversy and Consistency", **World Affairs Journal**, Vol .43, No.1 (Winter 2019), pp: 179-200

15. Blitt, C. Robert. "Russia's "orthodox" foreign policy: the growing influence of the Russian Orthodox Church in shaping Russia's policies abroad", **Journal of International Law**, Vol. 33, No. 2(2011), pp: 363-460.
16. Bremmer, Ian and Samuel Charap. "The Siloviki in Putin's Russia: Who They Are and What They Want", **The Washington Quarterly**, Vol.30, No.1 (December 2007), pp:83-92.
17. Çaman Mehmet Efe and Mehmet Ali Akyurt. "Caucasus and Central Asia in Turkish Foreign Policy: The Time Has Come for a New Regional Policy", **Alternatives: Turkish Journal of International Relations,** Vol.10. No.2-3(2011), p:45 – 64.
18. Cameron R. David and Mitchell A. Orenstein. "Post-Soviet Authoritarianism: The Influence of Russia in its 'Near Abroad'", **Post-Soviet Affairs**, Vol. 28, No. 1(January-March 2012), pp: 1-44.
19. Cashaback, David. "Risky strategies? Putin's federal reforms and the accommodation of difference in Russia", **Journal on ethno- politics minority issues on Europe**, No. 3 (October 2003), pp: 1-31.
20. Cheng, Y. S. Joseph. "The Shanghai Co-operation Organisation: China's Initiative in Regional Institutional Building", **Journal of Contemporary Asia**, Vol. 41, No. 4(November 2011), pp:632-656.
21. Connolly, Richard and Cecilie Sendstad."Russian Rearmament: An assessment of defense-industrial performance", **Problems of Post-communism**, Vol. 65, No. 2 (2018), pp:143-160.
22. Curanović, Alicja. "Religion in Russia's Foreign Policy", **New eastern Europe magazine**, Vol. 8, No 3(2013), pp:75-81.
23. Curanović, Alicja. "The Post-Soviet Religious Model: Reflections on Relations between the State and Religious Institutions in the CIS Area", **Religion, State & Society**, Vol. 41, No. 3(2013), pp:330-351.
24. Dabrowski, Marek. "Currency crises in post-Soviet economies: a never ending story", **Russian Journal of Economics**, Vol. 2, No .3(September 2016), pp: 302-326.
25. Dadparvar, Shabnam and Hamidreza Azizi, "Confucian Influence: The Place of Soft Power in China's Strategy towards Central Asia", **China Report Journal**, Vol .55, No. 4(2019), pp:328-344.
26. Dauderstädt, Michael and André W.M. Gerrits. "Democratization after Communism: Progress, Problems", **International Politics and Society**, No. 4 (2000), pp:361-376.
27. De Haas, Marcel. "War games of the Shanghai Cooperation Organization and the Collective Security Treaty Organization: Drills on the move!", **The Journal of Slavic Military Studies**, Vol. 29, No .3(2016) , pp: 378-406.
28. Destradi, Sandra." Regional Powers and their strategies: Empire, Hegemony, and Leadership", **Review of International Studies**, Vol. 36, No. 4, (October 2010), pp: 903-930.
29. Deyermond, Ruth. "The State of the Union: Military Success, Economic and Political Failure in the Russia–Belarus Union", **Europe-Asia studies**, Vol. 56, No. 8 (December 2004), pp: 1191-1205.
30. Diuk, Nadia. "Youth as an agent for Change: the next generation in Ukraine", **Demokratizatsiya**, Vol. 21, No. 2(Spring 2013), pp:169-196.
31. Doroshenko, S. v. and A. g. Shelomentsev (et al.), "paradoxes of the «natural resource curse» regional development in the post-soviet space", **Economy of Region**, Vol. 40 No.4 (December 2014), pp:81-93.

32. Eberhardt, Piotr. "The Curzon Line As The Eastern Boundary Of Poland: The Origins And The Political background", **Geographia Polonica**, Vol. 85, No. 1(2012), pp:5-12.
33. Erşen, Emre. "Neo-Eurasianism and Putin's 'Multipolarism' in Russian foreign policy", **Turkish Review of Eurasian studies**, No.4 (January 2004), pp: 135-172.
34. Figes, Orlando. "The Red Army and Mass Mobilization during the Russian Civil War 1918-1920", **Past & Present**, No. 129 (Nov 1990), pp:168-211.
35. Firoozabadi1, Dehghani Jalal and Mojtaba Zare Ashkezari1, "Neo-classical Realism in International Relations", **Asian Social Science**, Vol. 12, No. 6 (2016), pp:95-99.
36. Franke, Anja (et al.). "Kazakhstan and Azerbaijan as Post-Soviet Rentier States: Resource Incomes and Autocracy as a Double 'Curse' in Post-Soviet Regimes", **Europe-Asia Studies**, Vol. 61, No. 1(January 2009), pp:109-140.
37. Gammer, Moshe. "Empire and Mountains: The Case of Russia and the Caucasus", **Social Evolution & History**, Vol. 12 No. 2(September 2013), pp:120-142.
38. Garrigues, Gilles. "Vladimir Poutine Et La Monopolisation Du Pouvoir", **L'Économie politique,** Vol.1, No.21 (Janvier 2004), pp :6-16.
39. Gel'man, Vladimir. "Post-Soviet Transitions and Democratization: Towards Theory-Building", **Democratization**, Vol.10, No.2 (Summer 2003), pp: 87-104.
40. Gerosa, Guido. "The North Atlantic cooperation council", **European Security**, Vol. 1, No. 3 (Autumn 1992), pp: 273-294.
41. Gill, Graeme. "Political Stability and Putin's Russia", **Russian Politics**, Vol. 3, No. 1, (2018), pp: 1–24.
42. Götz, Elias. "Enemy at the Gates: A Neoclassical Realist Explanation of Russia's Baltic Policy", **Foreign Policy Analysis**, Vol .15, No .1(January 2019), pp: 99–117.
43. Gotz, Elias. "Putin, the State, and War: The Causes of Russia's Near Abroad Assertion Revisited", **International Studies Review**, Vol. 19, No. 2(June 2017), pp: 228–253.
44. Hale, E. Henry. "25 Years After the USSR: What's Gone Wrong?", **Journal of Democracy**, Vol. 27, No. 3(July 2016), p:24-35.
45. Hopf, Ted. "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", **International Security**, Vol.23, No.1 (1998), pp: 171-200.
46. Hughes, James and Gwendolyn Sasse. "Comparing Regional and Ethnic Conflicts in Post-Soviet Transition States", **Regional & Federal Studies**, Vol. 11, No.3 (2010), pp: 1-35.
47. Idan, Avinoam and Brenda Shaffer. "The Foreign Policies of Post-Soviet Landlocked States", **Post-Soviet Affairs**, Vol. 27, No.3 (2011), pp:241-268.
48. Imomnazar, Imomov. "Impact of «One Belt, One Road» initiatives to the economy of Central Asian countries", **International Journal of Business and Economic Development**, Vol. 6 , No .2(July 2018), pp:29-36.
49. İşeri, Emre and Volkan Özdemir. "Geopolitical Economy of Russia's Foreign Policy Duality: Lockean in its East and Hobbesian in its West", **Rising Powers Quarterly**, Vol. 1, No. 1 (2017), pp:53-79.
50. Işiksal, Hüseyin. "To What Extend Complex Interdependence Theorists Challenge to Structural Realist School of International Relations?", **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, Vol.3, No.2&3 (Summer&Fall 2004), pp: 130-156.

51. Klimenko, Ekaterina. "Protracted Armed Conflicts in The Post-Soviet Space and their Impact on Black Sea Security", **SIPRI Insights on Peace and Security**, No.8 (December 2018), pp:1-27.
52. Kohli, Harinder. "Looking at China's Belt and Road Initiative from the Central Asian Perspective", **Global Journal of Emerging Market Economies**, Vol. 9, No. 1-3 (2018), pp: 3-11.
53. Kornilov, Alexander. "**President Putin Executive Office and Foreign Policy Making Process", Bilge Strateji** , Vol.3, No.4 (Spring 2011), pp:1-10.
54. Korobkov, Andrei. "Donald Trump and the Evolving U.S.-Russia Relationship", **Perceptions**, Vol. XXIV, No. 1(Spring-Summer 2019), pp: 39-58.
55. Kropatcheva, Elena. "Russia and the Collective Security Treaty Organization: Multilateral Policy or Unilateral Ambitions?", **Europe-Asia Studies**, Vol. 68, No. 9(November 2016), pp: 1526-1552.
56. Kuryle, Konstantin (et al.). "A Quantitative Analysis of Geopolitical Pluralism in the Post-Soviet Space", **International Organisations Research Journal**, Vol. 13, No 1(2018), pp:134–156.
57. Kurylev, Konstantin (et al.). "A Quantitative Analysis of Geopolitical Pluralism in the Post-Soviet Space", **International Organisations Research Journal**, Vol. 13, No. 1(2018), pp: 134–156.
58. Kuzio, Taras. "Geopolitical pluralism in the CIS: The emergence of GUUAM", **European Security**, Vol.9, No.2 (Summer 2000), pp:81-114.
59. Laçiner, Sedat."Turgut Özal Period in Turkish Foreign Policy: Özalism" , **USAK Yearbook of Politics and International Relations** , **No.**2(2009), pp:153-205.
60. Lazarević, Dušica. "NATO Enlargement to Ukraine and Georgia: old wine in new bottles?", **The Quarterly Journal**, Vol. 9, No. 1 (Winter 2009), pp:29-66.
61. Lersch, dos Santos Bruna and Josiane Simão Sarti. "The Establishment of Foreign Military Bases and the International Distribution of Power", **UFRGS Model United Nations**, Vol.2 (2014), pp:83-135.
62. Levitsky, Steven and Lucan A. Way. "Elections Without Democracy: The rise of competitive Authoritarianism", **Journal of Democracy**, Vol. 13, No. 2 (April 2002), pp:51-65.
63. Lisitsyn, E. Nikita (et al.), "Russian Telecommunication Company MTS Goes to the CIS", **Journal of East-West Business**, Vol. 11, No. 3-4(2006), pp:129-147.
64. Lomagin, Nikita. "Interest groups in Russian foreign policy: The invisible hand of the Russian Orthodox Church", **International Politics**, Vol. 49, No. 4(2012) pp:498-516.
65. Macfarlane, Neil. "The 'R' in BRICs: is Russia an emerging power?", **International Affairs**, vol. 82, No. 1 (January 2006), pp: 41-57.
66. Makarov, Igor. "Accelerated Development of the Russian Far East: a View through the New International Trade Theory and New economic Geography", **Russia in Global Affairs**, Vol. 16, No. 3 (July – September 2018), pp: 110-129
67. Makarychev, Andrei and Alexander Sergunin. "Russian military reform: institutional, political and security implications", **Defense & Security Analysis**, Vol. 29, No. 4(2013), pp:356-364.
68. Marples, R. David. "Is the Russia-Belarus Union Obsolete?", **Problems of Post-Communism**, vol. 55, No. 1 (January/February 2008), pp: 25-35.

69. McFaul, Michael. "Explaining the Vote: is Russian Democracy doomed? ", **Journal of Democracy**, Vol.5, No.2 (April 1994), pp:4-9.
70. Milner, Helen. "International Theories of Cooperation among Nations: Strengths and Weaknesses", **World Politics**, Vol. 44, No .3 (April 1992), pp: 466-496.
71. Mondal, I. Wali. "Economic Growth Of Post-Soviet Central Asian Countries: Can Micro-Entrepreneurship Play A Role?", **International Business & Economics Research Journal** ,Vol.9, No .3(March 2010) , pp:139-146.
72. Monov, Lyubomir. "Nato Under pressure", **Journal of Strategic Security**, Vol .12, No. 1(2019), pp:1-14.
73. Morozo, Petr (et al). "Boris Yeltsin: Sketches for a Portrait", **Russian Social Science Review**, Vol. 41, No. 1(January-February 2000), pp:43-49.
74. Nation, R. Craig. "Russia and the Caucasus", **The Quarterly Journal**, Vol. XIV, No. 2(spring 2015), pp1-11.
75. Newnham, E. Randall. Georgia on my mind? Russian sanctions and the end of the 'Rose Revolution'", **Journal of Eurasian Studies**, Vol.6, No.2 (2015), pp:161-170.
76. Newnham, Randall. "Oil, carrots, and sticks: Russia's energy resources as a foreign policy tool", **Journal of Eurasian Studies**, Vol. 2, No. 2(July 2011), pp:134-143.
77. Nikitina, Yulia."The Collective Security Treaty Organization through the Looking Glass", **Problems of Post-Communism**, Vol.59, No.3 (May 2012), pp:41-52.
78. Nisnevich, Yuly and Andrey Ryabov. "Post-Soviet Authoritarianism", **Social Sciences Journal**, Vol. 58, No. 1-3(January–February 2019), pp:1-19.
79. Noriega, Armando Chaguaceda. "The Putin System: Russian Authoritarianism Today**", Revista Mexicana de Análisis Político y Administración Pública**, Vol .5, No. 1 (Enero-Junio 2016), pp:75-92.
80. Nozhenko, Maria." Motherland is calling you! Motives behind and prospects for the new Russian policy on compatriots abroad", **Lithuanian Foreign Policy Review**, No .18(2006), pp:77-94.
81. Nye, S. Joseph. "The Future of American Power", **Foreign Affairs**, Vol. 89, No. 6(November/December 2010), pp:2-12.
82. Ong, Russell." China's security interests in Central Asia", **Central Asian Survey**, Vol.24, No.4 (December 2005), pp:425-439.
83. Oxenstierna, Susanne. "Russia's defense spending and the economic decline", **Journal of Eurasian Studies**, Vol .7, No. 1(2016), pp: 60-70.
84. Özçelk, Sezai. "Neorealist and Neo-Gramscian Hegemony in International Relations and Conflict Resolution During The 1990's", **Ekonomik ve Sosyal Arastırmalar Dergisi**, Vol.1, No.2 (Autumn 2005), pp:88-114.
85. Özer, Mahmut. "The Internationalization of Higher Education in Turkey: Realities, Motivations and Opportunities", **Insight Turkey**, Vol. 18, No. 4(2016), pp:53-63.
86. Palat, K. Madhavan. "The Russian Conquest of Inner Asia", **Anuari de la Societat Catalana d'Economia**, Vol. 7 (1989), pp:120-127.
87. Patalakh, Artem . "Economic or Geopolitical? Explaining the Motives and Expectations of the Eurasian Economic Union's Member States", **Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences**, Vol.11, No .1(March 2018), pp:31–48.

88. Pedersen, Thomas. "Cooperative Hegemony: Power, Ideas and Institutions in Regional Integration", **Review of International Studies**, Vol. 28, No. 4 (October 2002), pp: 677-696.
89. Petrov, Nikolai. "The Political Mechanics of the Russian Regime: Substitutes versus Institutions", **Russian Politics and Law**, vol. 49, No. 2 (March–April 2011), pp: 34-69.
90. Popov, Vladimir. "Shock Therapy versus Gradualism Reconsidered: Lessons from Transition Economies after 15 Years of Reforms", **Comparative Economic Studies**, Vol.49, No.1 (March 2007), pp:1-31.
91. Preobrazhensky, Konstantin. "GRU: Obscure Part of Russian Intelligence", **Journal of Defense Management**, Vol. 2, No .2(January 2012), pp:1-3.
92. Rivera, Sharon Werning and David W. Rivera. "The Russian Elite under Putin: Militocratic or Bourgeois?", **Post-Soviet Affairs**,Vol. 22, No .2(2006), pp:125-144.
93. Roberts P. Sean and Arkady Moshes. "The Eurasian Economic Union: a case of reproductive integration?", **Post-Soviet Affairs**, Vol. 32, No. 6 (2016), pp:542-565.
94. ——————. "United Russia and the dominant party framework: understanding the Russian party of power in comparative perspective", **East European Politics**, Vol. 28, No. 3(September 2012), pp: 225-240.
95. Rotaru, Vasile. "Adapting The Military Strategy : Russian Hard Power Presence In The Former Soviet Space After 2008", **Romania review of political sciences and international relations**, Vol.12, No .2(December 2015), pp:130-147.
96. Saari, Sinikukka. "Russia's Post-Orange Revolution Strategies to Increase its Influence in Former Soviet Republics: Public Diplomacy po russkii", **Europe-Asia Studies**, Vol. 66, No. 1(January 2014), pp: 50-66.
97. Sakwa, Richard and Mark Webber. "The Commonwealth of Independent States, 1991-1998: Stagnation and Survival", **Europe-Asia Studies**, Vol. 51, No. 3(1999),pp: 379-415.
98. Saxer, W. Urs. "The Transformation of the Soviet Union: From a Socialist Federation to a Commonwealth of Independent States", **Comparative Law Review**, Vol .14, No.3(1992),pp:585-713.
99. Sencerman, Öncel. "Russian Diaspora as a Means of Russian Foreign Policy", **Military Review** (March-April 2018, pp:40-49.
100. Sergunin A. Alexander."Russian Post – Communist Foreign Policy Thinking at the cross-roads changing Paradigms ", **Journal of International Relations and Development**, Vol. 3,No.3(September 2000),pp: 216-255.
101. ——————————— and Leonid Karabeshkin. "Understanding Russia's Soft Power Strategy", **Politics**, 2015, Vol. 35, No.3-4(November 2015), pp: 347–363.
102. Shaposhnik, Viacheslav. "Ivan the Terrible: The First Russian Tsar", **Russian Studies in History**, Vol. 53, No. 1 (Summer 2014),pp :74-80.
103. Shinar, Chaim. "The Russian Oligarchs, from Yeltsin to Putin", **European Review**, Vol. 23, N°. 4 (October 2015), pp: 583-596.
104. Smith, E. Karen. "The outsiders: The European neighborhood policy", **International Affairs**, Vol. 81, No.4 (July 2005),pp:757-773.
105. Stegen, Karen Smith and Julia Kusznir. "Outcomes and strategies in the 'New Great Game': China and the Caspian states emerge as winners", **Journal of Eurasian Studies**, Vol. 6, No. 2, 2015, pp:91-106.

106. ——————. "Deconstructing the "energy weapon": Russia's threat to Europe as a case study", **Energy Policy**, 2011, Vol. 39, No. 10(October 2011), pp: 6505-6513.
107. Suchkov, Maxim. "The greater Caucasus in Russian-American relations: Main trends and Development prospects", **Central Asia and the Caucasus**, Vol. 15, No .4 (2014), pp:18-29.
108. Sussman, Gerald and Sascha Krader. "Template Revolutions: Marketing U.S. Regime Change in Eastern Europe", **Westminster Papers in Communication and Culture**, Vol. 5, No. 3 (August 2008), pp: 91–112.
109. Tarasyev, Alexandr (et al.). "Migration flows and effects in the CIS countries—dynamic modeling", **Modern Economy**, No.7 (January 2016), pp:799-814.
110. Teurtrie, David. "L'OTSC : Une réaffirmation du leadership russe en Eurasie post-soviétique ? ", **Revue Défense Nationale**, Vol. 802, No. 7 (été 2017), pp:153-160.
111. Timofee, Ivan (et al.). "Russia's Vision of the Belt and Road Initiative: From the Rivalry of the Great Powers to Forging a New Cooperation Model in Eurasia", **China & World Economy**, Vol. 25, No. 5(September 2017), pp: 62-77.
112. Toft, Peter. "John J. Mearsheimer: an Offensive Realist between Geopolitics and Power", **Journal of International Relations and Development** ,Vol. 8, No. 4 (2005), pp:381-408.
113. Tsygankov, P. Andrei ."If Not by Tanks, Then by Banks? The Role of Soft Power in Putin's Foreign Policy", **Europe-Asia Studies**, Vol. 58, No. 7(2006), pp: 1079-1099.
114. ——————." Modern at Last? Variety of Weak States in the Post-Soviet World", **Communist and Post-Communist Studies**, Vol. 40, No. 4(December 2007), pp:423-439.
115. Valeriano, Brandon. "The Tragedy of Offensive Realism: Testing Aggressive Power Politics Models", **International Interactions**, Vol. 35, No .2 (2009), pp: 179-206.
116. Valizadeh, Akbar and Shiva Alizadeh, "The Socialization of Post-Soviet Elites and Russia's Regional Hegemony", **Journal of central asia and the Caucasus studies**, Vol .24, No. 104(Winter 2019),pp:157-186.
117. Vardanyan, Lilit. "La Russie de Vladimir Poutine et l'intégration économique de l'espace post-soviétique", **Études arméniennes contemporaines**, No.2 (Décembre 2013), pp : 27-42.
118. Vercueil, Julien. " L'Union Economique Eurasiatique au prisme de la Russie ", **Géo économie**, No.71 (Juillet 2014), pp : 167 à 184.
119. Vieira, Alena. "A Tale of Two Unions: Russia–Belarus Integration Experience and its Lessons for the Eurasian Economic Union", **Journal of Borderlands Studies**, Vol. 32, No .1 (2017), pp: 41-53.
120. Voitovich, A. Sergei." the Commonwealth of Independent States: An emerging institutional model ", **European Journal of international law**, Vol.4.No.1 (1993), p: 403–417.
121. Walt, M. Stephen. "The End of the American Era", **The National Interest**, No. 116(Nov/Dec 2011), pp: 6-16
122. Wastnidge, Edward. "Central Asia in the Iranian geopolitical imagination", **Cambridge Journal of Eurasian Studies**, Vol. 1, No .1(2017), pp:1-13.
123. Wegren, K. Stephen (et al.)." The Russian Variant of Food Security", **Problems of Post-Communism**, Vol. 64, No. 1,(2016), pp:47-62.
124. Wegren, K. Stephen and Alexander M. Nikulin." The Russian Variant of Food Security", **Problems of Post-Communism**, Vol. 64, No.1 (2017), pp: 47-62.

125. White, Stephane. " Elite opinion and Foreign Policy in Post- Communist Russia ", **Perspectives on European Politics and Society**,Vol.8, No.2 (2007), pp: 147-167.
126. Willerton P. John (et al.). "Mistrust and Hegemony: Regional institutional design, the CIS, and Russia**", International Area Studies Review**, Vol .18, No .1(March 2015), pp:26-52.
127. Wilson, Andrew and Nicu Popescu, "Russian and European Neighbourhood policies compared", **Southeast European and Black Sea Studies**, Vol. 9, No. 3(September 2009), pp :317-331.
128. Xudaybergenovich, Xamid Abduramanov. "Characteristics of the Demographic Development of Cis: Case Study", **European Scientific Journal**, Vol.12, No.11 (April 2016) pp:280-294.
129. Yanthan, Chibenthung and Garima Nath. "Russia's Engagement with its Diaspora in Kazakhstan: Soft Power at Play?", **International Journal of Russian Studies**, Vol. 1, No. 8(January 2019), pp:40-52.
130. Yesevi,Çagla Gül. "New Regionalism in Post-Soviet Territory: Evolution from Eurasian Economic Community to Eurasian Economic Union", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 5, No .23(November 2014), pp:1986-1994.
131. Yılmaz, Gözde. "Emulating Erasmus? Turkey's Mevlana Exchange Program in Higher Education", **Asia Europe Journal**, Vol. 17, No .2(2018), pp:145–159.
132. Yilmaz, Serdar. "Eurasian Economic Union: A Regional Economic Hegemony Initiative", **Journal of Eastern European and Central Asian Research**, Vol.4, No.2(2017), pp:1-15.
133. Yunusov, Khaydarali. "Partnership and Cooperation Agreements of the European Union with Central Asian Countries", **Studii Europene**, No.1 (2014), pp:9-18.
134. Zakaria, Fareed. "The Self-Destruction of American Power: Washington Squandered the Unipolar Moment", **Foreign Affairs**, Vol .98, No.4 (July/August 2019), pp: 10-16
135. ————————."The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest", **Foreign Affairs**, Vol. 87, No. 3(May/June 2008), pp:18-43.

IV. Reports/ Rapports :

1. Aminjonov, Farkhod (et al.).**BRI in Central Asia: Overview of Chinese Projects**, Report No. 20(Oslo: Norwegian Institute for International Affairs, 2019).
2. Arno, Natalia (et al.).**Russia Scenarios 2030**, Forecast Report (Washington: Free Russia Foundation).
3. Belousov, D. (et al.). **Russia's Economic Development in 2015-2016 and 2017-2019 Outlook**, Forecasting Report (Center for Macroeconomic Analysis and Short-Term Forecasting, Moscow, 2016).
4. Brusis, Martin. **Next Generation Democracy: Regional Report (Track I) for Post- Soviet Eurasia**, (The Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI), November 2014).
5. Conti, John (et al.). **International Energy Outlook 2013: With Projections to 2040** , Report of U.S. Energy Information Administration(Washington dc: U.S. Department of Energy , July 2013).

6. DCDC Global Strategic Trends Team, **Global Strategic Trends out to 2040** (London: Ministry of defence, 2010).
7. Eiermann, Martin (et al.).**European Populism: Trends, Threats and Future Prospects**, a Report (London: Tony Blair Institute for Global Change, December 2017).
8. European Commission, **European Neighbourhood and Partnership Instrument 2007-2013 : overview of activities and results**(Brussels : European Commission Directorate General Development and Cooperation ,October 2014).
9. Fleurant, Aude (et al.). **Trends in International arms Transfers, 2016**, SIPRI Fact Sheet (Stockholm International Peace Research Institute, February 2017).
10. Grant, Charles. **Russia, China and global governance**, CER report(London: Centre for European reform, 29 February 2012).
11. Grimmett, F. Richard. **International Military Education and Training Program**, CRS Report for Congress (Congressional Research Service, October 28, 2004).
12. Gussarova, Anna. **Russian Soft Power in Kazakhstan (and Central Asia): Taken for Granted?**, CAISS report, Almaty :Central Asia Institute for Strategic Studies, 2017).
13. Hedenskog, Jakob and Robert L. Larsson. **Russian Leverage on the CIS and the Baltic States**, Report No. FOI-R--2280--SE (Stockholm: Swedish Defence Research Agency (FOI) Report, June 2007).
14. International Crisis Group, **The Eurasian Economic Union: Power, Politics and Trade**, Europe and Central Asia Report, N°240 (Belgium: International Crisis Group, 20 July 2016).
15. Kuhrt, Natasha and Valentina Feklyunina . **Assessing Russia's Power: A Report**, (King's College London and Newcastle University, 2017).
16. Kuus, Osmo (et al.).**Russia 2017: Three Scenarios**, a Report of The Committee for the Future (Parliament of Finland, 2007).
17. Łabuszewska, Anna. **The economic and financial crisis in Russia: background, symptoms and prospects for the future**, OSW Report (Warsaw: Centre for Eastern Studies, February 2015).
18. Larionova, Marina (et al.).**The Russian Federation's international Development Assistance Programme: A State Of The Debate Report**, Evidence Report, No.88, (London: Institute of Development Studies, August 2014).
19. Laruelle, Marlene. **The "Russian World" Russia's Soft Power and Geopolitical Imagination**, CGI report(The Center on Global Interests, Washington, D.C, May 2015).
20. Light, Margot. **The Evolution of EU policy towards its CIS Neighbours**, CASE Reports, N° 341(Warsaw: Center for Social and Economic Research, 2007).
21. Lovitt, Jeff (ed.). **Eastern Partnership Index 2017: Charting Progress in European Integration, Democratic Reforms, and Sustainable Development**, a Report of Eastern Partnership Civil Society Forum(Brussels : European parliament, December 2018).
22. Milani, Mohsen and Jeffrey Mankoff. **Iran in a Reconnecting Eurasia: Foreign Economic and Security Interests**, CSIS Report (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, April 2016).
23. Miller, Tracy. **Global Christianity: A Report on the Size and Distribution of the World's Christian Population**(The Pew-Templeton Global Religious Futures project, Pew Research Center, December 2011).

24. Pak, Mariya. **Former Soviet Union Countries at Twenty-five: Social and Economic Trends**, Special report , Eurasian Research and Analysis (ERA Institute, 2016).
25. Putniņš, J. Tālis and Arnis Sauka. **Shadow Economy Index for Russia 2017-2018**, Project Shadow Report (Riga: Centre for Sustainable Business, January 2020).
26. Rosstat, **Russia in Figures 2017 yearbook report** (Moscow: Federal State Statistics Service, 2017).
27. Rosstat. **Russia in figures 2018 Yearbook Report** (Moscow: Federal State Statistics Service , 2018).
28. Ryazantsev,V. Sergey .**The Role of Labour Migration in the Development of the Economy of the Russian Federation**, (ESCAP) Report, No.1 (UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, 15 June 2016).
29. Tian, Nan (et al.). **Trends in World Military Expenditure, 2018**, SIPRI Fact Sheet Report (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, April 2019).
30. Turnoff,Curt. **U.S. Assistance to the Former Soviet Union**, (Congressional Research Service Report for Congress).
31. Vinokurov, Evgeny (ed.). **Eurasian Economic Integration – 2017**, Eurasian Development Bank Report, No.43 (Centre for Integration Studies: Saint Petersburg, 2017).
32. Vinokurov, Evgeny (ed.). **Monitoring of Mutual Investments in CIS countries 2017**, Centre for Integration Studies, Report No. 45(Saint Petersburg: Eurasian Development Bank, 2017).
33. Zevelev, Igor. **Russian National Identity and Foreign Policy**, A Report of the CSIS Russia and Eurasia Program (Center for Strategic and International Studies ,Washington, D.C., December 2016).

V. Working Papers:

1. Andres Åslund and Peter Boone (et al.), "How to Stabilize: Lessons from Post-Communist Countries", **Brookings Papers on Economic Activity**, No.1 (February 1996).
2. Bakalova, Evgeniya. "Norm-Taking, Norm-Faking, And Norm-Making: Russia and the International Election Observation Norm", **PRIF Working Paper**, No. 39(Frankfurt am Main: December 2017).
3. Bērziņa, Ieva. "Color Revolutions: Democratization, Hidden Influence, or Warfare?", **CSSR Working Paper Series**, No. 01 (Center for Security and Strategic Research, National Defence Academy of Latvia,2014).
4. Boekle, Henning (et al.). "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", **Working Paper**, No. 34a (Institute for Political Science, University of Tubingen, 1999).
5. Bohdan, Siarhei. "Belarusian Army: Its Capacities and Role in the Region", **Analytical papers**, No.1 (London: The Ostrogorski Centre, august 2014).
6. Boussemart, Jean-Michel and Michel Godet. "Europe 2050: Demographic Suicide", **Policy Paper**, No.462 (Paris: The Foundation Robert Schuman, 13 February 2018).
7. Connolly, Richard and Cecilie Sendstad." Russia's Role as an Arms Exporter: The Strategic and Economic Importanceof Arms Exports for Russia", **Research Paper** (London: Chatham house, March 2017).

8. De dardel, Jean-Jacques. "Whither the Euro-Atlantic Partnership: Partnership and NATO's New Strategic Concept", **Geneva Papers**, No.10 (Geneva Centre for Security Policy, 2009).
9. De Haas, Marcel. "The Collective Security Treaty Organization: On its way to a "NATO of the East"?", **Central Asia Policy Brief**, No. 26(May 2015).
10. Dmitry Gorenburg. "Russia's Strategic Calculus: Threat Perceptions and Military Doctrine", **Policy Memo**, No. 448 (Ponars Eurasia, November 2016).f
11. Dorraj, Manochehr and Nader Entessar. "Iran's Northern Exposure: Foreign Policy Challenges in Eurasia", **Occasional Paper**, No. 13(Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2013).
12. Dirzauskaite, Goda and Nicolae Cristinel Ilinca. "Understanding "Hegemony" in International Relations Theories", **Working Paper** (Denmark: Aalborg University, May 2017).
13. Economic Importance of Arms Exports for Russia", **Research paper** (Chatham House, March 2017).
14. Ergül, Osman. "Russian Foreign Policy through New Regionalism: Eurasian Economic Community-EurAsEC", **IPSA Working Paper** (International Political Science Association, January 2012).
15. Frahm, Ole (et al.). "Turkey and the Eastern Partnership: Turkey's Foreign Policy Towards its Post-Soviet Black Sea Neighbourhood", **EU-STRAT Working Paper**, No. 13(Berlin, December 2018).
16. Freinkman, Lev (el al.). "Trade Performance and Regional Integration of the CIS Countries", **World Bank paper**, No. 3 8, (Washington, D.C: the World Bank, 2004).
17. Gonchar, Ksenia "Russia's Defense Industry at the Turn of the Century, **BICC Brief paper**, No. 17(Bonn: International Center for Conversion, November 2000).
18. Hillebrand, Evan and Jeremy Bervoets. "Economic Sanctions and The Sanctions Paradox: A Post-Sample Validation of Daniel Drezner's Conflict Expectations Model", **MPRA Paper**, No. 50954(University Library of Munich, May 2013).
19. Holz, Franziska (et al.). "European Natural Gas Infrastructure: The Role of Gazprom in European Natural Gas Supplies", **Working Paper**, No. pbk81(Berlin: German Institute for Economic Research, , December 2014).
20. Karliuk, Maksim. The Eurasian Economic Union: An Eu-Like Legal Order In The Post-Soviet Space?, **Higher School of Economics Research Paper** ,No. WP BRP 53(Moscow: Skolkovo Institute for Law and Development, 2015).
21. Kassenova, Nargis. "The EU Strategy for Central Asia: Imperatives and Opportunities for change: a view from Kazakhstan", **EU Papers** (Friedrich Ebert Foundation, September 2015).
22. Klein, Margarete. Russia's Military Policy in the Post-Soviet Space: Aims, Instruments and Perspectives, **SWP Research Paper**, No.1 (berlin: German Institute for International and Security Affairs, January 2019).
23. Kono*f*czuk, Wojciech. "Difficult 'Ally': Belarus in Russia's foreign policy", **Working Paper**, (Warsaw Centre for Eastern Studies, September 2008).
24. Korteweg, Rem. "Energy as a tool of foreign policy of authoritarian states, in particular Russia" , **Paper** requested by the European Parliament's Committee on Foreign Affairs, No. PE 603.868, (Brussels: European parliament, April 2018).

25. Laruelle, Marlene (ed.). "Russia's Islamic Diplomacy", **CAP Paper** ,No. 220, (George Washington University, June 2019).
26. Laruelle, Marlène. "Kadyrovism: Hardline Islam as a Tool of the Kremlin?", **Russie.Nei.Visions, No. 99** (Institut français des relations internationales (Ifri), March 2017).
27. Li, Xin and Verner Worm." Building China's Soft Power for a Peaceful Rise", **Copenhagen Discussion Papers**, No.28 (Frederiksberg: Copenhagen Business school (CBS), July 2007).
28. Mitchell, McLaughlin Sara. "Cooperation in World Politics: The Constraining and Constitutive Effects of International Organizations", **Working Paper**, presented at the: International Studies Association meeting in San Diego (March 26-27, 2006, California).
29. Möller, Almut and Dina Pardijs,."The future shape of Europe: How the Eu Can Bend without Breaking", ECFR **working paper** (European Council on Foreign Relations, March 2017).
30. Nikitin, Alexander. "Russia as a Permanent Member of the UN Security Council", **International Policy Analysis Paper** (Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung, November 2012).
31. Nodia, Ghia (et al.), "Democracy and its Deficits: The path towards becoming European-style democracies in Georgia, Moldova and Ukraine", **CEPS Papers**, No. 12/2017(Brussels: Centre for European Policy Studies, December 2017).
32. Norling, Nicklas and Svante Cornell" The Role of The European Union in Democracy-Building in Central Asia and The South Caucasus ", **Discussion Papers** (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2016).
33. Rittberger, Volker. "Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", **Research Paper** (Institute for Political Science, University of Tubingen, 2004).
34. Rykhtik, Mikhail "the Russian constitution and foreign policy: Regional aspects ", **Policy Memo**, No.160 (Nizhniy Novgorod state university, November, November 2000).
35. Shadikhodjaev, Sherzod. "Eurasian Economic Community (EurAsEC): Legal Aspects of Regional Trade Integration", **EconPapers**, No.08-05 (Seoul: Korea Institute for International Economic Policy, January 2008).
36. Simon, M.A. and M. Ingold. " The influence of ideology on the foreign policy behaviour of the Soviet Union and its East European satellites, 1945-61: The impossible balancing act", **Seminar Paper** (Yale University, 2005).
37. Śmigielski, Robert. "The Role of Arms Exports in the Foreign Policy of the Russian Federation", **Bulletin** No. 54 (Warsaw: The Polish Institute of International Affairs, 9 April 2010).
38. Sprague, Andrew. "Russian Meddling in Its near Abroad: The Use of Frozen Conflicts as a Foreign Policy Tool", **Student Paper Series**, No. 28(Institut Barcelona, Academic year 2015-2016).
39. Sutton, J. P. "The Threat to Geopolitical Stability Posed by 'Compatriot Politics' in Russia's European Near Abroad", **Academic Papers** (Royal Air Force, Ministry of Defence, London, 2015).
40. Tamdemir, Özlem Ezgi. "Iranian soft power Policy", **Working Paper** ,department of political science and public administration(Ankara: Yildirim Beyazit University, December 2017).

41. Vahtra, Peeter "Russian investments in the CIS: Scope, Motivations and Leverage", **Working Paper**, No.9 (Turku: Pan European Institute, 2005).
42. Zakem, Vera (et al.). "Mobilizing Compatriots: Russia's Strategy, Tactics, and Influence in the Former Soviet Union", **CNA's Occasional Paper series** (Washington: Center for Naval Analysis, November 2015).

VI. Dissertation/ Thèses et Mémoires :

1. Arsenyevich, Leonid Kasyuk. **The mechanisms of US political influence in the post-Soviet space and their impact on the state of Russian-American relations**, Phd Thesis unpublished, Department of Political Science (Moscow State Linguistic University, 2010).
2. Badri, Mélanie. **L'Ukraine : entre L'union Européenne et La Russie**, mémoire de master non publiée en sciences politiques, Institut d'Etudes Politiques de Lyon (Université Lyon 2, Septembre 2007).
3. Dougherty, Jill. **Russia's "Soft Power" Strategy**. Master of Arts in Liberal Studies – unpublished, Faculty of The School of Continuing Studies (Georgetown University, Washington, D.C. November 2013).
4. Lacassagne, Aurélie. **Une Reconstruction Eliasienne de la théorie d'Alexander Wendt : pour une approche relationniste de la politique internationale**, Thèse de doctorat en science politique non publiée, Institut D'études Politiques De Bordeaux (Université Montesquieu – Bordeaux Iv, 2008).
5. Medvedev, A. Sergei. **Offense-defense theory analysis of Russian cyber capability**, Master of Arts in Security Studies unpublished (Naval Postgraduate School California, March 2015).
6. Safonova, Ekaterina. **Management inter-cultural: influence de la mentalité russe sur le management des entreprises et des organisations internationales**, thèse de doctorat non publiée en Sciences Humaines et sociales (Université de Strasbourg, 2013).
7. Sagramoso, Domitilla. **Russia's geopolitical orientations towards the former soviet states: was Russia able to discard its imperial legacy?**, PHD Thesis Unpublished, Slavonic and East Europe studies(King's College,London,2000).
8. Teurtie, David. **Les Enjeux De Souveraineté Entre La Russie Et Son Etranger Proche**, thèse de doctorat non publiée en Géographie physique, humaine, économique et régionale (Université De Caen/Basse-Normandie, Décembre 2007).

VII. Web Links/ Liens D'internet :

1. Abis, Sébastien. "Le blé : vital pour l'homme, central pour la sécurité mondiale", **Diploweb.com : la revue géopolitique**, 6 novembre 2016, disponible à : https://bit.ly/33PAOTu
2. Allison, Graham." The New Spheres of Influence: Sharing the Globe With Other Great Powers", **Foreign Affairs**, March/April 2020, available at :https://fam.ag/3d0Oa3z
3. Antonopoulos, Paul. "China's Development of the Russian Far East Can Improve EU-Moscow Relations", **global Research**, November 06, 2019 , available at : https://bit.ly/2UbCvpR

4. Antonov, Mikhail. "Russian National Character ", **Global Security**, available at : https://bit.ly/3dcWQE0
5. Åslund, Anders. "The Toll of Putin's Wars", **project syndicate**, Sep 3, 2018, available at: https://bit.ly/2xAujb3
6. Baldwin, A.David. "Economic statecraft", **Encyclopædia Britannica**, available at: https://bit.ly/2Jg4S0X
7. Boffey, Daniel. "Majority of Europeans 'expect end of EU within 20 years", **The Guardian**, Wed 15 May 2019 , available at: https://bit.ly/2waQyE0
8. Bogdanova, Sofia." Effectiveness of Russian soft power towards the members of the Commonwealth of Independent States", **Working Paper**(University of Glasgow) , available at: https://bit.ly/3atvl7i
9. Całus, Kamil. "Russia's embargo on Moldovan goods is extended", **Centre for Eastern Studies (OSW)**, 23.07.2014, available at: https://bit.ly/3dcuVE2
10. Chappell, Bill. "U.S. National Debt Hits Record $22 Trillion", February 13, 2019 , available at: https://n.pr/2TVRoOj
11. De Waal, Thomas. "Revenge of the Border", **Carnegie Europe**, December 08, 2016, available at: https://bit.ly/2UFB1nQ
12. Devyatkin, Pavel." Russia's Arctic Strategy: Energy Extraction", **The Arctic Institute**, February 20, 2018, available at: https://bit.ly/3a1m3i8
13. Diamant, Jeff. "Orthodox Christians in Central and Eastern Europe favor strong role for Russia in geopolitics, religion", **Pew Research Center**, May 11, 2017, available at : https://pewrsr.ch/2QRSHMg
14. Gegelashvili, Nana. "Prospects for the Trump Administration's Policies in the Post-Soviet Space", 16.01.2017, **Valdai club foundation**, available at: https://bit.ly/3aup6j7
15. Hill, Fiona and Clifford G. Gaddy, "Putin Personality Disorder", **Foreign Affairs**, February 15, 2013, available at: https://bit.ly/3a2a0Bv
16. Hodgson, An. "Russia's new immigration policy will boost the population", **Euro monitor International**, 17 June 2007, Available at: https://bit.ly/2UOkNZV
17. Kofman, Michael. "Russian Demographics and Power: Does the Kremlin Have a Long Game?", **Texas National Security Review**, February 4, 2020, available at : https://bit.ly/2W6pJLP
18. Kurmakaeva, Anastasia. "7 most popular social networking sites in Russia", **human level Search Revolution**, available at : https://bit.ly/2JfUkPp
19. Luhn , Alec. "Ex-Soviet countries on front line of Russia's media war with the west", **The Guardian**, 6 January 2015, available at : https://bit.ly/33L8m5f
20. Malyasov, Dylan. "Russia's military deploys most powerful electronic warfare system in Crimea", **Defence Blog**, March 13, 2017, available at: https://bit.ly/2UvyEUX
21. Nikolay Petrov and Michael McFaul, "The Essence of Putin's Managed Democracy", the Carnegie Endowment for International Peace, October 18, 2005, (accessed on : 12.8.2016), available at: https://bit.ly/3d5oLFT
22. Niu, Qiyang. "Can China Help GUAM Diversify Away from Russia?", **Foreign Policy Research Institute**, Jun 12, 2017,available at: https://bit.ly/3apEv4I

23. Poppe, E. Annika. “Democracy Promotion under the current US Administration”, **The Research Network ‘External Democracy Promotion’ (EDP)**, 22. January 2019 , available at: https://bit.ly/2WXCXej
24. Radu, Sintia. “The Big Spenders in Research and Development”, **USNEWS**, Nov. 9, 2018 , available at: https://bit.ly/2UapMUv
25. Ray, Julie. “Russia's Leadership Not Popular Worldwide”, **Gallup**, August 5, 2011, available at: https://bit.ly/2URP2jM
26. Reichstadt, Rudy. "Les « Révolutions de couleurs » : coups d’État fabriqués ou soulèvements populaires ? ", 15 Mai 2015, disponible à : https://bit.ly/2UBp2YM
27. Saarinen, Anttoni. “The EU’s dependency on Russian energy and the Energy Union”, 20.11.2018, **Tähdistö-lehti/Eurooppanuoret ry** , available at :https://bit.ly/2QjDHqb
28. Saradzhyan, Simon. “5 Years Since Russia’s Intervention in Ukraine: Has Putin’s Gamble Paid Off?”,**Belfer Center**, March 14, 2019, available at: https://bit.ly/2IFIpdv
29. Shraibman, Artyom. “Four Scenarios for Belarus in 2025–2030”, **Texas National Security Review**, February 4, 2020, available at: https://bit.ly/2Qft4EL
30. SIPRI, “Arms Transfers Database”, Available at:https://bit.ly/3a19uUH
31. Smith, Michael. “Most NATO Members in Eastern Europe See It as Protection”, **Gallup center**, February 10, 2017 , available at : https://bit.ly/2TpR8Xl
32. The EURACTIV Media Network,”Post-Soviet ‘frozen conflicts’”, **Fondation EURACTIV**, 28 April 2016, available at. : https://bit.ly/2WVoKOS
33. the terms of the treaty of the brest- litovsk, available at: https://bit.ly/2xSFax6
34. Torbakov, Igor. “Russian Strategists Debate Kremlin Policies on CIS Integration”, **Eurasia Daily Monitor**, Vol. 1, No. 24(June 4, 2004), available at: https://bit.ly/2Qxh9SY
35. Weir, Fred. “Oligarchs out, 'siloviki' in? Why Russia's foreign policy is hardening”, **The Christian Science Monitor**, February 2, 2015, available at: **https://bit.ly/2IVrsvF**
36. Yakovenko, Alexander. “On Russia's assistance to Central Asia”, **Russia Today channel**, 26 Sep, 2017, available at: https://bit.ly/3ajr9H6
37. Zhurzhenko ,Tatiana. "Ukraine’s Border with Russia before and after the Orange Revolution", **Austria’s Ministry of Defence**, available at : https://bit.ly/2xwBIbl
38. Zichmanis, Klavs. “Russia’s Diaspora Policy”, available At:https://bit.ly/2vW1JQV
39. Turkey´s Relations With Central Asian Republics”, **Turkish Ministry of Foreign Affairs**, available at: https://bit.ly/2QxctMI
40. “ Commonwealth of Independent States (CIS) “,**CISSTAT** , available at : https://bit.ly/2xzBv7a
41. “ EURASEC Anti-Crisis FUND “,available at :https://bit.ly/2UkZH6w
42. “ Region**”, Encyclopaedia Britannica**, available at: https://bit.ly/3dz0hVH
43. “ Russia”, **CIA The World Fact book**, available at : https://bit.ly/2x92QwK
44. “ Shanghai Ranking’s Academic Ranking of World Universities 2019 Press Release”,**Chinghai Ranking**, august 15, 2019, available at: https://bit.ly/3d2G8a6
45. “A Guide to Russia’s Resources”, Available at: https://bit.ly/2IVZYGl
46. “Central Asian Audience Receives News from Social Media and Messengers”, **Central Asian Bureau for Analytical Reporting**, available at: https://bit.ly/33SLaBU
47. “Confucius Institutes Around the World – 2020”, **Dig Mandarin**, available at: https://bit.ly/37pII5Y

48. "Cooperation with Russian Armed Forces", **Ministry of Defence of the Republic of Belarus**, available at: https://bit.ly/33QNjOK
49. "Countries and regions : Russian", **European Commission**, available at: https://bit.ly/2WpNmiu
50. "EU-Commonwealth of Independent States (CIS) - statistics on international trade by CIS country", **Eurostat**, available at: https://bit.ly/31UZaKC
51. "Food production and grain trade", July 2010, available at: https://bit.ly/3dtLOdr
52. "Government debt up to 85.9% of GDP in euro are", **Eurostat**, available at: https://bit.ly/2TlfRuB
53. "Iran's non-oil trade with CIS declines sharply", **XINHUANET**, 03.07.2018, available at: https://bit.ly/2uWneAu
54. "Karaganov Doctrine," **Latvian History**, 31 March 2012, available at: https://bit.ly/2UJ8s9s
55. "Key figures on U.S. public biotech companies from 2012 to 2016 ", **Statista**, available at : https://bit.ly/2x2kr9C
56. "Nationalities Policy under Stalin", **Global Security**, available at: https://bit.ly/3btbVQc
57. "Nato Topics : Individual Partnership Action Plans", 09 Jun. 2017 , **North Atlantic Treaty Organization**, available at: https://bit.ly/38x9jzp
58. "Oil price outlook to 2030", **Oxford Economics**, June 2010, available at: https://bit.ly/2WVIbaj
59. "Realization of projects of the Union State", **Ministry of Defence of the Republic of Belarus**, 01 February2018, available at: https://bit.ly/2UGCt9T
60. "Russia aims to triple international enrolment by 2025", **ICEF monitor,** 28 Jun 2017, available at: https://bit.ly/39gPjAV
61. "Russia provides millions of dollars for economic and humanitarian in Central Asia", June 14, 2016, available at: https://bit.ly/2SW8qda
62. "Russian Arms Sales to Armenia Won't end Disparity with Baku", Armenian National Committee of America, August 16, 2016, available at: https://bit.ly/2QMc6xR
63. "Russian conquest of the Caucasus", **The Free Encyclopedia**, available at: https://bit.ly/2WKP6Dd
64. "Russian Population" , **Federal State Statistic Service**, Available At : https://bit.ly/395JPsl
65. "Russian University Entry Guidelines for Prospective CIS Students", **The Ministry of Science and Higher Education of the Russian Federation** ,20 July 2018, available at: https://bit.ly/3dpU7ap
66. "Russkiy Mir Foundation", available at: https://bit.ly/2UnoaYR
67. "Universities in Russia" , **Top universities Destination Guides Study in Russia**, available at : https://bit.ly/3dGzqqA
68. "World University Rankings 2020", **Times Higher Education**, available at : https://bit.ly/3d5ZlHZ
69. Zandee, Dick. "The Future of NATO Fog over the Atlantic?", **the Netherlands Institute of International Relations**, 15 September 2018, , available at: https://bit.ly/3hgfIE2

فهرس الخرائط
والجداول
والأشكال

I- الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية	39
02	تطابق منطقة قلب الأرض مع حدود منطقة الكومنولث بحسب نظرية ماكيندر	115
03	المكاسب المحققة في المرحلة الأولى من تطبيق نموذج تجميع الأراضي	135
04	المكاسب المحققة في المرحلة الثانية من تطبيق نموذج تجميع الأراضي	136
05	مراحل التوسع الروسي في منطقة القوقاز على امتداد القرن 19م	139
06	تنازلات حكومة البلاشفة لألمانيا بعد معاهدة بريست- ليتوفسك الانفصالية	144
07	خسائر البلاشفة في بدايات الحرب الأهلية الروسية	145

II- الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	القدرات القتالية للجيش الروسي لعام 2020م	47
02	النمو السكاني لمنطقة الكومنولث من 1991م إلى 2015م	98
03	التركيبة العرقية والدينية لدول منطقة الكومنولث	100
04	تطور الناتج الخام المحلي لدول منطقة الكومنولث للفترة من: 2000م إلى 2014م	104
05	مؤشرات توافر الموارد الطبيعية في جمهوريات الكومنولث	105
06	أعداد المسيحيين الأرثوذكس بدول منطقة الكومنولث	130
07	كيف ينظر سكان البلدان ذات الأغلبية الأرثوذكسية بمنطقة الكومنولث لروسيا الاتحادية	131
08	التدريبات العسكرية المشتركة ما بين روسيا وبيلاروسيا	172
09	استطلاع للرأي حول أداء القيادة الروسية في بلدان كومنولث الدول المستقلة	191
10	تطور أعداد المهاجرين من دول الكومنولث إلى روسيا الاتحادية	192
11	توزع الأبرشيات التابعة لبطريركية موسكو بدول الكومنولث	200
12	ملخص لأهم حالات الإكراه الاقتصادي تجاه دول الكومنولث من 2001م-2012م	222

223	قرارات الحظر الروسية على واردات المنتجات الفلاحية من كل من أوكرانيا، جورجيا ومولدوفا	**13**
226	نماذج من توظيف الطاقة في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث	**14**
230	القواعد والمنشآت العسكرية الروسية بدول الكومنولث	**15**
238	النزاعات والحروب الإثنية في منطقة كومنولث الدول المستقلة	**16**
246	عضوية دول الكومنولث في بعض المؤسسات الإقليمية والدولية	**17**
266	الاستثمارات الصينية وأهم قطاعات توزعها بدول الكومنولث من 2005م إلى 2019م	**18**
269	المشاريع الصينية في إطار مبادرة "الحزام والطريق" الموجهة لدول آسيا الوسطى	**19**
273	أعداد الأفراد العسكريين من دول الكومنولث الذين شاركوا ضمن البرامج الأمريكية للتدريب العسكري للسنتين 2015م-2016م.	**20**
275	أهم "الثورات الملونة" بدول الكومنولث وأبرز الحركات التي قادتها	**21**
280	المساعدات المالية الأوروبية لدول الكومنولث في إطار سياسة الجوار الأوروبي لفترة 2007م- 2013م.	**22**

III-الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
46	تطور قيمة صادرات السلاح الروسي ما بين 2005م و 2015م	**01**
52	تراجع الناتج المحلي الإجمالي لروسيا من 2010م إلى 2016م	**02**
108	متوسط درجة الحقوق السياسية بدول منطقة الكومنولث للفترة من:1991م-2015م	**03**
112	العوامل الهيكلية والدولنة: المسار العِلّي	**04**
175	الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية الأوراسية	**05**
187	الآفاق المستقبلية لتوسعة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي	**06**
243	التوجهات الجيوسياسية لدول الكومنولث	**07**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المُحتوى	الصفحة
إهداء	**أ**
شكر وعرفان	**ب**
ملخص	**ج**
Abstract	**د**
قائمة الإختصارات	**هـ- و**
خطة الدراسة	**ز- ط**
مقدمة	**01-13**
الفصل الأول: تحليل السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة	**14-89**
المبحث الأول: الإطار المفهومي والنظري لدراسة السياسة الخارجية الروسية	**16**
المطلب الأول: الإطـــار المفهومي للدراسة	**16**
الفرع الأول: مفهوم السياسة الخارجية	16
الفرع الثاني: مفهوم الهيمنة	17
الفرع الثالث: مفهوم التعاون الإقليمي	21
المطلب الثاني: التحليل الواقعي للسياسة الخارجية	**23**
الفرع الأول: الواقعية الهجومية والسعي نحو الهيمنة الإقليمية	24
الفرع الثاني: الواقعية الكلاسيكية الجديدة؛ محاولة تأليفية لتقديم نظرية حول السياسة الخارجية	27
المطلب الثالث: التحليل الليبرالي للسياسة الخارجية	**29**
الفرع الأول: الليبرالية النفعية	29
الفرع الثاني: الليبرالية المؤسساتية	31
المطلب الرابع: التحليل البنائي للسياسة الخارجية	**34**
الفرع الأول: التصور البنائي للفوضى الدولية	34
الفرع الثاني: منطق سلوك الدولة من منظور بنائي	35
الفرع الثالث: تأثير المعايير والهويات على السياسات الخارجية للدول	36
المبحث الثاني: المحددات الداخلية المادية للسياسة الخارجية الروسية	**38**
المطلب الأول: العوامل الجغرافية	**38**

الفرع الأول: خصوصية الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية.....39
الفرع الثاني: تأثير العوامل الجغرافية على روسيا الاتحادية.....41
المطلب الثاني: تطور القدرات العسكرية الروسية.....43
الفرع الأول: إعادة تسليح وتحديث الجيش الروسي من خلال برنامج GPV 2011– 2020.....44
الفرع الثاني: إعادة بعث الصناعة العسكرية الروسية.....45
الفرع الثالث: القدرات العسكرية الروسية الراهنة.....46
المطلب الثالث: تطور القدرات الاقتصادية الروسية.....48
الفرع الأول: الموارد الاقتصادية لروسيا الإتحادية.....49
الفرع الثاني: الاقتصاد الروسي في عهد الرئيس يلتسن وعُسر التحول إلى اقتصاد السوق.....49
الفرع الثالث: الاقتصاد الروسي في عهد الرئيس بوتين؛ من الانتعاش إلى الركود.....51
المبحث الثالث: المحددات الداخلية غير المادية للسياسة الخارجية الروسية.....53
المطلب الأول: المتغيرات المجتمعية.....53
الفرع الأول: التركيبة المجتمعية لروسيا الاتحادية.....53
الفرع الثاني: الشخصية الوطنية وتحولات الهوية الروسية.....55
المطلب الثاني: المتغيرات السياسية.....57
الفرع الأول: مرحلة الرئيس يلتسن وبداية التأسيس للديمقراطية المُوجَّهة.....57
الفرع الثاني: مرحلة الرئيس بوتين وترسيخ الديمقراطية المُوجَّهة.....58
الفرع الثالث: الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.....60
المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية.....62
الفرع الأول: شخصية الرئيس بوريس يلتسن ونسقه العقدي.....62
الفرع الثاني: شخصية ديمتري ميدفيديف ونسقه العقدي.....64
الفرع الثالث: الرئيس فلاديمير بوتين ونسقه العقدي.....65
المبحث الرابع: السياق الخارجي وفواعل صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية.....68
المطلب الأول: السياق الخارجي للسياسة الخارجية الروسية.....68
الفرع الأول: تراجع دور الأيديولوجيا في النظام الدولي.....69
الفرع الثاني: بنية النظام الدولي وموقع روسيا الاتحادية فيه.....70

الفرع الثالث: روسيا الاتحادية والمؤسسات الدولية.....71
المطلب الثاني: البيئة الدستورية الجديدة ودور الرئيس في عملية صنع واتخاذ القرار.....74
المطلب الثالث: المؤسسات الرسمية المشاركة في عملية صنع القرار.....78
الفرع الأول: مؤسسات السلطة التنفيذية.....79
الفرع الثاني: مؤسسات السلطة التشريعية.....82
المطلب الرابع: القوى غير الرسمية المؤثرة في عملية صنع القرار.....83
الفرع الأول: الكنيسة الروسية.....84
الفرع الثاني: عناصر السيلوفيك.....86
الفرع الثالث: جماعات المصالح الاقتصادية.....87
الفصل الثاني: مرتكزات ومضامين التصور الروسي لمنطقة كومنولث الدول المستقلة.....90-160
المبحث الأول: الخصائص العامة لمنطقة الكومنولث.....92
المطلب الأول: الخصائص الجيوسياسية للمنطقة.....92
الفرع الأول: الخصائص الجغرافية.....92
الفرع الثاني: المُميّزات الجيوسياسية.....93
الفرع الثالث: منطقة الكومنولث بوصفها مجالاً جيوسياسيا بهوية مُتميّزة.....95
المطلب الثاني: الخصائص البشرية لدول الكومنولث.....97
المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي لدول الكومنولث.....102
المطلب الرابع: الواقع السياسي لدول الكومنولث.....106
الفرع الأول: عُسر التحول الديمقراطي وتجذر الظاهرة التسلطية بدول الكومنولث.....106
الفرع الثاني: هشاشة البناء الدولاتي لدول المنطقة.....110
المبحث الثاني: منطقة الكومنولث في الإدراك الاستراتيجي الروسي.....114
المطلب الأول: الأهمية الجيبوليتكية للمنطقة.....114
الفرع الأول: مكانة المنطقة ضمن نظريات الجيبوليتيك.....114
الفرع الثاني: الرؤية الجيبوليتكية الروسية لدول الكومنولث.....118
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمنطقة.....120
الفرع الأول: ديموغرافيا الكومنولث؛ مورد حيوي لنمو الاقتصاد الروسي.....120

الفرع الثاني: منطقة الكومنولث؛ سوق استهلاكية تقليدية للسلع الروسية.....121
الفرع الثالث: روسيا وحزام القمح الأوراسي بالمنطقة.....122
الفرع الرابع: أهمية المنطقة بالنسبة لأمن الطاقة الروسي.....123
المطلب الثالث: أهمية المنطقة من المنظور العسكري والأمني الروسي.....124
المطلب الرابع: منطقة الكومنولث والمجال الحضاري الروسي.....128
الفرع الأول: الامتدادات الدينية لروسيا الاتحادية بدول الكومنولث.....129
الفرع الثاني: الحضور اللغوي الروسي بالمنطقة.....132
المبحث الثالث: نماذج التوسع التاريخي لروسيا تجاه دول الكومنولث.....133
المطلب الأول: نموذج تجميع الأراضي.....134
المطلب الثاني: نموذج الحدود الاستراتيجية.....137
المطلب الثالث: النموذج الاسترجاعي.....142
المبحث الرابع: اتجاهات الفكر الاستراتيجي الروسي تجاه دول الكومنولث.....146
المطلب الأول: التوجه الغربي- الأطلسي.....146
الفرع الأول: روسيا كقوة كبرى عادية.....147
الفرع الثاني: الأطلسيون وتوجه العزلة تجاه منطقة الكومنولث.....148
المطلب الثاني: التوجه الأوراسي.....151
الفرع الأول: روسيا كقوة كبرى أوراسية.....152
الفرع الثاني: الأوراسيون وبعث عملية إعادة إدماج دول الكومنولث.....153
المطلب الثالث: التوجه القومي البراغماتي.....155
الفرع الأول: روسيا كقوة كبرى مستقلة ومسؤولة.....156
الفرع الثاني: القوميون البراغماتيون وسياسة إثبات الذات والتكامل التدريجي لدول الكومنولث.....157
الفصل الثالث: مشاريع وآليات السياسة الخارجية الروسية للهيمنة على دول الكومنولث...161-234
المبحث الأول: المشاريع الجماعية لإعادة دمج دول الكومنولث.....163
المطلب الأول: مشروع كومنولث الدول المستقلة.....163
الفرع الأول: سياق النشأة.....163
الفرع الثاني: مبادئ الكومنولث ومواقف دول المنطقة من إنشائه.....165

الفرع الثالث: هياكل الكومنولث وتطور التعاون في إطاره.....166
المطلب الثاني: دولة الوحدة الروسية– البيلاروسية.....168
الفرع الأول: طبيعة مشروع دولة الوحدة وأهدافه.....169
الفرع الثاني: الطابع العسكري لدولة الوحدة؛ المتغير الثابت في العلاقات الروسية– البيلاروسية.....170
الفرع الثالث: أبعاد التعاون العسكري– الدفاعي في إطار دولة الوحدة.....171
المطلب الثالث: الجماعة الاقتصادية الأوراسية.....173
الفرع الأول: أهداف المنظمة وبناؤها المؤسساتي.....174
الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي في إطار الجماعة.....176
المطلب الرابع: منظمة معاهدة الأمن الجماعي.....177
الفرع الأول: جذور المشروع وطبيعته.....177
الفرع الثاني: مواقف دول الكومنولث من إنشاء المنظمة.....178
الفرع الثالث: أهداف المنظمة وبناؤها المؤسساتي.....179
الفرع الرابع: الجهود الروسية لعسكرة المنظمة.....180
الفرع الخامس: منظمة معاهدة الأمن الجماعي واحتمالات موازنة حلف الناتو في المنطقة.....181
المطلب الخامس: مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.....183
الفرع الأول: الخلفية الفكرية للمشروع وطبيعته.....183
الفرع الثاني: الإتحاد الاقتصادي الأوراسي؛ مشروع اقتصادي أم أداة لتحقيق أجندة جيبوليتكية.....185
الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للمشروع وحدود التعاون والتنافس مع المشاريع الأخرى في المنطقة.....187
المبحث الثاني: مرتكزات وأدوات دبلوماسية القوة الناعمة الروسية تجاه دول الكومنولث.....189
المطلب الأول: في المجالين السياسي والاقتصادي.....189
الفرع الأول: الترويج لمفهوم الديمقراطية السيادية والنموذج السياسي الروسي بالمنطقة.....190
الفرع الثاني: جاذبية سوق العمل والدبلوماسية التنموية والإنسانية الروسية بالمنطقة.....192
المطلب الثاني: في المجال الثقافي.....194
المطلب الثالث: في المجال الديني.....198
المبحث الثالث: سياسة الأقليات الروسية تجاه دول الكومنولث.....203
المطلب الأول: جذور وتطور سياسة الأقليات الروسية.....203

الفرع الأول: السياسات العرقية لستالين.....203
الفرع الثاني: سياسة الأقليات الروسية في عهد الرئيس يلتسن.....205
الفرع الثالث: سياسة الأقليات الروسية في عهد الرئيس بوتين.....206
المطلب الثاني: مسار وأبعاد التوظيف الاستراتيجي للأقليات الروسية بدول الكومنولث.....208
المطلب الثالث: تطبيقات سياسة الأقليات الروسية بدول الكومنولث.....2012
المبحث الرابع: آليات وأنماط توظيف القدرات المادية الروسية المتاحة تجاه دول الكومنولث.....217
المطلب الأول: الآليات الاقتصادية.....218
الفرع الأول: الاستثمارات الروسية بدول المنطقة.....218
الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية تجاه دول المنطقة.....220
المطلب الثاني: الآليات الطاقوية.....223
الفرع الأول: دور الطاقة في السياسية الخارجية الروسية.....224
الفرع الثاني: آليات وأنماط توظيف قدرات الطاقة الروسية تجاه دول الكومنولث.....225
المطلب الثالث: الآليات العسكرية.....228
الفرع الأول: إسقاط القوة من جانب واحد.....228
الفرع الثاني: تعميق التبعية من جانب واحد.....231
الفرع الثالث: التدخلات العسكرية المباشرة.....232
الفصل الرابع: تحديات السياسة الخارجية الروسية في منطقة كومنولث الدول المستقلة.....235-315
المبحث الأول: التحديات من داخل المنطقة.....236
المطلب الأول: تحدي النزاعات والخلافات البينية.....236
الفرع الأول: النزاعات الإثنية بالمنطقة.....237
الفرع الثاني: الدور الروسي في نزاعات دول المنطقة.....239
الفرع الثالث: أزمة العلاقات الروسية – الأوكرانية.....240
المطلب الثاني: التعددية الجيوسياسية المتصاعدة بالمنطقة.....242
المطلب الثالث: الأدوار والمشاريع المُعطِّلة من داخل المنطقة.....247
المبحث الثاني: تحدي المنافسة الإقليمية.....251
المطلب الأول: تحدي السياسة التركية.....252

الفرع الأول: الخلفية الفكرية للسياسة التركية تجاه دول الكومنولث.....252
الفرع الثاني: مداخل وآليات النفوذ التركي بدول المنطقة.....253
المطلب الثاني: تحدي السياسة الإيرانية.....258
الفرع الأول: الطابع البراغماتي للسياسة الإيرانية تجاه دول المنطقة.....258
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التوجه الإيراني تجاه دول الكومنولث 259
المطلب الثالث: تحدي السياسة الصينية.....263
الفرع الأول: مرتكزات وآليات النفوذ الصيني بدول المنطقة.....264
الفرع الثاني: مبادرة "الحزام والطريق" كإطار استراتيجي لترسيخ النفوذ الصيني بدول المنطقة.....268
المبحث الثالث: تحدي المنافسة الدولية.....270
المطلب الأول: تحدي السياسة الأمريكية.....271
الفرع الأول: المعونات الأمريكية لدول الكومنولث.....272
الفرع الثاني: سياسة تغيير الأنظمة بدول المنطقة.....274
المطلب الثاني: تحدي توسع الاتحاد الأوروبي.....277
الفرع الأول: اتفاقيات الشراكة والتعاون الأوروبية مع دول الكومنولث.....278
الفرع الثاني: سياسة الجوار الأوروبي؛ سياسة موحدة لجوار متنوع.....279
الفرع الثالث: مشروع الشراكة الشرقية.....281
الفرع الرابع: الاستراتيجية الأوروبية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى.....282
المطلب الثالث: تحدي توسع حلف شمال الأطلسي.....284
الفرع الأول: مجلس التعاون لشمال الأطلسي وبداية مدّ الجسور مع دول الكومنولث.....285
الفرع الثاني: مشروع الشراكة من أجل السلم وسياسة الأبواب المفتوحة تجاه دول الكومنولث.....286
الفرع الثالث: مجلس الشراكة الأورو- أطلسي.....288
المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية تجاه دول الكومنولث.....290
المطلب الأول: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة.....293
الفرع الأول: مساهمة البيئة الداخلية.....293
الفرع الثاني: مساهمة البيئة الخارجية.....296
المطلب الثاني: سيناريو تعميق العلاقات مع دول الكومنولث.....299

الفرع الأول: مساهمة البيئة الداخلية.....300
الفرع الثاني: مساهمة البيئة الخارجية.....303
المطلب الثالث: سيناريو انفلات دول الكومنولث.....307
الفرع الأول: مساهمة البيئة الداخلية.....308
الفرع الثاني: مساهمة البيئة الخارجية.....311
الخاتمة.....316-322
قائمة المصادر والمراجع.....323-348
فهرس الخرائط والجداول والأشكال.....349-351
فهرس المحتويات.....352-360